

مَطَالِبُ الْبَيْتِ وَالْبَيْتِ الْبَيْتِ

فِي

شَرْحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى

فِي جَمْعِ الْأَقْنَاعِ وَالْمُسْتَهَيِّ

(١)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِإِدَارَةِ التَّوَادِرِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

قامت بمبيلات التصدير الضريبي والإخراج الفني والطباعة

دار النواذر

لبنان - بيروت

ص.ب: 4462/14

هاتف: 009611652528

فاكس: 009611652529

E-mail: info@daralnawader.com

Website: www.daralnawader.com

طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ

هَذَا الْكِتَابِ

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ

وِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

وَهُوَ يُوزَعُ مَجَّانًا وَلَا يُجُوزُ بَيْعُهُ

turathuna@islam.gov.qa

إِدَارَةُ الشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

ص.ب: ٤٢٢

ISBN 978-9933-527-21-1





مِطَايِبُ الْبَابِ وَلِجَانِ النَّهْيِ فِي تَرْجُومَةِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى فِي جَمْعِ الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى

تَأَلَّفَ
الْعَلَّامَةُ مَصْطَفَى السُّيُوطِي الرَّحْبِيَّائِي
مَصْطَفَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ السُّيُوطِي الرَّحْبِيَّائِي الدِّمَشْقِيِّ الْحَبَشِيِّ
(١١٦٥ هـ - ١٢٤٣ هـ)

وَمَعَهُ
مِنْحَةُ مُوَلِّي الْفَتْحِ
فِي تَحْدِيدِ زَوَايِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحِ

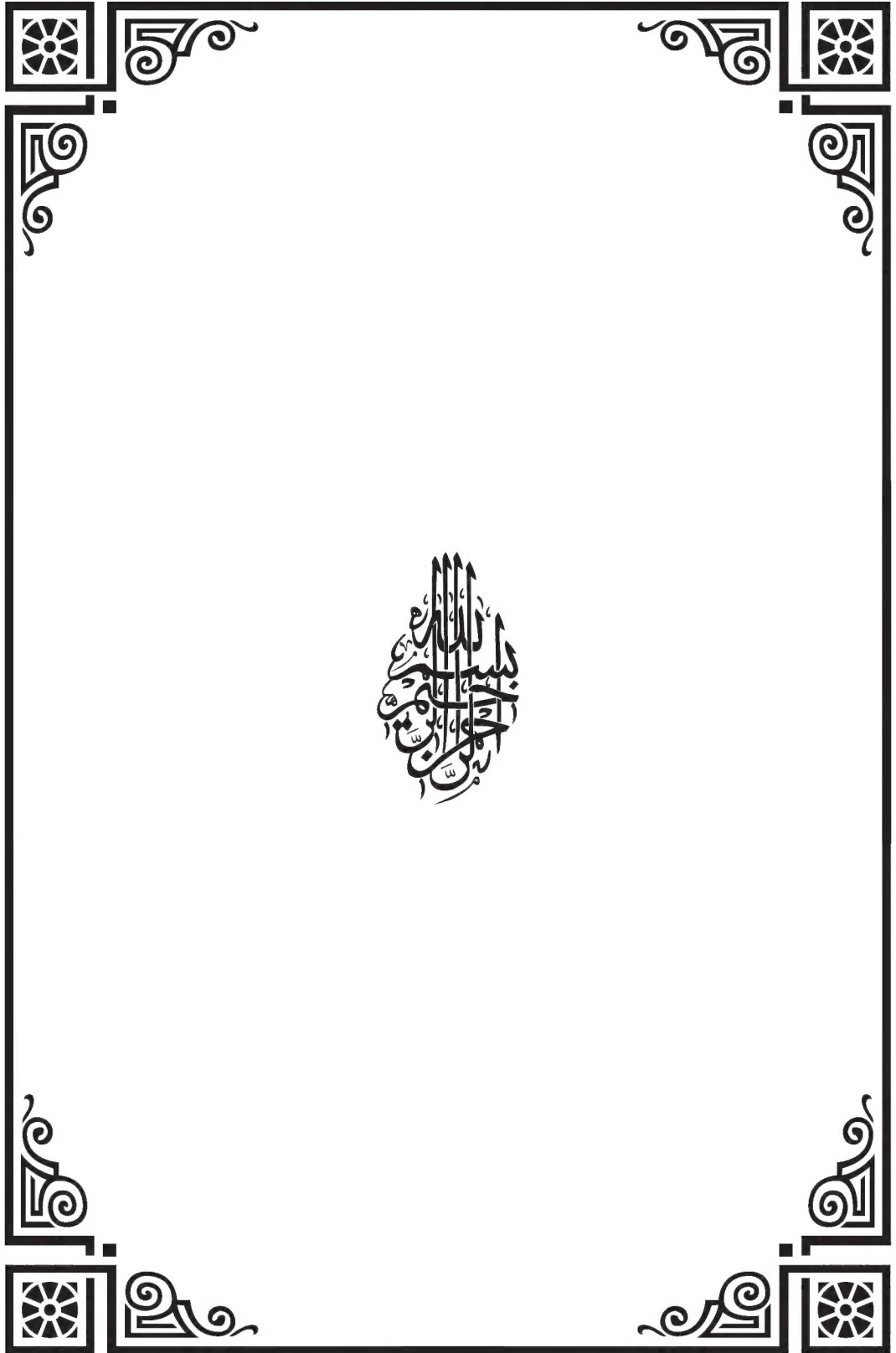
تَأَلَّفَ
الْعَلَّامَةُ حَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّطِّي الدِّمَشْقِيِّ الْحَبَشِيِّ
(١٢٠٥ هـ - ١٢٧٤ هـ)

تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ
بِإِشْرَافِ
مُحَمَّدٍ دُرَيْدٍ الْبَغْدَادِيِّ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

وَرِثَةُ الْاَوْقَافِ وَالشُّؤْنِ الْاِسْلَامِيَّةِ

إِدَارَةُ الشُّؤْنِ الْاِسْلَامِيَّةِ
تَمْوِيلُ الْاِدَارَةِ الْعَامَةِ لِلْاَوْقَافِ
دَوْلَةُ قَطَرِ



كَلِمَةُ الْإِدَارَةِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

أَتابع :

فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر - وقد وفقها الله لأن تضرب بسهم في نشر الكتب النافعة للأمة - لتحمد الله سبحانه وتعالى على أن ما أصدرته قد نال الرضا والقبول من أهل العلم .

والمتابع لحركة النشر العلمي لا يخفى عليه جهود دولة قطر في خدمة العلوم الشرعية ورغد المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب القديمة والمعاصرة؛ وذلك منذ ما يزيد على تسعة عقود، عندما وجه الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر آنذاك بطباعة كتابي (الفروع) و(تصحيح الفروع)، سنة ١٣٤٥هـ، وكان المؤسس الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني رحمه الله تعالى قد سن تلك السنة من قبل .

وما الجهود التي تبذلها الوزارة إلا امتداد لذلك النهج وسير على تلك المحجة التي عُرفت بها دولة قطر .

ومنذ هذه الانطلاقة المباركة يسّر الله جلّ وعلا للوزارة إخراج مجموعة من أمّهات كتب التراث والدراسات المعاصرة المتميزة في فنون مختلفة .

ويسرنا أن نقدم كتاب (مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى) للشيخ مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الرحباني (ت : ١٢٤٣هـ)، وهو شرح جليل

على متن «غاية المنتهى» للعلامة مرعي بن يوسف الكرمي (ت: ١٠٣٣هـ). الذي يعتبر من أشمل كتب الحنابلة وأنفعها، فقد جمع فيه مؤلفه بين كتابين أحدهما: منتهى الإرادات: لمحمد بن أحمد بن النجار المشهور بالفتوحى (ت: ٩٧٢هـ)، وقد جمع فيه بين «المقنع» لابن قدامة، و«التنقيح المشبع» للمرداوي، والثاني: «الإقناع» لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد الحجاوي المقدسي (ت: ٩٦٨هـ)، وقد جرد فيه الصحيح من المذهب، وأكثر فيه من المسائل مع مراعاة الضبط، وتحرير النقول، فلذلك كان هذا الكتاب خلاصة لأهم كتب المذهب.

وقد حظيت هذه الطبعة بمزيد من المراجعة والتدقيق بإدارة الشؤون الإسلامية.

والحمد لله على توفيقه ونسأله المزيد من فضله.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة الشؤون الإسلامية





مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمد لله في المبدأ والنهاية، حمداً يُبْلَغُنا غاية الرِّضَا والمراتبِ العالية، ونستزید به وافي النِّعم، وندفعُ به السُّوءَ والنِّقَم، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على صاحبِ المَرْتَبَةِ الرَّفِيعَةِ والدَّرَجَةِ الْعَالِيَةِ، النَّبِيِّ الْأَعْظَمِ والرَّسُولِ الْأَكْرَمِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، السَّرَاجِ الْمُنِيرِ والرَّحْمَةِ الْمُهْدَاةِ، وعلى آلِهِ الْأَطْهَارِ، وأصحابِهِ الْأَبْرَارِ.

أَتابعه،

فإنَّ مَنْ أَرَادَ به اللهُ خيراً وَفَّقَهُ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، صَدَحَ بِذَلِكَ الرَّسُولُ الْأَمِينُ، فَخَيْرُ مَا صُرِفَتْ لَهُ نَفَائِسُ الْأَوْقَاتِ عِلْمُ الْحَلَالِ وَالْمُحَرَّمَاتِ، فِيهِ تُنْقَى الشُّبُهَاتُ، وَتُنَالُ الدَّرَجَاتُ، وَبِهِ تُعْرَفُ الْعِبَادَاتُ وَالْمُعَامَلَاتُ، وَعَلَيْهِ تَنْتَظِمُ أُمُورُ الْخَلْقِ فِي سَائِرِ الْمَعَاشَاتِ، فَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي حُقَّ أَنْ تُشَدَّ لَهُ الرُّوَاهِلُ، وَتُقَطَّعَ لِعُلْمِهِ الْمَسَافَاتُ.

وَمِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنَّ أَكْرَمَهَا بِرِّجَالٍ نَفَرُوا فَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ، وَشَيَّدُوا بُنْيَانَهُ الْمَتِينِ، فَبَرَزَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ بُدُورٍ، أَنَارُوا سَمَاءَ الْفَقْهِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ، فَأَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ رِجَالٍ، وَأَعْظَمَ بِهِمْ مِنْ أَعْمَمَةٍ، فَدُونُكَ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ، وَعَالِمَ الْمَدِينَةِ الْإِمَامَ مَالِكاً الْعَظِيمَ الشَّانَ، وَالْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ، ذَا الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ، وَأَكْرَمَ بِمِسْكَ خَتَامِهِمْ إِمَامَ الْأَعْمَمَةِ، وَمُجَلِّي الْمَشْكَلاتِ الْمُذْلِهِمَةَ، الزَّاهِدَ الرَّبَّانِيَّ، وَالصَّدِيقَ الثَّانِيَّ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيَّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

وأرضاهم، وجعل الجنة مُتَقَلَّبُهُمْ وَمَثْوَاهُمْ.

هذا؛ وإنَّ الفقهَ ميزانُ المُسلم، يضبط به حركاته وسكناتِه على ما أرادَه الشَّارعُ، فعبادته، ومعاملته، ونكاحه، وجنائته، كلُّ ذلك مُحتاجٌ إليه؛ ليعرفَ حكمَ الله فيه، والعلمُ لا يكون إلا بالتعلُّم، والفقهُ لا يكون إلا بالفقه، فمن رامَ رضا ربِّه، فلينفِرْ وليتفقه في دينه، وكتبُ الفقه كثيرةٌ يَعْجِزُ العاُدُ عن حصرِها وعدِّها، على مختلف المذاهبِ والمشاربِ.

وقد بذل علماءُ الفقه جهوداً مُضْنِيَةً في ترتيبِ وتحريرِ مسائلِ الفقه، وصنّفوا في ذلك مصنفاتٍ تفاوتت ما بين مُتونٍ وشروحٍ وحواشٍ وفتاوى، والقصدُ تسهيلُ هذا العلمِ على طالبه.

وقد حظي مذهبُ الإمامِ المُبجلِ أحمدَ بن حنبلٍ بالعناية، وكثرت فيه التّصانيفُ والتّأليفُ، ومن تلك الكتبِ النَّافعة، والتّصانيفِ الماتعة: كتابُ «مطالب أولي النّهى في شرح غاية المنتهى» للعلامة الفقيه مصطفى الشّيوطي الرّحّياني، تصدّى فيه لشرح كتاب «غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى» للعلامة الفقيه مرعي ابن يوسف الكرّمي الحنبليّ رحمه الله تعالى، فشرحه شرحاً وصفه بأنه يكشفُ اللّثامَ عن مُخدّراته، ويُسَفِّرُ عن خَفِيّ مكنوناته بحيث يكون على قول واحد مما صحّحه أئمةُ المذهب، فكان هذا السّفَرُ حَرِيّاً بالعناية والتحقيق، وأن يبرُزَ مُوشًّى بالتخريج والتوثيق، ليعمَّ نفعه، وتُجنَى فوائده.

وتَمَّ التّقديمُ للكتابِ بخمسة فُصولٍ كان الأوّلُ منها في التّعريفِ بمذهب الإمام أحمد وأصوله، والكتُبُ المُعتمدة في المذهب، وثانيها في ترجمة كلِّ من الأئمة: العلامة مرعي الكرّمي صاحب «غاية المنتهى»، والإمام مصطفى الرّحّياني

صاحب «مطالب أولي النهى»، والعلامة حسن الشَّطِّي صاحب «منحة مولی الفتح» رحمَهُمُ اللهُ تعالى أجمعين .

ثمَّ كان ثالثُ الفُصول في التَّعْرِيفِ بِالكتابِ وَمَنْهَجِ الْمُؤَلِّفِ ومُصادِرِهِ فيه .

أما الفصل الرابع فهو في وصفِ النُّسخِ الخَطِّيَّةِ المُعتمدة في التَّحقيق .

والفصل الخامس في بيان منهج التحقيق في الكتاب .

وتمَّ تذييلُ الكتابِ بفهارسِ الآياتِ القرآنية، والأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ،

ثمَّ فهرسٍ لعناوينِ الكُتُبِ والأبوابِ والفُصولِ والفُرُوعِ .

ولابد في ختام تحقيق هذا السفر العظيم، من تقديم واجب الشكر - بعد

شكر الله تعالى لما أولاه من نعمٍ وعطايا -، لمن يستحقه ممن كان سبباً - بعد

توفيق الله تعالى وتيسيره - للعناية بهذا السَّفرِ الجليل .

وأخيراً - وليس آخراً - اللجنة العلمية التي شاركت معي في تحقيق هذا

الكتاب، من موظفي دار النوادر ومنسوبيها والمتعاونين معها، وهم طلبة العلم

الأكارم: أحمد الحمير، ماهر حبوش، محمد المحمد، عدنان دنون، بكار العبولي،

محمد الدكيله، فاروق حاتم، أكرم الخلف، صلاح الدين الحمصي، محمد هيكمل،

عبدالله حميدان، محمد حمزاوي، زكوان غبيس، غالب كريم، ثابت حبوش،

هلال مزرزع، حسان محمود، محمد خلوف العبدالله .

وكذلك الشكر للجنة الفنية المساهمة في إخراج هذا الكتاب وفهرسته، وهم:

خلود سعديّة، دلناز السالم، ديمة شبيب، منال الصباغ، أماني الزعبي، أمل

داود، رشا قطرميز، نور ألا، نيرمين شيخ إبراهيم، نور نحاس، علا حوزاني،

خالد علوان .

فلهم جزيل الشكر، ومن الله تعالى المثوبة والأجر .

هذا؛ وصلى الله على نبيِّنا مُحَمَّد وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، والحمدُ لله
الذي بنعمته تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

تَوَالِدُ النَّبِيُّ

بيروت، رمضان / ١٤٣٨ هـ

ثم: بيروت، رجب / ١٤٤٠ هـ^(١)



(١) وقد امتد العمل في تحقيق هذا السَّفر الجليل اثني عشر عاماً، فكان البدء به سنة ١٤٢٩ هـ،
والانتهاء منه سنة ١٤٤٠ هـ، فالحمد لله على توفيقه وتيسيره ومعونته.

الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

فِي التَّعْرِيفِ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

في طليعة هذا الكتاب لابد من مقدمة لازمة لقارئه، نتحدّث فيها عن فقه الإمام أحمد ومذهبه، والكُتُب المُعتمدة في المذهب، ونتحدّث عن كتاب «الإقناع» للعلامة الفقيه شرف الدّين أبي النّجا موسى بن أحمد الحجاوي المتوفّى سنة (٩٦٨هـ)، وكتاب «مُنتهى الإرادات» للعلامة الفقيه تقيّ الدّين محمد بن أحمد الفتوّحيّ المتوفّى سنة (٩٧٢هـ)، وكتاب «غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى» للعلامة الفقيه مرّعي بن يوسف الكرّمي الحنبليّ المتوفّى سنة (١٠٣٣هـ).

* مدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى :

يُعتبر مذهب الإمام أحمد واحداً من المذاهب الأربعة المتبوعة، والتي حظيت بالرعاية والاهتمام، حيث قيّض الله لها رجالاً مخلصين، شمّروا عن ساعد الجدّ، فدوّنوا مذاهب أئمّتهم وأقوالهم، ومنهجهم في الاستنباط، حتى وصلت إلينا مُنقّحة مُهذّبة.

ويتميّز مذهب الإمام أحمد عن غيره من المذاهب بأنّ إمامه - كما يقول ابن بدران في «المدخل» - أوسع الأئمة معرفةً بحديث رسول الله ﷺ؛ كما يعلم من اطّلع على «مُسنده» المشهور، وأكثرهم تبتّعاً لمذاهب الصحابة والتابعين؛ فلذلك كان مذهبه مؤيداً بالأدلة السّماعية حتى كأنه ظهر في القرن الأوّل؛ لشدة اتّباعه للقرآن والسّنة.

* أصول الاستنباط والاجتهاد في المذهب :

ويعتمد في استنباطه واجتهاده على خمسة أصول :

* الأصل الأول النص : فحيث وجد النص أفتى بموجبه ، ولم يلتفت إلى ما يخالفه ؛ ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر رضي الله تعالى عنه في المبتوتة ؛ لحديث فاطمة بنت قيس ، ولا إلى خلافه في التيمم للجنب ؛ لحديث عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما المصريح بصحة تيمم الجنب ، وكذلك لم يلتفت إلى قول علي ، وعثمان ، وطلحة ، وأبي أيوب ، وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم في ترك الغسل من الإكسال ؛ لصحة حديث عائشة : أنها فعلته هي ورسول الله ﷺ ، فاغتسلا ، إلى غير ذلك مما هو كثير جداً ، ولم يكن يُقدّم على الحديث الصحيح رأياً ولا قياساً .

* الأصل الثاني : فتاوى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم : فإذا ظفر بفتوى لأحدهم ، ولم يُعرف له مخالف ، أفتى بذلك ، وعدل عن أن يقول : ذلك إجماع ؛ لشدة تحريره ، وارتأى أن يقول : لا أعلم شيئاً يدفعه ، ونحو ذلك من العبارات .

* الأصل الثالث : إذا اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، تخير منهم ، أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال ، حكى الخلاف فيها ، ولم يجزم بقول .

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في «مسائله» : قيل لأبي عبد الله : يكون الرجل في قومه ، فيسأل عن الشيء فيه اختلاف ؟

قال : يُفتي بما وافق الكتاب والسنة ، وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه ، قيل له : أفجاب عليه ؟ قال : لا .

* الأصل الرابع : الأخذ بالحديث الضعيف والمرسل إذا لم يكن في الباب

شيءٌ يدفعه، ورجَّحه على القياس، وليس المرادُ بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا مَنْ في روايته مُتهمٌ بحيث لا يسوغُ الذهابُ إليه، فالعملُ به، بل الحديثُ الضعيفُ عنده قسيمُ الصحيح، وقسمٌ من أقسامِ الحسن، ولم يكن يقسمُ الحديثَ إلى صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ، بل إلى صحيحٍ وضعيفٍ، وللضعيفِ عنده مراتبٌ، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قولَ صحابيٍّ، ولا إجماعاً على خلافه، كان العملُ به عنده أولى من القياس.

* الأصل الخامس: القياس: كان الإمامُ أحمدُ يستعمله للضرورة، ففي «كتاب الخلال» عن أحمدَ قال: سألتُ الشافعيَّ عن القياس، فقال: إنما يُصارُ إليه عند الضرورة، أو ما هذا معناه.

فهذه الأصولُ الخمسةُ من أصول فتاوى الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وعليها مدارُها.

وكان رضي الله تعالى عنه يتوقفُ أحياناً في الفتوى؛ لتعارض الأدلة عنده، أو لاختلاف الصحابة فيها، أو لعدم اطلاعِهِ فيها على أثرٍ أو قولٍ أحدٍ من الصحابة والتابعين، وكان شديد الكراهة والمنع للإفتاء بمسألة ليس فيها أثرٌ عن السلف؛ كما قال لبعض أصحابه: إياكَ أن تتكلَّم في مسألة ليس لك فيها إمامٌ^(١).

* ثم إنَّ الإمامَ أحمدَ رحمه الله تعالى كان يكرهُ وضع الكتب التي تشتملُ على التفریع والرأي، وما ذلك إلا ليتوقَّر الالتفاتُ إلى النقل، ويزرع في القلوب التمسُّك بالأثر.

قال يوماً لعثمان بن سعيد: لا تنظر في كُتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاقُ،

(١) انظر: «المدخل» لابن بدران (ص: ١١٣ - ١٢٠).

ولا سُفيان، ولا الشافعي، ولا مالك، وعليك بالأصل.

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: سألت أحمد عن كُتب أبي ثور، فقال: كتابٌ ابتدَعَ فيه بدعةً، ولم يُعجِبْهُ وضعُ الكُتب، وكذلك كان يكره أن يُكتب شيءٌ من رأيه وفتواه.

ولم يؤلَّف كتاباً في الفقه، وكان غايةً ما كتب فيه رسالةً في الصَّلَاة كتبها إلى إمام صليّ وراءه، فأساء في صلاته.

وكتب عنه أصحابه من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سِفرًا انتشرت كلها في الآفاق، ثم جاء أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخَلَّال المتوفى سنة (٣١١هـ)، فصرف عنايةً إلى جَمْع علوم الإمام أحمد بن حنبل، وإلى كتابة ما رُوي عنه، وطاف لأجل ذلك البلاد، وسافر للاجتماع بأصحاب الإمام أحمد، وكتب ما رُوي عنه بالإسناد، وتبع في ذلك طُرُقَهُ من العُلُوّ والنُّزُول، وصنّف كتاباً في ذلك منها كتاب «الجامع»، وهو في نحو مئتي جزء، ولم يقارنهُ أحدٌ من أصحاب الإمام أحمد في ذلك.

ومن ثمَّ كان «جامعُ الخَلَّال» هو الأصل لمذهب الإمام أحمد، فنظر الأصحاب فيه، وألّفوا كُتب الفقه منه، وكان من جملة مَنْ سَلَكَ في مذهبه مسالك الاجتهاد في ترجيح الروايات المنقولة عنه بعضها على بعض عمر بن الحسين بن عبد الله ابن أحمد أبو القاسم الخِرَقِيّ المتوفى سنة (٣٣٤هـ)؛ فَإِنَّهُ صَنَّفَ في مذهب أحمد «مُختَصَرَهُ» المشهور الذي شرحه القاضي أبو يعلى، وشيخه ابن حامد، ومُوفَّقُ الدِّين المقدسي في كتابه «المُغني» وغيرهم^(١).

ومن ثمَّ توالى الجهود وتضافرت، فألّفت المُصنِّفات في فقه هذا الإمام حتى

(١) انظر: «المدخل» لابن بدران (ص: ١٢٣).

غدت منارةً لمُريد التفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبلٍ رحمه الله تعالى .

* التَّرجيحُ والمُرجَّحاتُ في مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى :

قد تتعدَّدُ الرِّوَايَةُ عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى في المسألة الواحدة، وقد يحدثُ بذلك تعارضٌ، فيطلبُ عند ذلك التَّرجيحُ بإحدى المُرجَّحات التالية :

أولاً: التَّرجيحُ من جهةِ الرِّوَاةِ عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى ؛ كترجيح ما رواه السَّبعةُ أو الجماعةُ، على ما رواه غيرُهم، ثمَّ ترجيح ما كان موجوداً في «جامع الخلال»، أو التَّرجيح بالكثرة أو بالشُّهرة أو رواية الأعلَم على غيره، أو الأورع، أو أن يُرجَّحَ الرِّوَايَةُ أحدُ الأئمة المشهورين في عصرِ الرِّوَايَةِ؛ كالخِرَقِيِّ، والخلال، وابنِ حامدٍ، وغيرهم .

ثانياً - التَّرجيحُ من جهةِ شُيُوخِ المَذْهَبِ، ويكون بما يلي :

١ - التَّرجيحُ باختيارِ جُمهورِ الأصحاب له، وجعله منصوراً.

٢ - التَّرجيحُ بما اختاره القاضي أبو يعلى، والشَّريفان، والسَّرَّاج، وأبو الخطَّاب، وأبو الوفاء ابنُ عقيل، وكبارُ أقرانهم، وتلامذتهم ممَّن اشتهروا بتنقيح المذهب وتحقيقه .

٣ - التَّرجيحُ بما اختاره المُوفِّقُ، والمجدُّ، والشمسُ ابنُ أبي عُمر، وابنُ عبد القويِّ، وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية، والشمسُ ابنُ مُفلح، وابنُ رجب، والدَّجِيلِي، وابنُ حمدان، وابنُ عُبدُوس في «تذكرته» .

٤ - فإن اختلف هؤلاء فما قدَّمه صاحبُ «الفروع» الشَّمْسُ ابنُ مُفلح، فإن لم يُرجَّح، فما اتَّفَقَ عليه الشَّيْخَانِ: المُوفِّقُ، والمجدُّ، فإن اختلف الشَّيْخَانِ، فالرَّاجِحُ ما وافق فيه ابنُ رجب، أو شيخُ الإسلام تقيُّ الدِّين ابنُ تيمية، أو المُوفِّقُ

في كتابه: «الكافي»، أو المجد.

ثالثاً - التّرجيحُ من جهةِ كُتُبِ المذهب:

إذا اختلف «المُحرّر»، و«المُقتنع»، فالمذهبُ:

١ - ما قاله ابنُ قدامةُ في «الكافي».

٢ - ما رجّحه أبو الخطّاب في: «رؤوس المسائل».

٣ - ما رجّحه الموفّق في: «المغني».

٤ - ما رجّحه المجدُ في: «شرح الهداية».

٥ - وفي طبقة المتأخرين: اختيار ما في: «الإقناع»، و«المُنتهى»، وإن

اختلفا، فالراجحُ ما في: «غاية المنتهى».

وهذا من حيثِ الجُملة، فقد قال المرداوي في «الإنصاف»: وهذا الذي قلنا من حيثِ الجُملة وفي الغالب، وإلاّ فهذا لا يطرّدُ البتّة، بل قد يكونُ المذهبُ ما قاله أحدهم في مسألة، ويكونُ المذهبُ ما قاله الآخرُ في أخرى، وكذا غيرُهم باعتبار النُّصوص والأدلة، والموافق له من الأصحاب، هذا ما يظهرُ لي من كلامهم، ويظهرُ ذلك لمن تتبّع كلامهم وعرفه.

وقد قيل: إنّ المذهبَ فيما إذا اختلف التّرجيحُ ما قاله الشَّيخان، ثمّ الموفّق، ثمّ المجدُ، ثمّ «الوجيز»، ثمّ «الرّعايتين»^(١).



(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٧ - ١٨)، و«المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن

حنبل» للشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله تعالى - (ص: ٢٩٣).

الْفَضْلُ الثَّانِي

التَّعْرِيفُ بِالْأَنْمَةِ الْكَرْمِيِّ وَالرَّحْبَانِيِّ وَالشَّطِّيِّ

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ

تَرْجَمَةُ الْعَلَّامَةِ مَرْعِيِّ الْكَرْمِيِّ

رحمه الله تعالى (١)

قَالَ ابْنُ حُمَيْدٍ: مَرْعِيُّ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ يُوسُفَ الْكَرْمِيِّ - نِسْبَةً لَطُورِ كَرَمٍ، قَرْيَةٍ بِقُرْبِ نَابُلُسَ - ثُمَّ الْمَقْدِسِيِّ، الْعَالِمُ، الْعَلَّامَةُ الْبَحْرُ الْفَهَامَةُ، الْمُدَقِّقُ الْمُحَقِّقُ، الْمُفَسِّرُ الْمُحَدِّثُ، الْفَقِيهَ، الْأُصُولِيُّ، النَّحْوِيُّ، أَحَدُ أَكَابِرِ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ بِمِصْرَ.

قَالَ الْمُحِبِّيُّ: كَانَ فَقِيهًا، مُحَدِّثًا، إِمَامًا، ذَا أَطْلَاعٍ وَاسِعٍ عَلَى نَقُولِ الْفَقْهِ وَدَقَائِقِهِ، وَمَعْرِفَةٍ تَامَّةٍ بِالْعُلُومِ النَّقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، وَجَمِيعِ الْعُلُومِ الْمُتَدَاوِلَةِ لَهُ فِيهَا الْيَدُ الطَّوْلَى، أَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْمَرْدَاوِيِّ، وَالْقَاضِي يَحْيَى الْحَجَّارِيِّ، وَدَخَلَ

(١) هذه الترجمة منقولة من «السحب الوابلة» لابن حميد (٣ / ١١١٨)، وانظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» للمحبي (٤ / ٣٥٨)، و«نفحة الريحانة» للمحبي (٢ / ١٣٢)، و«النعمة الأكمل» للغزي (ص: ١٨٩)، و«عنوان المجد» لابن بشر (٢ / ٣٠٨)، و«هدية العارفين» للبغدادي (٢ / ٤٢٦)، و«المدخل» لابن بدران (ص: ٤٤٢)، و«رفع النقاب» لابن ضويان (ص: ٤٥٤)، و«مختصر طبقات الحنابلة» للشطي (ص: ١٠٨)، و«الأعلام» للزركلي (٧ / ٢٠٣)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (٣ / ٨٤٢)، و«تسهيل السابلة» لابن عثيمين (٣ / ١٥٤٨)، و«معجم مصنفات الحنابلة» للطريقي (٥ / ١٧٩).

مِصْرَ وَاسْتَوْطَنَهَا، وَأَخَذَ بِهَا عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حِجَازِي الْوَاعِظِ، وَالْمُحَقِّقِ أَحْمَدَ الْغَنِيْمِي، وَكَثِيرٍ مِّنْ مَّشَايِخِ الْمِصْرِيِّينَ، وَأَجَازَهُ شُيُوخُهُ.

وَتَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ وَالتَّدْرِيسِ بِجَامِعِ الْأَزْهَرِ، ثُمَّ تَوَلَّى الْمَشِيخَةَ بِجَامِعِ السُّلْطَانِ حَسَنٍ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَنْهُ عَصْرِيَّةُ إِبْرَاهِيمَ الْمَيْمُونِي، وَوَقَعَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُفَاوِضَاتِ مَا يَقَعُ بَيْنَ الْأَقْرَانِ، وَأَلَّفَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي الْآخِرِ رَسَائِلَ.

وَكَانَ مِنْهُمْ كَمَا عَلَى تَحْصِيلِ الْعُلُومِ أَنْهَمَا كَأَكْلِيًّا، فَقَطَعَ زَمَانَهُ بِالِافْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ، وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّصْنِيفِ، فَسَارَتْ بِتَأْلِيْفِهِ الرُّكْبَانُ، وَمَعَ كَثْرَةِ أَعْدَائِهِ وَأَصْدَادِهِ مَا أَمْكَنَ أَحَدٌ أَنْ يَطْعَنَ فِيهَا، وَلَا أَنْ يَنْظُرَ بَعِيْنِ الْأَزْدِرَاءِ إِلَيْهَا، فَمِنْهَا كِتَابُ «غَايَةِ الْمُنتَهَى» فِي الْفِقْهِ، قَرِيبٌ مِّنْ أَرْبَعِينَ كُرَّاسًا، وَهُوَ مَتْنٌ جَمَعَ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ أَقْصَاهَا وَأَدْنَاهَا، مَشَى فِيهِ بِسَنَنِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الصَّحِيحِ وَالِاخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ، وَ«دَلِيلُ الطَّالِبِ» فِي الْفِقْهِ أَيْضًا عَشْرَةُ كُرَارِيسٍ.

قُلْتُ: قَرَّضَ لَهُ عَلَى «الْغَايَةِ» وَ«الدَّلِيلِ» نَظْمًا وَنَثْرًا عُلَمَاءُ عَصْرِهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ، مِنْهُمْ شَيْخُهُ الشَّيْخُ يَحْيَى الْحَجَّائِيُّ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْمَوَاهِبِ الْبَكْرِيُّ، وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ الصَّدِّيقِيُّ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الدُّنُوشِيُّ، وَالْعَلَّامَةُ الْفَرَضِيُّ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الشَّنْشُورِيُّ وَغَيْرُهُمْ، انْتَهَى.

وَ«دَلِيلُ الطَّالِبِينَ لِمَعْرِفَةِ كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ»، وَ«إِرْشَادُ مَنْ كَانَ قَصْدُهُ فِي إِعْرَابِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ»، وَ«مُقَدِّمَةُ الْخَائِضِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ»، وَ«الْقَوْلُ الْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ»، وَ«أَقَاوِيلُ الثَّقَاتِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ»، وَ«الآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ وَالْمُتَشَابِهَاتُ»، وَ«قُرَّةُ عَيْنِ الْمَوْدُودِ بِمَعْرِفَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ»، وَ«الْمَوَائِدُ الْمَوْضُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ»، وَ«بَدِيعُ الْإِنْشَاءِ وَالصِّفَاتِ فِي الْمُكَاتَبَاتِ

والمُرَاسَلَاتِ»، و«بَهْجَةُ النَّاطِرِينَ فِي آيَاتِ الْمُسْتَدَلِّينَ»، نَحْوُ عَشْرِينَ كُرَّاسًا تَشْتَمِلُ الْعَجَائِبَ وَالْغَرَائِبَ، و«الْبُرْهَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لَمْ يَتِمَّ، و«تَنْوِيهِ بَصَائِرِ الْمُقْلِدِينَ فِي مَنَاقِبِ الْأَيِّمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ»، و«الْكَوَاكِبُ الدَّرِّيَّةُ فِي مَنَاقِبِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ»، و«الْأَدِلَّةُ الْوَفِيَّةُ بِتَصْوِيبِ قَوْلِ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ»، و«سُلُوكُ الطَّرِيقَةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ كَلَامِ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ»، و«رَوْضُ الْعَارِفِينَ وَتَسْلِيكُ الْمُرِيدِينَ»، و«إِيْقَافُ الْعَارِفِينَ عَلَى حُكْمِ أَوْقَافِ السَّلَاطِينِ»، و«تَهْذِيبُ الْكَلَامِ فِي حُكْمِ أَرْضِ مِصْرَ وَالشَّامِ»، و«تَشْوِيقُ الْأَنَامِ إِلَى حَجِّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ»، و«قَلَائِدُ الْمُرْجَانِ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْقُرْآنِ»، و«أَرْوَاحُ الْأَشْبَاحِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَرْوَاحِ»، و«قَلَائِدُ الْفِكْرِ فِي الْمَهْدِيِّ الْمُتَنَظَّرِ»، و«مُحَرِّكُ سَوَاكِنِ الْغَرَامِ إِلَى حَجِّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ»، و«إِرْشَادُ ذَوِي الْأَفْهَامِ لِتَزْوُلِ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ»، و«الرَّوْضُ النَّضِيرُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْخَضِرِ»، و«تَحْقِيقُ الظُّنُونِ بِأَخْبَارِ الطَّاعُونَ»، و«مَا يَفْعَلُهُ الْأَطِبَّاءُ وَالِدَّاعُونَ لِدَفْعِ شَرِّ الطَّاعُونَ»، و«تَلْخِصُ أَوْصَافِ الْمُصْطَفَى وَذِكْرُ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ»، و«إِتْحَافُ ذَوِي الْأَلْبَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾»، و«إِحْكَامُ الْأَسَاسِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾»، و«تَنْبِيهُ الْمَاهِرِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ»؛ يَعْنِي: مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، و«فَتْحُ الْمَنَانِ بِتَفْسِيرِ آيَةِ الْاِمْتِنَانِ»، و«الْكَلِمَاتُ الْبَيِّنَاتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾»، و«أَزْهَارُ الْفَلَاحِ فِي آيَةِ قَصْرِ الصَّلَاةِ»، و«تَحْقِيقُ الْخِلَافِ فِي أَهْلِ الْأَعْرَافِ»، و«تَحْقِيقُ الْبُرْهَانِ فِي إِبْطَالِ حَقِيقَةِ الْمِيزَانِ»، و«تَوْقِيفُ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى خُلُودِ أَهْلِ الدَّارَيْنِ»، و«تَوْضِيحُ الْبُرْهَانِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ»، و«إِرْشَادُ ذَوِي الْعِرْفَانِ لِمَا فِي الْعُمْرِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ»، و«الْلَفْظُ الْمُوَطَّأُ فِي بَيَانِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى»، و«قَلَائِدُ الْعِقْيَانِ فِي آيَةِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ﴾»، و«مَسْبُوكُ الذَّهَبِ فِي فَضْلِ الْعَرَبِ

وَشَرَفَ الْعِلْمَ عَلَى شَرَفِ النَّسَبِ ، و«شِفَاءُ الصُّدُورِ فِي زِيَارَةِ الْمَشَاهِدِ وَالْقُبُورِ» ،
و«رِيَاضُ الْأَزْهَارِ فِي حُكْمِ السَّمَاعِ وَالْأَوْتَارِ وَالْغِنَاءِ وَالْأَشْعَارِ» ، و«تَحْقِيقُ الرُّجَحَانِ
فِي صَوْمِ يَوْمِ الْغَيْمِ مِنْ رَمَضَانَ» ، و«تَحْقِيقُ الْبُرْهَانِ فِي شَأْنِ الدُّخَانِ الَّذِي يَشْرَبُهُ
النَّاسُ الْآنَ» ، و«رَفْعُ التَّلْبِيسِ عَمَّنْ تَوَقَّفَ فِيمَا كَفَّرَ بِهِ إِبْلِيسُ» ، و«تَحْقِيقُ الْمَقَالَةِ
هَلِ الْأَفْضَلُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ التَّبَوُّةُ أَمْ الْوِلَايَةُ أَمْ الرِّسَالَةُ» ، و«الْحِجَجُ الْبَيْتَةُ فِي إِبْطَالِ
الْيَمِينِ مَعَ الْبَيْتَةِ» ، و«الْمَسَائِلُ اللَّطِيفَةُ فِي فَنَخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ الشَّرِيفَةِ» ،
و«السَّرَاجُ الْمُنِيرُ فِي اسْتِعْمَالِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ» ، و«دَلِيلُ الْحُكَّامِ فِي الْوُصُولِ إِلَى
دَارِ السَّلَامِ» ، و«نُزْهَةُ النَّاطِرِينَ فِي فَضْلِ الْغَزَاةِ وَالْمُجَاهِدِينَ» ، و«بُشْرَى مَنْ اسْتَبَصَرَ
وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ» ، و«بُشْرَى ذَوِي الْإِحْسَانِ فِيمَنْ يَقْضِي حَوَائِجَ
الْإِخْوَانِ» ، و«الْحِكْمُ الْمَلَكِيَّةُ وَالْكَلِمُ الْأَزْهَرِيَّةُ» ، و«إِخْلَاصُ الْوِدَادِ فِي صَدَقِ
الْمِيعَادِ» ، و«سَلْوَانُ الْمُصَابِ بِفُرْقَةِ الْأَحْبَابِ» ، و«تَسْكِينُ الْأَشْوَاقِ بِأَخْبَارِ الْعُشَّاقِ» ،
و«مُنيَّةُ الْمُحِبِّينَ وَبُغْيَةُ الْعَاشِقِينَ» ، و«نُزْهَةُ الْمُتَفَكِّرِ» ، و«لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ» ،
و«الْمَعْرَةُ وَالْبِشَارَةُ فِي فَضْلِ السَّلْطَنَةِ وَالْوِزَارَةِ» ، و«نُزْهَةُ النَّاطِرِينَ فِيمَنْ وَلِيَ
مِصْرَ مِنَ الْخُلَفَاءِ وَالسَّلَاطِينِ» ، و«قَلَائِدُ الْعِقْيَانِ فِي فَضَائِلِ سَلَاطِينِ آلِ عُثْمَانَ» ،
وَعَبْرٌ ذَلِكَ مِنَ الْفَتَاوَى وَالرَّسَائِلِ النَّافِعَةِ الَّتِي تَدَاوَلَهَا النَّاسُ ، وَلَهُ الرِّسَالَةُ الَّتِي
سَمَّاهَا : «النَّادِرَةُ الْغَرِيبَةُ وَالْوَاقِعَةُ الْعَجِيبَةُ» ، مَضْمُونُهَا الشُّكُورُ مِنَ الْمَيْمُونِيِّ وَالْحَطُّ
عَلَيْهِ .

وَلَهُ دِيْوَانُ شِعْرِ ظَرِيفٌ ، فَمِنْ شِعْرِهِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - قَوْلُهُ :

يَا سَاحِرَ الطَّرْفِ يَا مَنْ مُهَجَّتِي سَحَرَا

كَمْ ذَا تَنَامُ وَكَمْ أَسْهَرْتَنِي سَحَرَا

لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا أَلْقَاهُ مِنْكَ لَمَّا
أَتْبَعْتَ يَا مُنَيِّي قَلْبًا إِلَيْكَ سَرًّا
هَذَا الْمُحِبُّ لَقَدْ شَاعَتْ صَبَابَتُهُ
بِالرَّوْحِ وَالنَّفْسِ يَوْمًا بِالْوَصَالِ شَرًّا
يَا نَاطِرِي نَاطِرِي بِالدَّمْعِ جَادَ وَمَا
أَبْقَيْتَ يَا مُقْلَتِي فِي مُقْلَتِي نَظْرًا
يَا مَالِكِي قِصَّتِي جَاءَتْ مُلَطَّخَةً
بِالدَّمْعِ يَا شَافِعِي كَدَّرَتْهَا نَظْرًا
عَسَاكَ بِالْحَنْفِي تَسْعَى عَلَى عَجَلٍ
بِالْوَصْلِ لِلْحَبْلِي يَا مَنْ بَدَأَ قَمْرًا
يَا مَنْ جَفَا وَوَفَى لِلْغَيْرِ مَوْعِدَهُ
يَا مَنْ رَمَانَا وَيَا مَنْ عَقَلْنَا قَمْرًا
بِاللَّهِ كُنْ مُنْصِفًا بِالْوَصْلِ مِنْكَ عَلَى
غَيْظِ الرَّقِيبِ بِمَنْ قَدْ حَجَّ وَاعْتَمَرَ
يَا غَامِرًا لِكَيْبِ بِالصُّدُورِ كَمَا
أَنَّ السَّقَامَ لِمَنْ يَهُوَكَ قَدْ غَمَرَا
قَلَّ الصُّدُودُ فَكَمْ أَسْقَيْتَ أَنْفُسَنَا
كَأَسَ الْحِمَامِ بِلَا ذَنْبٍ بَدَأَ وَجَرَا

وَكَمْ جَرَحْتَ فُؤَادِي كَمْ ضَنَا جَسَدِي
 أَلَيْسَ دَمْعِي حَبِيبِي مُذْ هَجَرْتَ جَرَا
 فَالشَّوْقُ أَقْلَقَنِي وَالْوَجْدُ أَحْرَقَنِي
 وَالْجِسْمُ ذَابَ لِمَا قَدْ حَلَّ بِي وَطَرَا
 وَالْهَجْرُ أَضْعَفَنِي وَالْبُعْدُ أَتْلَفَنِي
 وَالصَّبْرُ قَلَّ وَمَا أَذْرَكْتُ لِي وَطَرَا
 وَقَوْلُهُ:

بِرُوحِي مَنْ لِي فِي لِقَاةٍ وَلَائِمُ
 وَكَمْ فِي هَوَاهُ لِي عَذُولٌ وَلَائِمُ
 عَلَى وَجْتَيْهِ وَرَدَّتَانِ وَخَالَةٌ
 كِمِسْكٍ لَطِيفِ الْوَصْفِ وَالْثَغْرِ بِاسِمُ
 ذَوَائِبُهُ لَيْلٌ وَطَلَعُهُ وَجْهُهُ
 نَهَارٌ تَبَدَّى وَالشَّائِبَا بَوَاسِمُ
 بِدِيعِ الشَّئِي مُرْسِلٌ فَوْقَ خَدِّهِ
 عِذَا رَأَى هَوَى الْعُذْرِي لَدَيْهِ مُلَازِمُ
 وَمِنْ عَجَبٍ أَنِّي حَفِظْتُ وَدَادَهُ
 وَذَلِكَ عِنْدِي فِي الْمَحَبَّةِ لَا زِمُ

وَبَيْنِي وَبَيْنَ الْوَصْلِ مِنْهُ تَبَائِنٌ
وَبَيْنِي وَبَيْنَ الْفَصْلِ مِنْهُ تَلَاذُمٌ
وَقَوْلُهُ:

لَيْتَ فِي الدَّهْرِ لَوْ حَظِيتُ يَوْمٍ
فِيهِ أَخْلُو مِنَ الْهَوَى وَالْغَرَامِ
خَالِيَ الْقَلْبِ مِنْ تَبَارِيحٍ وَجَدِ
وَصُدُودٍ وَخُرْقَةٍ وَهَيَامِ
كَيْ يُرَاحَ الْفُؤَادُ مِنْ طُولِ شَوْقٍ
قَدْ سَقَاهُ الْهَوَى بِكَأْسِ الْحِمَامِ
وَقَوْلُهُ:

يُعَاتِبُ مَنْ فِي النَّاسِ يُدْعَى بِعَبْدِهِ
وَيَقْتُلُ مَنْ بِالْقَتْلِ يَرْضَى بِعَمْدِهِ
وَيُشْهَرُ لِي سَيْفًا وَيَمْرَحُ ضَاحِكًا
فَيَا لَيْتَ سَيْفَ اللَّحْظِ تَمَّ بِغَمْدِهِ
فَلَلَهُ مِنْ ظَنِّي شَرُّودٍ وَنَافِرٍ
يُجَازِي جَمِيلًا قَدْ قَنَعْتُ بِضِدِّهِ
يُبَالِغُ فِي ذَمِّي وَأَمْدَحُ فِعْلَهُ
فَشُكْرًا لِمَنْ مَا جَارَ يَوْمًا بِصَدِّهِ

وَقَوْلُهُ مُضْمَنًا:

لَئِنْ قَلَدَ النَّاسُ الْأَيْمَةَ إِنِّي

لَفِي مَذْهَبِ الْحَبْرِ ابْنِ حَنْبَلٍ رَاغِبٌ

أَقْلَدُ فَتَوَاهُ وَأَعْشَقُ قَوْلَهُ

وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِمِصْرَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ (١٠٣٣هـ)، انْتَهَى .

قُلْتُ: رَأَيْتُ فِي ظَهْرِ «الْغَايَةِ» بِخَطِّ شَيْخِ مَشَايِخِنَا الْعُمْدَةِ الضَّابِطِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلُومٍ نَقْلًا أَنَّ وَفَاتَهُ ضُحَاةَ يَوْمِ الْأَرْبِعَاءِ لِخَمْسٍ بَقِيَتْ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ (١٠٣٢هـ)، وَكَانَ لَهُ مَشْهُدٌ عَظِيمٌ وَجَلَالَةٌ تَلِيْقُ بِهِ، انْتَهَى، وَقَدْ تَرَجَّمَهُ الْمُجِيبِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ «نَفْحَةُ الرَّيْحَانَةِ» .

* * *

المَطْلَبُ الثَّانِي

تَرْجَمَةُ الْعَلَامَةِ مُصْطَفَى السُّيُوطِيِّ الرَّحْمَنِ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (١)

قَالَ ابْنُ حُمَيْدٍ: مُصْطَفَى بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ وَضَمِّ

(١) انظر: «السحب الوابلة» لابن حميد (٣/ ١١٢٦)، وانظر ترجمته في: «حلية البشر» للبيطار

(٣/ ١٥٤١)، و«الدر المنضد» لابن حميد (ص: ٣٣٦)، و«رفع النقاب» لابن ضويان

(ص: ٤٦٢)، و«روض البشر» للشطي (ص: ٢٤٣)، و«مختصر طبقات الحنابلة» للشطي

(ص: ١٧٩)، و«أعيان دمشق» للشطي (ص: ٢٧٦)، و«فهرس الفهارس» للكتاني =

الدَّالِ الْمُهِمَّةِ وَآخِرُهُ هَاءٌ سَاكِنَةٌ وَضَلَاءٌ، هَكَذَا ضَبَطَهُ بِالشَّكْلِ تَلْمِيذُهُ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ حَسَنُ الشَّطِّي، وَيُعْرَفُ بِالرُّحْبَانِيِّ، وَرَأَيْتُ خَتَمَهُ: (مُصْطَفَى السُّيُوطِيُّ)؛ فَإِنَّ أَصْلَ وَالِدِهِ مِنْ أَسْيُوطَ، قَدِيمَ دِمَشْقَ، وَصَاهِرَ بَعْضَ رُؤَسَائِهَا، فَوُلِدَ لَهُ صَاحِبُ التَّرْجَمَةِ، وَنَسَأَ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ طَلَبَ الْعِلْمَ فَقَرَأَ عَلَى مَشَايخِ عَصْرِهِ، وَلَا زَمَ عَلَامَةَ الْمَذْهَبِ إِذْ ذَاكَ بِدِمَشْقَ الْوَرَعَ الرَّاهِدَ الشَّيْخَ أَحْمَدَ الْبَغْلِيَّ، وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ الشَّيْخِ السَّفَارِينِيِّ، وَلَكِنْ لَا أَعْلَمُ هَلْ أَخَذَ عَنْهُ أَمْ لَا؟ لَأَنَّ الشَّيْخَ السَّفَارِينِيَّ انْتَقَلَ فِي آخِرِ عُمرِهِ إِلَى نَابُلُسَ.

وَفَتَحَ اللَّهُ عَلَى صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ خُصُوصاً فِي الْفِقْهِ؛ فَإِنَّهُ صَارَ فِيهِ عِلْماً مُفْرَداً يُرْحَلُ إِلَيْهِ مِنَ الْآفَاقِ، وَانْتَصَبَ لِلتَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ وَالتَّصْنِيفِ، وَصَنَّفَ «شَرْحَ الْغَايَةِ» فِي الْفِقْهِ، حَقَّقَ فِيهِ وَدَقَّقَ، وَفَتَحَ بِهِ هَذَا الْكِتَابَ الْمُغْلَقَ، وَلَمْ يَتِمَّ شَرْحُ غَيْرِ شَرْحِ هَذَا الْمُتَرْجِمِ، فَكَانَتْ كَرَامَةً لَهُ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ كَتَبَ عَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَلَمْ يُقَدِّرِ اللَّهُ تَمَامَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ غَيْرَهُ، فَعَمَّ نَفْعُهُ وَعَظُمَ وَقَعُهُ، وَانْتَفَعَ بِهِ وَبِمُؤَلَّفِهِ أَهْلُ الْمَذْهَبِ.

تَوَلَّى الْمُتَرْجِمُ مَشِيخَةَ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ وَنَظَارَتَهُ؛ لِحُسْنِ نَظَرِهِ، وَسَدَادِ فِطْنَتِهِ، وَبَنَاهُ، وَإِدَارَتِهِ، وَدِيَانَتِهِ، وَصِيَانَتِهِ، وَأَمَانَتِهِ، فَصَارَتْ تَعْلِيقَاتُ الْجَامِعِ جَمِيعُهَا تَحْتَ يَدِهِ، فَضَبَطَهَا أَتَمَّ ضَبْطٍ، وَعَمَّرَ الْجَامِعَ أَحْسَنَ تَعْمِيرٍ، بِحَيْثُ أَخْبَرَنِي جَمٌّ غَفِيرٌ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْجَامِعَ فِي حُسْنِ الْعِمَارَةِ وَالرَّوْنَقِ وَالضَّبْطِ لِمَصَالِحِهِ الْجَلِيلَةِ وَالذَّقِيقَةِ مِثْلَمَا رَأَوْهُ فِي أَيَّامِ الْمَذْكُورِ، بِحَيْثُ صَارَ مَشْهُوراً فِي ذَلِكَ، وَمَشَى

= (٢/ ١٠٢٣)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٣٤)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (٣/ ٨٦٥)،

و«تسهيل السابلة» لابن عثيمين (٣/ ١٦٧١)، و«معجم مصنفات الحنابلة» للطريقي

(٦/ ٨٤).

عَلَى سُنَّتِهِ وَلَدَهُ الشَّيْخُ سَعْدِيُّ أَفْنَدِي لَمَّا تَوَلَّى بَعْدَ وَفَاةِ وَالِدِهِ .

وَكَانَ الْمُتَرْجِمُ صَدْرًا، نَبِيلًا، رَئِيسًا، مُخْتَشِمًا، ذَا هِمَّةٍ عَالِيَةٍ، وَمُرُوءَةٍ كَامِلَةٍ، وَرِثَاسَةٍ جَلِيلَةٍ، مَرْجِعًا لِلْخَاصِّ وَالْعَامِّ، مَلْجَأً فِي الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ، وَالْخُطُوبِ الْمُدْلَهَمَةِ .

وَكَتَبَ عَلَى الْفَتَاوَى كِتَابَاتٍ حَسَنَةً، وَكَانَ لَهُ جَاهٌ عَرِضٌ عِنْدَ الْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ فَمَنْ دُونَهُمْ، وَنَفَعَ اللَّهُ هَذَا الْمَذْهَبَ بِعِلْمِهِ وَمَالِهِ وَجَاهِهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ جَمِيعُ حَنَابِلَةِ الشَّامِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ، وَمَنْ وَرَدَ إِلَى دِمَشْقَ لِطَلَبِ الْعِلْمِ، فَانْتَفَعَ بِهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ حَسَنُ الشَّطِّي السَّابِقُ الَّذِي شَرَحَ «زَوَائِدَ الْغَايَةِ» وَغَيْرُهُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (١٢٤٠هـ) .

* * *

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ

تَرْجَمَةُ الْعَلَّامَةِ حَسَنِ الشَّطِّي^(١)

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ جَمِيلُ الشَّطِّي: تَرْجَمَهُ حَفِيدُهُ أَسْتَاذِي الْعَمِّ مُرَادُ أَفْنَدِي

(١) هذه الترجمة منقولة برمتها من «مختصر طبقات الحنابلة» لمحمد جميل الشطبي ولد حفيده (ص: ١٨٨)، كما ترجمه في: «روض البشر» للشطبي (ص: ٦٤)، و«أعيان دمشق» للشطبي (ص: ٧٦)، وانظر ترجمته في: «السحب الوابلة» لابن حميد (ص: ٣٩٥)، و«حلية البشر» للبيطار (١/ ٤٧٨)، و«المدخل» لابن بدران (ص: ٤٤٣)، و«الدر المنضد» لابن حميد (ص: ٦٣)، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٠٩)، و«تراجم متأخري الحنابلة» لابن حمدان (ص: ٦٣)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (٣/ ٢٦٧)، و«تسهيل السابلة» لابن عثيمين (٣/ ١٦٩٧)، و«معجم مصنفات الحنابلة» للطريقي (٦/ ١١٩) .

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي «مُسَوِّدَتِهِ»، فَهُوَ: حَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّطِّي الدَّمَشْقِيِّ مَوْلِدًا وَوَفَاةً، الْبَغْدَادِيُّ أَصْلًا، الشَّيْخُ الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، الْمُحَدِّثُ، الْفَقِيهَ، النَّحْوِيُّ، الْفَرَضِيُّ، الْحَيْسُوبِيُّ، النَّبْتُ، الثَّقَةُ، الْوَرَعُ، التَّقِيُّ، شَيْخُ الْحَنْبَلَةِ وَمَرْجِعُهُمْ، وَإِمَامُ الْفَرَضِيِّينَ وَمُسْنِدُهُمْ، جَدُّنَا الْأَعْظَمُ وَإِمَامُنَا الْأَفْخَمُ.

وُلِدَ - قَدَسَ اللهُ رُوحَهُ - بِدَمَشَقَ فِي صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَمِثْنَيْنِ وَأَلْفٍ، وَنَشَأَ فِي حَجَرٍ وَالِدِهِ فِي صِيَانَةٍ وَرَفَاهِيَّةٍ، وَتُوفِّيَ وَالِدُهُ فِي سَنَةِ (١٢١٨هـ)؛ فَأَخَذَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَأَدْرَكَ الشَّمْسَ مُحَمَّدَ الْكُزْبَرِيَّ، وَالشَّهَابَ أَحْمَدَ الْعَطَّارَ، فَأَخَذَ عَنْهُمَا.

وَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ مُصْطَفَى الشُّيُوطِيِّ، وَالشَّيْخِ غَنَامِ النَّجْدِيِّ، وَحَضَرَ فِي الْفَرَائِضِ وَالنَّحْوِ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ اللهِ الْكُرْدِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُزْبَرِيِّ، وَالشَّيْخِ حَامِدِ الْعَطَّارِ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّيْبِيِّ، وَالشَّيْخِ يَحْيَى الْمَصَالِحِيِّ، وَمُلًّا عَلَى أَفْنَدِي السُّوَيْدِيِّ، وَالشَّيْخِ خَلِيلِ الْخَشَّةِ.

وَأَخَذَ حَدِيثَ الْأَوَّلِيَّةِ عَنِ الشَّيْخِ عُمَرَ الْمُجْتَهِدِ، وَأَخَذَ عَنْ غَيْرِهِمْ بِدَمَشَقَ. وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ سَنَةَ (١٢٢٦هـ)، فَأَخَذَ عَنْ مَشَائِخَ أَجْلُهُمُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْبُكَيْرِيُّ، وَتَشَرَّفَ بِالْأَقْطَارِ الْحِجَازِيَّةِ سَنَةَ (١٢٣٢هـ)، فَأَخَذَ عَنْ مَشَائِخَ مِنْ أَجْلِهِمُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ طَاهِرِ الْكُورَانِيِّ.

وَأَلَّفَ صَاحِبُ التَّرْجَمَةِ الْمُؤَلَّفَاتِ النَّافِعَةَ، مِنْهَا: «مِنْحَةُ مَوْلَى الْفَتْحِ فِي تَجْرِيدِ زَوَائِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحِ»؛ أَي: «غَايَةُ الشَّيْخِ مَرْعِي الْكَرْمِيِّ»، وَ«شَرْحُ شَيْخِهِ الشُّيُوطِيِّ» مُجَلَّدٌ كَبِيرٌ، وَ«النَّثَارَ عَلَى الْإِظْهَارِ» مُجَلَّدٌ، وَ«مُخْتَصَرُ شَرْحِ الْعَقِيدَةِ لِلْسَّفَارِينِي» مُجَلَّدٌ، وَ«بَسْطُ الرَّاحَةِ لَتَنَاوُلِ الْمِسَاحَةِ» مُجَلَّدٌ، وَ«شَرْحُ عَلَى رِسَالَةِ فِي أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ»، وَ«شَرْحُ عَلَى الْكَافِي فِي الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي»، وَ«شَرْحُ عَلَى

حِزْبِ النَّوَاوِيِّ، و«مَنْسُكٌ كَبِيرٌ»، و«مِعْرَاجٌ»، و«مَوْلَدٌ»، و«عَقِيدَةٌ»، و«ثَبْتُ»، و«رسالة في البَسْمَلَةِ»، و«رسالة في فُسْخِ النِّكَاحِ»، وقد طبعتهما مع «رسالة في التَّقْلِيدِ والتَّلْفِيْقِ» استخرجتها من كتاب «الْمِنْحَةِ» الْمُقَدَّم ذَكَرَهُ، وَذَلِكَ فِي دِمَشْقَ سَنَةِ (١٣٢٨هـ).

وكان صاحبُ التَّرْجَمَةِ مُتَبَحِّرًا فِي الْعُلُومِ، مُتَحَلِّيًا بِحُلَى الْمُنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ، خَدَمَ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الْخِدْمَةَ التَّامَّةَ، فَكَانَ حَامِلَ لَوَائِهِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْفَرَائِضِ؛ فَكَانَ مُحْيِي رِمَّتِهِ.

وكان شأنه العلمَ والعبادة، وكسبه كآسلافه الصالحين من التجارة الخالصة، ولمزيد ورعه لم يُعْهَدْ لَهُ مُدَاخَلَةٌ فِي أُمُورِ الْحُكُومَةِ حَتَّى تَوَلَّى مُرِيدُوهُ الْمَنَاصِبَ الْعِلْمِيَّةَ، وَهُمْ خَاضِعُونَ لِفَضْلِهِ وَجَلَالَتِهِ، فَأَخَذُوا عَنْهُ فُنُونَ الْفَرَائِضِ وَالْحِسَابِ وَالْمِسَاحَةِ، وَاشْتَغَلُوا بِهَا حَالَ حَيَاتِهِ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ انْتَشَرَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ بِدِمَشْقَ وَغَيْرِهَا.

وكان له الفضلُ التَّامُّ وَالْخَيْرُ الْعَامُّ فِي فِقْهِنَا الْحَنْبَلِيِّ؛ فَإِنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ فِي عَصْرِهِ حَتَّى رَحَلَ إِلَيْهِ الطَّالِبُونَ مِنَ الْبِلَادِ النَّجْدِيَّةِ، وَالْدِّيَارِ النَّابِلَسِيَّةِ، وَدُومَا وَرُحْبِيَّةِ وَضُمَيْرِ، وَغَيْرِهَا؛ فَأَخَذُوا عَنْهُ الْفِقْهَ رَوَايَةً وَدِرَايَةً، وَتَلَقَّوْهُ خَلْفًا بَعْدَ سَلَفٍ، وَكَانَتْ دُرُوسُهُ فِي دَارِهِ، وَفِي مِحْرَابِ الْحَنْبَلَةِ مِنَ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ، وَكَانَ عَلَيْهِ تَوَلِيَّةٌ وَتَدْرِيسُ الْمَدْرَسَةِ الْبَادِرَائِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ أَعَمَّرِ الْمَدَارِسِ وَأَزْهَرِهَا بِدِمَشْقَ.

وكان له فِي الدِّينِ وَالْوَرَعِ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ شَهِيرَةٌ، وَمِنْ نَوَابِغِ تَلَامِيذَتِهِ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُ، وَانْتَفَعُوا بِهِ: مُفْتِي دِمَشْقَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ أَفْنَدِي حَمَزَة، وَأَخُوهُ أَسْعَدُ أَفْنَدِي، وَقَاضِي دِمَشْقَ سَعِيدُ أَفْنَدِي الْأُسْطُوَانِيُّ، وَرِضَا أَفْنَدِي الْغَزِّيُّ، وَأَخُوهُ حَسِينُ أَفْنَدِي،

والشيخ بكري، والشيخ عمر، والشيخ إبراهيم أحفاد الشهاب العطار، والشيخ أحمد مسلم الكزبري، والقاضي الشافعي الشيخ سليم سبط الطيبي، والمفتي الشافعي محمد أفندي الغزي، ودرويش أفندي العجلاني، والقاضي الحنبلي الشيخ محمد البرقاوي، والمفتي الحنبلي الشيخ سعيد السيوطي، والشيخ محمد الطيبي مفتي البلاد الحورانية، والشيخ عبدالله القدومي شيخ الديار النابلسية، والشيخ يوسف البرقاوي شيخ رواق الحنابلة في الأزهر، والشيخ محمد خطيب دوما، وغيرهم من دمشقيين وآفقيين.

وكان له نظم قليل، فمنه قوله مقررظاً على بدعيّة خليل آغا الوكيل :

بَاهِي الْبَهَا أَبْدَى لَنَا غُرّاً سَمَتْ

تَزْهُو بِمَا قَدْ زَانَهَا حِسَانُهَا

قَدْ وُشِّحَتْ بِدَائِعٍ وَنَقَائِسٍ

وَطَرَائِفٍ سَرَتْ بِهَا أَخْدَانُهَا

ثُمَّ قَالَ :

يَا عَاذِلِي فِي حُبِّهَا دَعْ عَنْكَ ذَا

إِنْ لَمْ تَدَعْ غَارَتْ لَهَا شُجْعَانُهَا

وَفَى بِأَنْوَاعِ الْبَدِيعِ نِظَامُهَا

وَبِمَذْحِ طَه زُيْنَتِ تِجَانُهَا

فَخَلِيلُنَا أَسْدَى لَنَا مَعْرُوفُهُ

مُذْ صَاغَهَا فَتَقَاصَرَتْ أَقْرَانُهَا

لَا زَالَ يَرْتَعُ فِي مَيَادِينِ الْعُلَى
مَا جَدَّدَا أَيَّامَنَا مَلَوْنَاهَا
وَكُتِبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ :

أَيَا حَسَنًا تَبَاعَدَ عَنْ مُحِبِّ
وَبِالْأَوْرَاقِ رَقٌّ لَهُ وَأَمْلَى
وَيَقْنَا أَنَّ حَبْلَ الْوُدِّ مِنْكُمْ
مَلَيَّ مِنْ حَبَالِ الْوَصْلِ أَمْلَى
فَهَلْ لِلهَجْرِ عِنْدَكَ مِنْ وَصَالٍ
تَجُودُ بِهِ عَلَى الْمُشْتَاقِ أَمْ لَا
فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ :

أَيَا خِلًّا حَوَى لُطْفًا وَأَوَّلَى
مِنْ الْمَعْرُوفِ خِذْنَا ثُمَّ أَوَّلَى
لَيْنِ تَنْصِفْ فَقَدْ صَوَّبْتَ رَأْيًا
وَأَنْ تَسْمَحَ وَتَعْذُرَ فَهُوَ أَوَّلَى
فَفِي الْأَيَّامِ مَا يُذْهِي وَيُلْهِي
وَهَلْ يُجَدِّدُ قَوْلِي دَعَاؤُهُ أَوْ لَا

وامتدح المترجم العلامة الشيخ مصطفى المغربي إمام المالكية بالجامع
الأموي فقال :

خَلِيلِيَّ أَنْ جُزْتُ الْمَجَازَ إِلَى الشَّطِّ
 وَحُزْتُ مَجَازَ الْفَوْزِ مِنْ حَسَنِ الشَّطِّ
 وَفِي قِطْعِ الْأَزْهَارِ نَزَّهْتُ نَاطِرًا
 بِوَادِي حِمَاةِ الشَّامِ عَنْ أَيْمَنِ الشَّطِّ
 فَحُطَّ رَحَالًا وَاجْتَنَى الْقِطْفَ نَاضِرًا
 وَعَرَّجَ بِمُرْتَقَى بِهِ حَسَنُ شَطِّي
 مَحَطُّ رِجَالٍ بِالْإِرَادَةِ نَمَّقُوا
 بِنَيْلِ مَعَالِي الْقُرْبِ عَنْ شُقَّةِ الشَّطِّ
 كَفَيْلٌ كَرِيمٌ كَهْفٌ كُلُّ كَلَاءَةٍ
 كَفَايَتُهُ كَافِ الْكَفَاءَةِ كَالشَّطِّ
 صَدُوقٌ صَوُومٌ صَالِحٌ صَدْعُهُ صَدَا
 صَلَاتُ صَلَاةٍ صَادٍ صَاعِدَةُ الشَّطِّ
 فَلَا تَمْضِغِ الْقَرِيضَ كَالْمَاءِ تَبْتَغِي
 مَطَاعِمَهُ وَخُذْ مُسَانِمَةَ الشَّطِّ
 وَلَمْ يَزَلْ صَاحِبُ التَّرْجَمَةِ عَلَى طَرِيقَتِهِ الْمُثَلَّى ، وَحَالَتِهِ الْحُسْنَى إِلَى أَنْ تُوَفِّيَ ،
 وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بُعِيدَ الْغُرُوبِ لَيْلَةَ السَّبْتِ رَابِعَ عَشْرِ جُمَادَى الثَّانِيَةِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ
 وَمِائَتَيْنِ وَأَلْفٍ ، وَدُفِنَ بِمَحْفَلٍ عَظِيمٍ فِي السَّفْحِ الْقَاسِيُونِيِّ فِي مَقْبَرَةِ بَنِي الشَّطِّي
 الْمَعْرُوفِ بِتُرْبَةِ الْبَغَادَةِ ، وَأَرَّخَ وَفَاتُهُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدٌ أَفندي حمزة بقوله :

هَلْ كَوَّكِبُ الْعِلْمِ اسْتَكُنْ
تَحْتَ الثَّرَى غَضَّ الْأَدِيمِ
أَمْ تَخِذَ الْقَبْرَ وَطَنُ
لَمَّا رَأَى أَنْ لَا نَدِيمِ
يَا فَاضِلًا فِي كُلِّ فَنٍ
مِنْ بَعْدِهِ الْفَضْلُ عَقِيمِ
كَمْ ذَا لَوْهُ فِينَا مِنْ
مَازَتْ لَنَا الْفَهْمَ السَّقِيمِ
قَدْ مَلَأَ الدُّنْيَا حَزَنُ
بَنَدِيبِهِ هَذَا الْكَرِيمِ
هُوَ إِنْ يَكُنْ شَطِي السَّكَنِ
لَكِنَّهُ بَحْرٌ عَظِيمِ
حَرَزْتُ لَمَّا أَنْ سَاكِنُ
فِي ظِلِّ مَوْلَاهُ الرَّحِيمِ
تَارِيخُهُ الشَّطِي حَسَنُ
يُقَرُّ فِي دَارِ النَّعِيمِ



الْفَضْلُ الثَّالِثُ دِرَاسَةُ الْكِتَابِ

* أَصْلُ الْكِتَابِ وَمَادَّتُهُ :

يُعَدُّ كِتَابُ «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْفُتُوْحِيِّ مِنْ الْكُتُبِ الْمَهْمَةِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَكْفِيكَ فِي ذَلِكَ كَلَامُ ابْنِ بَدْرَانَ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَشْهُرَ ثَلَاثَةِ مَتُونٍ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهِيَ : «مَخْتَصَرُ الْخَرْقِيِّ»، وَ«الْمَقْنَعُ» لِابْنِ قَدَامَةَ، وَ«التَّنْقِيحُ الْمَشْبَعُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ - : ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّجَّارِ الْمَشْهُورُ بِالْفُتُوْحِيِّ، فَجَمَعَ «الْمَقْنَعُ» مَعَ «التَّنْقِيحِ» فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ : «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمَقْنَعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتٍ»، فَعَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَهَجَرُوا مَا سِوَاهُ مِنْ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(١).

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : هُوَ كِتَابٌ مَشْهُورٌ عُمْدَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْفُتُوى فِيمَا بَيْنَهُمْ، تَأَلَّفَ الْعَلَامَةُ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْفُتُوْحِيِّ الْمَصْرِيِّ الشَّهِيرِ بِابْنِ النَّجَّارِ، رَحَلَ إِلَى الشَّامِ فَأَلَّفَ كِتَابَهُ «الْمُنْتَهَى»، ثُمَّ عَادَ إِلَى مِصْرَ بَعْدَ أَنْ حَرَّرَ مَسَائِلَهُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَاشْتَغَلَ بِهِ عَامَّةُ الطُّلَبَةِ فِي عَصْرِهِ، وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ. تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَتِسْعَ مِائَةٍ^(٢).

(١) انظر : «المدخل» لابن بدران (ص : ٤٣٤).

(٢) المرجع السابق (ص : ٤٣٩ - ٤٤٠).

وقال عنه البهوتي: كتابٌ وحيدٌ في بابِه، فريدٌ في ترتيبِه واستيعابه، سلك فيه منهاجاً بديعاً، ورصَّعه ببدائع الفوائد ترصيعاً، حتَّى عدَّ ذلك الكتاب من المَواهِبِ، وسارَ في المشارِقِ والمَغارِبِ^(١).

أما كتاب «الإقناع» للعلامة شرف الدين أبي النجاة موسى بن أحمد بن موسى ابن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحى الدمشقي، المتوفى سنة (٩٦٨هـ) جرَّد فيه الصَّحيحَ من مذهب الإمام أحمدَ رحمه الله تعالى، وأكثرَ فيه من المسائل مع مُراعاة الضَّبْطِ وتحريرِ النُّقُولِ.

قال عنه الشيخ منصور البهوتي في مُقدِّمة شرحه له: في غاية حُسْنِ الوَقْعِ، وعِظَمِ النِّفَعِ، لم يأت أحدٌ بمِثَالِه، ولا نَسَجَ نَاسِجٌ على مِثَالِه^(٢).

قال عنه ابنُ بدرانَ بعد أن تكَلَّمَ عن «المنتهى»: وكذلك الشيخُ موسى الحجاوي ألفَ كتابَه «الإقناع»، وحذا به حذو صاحب «المستوعب»، بل أخذ مُعْظَمَ كتابه منه ومن «المحرر»، و«الفروع»، و«المُتَمِّع»، وجعلهُ على قولٍ واحدٍ.

ولأهميَّة هذين الكتابين فقد تناولهُما العلماءُ بالشرح.

فمن شُروح «المنتهى»:

١ - شرح المؤلف نفسه، لكن وصف البهوتي هذا الشرح بأنَّه: غيرُ شافٍ للغليل، فأطالَ في بعضِ المواضع، وترك الأخرى بلا دليل^(٣).

٢ - شرح العلامة يونس بن صلاح الدين البهوتي شيخ الحنابلة في عصره،

(١) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٤ / ١).

(٢) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (١ / ١).

(٣) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٤ / ١).

المتوفى سنة (١٠٥١هـ)، جمعه من شرح مؤلف «المنتهى» لكتابه، ومن شرحه نفسه على «الإقناع».

أما كتاب «الإقناع» للحجاوي: فأفضل شرح له هو شرح الشيخ منصور البهوتي المسمى: «كشاف القناع عن متن الإقناع»، كما كتب الشيخ الخلوتي عليه تعليقات، ولصاحبه كتاب في شرح لغاته^(١).

* «غاية المنتهى»:

من خلال هذا العرض السريع لهذين الكتابين وشروحيهما ومكانتهما بين كتب الحنابلة يتبين لنا أهميته كتاب «غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى» الذي نحن بصدد تحقيق شرحه، ومؤلفه هو العلامة مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي المقدسي المتوفى سنة (١٠٣٣هـ)، وقد جمع فيه بين كتابي «الإقناع» و«المنتهى»، فحرر مسائلها، ورجع بينهما بالاعتماد على أمات كتب المذهب، حتى إن الشيخ محمد بن أحمد السفاريني قال في وصيته لأحد تلاميذه من النجديين: «وعليك بما في الكتابين «الإقناع» و«المنتهى»، فإذا اختلفا فانظر ما يرجح صاحبه «الغاية»^(٢).

فقد اشتهر كتاب «غاية المنتهى» في الاتجاهات بقول مؤلفه: (ويتجه)، وصار للأصحاب حولها بحوث ومناقشات.

وقد قال ابن بدران عنه: كتاب جليل سلك فيه مؤلفه مسالك المجتهدين، فأورد فيه اتجاهات له كثيرة يعنونها بلفظ: (ويتجه)، ولكنه جاء متأخراً على

(١) انظر: «المدخل» لابن بدران (ص: ٤٤٢).

(٢) انظر: «المدخل المفصل» للشيخ بكر أبو زيد (٢/ ٧٨٦)، وعنه نقلنا ما سيرد بتصرف يسير.

حين فُتِرَ من علماء هذا المذهب، وتمكّن التقليد من أفكارهم، فلم ينتشر انتشار غيره^(١).

وهذا الكتاب مُعْتَمَدٌ عند طبقة المؤلفِ فمن بعدهم من المتأخرين؛ لاعتماد أصليهِ عندهم، وهما: «الإقناع»، و«مُنْتَهَى الإرادات»، وإن كان لم ينتشر مثل انتشارهما؛ لضعف المحصّلين بله المحقّقين، والاعتماد له كان فيما سوى زيادات مؤلّفه الشّيخ مرعي التي يبتدئها بقوله: (ويَنجِه)، فقد كان لعلماء المذهب عليها تعقّبات، لكن حرّرها الشيخ حسن بن عمر الشّطي المتوفى سنة (١٢٧٤هـ)، وبين صواب تلك الاتجاهات، ومن قال بها غيره من العلماء، وذكر في غضون ذلك مباحث رائقة، وفوائد شائعة لا يُستغنى عنها.

ومما سبق نستشف أهمية كتاب «غاية المنتهى»، وهو أنه إلى جانب كونه حرّراً لمسائل «الإقناع»، و«المُنْتَهَى»، فهو كتاب قد حوى الكثير من اجتهادات مؤلّفه، والتي تطرّق فيها لمسائل مهمّة من فروع المذهب خلّت منها الكثير من أمّات كتّاب الحنابلة.

وقد تصدّى لشرح «الغاية» العلامةُ الفقيهُ الأديبُ ابنُ العماد أبو الفلاح عبد الحّي بن أحمد العُكرّي، المتوفى سنة (١٠٨٩هـ)، فشرحه شرحاً لطيفاً سمّاه: «بُغْيَةُ أولي النهى شرح غاية المنتهى»، وصل فيه إلى (باب الوكالة) ولم يُتِمّه.

ثم دُيِّلَ على «شرح ابن العماد» العلامةُ إسماعيل بن عبد الكريم الجَرّاعي، المتوفى سنة (١٢٠٢هـ)، فأكمل به «شرح ابن العماد» من (باب الوكالة)، فوصل فيه إلى (كتاب النّكاح)، ثم اختَرَمَتْهُ المِيتَةُ.

ثم تلاهما العلامةُ الفقيهُ المُحقّقُ الشّيخُ مُصطَفى بن سَعْدِ السُّيوطي

(١) انظر: «المدخل» لابن بدران (ص: ٤٤٣).

الرُّحَيَّانِي، فَشَرَحَهُ شَرْحاً كَشَفَ اللَّثَامَ عَنْ مُحَدَّرَاتِهِ، وَأَسْفَرَ عَنْ خَفِيِّ مَكْنُونَاتِهِ، جَعَلَهُ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ مِمَّا صَحَّحَهُ أَعْيَانُ الْأَصْحَابِ، وَذَكَرَ فِيهِ مَا زَادَهُ عَلَيْهِ «الْمُنْتَهَى»، و«الإقناع»؛ لِيَكُونَ لِمَنْ طَالَعَ فِيهِ عَنْ غَيْرِهِ إِقْنَاعٌ، وَبَيِّنُ الْمُعْتَمَدِ فِيهِ مِنَ التَّوْجِيهَاتِ، وَالْمُعَوَّلِ عَلَيْهِ مِنَ الزَّوَائِدِ وَالْإِحْتِمَالَاتِ، وَسَمَّاهُ:

«مِطَالُ الْبُحْرَانِ فِي الْمُنْتَهَى»
وَفِي شَرْحِهِ
«غَايَةُ الْمُنْتَهَى»

وهو موضوعُ هذا التَّحْقِيقِ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنْ شُرُوحِ «الغاية» سِوَاهُ^(١).

هذا الشَّرْحُ يَتَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ شُرُوحٍ:

إِذَا جَاءَ إِلَى عِبَارَةِ الْمَتْنِ مِنْ «الْمُنْتَهَى»، عُلِّقَ عَلَيْهَا عِبَارَةُ الشَّيْخِ الْبُهَوِيِّ فِي شَرْحِهِ لـ «الْمُنْتَهَى».

وَإِذَا جَاءَ إِلَى عِبَارَةِ الْمَتْنِ مِنْ: «الإقناع»، عُلِّقَ عَلَيْهَا عِبَارَةُ الشَّيْخِ الْبُهَوِيِّ أَيْضاً فِي شَرْحِهِ لـ «الإقناع».

وَإِذَا جَاءَ إِلَى عِبَارَةِ الْمَتْنِ مِنْ أَتِّجَاهَاتِ الشَّيْخِ مَرْعِيِّ، عُلِّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: لَمْ أَجِدْهُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، ثُمَّ ذَكَرَ - أحياناً - شَرْحاً وَبَيَاناً وَتَفْصِيلاً لَهُ.

فَصَارَ هَذَا الْكِتَابُ يَجْمَعُ أَرْبَعَةَ كُتُبٍ: مَتْنَيْنِ، وَشَرْحَيْنِ، وَخَامْسُهَا هُوَ زَوَائِدُ وَاتِّجَاهَاتُ الشَّيْخِ مَرْعِيِّ، وَالَّتِي حَرَّرَهَا بَعْدَهُ الشَّيْخُ الشَّطِّي فِي: «شرح زوائد الغاية»، وَكَانَتْ عُمْدَتُهُ تَقْرِيرَاتِ الشَّيْخِ عُثْمَانَ بْنِ قَائِدِ النَّجْدِيِّ^(٢).

(١) وانظر: «المدخل المفصل» للشَّيْخِ بَكْرٍ أَبُو زَيْدٍ (٢/ ٧٨٦).

(٢) انظر: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» للعلامة عبد القادر بن بدران (ص:

٤٤٤)، و«المدخل المفصل» للعلامة بَكْرٍ أَبُو زَيْدٍ (٢/ ٧٨٨).

و نضيفُ إلى ما سبق: أنَّ الرُّحَيَّانِيَّ رحمه الله تعالى في ذكره لَاتِّجَاهَاتٍ صاحب «الغاية» كان دائماً يَخْتِمُهَا إمَّا بقوله: (وهو مُتَّجِهٌ)، وهذا الأكثرُ الأغلبُ، وإمَّا أن يتعقَّبَهَا إن رأى عدمَ اتِّجَاهِهَا، وهذا قليلٌ.

ونُضيفُ أيضاً: أننا أثبتنا في حواشي الكتاب حواشي الشيخ حسن بن عمر الشَّطِّي رحمه الله تعالى المُسمَّاة: «مِنحةٌ مُولي الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح»، فيكون الكتابُ قد جمع سِتَّةَ كتبٍ والله الحمد.

ويتميز هذا الشرح بالسَّبْكِ العجيب بينه وبين المتن بحيثُ يخاله الناظرُ فيه كتاباً واحداً، ولرُبَّمَا تجدُّه قد غيَّرَ إعرابَ المتن، واستعارَ من الحُرُوف والكلمات ما يُعِينُهُ على المَرْج، ويبرزُ الضَّمائِرَ ويعيدُ كُلَّ ضميرٍ إلى صاحبه مع ضبط الغريب والمُشْكَل؛ ليسهلَ بذلك فهمَ عبارةِ المَثْنِ المَشْرُوح.

كما يذكرُ الأدِلَّةَ من الكتاب والسُّنَّة وكلام الإمام أحمد وأئمَّة المذهب، مع ذكرٍ مَنْ خَرَجَها كما ستراه جليلاً لدى مطالعتك للكتاب.

* مصادرُ المؤلفِ في الشرح:

ذكرَ المؤلفُ رحمه الله تعالى مصادره في هذا الشرح في مُقَدِّمَتِهِ فقال:

وجمعته من:

«شرح الإقناع»، و«حاشيته»، من مؤلفات الشيخ منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة (١٠٥١هـ) رحمه الله تعالى.

و«شرح المُنتهى»، و«حواشيه»: لكل من الإمامين تقيِّ الدِّين محمد بن أحمد الفُتُوحيِّ المُتوفَّى سنة (٩٧٢هـ)، ومنصور بن يونس البهوتيِّ المتوفى سنة (١٠٥١هـ) رحمهما الله تعالى.

و«شرح الوجيز»: للإمام أحمد بن عبد العزيز الفُتُوحيِّ الشَّهير بابن النجار،

المتوفى سنة (٩٤٩هـ) رحمه الله تعالى .

و«المُتَقَيَّ»: للإمام المجد ابن تيمية المتوفى سنة (٦٥٢هـ)، رحمه الله تعالى .

ومن شرحي «المُحَرَّر»: :

و«المغني»: للإمام عبدالله بن أحمد بن قدامة المَقْدِسِيَّ المتوفى سنة (٦٢٠هـ) .

و«الشَّرح الكبير»: للإمام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر المَقْدِسِيَّ المتوفى سنة (٦٨٢هـ)، رحمه الله تعالى .

و«حواشي ابن قُندُس»: للإمام تَقِيَّ الدِّين أبي بكر بن إبراهيم بن يوسف البُعْلِيَّ المتوفى سنة (٨٦١هـ)، رحمه الله تعالى .

و«المستوعِب»: للإمام نصير الدِّين محمد بن عبدالله السَّامِرِيَّ، المُتَوَفَّى سنة (٦١٦هـ)، رحمه الله تعالى .

و«شرح التَّحْرِيرِ»: للإمام علاء الدِّين أبي الحسن علي بن سُليمان المَرْدَاوِيَّ، المُتَوَفَّى سنة (٨٨٥هـ)، رحمه الله تعالى .

ومن «الفُرُوع»، و«حواشيه»: للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مُفْلَح، المتوفى سنة (٧٦٣هـ)، مع حاشيته «تصحيح الفروع» للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المَرْدَاوِيَّ، المُتَوَفَّى سنة (٨٨٥هـ)، و«حاشية ابن قندس» المتقدمة الذكر .

و«الإنصاف»: للإمام علاء الدِّين أبي الحسن علي بن سُليمان المَرْدَاوِيَّ، المتوفى سنة (٨٨٥هـ)، رحمه الله تعالى .

و«الرَّعَايَةُ الكُبْرَى»: للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حمدان الحَرَّانِيَّ

الحنبلِّي، المتوفَّى سنة (٦٩٥هـ)، رحمه الله تعالى .

و«زاد المعاد»: للإمام شمس الدِّين محمد بن أبي بكر بن أيُّوبَ ابن قيِّم الجوزيَّة، المتوفَّى سنة (٧٥١هـ).

و«الخلاَف»: للإمام القاضي ابن أبي يعلى، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، رحمه الله تعالى .

ومن «شرح منازل السَّائرين»: للإمام شمس الدِّين محمد بن أبي بكر بن أيُّوبَ ابن قيِّم الجوزيَّة، المتوفَّى سنة (٧٥١هـ)، رحمه الله تعالى .

وكتاب «بَهْجَةُ النَّاظِرِينَ»: للإمام الشيخ مرعي بن يُوْسُفَ الكَرَميِّ الحنبليِّ، المتوفَّى سنة (١٠٣٣هـ)، رحمه الله تعالى .

ومن كتاب «الدَّرَّةُ الْمُضِيَّةُ»: من فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، رحمه الله تعالى .

و«بدائع الفوائد»: للإمام شمس الدِّين محمد بن أبي بكر بن أيُّوبَ ابن قيِّم الجوزيَّة، المتوفَّى سنة (٧٥١هـ)، رحمه الله تعالى .

و«قاعدة العقود»، و«الصَّارِمُ الْمَسْلُوبُ»: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، المتوفَّى سنة (٧٢٨هـ)، رحمه الله تعالى .

و«القواعد»: للحافظ أبي الفرج عبد الرَّحْمَنِ بن أحمدَ بن رجب الحنبليِّ، المتوفَّى سنة (٧٩٥هـ)، رحمه الله تعالى .

و«إقامة الدِّلِيل»: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، المتوفَّى سنة (٧٢٨هـ)، رحمه الله تعالى .

و«الأحكام السُّلْطَانِيَّة»: للإمام القاضي ابن أبي يعلى، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، رحمه الله تعالى .

و«الدَّاءُ والدَّوَاءُ»: للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزيّة، المتوفى سنة (٧٥١هـ)، رحمه الله تعالى.

و«الاختيارات العلميّة»، و«اقتضاء الصّراط المستقيم»: لشيخ الإسلام أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، رحمه الله تعالى.

و«المنهج الأحمد»: للإمام عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العُلَيمي، المتوفى سنة (٩٢٨هـ)، رحمه الله تعالى.

و«أعلام الموقّعين»: للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزيّة، المتوفى سنة (٧٥١هـ)، رحمه الله تعالى.

و«مسائل الإمام أحمد»: لابن هانئ، ولعبدالله بن أحمد، وأبي الفضل صالح رحمهم الله تعالى، وغير ذلك من الكُتُب والرّسائل، والأجوبة والمسائل.



الفصل الرابع وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

المطلب الأول

«غاية المنتهى»

تم الاعتماد في تحقيق كتاب «غاية المنتهى» على نسختين خطيتين غاية في الجودة والإتقان، إضافة إلى مطبوعته الأولى المجدودة، وهذا وصف النسخ وبيانها:

النسخة الأولى

وهي النسخة الخطية المحفوظة في دار الإفتاء برقم (٤٩٧ / ٨٦)، والتي انتقلت إلى مكتبة الملك فهد الوطنية برقم (٣١٥٦٦٥)، ورقم الميكرو فلم (١٠٢١)، وعدد اللوحات (١٥٤) لوحة، وعدد الأسطر في اللوحة الواحدة: (٣٣) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (١٦) كلمة، واسم النسخ: عبدالله بن محمد بن سلطان، وسنة النسخ: (١٠٣٨هـ).

وهي نسخة تامة، ومنقولة عن نسخة بخط المؤلف وفي حياته، وهي مقروءة ومقابلة، بدليل وجود التعليقات والتصحيحات على هوامشها، وكتبت العناوين ورؤوس الفقرات باللون الأحمر، واللوحات الأربع الأخيرة منها عبارة عن تقاريط وإجازات.

كتب على صفحة الغلاف عنوان الكتاب واسم مؤلفه ونسبه: «كتاب غاية

المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى في الفقه على مذهب الإمام العلم المجتهد الحجة البارع المبجل أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، رضي الله تعالى عنه وأرضاه، ونفعنا به، آمين يا رب العالمين، معرفة نسب مؤلفه، هو سيدنا ومولانا شيخ الإسلام، مرجع الخاصّ والعامّ بحل مشكلات الأحكام، مميز الحلال من الحرام، صدر المدرسين، وعمدة المصنفين، وحجة أهل الفتوى والمناظرين، الشيخ مرعي ابن يوسف بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، متّع الله بحياته، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته، آمين يا رب العالمين».

وجاء في اللوحة الأولى في سياق المقدمة التصريح باسم مؤلف الكتاب وعنوانه: «بسم الله الرحمن الرحيم، ربّ يسر وأعن، الحمد لله المانّ بفضله، والصلاة على محمد وأهله، قال العبد الفقير إلى الله تعالى مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي . . . فاستخرت الله سبحانه في الجمع بين الكتابين في واحد، مع ضم ما تيسر جمعه إليهما من الفرائد . . . وسميته: غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى . . .».

وجاء في نهاية الكتاب [١٥٠ / ب] تصريحُ الناسخ بأن هذه النسخة منقولة عن نسخة بخط المؤلف: «وإن بليت فاصبر، أو جنيت فاستغفر، أو هفوت فاعتذر، وإذا قمت من مجلسك فقل: سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك، تم ونقل ذلك من خط مؤلفه حفظه الله تعالى ونفع به وبعلموه المسلمين في الدين والدنيا والآخرة، آمين، وغفر الله لكاتبها ولمن كتبت له والمسلمين».

وفي هذه اللوحة أيضاً إجازة للشيخ أبي نمي بن عبدالله بن راجح.

وذكر الناسخ في اللوحة [١٥١ / أ] اسمه وتاريخ نسخه: «وكان الفراغ من تكملة هذا الكتاب العزيز الجامع للأحكام بلا تقصير ضحوة الإثنين ثانٍ من ربيع

الأول، على يد العبد الفقير المقر بالخطأ والتقصير عبد الله بن محمد بن سلطان، غفر الله له ولوالديه ولمعلمه وللمسلمين الصغير والكبير . . . سنة ثمان وثلاثين بعد الألف من هجرة نبينا السراج المنير صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه» . وبعد اللوحة الأخيرة من الكتاب أربع لوحات تتضمن بعض التقریطات والإجازات .

وعلى صفحة الغلاف ختم باسم : مكتبة الرياض العامة السعودية، وختم آخر باسم : مكتبة الملك فهد الوطنية، بالإضافة إلى بعض التملكات، والمقروء منها : «الحمد لله، انتقل بالابتیاع الشرعي إلى الفقير راجي عفو ربه القدير أحمد بن محمد التويجري سنة (١١٥٥هـ)» .

ثم انتقل بالهبة إلى الفقير إلى ربه الغني أحمد بن محمد سعيد سفر المدني، عفا الله عنهما» .

و«وارد من مكتبة الشيخ محمد بن . . . بن عبد اللطيف» .

وكذلك على صفحة الغلاف ما يدل على أنه وقف، وهذا نصه : «الكتاب وقف لله تعالى، فمن بدله فإنما إثمه على الذين يبذلونه، كفى بالله شاهداً» . وتم الرَّمز لهذه النسخة بـ (ف) .

* * *

النُّسخَةُ الثَّانِيَّةُ

وهي النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم (١٤٥٦)، وعدد اللوحات (٢٠٩) لوحة، وعدد الأسطر (٣٥) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (١٠) كلمات .

وهي نسخة تامة، ومقروءة ومقابلة، بدليل وجود التصحيحات والتعليقات على هوامشها.

كتب على صفحة الغلاف عنوان الكتاب واسم مؤلفه: «كتاب غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى، تأليف العالم العلامة العمدة الفهامة الشيخ مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي الأزهري، عفا الله عنه وغفر له، إنه جواد كريم رؤوف رحيم، آمين».

وجاء في اللوحة الأولى في سياق المقدمة التصريح باسم مؤلف الكتاب وعنوانه: «بسم الله الرحمن الرحيم، ربّ يسر وأعن يا كريم، الحمد لله المانّ بفضلته، والصلاة والسلام على محمد وأهله، قال العبد الفقير إلى الله تعالى مرعي ابن يوسف الحنبلي المقدسي . . . فاستخرت الله سبحانه في الجمع بين الكتابين في واحد، مع ضم ما تيسر جمعه إليهما من الفرائد . . . وسميته: غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى . . .».

وكتب في اللوحة الأخيرة من الكتاب: «وإن بليت فاصبر، أو جنيت فاستغفر، أو هفوت فاعتذر، وإذا قمت من مجلسك فقل: سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك».

وعلى اللوحة الأولى ختم باسم مكتبة المدرسة المحمودية.

وتمّ الرّمز لهذه النسخة بـ (ح).

* * *

الْمَطْبُوعُ

وهي النسخة التي طبعها الشيخ محمد زهير الشاويش بمؤسسة ومطبعة دار

السلام بدمشق في ثلاثة مجلدات بتحقيقه، وبمشاركة الشيخ محمد جميل الشطي بتحقيق المجلد الأول منه فقط، وذلك سنة (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م)، وذلك على التفصيل الآتي:

المجلد الأول: عدد صفحاته (٥٣٠) صفحة، وهذا المجلد مُذَيَّلٌ بمختصر حاشية العلامة حسن الشطي للشيخ محمد جميل الشطي.

وقد طبع في (١٤) رجب سنة (١٣٧٨هـ)، الموافق لـ (٢٤) كانون الثاني سنة (١٩٥٩م)، واعتمد فيه على نسختين خطيتين، وهما: النسخة الخطية الخاصة بالشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع، والنسخة الخطية لآل الشطي.

المجلد الثاني: عدد صفحاته (٥٠٦) صفحة، وطُبع بتاريخ (١٥) شعبان سنة (١٣٧٨هـ)، وكتب له مقدِّمة بتاريخ (٢٧) رمضان (١٣٧٨هـ).

وقد اعتمد فيه أيضاً على نسخة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع، مع مراجعة ثلاث نسخ خطية، وهي: نسخة آل الشطي، والنسخة الدوسرية (نسخة الشيخ عبد الرحمن بن محمد الدوسري الكويتي)، وعدد أوراقها: (٢٢٦) ورقة، والنسخة الكويتية (نسخة الشيخ أحمد بن خميس الكويتي)، وعدد أوراقها: (٤٣٦) ورقة، كتبت سنة (١٢٦٣هـ) بقلم محمد بن ناصر بن عبد الله بن وائل.

المجلد الثالث: عدد صفحاته (٥٤٧) صفحة، وطبع بتاريخ (١٥) شوال سنة (١٣٧٨هـ)، واعتمد فيه أيضاً على نسخة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع، مع مراجعة أربع نسخ خطية كما ذكر على غلاف هذا المجلد.

وتمَّ الرَّمز لهذا المطبوع بـ (ز).

المطلب الثاني «مطالب أولي النهى»

تمّ الاعتمادُ في تحقيقِ هذا الكتابِ على أربعِ نسخٍ خطيّةٍ في غايةِ الجوّدة والصّحّةِ :

النسخة الأولى (الأصل)

وهي النسخة الأصل، وقد كُتبت بخط المؤلف، وهي محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعودٍ رحمه الله تعالى، وتتكوّن من ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : وهو محفوظٌ في مكتبة الجامعة تحت رقم (٨٩٥٥)، وعددُ أوراقه : (٣٨١)، وعددُ الأسطر في الورقة الواحدة : (٢٩) سطراً، وتاريخُ النسخ : (١٢) رجب سنة (١٢٢١هـ)، ونوعُ الخط كما جاء في بطاقة التعريف الخاصّة بمكتبة الجامعة : نسخٌ تدويني، عليه آثارُ رُقعة .

جاء في لوحة الغلافِ التّصريحُ بعنوانِ الكتابِ واسمِ مؤلّفه وكتابه، وفيما يلي نصّه : «الجزء الأول من مطالب أولي النهى بشرح غاية المنتهى، جمعُ كاتبه أفقرُ الورى مصطفى بن سعدٍ الشّيوطيّ الحنبليّ، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشّيباني، نور الله مضجعه، آمين» .

وقد كُتبَ هذا الجزءُ بخط المؤلف، وميّزَ المتنَ بكتابه باللون الأحمر، وعلى هوامشه بعضُ العناوين والتّصحّيات والتّعليقات .

ونصّ في اللوحة الأولى على عنوانِ الكتابِ في سياقِ مقدمة المُصنّف، حيث قال : «بسم الله الرّحمن الرّحيم، وبه نستعين، الحمد لله الذي هدانا للتّفقّه

بالدين، وشرح صُدُورنا لاقتفاء سلف المؤمنين، وشرع لنا الشرائع والأحكام، لَنُمِيزَ بها الحلالَ من الحرام... وسميُّه: مَطالِبُ أُولي النُّهى في شرح غاية المُنتهى».

جاء في اللوحة الأخيرة التَّصريحُ بعنوانِ الكتاب، واسم مؤلفه، وكاتبه، ورقم هذا الجزء، حيث كتب ما نصُّه: «هذا آخرُ الجزء الأول من كتاب مطالب أُولي النُّهى بشرح غاية المُنتهى، بقلمِ جامعِه أفقرِ الورى مصطفى بنِ سعدِ الشُّيوطي الحنبلي، غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالمغفرة في ثاني عشر رجب الفرد سنة إحدى وعشرين ومئتين، ويتلوه كتاب البيع».

وبخصوص أسماء من تعاقبوا على ملكية هذا الجزء أو آل إلى حوزتهم؛ فقد ذُكر في صفحة الغلاف ما يلي: «هذا الجزء الأول والذي بعده الثاني والثالث كان في حوزة والدي سابقاً، ثم انتقل في حوزة الفقير إلى الله تعالى حسن بن الشيخ فهيد السواح سنة (١٣٠٦هـ).

ثم انتقل هذا الجزء الأول في حوزة الفقير إلى الله المَنَّان محمد بن عبد الله العوجان.

وقد تَبَعْنَاهُ بعدما نُقِلَ فوجدناه كاملاً في محرم سنة (١٣٤٦هـ)، والذي نقله ملا سليمان بن عبد العزيز البسام بواسطة محمد بن محمد العسافي».

وكتب في هامش اللوحة الأخيرة: «هذا الكتاب: الجزء الأول والذي بعده [الثاني والثالث]^(١) في حوزة فهيد بن أحمد [السواح]^(٢)، والآن صار الجميع في حوزتي، وقد أعرتهما شيخي وأستاذه العالم الفاضل الذي هو لكلِّ علمٍ وفنٍّ

(١) ما بين معكوفتين من لوحة الغلاف، وفي موضعه خرم في المخطوط.

(٢) ما بين معكوفتين من لوحة الغلاف، وفي موضعه خرم في المخطوط.

حاوي سيدي الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف الغملاس، شوال سنة (١٢٨٥هـ).
 وكتب في بطاقة تعريف الكتاب لدى جامعة الإمام: إهداء من مكتبة العسافي.
 الجزء الثاني: وهو محفوظ في مكتبة الجامعة تحت رقم (٩٠٠٠)، عددُ
 أوراقه: (٤١٠)، وعددُ الأسطر في الورقة الواحدة: (٢٩) سطراً، وجاء في بطاقة
 التعريف بالنسخة: نوعُ الخط: التعلیق.

جاء في لوحة الغلاف التصريح بعنوان الكتاب واسم مؤلفه وكتابه، وفيما
 يلي نصُّه: «الجزء الثاني من مطالب أولي النهى بشرح غاية المنتهى، جمعُ كاتبه
 أفقرُ الورى مصطفى بن سعدٍ السُّيوطيِّ الحنبليِّ، في الفقه على مذهب الإمام أحمد
 ابن محمد بن حنبل الشيباني، قدسَ الله روحه ونورَ ضريحه، آمين».

وهو بخط المؤلف، وقد ميَّز المتن بكتابه باللون الأحمر، وعلى هامشه
 بعضُ العناوين والتَّصحیحات والتَّعليقات.

وابتدأ هذا الجزء بـ (كتاب البيع)، حيث جاء في اللوحة الأولى: «بسم الله
 الرَّحمن الرَّحيم، كتاب البيع، قدَّمه على الأنكحة وما بعدها لشدة الحاجة إليه . . .».
 جاء في اللوحة الأخيرة التصريح بعنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وكتابه،
 ورقم هذا الجزء، حيث كتب ما نصُّه: «هذا آخر الجزء الثاني من مطالب أولي النهى
 بشرح غاية المنتهى، بقلم جامعِه أفقرُ الورى مصطفى بن سعدٍ السُّيوطيِّ الحنبليِّ،
 جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، يتلوه كتابُ النِّكاح».

وبخصوص أسماء من تعاقبوا على ملكية هذا الجزء أو آل إلى حوزتهم؛ فقد
 ذُكر في صفحة الغلاف ما يلي: «هذا الجزء الثاني والثالث بعده كان سابقاً في حوزة
 والدي فهدي بن أحمد السواح، ثم انتقل في حوزة الفقير إلى الله تعالى حسن بن
 الشيخ فهدي السواح سنة (١٣٠٦هـ)».

وكتب أيضاً: «ثم كان هذا الجزء الثاني في حوزة الفقير إلى الله المَنَّان محمد ابن عبد الله العوجان».

وفي الهامش: «هذا الكتابُ والذي بعده في حوزتي أنا الفقير إلى الله تعالى حسن بن فهد السواح، وقد أعرتهُ شيعي وأستاذي العالم الفاضل فريد دهره وعصره سيدي الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف الغملاس سنة (١٢٨٥هـ)». وتكرّر هذا الكلام في هامش اللوحة الأخيرة بنحوه.

وكتب في بطاقة تعريف الكتاب لدى جامعة الإمام: مُهدى من مكتبة العسافي. الجزء الثالث: وهو محفوظٌ في مكتبة الجامعة تحت رقم (٤٩٦٧)، عددُ أوراقه: (٣٧١)، وعددُ الأسطر في الورقة الواحدة: (٢٩) سطراً، وفي بدايته خرم، فقد سقط ثمانون لوحة من أوله، ويشمل هذا السقط أكثر فصول (كتاب النكاح)؛ أي: من بدايته إلى قوله: والسكن حق لها دون سيدها. وذلك في أثناء (فصل في القسم بين الزوجين فأكثر).

وهو بخطُ المؤلّف، وقد ميّز المتن بكتابه باللون الأحمر، وعلى هوامشها بعض العناوين والتصحيحات والتعليقات.

وجاء في بداية اللوحة الأولى [٨١/ب] ما يلي: «(يطوف بمجنون مأمون وليه) على زوجته فأكثر للتعديل، فإن لم يكن مأموناً فلا قسم عليه».

وجاء في اللوحة الأخيرة منه: «وهذا آخرُ ما يسّر الله جمعه من كلام علمائنا وأئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين، فإني معترفٌ من نفسي بالعجز والتقصير، وبضاعتي مُزجاة في العلم والتّحرير، ولكن هذا حسب الطاقة، مع تشبّت الخاطر بالفتن والفاقة، فإن أكن مُصيباً؛ فمن الله تعالى وإنعامه عليّ، وألطافه الواصلة إليّ،

وإن يكن غير ذلك؛ فهو منسوب إلى سوء فهمي، وقلة علمي، فإني أرجو من كرم من عثر على هذا الكتاب، وأطلع على ما حواه من خطأ وصوابٍ التجاوز عن الخطأ، والعفو عن الزلل، وإصلاح ما فيه من الخلل، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

وكان الفراغ من تبييضه بقلم جامعه نهار الإثنين خامس عشر شهر رمضان المبارك، سنة سبع وعشرين ومئتين.

وكتب في بطاقة تعريف الكتاب لدى جامعة الإمام: مُشترى من محمد العسافي.

وتمّ الرّمز لهذه النسخة بـ (ج)، ويشار إليها بـ (الأصل).

* * *

النُّسخةُ الثَّانِيَّةُ (الفرع)

وهي النسخة المنقولة من نسخة المؤلف، وهي الفرع، وهي النسخة المحفوظة في مركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت، تحت رقم (١٨ / ٣)، ومصدرها مكتبة عبدالله خلف الدحيان، وهو أحد علماء الكويت، وتُمثّل هذه النسخة الجزء الأول من الكتاب، وعددُ لوحاتها: (٣٢٨) لوحة، وعددُ الأسطر في اللوحة الواحدة: (٢٥) سطراً، وعددُ الكلمات في السطر: (١٠)، واسمُ ناسخها: ناصر بنُ الشيخ إبراهيم بن ناصر بن جديد الحنبلي السلفي الزيري، وكان الفراغ من نسخها في الثامن من صفر عام (١٢٣٢هـ).

وكتبت هذه النسخة في حياة المؤلف، ومنقولة عن نسخة المؤلف بخطّه؛ ومقروءة ومقابلةٌ عليها، ويدلُّ على ذلك البلاغات والتصحيحات والتعليقات

المكتوبة على هوامشها .

وجاء في بطاقة التعريف لمركز المخطوطات : كُتبت بخطي نسخ ؛ الأول جيد ، والآخر معتاد ، وهو الأكثر ، وكُتبت المتن بالمداد الأحمر ، والنسخة تملّكها عبدالله السفاريني الحنبلي ، وهو الكاتب بالخط الأول ، ثم تملّكها ناصر بن الشيخ إبراهيم بن ناصر بن جديد الحنبلي السلفي الزيري مولداً ، وهو الكاتب بالخط الثاني .

جاء في اللوحة الأولى التصريح بعنوان الكتاب في سياق مقدمة المصنّف ، حيث قال : «بسم الله الرحمن الرحيم ، ربّ وفق وأعن ، الحمد لله الذي هدانا للتفقه بالدين ، وشرح صدورنا لاقتفاء سلف المؤمنين ، وشرع لنا الشرائع والأحكام ، لتمييز بها الحلال من الحرام . . . وسميته : مطالب أولي النهى في شرح غاية المُنتهى» .

وجاء في اللوحة الأخيرة [٣٣٦ / ب] التصريح باسم مؤلفها ، وناسخها الذي نقلها من نسخة المؤلف بخطّه ، ومكان النسخ ، وتاريخه ، وشرط واقفها ، حيث كُتب ما نصّه : «تمّ الجزء الأول من شرح غاية المُنتهى ، يليه في الجزء الثاني (كتاب الصيام) على يد جامعته : مصطفى السيوطي ، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم .

وكان الفراغ من كتابة هذا الجزء الأول من شرح غاية المُنتهى المبارك المنقول من نسخة المؤلف بخطّه ضحوة الأحد المبارك ، الثامن من شهر صفر من شهور سنة ألف ومئتين واثنين وثلاثين ، على يد الفقير راجي عفو القدير : ناصر بن الشيخ إبراهيم بن ناصر بن جديد الحنبلي مذهباً ، السلفي اعتقاداً [. . .]^(١) طريقة ، الزيري

(١) كلمة غير واضحة في المخطوط .

مولداً، غفر الله أوزاره، وأصلح حاله، ومنحه التوفيق لأقوم طريق، إنه بالإجابة حقيق، وأن يكون ذلك لوالديه ومشايخه ومحبيه وجميع إخوانه، آمين.

وذلك في دمشق الشام في مدرسة البدرانية، رحم الله من أوقفها، وقد وقفته على ذريتي وإخواني إن كانوا أهلاً لذلك، وإلا فعلى طلبة العلم، واستثنت النظر لي فيه مدة حياتي، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنبَأَ إِثْمَهُ عَلَى الَّذِينَ يُدْلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، وذلك في دمشق في أول رجب عام (١٢٣٢هـ).

وقد تمَّ الرمز لهذه النسخة بـ (ك)، ويشار إليها بـ (الفرع).

* * *

النُّسخَةُ الثَّالِثَةُ

وهي نسخة محفوظة في دار الكتب القطرية برقم (٨٨٢ - ٨٨٤)، كُتبت بخط بكر الحجاوي النابلسي الحنبلي، وهي تتألف من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يقع في (٤٨٣) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي الوجه (٢٧) سطراً، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٣) كلمة.

يبدأ من قول المؤلف رحمه الله تعالى: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله...».

وينتهي بـ (كتاب الجهاد)، «فصل: في نقض العهد وما يتعلق به» عند قوله: (وتخرج نصرانية لشراء زنار، ولا يشتريه مسلم لها؛ لأنه من علامات الكفر، ولا يأذن المسلم لزوجته النصرانية، أو أمته كذلك أن تخرج إلى عيد، أو تذهب إلى بيع، وله أن يمنعها ذلك).

الجزء الثاني: يقع في (٥٧٧) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي الوجه (٢٧) سطراً، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١١) كلمة.

يبدأ بـ (كتاب البيع) عند قول المؤلف رحمه الله تعالى: «كتابُ البَيْعِ، قَدَّمَهُ عَلَى الْأَنْكِحَةِ وما بعدها؛ لِشِدَّةِ . . .».

وينتهي بـ (كتاب العتق)، (باب أم الولد) عند قوله: «وعلى الواطئ الثاني أن يفديه؛ أي: يفدي ولده الذي أتت به من وطئه؛ لكونه فوت رقة على الأول، فيفديه بقيمته يوم الولادة؛ لأنه أول إمكان تقويمه، ولا فرق فيما تقدم بين كون الأمة بينهما نصفين أو لأحدهما جزء من ألف جزء والباقي للآخر».

ويوجد في هذا الجزء سقطة يبدأ بعيد قوله: «ولو قال عمرو لزيد: أحلتك . . .» من (كتاب الحوالة)، وينتهي قبيل قوله: «تنبيه: اعلم أن صفات الاستحقاق للوقف ثلاثة . . .» من (كتاب الوقف).

الجزء الثالث: يقع في (٥٩٢) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي الوجه (٢٧) سطراً، وفي السطر (١١) كلمة تقريباً.

يبدأ بـ (كتاب النكاح) عند قول المؤلف رحمه الله تعالى: «كتابُ النِّكَاحِ، هو في كلام العرب الوطءُ المُباحُ».

وينتهي بنهاية الكتاب عند قوله: «وهذا آخر ما يسر الله جمعه من كلام علمائنا وأئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين . . .».

وكان الفراغ من نسخها سنة (١٢٥٢هـ)، كما أثبت في آخرها.

وقد تم الرمز لهذه النسخة بـ (ق).

النسخة الرابعة

وهي نسخة نفيسة محفوظة لدى جامعة برنستون في أمريكا برقم (١٥٤٨)، وهي نسخة مقروءة يوجد عليها بعض التصويبات والتعقبات، ويوجد عليها تملُّك باسم العلامة سعيد السفاريني الحنبلي، وتقع في أربعة أجزاء، تمَّ العثور على جزءين منها فقط هما الأوَّل والثالث:

الجزء الأول: ويقع في (٣٨٣) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي الوجه (٢٥) سطراً، وفي السطر (١٢) كلمة تقريباً.

يبدأ من قول المؤلف رحمه الله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله...).

وينتهي بـ (كتاب الزكاة)، (باب أهل الزكاة) عند قوله: «ويُتَّجَه: الأصحُّ الأوَّل؛ لتعدِّي نفعه لا مطلقاً، بل على ما مرَّ تفصيله أوَّل صلاة التطوُّع؛ من أنه إذا صرفه في نفقة وجهاد فهو أفضل، وإلا فالمنقطع للعبادة أفضل، وهو مُتَّجَه». ويوجد في طرَّة الجزء أبيات للعلامة السفاريني يمدحُ بها الكتاب، وهي:

كِتَابٌ حَوَى كُلَّ اللَّطَائِفِ وَاحْتَوَى

عَلَى لُبِّ مَا قَدْ حَرَّرْتَهُ الْأَفَاضِلُ

وَمَا هُوَ إِلَّا زَهْرَةٌ قَدْ تَفَقَّتْ

بَهَا مِنْ يَنَابِيعِ الْفُرُوعِ الْجَدَاوِلُ

يَفُوقُ لـ «إِنْصَافٍ» وَ«إِقْنَاعٍ» «بَهْجَةٍ»

كَذَا «مُنْتَقَى» وَ«الْمُنْتَهَى» لَا يُمَازِلُ

فَذَا فَاقَ «شَرْحَ الْمُتَهَى» بِنَضَارَةٍ
 كَذَا شَرْحُ «إِقْنَاعٍ» فَلَيْسَ يُعَادِلُ
 حَدَائِقُهُ تَزْهُو عَلَى الرَّوْضِ حُسْنُهَا
 وَتَزْهُو عَلَى الْأَبْصَارِ مِنْهُ الدَّلَائِلُ
 فَكَمْ فِيهِ مِنْ دَوْحٍ يَرِفُ نَضَارَةً
 سَقَاهُ مِنَ الْأَفْكَارِ طَلٌّ وَهَاطِلٌ
 فَلَلَّهِ مُنْشِيهِ لَقَدْ دَلَّ جَمْعُهُ
 عَلَى أَنَّهُ فِي ذِي الصَّنَاعَةِ فَاضِلٌ
 عَنِتُّ بِهِ شَيْخِي السُّيُوطِيُّ مَنْ لَهُ
 فَضَائِلُ لَا تُحْصَى وَلَيْسَتْ تُطَاوَلُ
 كَأَنِّي بِهَذَا السَّفَرِ فَخْرٌ بِمَا حَوَى
 يُفَوِّقُ عَلَى مَا أَلْفَتْهُ الْأَفَاضِلُ
 فَإِنِّي بِهِ أَرْجُو فُتُوحًا وَبِالنَّبِيِّ
 عَظِيمًا مِنَ الرَّحْمَنِ سَامٍ وَكَامِلٍ
 عَلَيْهِ صَلَاةٌ مَعَ سَلَامٍ تَضَاعَفَا
 كَذَا أَلَّهُ وَالصَّحْبُ مَا سَحَّ وَابِلُ
 لِمُحَرَّرِهِ الْفَقِيرِ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ، الْخَائِفِ وَصَمَّةَ ذَنْبِهِ، الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ الْعَلِيِّ،
 سَعِيدِ السَّفَارِينِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ، آمِينَ.

الجزء الثالث: يقع في (٣٥٩) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي الوجه

(٢٥) سطرًا، وفي السطر (١٢) كلمةً تقريباً.

يبدأ بـ (كتاب الوكالة) عند قول المؤلف رحمه الله تعالى: «باب الوكالة بفتح الواو وكسرها...».

وينتهي بـ (كتاب الوصية)، (باب الموصى إليه) عند قوله: «إذ الزوج يلزمه نفقة زوجته، ولا يلزمه كفنها، فلا يرجع على زوجها بل على أبيها ونحوه، والله أعلم».

وتم الرمز لهذه النسخة بـ (م).

* * *

المطبوع

وهي النسخة التي طبعها الشيخ زهير الشاويش في المكتب الإسلامي، وقد اعتمد فيها على نسختين خطيتين؛ الأولى منهما: النسخة المحفوظة في دار الكتب القطرية، والثانية: نسخة كان يملكها د. سعيد السيوطي في مكتبته الخاصة، فقمنا بالاستئناس بهذه النسخة المطبوعة أحياناً.

وقد تمّ الرمز لها بـ (ط).

* * *

المطلب الثالث

«منحة مولي الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح»

تم الاعتماد في تحقيق هذا الكتاب على نسختين نفيستين:

النُّسخَةُ الْأُولَى (الْأَصْلُ بِحِطِّ الْمُؤَلِّفِ)

وهي النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية تحت رقم (٣١٦٥٣٧)^(١)، وهي مكتوبة بخط المؤلف حسن بن عمر الشطي، وتاريخ النسخ: (٣) صفر عام (١٢٦٣هـ)، وعدد لوحاتها: (٢٦٥) لوحة، وعدد الأسطر في اللوحة الواحدة: (٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد: (١٥) كلمة.

وهي نسخة شبه تامة كتبت بخط المؤلف، سقط منها (٣) لوحات، وهي ذوات الأرقام: (٢٥٦) و(٢٥٧) و(٢٥٨)، وكتب على هوامشها بعض الاستدراكات والتصحيحات، وعناوين بعض الكتب والأبواب، ومُيزَ فيها متن «غاية المنتهى» باللون الأحمر.

وكتب على لوحة الغلاف عنوان الكتاب واسم مؤلفه، ونصه: «مِنحة مولي الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح، جمع الفقير لرحمة ربه العلي حسن بن عمر الشطي الحنبلي، عفا الله عنه وعن والديه، وأحسن إليهما وإليه، آمين».

وكتب في بداية اللوحة الثانية: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن الاشتغال في الفقه من أولى ما يعتني به الرجل العاقل، ومن أحسن ما يتحلى به الفاضل الكامل... وسميتها: منحة مولي الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح».

وفي نهاية اللوحة الأخيرة: «قد منَّ الله سبحانه وتعالى عليَّ بإكمال تبييض

(١) أتقدَّم بالشكر هنا إلى أخي الكريم المفضَّل الدكتور عبدالله المُنِيف، المُدير السابق للمخطوطات في مكتبة الملك فهد الوطنية، والذي تفضَّل بإرسال هذه النُّسخة لنا فور طلبها منه، فله مِنَّا الشكر الجزيل والثناء العاطر الكبير.

هذا الكتاب، جعله الله تعالى خالصاً من الرياء والإعجاب، وقد بذلتُ في المراجعات طاقتي، وأفرغت في ذلك فكري، نفع الله تعالى به المستفيد، وتفضل الله تعالى عليّ وعليه بالمزيد، وأسأله أن يغفر لي ولوالدي وأقاربي ومشايخي وإخواني المسلمين، وأن يعاملنا بعفوه وكرمه في الدنيا والآخرة؛ فإنه أكرم الأكرمين، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، سبحان ربك ربّ العزة عما يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربّ العالمين.

وكان الفراغ من تبييضه ثالث صفر الخير عام ثلاث وستين ومئتين وألف.

كما كُتب في لوحة الغلاف على يسار العنوان تملُّك، وهذا نصُّه: «حازه حفيده الحقير محمد حسن الشطي بالمقاسمة مع أولاد أولاده».

وهذه النسخة هي التي تمّ الاعتمادُ عليها في مطبوعة المكتب الإسلامي السابقة، وكانت من تملُّكات آل الشَّطِّي الكرام في دمشق، ويبدو أنها آلت إلى مكتبة الشيخ محمد عبد العزيز بن مانع، والتي بدورها آلت إلى مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض.

وجاء في أعلى لوحة الغلاف: «من كتب محمد بن عبد العزيز بن مانع». وكتب على لوحة الغلاف أيضاً بعض عناوين كتب الفقه الحنبلي مع مؤلفيها. وكتب في الهامش الأعلى للوحة الثانية، الوجه (ب): «من كتب محمد بن عبد العزيز بن مانع، جرى وحرر في جمادى الأولى سنة (١٣٨٢هـ)».

ويُلاحظ أنَّ هذه النسخة - كما في نسخة دار الكتب القطرية من كتاب «مطالب أولي النهى» - عليها تصحيحات كثيرة وتقويمات وتصويبات بالقلم الأحمر

(الكوبيا)، وبالقلم الرصاص، مما يدلُّ على اعتماد مُحَقِّقِي المَكْتَبِ الإسلامي عليها أثناء العمل بالكتاب وتجهيزه للطباعة، وعلى نسخة دار الكتب القطرية من كتاب «مطالب أولي النهى» أيضاً.

وتمَّ الرَّمز لهذه النسخة بـ (هـ).

* * *

النُّسخَةُ الثَّانِيَّةُ (الْفَرْع)

وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة خاصة بدولة الكويت - حرسها الله -، وتقعُ في (٣٣٨) ورقةً، متوسط عدد الأسطر (٢٣) سطراً، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٠) كلماتٍ، وكان الفراغُ من نسخها (١٢٧٤هـ)، على يدِ ناسخها عليّ ابن عليّ بن مُقبِل، وهي نسخةٌ تامةٌ^{(١)(٢)}.

وتمَّ الرَّمز لهذه النسخة بـ (ل).

□ □ □

(١) تَفَضَّلَ بتصويرها من تلك المكتبة الخاصَّة فضيلةُ الشَّيخِ المُحَقِّقِ المُفيدِ محمد بن ناصر العجمي الحنبلي، جزاه الله عنا وعن العلم وأهله خيراً.

(٢) وقد جاء اسم هذا الكتاب في هذه النسخة «منحة أولي الفتح»، واللفظان متقاربان، وإن كان كلُّ منهما يدلُّ على معنى خاص.

الفضل الخامس

بيان منهج التحقيق

تمّ تحقيق الكتاب باتباع الخطوات التالية :

١ - نسخ كتاب «مطالب أولي النهى» من نسخة الأصل التي كُتبت بخط المؤلف، وهي نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود رحمه الله تعالى، والمرموز لها بـ (ج) أو الأصل، وذلك بحسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة.

٢ - معارضة المنسوخ بالنسخ الخطية الأخرى المعتمدة في التحقيق، وهي : نسخة الفرع المحفوظة في مركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت، والمنقولة عن نسخة المؤلف بخطه، ورمزنا لها بـ (ك)، ونسخة دار الكتب القطرية ورمزنا لها بـ (ق)، ونسخة جامعة برنستون في أمريكا ورمزنا لها بـ (م)، مع الاستئناس بالمطبوع ورمزنا له بـ (ط)، وإثبات الصواب في النص، والفروق المهمة في الحواشي، حيث تمّ إهمال الفروق التي لا تؤثر على النص؛ كبعض الأخطاء والتصحيفات، وتكرير بعض الجمل والكلمات.

٣ - إدراج نص كتاب «غاية المنتهى»، وذلك بعد مقابلة النص مقابلة تامة على نسخته الخطيتين: نسخة دار الإفتاء، والتي انتقلت لمكتبة الملك فهد الوطنية، ورمزنا لها بـ (ف)، ونسخة المكتبة المحمودية ورمزنا لها بـ (ح)، مع الاستئناس بالمطبوع ورمزنا له بـ (ز)، ثم ضبط النص بالشكل شبه التام، فخرج النص - أي : «غاية المنتهى» - مضبوطاً على أحسن مثال، والله الحمد ومنه التوفيق.

٤ - العناية بنصوص الشرح عناية تامة لإخراجها كما أرادها مؤلفها، وذلك

بالاستعانة بالمراجع التي نقل عنها المؤلفُ واعتمدَ عليها في كتابه، والإفادة من ذلك في استدراك سقط، أو تصويب عبارة، أو تقويم تحريف، أو شرح غامض.

٥ - ضبط النَّصِّ ضبطاً شَبَهَ تَأَمُّ، وتفصيله وترقيمه، مع تمييز متن «غاية المُنتهى» بكتابتِهِ بخطِ ثَخِين، ووَضْعِهِ بين قَوْسَيْنِ ().

٦ - أثبتنا كامل التعقيبات الموجودة في النسخ الحَظِيَّة مِمَّا هو مفيدٌ لفهم معنى النَّصِّ، وأشرنا إليها بالرمز إلى المخطوط.

٧ - فيما يتعلَّق بحاشية العلامة حسن الشَّطِّي رحمه الله، والمُسَمَّاة بـ «منحة مولي الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح»، فقد اعتمدنا فيها على نسختين خطيتين، وهما: نسخة الأصل والتي كتبت بخط المؤلف، وهي محفوظة بمكتبة الملك فهد الوطنية، ورمزنا لها بـ (هـ)، ونسخة الفرع المحفوظة في مكتبة خاصة بالكويت، والمنسوخة بيد علي بن علي بن مقبل، ورمزنا لها بـ (ل)، واقتصرنا في هذه الحاشية على إثبات مقدمة الشَّطِّي وتحريراته على الاتجاهات التي ذكرها الرُّحَيَّانِي، وهي المُصدَّرة بقوله: (أقول)، والمُذَيَّلة بقوله: (انتهى)، دون إثبات ما ذكره الشَّطِّي من كلام المؤلف، وذلك تجنُّباً للتكرار.

٨ - عَزَوْ الآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ إِلَى مواضعها من الكتاب العزيز، وإدراجها برسم المُصحف الشريف، وجعل العَزْو بين معكوفتين في صُلب الكتاب بذكر اسم السُّورَةِ ورقم الآية.

٩ - تخريجُ الأحاديث النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ من المصادر التي عزا إليها المؤلفُ رحمه الله تعالى، والزِّيَادَةُ عليها إن كان من حاجةٍ إلى ذلك، والتَّنْوِيهِ بصاحب اللفظ، واسم الرَّاوي إن لم يذكره المؤلفُ رحمه الله تعالى، مع الإشارة إلى كلِّ ما سَبَقَ تخريجُه بالجزء والصفحة، وبيان حُكْم الحديث قَدَرِ المُستطاع.

١٠ - عَزَوْ الْآثَارَ وَالنُّقُولَ إِلَى الْكُتُبِ وَالْمَصَادِرِ الَّتِي أَحَالَ عَلَيْهَا الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى .

١١ - كِتَابَةُ مُقَدِّمَةِ لِلْكِتَابِ مُشْتَمِلَةً عَلَى خَمْسَةِ فُصُولٍ : كَانَ الْأَوَّلُ مِنْهَا فِي التَّعْرِيفِ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَنَبَذَةً عَنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ الْمَعْتَمَدَةِ فِيهِ ، مَعَ إِيضَاحٍ لِكِتَابِ «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْفُتُوْحِيِّ ، وَ«الْإِقْنَاعِ» لِلْحَجَّائِيِّ ، وَ«غَايَةِ الْمُنْتَهَى» لِمَرْعِيِّ الْكَرْمِيِّ .

وَالْفَصْلُ الثَّانِي فِي تَرَاجُمِ كُلِّ مِنَ الْأَثَمَةِ مَرْعِيِّ الْكَرْمِيِّ صَاحِبِ «غَايَةِ الْمُنْتَهَى» ، وَمُصْطَفَى الرُّحَيَّانِيِّ صَاحِبِ «مَطَالِبِ أُولِي النِّهْيِ» ، وَحَسَنِ الشَّطِّي صَاحِبِ «مِنْحَةِ مُوَلِّي الْفَتْحِ» .

وَكَانَ الْفَصْلُ الثَّالِثُ : فِي دِرَاسَةِ الْكِتَابِ وَبَيَانِ مَصَادِرِ الْمُؤَلِّفِ فِيهِ .

وَالْفَصْلُ الرَّابِعُ : فِي وَصْفِ النُّسخِ الْخَطِّيةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيقِ .

وَالْفَصْلُ الْخَامِسُ : فِي بَيَانِ مَنَهْجِ التَّحْقِيقِ .

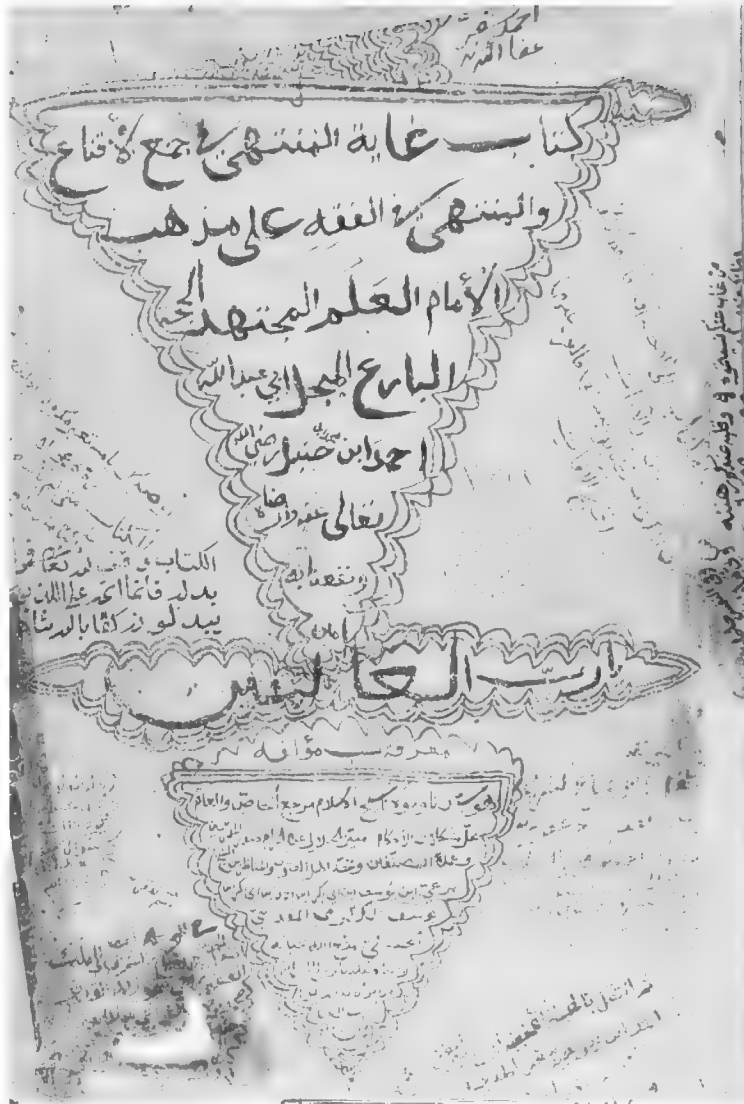
١٢ - تَذْيِيلُ الْكِتَابِ بِفَهْرَسٍ لِلآيَاتِ الْقُرْآنِيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ ، ثُمَّ فَهْرَسٍ لِمَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ ، مَعَ إِثْبَاتِ عُتُونَاتِ مَوْضُوعِيَّةٍ لِلْكِتَابِ ؛ تَسْهِيلاً عَلَى قَاصِدِ الْمَوْضُوعِ فِيهِ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَتِمُّ بِنِعْمَتِهِ الصَّالِحَاتُ .



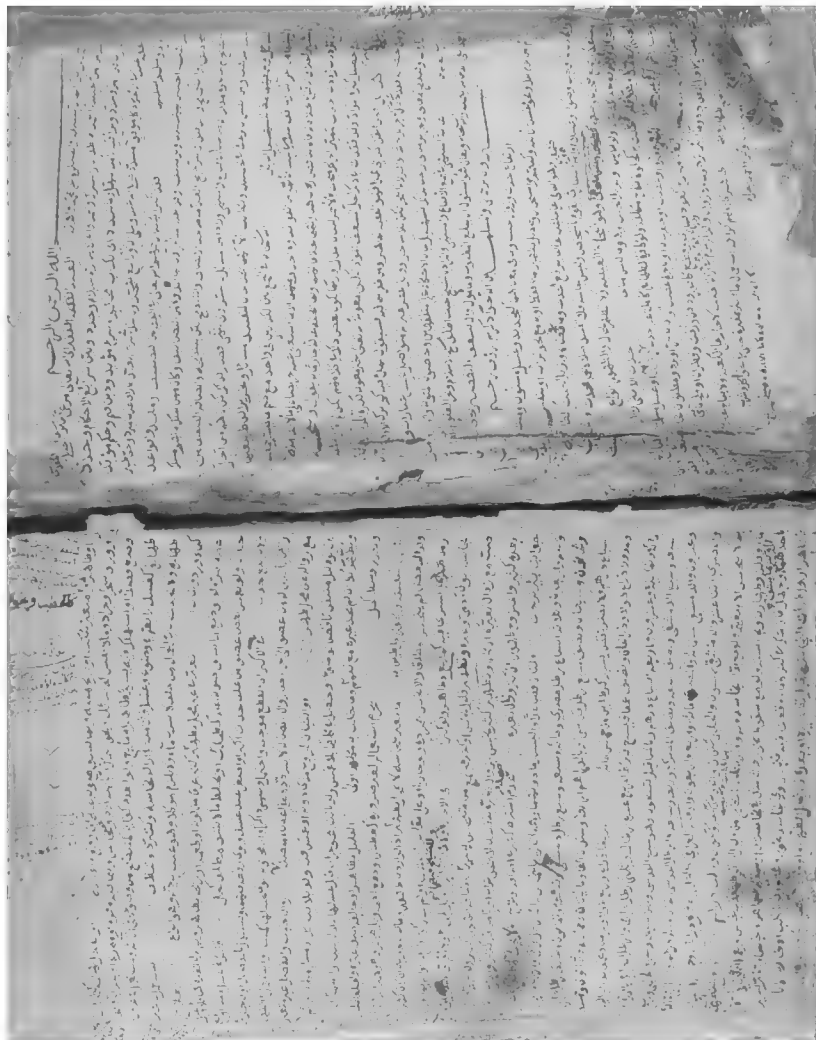
صَوْرَةُ الْحَطَّاطِ

أولاً: صور نُسخ غاية المتهى



صورة غلاف النسخة الخطية لدار الإفتاء في السعودية،

والرموز لها بـ «ف»



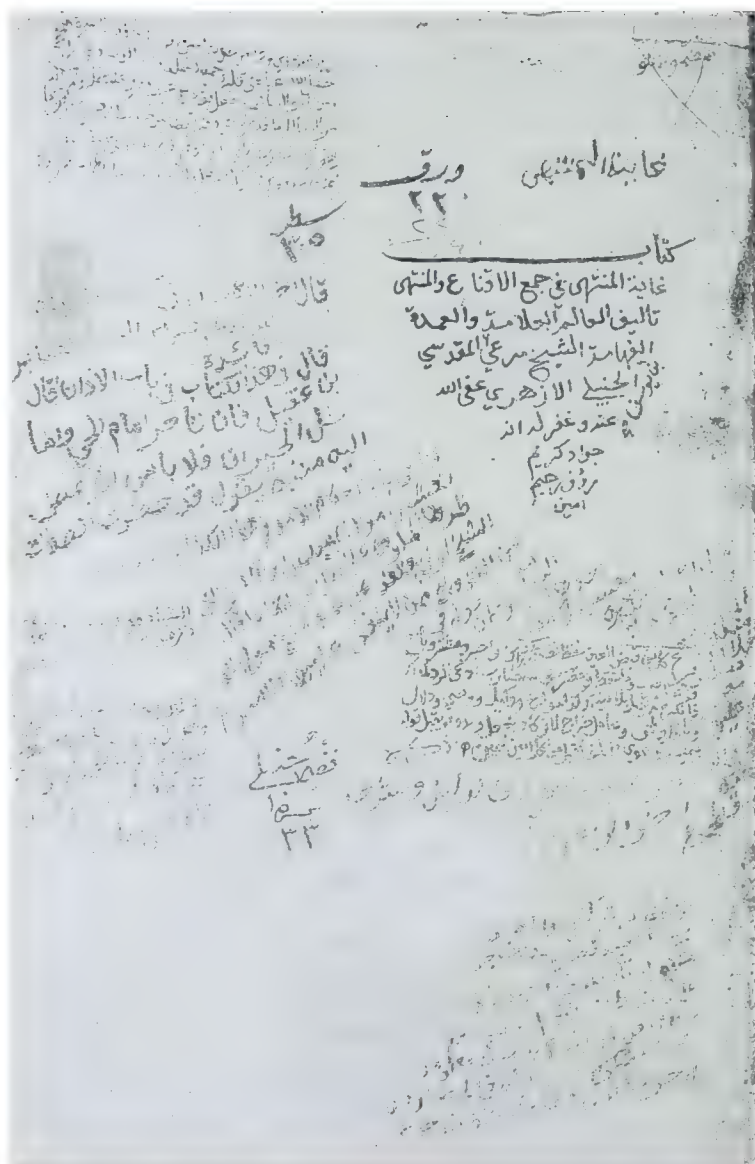
صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية لدار الإفتاء في السعودية،

والرموز لها بـ «ف»



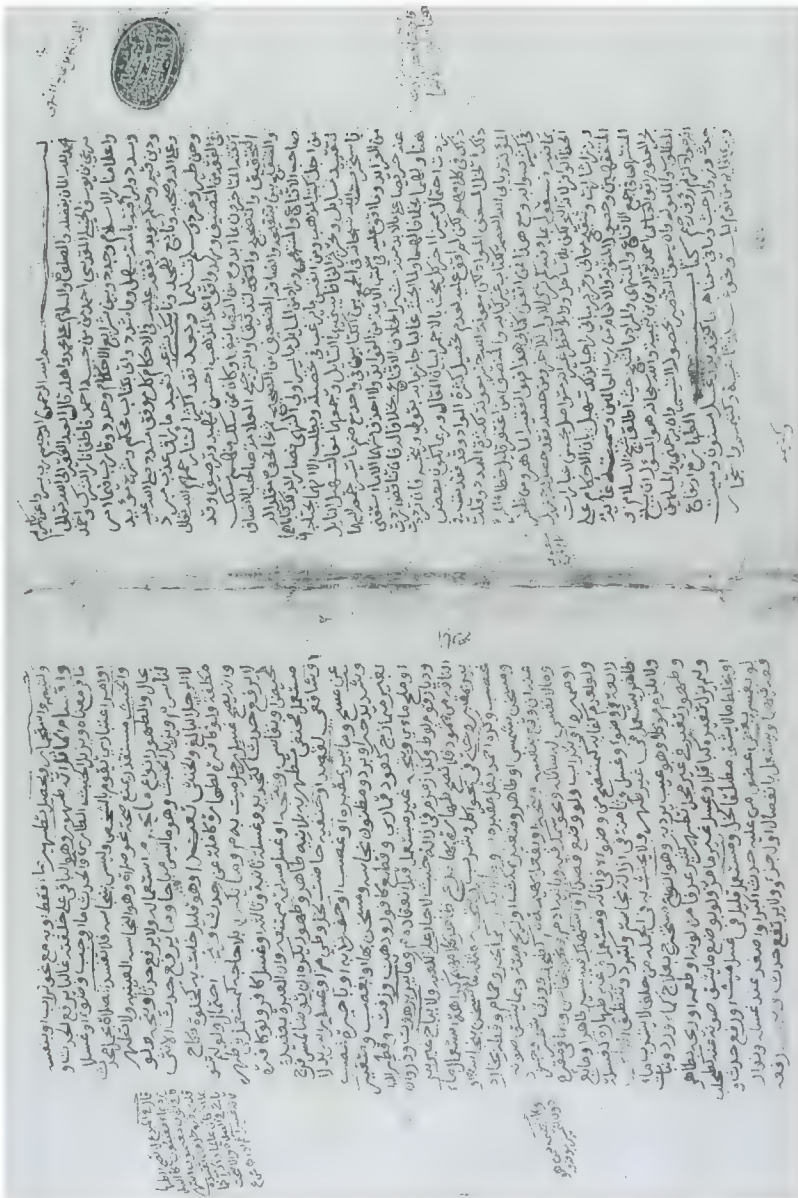
صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية لدار الإفتاء في السعودية،

والمرموز لها بـ «ف»



صورة غلاف النسخة الخطية للمكتبة المحمودية،

والرموز لها بـ «ح»



صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية للمكتبة المحمودية،

والرموز لها بـ "ح"

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية للمكتبة المحمودية ،
والمرموز لها بـ «ح»

غَايَةُ الْمُنْتَهَى
فِي
الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِقْسَالِ وَالْمُنْتَهَى

تأليف

الشيخ مرعي بن يوسف
الحكزي المقدسي
الحنبلي

الجزء الأول

وهو مذيّل بمختصر حاشية العلامة الشهر الشيخ حسن الشطي

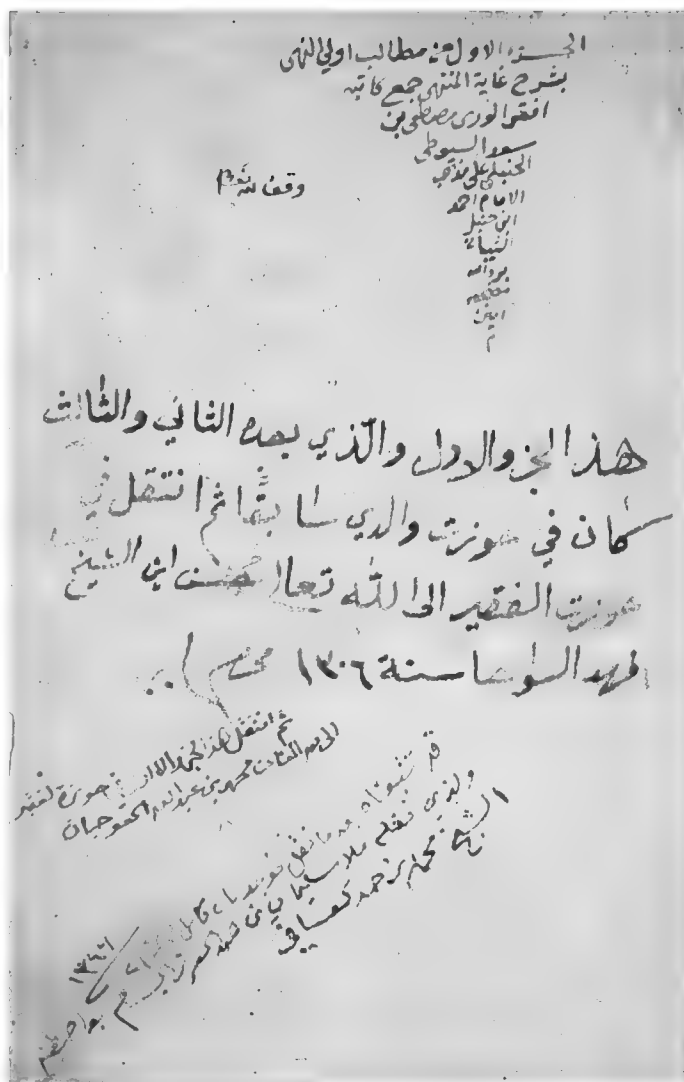
حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

محمد جميل الشطي و محمد زهير الشاويش

صورة غلاف الجزء الأول من طبعة الشيخ محمد زهير الشاويش،

والرموز لها بـ «ز»

ثانياً: صور نُسخ مطالب أولي النهى



صورة غلاف الجزء الأول

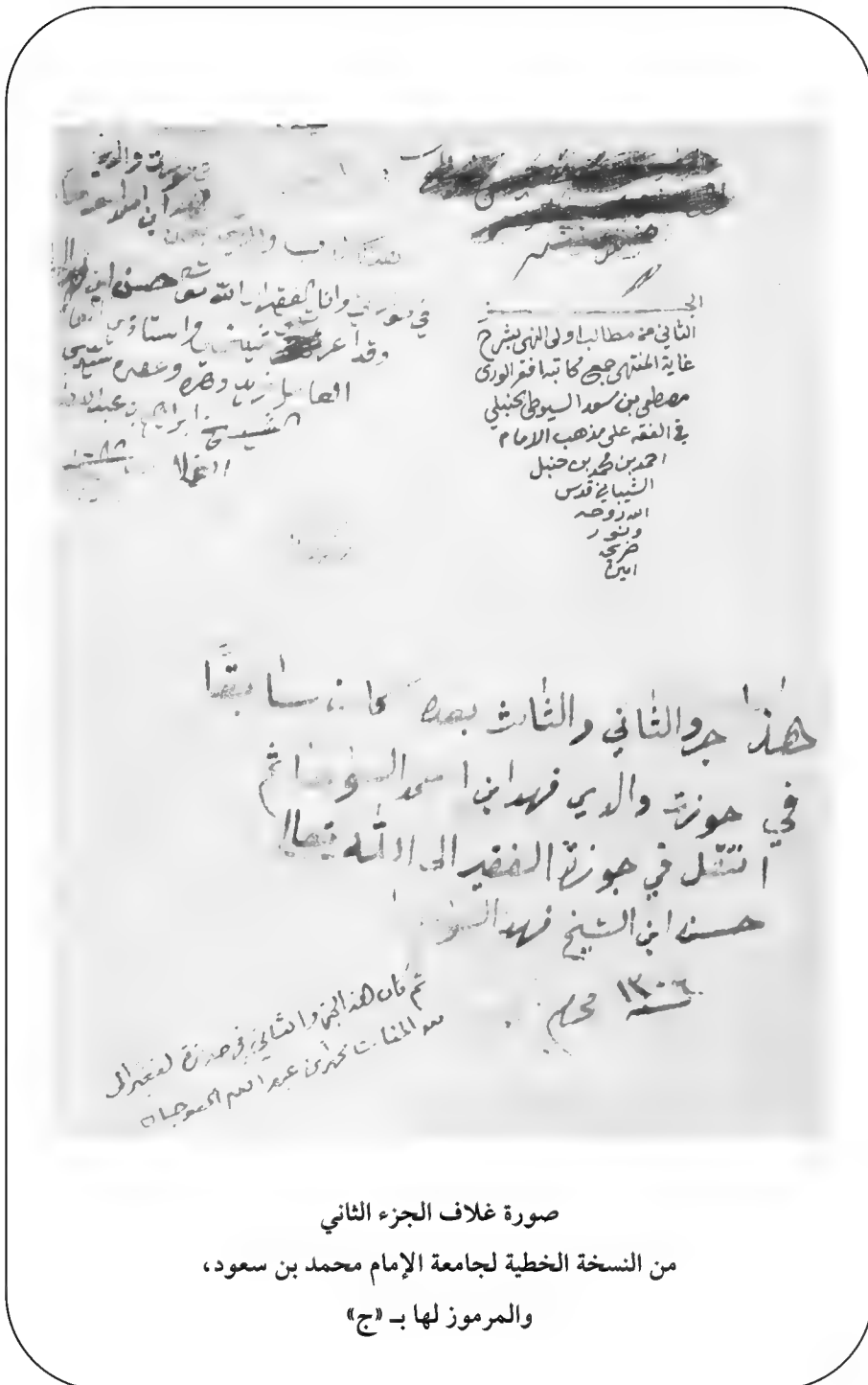
من النسخة الخطية لجامعة الإمام محمد بن سعود،

والرموز لها بـ «ج»

والمرموز لها بـ "ج"

[illegible]

والمرموز لها بـ «ج»



جاء

والمرموز لها بـ «ج»

2

[illegible]

من النسخة الخطية لجامعة الإمام محمد بن سعود،

والمرموز لها بـ «ج»

يحيى

الحق في القسم للموت دون سببها عليها ان تهرب ليلتها لزوجها او لبعض خيلها باؤ من
زوجها كالحق لو ان الحق لها وليس سببها الاعتراض عليها في ذلك والآن حقها من القسم دونها
لا في الامور والسكن حقها دون سببها ويطوف المجنون ما مومن ولده على زوجته فالكفر
للتعدي فان لم يكن ما مونا فلا قسم عليه لانه لا يحصل منه انس لهن ولا قسم للمجنونة
يخاف منها ويحرم تخصيص بعض زوجاته باقاة لانه جور على البعض الاخر فلو خاف
المجنون في نوبة واحدة من زوجاته قضى يوم جنونه للاخرى تعديلا بينهما فان لم يجد
الولي في القسم وافاق المجنون قضى المظلمة ما فاتهما استدراما للمظلمة وسم
اي الزوج ان ياتيهن اي زوجاته كل واحدة في مسكنها لانه عليه الصلاة والسلام كان
يقسم كذلك ولانه استمر لهن واصون وله ان يدعوهم لجله بان يتخذ لنفسه منزلا
يدعو اليه كل واحد منهن في ليلتها ويومها وتجب اجابته لذلك لان له نقلها حيث شا
بلا يق بها فان امتنعت المدعوة عن اجابته سقط حقها من القسم لنشوزها والى
تجب عليها اجابته ان دعاها في محل احداهن لما بينهن من العنف والاجتماع بزيار
له ان ياتي بعضها من زوجاته الى مسكنها وان يدعو بعضها منهن الى منزلها
السكن له حيث لاق المسكن وان حبس زوجا وان حبس زوجا فاستدعى لزوجته
منهن في الحبس في ليلتها فله ذلك وعليهن طاعته والاباء من وعيت الى الحبس
انها اليه عالم بين الحبس سكن منها لانه ضرر عليها كما لو دعاها في غير الحبس
الى ما ليس مسكنا لمثلها فان اطعته في الايمان الى الحبس سوا كان مسكن
مثلها او لا لم يكن له ان يترك العدل بينهن لانه جور ولا استدعا بعضهن دون
بعض لما فيه من ترك التسوية بلا عذر كما في غير الحبس ومن امراته ببلد من
اونساو ببلاد فله المضي للمغاربة عن البلد في نوبتها لانه العدل وبقهها
ليسوي بينهن فان امتنعت الغائبة مع امكان قدوم سقط حقها من
قسم ونفقة لنشوزها وان قسم في بلدها جعل المدعى بحسب ما يمكن كشهر ونحوه
او اكثر او اقل على حسب تقرب البلدين وبودعها لمحدث اذا موثم باموثا
منه ما استطعتم وكذا من جاءها القسم في غفلة الباب دونها او غفلة من
الاستحمام بها او في وقت لا تدخل على امرها لتبت غفلة او ادعت التلويح او
امتنعت من سفرها او مبيت سقط حقها من قسم ونفقة لنشوزها
ويقسم زوج مريض ومحبوب وعين وخصي كصحي لان القسم للانس وذلك
حاصل من لا يبطا وقد روت عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما كان
في مرضه جعل يدور في نساياه ويقول ابن انا غدا ابن انا غدا رواه البخاري

صورة اللوحة الأولى من الجزء الثالث

من النسخة الخطية لجامعة الإمام محمد بن سعود،

والرموز لها بـ «ج»

وهذا الذكر يتضمن التوحيد والاستغفار فان صدره الشها دتان اللتان هما اصول الدين
وجامعه فان جميع الدين داخل في الشها دتيه اذ مضمونهما ان لا يعبد الا الله وان يطاع رسوله
والدين كله داخل في هذا في عبادة الله بطاعة الله ورسوله وهذا اخر ما يسر الله بجمعهم في كلام
علمائنا وائمة المسلمين رضي الله عنهم اجمعين فاني معترف من نفسي بالعجز والتقصير وبضا عتي
مؤجلة في العلم والتحرير ولكن هذا حسب الطاقة مع نشقت الخاطر بالفتن والفاقة فان اكن
مصيبا فمن الله تعالى وانعامه علي والطاقة الواصلة الي وان يكون عيذ ذكر فهو منسوب الى سوء
فهمي وقلة علمي فاني ارجو من غيري ان يكون هذا الكتاب - واطلع على ما حواه من خطا وصواب التجاوز
عن الخطا والعموم الزلل واصلاح ما فيه من الخلل واحمد الله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وكان الفراغ من تبويبضم بقلم جامع
هذا الاثنين خاتمة عشر
شهر رمضان المبارك
سنة سبع وعشرين
وما ينة

صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الثالث
من النسخة الخطية لجامعة الإمام محمد بن سعود،
والرموز لها بـ «ج»

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

5

[illegible]

34

والمرموز لها بـ «ك»

الجزء الاول من مطالب اول النهي بسبح غاية المنتهى
تأليف اهل الجنة يد اهل عصف ووجيد دهور
مسلم بن سعد بن جند بن جند بن جند بن جند
الوجه المقتى العنبري بالديار الشامية على امم الائمة
ربان الامة ناسم السنم وقامع البدع ابراهيم
اجد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه
وارضاه وجعل الجنة ماء واه بهمه
وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلم وعظم
 آمين

صورة غلاف الجزء الأول من النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،

والرموز لها بـ «ق»

صورة اللوحة الأولى من الجزء الأول النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،
والمرموز لها بـ «ق»

كان ذلك فاسدا فيبقى ذلك عيدا لا باحة انتهى ملخصا
وقال من تولي هذه ذنوبنا المسلمين انفق ماله وقدم
بواب ما يلزم الامام والجيش وقال ان جهرا بين المسلمين
بات الصيام هو ان لا تأكل ولا تشرب ولا تلبس ثوبا من
ثوبك الا ما كان فيك او ما كان فيك لا تلبس ثوبا من ثوبك
ولا يما قبله ذلك ان قالوا في نفسه وان قال في ثوبه
المسلمين ان لا يلبسوا ولا يلبسوا ولا يلبسوا ولا يلبسوا
معية من المسلمين وقد عرفت ان هذه هي الامانة ان يعود
لذلك القول الشنيع وان ظهر منه قصدا فهو من المسلمين
وغيره من المسلمين انما فيه من الغضاظة على المسلمين
من قبله فان كان ذلك في نفسه فليس به فاسدا ولا في
وتقدم انه ينفق ماله دون ذنبه ويخرج بفراينة لشرا
زنا ولا يشترط مسلم لها لانه من علاماته الكفر ولا
يأذن المسلم لزوجه الفرائية او امته كذلك ان
يخرج الى عياله وتذهب اليه بيعة وله ان يمنعه ذلك

بسم

في شرح غاية المنتهى تأليف العلامة فيده محمد مصطفى البيهقي الملقب
الحنبلي بدمشق اللهم رحمه الله تعالى آمين

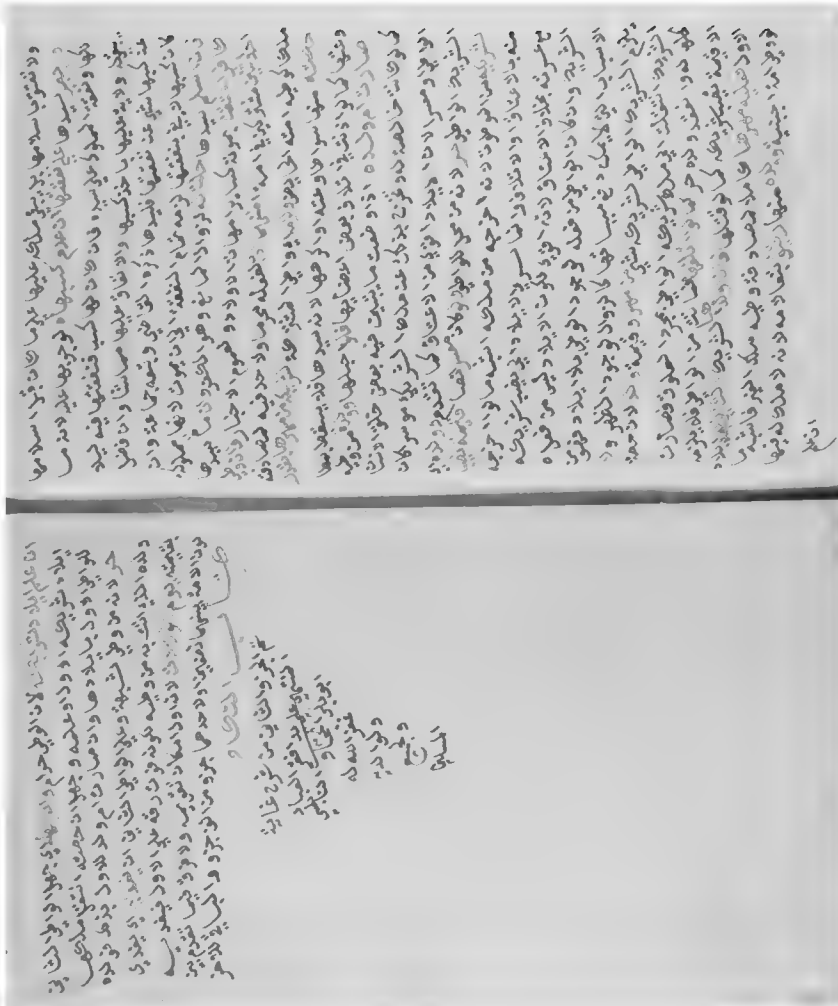
صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الأول من النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،

والرموز لها بـ «ق»

كتاب البيع قدمه على لا نكح وما بعدها الحاجة اليه لانه
لا غنى للإنسان عن ما كود ومشروب ولباس وهو ما يتغيران
يهتم به لمصوم، بل لو ادخلوا فيكونوا غاليا من بيع وشراء
فيهم معرفة الحكم في ذلك قبل المتلبس به وقد حكى بعضهم
الاجماع على انه لا يجوز لمخلو أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم
الله فيه وبمث عمر رضي الله عنه من يقيم من الاسواق من ليس بعتيق
والبيع جائز بالاجماع لقوله تعالى واحل الله البيع ولفعله
صلي الله عليه وسلم واقراره اصحابه عليه والحكمة تقتضيه لان
حاجة الانسان تتعلق بما في يده صاحبه ولا يبذله بغير عوض
غالبا في تجوز البيع وصول الثمن ودفع حاجته وهو مقرر
باع يبيع اذ املكه ويطلق بمعنى شري وكذلك شري يكون
للمبيعين وقال الزجاج وغيره باع وابع بمعنى واشتقا
من الباع في قول الاكثر منهم صاحب المعنى والشرع لان كل
واحد منهما باع لاخذ والا عطا وشرعا
اي دفعها واخذ عوضها فلا يكون الا بين اثنين فاكثر وهي
كل جسم ابيع بغيره واقتناده مطلقا يخرج نحو الخمر والخنزير
والحيثة الخمسة والخشوات والطلب وتولمده مبادلة
دون حال كسر دار وبقعة تخفر بغير اجلاء ونحو جلد ميت تمده
بوع فلا يباع هو ولا بغيره لانه لا يتفع به مطلقا بل في الياس
بمادة البع اي عين مالية او منفعة مباحة مطلقا وهو
متعلق بمادة لا يشمل نحو بيع كتاب بكتاب او بغيره في دار
نحو بغيره في دار بكتاب او بغيره في دار اخرى مبادلة
عين مالية او منفعة مباحة مطلقا من نقد او
غيره وكذا مبادلة مال في الذمة بعين مالية او منفعة مباحة
او بمال في الذمة اذا قبض احدهما قبل التفرق
اخترازا مع اعادة ثوبه لغيره الاخر فربما

صورة اللوحة الأولى من الجزء الثاني من النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،

والرموز لها ب «ق»



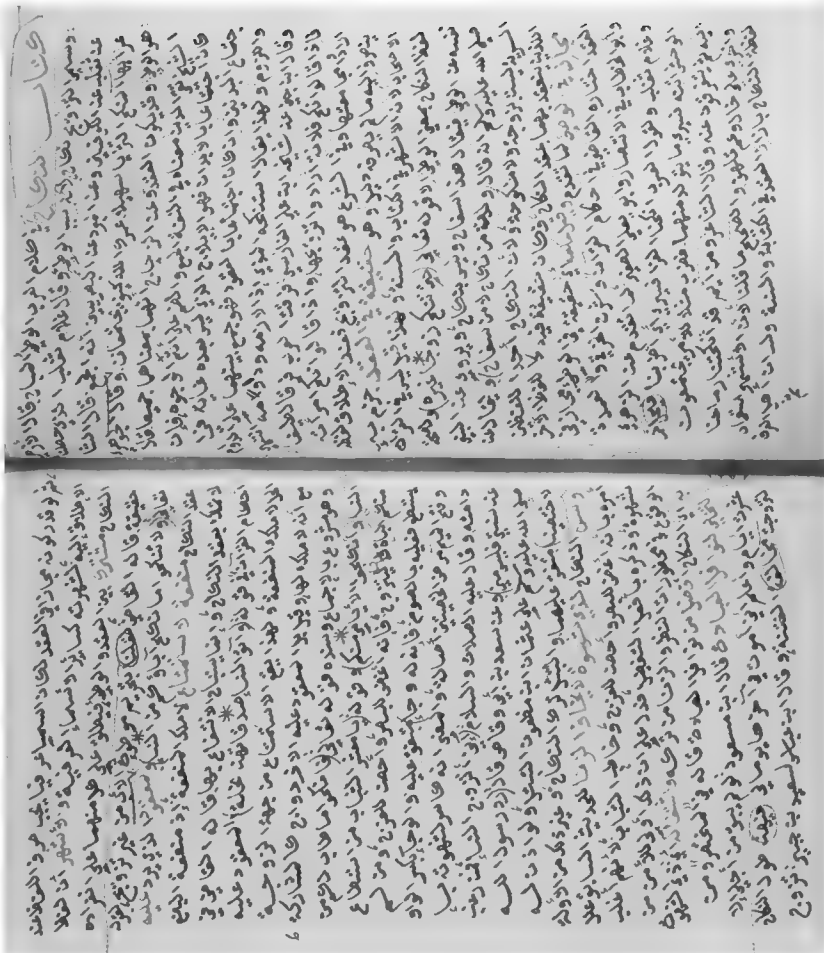
صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الثاني من النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،

والمرموز لها بـ «ق»

الجزء الثالث من شرح غاية المنتهى تأليف العالم
المصطفى بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن
السيدي الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
الامام أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين
ودعني عنه والمؤمناه وجعل الجنة ما شاءه بهن
وكسبه آمين وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم
آمين

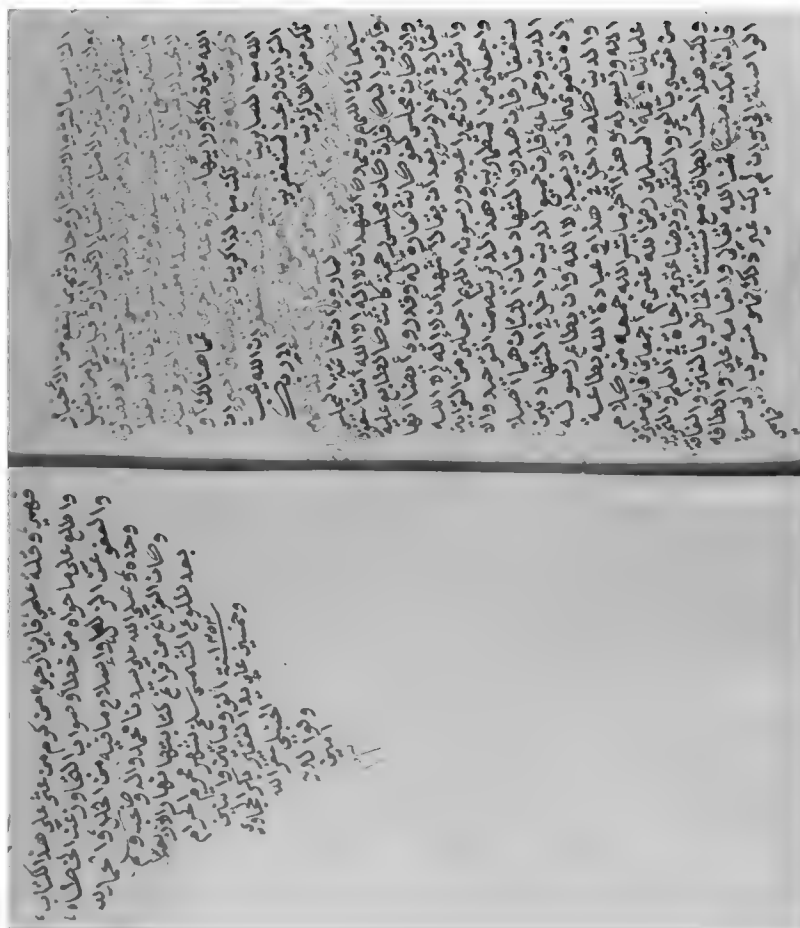
صورة غلاف الجزء الثالث من النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،

والمرموز لها بـ «ق»



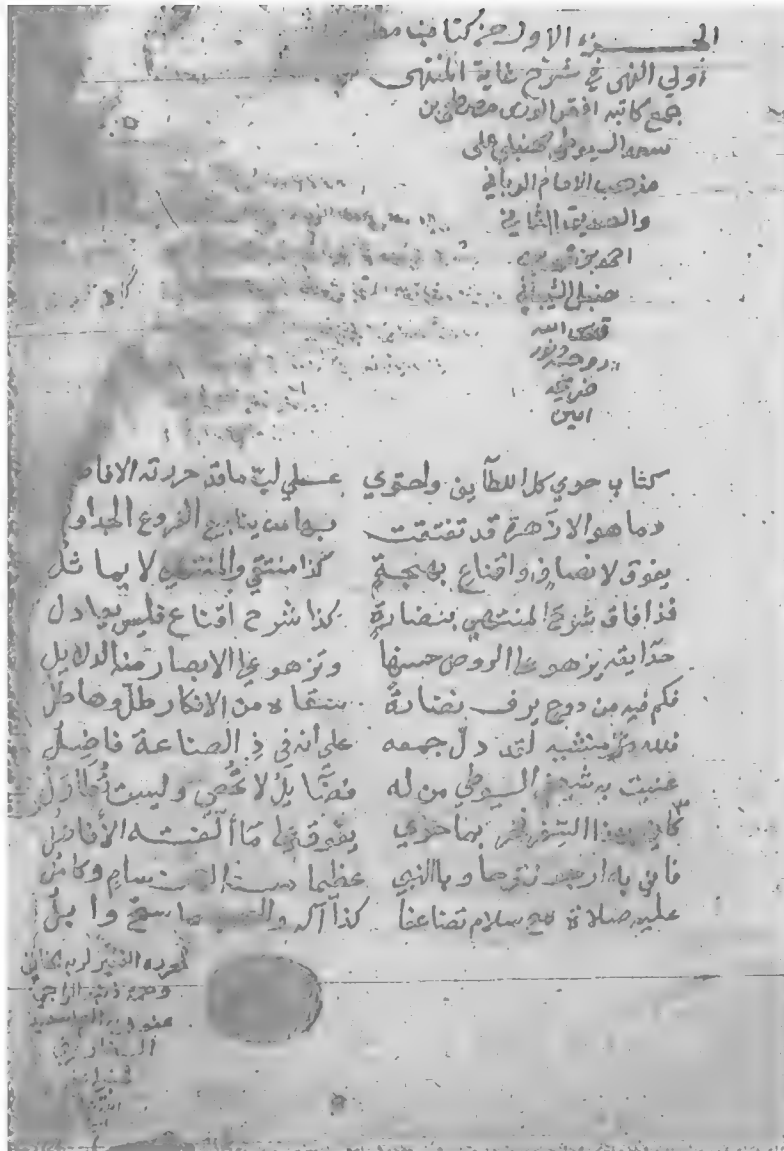
صورة اللوحة الأولى من الجزء الثالث من النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،

والرموز لها ب «ق»



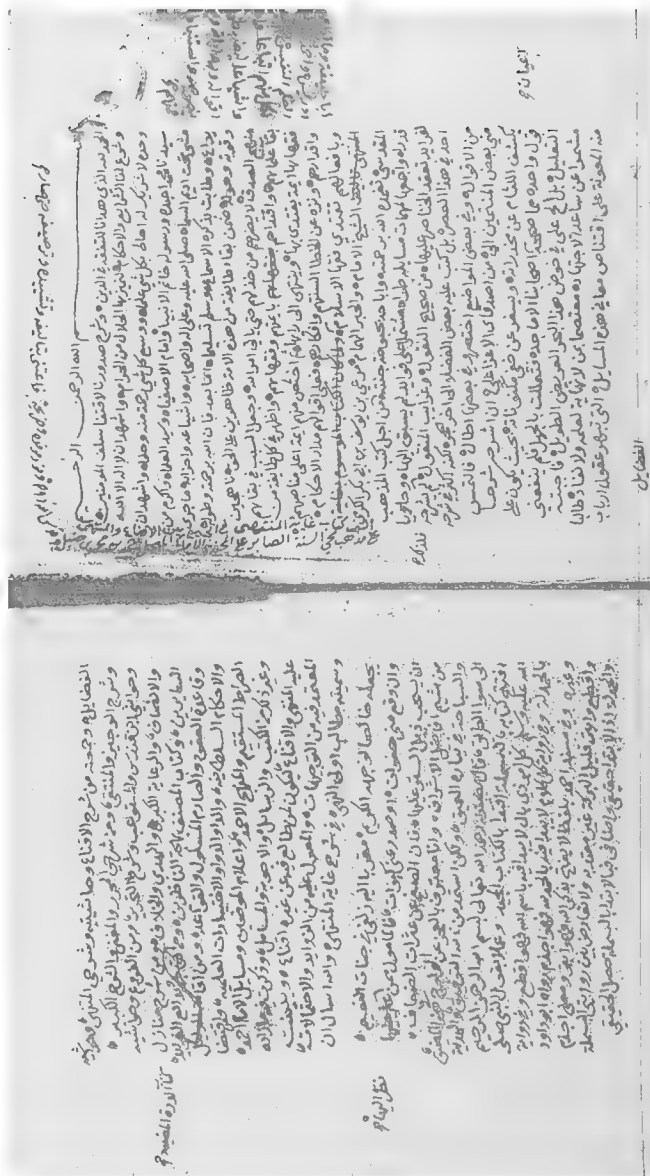
صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الثالث من النسخة الخطية لدار الكتب القطرية،

والمرموز لها بـ «ق»



صورة غلاف الجزء الأول من النسخة الخطية لمكتبة برنستون،

والرموز لها بـ «م»



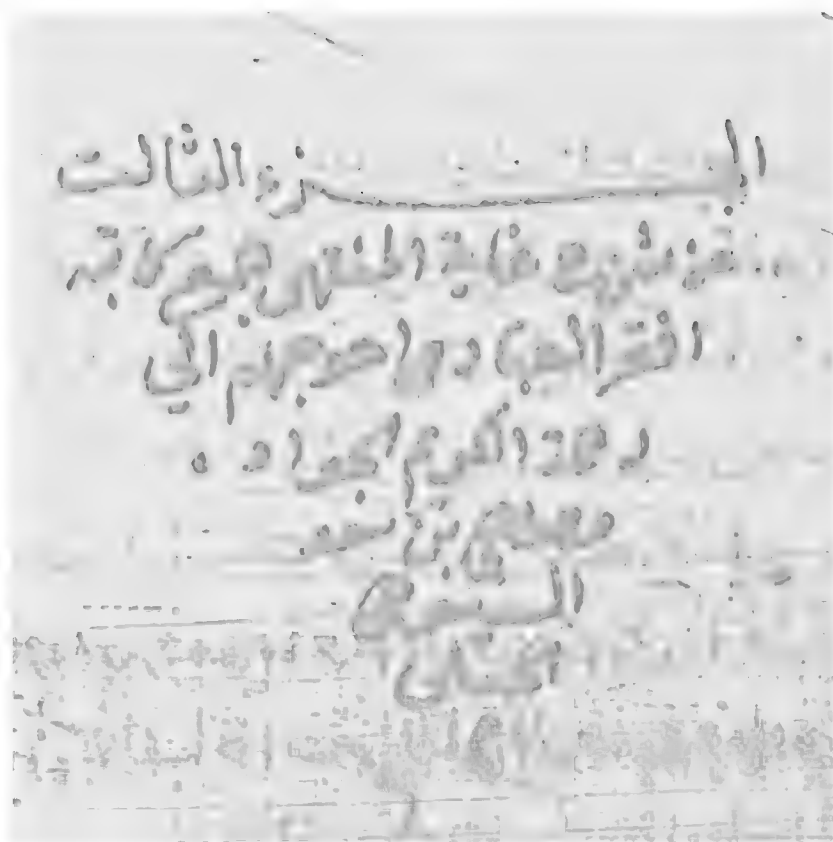
صورة اللوحة الأولى من الجزء الأول من النسخة الخطية لمكتبة برنستون،

والرموز لها بـ «م»

الغني الشاكر افضل من الفقير الصابر بخلاف من لا يبصر ويفهم
 دينه بفهم فالغني له افضل وبخلاف غني لا يشكر ويحمد ماله
 على الطمان فالغني له افضل وبخلاف غني لا يشكر ويحمد ماله
 وفي الصحيح المود العليا خير من اليد السفلى اي يد المعطي خير
 من يد الآخذ وروى خلف هل الافضل كسب المال وصرفه
 لمستحق او لا نقطاع للمباراة وترك مخالطة الناس في
 الامم الاولى بقدر نفقه لا مطلقا بل على ما امر بتفضيله اول
 صلاة الطوع من انه اذا صرفه في نفقه وجهاد فهو افضل
 والا فاشق طبع للمسلمة افضل
 وهو مستحب
 ثم يجرى الاول ويلتزم
 اوله كتاب المصوم
 م

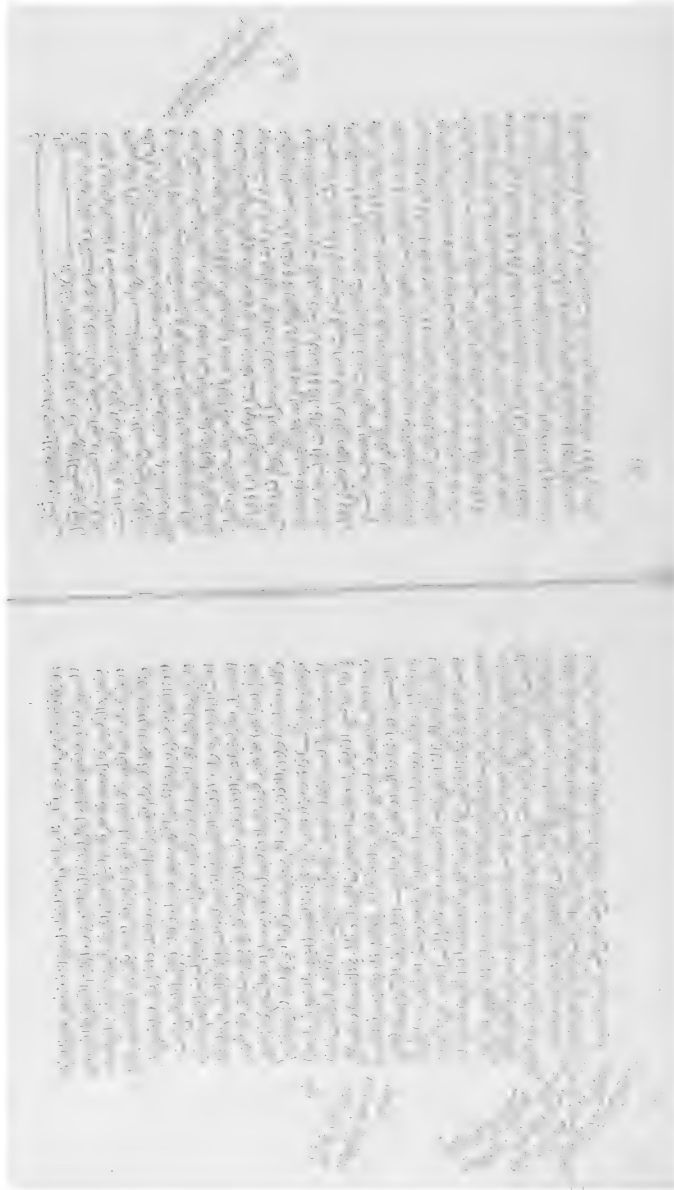
صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الأول من النسخة الخطية لمكتبة برنستون،

والرموز لها بـ «م»



صورة غلاف الجزء الثالث من النسخة الخطية لمكتبة برنستون،

والرموز لها بـ «م»



صورة اللوحة الأولى من الجزء الثالث من النسخة الخطية لمكتبة برنستون،

والرموز لها بـ «م»

نفقته اذ الزوج يلزمه نفقة زوجته ولا يلزمه كفنها فلا يرجع على زوجي
 بل على أبيها أو أخوه والله اعلم
 انه الجزء الثالث من شرح
 غاية المنتهى على
 جامع كفاية الطالب
 مولاه القدير
 مصطفى بن
 سعيد
 السبيعي
 النجاشي
 عماد
 لوكي
 والحمد لله
 اجمعين
 ابن
 يتلوه كن بسبب الغرايض

صورة اللوحة الأخيرة من الجزء الثالث من النسخة الخطية لمكتبة برنستون،

والرموز لها بـ «م»

مطالب أولي الشهي

في شرح

غاية المنتهى

نألف

الفقيه العلامة الشيخ مصطفى أيوبي الرصافي

وتجريد زوائد الغاية والشرح

تأليف

الفقيه العلامة الشيخ حسن الشطي

على نفقة صاحب السمو

الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن تميم آل ثاني

حفظه الله

منشورات الكتب الإسلامية

صورة الغلاف من طبعة المكتب الإسلامي

والرموز لها بـ «ط»

ثالثاً: صور نسخ حاشية الشطي



صورة غلاف نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية،

والرموز لها بـ «هـ»

وَجَعَلَهُ
صَلَاتِهِ

مفت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ولا تضيق صدر

فِيهِمَا أَنْ يَلْقَاهُ وَنَجِدَهُ

والمرموز لها بـ «هـ»

والله اعلم بالصواب

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية،
والرموز لها بـ «هـ»

منحة اولى الفتح في تجريد
نرويد الغاية والشرح
تلخيص الشيخ حسن
القطبي الشامي المتوفى سنة ١٢٧٤ هـ
هو حسن بن عمر بن معروف ابن مشطي البغدادي الاصل
الدمشقي المولود والوفات ولد في دمشق سنة ١٢٥٠ هـ وقراء على
مشايخ دمشق ولازم الشيخ مصطفى الرحباني و اجازته
مشايخه و باشر التدريس بالجامع الاموي و انتهت اليه
رياسة المذهب في صائير الشام و كان له ترة و مكارم
قل ان يخلوا بيته من اضياف و طلبة علم وله حرص تام
على تعليم العلم و كان صاحب عبادات و اولاد و احوال
وصنف هذا المرح على زوائد الغاية و اختصر شرح عقيدة
السفاليني و شرح الاظهار في النعم و مولد نبوي و رسائل
في مسائل عديدة و توفي رابع عشر جماد الاخرة سنة ١٢٧٤ هـ
و دفن بسوق قاسيون بقرب شيخ الاسلام الموفق ملخص
من طبقات شيخنا الشيخ محمد بن حميد و اطلالها رحمه الله

صورة غلاف نسخة ابن مقبل المحفوظة بمكتبة خاصة بالكويت،

والرموز لها بـ «ل»

[illegible]

صورة اللوحة الأولى من نسخة ابن مقبل المحفوظة بمكتبة خاصة بالكويت،
والمرموز لها بـ «ل»

مَطَالِبُ الْبُلَا وَالْمُنْتَهَى

فِي

تَرْجُومَةِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى

فِي جَمْعِ الْأَقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى

تَأَلَّفُ

الْعَلَّامَةُ مُصْطَفَى السُّيُوطِي الرَّحْبَيَانِي

مُصْطَفَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ السُّيُوطِي الرَّحْبَيَانِي الدِّمَشْقِيُّ الْحَنْبَلِيُّ

(١١٦٥ هـ - ١٢٤٣ هـ)

وَرَعَهُ

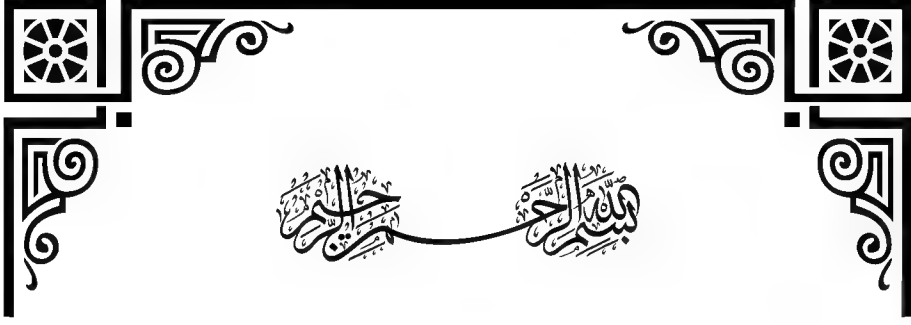
مِنْحَةُ مُوَلِّي الْفَتْحِ

فِي تَحْرِيدِ زَوَائِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحِ

تَأَلَّفُ

الْعَلَّامَةُ حَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّطِّطِيِّ الدِّمَشْقِيُّ الْحَنْبَلِيُّ

(١٢٥٠ هـ - ١٢٧٤ هـ)



الحمدُ لله الذي هدانا للتفقه في الدين، وشرح صدورنا لاقتفاء سلف المؤمنين، وشرع لنا الشرائع والأحكام؛ لنُميّز بها الحلال من الحرام. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أحاط بكل شيء علماً، وسِعَ كل شيء رحمةً منه وحِلماً، وأشهد أن سيّدنا مُحَمَّدًا عبده ورسوله، خاتم الأنبياء، وإمام الأصفياء، وسيّد العلماء، وأكرم من مشى تحت أديم السماء، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وأشياعه وأحزابه، ما جرى يراع، وطابت بذكره الأسماع، وسلّم تسليمًا.

أُتَابِعُ :

فإنَّ اللهَ برحمته وطوّله، وقوّته وحوّله، ضَمِنَ بقاء طائفةٍ من هذه الأمةِ ظاهرينَ على الحقِّ، ناهجينَ منهجَ الصّدقِ، لا يَضُرُّهم مَنْ خَذَلَهُمْ حتّى يأتِيَ أمرُ الله، وجعلَ السَّببَ في بقائهم بقاءَ علمائهم، واقتداءهم بأئمّتهم وفقهائهم، وأظهرَ في كُلِّ طائفةٍ من فقهائهم أئمةً يُقتدى بها، ويُنتهى إلى رأيها.

ثمَّ اختصَّ منهم أئمةً أعلى مناصبهم وأقدارهم، ونزّهَ عن الخطأ ألسنتهم وأفكارهم، فعلى أقوالهم مدارُ الأحكام، وبأفعالهم تقتدي فقهاءُ الإسلام: أبا حنيفة، ومالكاً، وابن إدريس، وأحمد بن حنبلٍ صاحب العلم النَّفيس، وجعلَ لكلِّ منهم أتباعاً وأحزاباً وأشياعاً؛ ليضبطوا أقواله ورواياته، ويرجّحوا نصوصه

وَاسْتِنْبَاطُهُ^(١)، فَمِنْهُمْ الشَّيْخُ الْإِمَامُ وَالْحَبِيرُ الْهُمَامُ مَرْعِيٌّ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْكَرْمِيِّ الْمَقْدِسِيِّ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، وَأَبَاحَهُ بِحُبُوحَةِ جَنَّتِهِ، أَلَفَ كِتَابَ: «غَايَةُ الْمُنتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى»، عَلَى مَذْهَبِ مُحْيِي السُّنَّةِ، الصَّابِرِ عَلَى الْمِحْنَةِ، الْإِمَامِ الْمُبْجَلِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَنَوَّرَ مَرْقَدَهُ وَضَرِيحَهُ.

فَاعْتَنَى بِتَأْلِيفِهِ وَتَشْيِيدِهِ وَتَرْصِيفِهِ، حَتَّى صَارَ مِنْ أَجَلِّ كُتُبِ الْمَذْهَبِ قَدْرًا، وَأَجْمَعَهَا لِمُهَمَّاتِ مَسَائِلِهِ طُرًّا، مُشْتَمِلًا عَلَى فَوَائِدَ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهَا، وَحَاوِيًا لِفَرَائِدَ تُعْقَدُ الْخَنَاصِرُ عَلَيْهَا مِنْ صَحِيحِ النُّقُولِ، وَغَرَائِبِ الْمَنْقُولِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَشْرَحْهُ أَحَدٌ فِي هَذَا الْعَصْرِ، بَلْ كَتَبَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ إِلَى آخِرِ (الْحَجَرِ)^(٢)، لَكِنَّهُ أَكْثَرَ فِي شَرْحِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ اخْتَصَرَ، وَفِي بَعْضِهَا أَطَالَ.

(١) فِي «ك»: «وَاسْتِنْبَاطُهُ».

(٢) فِي هَامِش «ك»: «وَهُوَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْحَيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ».

قُلْتُ: يَعْنِي بِهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَيِّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُكْرِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعِمَادِ، صَاحِبُ كِتَابِ «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ»، وَلَدَ فِي دِمَشْقَ سَنَةِ (١٠٣٢هـ)، وَأَقَامَ فِي الْقَاهِرَةِ مَدَّةَ طَوِيلَةٍ، وَمَاتَ بِمَكَّةَ حَاجًّا سَنَةَ (١٠٨٩هـ)، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ»، وَ«شَرْحُ مَتَنِ الْمُنْتَهَى» فِي فِقْهِ الْحَنْبَلَةِ. انْظُرْ: «النَّعْتُ الْأَكْمَلُ» لِلغَزِي (ص: ٢٤٠)، وَ«السَّحْبُ الْوَابِلَةُ» لِابْنِ حَمِيدٍ (٢/ ٤٦٠)، وَ«مَخْتَصَرُ طَبَقَاتِ الْحَنْبَلَةِ» لِلشَّطِطِيِّ (ص: ١٢٤)، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (٣/ ٢٩٠).

وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِضَبْطِ (العُكْرِيِّ)؛ فَعِنْدَ الْغَزِيِّ وَالشَّطِطِيِّ بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَقَالَ الزَّرْكَلِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» (٣/ ٢٩٠): فِي التَّاجِ - يَعْنِي: «تَاجُ الْعُرُوسِ» - مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ اِحْتِمَالُ ضَبْطِ (العُكْرِيِّ) هُنَا بِفَتْحِ الْكَافِ مَخْفَفَةً أَوْ مَعَ التَّشْدِيدِ، إِلَّا أَنْ يَبْتَغِيَ الْعُكْرُ مَعْرُوفُونَ فِي دِمَشْقَ إِلَى الْيَوْمِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْكَافِ.

فالتمسَ مِنِّي بعضُ الْمُتَمِّينِ إِلَيَّ، مِنْ أَصْدِقَائِي الْأَعَزَّاءِ عَلَيَّ، أَنْ أشرحَهُ شرحاً يَكْشِفُ اللَّثَامَ عَنْ مُخَدَّرَاتِهِ، وَيُسْفِرُ عَنْ خَفِيِّ مَكْنُونَاتِهِ؛ بحيثُ يكونُ على قولٍ واحدٍ مما صحَّحَهُ أعيانُ أصحابنا الأماجد، فتعلَّلتُ بالجهلِ فلم يَنْفَعْنِي التَّعْلِيلُ، بل ألحَّ عَلَيَّ في خَوْضِ هذا الْبَحْرِ الْعَرِيزِ الطَّوِيلِ، فأجبتُهُ مُشْمِراً عن ساعدِ الاجتهاد، مُعْتَصِماً بِمَنْ لَا نَهَايَةَ لِعِلْمِهِ وَلَا نَفَادَ، طالباً منه الْمَعُونَةَ على اقتناصِ معاني هذه الْمَسَائِلِ، التي تَبْهَرُ عُقُولَ أَرْبابِ الْفَضَائِلِ، وجمعتُهُ من: «شرح الإقناع»، و«حاشيته»^(١)، و«شرح المنتهى»، و«حواشيه»، و«شرح الوجيز» و«المنتقى»، ومن شرحي «المحرر» و«المغني»، و«الشرح الكبير»، و«حواشي ابن قُندس»، و«المُسْتَوْعَب»، و«شرح التحرير»، ومن «الفروع» و«حواشيه»، و«الإنصاف»، و«الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى»، و«الْهَدْيُ»، و«الْخِلَافُ»، ومن «شرح منازل السائرين»، وكتاب المصنف «بهجة الناظرين»، ومن كتاب «الدرة المضيئة»، و«بدائع الفوائد»، و«قاعدة العقود»، و«الصارم المسلول»، و«القواعد»، ومن «إقامة الدليل»، و«الأحكام السلطانية»، و«الداء والدواء»، و«الاختيارات العلمية»، ومن «اقتضاء الصراط المستقيم»، و«المنهج الأحمد»، و«إعلام الموقعين»، و«مسائل الإمام أحمد»، وغير ذلك من الكتب والرسائل، والأجوبة والمسائل.

وذكرت فيه ما زاده عليه «المنتهى»، و«الإقناع»؛ ليكونَ لِمَنْ طالعَ فيه عن غيره إقْناعٌ، وَبَيَّنْتُ الْمَعْتَمَدَ فيه من التَّوَجِّهَاتِ، وَالْمَعْوَلَ عليه من الزَّوَائِدِ والاحتمالات، وسميته:

(١) في «ط»: «وحاشيته».

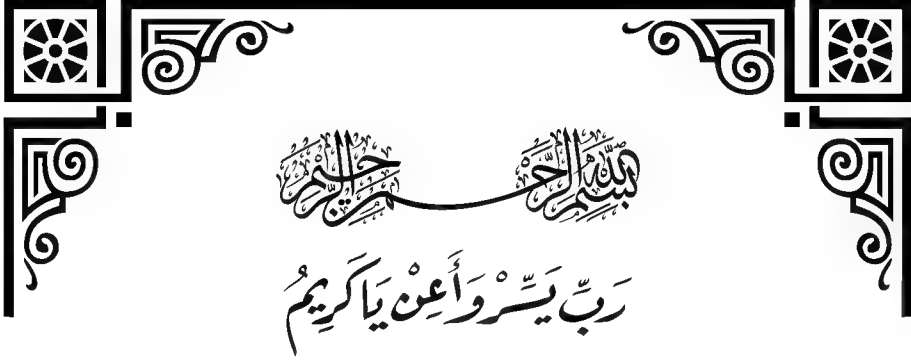
قلت: ولعله يريد بالثنية «حاشية البهوتي»، و«حاشية الخلوتي»، وكلاهما متقدم على المؤلف.

مَطَالِبُ أُولَى النَّهْيِ
فِي شَرْحِ
غَايَةِ الْمُنْتَهَى

واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُقَرَّباً إِلَيْهِ زُلْفَى فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ،
وَإِنْ وَقَعَ مِنِّي هَفَوَاتٌ، أَوْ صَدَرَ عَنِّي كَبَوَاتٌ، فَالْمَأْمُولُ مِمَّنْ نَظَرَ إِلَيْهَا، أَنْ يَسْحَبَ
ذِيلَ السَّتْرِ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ الصَّفْحَ عَنْ عَثَرَاتِ الضَّعَافِ، مِنْ شَيْمِ أَفْضَلِ الْأَشْرَافِ،
وَأَنَا مُعْتَرِفٌ بِالْعَجْزِ عَنِ الْوُلُوجِ فِي هَذَا الْمَضِيقِ، وَالسَّبَاحَةِ فِي تَيَّارِهِ الْعَمِيقِ،
وَلَكِنْ أَسْتَعِذُّ مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقِ، وَالْهِدَايَةِ إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ.

قال مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:





الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ بِفَضْلِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِهِ^(١).
 قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَرْعِيَّ بْنُ يُوسُفَ الْخَنْبَلِيِّ^(٢)
 الْمَقْدِسِيُّ.....

(بسم الله الرحمن الرحيم)

افتتح كتابه بالبسملة؛ اقتداءً بالكتاب المجيد، وعملاً بقول النبي ﷺ: «كُلُّ
 أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٣)، وفي رواية: (بالحمدلة)^(٤)، وفي
 رواية: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَجْذَمُ»، رواه أبو داود وغيره^(٥).
 وفي «مسند أحمد» بلفظ: «لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ أَتْبَرُ»^(٦)، ومعنى (أجزم)،
 و(أقطع)، و(أبتر): قليل البركة، غير مُعْتَدٍّ به، ولا تعارض بين روايتي البسملة،

(١) في «ز»: «وبه نستعين» بدل «رَبِّ يَسِّرْ... وأهله».

(٢) ليست في «ز».

(٣) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه ابن ماجه (١٨٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) رواه أبو داود (٤٨٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٥٩ / ٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والْحَمْدُ؛ إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فبالابتداء بالبسملة حصل الحقيقي، وبالابتداء بالحمدلة حصل الإضافي، أو لأن الابتداء أمرٌ عُرْفِيٌّ يُعْتَبَرُ مُمْتَدًّا من حين الشُّرُوعِ في التَّأْلِيفِ إلى حين الشُّرُوعِ في المَقْصُودِ، وقَدَّمَ البسملة؛ عملاً بالكتاب والإجماع.

والباء في البسملة للمُصاحبة، أو الاستعانة، مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، وتقديره فعلاً أُولَى؛ لأنَّ الأصلَ في العمل للأفعال، وخاصّاً؛ لأنه أَمَسُّ بالمقام، ومؤخراً؛ لإفادة الاختصاص، ولأنَّه أَوْفَقُ للوجود، وأَدْخَلَ في التعظيم، وكُسِرَتِ الباءُ - وإن كان حقَّ الحُرُوفِ المُفْرَدَةِ الفَتْحَ - للزُومِهَا^(١) الحرفية والجَرَّ، ولتَشَابَهِ حَرَكَتُهَا عملها.

وحُذِفَتِ الألف من (اسم الله)؛ لكثرة الاستعمال، وعُوِّضَ عنها تطويلُ الباء.

* فائدة: اللَّفْظُ الْمُؤَلَّفُ من همزة الوَصْلِ وَالسَّيْنِ وَالْمِيمِ: عبارة عن اللَّفْظِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الزَّايِ وَالْيَاءِ وَالذَّالِ، وذلك عبارة عن الشَّخْصِ الْمَوْجُودِ فِي الْأَعْيَانِ وَالْأَذْهَانِ، وهو: الْمُسَمَّى وَالْمَعْنَى.

وَاللَّفْظُ الذَّالُّ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ الزَّايِ وَالْيَاءُ وَالذَّالُّ: هُوَ الْأِسْمُ، وَهَذَا اللَّفْظُ أَيْضاً قَدْ صَارَ مُسَمًّى مِنْ حَيْثُ كَانَ لَفْظُ الْهَمْزَةِ وَالسَّيْنِ وَالْمِيمِ عِبَارَةً عَنْهُ، فَقَدْ بَانَ لَكَ بِأَنَّ الْأِسْمَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ لَيْسَ هُوَ الْمُسَمَّى؛ وَلِهَذَا تَقُولُ: سَمَّيْتُ هَذَا الشَّخْصَ بِهَذَا الْأِسْمِ، كَمَا تَقُولُ حَلَيْتُهُ بِهَذِهِ الْحِلْيَةِ، وَالْحِلْيَةُ غَيْرُ الْمُحَلَّى، فَكَذَلِكَ الْأِسْمُ

(١) في «ط» زيادة: «غير».

.....

غيرُ المُسمَّى، وقد صرَّحَ بذلك سيبويه في مواضع من كتابه، وقال: إنَّ الاسمَ هو اللَّفْظُ الدالُّ على المُسمَّى، ومتى ذُكِرَ الخَفْضُ أو النَصْبُ أو التَّنْوِينُ أو اللَّامُ، أو جميعُ ما يلحق الاسمَ من زيادةٍ ونُقْصَانٍ، وتَصْغِيرٍ وتَكْسِيرٍ، وإِعْرَابٍ وِبْناءٍ، فذلك كُلُّهُ من عوارضِ الاسمِ لا تَعْلُقُ لشيءٍ من ذلك بالمُسمَّى أصلاً.

وما قال نحويٌّ ولا عربيٌّ: إنَّ الاسمَ هو المُسمَّى، ويقال: أَجَلُ مُسمًى، ولا يقال: أَجَلُ اسمٍ، ويقال: مُسمًى هذا الاسمِ كذا، ولا يقولُ أحدٌ: اسمُ هذا الاسمِ كذا، ويقال: هذا الرَّجُلُ مُسمًى بزيدٍ، ولا يقال: هذا الرَّجُلُ اسمُ زيدٍ، ويقال: باسمِ الله، ولا يُقالُ: بِمُسمًى الله، وقال ﷺ: «لِي خَمْسَةٌ أَسْمَاءٍ»^(١)، ولم يقل: خَمْسُ مُسمَّياتٍ، و«تَسَمَّوْا بِاسْمِي»^(٢)، ولم يقل: بِمُسمَّياتِي، و«لله تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا»^(٣)، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ مُسمًى.

وإذا ظهرَ الفرقُ بينَ الاسمِ والمُسمَّى، فبقي هاهنا التسمية، وهي التي اعتبرها مَنْ قال باتحاد الاسمِ والمُسمَّى.

والتسميةُ عبارةٌ عن فعلِ المُسمَّى، ووَضْعِيَّةُ الاسمِ للمُسمَّى، كما أن التحليةُ عبارةٌ عن فعلِ المُحَلَّى، ووَضْعِيَّةُ الحِلْيَةِ على المُحَلَّى، فهاهنا ثلاثُ حقائق: اسمٌ، ومُسمًى، وتسميةٌ؛ كحليَّةٍ، ومُحَلَّى، وتحليَّةٍ، ولا سبيلَ إلى جعل لفظين منها مُترادفين على معنى واحدٍ كسائر حقائقها، وإذا جعلنا الاسمَ هو المُسمَّى، بطلَ واحدٌ من هذه الحقائق الثلاثة ولا بُدَّ، فإن قيل: فحلُّوا لنا شُبَهَ مَنْ قال باتِّحادِها؛

(١) رواه البخاري (٣٣٣٩)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (١١٠)، ومسلم (٢١٣١)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٢٥٨٥)، ومسلم (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

.....

لَيَسِّمَ الدَّلِيلُ؛ فَإِنَّكُمْ أَقَمْتُمُ الدَّلِيلَ، فعليكم بجواب^(١) عن المعارض.

فمنها^(٢): أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الْخَالِقُ، وما سواه مخلوقٌ، فلو كانت أَسْمَاؤُهُ غَيْرُهُ، لكانت مَخْلُوقَةً، وَلَلَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ اسْمٌ فِي الْأَزَلِ، وَلَا صِفَةٌ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَهُ صِفَاتٌ، وهذا هو السُّؤَالُ الْأَعْظَمُ الَّذِي قَادَ مُتَكَلِّمِي الْإِثْبَاتِ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: الْاسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى، فما عندكم في دَفْعِهِ؟

الجواب: إِنْ مَنَشَأَ^(٣) الْغَلَطُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ إِطْلَاقِ أَلْفَاظٍ مُجْمَلَةٍ مُحْتَمَلَةٍ لِمَعْنَيْنِ: حَقٌّ وَبَاطِلٌ، فَلَا يَنْفَصِلُ النَّزَاعُ إِلَّا بِتَفْصِيلِ تِلْكَ الْمَعَانِي، وَتَنْزِيلِ أَلْفَاظِهَا عَلَيْهَا.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الْمُشْتَقَّةِ أَسْمَاؤُهُ مِنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالصِّفَاتُ الْعُلَى، وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى اسْمِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُطْلَقُ عَلَى الصِّفَةِ أَنَّهَا إِلَهٌ يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ، وَلَيْسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ غَيْرَهُ، وَلَيْسَتْ هِيَ نَفْسَ الْإِلَهِ، وَبِلَاءُ الْقَوْمِ مِنْ لَفْظِ الْغَيْرِ؛ فَإِنَّهَا يُرَادُ بِهَا مَعْنِيَانِ^(٤): أَحَدُهُمَا: الْمُغَايِرُ لِتِلْكَ الذَّاتِ الْمُسَمَّاةِ بِاللَّهِ، وَكُلُّ مَا غَايَرَ اللَّهَ مُغَايِرَةً مَحْضَةً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَخْلُوقًا.

وَيُرَادُ بِهِ مُغَايِرَةُ الصِّفَةِ لِلذَّاتِ إِذَا خَرَجَتْ عَنْهَا، فَإِذَا قَالَ: عَلِمَ اللَّهُ وَكَلَامُ اللَّهِ

(١) فِي «ك»: «الْجَوَابُ».

(٢) أَيْ: مِنَ الشُّبْهِ.

(٣) فِي «ق»: «فَشَأْ».

(٤) فِي «ك»: «مَعْنِيَانِ».

.....

غيره، بمعنى أنه غير الذات المجردة عن العلم والكلام، كان المعنى صحيحاً، ولكن الإطلاق باطل، وإذا أُريدَ أنَّ العلم والكلام مُغايرٌ لحقيقته المُختصة التي امتازَ بها عن غيره، كان باطلاً لفظاً ومعنى، وبهذا أجاب أهل السنة المعتزلة القائلين بخلق القرآن، وقالوا: كلامه تعالى داخلٌ في مُسمَّى اسمه، فالله تعالى: اسمُ الذات الموصوفة بصفات الكمال، ومن تلك الصفات صفة^(١) الكلام، كما أنَّ علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره غير مخلوق، وإذا كان القرآن كلامه، وهو صفة من صفاته، فهو مُتضمنٌ لأسمائه الحسنى، ولا يُقال: غير الله، فكيف يُقال: إنه بعض ما تضمنه - وهو أسماؤه - مخلوقه وهي غيره؟ فقد حَصَصَ الحق بحمد الله وانحسم الإشكال، وأن أسماءه الحسنى التي هي في القرآن من كلامه، وكلامه غير مخلوق، ولا يُقال: غيره، ولا هو هو.

وهذا المذهب مخالفٌ لمذهب المعتزلة الذين يقولون: أسماؤه تعالى غيره، ولمذهب من ردَّ عليهم ممن يقول: اسمه نفس ذاته لا غيره، وبالتفصيل نزول الشبهة، ويتبين الصواب، قاله في «بدائع الفوائد»^(٢).

وقال: حجة ثانية لهم، قالوا: قال تعالى: ﴿بَرَكَاتُهُمُ رَّبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، ﴿سَبِّحْ أَسْمَاءَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١]، وهذه الحجة عليهم في الحقيقة؛ لأنَّ النبي ﷺ امْتَلَأَ هذا الأمر، وقال: «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى، سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ»^(٣)، ولو كان الأمر

(١) في «ك»: «صفات».

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١ / ٢٠) فما بعدها.

(٣) رواه مسلم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

كما زعموا، لقال: سُبْحَانَ اسْمِ رَبِّي الْعَظِيمِ، ثم إِنَّ الْأُمَّةَ كُلَّهُمْ^(١) لَا يُجَوِّزُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ: عَبْدْتُ اسْمَ رَبِّي، ولا: سَجَدْتُ لاسْمِ رَبِّي، وهذا يدلُّ على أَنَّ الْأَشْيَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُسَمَّى، لا بالاسم.

وأما الجوابُ عن تعلقِ الذِّكْرِ والتَّسْبِيحِ الْمَأْمُورِ بِهِ بالاسم: فالذِّكْرُ الْحَقِيقِيُّ مَحَلُّ الْقَلْبِ؛ لَأَنَّهُ ضِدُّ اللَّسَانِ، والتَّسْبِيحُ نَوْعٌ مِنَ الذِّكْرِ، فَلَوْ أُطْلِقَ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ، لَمَا فِيهِمْ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ دُونَ اللَّفْظِ بِاللَّسَانِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَرَادَ مِنْ عِبَادِهِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً، وَلَمْ يَقْبَلِ الْإِيمَانَ وَعَقْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِاقْتِرَانِهِمَا وَاجْتِمَاعِهِمَا، فَصَارَ مَعْنَى الْاِثْنَيْنِ: سَبَّحَ رَبَّكَ بِقَلْبِكَ وَلِسَانِكَ، وَاذْكُرْ رَبَّكَ بِقَلْبِكَ وَلِسَانِكَ^(٢)، فَأُقْحِمَ الْاسْمُ تَنْبِيهاً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى حَتَّى لَا يَخْلُوَ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ مِنَ اللَّفْظِ بِاللَّسَانِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْقَلْبِ مُتَعَلِّقُهُ الْمُسَمَّى الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِالْاسْمِ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَالذِّكْرُ بِاللَّسَانِ مُتَعَلِّقُهُ اللَّفْظُ مَعَ مَدْلُولِهِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يُرَادُ لِنَفْسِهِ، فَلَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ أَنَّ اللَّفْظَ هُوَ الْمُسَبَّحُ دُونَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى.

وَعَبَّرَ لِي شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ^(٣) عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِعِبَارَةٍ لَطِيفَةٍ وَجِيزَةٍ، فَقَالَ: الْمَعْنَى: سَبَّحَ نَاطِقاً بِاسْمِ رَبِّكَ، مُتَكَلِّماً بِهِ، وَكَذَا: سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ، الْمَعْنَى: سَبَّحَ رَبَّكَ ذَاكراً اسْمَهُ، وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ تُسَاوِي رِحْلَةً، لَكِنْ لِمَنْ يَعْرِفُ قَدْرَهَا، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

(١) فِي هَامِش «ق»: «هَذَا تَرَقَّى فِي إِثْبَاتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ... إلخ، لَكَانَ أَوْضَحَ، تَأَمَّلْ».

(٢) لَيْسَتْ فِي «ط، ق»: «وَاذْكُرْ رَبَّكَ بِقَلْبِكَ وَلِسَانِكَ».

(٣) فِي «ط»: «قَدَّسَ رُوحَهُ».

فإن قيل : فما الفائدةُ في دخولِ الباءِ في قوله : ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة : ٧٤] ، ولم تدخل في قوله : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : ١] ؟

قيل : التسبيحُ يُرادُ به التنزيهُ والذكرُ المُجرَّدُ، دون معنى آخر، ويُرادُ به ذلك مع الصلاة، وهو ذكرٌ وتنزيهٌ مع عملٍ ؛ ولهذا تُسمَّى الصلاةُ : تسبيحاً، فإذا أُريدَ التسبيحُ المُجرَّدُ، فلا معنى للباءِ ؛ لأنه لا يتعدى بحرف جرٍّ، لا يُقالُ : سَبَّحْتُ بالله، وإذا أُريدَ المَقْرُونُ بالفعل^(١)، وهو الصلاةُ، أُدخلتِ الباءُ ؛ تنبيهاً على ذلك المُرادِ، كأنك قلتَ : سَبَّحْ مُفْتَحاً باسمِ رَبِّكَ، أو : ناطقاً باسمِ رَبِّكَ، انتهى^(٢).

و(الله) : علمٌ خاصٌّ لذاتٍ مُعَيَّنٍ، هو المعبودُ بالحقِّ ؛ إذ لم يُستعمل في غيره، قال تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥]، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ : (لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) توحيداً ؛ أي : لا معبودَ بحقٍّ إلا ذلك الواحدُ الحقُّ، وهو عربيٌّ عند الأكثرِ، وزعمَ البلخيُّ من المُعتزلة أنه مُعَرَّبٌ عِبْرِيٌّ، أو سُريانيٌّ، وأكثرُ مُحَقِّقِي النُّظَارِ على عدمِ اشتقاقه، بل هو اسمٌ مُفْرَدٌ مُرْتَجَلٌ للحقِّ جلَّ شأنه.

قال في «شرح المواقف» : وعلى تقديرِ كونه صِفَةً، فقد انقلبَ عَلَمًا مُشْعِراً بصفاتِ الكَمَالِ ؛ للاشتهار^(٣).

قال في «بدائع الفوائد» : زعمَ الشَّهْلِيُّ وشيخُه ابنُ العربيِّ أن اسمَ الله غيرُ مُشْتَقٍّ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ يستلزمُ مادَّةً يُشْتَقُّ منها، واللهُ سُبْحَانَهُ قديمٌ لا مادَّةَ لَهُ،

(١) في «ط» : «بالعمل».

(٢) انظر : «بدائع الفوائد» لابن القيم (١ / ٢٣ - ٢٤).

(٣) انظر : «شرح المواقف» للجرجاني (٨ / ٢٣٥).

.....

فيستحيل الاشتقاق^(١)، ولا ريب إن أُريدَ بالاشتقاق هذا المعنى، فهو باطلٌ، ولكن مَنْ قالَ بالاشتقاق؛ لم يُردْ هذا المعنى، ولا أَلَمَ بقلبه، وإنما أرادَ أنه دالٌّ على صفةٍ له تعالى، وهي^(٢) الإلهيَّةُ كسائرِ أسمائه الحُسنى؛ كالعليم، والقدير، فإنَّها مُشتَقَّةٌ مِنْ مصادرها بلا ريبٍ، وهي قديمةٌ، والقديم لا مادَّةَ له، فما كان جوابُكم عن هذه الأسماء فهو جوابٌ مَنْ قال بالاشتقاق باسمه الله، ثمَّ الجوابُ عن الجميع: أنا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها مُلَاقِيَةٌ لِمَصادرها في اللَّفْظِ والمعنى، لا أنها مُتَوَلَّدَةٌ منها تَوَلَّدَ الفَرْعُ مِنْ أَصلِهِ، وتسميَةُ النُّحَاةِ المَصْدَرِ والمُشْتَقُّ مِنْهُ أَصْلًا وفَرْعًا ليس معناه أن أحدهما تولَّدَ^(٣) مِنَ الْآخَرِ، وإنما هو باعتبارُ أن أحدهما مُتَضَمِّنٌ لِلْآخَرِ وزيادة.

فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مَادِّيٍّ، وإنما هو اشتقاقُ تَلَازُمٍ يُسَمَّى الْمُتَضَمِّنُ فِيهِ - بالكسر - مُشْتَقًّا، والمُتَضَمِّنُ - بالفتح - مُشْتَقًّا مِنْهُ، ولا محذورَ في اشتقاقِ أسماءِ الله بهذا المعنى، انتهى^(٤).

و(الرحمن): أبلغ من الرحيم؛ لأن زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى، وقُدِّم كالعلم من حيث إنه لا يُوصَفُ به غيره تعالى؛ لأنَّ معناه: المُنْعَمُ الحَقِيقِيُّ البالغُ في الرَّحْمَةِ غَايَتَهَا، وذلك لا يَصْدُقُ على غيره.

(١) انظر: «نتائج الفكر في النحو» للسهيلى (ص: ٤٠ - ٤١)، ونقل فيه كلام شيخه ابن العربي.

(٢) في «ك»: «وهو».

(٣) سقطت من «ق».

(٤) انظر: «بدائع الفوائد» لابن قيم الجوزية (١/ ٢٦ - ٢٧).

وقيل: إنه عَلِمَ بِالْغَلَبَةِ، أو لَأَنَّ (الرَّحِيمَ) كَالْتَّمَةِ^(١)؛ لدلالة (الرَّحْمَنِ) على جلائل النعم وأصولها، فأُزِدَفَ بـ (الرحيم)؛ ليتناول ما خرج منها، أو مُراعاةً للفواصل في القرآن، ثمَّ جاء الاستعمالُ عليه تأسيًا به.

قال في «بدائع الفوائد»: أسماءُ الربِّ تعالى هي أسماءٌ ونُعُوتٌ؛ فإنَّها دالَّةٌ على صفاتِ كماله، فلا تنافيَ فيها بين العَلَمِيَّةِ والوَصْفِيَّةِ، فالرَّحْمَنُ اسمُهُ تعالى ووصفُهُ، فَمِنْ حيثُ هو صِفَةٌ جرى تابعاً على اسمِ الله، ومن حيثُ هو اسمٌ ورد في القرآن غيرَ تابعٍ، بل ورود^(٢) الاسمِ العَلَمِ، ولمَّا كان هذا الاسمُ مُختصّاً به سبحانه؛ حَسُنَ مَجِيئُهُ مُفرداً غيرَ تابعٍ، وهذا لا ينافي دلالتهُ على صِفَةِ الرَّحْمَةِ، كاسمه الله، فإنَّه دالٌّ على صِفَةِ الألوهِيَّةِ^(٣)، ولم يَجِئْ قَطُّ تابعاً لغيره، بخلافِ العَلِيمِ والقَدِيرِ ونحوه، فلا يَجِيءُ مُفرداً، بل تابعاً، فتأمَّلْ هذه النُّكْتَةَ البَدِيعَةَ؛ يظهر لك بها أن (الرحمن) اسمٌ وصِفَةٌ لا ينافي أحدهما الآخرَ، وجاء استعمالُ القرآنِ بالأمرين جميعاً.

وأما الجمعُ بين الرَّحْمَنِ والرَّحِيمِ: فالرَّحْمَنُ: دالٌّ على الصِّفَةِ القائمةِ به سبحانه، والرَّحِيمُ: دالٌّ على تعلُّقِها بالمرحُومِ، فكان الأوَّلُ للوصفِ، والثاني للفعلِ، فالأوَّلُ: دالٌّ على أن (الرَّحْمَنَ) صِفَةٌ. والثاني: دالٌّ على أنَّه يرحمُ خلقه برحمته.

فإذا أردتَ فهمَ هذا، فتأمَّلْ قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]،

(١) في «ك»: «كالتممة».

(٢) في «ك»: «ورد».

(٣) في «ق»: «الإلهية».

أَحْمَدُ مَنْ مَنْ بِحَبِيبِهِ أَحْمَدُ،

﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]، ولم يَجِئْ قَطُّ: رحمنٌ بهم، فعلم أن (رحمن) هو الموصوف بالرحمة، و(رحيم): هو الراحمُ برحمته، انتهى^(١).

(أحمد من)^(٢)؛ أي: الله الذي (منَّ) علينا (بحبيبه أحمد)؛ أي: أَصِفُهُ بجميع صفاته؛ إذ الحمدُ كما في «الفائق» وغيره: الوصفُ بالجَمِيلِ^(٣)، وكلُّ من صفاته تعالى جَمِيلٌ، ورعايةُ جميعها أبلغُ في التعظيم المُراد بقوله: (أحمد)؛ لأن هذه الصيغة تدلُّ على إيجاد الحمد الذي هو الثناء على الله بجميع المحامد، لا الإعلام بذلك.

و(الحبيب): فَعِيلٌ، من أحبه: فهو مُحِبٌّ، أو: حَبَّه يَحِبُّه - بكسر الحاء -: فهو مَحْبُوبٌ.

والمراد بالمَحَبَّةِ في حقِّه تعالى: غايَتُها من إرادة الثواب، فتكونُ صفةً ذاتٍ، أو الإثابة، فتكونُ صفةً فعلٍ.

وهي في حَقِّنا طاعةُ الله تعالى، وتعظيمنا إيَّاهُ، ومُوافَقَتُهُ رجاءً أن يُثَبِّتَنَا على امتثالِ أمرِهِ، واجتنابِ نَهْيِهِ، ويُنْعِمَ علينا بنعمته^(٤) التي لا تُحْصَى، و(أحمد): اسمٌ لنبيِّنا ﷺ مُشتقٌّ من اسمه تعالى الحميد، كمُحمَّد سُمِّيَ بهما؛ لكثرة خِصَالِهِ المحمودَةِ.

وأَسْمَاؤُهُ ﷺ كثيرةٌ، أو صُلِّحَ بعضهم إلى ألفِ اسمٍ.

(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن قيم الجوزية (١ / ٢٨).

(٢) في «ط، ق» زيادة: «منَّ»، وهي موجودة فيما سيأتي.

(٣) انظر: «الفائق» للزمخشري (١ / ٣١٤).

(٤) في «ق»: «بنعمه».

فأطفأ نارَ الشُّركِ وأخمد، وأعلى منارَ الإسلامِ وجَدَّد، وبَيَّنَ شرائعَ الأحكامِ وحدَّد، وقاربَ فيما أمرَ وسدَّد، ولرأفتهِ بأمتِهِ سَهَّلَ

قال القاضي أبو بكر ابن العربي في «شرح الترمذي»: أما أسماءُ الله تعالى: فهذا العددُ حقيرٌ^(١) فيها، وأما أسماءُ النبي ﷺ: فلم أُحصِها إلا من جهة الوُروُدِ الظاهرِ بصيغةِ الأسماءِ البيِّنَةِ، فوعِيتُ منها أربعةٌ وستينَ اسماً، ثم ذكرها مُفَصَّلَةً مشروحةً^(٢).

(فأطفأ نارَ الشُّركِ وأخمد)؛ أي: أزال لهبَهُ وحرارَتَهُ بالكُلِّيَّةِ (وأعلى)؛ أي: رفعَ (منارَ) دينِ (الإسلامِ، وجَدَّد)؛ أي: رفعَ شأنَهُ وعظَمَهُ حتى فاقَ على سائرِ الأديانِ (وبَيَّنَ شرائعَ) جمعُ شريعةٍ، وهي: السُّنَّةُ والطَّرِيقَةُ (الأحكامِ) جمعُ حُكْمٍ، وهو في اللغة: القضاءُ والحِكمَةُ، وفي الاصطلاح: خطابُ الله المُفيدُ فائدةً شرعيةً.

(وحدد)؛ أي: جعلَ لها حُدوداً لا تجوزُ مُجاوزُتُها، والحدُّ: النِّهايةُ التي إذا بلغها^(٣) المحدودُ له، وقفَ عندها.

(وقارب)؛ أي: تركَ الغُلُوَّ (فيما أمرَ) وقصدَ التقريبَ، ليحصلَ للمُقَصِّرِ في العملِ أوفرُ نصيبٍ.

(وسدَّد)؛ أي: أرشدَ هذه الأُمَّةَ للسَّدادِ، وهو: الصَّوابُ قولاً وعملاً (ولرأفتهِ)؛ أي: رحمتهِ ﷺ (بأمتِهِ) التي هي خيرُ أُمَّةٍ أخرجتَ للناسِ (سَهَّلَ)؛ أي:

(١) في «ط»: «صغير».

(٢) انظر: «عارضة الأحوذِي» لابن العربي (١٠ / ٢٨١).

(٣) في «ق، ك»: «بلغ».

وما شَدَّد، أتى بكتابٍ مُحْكَمٍ وشرعٍ مؤيَّد، ودينٍ قيِّمٍ وحُكْمٍ مُؤَبَّد،
وتفقهَ عَلَيْهِ في الأحكامِ كُلِّ مَوْفَقٍ مُسَدَّد، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ.....
يَسَّرَ (وما شَدَّد).

ولا يخفى ما في (جدد) و(حدد)، و(سدّد) و(شدّد)، من الجناس المُصَحَّف.
(أتى بكتابٍ؛ أي: قرآنٍ مُحْكَمٍ) لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه،
(وشرعٍ)، وهو: ما شرعه اللهُ من الأحكامِ (مُؤَيَّد) بالمُعْجَزَاتِ الظاهرة، (ودينٍ)
وهو دينُ الإسلامِ (قيِّمٍ) لا اعوجاجَ فيه، (وحُكْمٍ)؛ أي: قضاء (مُؤَيَّد)؛ أي:
مُسْتَمِرٌّ على الدوامِ لا يعتريه نقصٌ ولا انصرامٌ، (وتفقهَ)؛ أي: تفهَّم (عليه)؛ أي:
منه، وعدَّى (تفقه) ^(١) بـ (على)؛ لتضمُّنِه معنى (قرأ)، أو (على) بمعنى (عن)؛
كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ^(٢)

(في الأحكام) وتقدّم معناها، (كُلُّ مَوْفَقٍ)؛ أي: مُطِيعٍ لله تعالى، مُمَثِّلٍ
لأوامره، مُجْتَنِبٍ لِنَوَاهِيهِ، (مُسَدَّد)؛ أي: ناهجٍ منهج الصواب (صلى الله عليه)
الصلاة من الله: الرحمة، ومن الملائكة: الاستغفار، ومن غيرهم: التضرُّع والدُّعاء
بخير، هذا هو المشهور، والجاري على السنة الجمهور، ولم يَرْتَضِهِ خاتمةُ

(١) في «ط»: «وتفقه».

(٢) صدر بيت للقحيف العقيلي، وعجزه:

لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاها

انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٣٩٥)، و«المحكم» لابن سيده (٨/ ٢٤٣)،
و«شعر القحيف العقيلي» للدكتور حاتم الضامن (ص: ٢٥٢)، وهو عنوان مقال في
مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٣، المجلد (٣٧)، عام (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

.....

المُحَقِّقِينَ ابْنَ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ «بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» وَرَدَّهُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَايِرٌ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾

[البقرة: ١٥٧].

الثاني: أَنَّ سُؤَالَ الرَّحْمَةِ يُشْرَعُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَالصَّلَاةُ تُخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَآلِهِ، فَهُوَ حَقٌّ لَهُ وَلِآلِهِ؛ وَلِهَذَا مَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الصَّلَاةَ عَلَى مُعَيَّنٍ غَيْرِهِ؛ يَعْنِي: وَعَلَى غَيْرِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ، وَلَمْ يَمْنَعْ أَحَدٌ مِنَ التَّرَحُّمِ عَلَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

الثالث: أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ عَامَّةٌ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَصَلَاتُهُ خَاصَّةٌ لَخَوَاصِّ عِبَادِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: الصَّلَاةُ مِنَ الْعِبَادَةِ: بِمَعْنَى الدُّعَاءِ مُشْكِلٌ أَيْضاً مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الدُّعَاءَ يَكُونُ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالصَّلَاةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْخَيْرِ^(١).

الثاني: أَنَّ (دَعَا) يَتَعَدَّى بِاللَّامِ، وَ(صَلَّى) لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِ(عَلَى)، وَ(دَعَا) الْمُعَدَّى بِ(عَلَى) لَيْسَ بِمَعْنَى (صَلَّى)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ.

الثالث: أَنَّ فِعْلَ الدُّعَاءِ يَقْتَضِي مَدْعُوًّا^(٢) وَمَدْعُوًّا لَهُ، تَقُولُ: دَعَاكَ اللَّهُ لَكَ بِخَيْرٍ، وَفِعْلُ الصَّلَاةِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، لَا تَقُولُ: صَلَّيْتُ اللَّهَ عَلَيْكَ، وَلَا لَكَ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ، فَأَيُّ تَبَايُنٍ أَظْهَرَ مِنْ هَذَا؟ وَلَكِنَّ التَّقْلِيدَ يُعْجِزُ عَنِ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، فَإِيَّاكَ وَالْإِخْلَادَ إِلَى أَرْضِهِ.

(١) فِي «ق»: «بَخِير».

(٢) فِي «ق»: «دَاعِيًا».

قال: ورأيت لأبي القاسم السهيلي^(١) كلاماً حسناً في اشتقاق الصلاة، فذكر ما ملخصه: أن معنى الصلاة اللَّفْظَةُ حيث تَصَرَّفَتْ تَرْجَعُ إِلَى الْحُنُوِّ وَالْعَطْفِ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مَحْسُوساً وَمَعْقُولاً؛ فَالْمَحْسُوسُ منه: صفات الأجسام، وَالْمَعْقُولُ منه: صفة ذي الجلال والإكرام، وهذا المعنى كثيرٌ موجودٌ في الصفات، والكثير يكون صفةً لِلْمَحْسُوسَاتِ، وَصِفَةً لِلْمَعْقُولَاتِ، وهو من أسماء الربِّ تعالى وتقدس عن مُشَابَهَةِ الأجسام، ومُضَاهَاةِ الْأَنَامِ، فَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي مَعْقُولَةٌ غَيْرُ مَحْسُوسَةٍ، فَإِذَا ثَبِتَ هَذَا، فَالصَّلَاةُ كَمَا تُسَمَّى عَطْفًا وَحُنُوًّا، مِنْ قَوْلِكَ: صَلَّيْتُ: إِذَا حَنِيتَ صَلاكَ وَعَطَفْتَهُ، فَأَخْلَقْتَ بِأَنْ تَكُونَ الرَّحْمَةُ تُسَمَّى عَطْفًا وَحُنُوًّا.

تقول: اللَّهُمَّ، اعْطِفْ عَلَيْنَا؛ أَي: ارحمنا، قال الشاعر:

وما زلتُ^(٢) في لَبْنِي لَهُ وَتَعَطَّفِي عَلَيْهِ كَمَا تَحْنُو عَلَى الْوَلَدِ الْأُمِّ^(٣)

وأما رحمة العباد: فَرِقَّةٌ فِي الْقَلْبِ، إِذَا وَجَدَهَا الرَّاحِمُ مِنْ نَفْسِهِ، انْعَطَفَ عَلَى الْمَرْحُومِ وَانْشَى عَلَيْهِ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ لِلْعِبَادِ جُودٌ وَفَضْلٌ، فَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ، فَقَدْ

(١) الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي، تصدر للإقراء والتدريس والحديث، ويعد صيته، وجلَّ قدره، له: «الروض الأنف». توفي سنة (٥٨١). انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٨ / ١٠١)، و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» للفيروزآبادي (ص: ١٨١).

(٢) في «ك»: «وما زالت».

(٣) البيت لمعن بن أوس المزني. انظر: «ديوانه» (ص: ٤٥)، وفيه: «فما زلت» بدل «وما زلت».

وعلى آله وصحبه،

أَفْضَلُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمُ، وهذه الأفعالُ إذا كانت من الله أو من العبد فهي مُتَعَدِّيَّةٌ بـ (على)، مخصوصةٌ بالخير، لا تخرجُ منه إلى غيره، فرجعت كلها إلى معنى واحدٍ، إلا أنها في معنى الدُّعاءِ والرَّحمةِ صلاةٌ معقولةٌ؛ أي: انحناءٌ معقولٌ غيرُ مَحْسُوسٍ ثمرته من العبد الدُّعاءُ؛ لأنه لا يقدرُ على أكثرَ منه، وثمرته من الله الإحسانُ والإنعامُ، فلم تختلف الصلاةُ في معناها، وإنما اختلفت ثمرتها الصَّادرةُ عنها.

والصلاة التي هي الركوعُ والسُّجودُ انحناءٌ مَحْسُوسٌ، فلم يختلف المعنى فيها إلا من جهةِ المَعْقُولِ والمَحْسُوسِ، وليس ذلك باختلافٍ في الحقيقة؛ ولذلك تعدَّت كلها بـ (على)، واتفقت في اللفظ المُشتقُّ من الصَّلَاةِ، ولم يَجُزْ: صَلَّيْتُ على العَدُوِّ؛ أي: دعوتُ عليه، فقد صارَ معنى الصَّلَاةِ أَرْقًى^(١) وأبلغَ من معنى الرَّحمةِ، وإن كان راجعاً إليه؛ إذ ليس كلُّ راحِمٍ ينحني على المرحوم، وينعطفُ عليه من شِدَّةِ الرَّحمةِ، انتهى^(٢).

(وعلى آله) وهم أتباعه على دينه على الصَّحيح، وقيل: أقاربه المؤمنون^(٣) من بني هاشم وبني المطلب ابني عَبْدِ مَنَافٍ، وقيل: أَتْقِيَاءُ أُمَّتِهِ، وقيل غير ذلك. وإضافته للضمير جائزةٌ، خلافاً للكسائيِّ والنَّحَّاسِ والزُّبَيْدِيِّ، حيث منعوها لتوَعُّله في الإِبْهَامِ، وأصله: أَهْلٌ، أو: أَوَّلٌ.

(وصحبه) هو اسمٌ جَمْعٌ لصاحب، بمعنى الصَّحابيِّ، وهو: مَنْ اجتمع

(١) في «ط»: «أدق».

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٩) فما بعدها.

(٣) في «ق»: «المؤمنين».

وتابع تَهَجَّد،

بالنبي ﷺ مؤمناً ولو لحظةً، ومات على ذلك، ولو تخلَّله رَدَّةٌ.

وقسمَ الحافظُ ابنُ الجوزيَّ الصُّحْبَةَ إلى ثلاثِ مراتبٍ:

الأولى: مَنْ كَثُرَتْ مُعَاشِرَتُهُ وَمُخَالَطَتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، بحيثُ لَا يُعْرَفُ صَاحِبُهَا إِلَّا بِهَا، فيقالُ: هَذَا صَاحِبُ فُلَانٍ، وَخَادِمُهُ، لَا لِمَنْ خَدَمَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ سَاعَةً، أَوْ يَوْمًا.

الثانية: مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا، وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَحْبُهُ، وَلَوْ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى الْاِشْتِهَارِ بِهِ.

الثالثة: مَنْ رَأَاهُ ﷺ رُؤْيَا وَلَمْ يُجَالِسْهُ، وَلَمْ يُمَاشِهُ، فَهَذَا أَلْحَقَ بِالصُّحْبَةِ الْخَاصَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةُ الصُّحْبَةِ لَمْ تَوْجَدْ فِي حَقِّهِ^(١).

ولكنَّهَا صُحْبَةُ الْخَاصَّةِ حُكْمِيَّةٌ؛ لِشَرَفِ قَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَا اسْتِوَاءَ الْكُلِّ فِي انْطِبَاعِ^(٢) طَلْعَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ فِيهِمْ^(٣) بِرُؤْيَيْهِ إِيَّاهُمْ، أَوْ رُؤْيَيْهِمْ إِيَّاهُ مُؤْمِنِينَ بِمَا جَاءَ بِهِ، وَإِنْ تَفَاوَتْ رُتَبُهُمْ.

(وتابع)^(٤) لَصُحْبَتِهِ (تَهَجَّد) لَيْلًا؛ إِذِ التَّهَجُّدُ مَا كَانَ بَعْدَ رَقْدَةٍ، وَأَتَى بِهِ لِمُنَاسَبَةِ السَّجْعِ.

(١) انظر: «تلقيح فهوم أهل الأثر» لابن الجوزي (ص: ٧٢).

(٢) في «ط» وهامش «ق»: «اجْتِلَاءً».

(٣) في «ق»: «فهم».

(٤) في هامش «ك»: «يقال: (تبعه) من بابي ضرب وسلم: إذا مشى خلفه، وهو اصطلاحاً من اجتماع بالصحابي، والمراد هنا: من اقتدى بهم في أقواله وأفعاله إلى يوم القيامة. عثمان».

[انظر: «هداية الراغب» لعثمان النجدي (١/ ٦٩)].

وَنَاسِكٍ بِشَرْعِهِ تَعَبَّدَ، مَا رَاقَ عَذْبٌ مَبْرَدٌ، وَحَنٌّ طَيْرٌ وَغَرَدٌ، وَسَلَّمٌ تَسْلِيمًا.

(وَنَاسِكٍ)؛ أي: عابد (بشَرْعِهِ)؛ أي: شرع النبي ﷺ (تَعَبَّدَ)^(١) لا بشرع غيره؛ لأنه منسوخ به (ما) مصدرية (راق)؛ أي: صفا (عَذْبٌ)؛ أي: حُلُوٌّ (مَبْرَدٌ)؛ أي: جُعِلَ في إناء فَبُرِّدَ، وفي الحديث: «كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَيْهِ ﷺ الْبَارِدُ الْحُلُوُّ»^(٢).

(وَحَنٌّ طَيْرٌ)؛ أي: صَوَّتَ (وَوَغَرَدَ)؛ أي: رَفَعَ صَوْتَهُ طَرَبًا (وسلم تسليماً) من السلام، وهو التحية، أو السَّلامَةُ من النقائص والرذائل.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ^(٣): وأما الجمعُ بين الصلاة والسلام: فهو الأولى والأَكْمَلُ والأَفْضَلُ؛ لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولو اقتصرَ على أحدهما جازَ من غير كراهةٍ، فقد جرى عليه جمعٌ، منهم مسلمٌ في «صحيحه»^{(٤)(٥)}.

(أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم: حرفٌ فيه معنى الشرط، لا حرفٌ شرطٍ،

(١) في «ق، ك» زيادة: «أي».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في جميع النسخ و«ط»: «ابن الجوزي»، والتصويب يقتضيه ما في «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (١ / ٤٩)، حيث قال: «في مفتاح الحصن».

(٤) أي: في مقدمة «صحيحه» (١ / ٣) حيث قال: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

(٥) انظر: «مفتاح الحصن الحصين» لابن الجوزي (٢٧ / أ).

وَبَعْدُ^(١):

قاله الدَّمَامِينِيُّ^(٢)، وصرَّح به جماعةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وهي هنا مُجَرَّدَةٌ عن معنى التفصيل، كما نصَّ عليه في «المغني» في: أما زيدٌ فمُنْطَلَقٌ^(٣)، ولا عبرة بمن قال: حرفٌ شرطٍ وتفصيلٍ.

(بعد) هي من الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ ما لم تُضَفْ لفظاً ومعنى، أو يُنَوَّى ثبوتُ لفظِ المُضَافِ إليها، أو تُقَطَّعَ عَنِ الإِضَافَةِ رَأْساً، فَتُعَرَّبُ حَيْثُذِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَإِنْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهَا، وَنَوِيَ ثَبُوتُ مَعْنَاهُ، بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ، وَيُؤْتَى بِهَا لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ؛ أَي: بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وَيُؤْتَى بِهَا فِي الْخُطْبِ وَالْمُكَاتَبَاتِ اسْتِحْبَاباً؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْتِي بِهَا فِي خُطْبِهِ وَمُكَاتَبَاتِهِ لِلْمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ، وَفِي «شرح التحرير» لِلْمَرْدَاوِيِّ: نَقَلَ إِيَّانَهُ ﷺ بـ (أما بعدُ) فِي خُطْبِهِ وَنَحْوِهَا خَمْسَةً وَثَلَاثُونَ صَحَابِيًّا^(٤).

واختلف في أَوَّلِ مَنْ نَطَقَ بِهَا، فَقِيلَ: دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ:

(١) فِي «ز»: «أما بعد».

(٢) الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ الْإِسْكَانْدَرِيُّ الْمَالَكِيُّ، سَبَطُ نَاصِرِ الدِّينِ ابْنِ الْمُنِيرِ، لَهُ: «تحفة الغريب»، حَاشِيَةٌ عَلَى «مغني اللبيب». تَوَفَّى (٨٢٧هـ). انظر: «سلم الوصول» لحاجي خليفة (٣/ ٦٤)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (٣٤٦/ ١).

وانظر: «حاشية الدماميني على مغني اللبيب» (١/ ١٢٠).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٢).

(٤) انظر: «التحبير شرح التحرير» للمرداوي (١/ ١٠٧).

.....

أنها فَصْلُ الْخِطَابِ الَّذِي أُوتِيَهُ^(١)؛ لأنها تَفْصِلُ بَيْنَ الْمُقَدِّمَاتِ وَالْمُقَاصِدِ، وقيل: أول مَنْ نطق بها يَعْقُوبُ، وقيل: أَيُّوبُ، وقيل: سُليمان، عليهم الصلاة والسلام، وقيل: قُسْ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيّ، وقيل: يَعْرُبُ بْنُ قَحْطَانَ، وقيل: سَحْبَانُ وَائِل.

وعلى هذه الأقوال: فَفَصْلُ الْخِطَابِ الَّذِي أُوتِيَهُ دَاوُدُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٢)، والأوّلُ أَشْبَهُ، كما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره^(٣)، ويمكن الجمعُ، لكن نسبة أوّله^(٤) ذلك لِسَحْبَانَ وَائِل ساقطةٌ جداً، نعم؛ زعم بعضُ الناس أن سَحْبَانَ أَوَّلُ مَنْ نطق بها في الشعر، فقال:

لَقَدْ عَلِمَ الْقَوْمَ الْيَمَانُونَ أَنَّنِي إِذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ أَنَّنِي خَطِيبُهَا
وقد نظم الشَّمْسُ الْمِيدَانِي^(٥) ذلك مع زيادة آدم عليه الصلاة والسلام، فقال:

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٩٦٨)، وعزاه في «فتح الباري» (٢/ ٤٠٤) لعبد بن حميد، والطبراني.

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وأصله في «الصحيحين» بلفظ: «اليمين على المدّعى عليه». رواه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٧١١).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٤٠٤).

(٤) في «ط»: «أولية».

(٥) شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف الميداني، ولد في الميدان بدمشق، وتصدّر للتدريس نحو أربعين سنة، وعظم شأنه، حتى كان الحكام لا يستطيعون الظلم خوفاً منه، مع قلة اكترائه بهم، وتوفي بدمشق سنة (١٠٣٣هـ)، وله «حاشية على شرح التحرير» في فقه =

فقد أَكْثَرَ أئِمَّتُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْفِقْهِ مِنَ التَّصْنِيفِ، وَمَهَّدُوا
قَوَاعِدَ الْمَذْهَبِ أَحْسَنَ تَمْهِيدٍ وَتَرْصِيفٍ، وَقَدْ أَتَقَنَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ بِمَا أَبْدَوْهُ
مِنَ التَّصَانِيفِ،

جَرَى الْخُلْفُ أَمَّا بَعْدُ مَنْ كَانَ بَادِيًا بِهَا عَدَّ أَقْوَالًا وَدَاوُدُ أَقْرَبُ
فَيَعْقُوبُ^(١) أَيُّوبُ الصَّبُورُ وَآدَمُ وَقُسٌّ وَسَحْبَانٌ وَكَعْبٌ وَيَعْرُبُ

(فقد أَكْثَرَ أئِمَّتُنَا) الحنابلة سَلَفًا وَخَلَفًا (رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي) علم (الفقه)
وهو لغةً: الْفَهْمُ، وعرفاً: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَةِ الْفَرَعِيَةِ بِالْفِعْلِ أَوْ الْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ،
أَوْ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ نَفْسِهَا.

والفقيه: مَنْ عَرَفَ جَمْلَةً غَالِبَةً كَذَلِكَ بِالِاسْتِدْلَالِ، وموضوعه: أفعال العباد
من حيثُ تَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ بِهَا، ومسائله ما يُذَكَّرُ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ (من
التصنيف)؛ أي: التَّأْلِيفِ، وهو: ضَمُّ ما تَفَرَّقَ مِنَ الْمَسَائِلِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ،
وجعله مجتمعاً، (ومَهَّدُوا)؛ أي: بَسَّطُوا (قَوَاعِدَ) جمع: قَاعِدَةٌ، وهي^(٢) أَمْرٌ كُلِّيٌّ
مُنْطَبِقٌ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ مَوْضُوعَةٍ (الْمَذْهَبِ) بفتح الميم: مَفْعَلٌ، من ذهب يذهبُ:
إِذَا مَضَى، بمعنى الذَّهَابِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ زَمَانِهِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى مَا قَالَهُ الْمُجْتَهِدُ بِدَلِيلٍ،
ومَاتَ قَائِلًا بِهِ، وكذا ما جَرَى مَجْرَاهُ (أَحْسَنَ تَمْهِيدٍ)؛ أي: سَوَّوْهُ أَحْسَنَ تَسْوِيَةٍ،
(وَتَرْصِيفٍ)؛ أي: رَصَّفُوهُ أَحْسَنَ تَرْصِيفٍ، والترصيف: الضَّمُّ وَالْإِلْصَاقُ، (وقد
أَتَقَنَهُ)؛ أي: أَحْكَمَهُ عُلَمَاؤُنَا (الْمُتَأَخَّرُونَ بِمَا أَبْدَوْهُ)؛ أي: أَظْهَرُوهُ (من التَّصَانِيفِ)

= الشافعية. انظر: «خلاصة الأثر» للمحيي (٤ / ١٧٠)، و«الأعلام» للزركلي (٧ / ٦١).

(١) في «ط، ك»: «ويعقوب».

(٢) في «ط، ق، ك»: «وهو».

وكان مَمَّنْ سَلَكَ مِنْهُمْ مَسْلَكَ التَّحْقِيقِ والتَّصْحِيحِ ، والتَّدْقِيقِ والترجيحِ
الْعَلَامَةُ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ» ، و«التَّنْقِيحِ» ،

التي صَنَّفَها فيه ، (وكان مَمَّنْ سَلَكَ مِنْهُمْ مَسْلَكَ التَّحْقِيقِ) ؛ أي : الإحكام ،
(والتَّصْحِيحِ) ؛ أي : تمييزِ الصَّحِيحِ من غيره ، (والتَّدْقِيقِ) في غوامض المسائل ،
(والتَّرْجِيحِ) ؛ أي : بيانِ الرَّاجِحِ من غيره^(١) (الْعَلَامَةُ) الجامعُ بينِ عِلْمِي المَعْقُولِ
والمَنْقُولِ ، الإمامُ الفقيهُ الْأُصُولِيُّ الْمُحَدِّثُ الْفَرَضِيُّ الْقَاضِي علاءُ الدِّينِ عَلِيُّ^(٢) بْنُ
سُلَيْمَانَ السَّعْدِيِّ الْمَرْدَاوِيِّ ثُمَّ الصَّالِحِيِّ ، أُعْجِبُهُ الدَّهْرُ ، والفَرِيدُ في ذلكِ الْعَصْرِ ،
شيخُ المَذْهَبِ ، وإمامُهُ ومُنَقِّحُهُ (صَاحِبُ) التَّصَانِيفِ الْعَجَبِيَّةِ ، والتَّحْرِيرَاتِ الْغَرِيبَةِ ،
منها كِتَابُ (الْإِنْصَافِ) في بيانِ الرَّاجِحِ من الخِلافِ ، (و) كِتَابُ (التَّنْقِيحِ) الْمُشْبَعِ
في تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنَعِ ، صَحَّحَ فيه ما أَطْلَقَهُ الْمُؤَفِّقُ في «مُقْنَعِهِ» من الرِّوَايَتَيْنِ أو
الرِّوَايَاتِ ، ومن الِوَجْهَيْنِ أو الْأَوْجُهَةِ ، وَقَيَّدَ ما أَخْلَّ بِهِ^(٣) من الشُّرُوطِ ، وَفَسَّرَ ما أَبْهَمَ
فيه من حُكْمٍ أو لَفْظٍ ، واستثنى من عُمُومِهِ ما هو مُسْتَثْنَى على المَذْهَبِ حتَّى خِصَائِصَ
النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَيَّدَ ما يَحْتَاجُ إليه مما فيه إِطْلَاقٌ ، وَكَمَّلَ على نَقْصِ فُرُوعِهِ ما هو مُرْتَبِطٌ
بِهَا ، وزاد مسائلَ مُجَرَّدَةٍ مُصَحَّحَةٍ ، فَصَارَ تَصْحِيحًا لِّغَالِبِ كُتُبِ المَذْهَبِ ، ومنها
«التَّحْرِيرُ» في أَصُولِ الْفِقْهِ ، ذَكَرَ فيه المَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ وَغَيْرَهَا ، وَشَرَحَهُ ، وَتَصْحِيحُ
كِتَابِ «الْفُرُوعِ» ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَانْتَفَعَ النَّاسُ بِمُصَنَّفَاتِهِ ، وَانْتَشَرَتْ^(٤) في حَيَاتِهِ وَبَعْدَ
وَفَاتِهِ ، وَوُلِدَ سَنَةً سَبْعَ عَشْرَةِ وَثَمَانِ مِائَةٍ ، وَتَفَقَّهَ على ابْنِ قُنْدُسٍ وَغَيْرِهِ ، وَتُوفِّيَ بِصَالِحِيَّةٍ

(١) سقطت من «ق» : (والتَّدْقِيقِ) في . . . غيره .

(٢) سقطت في «ط ، ق» .

(٣) في «ط» : «ما أَخْلَّ فيه» . وفي «ق» : «ما خَلَّ فيه» .

(٤) في «ك» : «واشتهرت» .

بَيِّنَ بَتْنَقِيحِهِ وَإِنصَافِهِ الضَّعِيفَ مِنَ الصَّحِيحِ ، ثُمَّ نَحَا نَحْوَهُ مُقْلَدًا لَهُ صَاحِبَا
«الإِقْنَاعِ» وَ«الْمُنْتَهَى» ،

دمشق، يومَ الجُمُعَةِ سَادِسَ جُمَادَى الْأُولَى سنة خمسٍ وثمانينَ وثمان مئةً، رحمه
الله تعالى^(١).

(بَيِّنَ بِـ «تَنْقِيحِهِ» وَ«إِنصَافِهِ» الضَّعِيفَ مِنَ الصَّحِيحِ ، ثُمَّ نَحَا نَحْوَهُ)؛ أَيِ :
سَلَكَ طَرِيقَهُ فِي تَصْحِيحِهِ (مُقْلَدًا لَهُ) ، التَّقْلِيدُ لَعَةً : وَضَعَ الشَّيْءَ فِي الْعُنُقِ مُحِيطًا
بِهِ ، وَعُرْفًا : أَخَذَ مَذْهَبَ الْغَيْرِ بِلَا مَعْرِفَةٍ دَلِيلِهِ ، وَالْمَرَادُ هُنَا^(٢) حَذَا حَذْوَهُ الشَّيْخُ
الْإِمَامُ الْفَقِيهُ^(٣) الْأُصُولِيُّ الْفَرَضِيُّ ، شَرَفُ الدِّينِ أَبُو النَّجَّا مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ
مُوسَى بْنِ سَالِمِ بْنِ عِيسَى بْنِ سَالِمِ الْحَجَّائِيِّ الْمَقْدِسِيِّ ثُمَّ الصَّالِحِيِّ (صَاحِبُ) كِتَابِ
(الإِقْنَاعِ) جَرَّدَ فِيهِ الصَّحِيحَ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَأَكْثَرَ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ مَعَ
مُرَاعَاةِ الضَّبْطِ ، وَتَحْرِيرِ النُّقُولِ ، وَلَهُ أَيْضًا «شَرْحُ الْمُفْرَدَاتِ» ، وَ«شَرْحُ مَنْظُومَةِ
الْآدَابِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ ، وَ«زَادَ الْمُسْتَقْنَعُ» ، وَ«حَاشِيَةُ عَلَى الْفُرُوعِ» ، وَغَيْرَ ذَلِكَ ، تُوفِّيَ
يَوْمَ الْخَمِيسِ ثَانِي عَشْرِي^(٤) ربيع الأول سنة ستين وتسع مئة ، وَدُفِنَ بِأَسْفَلِ الرِّوَضَةِ
مِنْ سَفْحِ قَاسِيُونِ تُجَاهَ قَبْرِ الْمَنْقَحِ مِنْ جِهَةِ الْغَرْبِ ، يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا الطَّرِيقُ^(٥) ، (و) نَحَا
نَحْوَهُ أَيْضًا صَاحِبُ كِتَابِ (الْمُنْتَهَى) الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ الْأُصُولِيُّ النَّحْوِيُّ

(١) انظر ترجمته في: «المنهج الأحمد» للعليمي (٥ / ٢٩٠)، و«السحب الوابلة» لابن حميد
(٢ / ٧٣٩)، و«مختصر طبقات الحنابلة» للشطبي (ص: ٧٦).

(٢) سقطت من «ط، ق»: «والمَرَادُ هُنَا».

(٣) سقطت من «ق».

(٤) في «ط»: «عشر من».

(٥) انظر ترجمته في: «النعْتُ الْأَكْمَلُ» للغزي (ص: ١٢٤)، و«السحب الوابلة» لابن حميد
(٣ / ١١٣٤)، و«مختصر طبقات الحنابلة» للشطبي (ص: ٩٣).

وزادا من المسائل ما يسرُّ أولي النهى، فصار لذلك كتاباهما من أجل
كُتب المذهب، ومن أنفس ما يُرغَبُ في تحصيله ويُطلَب، إلاَّ أنهما
يحتاجان لتقييد مسائل، وتحرير ألفاظٍ يبغيها السائل، وجمعهما معاً
لتسهيل^(١) النَّائل، فاستخرتُ^(٢) الله سبحانه في الجمع بين الكتابين
في واحد، مع ضمِّ ما تيسَّر.....

الفرَضِيُّ تقيُّ الدين محمدُ ابنُ العلامة شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن عليّ
الفتوحيّ عالمُ مصرَ الشهيرُ بابن النجَّار^(٣)، (وزادا)؛ أي: صاحبُ «الإقناع»
و«المنتهى» (من المسائل): جمعُ مسألة: مفعلة من السؤال، وهو: ما يُرهنُ
عليه في العلم (ما يسرُّ)؛ أي: يُفرح (أولي النهى)؛ أي: أصحاب العقل (فصار
لذلك) الحَذو (كتاباهما) المذكوران (من أجل)؛ أي: أعظم (كُتب المذهب، ومن
أنفَس)؛ أي: أعجب (ما يُرغَبُ في تحصيله ويُطلَب)؛ أي: يُحاول أخذه، (إلا
أنهما)؛ أي: «الإقناع» و«المنتهى» (يحتاجان لتقييد مسائل) أطلقاها فيهما،
(وتحرير)؛ أي: تقويم (ألفاظٍ يبغيها)؛ أي: يطلبها (السائل، و) يحتاجان أيضاً
لـ (جمعهما معاً لتقريب النَّائل)؛ أي: الآخذ.

(وقد استخرتُ الله سبحانه) وتعالى؛ أي: طلبتُ منه الخيرة (في الجمع بين
الكتابين) المذكورين (في) كتاب (واحد، مع ضمِّ)؛ أي: جمع (ما تيسَّر) لي

(١) في «ز»: «لتقريب».

(٢) في «ز»: «وقد استخرت».

(٣) توفي سنة (٩٧٢هـ). انظر ترجمته في: «النتع الأكمل» للغزي (ص: ١٤١)، و«السحب
الوابلة» لابن حميد (٢/ ٨٥٤)، و«مختصر طبقات الحنابلة» للشطبي (ص: ٩٦)، و«الأعلام»
للزركلي (٦/ ٦).

جمعه إلهما من الفرائد، وما أقفُ عليه في^(١) كتب الأئمة من الفوائد، ولا أ حذفُ منهما إلّا ما أَسْتَغْنِي عنه، حَرِيصاً على ما لا بُدَّ منه، مشيراً لخلاف «الإقناع» بـ (خلفاً له)، فإن تناقضَ زِدْتُ: (هنا)، ولهما بـ (خلفاً لهما)، وَلَمَّا أَبَحُّهُ غالباً جازماً به بقولي: (ويتجه)، فإن ترددتُ زِدْتُ: (احتمال) مميّزاً آخرَ كلِّ مبحثٍ بالأحمرِ لبيانِ المقالِ، وربّما يكونُ بعضُ ذلك في كلامهم، لكن لم

(جمعه إلهما من الفرائد) جمع: فريدة، وهي: الدُرَّة الثَّمِينَةُ التي تُحَفَظُ في ظَرْفٍ على حِدَةٍ، ولا تُخَلَطُ بغيرها من اللّآلِئِ؛ لَشَرَفِهَا (وما أقفُ)؛ أي: أَطْلَعُ (عليه في كُتُبِ الْأَئِمَّةِ) الحنابلة (من الفوائد) جمع: فائدة، وهي ما يكونُ الشَّيْءُ به أَحْسَنَ حالاً منه بغيره، (ولا أ حذفُ منهما إلّا ما أَسْتَغْنِي عنه)؛ إما لتكراره، أو فَهَمَهُ من نظيره، ونحو ذلك حال كوني (حريصاً على ما لا بُدَّ منه)؛ لَفَرَطِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، (مُشِيراً لَخِلَافِ الْإِقْنَاعِ بـ: خلفاً له، فإن تناقضَ) قولاه في مسألة (زِدْتُ هنا)؛ أي: في هذا المَحَلِّ، (و) مشيراً (لهما)؛ أي: لخلاف «الإقناع» و«الْمُنْتَهَى» (بـ: خلفاً لهما، و) مُشِيراً (لما أَبَحُّهُ غالباً)؛ أي: ورُبَّمَا يَبْحَثُ ولا يُشِيرُ (جازماً)؛ أي: قاطعاً (به بقولي: ويتَّجِهْ، فإن ترددت زدت) بعد قولي: ويتَّجِهْ (احتمال)^(٢) كذا، حال كوني (مُمَيِّزاً آخَرَ كُلِّ مَبْحَثٍ من البَحْثِ - وهو التَفْتِيْشُ - (بـ) الْجَبْرِ (الأحمرِ)؛ (لـ) أَجَلِ (بيان)؛ أي: ظُهورِ (المَقَالِ، ورُبَّمَا يَكُونُ)؛ أي: يُوجَدُ (بعضُ ذلك) الذي زِيدَ (في كلامهم)؛ أي: أئِمَّتِنَا الْفُقَهَاءَ، (لكن لم

(١) في «ف»: «من».

(٢) في «ق»: «احتمالاً».

أَقِفْ عَلَيْهِ؛ لَعَدَمِ تَحْصِيلِ كَثَرَةِ الْمَوَادِّ، وَقَدْ فَقَدْتُ فِي ذَلِكَ الْخِلَّ الْمُسْعِفَ الْمَوَادِّ، لَكِنَّ مَعُونَةَ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرٌ مَعُونَةٍ، بِكَثَرَةِ^(١) الْمَدَدِ وَقِلَّةِ الْمُؤُونَةِ، وَيَأْبَى اللَّهُ تَعَالَى الْعِصْمَةَ لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ، وَالْمُنْصِفُ مَنْ اغْتَفَرَ قَلِيلَ خَطَا الْمَرْءِ فِي كَثِيرِ صَوَابِهِ، وَمَعَ^(٢) هَذَا فَمَنْ أَتَقَنَّ كِتَابِي هَذَا فَهُوَ الْفَقِيهُ الْمَاهِرُ، وَمَنْ ظَفَرَ بِمَا فِيهِ فَسَيَقُولُ بِمِلْءٍ فِيهِ: كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ،

أَقِفْ؛ أَي: أَطَّلَعَ (عليه؛ لَعَدَمِ تَحْصِيلِ كَثَرَةِ الْمَوَادِّ) جَمْعُ: مَادَّةٍ، وَهِيَ هُنَا: الْآلَةُ، (وَقَدْ فَقَدْتُ)؛ أَي: عَدِمْتُ (فِي ذَلِكَ) الْجَمْعِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ (الْخِلَّ) بِكسر الخاءِ وَضَمِّهَا: الصَّدِيقُ الْمُخْتَصُّ، وَلَا يُضَمُّ إِلَّا مَعَ وُذِّ (الْمُسْعِفِ)؛ أَي: الْمُسَاعِدَ (الْمَوَادِّ) بضم الميم: الْمُحِبُّ، (لَكِنَّ مَعُونَةَ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرٌ مَعُونَةٍ) فَلَا يُضَامُ مِنَ التَّجَاؤِ إِلَيْهِ (بِكَثَرَةِ الْمَدَدِ وَقِلَّةِ الْمُؤُونَةِ)؛ أَي: الْكِفَايَةِ، (وَيَأْبَى اللَّهُ تَعَالَى)؛ أَي: يَكْرَهُ (الْعِصْمَةَ)؛ أَي: الْمَنْعَ مِنَ النَّقْصِ (لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ)؛ أَي: مَا أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ، (وَالْمُنْصِفُ مَنْ اغْتَفَرَ)؛ أَي: سَتَرَ (قَلِيلَ خَطَا الْمَرْءِ فِي كَثِيرِ صَوَابِهِ) وَهُوَ ضِدُّ الْخَطَا، (وَمَعَ هَذَا)؛ أَي: كَوْنِهِ لَمْ^(٣) يَخْلُ مِنَ الْخَطَا (فَمَنْ أَتَقَنَّ)؛ أَي: أَحْكَمَ (كِتَابِي هَذَا)؛ أَي: فَهَمَهُ كَمَا يَنْبَغِي، (فَهُوَ الْفَقِيهُ الْمَاهِرُ)؛ أَي: الْحَادِثُ، (وَمَنْ ظَفَرَ)؛ أَي: فَازَ (بِمَا فِيهِ) مِنَ الْمَسَائِلِ النَّفِيسَةِ (فَسَيَقُولُ بِمِلْءٍ فِيهِ: كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ) تَمَثَّلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَدُّثِ بِالنِّعْمَةِ؛ لَمَّا رَأَى مِنْ كَثَرَةِ فَوَائِدِهِ الَّتِي أَوْدَعَهَا فِيهِ.

(١) فِي «ف»: «لِكَثَرَةِ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَيَأْبَى اللَّهُ... وَمَعَ»: حُرْمَ بَعْضِهِ فِي «ف»، وَبَعْضُهُ الْآخِرُ غَيْرُ وَاضِحٍ.

(٣) فِي «ق»: «لَا».

وَمَنْ حَصَلَهُ فَقَدْ حَصَلَ لَهُ جَزِيلُ الْحِظِّ الْوَافِرِ؛ لِأَنَّهُ الْبَحْرُ لَكِنْ بِلَا سَاحِلٍ، وَوَابِلُ الْقَطْرِ غَيْرَ أَنَّهُ مُتَوَاصِلٌ، بِحُسْنِ عِبَارَاتٍ وَرَمَزِ إِشَارَاتٍ، وَتَنْقِيحِ مَعَانٍ وَتَحْرِيرِ مَبَانٍ، رَاجِعاً بِذَلِكَ تَسْهِيلَ بَيَانِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْمُتَفَقِّهِينَ، وَحُصُولِ الْمَثُوبَةِ وَالْإِنْعَامِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَاسْمِيَّتُهُ:

«غَايَةُ الْمُنتَهَى فِي جَمْعِ الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى»

وَالْمُرَادُ بِالشَّيْخِ حَيْثُ أُطْلِقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَبَحْرُ الْعُلُومِ

(وَمَنْ حَصَلَهُ)؛ أي: حَفِظَ مَسَائِلَهُ فِي ذِهْنِهِ، (فَقَدْ حَصَلَ لَهُ جَزِيلُ الْحِظِّ)؛ أي: النَّصِيبِ (الْوَافِرِ)؛ أي: الْكَثِيرِ؛ (ل) أَجَلَ (أَنَّهُ)؛ أي: هَذَا الْكِتَابُ (الْبَحْرُ لَكِنْ بِلَا سَاحِلٍ)؛ أي: رِيفٍ وَشَاطِئٍ، وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ سَعَتِهِ، وَكَثْرَةِ مَا حَوَاهُ مِنْ النَّفَائِسِ (وَوَابِلُ الْقَطْرِ)؛ أي: شَدِيدُ الْمَطَرِ (غَيْرَ أَنَّهُ مُتَوَاصِلٌ) كُنَايَةٌ عَنْ كَثْرَةِ مَدَدِهِ (بِحُسْنِ عِبَارَاتٍ، وَرَمَزِ إِشَارَاتٍ)؛ أي: إِشَارَاتٍ مُؤَمِّةٍ إِلَى فَهْمٍ مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْهَا، (وَتَنْقِيحِ)؛ أي: تَهْذِيبِ (مَعَانٍ، وَتَحْرِيرِ مَبَانٍ)؛ أي: مَبَانٍ مُحَرَّرَةٍ (رَاجِعاً بِذَلِكَ)؛ أي: طَامِعاً بِجَمْعِي لِهَذَا الْكِتَابِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ (تَسْهِيلَ بَيَانِ الْأَحْكَامِ) الشَّرْعِيَّةِ (عَلَى الْمُتَفَقِّهِينَ)؛ أي: الْمُتَفَقِّهِينَ لِلْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ، (و) رَاجِعاً (حُصُولِ الْمَثُوبَةِ)؛ أي: الْجَزَاءِ (وَالْإِنْعَامِ)؛ أي: الْإِكْرَامِ (مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)؛ أي: مَالِكِ أَصْنَافِ الْخَلْقِ.

(وَسَمِيَّتُهُ)؛ أي: هَذَا الْكِتَابُ: (غَايَةُ الْمُنتَهَى فِي جَمْعِ الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى) فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ بِجُمْلَةٍ؛ لِيَذُلَّ اسْمُهُ عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ.

(وَالْمُرَادُ)؛ أي: مُرَادِي (بِالشَّيْخِ حَيْثُ أُطْلِقَ): شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَبَحْرُ الْعُلُومِ

أبو العباس أحمدُ تقيِّ الدِّينِ بنُ تيميةَ، واللهُ سبحانه وتعالى هو
المسؤولُ أنْ يُبلِّغَ.....

العقلية والنقلية: (أبو العباس أحمدُ تقيِّ الدِّينِ) بنُ عبدِ الحليمِ بنِ شيخِ الإسلامِ
مَجْدِ الدِّينِ أبي البركاتِ عبدِ السَّلامِ بنِ أبي محمدٍ عبدِ الله بنِ أبي القاسمِ الخُضِرِ
ابنِ محمدٍ بنِ الخُضِرِ بنِ عليٍّ (ابن تيمية) الحَرَّانِيُّ.

وُلِدَ يومَ الاثنينِ عاشرَ - وقيل: ثاني عشر - ربيعِ الأوَّلِ سنةَ إحدى وستينَ
وست مئةَ، وتُوفِّيَ ليلةَ الاثنينِ عُشْرِي ذِي القَعْدَةِ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وسبع مئةَ،
وكان إماماً مُفْرَداً، أثنى عليه الأعلامُ من مُعاصِرِيهِ فَمَنْ بعدهم، حتى أُفردت
ترجمتهُ بالتأليفِ، وامْتَحَنَ بِمَحَنٍ، وخاضَ فيه أقوامٌ حَسَداً، ونسبوه للبدعِ
والتجسيمِ افتراءً منهم، وهو بريءٌ من ذلك، كما تشهدُ بذلك مُصَنَّفَاتُهُ التي
ملأت الخافقينَ، وكفى به شهادةً شيخُ الجرحِ والتعديلِ الحافظُ الذهبيُّ؛ فإنه
قالَ: لم ترَ عيني مثلهُ كلاً لا والله، ولم ترَ عينُهُ مثلَ نفسه^(١). وكان يُرجِّحُ
مذهبَ السَّلفِ على مذهبِ المُتكلِّمينَ، فكانَ من أمره ما كان، وأيَّدهُ اللهُ
بنصره^(٢).

(واللهُ سبحانه وتعالى هو المَسْؤولُ أنْ يبلِّغَنِي)؛ أي: يوصلني إلى

(١) ذكره الذهبي نقلاً عن ابن سيد الناس. انظر: «معجم المختص بالمحدثين» للذهبي (ص: ٢٥ - ٢٦).

(٢) انظر ترجمته في: «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» لابن عبد الهادي،
و«معجم المختص بالمحدثين» للذهبي (ص: ٢٥)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب
(٤ / ٤٩١)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (١ / ١٦٨)، و«مختصر طبقات الحنابلة» للشطي
(ص: ٦١).

المطلوب والمأمول، وأن يُسَعَفَ التقصيرَ بحصول التيسير، وأن يُرَحَمَنِي
والمُسلمين إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، رُوِّفٌ رَحِيمٌ.

(المطلوب)؛ أي: ما طلبته، (والمأمول)؛ أي: المرجو، (وأن يُسَعَفَ)؛ أي:
يُساعدَ (التقصير) الحاصلَ مِنِّي بسببِ قَلَّةِ الموادِّ (بُحْصولِ التيسيرِ) منه تعالى
ما صَعُبَ عَلَيَّ مما قصدته في هذا التأليفِ (وأن يُرَحَمَنِي والمُسلمينَ) برحمته التي
وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ (إِنَّهُ جَوَادٌ)؛ أي: سَخِيٌّ (كَرِيمٌ، رُوِّفٌ)؛ أي: شديدُ الرَّحْمَةِ
(رَحِيمٌ)؛ أي: كثيرُ الرَّحْمَةِ.



مقدمة

لم يؤلف الإمام أحمدُ كتاباً في الفقه، وإنما أخذ أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك، وإذا نُقل عن الإمام في مسألة قولان، فإن أمكن الجمعُ وفي^(١) الأصح ولو بحمل عامٍّ على خاصٍّ، ومُطلقٍ على مُقيّدٍ، فهما مذهبه، وإن تعدّر الجمعُ، وعُلم التاريخُ، فمذهبه الثاني لا غيرُ، صحّحه في «تصحيح الفروع» وغيره^(٢)، وإن جهل التاريخُ، فمذهبه أقربهما من الأدلة، أو^(٣) قواعد مذهبه، ويُخصّصُ عامُّ كلامه بخاصّه في مسألة واحدة في الأصحّ، والمقيّسُ على كلامه مذهبه في الأشهر، وقوله: لا ينبغي، أو: لا يصلح، أو: استقبّحه، أو: هو قبيح، أو: لا أراه = للتحريم، لكن حمل بعضهم: لا ينبغي، في مواضع من كلامه على الكراهة، وقوله: أكرهه، أو: لا يُعجّبني، أو: لا أحبّه، أو: لا أستحسنه؛ للندب، قدّمه في «الرعاية الكبرى»، والشيخ تقي الدين، وقال في «آداب المفتي» وغيره: الأولى النظرُ إلى القرائن في الكلّ، فإن دلّت على وجوبٍ، أو تحريمٍ، أو ندبٍ، أو إباحةٍ، أو كراهةٍ، حُمِلَ قوله عليه، سواءً تقدّمت، أو تأخّرت، أو توسّطت، قال في «تصحيح الفروع»: وهو الصوابُ، وكلامُ أحمدَ يُدلُّ على ذلك، انتهى^(٤).

(١) في «ط»: «في».

(٢) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (٤٠ / ١ - ٤١).

(٣) في «ق»: «و».

(٤) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (٤٥ / ١).

* فائدة: اعلم رحمك الله أنَّ الترجيح إذا اختلف بين الأصحاب إنما يكونُ ذلك لقوَّة الدَّلِيل من الجانبين، وكلُّ واحدٍ ممَّن قال بتلك المقالة إمامٌ يُقتدى به، فيجوزُ تقليدُهُ، والعملُ بقوله، ويكونُ ذلك في الغالب مذهباً لإمامه؛ لأنَّ الخلاف إن كان للإمام أحمد، فواضح، وإن كان بين الأصحاب، فهو مقيسٌ على قواعده وأصوله ونصوصه، قاله في «الإنصاف»^(١)^(٢).



(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٨).

(٢) قال الشيخ حسن الشطي رحمه الله تعالى:

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأفضلُ الصَّلَاةِ وأتمُّ التَّسْلِيمِ، على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.
أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ الاشتغالَ في الفقه من أولى ما يعتني به الرَّجُلُ العاقل، ومن أحسن ما يتحلَّى به الفاضلُ الكامل، وإنَّ كتابَ «غاية المُنْتَهَى في الجَمْع بين الإقناع والمُنْتَهَى» قد وشَّحَهُ مؤلِّفُهُ بالأبحاثِ الرَّائِقَةِ، وتَوَجَّهَ بتحريراته الفائقة، فجاء الشَّيْخُ الإمامُ والعَلَّامَةُ الحَبْرُ الهُمَامُ أبو الفلاح عبد الحَيِّ بنُ أحمدَ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ العِمَادِ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ رحمه الله تعالى، فابتَدَأَ في شرحه إلى أن وصلَ إلى (كتاب الوكالة)، فاخترَمَتُهُ المَيِّتَةُ، فتَلَاهُ العَلَّامَةُ الكَبِيرُ والفَهَامَةُ الشَّهِيرُ السَّيِّدُ إِسْمَاعِيلُ بنُ السَّيِّدِ عبدِ الكريمِ الجِرَاعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ رحمه الله تعالى، فشرَحَ من (الوكالة) إلى (كتاب النِّكَاحِ)، فاخترَمَتُهُ المَيِّتَةُ، فتَلَاهُ شَيْخُنَا كوكبُ البِقَاعِ الدَّمَشْقِيُّ، وبَذَرُ الآفاقِ الشَّامِيَّةِ، فريدُ دهره، ووحيدُ عصره: مُصْطَفَى بنُ سَعْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشُّوَيْطِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، فشرَحَهُ شرحاً كاملاً لم يُسَبِّقْ إليه، فجاء حافلاً مُفِيداً يُعَضُّ بالنَّوَاجِذِ عليه، وأتى فيه بزوائد لا توجدُ في كُتُبِ المُتَأَخِّرِينَ ممَّا فيه نفعٌ للطلَّالين، فجزاه الله تعالى خيراً عن الإسلام والمسلمين، ونفعَ بتأليفه المُشْتَغِلِينَ.

= وغير خافٍ أن الهمم قد فترت، وناز العزم قد خمدت؛ فلذلك نسخ هذا الشرح عزت، ومالت النفوس للاختصار ورغبت، واقتنع طلبه العصر بالأصلين؛ إذ الراحة مرغوبة من غير مئين.

ولا شك أن مؤلف المتن أتى بأبحاث مفيدة لا يستغني الطالب عنها، ولا بُد للمُحَصِّل منها، وقد اعترض بعض أهل العلم من النجديين بأن أبحاثه مخالفة للمنقول، ولا موافق له في ذلك، وأنها مخالفة للقواعد، ولكلام فقهاء المذهب، وليس الأمر كما قال؛ فإن الكثير منها وافقه المنقول، ومنها ما هو صريح في بحث غيره، ومنها ما هو مفهوم كلامهم، ومنها الموافق للقواعد، ومنها ما له نظائر في كلامهم يؤيده ويؤخذ من عباراتهم إلا النادر منها على حسب ما يظهر، وربما يذكر الفرع في غير محله لمناسبة، ويبحث فيه، وقد صرح ببحثه الأصحاب في بابه.

فقلت في نفسي: لو جردت هذه الأبحاث، وجمعت في رسالة مستقلة، وذكر المؤلف للمُصنّف والمُخالف، وهل صرح به أم لا فيما علم؟ ومأخذ الاتجاه، وغير ذلك؛ فإن شيخنا لم يتكلم على ذلك غالباً، وربما خالف في توجيه بعض الأبحاث من سلفه، فمنها ما هو ظاهر، ومنها ما هو غير متبادر، وربما يتبادر من البحث غير ما ظهر له = لكان حسناً، فعزمت على ذلك مستعيناً بالقوي المالك، وتبعته عبارة شيخنا بالحرَف، فحيث أردت الزيادة لبيان ما قدمته، علّمت لها بقولي أولها: (أقول)، وفي آخرها: (انتهى)، وحيث أقول: (الشارح) فمرادي به الأول، وحيث أقول: (الجراعي) فمرادي به الثاني.

ولما كان الباعث لذلك الفائدة، أردت تميمها، فذكرت ما خالف أصله، أو أحدهما، وما زاده عليهما منقولاً، وحيث رأيت في كلامه ما يخالف كلام الأصحاب ذكرته وبيّنته، وما لم أره مخالفاً ولا صريحاً، ولم يظهر لي من كلامهم تأييده، ولا تضعيفه، أبقيته على ما هو عليه، وإن رأيت يقتضيه كلامهم، ويؤخذ منه، ذكرت ذلك بهذا اللفظ، ولا أذكر تفصيل ذلك؛ لأنه يطول ويتسع، فالقصد تنبيه الواقف على ذلك؛ ليتأمل كلامهم في المحل المذكور وغيره، فيعلم أن الاتجاه وجيه، وروم الاختصار؛ ليعم النفع.

ولما كان كل باب اشتمل على جملة من الأبحاث، احتجت إلى ذكر الأبواب؛ ليسهل =

= التَّنَاوُلُ، وَصَدَّرْتُهُ بِقَوْلِي: (فُرُوعٌ)، وَسَمَّيْتُهَا:

«مِنْحَةُ مُوَلِّي الْفَتْحِ فِي تَجْرِيدِ زَوَائِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحِ»

هذا؛ وقد ذكر المصنّف رحمه الله تعالى في المقدمة: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْكَتَائِبِينَ، وَزَادَ عَلَيْهِمَا مَا وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْأَثَمَةِ، وَحَذَفَ مِنْهُمَا مَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ مُشِيرًا إِلَى خِلَافِ «الْإِقْنَاعِ»
بِ (خِلَافًا لَهُ)، فَإِنْ تَنَاقَضَ زَادَ: (هِنَا)، وَلِـ «الْمُنْتَهَى» بـ: (خِلَافًا لـ «الْمُنْتَهَى»)، وَلَهُمَا بِ (خِلَافًا لَهُمَا)، وَلَمَّا يَبْحَثُهُ جَازِمًا بِهِ بِقَوْلِهِ: (وَيَتَّجُهُ)، فَإِنْ تَرَدَّدَ زَادَ: (احْتِمَالًا)، وَأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ بَعْضُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، لَكِنْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ؛ لِغَدَمِ تَحْصِيلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَادِّ، وَلِفَقْدِ الْخَلِّ الْمُسَعِفِ الْمَوَادِّ.

وقد آنَ لَنَا الشُّرُوعُ فِي الْمَقْصُودِ مُسْتَعِينًا بِالْمَلِكِ الْمَعْبُودِ، وَمُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ، وَمُفَوَّضًا أَمْرِي إِلَيْهِ.

قَالَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى:

(١)

كتاب الطهارة

(١)

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

[كِتَابُ الطَّهَّارَةِ]

(كتاب) هو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: هذا كتابٌ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ؛ أي: ممَّا يُذكر كتابٌ، ويجوزُ نصبُهُ بفعلٍ مُضمرٍ، لكن لا يساعدهُ الرسمُ إلا مع الإضافة، وكذا في نظائره، وهو مصدرٌ كالكَتَبِ والكتابةِ بمعنى الجَمْعِ، ومنه الكتيبةُ - بالمشناة - للجيشِ، والكتابةُ بالقلمِ لجمعِ الكلماتِ والحُرُوفِ، وهو هنا بمعنى المكتوبِ الجامعِ لمسائلِ الطهارة؛ من بيانِ أحكامها، وما يوجبُها، وما يُتَطَهَّرُ به، ونحو ذلك، فلذلك قالوا: إنه مشتقٌّ من الكَتَبِ.

وبدأ الفقهاء بالطهارة؛ لأنَّ أكَدَ أركانِ الإسلامِ بعدَ الشهادتين الصلاةُ، والطهارةُ شرطُها، والشرطُ مُقدَّمٌ على المشروطِ، وقَدَّمُوا العباداتِ؛ اهتماماً بالأُمُورِ الدِّينِيَّةِ، ثم المُعاملاتِ؛ لأنَّ من^(١) أسبابها الأكلُ والشُّربُ ونحوه من الضروريِّ الذي يحتاجُ إليه الكبيرُ والصغيرُ، وشهوتهُ مُقدَّمةٌ على شهوةِ النِّكاحِ، وقَدَّمُوهُ على الجنائياتِ والحدودِ والمُخاصماتِ؛ لأنَّ وقوعها في الغالبِ بعدَ شهوةِ البطنِ والفَرَجِ.

(الطَّهَّارَةُ) مصدرٌ طهر بالفتح والضم، كما في «الصحاح»^(٢)، والاسمُ:

(١) سقط من «ق».

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (٧٢٧/٢)، (مادة: طهر).

ارتفاعُ حَدَثٍ وزوالُ خَبَثٍ وما في معناهما، كتجديدٍ، وغُسلٍ مسنونٍ، ومَيِّتٍ، وَيَدَيَّ قائمٍ من نومٍ لَيْلٍ، ونحوِ غَسْلَةٍ ثانيةٍ، وكتيَّمٍ واستجمارٍ، وَيَحْصُلُ تطهيرٌ بماءٍ فَقَطْ، أو بهِ مع نحوٍ^(١) ترابٍ أو بنفسِه،

الطُّهْرُ، وهي لغةٌ: النظافةُ والنزاهةُ عنِ الأقدارِ حتى المعنويَّةِ.

وشرعاً: (ارتفاعُ حَدَثٍ)؛ أي زوالُ الوصفِ الحاصلِ بهِ المانعُ من نحوِ صلاةٍ وطوافٍ، والارتفاعُ: مصدرُ ارتفع، ففيه المطابقةُ بينِ المُفسِّرِ والمُفسَّرِ^(٢) في اللزومِ، بخلافِ الرفعِ، ويأتي معنى الحدثِ.

(وزوالُ خَبَثٍ)؛ أي: نجسٍ حُكْمِيٍّ (وما في معناهما)؛ أي: معنى ارتفاعِ الحَدَثِ وزوالِ الخَبَثِ (ك) الحاصلِ بـ (تجديدٍ، وغُسلٍ مَسْنُونٍ)؛ لأنهما لم يرفعا حَدَثًا، (و) الحاصلِ بَغَسْلٍ (مَيِّتٍ)؛ لأنه تعَبُدٌ، لا عن حَدَثٍ، (و) الحاصلِ بَغَسْلٍ (يَدَيَّ قائمٍ من نومٍ لَيْلٍ) ناقضٍ لَوْضوءٍ، ويأتي، (و) الحاصلِ بـ (نحوِ غَسْلَةٍ ثانيةٍ) كالثالثةِ في وضوءٍ وغُسلٍ، (وكتيَّمٍ)؛ لأنه لم يرفع حَدَثًا (واستجمارٍ)؛ لأنه لا يزيلُ أثرَ الخَبَثِ، وكالحاصلِ بطهارةِ المُستحاضَةِ، وغُسلِ كافرةٍ من حيضٍ؛ لِحِلِّ وَطْءٍ، وغُسلِ ذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ بِخُرُوجِ مَذْيٍ دُونَهُ؛ فإنه نجسٌ.

(ويحصلُ تطهيرٌ) نجاسةٍ ونحوها (بماءٍ فقط) إذا لم تكن من كلبٍ أو خنزيرٍ، (أو بهِ)؛ أي: الماءِ (مع) نحوِ (ترابٍ) طَهُورٍ كَأَشْنَانٍ وَصَابُونٍ إِنْ كَانَتِ النَجَاسَةُ مِنْ كَلْبٍ أَوْ خَنْزِيرٍ، (أو) زوالِ خَبَثٍ (بنفسِه)؛ أي: بغيرِ فعلِ إنسانٍ؛ كَحَمْرَةٍ انْقَلَبَتْ خَلًّا بِنَفْسِهَا، وزوالِ تَغْيِيرِ ماءٍ كَثِيرٍ نَجَسٍ بِالتَّغْيِيرِ.

(١) سقطت من «ز».

(٢) في هامش «ق»: «المفسِّرُ ارتفاعُ، والمفسَّرُ: الطهارة».

وأقسام الماء ثلاثة: طَهُورٌ، وهو الباقي على خَلْقَتِهِ غالباً، يَرْفَعُ الْحَدَثَ وما في معناه، وَيُزِيلُ الْخَبَثَ الطَّارِئَ، والحدثُ: ما أَوْجَبَ وضوءاً... .

(وأقسام الماء ثلاثة) بالاستقراء: (طَهُورٌ)، وهو أشرفُها، قال ثعلبٌ: طهورٌ بفتح الطاء: الطاهر في ذاته، المُطَهَّرُ لغيره، انتهى.

(وهو الباقي على خَلْقَتِهِ)؛ أي: صفته التي خُلِقَ عليها من حرارةٍ، أو بُرودةٍ، أو عُذوبةٍ، أو مُلوحةٍ، أو غيرها، فهو من الأسماءِ الْمُتَعَدِّيةِ، قال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]، وقال ﷺ عن ماء البحر: «هو الطَّهَوْرُ مَاوَةٌ»^(١)، ولو لم يكن مُتَعَدِّياً بمعنى المُطَهَّرِ، لم يكن ذلك جواباً للَقَوْمِ حين سألوه عن الوضوء به؛ إذ ليس كلُّ طاهرٍ مُطَهَّراً، ولا يُنافيه: «خُلِقَ الماءُ طَهُوراً لا يُنَجِّسُهُ شيءٌ»^(٢)، فقد جمع الوصفين: كونه نَزْهاً لا يُنَجِّسُ بغيره، وأنه يُطَهِّرُ غيره، (غالباً) بأن لم يطرأ عليه شيءٌ، أو حُكماً؛ بأن تَغَيَّرَ بنحوٍ مُكْثٍ وَطُحَلِبَ.

(يرفعُ الحدثَ)؛ أي: لا يرفعُ الحدثَ غيره، بقرينة المقام، (وما في معناه) كغَسَلِ يَدَيَّ قائمٍ من نومٍ ليلٍ، (ويزيلُ الخَبَثَ)؛ أي: النَجَسَ (الطارِئَ) على محلِّ طاهرٍ، فخرج التيممُ؛ لأنه مبيحٌ لا رافعٌ، وكذلك الحَجَرُ ونحوه في الاستجمارِ مزيلٌ للحُكْمِ فقط.

(والحدثُ: ما)؛ أي: معنى يقومُ بالبدنِ (أوجبَ وضوءاً)؛ أي: جعله

(١) رواه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) رواه أبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (٣٢٦)، من حديث أبي سعيد

أو غُسلاً، وهو أمرٌ اعتباريٌّ يقومُ بالشَّخصِ، وليسَ نجاسةً^(١)، فلا تَفْسُدُ صلاةٌ بِحَمَلِ مُحَدِّثٍ، والخَبَثُ مُسْتَقْدَرٌ يَمْنَعُ صحَّةَ نحوِ صلاةٍ، وهو النجاسةُ العينيةُ، ولا تَطْهَرُ بِحَالٍ، والطهورُ أنواعٌ:

الشرعُ سبباً لوجوبه، ويُوصَفُ بالأصغرِ، (أو) أوجبَ (غُسلاً) ويُوصَفُ بالأكبرِ، (وهو)؛ أي: الحدثُ (أمرٌ اعتباريٌّ) من قِبَلِ الشارعِ (يقومُ بالشَّخصِ، وليس) الحدثُ (نجاسةً)، بل هو معنى يقومُ بالبدنِ يَمْنَعُ من نحوِ صلاةٍ؛ كطوافٍ ومسٍّ مُصَحَفٍ، (فلا تفسدُ صلاةٌ بِحَمَلِ مُحَدِّثٍ)؛ لأنه لم يَحْمِلْ نَجَساً، والمُحَدِّثُ مَنْ لزمه وضوءٌ لنحوِ صلاةٍ أو غُسْلٌ أو تَيْمُمٌ، والطاهرُ ضِدُّ المُحَدِّثِ والنَّجَسِ، والمُحَدِّثُ ليسَ نَجَساً ولا طاهراً، (والخَبَثُ مُسْتَقْدَرٌ يَمْنَعُ صحَّةَ نحوِ^(٢) صلاةٍ) كطوافٍ، (وهو)؛ أي: الخَبَثُ عرفاً: (النجاسةُ العينيةُ، ولا تَطْهَرُ بِحَالٍ)، فلا يَرُدُّ نحوُ الحَمْرةِ والماءِ المُتَنَجِّسِ؛ لأنه عينٌ حُرْمٍ تناولها لما طرأ عليها.

* تنمة: النَّجَسُ لغةً: ما يَسْتَقْدِرُهُ ذُو الطَّبَعِ السَّلِيمِ، وعرفاً: كُلُّ عَيْنٍ حُرْمٍ تناولها لذاتها مع إمكانِ التناولِ؛ ليُخْرِجَ ما لا يَمَكُنُ تناوله كَالصَّوَّانِ^(٣)؛ لأنَّ المَنعَ من المُمْتَنَعِ مُسْتَحِيلٌ، لا لِحَرَمَتِهَا، ليُخْرِجَ صَيْدَ الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ، ولا لاسْتِقْدَارِهَا؛ ليُخْرِجَ نَحْوَ الْبُرَاقِ^(٤) وَالْمُخَاطِ، فالَمْنَعُ منه لاسْتِقْدَارِهِ لا لِنَجَاسَتِهِ، ولا لَضَرَرِهَا فِي بَدَنِ أَوْ عَقْلٍ؛ ليُخْرِجَ نَحْوَ السُّمِّيَّاتِ وَالْبَنْجِ.

(والطهورُ أنواعٌ) أربعةٌ:

(١) في «ح»: «بنجاسة».

(٢) سقطت من «ق».

(٣) هو ضربٌ من الحجارة فيها صلابة. انظر: «المصباح المنير» (مادة: ص و ن).

(٤) في «ط»: «البُصَاق».

ما يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ^(١) ولا يرفعُ حَدَثًا - وَيَتَّجِهُ: ولو لناسٍ - ويزيلُ الْخَبَثَ، وهو ما ليسَ مُباحًا.

أحدها: (ما يحرم) استعماله (ولا يرفع حدثًا) أصغر ولا أكبر، (ويَتَّجِهُ: ولو) استعمل في رفعِ حَدَثٍ (لناسٍ) حرمة، فلا يرتفعُ حدثه؛ إذ كَوْنُ الماءِ مُباحًا^(٢) شرط في رفعِ الْحَدَثِ، وهو لا يسقطُ بالنَّسيانِ، لكن جعله في «المُبدع» كالصلاة في ثوبٍ مُحَرَّمٍ^(٣)، وقد صرَّحوا هناك بصِحَّتِها من الجاهلِ والنَّاسي؛ لأنه غيرُ آثمٍ^(٤).

(ويزيلُ) هذا النوعُ (الخبث) الطارئ على محلِّ طاهرٍ، (وهو ما ليسَ مُباحًا) ولا مكروهًا.

(١) سقطت من «ز».

وفي هامش «ح»: «قال في المبدع: لا تصح الطهارة بماء مغصوب؛ كالصلاة في ثوب مغصوب. انتهى. قلت: فيؤخر من تقييده بما إذا كان عالماً ذاكراً؛ كما يأتي في الصلاة، وإلا صححت؛ لأنه غير آثم إذ. اه ش ع».

(٢) في «ق»: «المباح».

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٤٠).

(٤) أقول: قال في «شرح الإقناع» بعد نقله كلام «المبدع»: قلت: فيؤخذ منه تقييده بما إذا كان عالماً ذاكراً، كما يأتي في الصلاة، وإلا صححت؛ لأنه غير آثم إذن، انتهى، وتعقبه الشيخ عثمان بالفرق بأن المنع هنا أقوى؛ لتلف المعين، بخلاف الصلاة، فلا يلزم من اغتفار الجهل والنسيان في الصلاة اغتفارهما في الطهارة، وإن اشتركا في عدم الإثم، انتهى، فهذا يؤيدُ بحثَ المصنف، لكن ما قرره في «شرح الإقناع» أظهر؛ لأنه يجاب عن الفرق بأن إتلاف المعين مضمونٌ، فكأنه لم يتلف، فلا قوة، فيساوي الصلاة، فتأمل، انتهى.

وما يرفعُ حدثُ الأنثى لا الرجلِ البالغِ والخُنْثَى تعبدًا، وهو قليلٌ خَلَتْ به كخلوةِ نكاحٍ مكَلَّفَةٌ ولو كافرةً لطهارةٍ كاملةٍ عن حدثٍ، . . .

(و) النوعُ الثاني: (ما يرفعُ حدثُ الأنثى، لا الرَّجُلِ البالغِ والخُنْثَى) المُشْكِلُ البالغِ (تعبدًا)؛ أي: المنعُ للرجلِ البالغِ والخُنْثَى من ذلك تعبدًا لأمرِ الشرعِ^(١) به، وعدمِ عَقْلٍ معناه، (وهو) ماءٌ (قليلٌ) دونِ القُلْتَيْنِ (خلت به كخلوةِ نكاحٍ) امرأةً (مُكَلَّفَةٌ ولو) كانت (كافرةً)؛ لأنها أدنى من المُسْلِمَةِ، وأبعدُ من الطهارةِ، ولعمومِ الخبرِ الآتي، (لطهارةٍ كاملةٍ) لا لبعضها، (عن حدثٍ) أصغرُ أو أكبرُ، قال الحكمُ بن عمرو الغفاري^(٢): نهى النبي ﷺ أن يتوضأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ، رواه الخمسةُ، إلا أن النسائيَّ وابنَ ماجهَ قالَا: «وضوء المرأة»، وحسَّنه الترمذيُّ، وصححه ابنُ حِبَّانَ^(٣)، واحتجَّ به أحمدُ في رواية الأثرم.

وقال في رواية أبي طالبٍ: أكثرُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ يقولون ذلك، وهو لا يقتضيه القياسُ، فيكونُ توقيفًا، وممَّن كرههُ: عبدالله بن عمر، وعبدالله بن سَرَجَسَ، وخُصِّصَ بالخلوةِ؛ لقول عبدالله بن سَرَجَسَ: توضأَ أنتَ هاهنا، وهي هاهنا، فإذا خلت به فلا تقريبته^(٤)، وبالقليل؛ لأن النجاسةَ لا تؤثرُ في الكثيرِ، فهذا

(١) في «ك»: «الشارع».

(٢) الصحابي الجليل أبو عمرو الحكم بن عمرو بن مجدع الغفاري، صحب النبي ﷺ حتى قبض، ثم تحول إلى البصرة فنزلها، فولاه زياد بن أبي سفيان خراسان، فلم يزل بها والياً حتى مات (٥٠هـ). انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ٣٦٦)، و«الإصابة» لابن حجر (٢/ ١٠٧).

(٣) رواه أبو داود (٨٢)، والترمذي (٦٤)، والنسائي (٣٤٣)، وابن ماجه (٣٧٢)، وابن حبان (١٢٦٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٦٦).

(٤) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٨٥) بنحوه.

ويُتَجَّهُ احتمالاً: ولو لم تنو، وأنه يصحُّ غَسْلُ رَجُلٍ مَيِّتٍ بِهِ.

وما يُكْرَهُ بلا حاجة؛ كمستعملٍ في طُهْرٍ لا يرفعُ حَدَثًا؛ كتجديد...

أولى، ولأن الغالب على النساء أن يتطهَّرنَ من القليل، وعُلِمَ مما تقدَّم أنه لا أثرَ لخلوتها بالتراب، ولا بالماء؛ لإزالة الخَبَث، أو طُهْرٍ مُسْتَحَبٍّ، ولا لخلوة خُنْثَى مُشْكِلٍ، ولا غير بالغَةِ، لا لبعضِ طهارة^(١).

(ويُتَجَّهُ احتمال: ولو لم تنو) الكافرة المكلفة باستعمالها رفعَ الحدث، فلا تشترط نِيَّتُهَا؛ لأنها ليست من أهل النية، وهذا الاتجاه لا بأسَ بِهِ^(٢).

(و) يَتَجَّهُ أيضاً (أن^(٣) يصحُّ غَسْلُ رَجُلٍ مَيِّتٍ بِهِ)؛ لأن المنعَ من استعماله تعبُّدٌ، كذا قال، وعبارة «المُقْنَع» وغيره: ولا يجوزُ للرَّجُلِ الطهارة بِهِ^(٤)، قال في «شرح الإقناع»: فعمومه يتناول الطهارة عن حدثٍ أصغرَ أو أكبرَ، والوضوء والغُسْلَ المُسْتَحَبَّينَ، وغُسْلَ المَيِّتِ^{(٥)(٦)}.

(و) النوعُ الثالثُ: (ما يُكْرَهُ استعماله بلا حاجة) إليه، فإن لم يجدْ غيرهَ تعيَّنَ، وكذا يقالُ في كلِّ مكروهٍ؛ إذ لا يُترك واجبٌ لشبهةٍ، (ك) ماءٍ (مُستعملٍ في طُهْرٍ لا يرفعُ) ذلك الطُهْرُ (حدثاً)؛ بأن استعملَ في طهارةٍ لم تجب؛ (كتجديد

(١) في «ك»: «الطهارة».

(٢) أقول: صرح به البهوتي في «حاشية المنتهى»، انتهى.

(٣) في «ط»: «أنه».

(٤) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١ / ٢١).

(٥) أقول: نقل ما في «شرح الإقناع» الشيخ عثمان، وأقرّه، وكذا الشارح، وبحته أيضاً البهوتي في «حاشية الإقناع»، انتهى.

(٦) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١ / ٣٧).

وَعَسَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ، أَوْ فِي^(١) غَسْلٍ كَافِرٍ، وَلَوْ كَافِرَةً لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ،
وَيَتَجَهَّ: أَوْ غَسَلَ مُسْلِمَةً مُمْتَنِعَةً، وَيَتَجَهَّ^(٢): وَأَنَّ الْعَبْرَةَ بِعَقِيدَةٍ مُسْتَعْمِلٍ،
فَحَنْفِيٌّ تَطَهَّرَ بِهِ بِلَا نِيَّةٍ طَاهِرٌ، وَطَهُورٌ يُكْرَهُ.....

وَعَسَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ فِي وُضُوءٍ وَغُسْلٍ، (أَوْ) اسْتُعْمِلَ (فِي غَسْلٍ كَافِرٍ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ
حَدَّثًا، وَلَمْ يُزَلِّ خَبثًا، (وَلَوْ) كَانَ ذَلِكَ الْكَافِرُ (كَافِرَةً) ذِمِّيَّةً اغْتَسَلَتْ (لِحَيْضٍ أَوْ
نَفَاسٍ) لِحِلٍّ وَطَاءٍ زَوْجِهَا الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْغُسْلَ لَا يَسْلُبُ الْمَاءَ طَهُورِيَّتَهُ؛ لَعَدِمَ
أَهْلِيَّتُهَا لِلنِّيَّةِ.

(وَيَتَجَهَّ: أَوْ غَسَلَ مُسْلِمَةً مُمْتَنِعَةً) مِنَ الْغُسْلِ لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ لِحِلٍّ وَطَاءٍ،
وَيَنْوِي مَنْ يُغَسِّلُهَا، لَتَعَذَّرَ النِّيَّةُ مِنْهَا حِينَئِذٍ^(٣).

(وَيَتَجَهَّ: أَنَّ الْعَبْرَةَ بِعَقِيدَةٍ مُسْتَعْمِلٍ)؛ أَي: مُتَطَهَّرٌ، (فَحَنْفِيٌّ تَطَهَّرَ بِهِ)؛
أَي: الْمَاءُ (بِلَا نِيَّةٍ) فِي حَقِّهِ^(٤) (طَاهِرٌ) لَا يَرْفَعُ عَنْهُ حَدَّثًا، وَلَا يُزِيلُ خَبثًا، (و)
مَا اجْتَمَعَ مِنْ^(٥) مَاءٍ وَضُوءِهِ، فَهُوَ (طَهُورٌ) عِنْدَنَا، غَيْرَ أَنَّهُ (يُكْرَهُ) لَنَا التَّطَهُّرُ بِهِ،

(١) سقط من «ح».

(٢) سقط من «ح».

(٣) أقول: أشار إلى ذلك البهوتي في «حاشية الإقناع»، ونقله الشيخ عثمان وأقره، وعبارة
«الحاشية»: ولعل مثله المسلمة الممتنعة لا المجنونة؛ لأنه ينوي عنها، دون الأولى،
انتهى، فقول شيخنا: وينوي... إلى آخره، مُنْتَقَدٌ؛ لِمَا رَأَيْتُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ نَوَى لَا يَصِحُّ
لَعَدِمَ الْعُدْرُ، بِخِلَافِ الْمَجْنُونَةِ، وَلَوْ قُلْنَا: تَكْفِي نِيَّةُ الْغَاسِلِ، لَكَانَ الْمَاءُ طَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ
اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدِّهِ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٤) في «ط، ك»: «حق».

(٥) في «ج، م»: «في».

إِنْ تَوَضَّأَ لِمَسِّ فَرْجٍ، أَوْ شَافِعِيٍّ لِفَصْدٍ، أَوْ حَنْفِيَّةً حَاضَتْ لِحِلٍّ وَطْءٍ، ...
وكذلك (إِنْ تَوَضَّأَ) الْحَنْفِيُّ (لِمَسِّ فَرْجٍ)؛ لِأَنَّهُ تَوَضَّأَ تَجْدِيداً، لَا عَنْ حَدَثٍ، (أَوْ)
تَوَضَّأَ (شَافِعِيٍّ لِفَصْدٍ)، فَيُكْرَهُ لَنَا اسْتِعْمَالُ مَا تَوَضَّأَ بِهِ فِي الطَّهَارَةِ، (أَوْ حَنْفِيَّةً
حَاضَتْ) وَاغْتَسَلَتْ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ (لِحِلٍّ وَطْءٍ) فَيَصِحُّ أَنْ تَطْهَرَ^(١) بِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ؛
لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَفَعْ بِهِ عَنْهَا حَدَثٌ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٢).

(١) فِي «ط»: «فَيَصْلَحُ أَنْ تَطْهَرَ».

(٢) أَقُولُ: لَيْسَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ عَلَى مَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا مِنْ تَقْدِيرِهِ الْجَوَابَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ
لِلْمَصْنَفِ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي تَطْهَرُ بِهِ الْحَنْفِيُّ لِلْحَدَثِ طَاهِرٌ؛ أَيُّ: عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ
صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ الْحَنْبَلِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِعَقِيدَتِهِ،
بَلْ بِعَقِيدَةِ الْمُسْتَعْمِلِ، وَيَدُلُّ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ: (وَطَهُورُ يَكْرَهُ ... إِلَى آخِرِهِ)؛
لِأَنَّ الْحَنْفِيَّ وَالشَّافِعِيَّ تَوَضَّأَ تَجْدِيداً فِي اعْتِقَادِهِمَا، وَالْحَائِضُ اغْتَسَلَتْ لِإِبَاحَةِ الْوُطْءِ فِي
اعْتِقَادِهَا، وَالْعِبْرَةُ بِعَقَائِدِهِمْ، فَهُوَ طَهُورٌ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ أَيْضاً، لَمَّا سَبَقَ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ
بِهَذَا، لَكِنْ لَهُ نَظَائِرُ تُؤَيِّدُهُ، مِنْهَا: مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عُثْمَانُ فِي (بَابِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ) عِنْدَ قَوْلِهِمْ:
وَالزَّوْجُ إِذَا زَامَ زَوْجَتَهُ بِغَسْلِ نَجَاسَةٍ، فَقَالَ مَا مَلَخَصَهُ: إِنْ اتَّحَدَ مَذْهَبُهُمَا، وَإِلَّا فَعَلَ كُلُّ
بِمَذْهَبِهِ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْلِيَ فِيمَا طَهَرْتَهُ عَلَى مَذْهَبِهَا وَعَكْسَهُ؛ أَيُّ: لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ
الْمُطَهَّرِ، وَمِنْهَا مَوَاضِعُ أُخَرُ تَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضاً، فَقَوْلُ شَيْخِنَا: (طَاهِرٌ فِي حَقِّهِ طَهُورٌ عِنْدَنَا)
وَتَصَرُّفُهُ فِي الْعِبَارَةِ لِذَلِكَ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي كُنَّا نَفْهَمُهُ سَابِقاً. فَتَأْمَلْ ذَلِكَ وَحَرِّره
وَتَدَبَّرْ. وَقَوْلُ الْمَصْنَفِ: (وَطَهُورُ يَكْرَهُ ... إلخ) فَالْأَمْرُ فِيهِ ظَاهِرٌ كَمَا سَبَقَ، مَعَ أَنَّ مَسْأَلَةَ
التَّجْدِيدِ الْمَاءِ طَهُورٍ حَتَّى فِي اعْتِقَادِنَا كَمَا لَوْ كَانَ حَنْبَلِيٍّ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ ذَاكراً لَهُ،
وَنَوَى التَّجْدِيدَ، لَا يَرْتَفَعُ حَدُّهُ لِتَلَاْعِبِهِ، وَحَيْثُ لَمْ يَرْتَفَعْ، فَالْمَاءُ طَهُورٌ، وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ
لِإِبَاحَةِ وَطْءِ الْحَائِضِ عَلَى مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ طَهُورٌ فِي اعْتِقَادِنَا أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي
رَفْعِ حَدَثٍ، وَلَوْ نَوَتْ ذَلِكَ عِنْدَ الْاسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْتَفَعُ لَوْجُودُ مُوجِبِهِ، فَتَأْمَلْ فِي هَذَا
الْمَحَلِّ، وَأَعِدْ نَظراً، وَبَحْثُ الْمَصْنَفِ لَا وَجُودَ لَهُ فِي نَسْخَةِ الشَّارِحِ؛ فَلِهَذَا لَمْ نَرِ لِمَنْ
سَبَقَ كَلَاماً عَلَيْهِ، وَهُوَ فِيمَا يَظْهَرُ وَجِيَّةً عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ، وَإِلَّا عَلَى مَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا يَلْزُمُ مِنْهُ
تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ يَظْهَرُ لِلتَّمَاتُّلِ، انْتَهَى.

أو غسل رأس بدلاً عن مَسْحٍ، وماءٍ بئرٍ بمقبرةٍ، أو غَصْبٍ، أو حُفِرَتْ به،
أو بأجرة غَصْبٍ، وشديد حرٍّ أو بردٍ، ومظنون نجاسةٍ، ومُسَخَّنٍ بها، أو
بَغَصْبٍ، ومتغيَّرٍ بغيرٍ.....

(أو غُسِلَ) به (رأسٌ) مُتَوَضَّئٌ (بدلاً عن مَسْحٍ) فلا يسلبه الطهورية؛
لعدم وجوب غَسْلِهِ في الوضوء، (و) كـ (ماءٍ بئرٍ بمَقْبَرَةٍ) بثلاث الباء مع فتح
الميم، وفتح الباء مع كسر الميم، قال في «الفروع» في (الأطعمة): وكرة أحمد
ماء بئر بين القُبُورِ، وشوكها، وبَقْلُها، قال ابن عقيل: كما سُمِّدَ بِنَجَسٍ، والجلالة،
انتهى^(١).

(أو)؛ أي: ويُكره استعمال ماءٍ بئرٍ بمكانٍ (غَصْبٍ)؛ أي: مَغْصُوبٍ، (أو
حُفِرَتْ) البئرُ (به)؛ أي: المكانِ المَغْصُوبِ، ويحرم حفرها به، وكذا لو غصب آلةً
حفروا بها أرضه المملوكة له، أو أكره إنساناً على حفرها، فيكره استعمال ماؤها،
(أو) حُفِرَتْ البئرُ (بأجرة غَصْبٍ) أو بعضها، (و) كذا يُكره استعمال ماءٍ (شديد
حرٍّ، أو) شديد (بردٍ)؛ لأنه يؤذي ويمنع كمال الطهارة، (و) استعمال ماءٍ (مَظْنُونٍ
نجاسةٍ)^(٢) فيكره، بخلاف ما شكَّ في نجاسته فلا يكره، قاله الشارح^(٣).

(و) يُكره أيضاً استعمال ماءٍ (مُسَخَّنٍ بها)؛ أي: بالنجاسة، سواءً ظنَّ
وصولها إليه، أو احتُمِلَ، أو لا، حَصِيناً كان الحائلُ أو غيرَ حَصِينٍ، ولو بردَ،
ويُكره إيقاد النَّجَسِ، وإن عُلِمَ وصولُ النجاسةِ إليه، وكان يسيراً، فنَجَسُ،
(أو) مُسَخَّنٍ (بَغَصْبٍ) فيكره؛ لأنه أثرٌ مُحَرَّمٌ، (و) يُكره استعمال ماءٍ (مُتَغَيَّرٍ بغيرٍ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٠ / ٣٨٠).

(٢) في «ط»: «نجاسته»، وفي «ق»: «بنجاسته».

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١ / ٤٦).

مَمَازِجُ؛ كَعُودِ قَمَارِيٍّ، وَقِطْعِ كَافُورٍ وَدُهْنٍ وَزِفَتٍ وَقَطِرَانٍ، أَوْ مِلْحٍ^(١)
مَائِيٍّ،

مُمَازِجُ، كَعُودِ قَمَارِيٍّ) بفتح القاف: نسبة إلى بلدة قمارٍ: موضعٌ ببلاد الهند، وهو بكسر القاف، قاله في «المطلع»^(٢).

(وَقِطْعِ كَافُورٍ وَدُهْنٍ)؛ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ، (وَزِفَتٍ)؛ لأنه لا يمازجُ الماءَ، وكرَاهتُهُ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ، (وَقَطِرَانٍ)، وهو نوعان: نوعٌ فِيهِ دُهْنِيَّةٌ، فلا يُمَازِجُ الماءَ، فتَغَيَّرَ به تَغَيَّرٌ مُجَاوِرَةٌ، وهذا حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُتَغَيَّرِ بِالذُّهْنِ، ونوعٌ لا دُهْنِيَّةَ فِيهِ فتَغَيَّرَ الماءُ به تَغَيَّرٌ مُخَالَطَةٌ، فَيَسْلُبُ الماءَ الطَّهُورِيَّةَ عَلَى الْمَذْهَبِ.

قال الشَّيْشِينِيُّ^(٣): قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا: لَوْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ بِقَطِرَانٍ، وَشَكَّ هَلْ فِيهِ دُهْنِيَّةٌ أَوْ لَا؟ فَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ فِي طَهَارَتِهِ؛ عَمَلًا بِالْأَصْلِ^(٤).

(أَوْ) مُتَغَيَّرٍ (بِمِلْحٍ مَائِيٍّ)؛ لِأَنَّهُ مُنْعَقِدٌ مِنَ الْمَاءِ بِخِلَافِ الْمَعْدِنِيِّ، فَيَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةَ.

(١) في «ز»: «بملح».

(٢) انظر: «المطلع» للبعلي (١/ ٦)، وفيه أنه بفتح القاف.

(٣) قاضي الحرمين شهاب الدين أبو حامد أحمد بن علي بن أحمد، الشيشيني الأصل، القاهري، الحنبلي، برع في الفضائل، وناب في القضاء عن العز وغيره، ودرّس وأفتى، ووعظ العامة وراج بينهم. توفي (٩١٩هـ). انظر: «التحفة اللطيفة» للسخاوي (١/ ١٢٠).

(٤) أقول: فقولُ البُهوتِيِّ في «شرح الإقناع» بعد أن فصل في القَطِرَانِ التفصيلَ المذكورَ: لم أرَ هذا التفصيلَ في كلام أصحابنا، ولكن كلامُهم يدلُّ عليه = يقتضي أنه لم يطلع على كلام الشَّيْشِينِيِّ، ورأيت في هامشه على قول «الإقناع»: (وقطران): عمومُه يشمل الممازِجَ لمشقَّةَ التحرُّزِ منه، فهو كالتغير في المجرى والمَقَرِّ؛ لأنه لمصلحة الإناء، انتهى، فتأمل، انتهى.

ويُتجه: غير مستعملٍ قبل انعقاده، وماءٍ بئرٍ برهوتٍ وذروانٍ، وديارٍ قومٍ لوطٍ، وكذا زمزمٌ في إزالة خبثٍ، لا جارٍ على الكعبة، ولا يباحٌ غيرُ بئرٍ الناقة من آبارٍ ثمودٍ،

(ويُتجه) اشتراط كون ماء ذلك المِلح (غير مُستعملٍ قبل انعقاده)؛ إذ لو كان مستعملًا قبل ذلك، لَسَلَبَهُ الطَّهْرِيَّةُ، صرح به في «المغني» وغيره^(١)، فلا حاجة إلى ذكره^(٢).

(و) كذا يُكره استعمالُ (ماءٍ بئرٍ برهوتٍ): بفتح الباء والراء، ويُقال: برهوتٌ بضمّ الباء وسكون الراء، وهي: بئرٌ عميقةٌ بحضرموتٍ لا يُستطاعُ النزولُ إلى قعرها، ذكر ابنُ عساکر أنها البئرُ التي تجتمعُ فيها أرواحُ الكُفَّارِ، ورؤي عن عليٍّ: شرُّ بئرٍ على الأرضِ برهوتٌ^(٣).

(و) يُكره استعمالُ ماءٍ بئرٍ (ذروانٍ)، وهي التي أُلقيَ فيها سحرُ النبي ﷺ بالمدينة، وهي الآن مطمومةٌ تلقى فيها القمامةُ والعذراتُ^(٤)، (و) استعمالُ ماءٍ (ديارٍ قومٍ لوطٍ)؛ لأنها من البقاعِ المغضوبِ عليها، (وكذا) يُكره استعمالُ ماءٍ بئرٍ (زمزمٍ في إزالة خبثٍ)؛ تشريفًا له، لا في طهارةِ الحدثِ، و(لا) يُكره استعمالُ ماءٍ (جارٍ على الكعبة) صرح به غيرٌ واحدٍ.

(ولا يباحٌ غيرُ بئرٍ الناقة من آبارٍ أرضِ (ثمودٍ) قومٍ صالحٍ؛ لحديثِ ابنِ

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٢٥)، وليس فيه التصريح بما ذكر.

(٢) أقول: ذكره في «شرح الإقناع» وأنه بالمقتضى، وأن في «المغني» صرح بالمعدني، فقول شيخنا: (صرح: . . إلخ) غير ظاهر، فتأمل، انتهى.

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩١١٨)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٤٦٨).

(٤) في «ق»: «والقذرات».

فلا تصحُّ طهارةُ بها.

* فرع: ظاهرُ كلامهم كراهةُ استعمالِ ماءٍ بئرٍ بمقبرةٍ حتى في نحوِ أكلٍ وشربٍ، ويتجه: مثله ما سخَّنَ بنجاسةٍ أو غَصِبَ، وكَرِهَ أحمدٌ بَقْلَ مقبرةٍ.

عمر: أن الناسَ نزلوا معَ رسولِ الله ﷺ على الحِجْرِ أَرْضِ ثُمُودَ، فاستَقَوْا مِن آبارِها، وَعَجَنُوا به العَجِينَ، فَأَمَرَهُم رسولُ الله ﷺ أن يَهْرِيْقُوا ما اسْتَقَوْا مِن آبارِها، وَيَعْلِفُوا الإِبِلَ العَجِينَ، وَأَمَرَهُم أن يَسْتَقُوا مِنَ البئرِ التي كانت تَرُدُّها النَّاقَةُ، متفق عليه^(١).

(فلا تصحُّ طهارةُ)؛ أي: وُضوءٌ أو غُسلٌ من عالمٍ ذَاكِرٍ (بها)؛ أي: بماءِ آبارِ ثُمُودَ غَيْرِ بئرِ النَّاقَةِ منها، وهي التي استمرَّ عِلْمُ النَّاسِ بها قَرْنًا بعدَ قَرْنٍ إلى وقتنا هذا، فلا تَرُدُّ الرُّكْبَانُ بئرًا غيرَها، وهي مَطْوِيَّةٌ مُحْكَمَةُ البناءِ واسعةُ الأرجاءِ، آثارُ العَفْوِ عليها باديةٌ لا تشبهُ بغيرِها.

* (فرعٌ: ظاهرُ كلامهم)؛ أي: الأصحابِ (كراهةُ استعمالِ ماءٍ بئرٍ بمَقْبَرَةٍ حتَّى في نحوِ أكلٍ وشربٍ) وغيرهما، (ويَتَّجِهُ: مثله)؛ أي: مثلُ ماءِ البئرِ الذي بالمَقْبَرَةِ^(٢) (ما سَخَّنَ بنجاسةٍ)؛ إذ لا يُؤْمَنُ تَخَلُّلُ دُخَانِها الماءَ، (أو غَصِبَ)؛ للأمرِ باتِّقاءِ الشُّبُهَاتِ، استبراءً لِلْعَرَضِ والذِّينِ، وهو مُتَّجِهٌ^(٣).

(وكره) الإمامُ (أحمدٌ بَقْلَ مَقْبَرَةٍ) وشوكها إذا لم يتكرَّرَ نَبْشُها، وإلا فَنَجَسٌ.

(١) رواه البخاري (٣١٩٩)، ومسلم (٢٩٨١).

(٢) في «ط»: «في المقبرة».

(٣) أقول: أشار إلى ذلك في «حاشية المنتهى» البهوتي، انتهى.

وما لا يُكْرَهُ؛ كماء بحرٍ وحمّام، وقَطَرٍ بخارِهِ، ومُسَخَّنٍ بشمسٍ...

(و) النوعُ الرابعُ من أنواعِ الطَّهُّورِ، وهو أَشْرَفُهَا: (ما لا يُكْرَهُ) استعمله (كماءٌ بحرٍ)؛ لحديثِ أبي هريرة: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ فَقَالَ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ»، رواه مالكٌ والخمسة^(١) وصَحَّحَهُ ابنُ حبان^(٢).

(و) كماءٍ (حمّامٍ) لأنَّ الصَّحَابَةَ دَخَلُوهُ^(٣)، وَرَخَّصُوا فِيهِ، وَظَاهَرُهُ: وَلَوْ كَانَ وَقُودُهَا نَجِسًا، (و) كماءٍ (قَطَرٍ) من (بُخَارِهِ)؛ أَي: الْحَمَّامِ، (و) كماءٍ مُسَخَّنٍ بِشَمْسٍ، وما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ، وَقَدْ سَخَّنَتْ مَاءً فِي الشَّمْسِ: «لَا تَفْعَلِي؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ»، قَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مَوْضُوعًا^(٤).

وكذا حديثُ أنسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَغْتَسِلُوا بِالْمَاءِ الَّذِي سَخَّنَ بِالشَّمْسِ؛ فَإِنَّهُ يُعْطِي مِنَ الْبَرَصِ»^(٥)، قَالَ ابْنُ الْمُنْجَا^(٦): غَيْرُ صَحِيحٍ.

(١) في هامش «ج، ق، ك»: «أرادوا بالخمسة: الإمام أحمد، والترمذي، وأبا داود، والنسائي، وابن ماجه».

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٢)، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٧)، وأبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٤٣).

(٣) في «ط»: «دخلوا له».

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٦)، والدارقطني في «سننه» (١/ ٣٨)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٣/ ٤٢)، وفيه: خالد بن إسماعيل، كان يضع الحديث، وانظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر (١/ ٢٠)، و«المجموع» للنووي (١/ ١٣٠).

(٥) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦).

(٦) زين الدين أبو البركات المنجاء بن عثمان بن أسعد التنوخي الدمشقي، الحنبلي، انتهت =

أو طاهرٍ، ومتغيّرٍ بمكثٍ، أو بريحٍ مَيْتَةٍ،

ويعضد ذلك إجماعُ أهلِ الطَّبِّ على أنَّ ذلك لا أثرَ له في البرَصِ، وأنه لو أثارَ، لما اختلفَ بالقصدِ^(١) وعَدَمِهِ، ولَمَّا اختصَّ تسخينُه بالأواني المنطبعة دونَ غيرها^(٢).

(أو) مُسَخَّنٍ بوقودٍ (طاهرٍ) كالخطبِ، فلا يُكرهُ نصًّا؛ لعمومِ الرخصةِ، وعن عُمرَ: أنه كان يُسخِّنُ له ماءً في قُمْقُمٍ، فيغتسلُ بهِ، رواه الدارقطنيُّ بإسنادٍ صحيحٍ^(٣).

(و) منه ماءٌ (مُتَغَيَّرٌ بِمُكْثٍ)؛ لأنه ﷺ توضأَ بماءِ آجنٍ^(٤)، وحكاه^(٥) ابنُ المنذرِ إجماعاً من يُحفظُ قوله من أهلِ^(٦) العلمِ سوى ابنِ سيرينَ؛ فإنه كره ذلك^(٧)، (أو) مُتَغَيَّرٌ (ب) وصول (ريحٍ مَيْتَةٍ) إليه، فلا يُكرهُ. قال في «الشرح» و«المبدع»: بغيرِ خلافٍ نعلمُه^(٨).

= إليه رئاسة المذهب بالشام في وقته، توفي (٦٩٥هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (٢٦ / ١٠)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤ / ٢٧٢).

(١) في «ق»: «بالفصد».

(٢) في «ق»: «غير». وانظر: «الممتع في شرح المقنع» لابن المنجأ (١ / ٩٧).

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (١ / ٣٧).

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ٢٦٩) أن النبي ﷺ مضمض بماء آجن، وغسلت به فاطمة عن أبيها الدم.

(٥) في «ط»: «وحكى».

(٦) سقطت من «ق».

(٧) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٣٢).

(٨) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١ / ٩)، و«المبدع» لابن مفلح (١ / ٣٧).

وبما^(١) يَشُقُّ صَوْنُهُ عَنْهُ إِنَّ وَقَعَ بِنَفْسِهِ - ويتجه: أو بفِعْلٍ بهيمة^(٢) -
كَطُخْلِبٍ وَوَرَقٍ شَجَرٍ وَجَرَادٍ، وما لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ، ونَحْوِ سَمَكٍ فِيهِ،
وَبَأْنِيَةِ أَدَمٍ وَنَحْوِ نَحَاسٍ، وبما في^(٣) مَقَرَّهُ أَوْ مَمَرَّهُ، أَوْ بَتْرَابٍ وَلَوْ وُضِعَ
قَصْدًا،

(و) مِنْهُ مُتَغَيَّرٌ (بِمَا يَشُقُّ صَوْنُهُ)؛ أَي: الْمَاءِ (عَنْهُ)؛ أَي: عَنْ ذَلِكَ الْمُغَيَّرِ،
(إِنْ وَقَعَ) الْمُغَيَّرُ فِيهِ (بِنَفْسِهِ)؛ أَي: لَا بَصْنَعِ إِنْسَانٍ ذِي قَصْدٍ، فَيَسْلُبُهُ الطَّهْورِيَّةَ.

(وَيَتَّجُهُ: أَوْ) مُتَغَيَّرٌ (بِفِعْلِ بِهِيمَةٍ) أَوْ بِفِعْلِ أَدَمِيٍّ صَغِيرٍ، أَوْ غَيْرِ عَاقِلٍ؛ فَلَا
يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا قَصْدَ لَهُمْ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٤).

ثُمَّ مَثَلُ مَا يَشُقُّ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (كَطُخْلِبٍ) بَضْمُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا، وَهُوَ:
خُضْرَةٌ تَغْلُو الْمَاءَ الرَّكَدَ إِذَا طَالَ مُكُثُّهُ فِي الشَّمْسِ، (وَوَرَقٍ شَجَرٍ، وَجَرَادٍ،
وَمَا لَا نَفْسَ)؛ أَي: دَمَ (لَهُ سَائِلَةٌ)؛ كَالْخُنْفَسَاءِ وَالْعَقْرَبِ وَالصَّرَاصِرِ مِنْ غَيْرِ كُنُفٍ
وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ، (وَنَحْوِ سَمَكٍ) مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ؛ كَضِفْدَعٍ
وَسَرَطَانٍ وَجِدَدٍ (فِيهِ)؛ أَي: الْمَاءِ؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْ ذَلِكَ.

(و) مِنْهُ الْمُتَغَيَّرُ (بَأْنِيَةِ أَدَمٍ)؛ أَي: جِلْدٍ، (و) آنِيَةِ (نَحْوِ نَحَاسٍ)؛ كَحَدِيدٍ،
(و) مُتَغَيَّرٌ (بِمَا فِي مَقَرِّهِ أَوْ مَمَرِّهِ) مِنْ كَبِيرَةٍ وَنَحْوِهَا، (أَوْ) مُتَغَيَّرٌ (بَتْرَابٍ) طَهُورٍ
(وَلَوْ وُضِعَ) التَّرَابُ (قَصْدًا)؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الطَّهَوْرَيْنِ، وَلِعَدَمِ إِمْكَانِ^(٥) التَّحَرُّزِ مِنْهُ،

(١) فِي «ز»: «أَوْ بِمَا».

(٢) فِي هَامِش «ح»: «وَكَالْبَهِيمَةِ مِمَّنْ هُوَ دُونَ التَّمْيِيزِ بِوَضْعِهِ».

(٣) فِي «ح»: «فِيهِ».

(٤) أَقُولُ: قَوْلُ شَيْخِنَا: (أَوْ مُتَغَيَّرٍ) صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ: أَوْ وَقَعَ الْمُغَيَّرُ بِفِعْلِ بِهِيمَةٍ، وَالْإِتِّجَاهُ
صَرِيحٌ فِي كَلَامِ (م ص) وَغَيْرِهِ، انْتَهَى.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ط، ق».

أَوْ اسْتَهْلِكَ فِيهِ يَسِيرٌ طَاهِرٌ أَوْ مَائِعٌ وَلَوْ لَعَدِمَ كِفَايَةُ؛ كَمُتَضَحٍّ مِنْ
وُضُوئِهِ فِي إِنْائِهِ، وَمُسْتَعْمَلٍ فِي غَيْرِ طَهَارَةٍ كَغَسَلَةٍ رَابِعَةٍ فِي وَضُوءٍ
وُغْسَلٍ، وَثَامِنَةٍ فِي إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ، وَكَتَبْرُدٍ وَتَنْظُفٍ.

الثاني: طاهرٌ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَهَرٍ^(١)، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ
مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً، وَلَا يَلْزُمُ مُوَكَّلًا، وَهُوَ عَيْبٌ يَرُدُّ بِهِ،
وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَصِرْ طِينًا.

(أو)؛ أي: وَمِنَ الطَّهَوْرِ الْغَيْرِ^(٢) الْمَكْرُوه: مَا (اسْتَهْلِكَ فِيهِ يَسِيرٌ) مَاءٍ (طَاهِرٍ،
أَوْ) اسْتَهْلِكَ فِيهِ (مَائِعٌ) كَعَصِيرٍ وَمَاءٍ وَرِدٍ، (وَلَوْ) كَانَ وَضَعُهُ (لَعَدِمَ كِفَايَةَ) ذَلِكَ
الْمَاءِ لِمُرِيدِ الطَّهَارَةِ، (ك) مَا لَا يَسْلُبُ الطَّهَوْرِيَّةَ مَاءٌ يَسِيرٌ (مُتَضَحٍّ مِنْ وَضُوئِهِ فِي
إِنْائِهِ)؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ، (و) كَمَا (مُسْتَعْمَلٍ فِي غَيْرِ طَهَارَةٍ) وَاجِبَةٍ، أَوْ مُسْتَحَبَّةٍ؛
(كَغَسَلَةٍ رَابِعَةٍ فِي وَضُوءٍ وَغُسْلٍ، وَ) غَسَلَةٍ (ثَامِنَةٍ فِي إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ)؛ إِذِ الزِّيَادَةُ عَلَى
الْقَدْرِ الْمَشْرُوعِ سَرَفٌ، فَلَا يَسْلُبُ الْمَاءَ الطَّهَوْرِيَّةَ.

(وَك) اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي (تَبْرُدٍ وَتَنْظُفٍ)، فَلَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا فِي ذَلِكَ،
وَلَا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ بَعْدَ ذَلِكَ اتِّفَاقًا.

القِسْمُ (الثَّانِي) مِنْ أَقْسَامِ الْمِيَاهِ: (طَاهِرٌ) غَيْرُ مُطَهَّرٍ (يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَهَرٍ)
مِنْ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ، فَيُسْتَعْمَلُ فِي أَكْلِ وَشُرْبٍ، (و) لِذَلِكَ (لَا يَحْنُثُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ
مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً، وَلَا يَلْزُمُ مُوَكَّلًا) فِي شِرَاءِ مَاءٍ، فَاشْتَرَى لَهُ الْوَكِيلُ مَاءً
طَاهِرًا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَاءِ لَا يَتَنَاوَلُهُ، بَلْ يَلْزُمُ الْوَكِيلَ الشِّرَاءُ إِنْ عَلِمَ الْحَالَ، (و) إِلَّا
يَعْلَمُ الْحَالَ فَـ (هُوَ عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ) كَمَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي (الْوَكَالَةِ).

(١) فِي «ف»: «طَهَارَةٍ».

(٢) فِي «ط»: «غَيْرٍ».

وهو أنواع: مستخرجٌ بعلاجٍ؛ كماءٍ وردٍ ونباتٍ، وطهورٌ تغيَّرَ في غير محلِّ تطهيرٍ كثيرٍ - عُرفاً - من لونه أو طعمه أو ريحه بطاهرٍ ولم يزل تغيُّره؛ كباقلاءٍ وعسلٍ غير ما مرَّ، ولو بوضعٍ ما يشقُّ صونه عنه كطُحْلِبٍ، أو بخلطٍ ما لا يشقُّ.....

(وهو)؛ أي: الماء الطاهر (أنواع):

منها: (مُستخرجٌ بعلاجٍ: كماءٍ وردٍ ونباتٍ)، وخِلافٍ وبِطِخٍ؛ لأنه ليس بماءٍ مُطلَقٍ.

(و) منها: (طهورٌ تغيَّرَ في غير محلِّ تطهيرٍ)؛ إذ التغيُّرُ في محله لا يؤثِّرُ، (كثيرٌ) فاعلٌ (تغيَّرَ) (عُرفاً؛ من لونه، أو طعمه، أو ريحه بطاهرٍ) من غير جنسِ الماءِ، سواءً طبَّخَ فيه؛ كالباقلاءِ ونحوه، أو سقطَ فيه كزَعْفَرَانٍ؛ لزوالِ إطلاقِ اسمِ الماءِ عليه، ولزوالِ معنى الماءِ عنه، فلا يُطلَبُ بشربه الإِرواءُ، وعُلِمَ منه أنَّ ما تغيَّرَ جميعُ أوصافه، أو كلُّ صفةٍ منها بطاهرٍ، أو غلبَ عليه طاهرٌ بالأوَّلَى، وأنه لو كان التغيُّرُ اليسيرُ من صفاته الثلاثِ، أثرٌ، وكذا من صفتين إن كان اليسيرَ منهما، أو من ثلاثٍ يَعدُلُ الكثيرَ من صفةٍ واحدةٍ، وإن تغيَّرَ الماءُ بزَعْفَرَانٍ مثلاً في محلِّ الوُضوءِ أو الغُسلِ، لا يَسْلُبُه الطُّهُورِيَّةُ ما دامَ في محلِّ التطهيرِ، (و) يستمرُّ طاهراً ما (لم يزل تغيُّره) فإذا زال تغيُّره^(١)، عاد إلى طهُورِيَّتِهِ، (ك) ماءٍ طبَّخَ فيه (باقلاءً) بالمدِّ والتخفيفِ، (و) ماءٍ وُضِعَ فيه (عَسَلٌ) ونحوه (غير ما مر) مما يشقُّ صونه عنه، (ولو) كان التغيُّرُ (بوضعٍ ما يشقُّ صونه عنه كطُحْلِبٍ) فيسلبُه الطُّهُورِيَّةُ إن تغيَّرَ كثيرٌ من لونه أو طعمه أو ريحه، (أو) كان التغيُّرُ (بخلطٍ ما لا يشقُّ) صونُ الماءِ

(١) في «ق»: «تغير».

مطلقاً كخلٍّ. ومستعملٌ قليلٌ في غَسَلِ مِيتٍ أو رفعِ حَدَثٍ، ولو بغمسٍ بعضِ عضوٍ مَن عليه حَدَثٌ أكبرُ أو أصغرُ عندَ غَسْلِهِ ونَوَى رَفْعَهُ فيهما، ويستعملُ بانفصالِ أولِ جزءٍ، ولا يرتفعُ حَدَثٌ، ويتجَهه^(١): في الأكبرِ إنْ انْقَطَعَ مُوجِبُهُ، واحتملَ، وسَمَّى ذاكراً،

عنه (مطلقاً)؛ أي: سواءً كان بَصْنَعٍ عاقلٍ أو غيره، (كخلٍّ) وجِبَر ونحوهما؛ لأنه ليس بماءٍ مُطْلَقٍ، وإنما يُقال: ماءٌ كذا بالإضافةِ اللازمة، بخلاف ماءِ البحرِ والحَمَام؛ فإن الإضافةَ في ذلك غيرُ لازمةٍ.

(و) منها: (مُسْتَعْمَلٌ قَلِيلٌ)؛ أي: دون القُلْتَيْنِ (في غَسَلِ مِيتٍ، أو) قليلٌ مُسْتَعْمَلٌ في (رفعِ حَدَثٍ) أصغرُ أو أكبرُ؛ لأنه استُعملَ في عبادةٍ على وجه الإِتلافِ، فلا يُسْتَعْمَلُ مرَّةً أُخرى، (ولو) كان ذلك الاستعمالُ (بغمسٍ بَعْضِ عَضْوٍ) من أَعْضَاءِ (مَن عليه حَدَثٌ أكبرُ، أو) كان بغمسٍ بَعْضِ عَضْوٍ من الأَعْضَاءِ الأربعةِ مَمَّن عليه حَدَثٌ (أصغرُ عندَ غَسْلِهِ)؛ أي: محلٌّ غَسَلَ ذلك العَضْوِ في الحَدَثِ الأصغرِ، (ونوى رَفْعَهُ)؛ أي: الحدثَ (فيهما)؛ أي: في الأصغرِ والأكبرِ، (ويُسْتَعْمَلُ)؛ أي: يصيرُ الماءُ مُسْتَعْمَلاً (ب) مُجَرَّدِ (انفصالِ أولِ جُزْءٍ) من ذلك العَضْوِ الذي غَمَسَهُ، (ولا يرتفعُ) عَنِ الْمَغْمُوسِ (حَدَثٌ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُغَسَلْ بِمَاءٍ مُطْلَقٍ، (ويَتَجَهه) أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ غَمْسُ بَعْضِ العَضْوِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ (في) الْحَدَثِ (الأكبرِ) إِنْ انْقَطَعَ مُوجِبُهُ)؛ أي: الْحَدَثِ الْأكْبَرِ مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ وَخُرُوجِ مَنِيٍّ (وَاحْتَمَلَ) الزَّمَنُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْانْقِطَاعِ وَالْغَمْسِ لِلنِّيَّةِ، (وَسَمَّى) مَنْ انْقَطَعَ مُوجِبُ حَدَثِهِ^(٢) حَالِ كُونِهِ (ذاكراً) التَّسْمِيَةَ لِرَفْعِ حَدَثِهِ، وإلا لَمْ يُؤَثِّرْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي رَفْعِ حَدَثٍ.

(١) في «ح» زيادة: «رفعه».

(٢) في «ق»: «حدث».

وَأَنَّ مَجْنُونَةً نَوَى غَسْلَهَا كَمِيتٍ .

ويستعملُ في الطهارتين بانتقاله من عضوٍ إلى آخرَ بعدَ زوالِ اتصاله،
لا بتردُّده على أعضاءٍ متصلةٍ، ويتجه: أنه مستعملٌ بالنسبة لما مرَّ
عليه،

(و) يَتَّجِهُ أَيْضاً: (أَنَّ مَجْنُونَةً نَوَى) مُكَلِّفٌ (غَسَلَهَا) لِحِلِّ وَطْءٍ (كَمِيتٍ)
في أَنَّ الماءَ الْمُفْصِلَ عَنْ أَعْضَائِهَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلاً، وهو مُتَّجِهٌ^(١).

(وَيُسْتَعْمَلُ) الماءُ (فِي الطَّاهَرَتَيْنِ) الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى (بِانتِقَالِهِ مِنْ عَضْوٍ إِلَى)
عَضْوٍ (آخَرَ بَعْدَ زَوَالِ اتِّصَالِهِ) عَنِ الْعَضْوِ، (لَا بِتَرَدُّدِهِ عَلَى أَعْضَاءٍ مُتَّصِلَةٍ)؛ لِأَنَّ
بَدْنَ الْجَنْبِ كَالْعَضْوِ الْوَاحِدِ، فَانْتَقَالَ الْمَاءُ مِنْ عَضْوٍ إِلَى آخَرَ عَلَى وَجْهِ الْإِتِّصَالِ
كَتَرَدُّدِهِ عَلَى عَضْوٍ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ أَعْضَاءِ الْمُحْدِثِ؛ فَإِنَّهَا مُتَغَايِرَةٌ، وَلِذَلِكَ اعْتَبِرَ
لِغَسْلِهَا التَّرْتِيبَ.

(وَيَتَّجِهُ: أَنَّهُ)؛ أَي: الْمَاءُ الْمُتَرَدَّدُ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْمُتَّصِلَةِ (مُسْتَعْمَلٌ بِالنِّسْبَةِ
لِمَا)؛ أَي: عَضْوٍ (مَرَّ) ذَلِكَ الْمَاءُ (عَلَيْهِ) لَا مُطْلَقاً؛ لِلْحُكْمِ بِطَهْوَرِيَّتِهِ قَبْلَ انْفِصَالِهِ،

(١) أقول: الاتجاه الأول أقره الشارح أيضاً، وهو موافق لتعليقهم، ولم أر من صرح به، لكنه ظاهر ومراد لهم، وقوله: (واحتمل وسمى ذاكراً)؛ أي: إذا نوى، ولم يُسمَّ حال كونه ذاكراً لها، فلا يسلب الماء الطهورية، أجراه بالاحتمال؛ لتردُّد فيه، وهذا صرح به (م ص) كما قال الخَلَوَتِيُّ: قال شيخنا: مقتضى القواعد: أن الماء يسلب الطهورية بغمس بعضها مع النية والتسمية، انتهى، فعلم من قول (م ص): (مع النية والتسمية)؛ لا مع النية وحدها من غير تسمية؛ أي: مع الذكر، وقول شيخنا: (الزمن . . . إلخ) ليس مُراداً، وقد تبع في هذا الشارح، والاتجاه الثالث صرح به (م ص) في «حاشية الإقناع»، انتهى.

وإلا لأجزأ عن الثلاث في نحو وضوء عَوْدُهُ ثانياً وثالثاً. أو في زوالِ خَبَثٍ وانفَصَلَ غيرَ متغيَّرٍ مع زواله عن محلِّ طَهَرٍ، أو غُسِلَ به ذَكَرٌ وأنثيانٍ؛ لخروج مَذْيٍ دونَه، أو غُمِسَ فيه ولو بلا نِيَّةٍ كُلُّ يَدٍ.....

(وإلا) نَقُلُ: إنه صارَ مُستَعْمَلاً بالنسبة إلى ذلك العُضْوِ (لأجزأ عن الثلاث) غسلا (في نحو وضوء) - كغُسلٍ - (عَوْدُهُ)؛ أي: الماء؛ أي: تردُّدُهُ (ثانياً وثالثاً) على ذلك العُضْوِ، مع أنه لا يُحتَسَبُ إلا غَسْلَةٌ واحدة كما لو تردَّدَ على عُضْوٍ مُتَنَجِّسٍ، أو استمرَّ في الماءِ زمناً طويلاً، ثم انفصلَ عنه، لا يُحتَسَبُ ذلك إلا غَسْلَةً واحدةً، وهو مُتَّجِهٌ^(١).

(أو) استَعْمِلَ (في زوالِ خَبَثٍ)؛ أي: نَجَاسَةٍ (وانفصلَ) حال كونه (غيرَ مُتغيَّرٍ مع زواله) - أي^(٢): الخَبَثُ - به، وإنما يكونُ طاهراً إذا انفصلَ (عن محلِّ طَهَرٍ)؛ بأن غُسِلَ المحلُّ قبل ذلك سِتّاً مثلاً، فالمُنْفَصِلُ في السابعة طاهرٌ؛ لأنَّ المُنفَصِلَ بعضُ المُتَّصِلِ، والمُتَّصِلُ طاهرٌ، فكذلك المُنفَصِلُ، (أو غُسِلَ) بالبناء للمفعول (به ذَكَرٌ وأنثيانٍ؛ لخروج مَذْيٍ^(٣) دُونَهُ)؛ أي: دون المَذْيِ؛ إذ هو نَجِسٌ، فيجبُ أن يُغَسَلَ سَبْعاً والسَّتْ غَسَلَاتِ المُنفَصِلَةِ نَجِسةٌ، والسابعة طاهرةٌ إن لم تتغيَّرَ به، (أو غُمِسَ فيه^(٤))؛ أي: الطَّهَوْرُ القَلِيلُ (ولو) كان الغَمْسُ (بلا نِيَّةٍ كُلُّ يَدٍ

(١) أقول: ذكره الشارح، وأيده بنظائر من كلامهم، وأشار إليه في «حاشية الإقناع» (م ص)، وفي حَلِّ شيخنا قُصُورَ يظهر للمُتأمل، انتهى.

(٢) في «ك» زيادة: «مثلاً».

(٣) سقطت من «ق».

(٤) في «ك»: «فيها».

مسلم مكلف قائم من نوم ليل متيقن ناقض لوضوء، أو حصل في كلها بلا غمس ولو باتت بنحو جراب قبل غسلها ثلاثاً بنية وتسمية، ويطهر^(١) بذا إن لم يجد غيره مع تيمم،

مسلم مكلف؛ أي: بالغ عاقل، ولو ناسياً، أو مكرهاً، أو جاهلاً (قائم من نوم ليل متيقن) أنه ليل (ناقض) ذلك النوم (لوضوء)، فلا يضرب نوم يسير من قائم وقاعد متمكن، (أو حصل) الماء اليسير (في) يده (كلها بلا غمس) أو في بعضها بنية وتسمية (ولو باتت) تلك اليد (بنحو جراب) ككيس، أو كانت مكتوفة (قبل غسلها ثلاثاً بنية وتسمية) بعد النية وقبل الغسل؛ لحديث أبي هريرة يرفعه: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يذري أين باتت يده» رواه مسلم، وكذا البخاري، إلا أنه لم يذكر (ثلاثاً)^(٢)، فلو لا أنه يُفید منعاً، لم ينه عنه.

(و) يجوز أن يطهر مريد نحو صلاة^(٣) (بذا) الماء المستعمل حدثه أو نجسه (إن لم يجد غيره)؛ لقوة الخلاف فيه، والقائلون بطهوريته أكثر من القائلين بسلبها، (مع تيمم) بعد استعماله وجوباً حيث شرع^(٤)؛ لأن الحدث لم يرتفع لكون الماء غير طهور، فإن ترك محدث استعماله أو التيمم بلا عذر، أعاد ما صلى به؛ لتركه الواجب عليه، وإن كان لعذر، فلا، كما يعلم من كلامهم فيما يأتي،

(١) في «ز»: «ويتطهر».

(٢) رواه البخاري (١٦٠)، ومسلم (٢٧٨).

(٣) في هامش «م»: «قوله: «وجوز أن يطهر... إلخ» فيه أن ظاهر إطلاق المتن وأصله أن التطهر به واجب، وبديل ما قرره في السوادة، فتأمل. اه كاتبه».

(٤) في هامش النسخ الخطية: «أي: بأن استعمل في حدث، لا في إزالة نجاسة، فلا يتيمم».

وما خَلَتْ به مكَلَّفَةٌ أُولَى ، أو خُلِطَ القليلُ بطاهرٍ لو خالفه صفةٌ غَيْرُهُ ولو بلغا قَلَتَيْنِ ، ويقَدَّرُ بوسَطٍ كَخَلٍّ .

ولا أَثَرَ لَغَمْسِهَا في مائعٍ طاهرٍ ، لكن يُكرَهُ غَمْسُهَا في مائعٍ^(١) ، وأكلُ شيءٍ رُطِبَ بها ، قاله في «المبدع»^(٢) .

(وما خَلَتْ به مُكَلَّفَةٌ) لطهارةٍ كاملةٍ عن حَدَثٍ (أُولَى) بالاستعمالِ من هذا الماءِ ؛ لبقاء طَهُورِيَّتِهِ ، وعلى هذا : لو وَجَدَ هَذَيْنِ المائِنِ ، وَعَدِمَ غَيْرُهُمَا ، فَالطَّهَوْرُ المذكورُ أُولَى مع التَّيَمُّمِ ، (أو) ؛ أي : ومن^(٣) أنواعِ الطاهرِ ما لو (خُلِطَ) الطهورُ (القليلُ بـ) ماءٍ (طاهرٍ لو خالفه^(٤)) ؛ أي : الطهورَ (صفةً) من صفاته ؛ بأن يُفرضَ المُسْتَعْمَلُ مثلاً أحمرَ أو أصفرَ أو أسودَ (غَيْرُهُ) ؛ أي : الطَّهَوْرَ القليلَ ، فيَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةُ ، ويُفَرِّقُ بين المُسْتَعْمَلِ وغيره من الطاهراتِ ؛ بأنَّ المُسْتَعْمَلِ إِنَّمَا بَينَ الطَّهَوْرِ في وَصْفِهِ ، لا في حَقِيقَتِهِ وماهِيَّتِهِ ، وأما بَقِيَّةُ الطاهراتِ فقد بَايَنَتْهُ في الحَقِيقَةِ والوَصْفِ ، فهي أَشدُّ تأثيراً من المُسْتَعْمَلِ ، (ولو بَلَّغَا) ؛ أي : الطَّهَوْرُ والمُسْتَعْمَلُ إِذْنِ (قُلَّتَيْنِ) كالطاهرِ غيرِ الماءِ ، وَكَخَلِّ مُسْتَعْمَلٍ بِمُسْتَعْمَلٍ يبلغانِ قُلَّتَيْنِ ، فلا يَصِيرُ طَهُوراً (وَيُقَدَّرُ) المُخَالِفُ (بوسَطٍ كَخَلٍّ) ، اختاره ابنُ عَقِيلٍ .

قال المَجْدُ : ولقد تحكَّمْ ؛ إِذِ الخَلُّ ليس بأُولَى من غيرِهِ ، انتهى .

قال في «شرح الإقناع» : قلتُ : لعلَّه أرادَ من حيثُ كونه سَطَاً ، فيكونُ

(١) في «ط» زيادة : «بيده» .

(٢) انظر : «المبدع» لابن مفلح (١ / ١٠٩) .

(٣) في «ق» : «من» .

(٤) في «ق» : «خالطه» .

الثالث: نَجَسٌ يَحْرُمُ استعماله لغير ضرورةٍ كعطشٍ، ودَفْعِ لُقْمَةٍ،
وَبَلٍّ مُحْتَرِقٍ^(١)، وَلَا تُحَلَبُ قَرِيباً بِهَيْمَةٍ سُقَيْتُهُ، ويجوزُ بَلٌّ طِينٌ به،
وهو.....

الحكمُ للوسط، لا له بخصوصه، وقال الشارح: وما ذكرنا^(٢) من الخبر؛ أي: أنه ﷺ اغتسل هو وعائشَةُ من إناءٍ واحدٍ، تختلفُ أيديهما فيه، كلُّ واحدٍ يقولُ لصاحبه: أبق لي^(٣)، فظاهرُ حالِ النبي ﷺ وأصحابه يمنعُ من اعتباره بالخلِّ، لسُرعةِ نفوذه وسرايته، فيؤثِّرُ قليله في الماء، والحديثُ دلٌّ على العفو عن اليسيرِ مُطلقاً، فينبغي أن يُرجعَ في ذلك إلى العرف، فما عدَّ كثيراً منع، وإلا فلا، وإن شكَّ في كثرته لم يمنع؛ عملاً بالأصل^(٤).

القِسْمُ (الثالث) من أقسام المياه: (نَجَسٌ) بفتح الجيم وكسرهما وضمهما وسكونها، وهو لغةٌ: المُسْتَقْدَرُ، يقال: نَجَسَ يَنْجَسُ، كعلم يعلم، وشَرَفَ يَشْرَفُ، (يحرُمُ استعماله لغير ضرورةٍ؛ كعَطَشٍ) مَعْصُومٌ من آدميٍّ أو بهيمةٍ، (ودَفْعِ لُقْمَةٍ) غَصٍّ بها، وليس عنده طهورٌ، ولا طاهرٌ، [(وبَلٍّ مُحْتَرِقٍ)]^(٥)، وطَفْيٍ حَرِيقٍ مُتْلِفٍ، (ولا تُحَلَبُ قَرِيباً بِهَيْمَةٍ سُقَيْتُهُ)؛ أي: النَّجَسِ، بل بعد أن تُسقى الطاهر، كما في الزَّرْعِ إذا سُمِّدَ بَنَجَسٍ، (ويجوزُ بَلٌّ طِينٌ به) - أي: النَّجَسِ - ما لا يُصَلَّى عليه، ولا يُطَيَّنُ به نحوُ مَسْجِدٍ، (وهو) قِسْمَانِ:

(١) سقط من «ز»: «ودفع... محترق».

(٢) في «ق»: «وما ذكرناه».

(٣) رواه مسلم (٤٦ / ٣٢١).

(٤) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٣١ / ١).

(٥) ما بين معكوفتين من نسختي «غاية المنتهى»: «ح» و«ف».

ما تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ لَا بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ؛ إِذِ الْوَارِدُ بِهِ طَهُورٌ، وَمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا إِنْ كَانَ كَثِيرًا وَلَوْ الْبَعْضُ لَمْ يَنْجَسْ مُطْلَقًا،

الأول (ما تَغَيَّرَ بـ) مُخَالَطَةُ (نَجَاسَةٍ) قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى نَجَاسَةِ^(١) الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ^(٢)، وَ(لَا) يَنْجَسُ مَا تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ (بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ) مَا دَامَ مُتَّصِلًا؛ (إِذِ الْوَارِدُ بِهِ)؛ أَي: بِمَحَلِّ التَّطْهِيرِ (طَهُورٌ) مُزِيلٌ لِلنَّجَاسَةِ؛ إِذْ لَوْ قُلْنَا: يَنْجَسُ بِمُجَرَّدِ الْمُلَاقَاةِ، لَمْ يُمَكِّنْ تَطْهِيرُ نَجَسٍ بِمَاءٍ قَلِيلٍ، وَلَوْ قُلْنَا: يَنْجَسُ بِمُجَرَّدِ التَّغْيِيرِ^(٣)، لِلزِّمِّ غَالِبًا الزِّيَادَةُ عَلَى السَّبْعِ، وَأَفْضَى إِلَى الْحَرَجِ، فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ مَوْرُودًا؛ بِأَنْ غُمِسَ الْمُتَنَجِّسُ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ؛ فَيَنْجَسُ بِمُجَرَّدِ الْمُلَاقَاةِ.

(وَمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا)؛ أَي: النَّجَاسَةِ، فَلَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، ف (إِنْ كَانَ كَثِيرًا)؛ أَي: قَلْتَيْنِ فَأَكْثَرَ، (وَلَوْ) كَانَ الْمَوْصُوفُ بِالْكَثَرَةِ (الْبَعْضُ)، وَالْبَعْضُ الْآخَرُ مُتَغَيَّرٌ، فَالْمُتَغَيَّرُ نَجَسٌ، وَالْبَعْضُ الْآخَرُ الْكَثِيرُ طَهُورٌ؛ لَخَبَرِ الْقَلْتَيْنِ^(٤)، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ أَصْلًا، (لَمْ يَنْجَسْ مُطْلَقًا)، سَوَاءً كَانَ وَارِدًا أَوْ مَوْرُودًا.

قال في «المُغْنِي»: إِذَا كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا، فَوَقَعَ فِي جَانِبٍ مِنْهُ نَجَاسَةٌ، فَتَغَيَّرَ بِهَا، نَظَرْتُ فِيمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، فَإِنْ نَقَصَ عَنِ الْقَلْتَيْنِ، فَالْجَمِيعُ نَجَسٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَغَيَّرَ نَجَسَ بِالتَّغْيِيرِ، وَالْبَاقِي يَنْجَسُ بِالْمُلَاقَاةِ، انْتَهَى^(٥).

(١) في «ق»: «نَجَاسَتُهُ».

(٢) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٣٣).

(٣) في «ق»: «التَّغْيِير».

(٤) سيرد لفظه وتخريجه في (١ / ٦٦).

(٥) انظر: «المُغْنِي» لابن قدامة (١ / ٣٤).

إسناده جيّد، وصحّحه الطحاوي^(١).

قال الخطّابي: ويكفي شاهداً على صحّته أن نُجوم أهل الحديث صحّحوه^(٢)، ولأنه ﷺ أمر بإراقة ما ولغ فيه الكلب^(٣)، ولم يعتبر التغير، وأما حديث أبي سعيد قال: قيل: يا رسول الله! أتوضأ من بئر بضاعة؟ - وهي بئر يُلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتّن - قال: «إنّ الماء طهور لا يُنجّسه شيء»، رواه أحمد وصحّحه، والترمذي^(٤) وحسنه، وأبو داود^(٥) = فالظاهر أن ماءها كان يزيد على القلتين.

وحديث أبي أمامة مرفوعاً: «الماء لا يُنجّسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه»، رواه ابن ماجه والدارقطني^(٦) = مطلق^(٧)، وحديث القلتين مُقيّد، فيُحمل عليه، وباء (بضاعة): تضمُّ وتكسر.

(١) رواه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٢)، وابن ماجه (٥١٧)، والإمام أحمد في «المسند» (١٢ / ٢)، والحاكم في «المستدرک» (٤٥٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٥ / ١).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطّابي (٣٦ / ١).

(٣) رواه مسلم (٢٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في «ج، ط، ق»: «الترمذي».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣١ / ٣)، والترمذي (٦٦)، وأبو داود (٦٦)، وقال ابن قدامة في «المغني» (٣١ / ١): قال الخلال: قال أحمد: حديث بئر بضاعة صحيح.

(٦) رواه ابن ماجه (٥٢١)، والدارقطني في «سننه» (٢٨ / ١).

(٧) في «ق»: «مطلقاً».

كمائعٍ وطاهرٍ ولو كَثُرًا، خلافاً له في الأخيرة، وللشيخ فيهما،

* فائدة: قال في «التلخيص»^(١): فإن كَانَ الماءُ فِي بَرَكَتَيْنِ، وليست إحداهما أعلى من الأخرى، وبينهما سَاقِيَةٌ لَطِيفَةٌ يَتَّصِلُ بِهَا^(٢) الماءان، وفي إحداهما^(٣) نجاسةٌ، فهي فِي حُكْمِ الماءِ الواحدِ، فإن كَانَ مجموعُهُما دُونَ القُلَّتَيْنِ، أو كانا مُتَغَيَّرَيْنِ أو أَحَدُهُما^(٤)، فالجميعُ نَجَسٌ، وإن كانا أَكْثَرَ من قُلَّتَيْنِ، ولا تَغْيَرُ، فكلُّ منهما طَهُورٌ، وإن كانت إحداهما^(٥) مُسْتَعْلِيَةً يَنْضُبُ الماءُ مِنْهَا^(٦) فِي الأخرى، والنجاسةُ فِي العُلْيَا، فهما فِي حُكْمِ الماءَيْنِ، وإن كان ماءُ العُلْيَا كَثِيراً، ولا تَغْيَرُ، فمَحْكُومٌ بِطَهُورِيَّتِهِ وَطَهُورِيَّةِ ما نَضَبَ مِنْهُ إِلَى السُّفْلَى ما لَمْ يَنْقُصْ، فيَصِيرُ نَجَساً بَنَجَسِ الذي فِي السُّفْلَى إن كان فِي حَدِّ القَلَّةِ، وإن كان كَثِيراً ولا تَغْيَرُ، فَطَهُورٌ؛ (كمائعٍ) من نحو زَيْتٍ، وَخَلٍّ، وَلَبَنٍ، وَماءٍ وَرَدٍ، ونحوه، (و) ماءٍ (طاهرٍ) غيرِ مُطَهَّرٍ، كَمُسْتَعْمَلٍ، فيَنْجُسَانِ بِمُجَرَّدِ المُلاقاةِ، (ولو كَثُرًا)؛ أي: المائعُ والطاهرُ، (خلافاً له)؛ أي: لصاحبِ «الإقناع» (في الأخيرة)، وهي الماءُ الطاهرُ، (و) خلافاً (للشيخ) تَقِيُّ الدِّينِ وابنِ القَيِّمِ (فيهما)؛ أي: فِي المائعِ والطاهرِ؛ إذ عندهما إذا

(١) «تخليص المطلب في تلخيص المذهب»، ويسمى اختصاراً «التلخيص» بتقديم اللام على الخاء، لفخر الدين محمد بن الخضر بن محمد بن تيمية (ت ٦٢٢)، انظر: «المدخل» لابن بدران (ص: ٤١٧)، و«المدخل المفصل» تأليف بكر بن عبدالله أبو زيد (٢/ ٨١٧)، و«المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته» لعبدالله بن عبد المحسن التركي (٢/ ٢٤٤).

(٢) فِي «ق»: «بهما».

(٣) فِي «ك»: «أحدهما».

(٤) فِي «ق، ك»: «إحداهما».

(٥) فِي «ك»: «أحدهما».

(٦) فِي «ق»: «منها الماء».

ولا نَعْتَبِرُ الْجَرِيَّةَ بِلِ الْمَجْمُوعِ، ولا نَفَرِّقُ هنا بين نجاسة بول آدمي وغيره، وتطهير قليل نجسٍ أو كثيرٍ مجتمِعٍ من مُتَنَجِّسٍ يسيرٍ بإضافة طهورٍ كثيرٍ ولو لم يَتَّصِلْ صَبٌّ مع زوالٍ تَغْيِيرِهِ إِنْ كان،

كانا كثيرين، لا يَنْجُسَانِ إِلَّا بالتَغْيِيرِ، ولهما في ذلك أدلة قوِيَّةٌ، والمذهبُ خلافُ ذلك؛ لحديث الفأرة تموتُ في السَّمَنِ^(١)، ولأنَّهما لا يَدْفَعَانِ النَّجَاسَةَ عن غيرهما، فكذا عن نفسيهما.

(ولا نَعْتَبِرُ) معشرَ الحنابلةِ في كثرةِ الماءِ وَقَلَّتِهِ (الْجَرِيَّةَ)، وهي: ما أحاطَ بالنَّجَاسَةِ فوقها وتحتها وَيَمْنَةً وَيَسْرَةً، سوى ما وراءها؛ لأنه لم يَصِلْ إليها، وسوى ما أمامها؛ لأنها لم تَصِلْ إليه، (بل) نَعْتَبِرُ (الْمَجْمُوعَ) على الصَّحِيحِ من المذهبِ، (ولا نَفَرِّقُ) معشرَ مُتَأَخَّرِي الحنابلةِ أيضاً (هنا)؛ أي: في باب المِياهِ (بين نجاسة بول آدمي وغيره) من الحيواناتِ؛ لخبر القُلَّتَيْنِ، ولأنَّ نجاسة بولِ الأدمي لا تزيدُ على نجاسة بولِ الكَلْبِ، وهو لا يُنَجِّسُ القُلَّتَيْنِ؛ فهذا أولى.

(وتَطْهَرُ) ماءٌ (قليلٍ نجسٍ) بإضافة طهورٍ كثيرٍ إليه، (أو)؛ أي: وتطهيرُ (كثيرٍ مُجْتَمِعٍ من مُتَنَجِّسٍ يسيرٍ بإضافة) ماءٍ (طهورٍ كثيرٍ، ولو) كانتِ الإضافةُ شيئاً فشيئاً، و(لم يَتَّصِلْ صَبٌّ^(٢))، فلا يَنْجَسُ المُضَافُ بِالْمُضَافِ إليه؛ لأنه واردٌ بِمَحَلِّ التطهيرِ، وإنما يحصلُ تطهيرُهُ (مع زوالٍ تَغْيِيرِهِ إِنْ كان) مُتَغَيِّراً؛ لأنَّ عِلَّةَ التَّنَجِّسِ^(٣) التَغْيِيرُ، وقد زالَ، وإن لم يَكُنْ به تَغْيِيرٌ؛ كَمُتَنَجِّسٍ بِبَوْلٍ مَقْطُوعِ الرَّائِحَةِ، فيَطْهَرُ بِمُجَرَّدِ إضافةِ الكثيرِ.

(١) رواه البخاري (٥٢١٨)، من حديث ميمونة رضي الله عنها.

(٢) في «ك»: «صب».

(٣) في «ق»: «التنجس».

وتطهير كثير نجس بزوال تغيره بنفسه لا بنحو تراب، أو بإضافة كثير، أو بنزح يبقى بعده كثير، والمنزوح طهور إن كثر وزال تغيره.....

* تنمة: ما اجتمع من مُتَنَجِّسٍ يسير لا يطهر إلا بما ذكر، فلو زال تغيره بنفسه، أو بنزح بقي بعده كثير، لم يطهر، كما إذا كملت القلتان ببول أو نجاسة أخرى، وكما إذا اجتمع من نجس وطاهر وطهور قلتان، ولا تغير، فكله نجس؛ لأن الطهور الذي دون القلتين لا يدفع النجاسة عن نفسه، فعن غيره أولى.

(وتطهير) ماء (كثير نجس بزوال تغيره بنفسه)، و(لا) يكفي تغيره (بنحو تراب) كمنسك، (أو بإضافة) طهور (كثير، أو بنزح) منه بحيث (يبقى بعده كثير، والمنزوح) من المتغير (طهور إن كثر^(١) وزال تغيره^(٢)) ما لم تكن عين النجاسة فيه على الصحيح من المذهب.

قال الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة» عن الماء: ليست نجاسته عينية؛ لأنه يطهر غيره، فنفسه أولى، وإنه كالثوب النجس^(٣).

وذكر بعض الأصحاب في كتب الخلاف أن نجاسته مجاورة سريعة [الإزالة]^(٤) لا عينية، ولهذا يجوز بيعه، فظهر أن نجاسته حكمية.

(١) في هامش «م»: «قوله: «طهور إن كثر» تبع فيه مصنف «المنتهى في شرحه» [انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ٢٥)]، والصحيح أنه إن لم يكن متغيراً، وليست عين النجاسة فيه؛ فهو طهور ولو لم يكثر. فتأمل. اهـ كاتبه.

(٢) أقول: قول المصنف: (إن كثر)، هذا بناء على ما ذكره في «شرح المنتهى» لمصنفه، والمعتمد: ولو لم يكثر، ولم ينه عليه شيخنا، فتنبه له، انتهى.

(٣) انظر: «شرح العمدة» لابن تيمية (١ / ٦٤).

(٤) ما بين معكوفتين من «الإنصاف» (١ / ٦٣).

ويُتَجَّهُ صِحَّةُ عَدَمِ اشْتِرَاطِ كَثِيرٍ فِي إِضَافَةِ وَنَزَحٍ^(١).

قال في «الإنصاف»: وهو الصَّوابُ^(٢).

فإن قيل: نجاسة الخمر حُكْمِيَّةٌ، ولا يَصِحُّ بَيْعُهُ، فما الفرقُ بينهما؟ فالجوابُ أن الماءَ يطهِّرُ بالمُعَالَجَةِ، ولا كذلك الخُمْرَةُ.

وَيَتَجَّهُ صِحَّةُ عَدَمِ اشْتِرَاطِ مَاءٍ (كثيرٍ في إِضَافَةٍ) جزم به في «المستوعب» وعلله بأنه^(٣) لو زال بطول المُكْتِ، طَهَرَ، فأولى أن يطهَّرَ بِمُخَالَطَةِ لَمَّا دُونَ الْقَلَّتَيْنِ^(٤).

قال في «النكت»: فخالَفَ في هذه الصُّورَةِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ^(٥).

(و) لا يُشْتَرَطُ كَثِيرٌ فِي (نَزَحٍ) حَيْثُ زَالَ تَغَيَّرُ مَنْزُوحٌ مِنْهُ؛ لِاشْتِرَاطِهِمُ الْكَثْرَةَ فِي الْبَاقِي بَعْدَ النَّزَحِ، لَا فِيمَا نَزَحَ^(٦).

(١) في هامش «ح»: «قال ابن عبد القوي في «مجمع البحرين»: تطهير الماء بالنزح لا يزيد على تحريكه؛ لأن التنقيص والتقليل ينافي معتبره الشرع في دفع النجاسة من الكثرة». [انظر: «الإنصاف» (١/ ٦٥)، وفيه: «ما اعتبره» بدل «معتبره»].

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٦٢).

(٣) سقط من «ق».

(٤) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ١٠٨).

(٥) انظر: «النكت» للمجد ابن تيمية (١/ ٣).

(٦) أقول: قال الشارح: وهو ظاهرٌ في النزح دون الإضافة؛ لأنه مخالفٌ للجُمهور، انتهى. قلتُ: هذا بالنظر للمتأخرين، وأما المُتَقَدِّمُونَ: فقد قال في «الإنصاف»: «فإن كان كثيراً، وكُوثر بماء يسير أو بغير الماء، لم يطهر على الصحيح من المذهب، وعليه جماهيرُ الأصحاب، قال ابنُ تميم: في أظهر الوجهين، ويتخرج أن يطهر، وهو وجهٌ لبعض الأصحاب، حكاه في «المغني» و«الشرح»، وابن تميم، وجزم به في «المستوعب» =

ولا يجب مطلقاً غسلُ جوانبِ بئرٍ نَزَحَتْ، والكثيرُ قُلَّتَانِ فصاعداً^(١)،
واليسيرُ ما دُونَهُمَا،

(ولا يجبُ مُطلقاً غسلُ جوانبِ بئرٍ نَزَحَتْ) ضَيِّقَةٌ كانت أو واسعةً؛ لنجاسةٍ
حَصَلَتْ بها، ولا غَسْلُ أَرْضِهَا؛ دَفْعاً للَحَرَجِ والمَشَقَّةِ، بخلافِ رَأْسِهَا، فيجبُ
غَسْلُهُ، ولو نَبَعَ في المَاءِ الْمُتَنَجِّسِ ماءً، طَهَّرَهُ إِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ تَغْيِيرٌ.

(والكثيرُ قُلَّتَانِ فصاعداً)؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْقُلَّتَيْنِ دَلٌّ بِمَنْطَوْقِهِ عَلَى دَفْعِهِمَا النِّجَاسَةَ
عَنْ أَنْفُسِهِمَا، وبِمَفْهُومِهِ عَلَى نَجَاسَةِ مَا لَمْ يَبْلُغْهُمَا؛ فَلِذَلِكَ جَعَلْنَاهُمَا حَدًّا لِلْكَثِيرِ،
وَهُمَا تَثْنِيَّةٌ قُلَّةٌ، وَهِيَ: اسْمٌ لِكُلِّ مَا ارْتَفَعَ وَعَلَا، وَمِنْهُ: قُلَّةُ الْجَبَلِ، والمرادُ هنا:
الْجَرَّةُ الْكَبِيرَةُ، وَسُمِّيَتْ قُلَّةً لِارْتِفَاعِهَا وَعُلُوِّهَا، وَلِأَنَّ^(٢) الرَّجُلَ الْعَظِيمَ يُقَلِّهَا بِيَدِهِ؛
أَي: يَرْفَعُهَا، وَالتَّحْدِيدُ وَقَعَ بِقِلَالِ هَجَرَ: قَرْيَةٍ كَانَتْ قُرْبَ الْمَدِينَةِ.

(واليسيرُ ما دُونَهُمَا)؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ»^(٣)، وَخُصَّتَا بِقِلَالِ هَجَرَ؛
لَمَا رَوَى الْخَطَّابِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ
بِقِلَالِ هَجَرَ»^(٤)، وَلِأَنَّهَا أَكْبَرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْقِلَالِ، وَأَشْهَرُهَا فِي عَصْرِهِ ﷺ.

قال الخطَّابِيُّ: هِيَ مَشْهُورَةُ الصِّفَةِ مَعْلُومَةُ الْمِقْدَارِ، كَمَا لَا تَخْتَلِفُ الصِّيْعَانُ

= وغيره، واختاره في «مجمع البحرين»، وأطلق الوجهين في «المغني» و«الشرح»، وقيل:
يطهر بالمكاثرة بالماء اليسير دون غيره، وهو الصواب، انتهى ملخصاً، فتأمل، انتهى.

(١) في هامش «ح»: «وفاقاً للمستوعب». [انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ٤٧)، (طبعة
د. ابن دهيض)].

(٢) في «ق، ك، م»: «أو لأن».

(٣) تقدم تخريجه (١/ ٦٦).

(٤) رواه الخطَّابِيُّ في «معالم السنن» (١/ ٣٥).

وهما تقريباً خمسُ مئةٍ رطلٍ عراقيٍّ، وأربعُ مئةٍ وستةٍ وأربعون وثلاثةً
أسباعٍ رطلٍ مِصْرِيٍّ، ومئةٌ وسبعةٌ وسُبْعُ رطلٍ دِمَشْقِيٍّ، وتسعةٌ وثمانون
وسُبْعاً رطلٍ حَلَبِيٍّ، وثمانون وسُبْعَانِ ونصفُ سُبْعِ رطلٍ قُدْسِيٍّ،
وبالدراهم أربعةٌ وستون ألفاً ومِئَتان وخمسةٌ وثمانون

والمكاييل؛ فلذلك حملنا الحديثَ عليها، وعملنا بالاحتياط^(١).

(وهما؛ أي: القلَّتَانِ (تقريباً) لا تحديداً: (خمسُ مئةٍ رطلٍ) بفتح الراء
وكسرهما (عراقيٍّ)؛ لما رُوي عن ابن جُريج قال: رأيتُ قِلَالَ هَجَرَ، فأريتُ القُلَّةَ
تسعَ قِرْبَتَيْنِ وشَيْئاً^(٢)، والاحتياطُ إثباتُ الشيء وجعله نصفاً؛ لأنه أَقْصَى ما يُطْلَقُ
عليه اسمُ شيءٍ مُنْكَرٍ، فيكونُ مجموعُهُما خمسَ قِرْبٍ بِقِرْبِ الحِجَازِ، والقِرْبَةُ
تسعُ مئةٍ رطلٍ عراقيةٍ باتفاقِ القائلين بتحديدِ الماءِ بالقِرْبِ، (و) هُما: (أربعُ مئةٍ)
رطلٍ (وستةٌ وأربعون) رطلاً، (وثلاثةُ أسباعٍ رطلٍ مِصْرِيٍّ) وما وافقه من مكِّيٍّ
ومدنيٍّ، (و) هُما: (مئةٌ) رطلٍ (وسبعةٌ) أرطالٍ، (وسُبْعُ رطلٍ دِمَشْقِيٍّ) وما وافقه^(٣)
في قَدْرِهِ كالصَّفْدِيٍّ، (و) هُما (تسعةٌ وثمانون) رطلاً (وسُبْعاً رطلٍ حَلَبِيٍّ)
وما وافقه كالْحَمَوِيِّ، (و) هُما (ثمانون) رطلاً (وسُبْعَانِ ونصفُ سُبْعِ رطلٍ قُدْسِيٍّ)
وما وافقه كالْحِمَصِيِّ والبِیروتِيِّ، وأحدٌ وسبعون رطلاً وثلاثةُ أسباعٍ رطلٍ بَعْلِيٍّ
وما وافقه.

(و) مجموعُ القُلَّتَيْنِ (بالدَّراهم: أربعةٌ وستون ألفاً ومِئَتان وخمسةٌ وثمانون)

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١/ ٣٥).

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٦٣).

(٣) في «ط»: «وافق».

وخمسة أسباعٍ درهم، ولا يضرُّ نقصُ يسيرٍ كرطلين من خمسٍ مئة،
ومساحتُهما مربّعاً ذراعٌ ورُبُعٌ طوياً وعَرْضاً وعمقاً بذراعِ اليد، ومُدَوَّراً
ذراعٌ طوياً وذراعان ونصفٌ عمقاً،

درهماً (وخمسة أسباعٍ درهم) إسلامي؛ لأنه المرادُ حيث أُطلقَ.

(ولا يضرُّ نقصُ يسيرٍ كرطلين) عراقية (من خمسٍ مئة) رطلٍ؛ لأنَّ الشَّيْءَ
إنَّما جُعِلَ نصفاً احتياطاً، والغالبُ استعمالُه فيما دُونَ النِّصْفِ، قال في «الشرح»:
فعلى هذا: مَنْ وجدَ نجاسةً في ماءٍ، فغلبَ على ظَنِّهِ أَنَّهُ مُقَارِبٌ لِلْقُلَّتَيْنِ، تَوْضِئاً
منهُ، وإلا فلا^(١).

(وَمِسَاحَتُهُمَا)؛ أي: القُلَّتَيْنِ؛ أي: مِسَاحَةُ مَا يَسَعُهُمَا (مُربّعاً ذراعٌ ورُبُعٌ
طوياً، و) ذِرَاعٌ ورُبُعٌ (عَرْضاً، و) ذِرَاعٌ ورُبُعٌ (عمقاً) قاله ابنُ حَمْدَانَ وغيره
(بِذِرَاعِ الْيَدِ).

قال القمُولِيُّ الشَّافِعِيُّ^(٢): وَذَكَرَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ شَبَّانٌ^(٣)، وَهُوَ تَقْرِيبٌ،
زَادَ غَيْرُهُ: وَالشُّبْرُ ثَلَاثُ قَبْضَاتٍ، وَالْقَبْضَةُ أَرْبَعُ أَصَابِعَ، وَالْإِصْبَعُ: سِتُّ شَعِيرَاتٍ،
بَطُونٌ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

(و) مِسَاحَةُ مَا يَسَعُهُمَا (مُدَوَّراً: ذِرَاعٌ طوياً) مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مِنْ حَافَاتِهِ إِلَى
مَا يُقَابِلُهَا (وَذِرَاعَانِ وَنِصْفٌ) ذِرَاعٍ (عمقاً) صَوَّبَهُ الْمُتَنَقِّحُ، وَقَالَ: حَرَّرْتُ ذَلِكَ،

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ٣٩).

(٢) نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن مكي القمُولِي، كان من الفقهاء المشهورين،
والصلحاء المتورّعين، له: «البحر المحيط في شرح الوسيط»، توفي (٧٢٧هـ). انظر:
«الوافي بالوفيات» للصفدي (٨/ ٦١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٣٠).

(٣) نقله البهوتي في «كشف القناع» (١/ ٤٤).

فَيَسَعُ قِيرَاطُ الْمَرْبَعِ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ وَثُلْثِي رِطْلٍ عِرَاقِيٍّ،

(فَيَسَعُ) كُلُّ (قِيرَاطٍ) مِنْ قَرَارِيطِ الذَّرَاعِ مِنَ (الْمَرْبَعِ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ وَثُلْثِي رِطْلٍ عِرَاقِيٍّ) انْتَهَى^(١).

وذلك أَنَّكَ تَضْرِبُ الْبَسْطَ فِي الْبَسْطِ، وَالْمَخْرَجَ فِي الْمَخْرَجِ، وَتَقْسِمُ حَاصِلَ الْبَسْطِ عَلَى حَاصِلِ الْمَخْرَجِ، يَخْرُجُ ذَرْعُهُ، فَتُخَذُ قَرَارِيطُهُ، وَاقْسِمِ الْخَمْسَ مِثَّةَ رِطْلٍ عَلَيْهَا، يَخْرُجُ مَا ذَكَرَ^(٢).

فَبَسْطُ الذَّرَاعِ وَرُبْعٌ: خَمْسَةٌ، وَمَخْرُجُهُ: أَرْبَعَةٌ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ثَلَاثًا طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا، فَإِذَا ضَرَبْتَ خَمْسَةَ فِي خَمْسَةٍ، وَالْحَاصِلُ فِي خَمْسَةٍ، حَصَلَ مِثَّةٌ وَخَمْسَةُ وَعِشْرُونَ، وَإِذَا ضَرَبْتَ أَرْبَعَةَ فِي أَرْبَعَةٍ، وَالْحَاصِلُ فِي أَرْبَعَةٍ، حَصَلَ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ، وَهِيَ سَهَامُ الذَّرَاعِ، فَاقْسِمِ عَلَيْهَا بَسْطُ الذَّرَاعِ الَّذِي هُوَ مِثَّةٌ وَخَمْسَةُ وَعِشْرُونَ، يَخْرُجُ ذِرَاعٌ وَسَبْعَةُ أَثْمَانِ ذِرَاعٍ، وَخَمْسَةُ أَثْمَانِ ثُمْنِ ذِرَاعٍ.

فَإِذَا بَسَطْتَ ذَلِكَ قَرَارِيطَ، وَجَدْتَهُ سَبْعَةً وَأَرْبَعِينَ قِيرَاطًا إِلَّا ثُمْنَ قِيرَاطٍ؛ لِأَنَّ الذَّرَاعَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا، وَالسَّبْعَةُ أَثْمَانٍ وَخَمْسَةُ أَثْمَانِ الثُّمْنِ: ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا إِلَّا ثُمْنَ قِيرَاطٍ، فَإِذَا ضَمَمْتَ الْجَمِيعَ، وَجَدْتَهُ مَا ذُكِرَ، فَاقْسِمِ عَلَيْهَا الْخَمْسَ مِثَّةً، يَخْصُلُ مَا ذُكِرَ.

وَطَرِيقُهُ أَنْ يُقَالَ: لِكُلِّ سَهْمٍ قِيرَاطٌ مِنْ سَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ، عَشْرَةُ أَرْطَالٍ يَنْقُصُ مِنْهَا ثُمْنُ عَشْرَةٍ: وَاحِدٌ وَرُبْعٌ؛ لِنَقْصِ الثُّمْنِ عَنْ سَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ، ثُمَّ تَضُمُّ الْوَاحِدُ وَرُبْعٌ إِلَى الثَّلَاثِينَ الْبَاقِيَةِ مِنَ الْخَمْسِ مِثَّةً، فَيَكُونُ مَجْمُوعُ ذَلِكَ أَحَدًا وَثَلَاثِينَ وَرُبْعًا، انْسُبْهَا إِلَى سَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ إِلَّا ثُمْنًا، تَجِدْهَا ثُلْثَيْنِ، فَهِيَ نَصِيبُ كُلِّ قِيرَاطٍ مِنْهَا،

(١) انظر: «التنقيح المشيع» للمرداوي (ص: ٤٠).

(٢) فِي «ق، م»: «ذَكَرَهُ».

والرَّطْلُ العراقيُّ بالدَّرَاهِمِ مئةٌ وثمانيةٌ وعشرونَ وأربعةُ أسباعِ درهمٍ،
وبالمِثاقيلِ تسعونَ، وهو سُبْعُ القُدْسِيِّ وثُمْنُ سُبْعِهِ، وَسُبْعُ الحَلْبِيِّ
ورُبْعُ سُبْعِهِ، وَسُبْعُ الدَّمَشْقِيِّ ونصفُ سُبْعِهِ، ونصفُ المِصْرِيِّ ورُبْعُهُ
وسُبْعُهُ، والرَّطْلُ القُدْسِيُّ ثمانِ مئةٍ درهمٍ، والحَلْبِيُّ سبعِ مئةٍ وعشرونَ،
والدَّمَشْقِيُّ ستُّ مئةٍ، والمِصْرِيُّ مئةٌ وأربعةٌ وأربعونَ، وأوقيةُ العراقيِّ
عَشْرَةُ دراهِمَ وخمسةُ أسباعٍ، والمِصْرِيُّ اثنا عشرَ، والدَّمَشْقِيُّ خمسونَ،
والحَلْبِيُّ ستُّونَ، والقُدْسِيُّ ستَّةٌ وستُّونَ وثلاثا درهمٍ.

* * *

فَعَلِمَ أَنَّ نَصِيبَ القِيرَاطِ مِنْ خَمْسِ مِئَةِ رَطْلٍ عَشْرَةُ أَرطالٍ وثلاثا رَطْلٍ عراقيٍّ كما ذكره
المُصَنِّفُ.

(والرَّطْلُ العراقيُّ) وزنه (بالدَّرَاهِمِ مئةٌ وثمانيةٌ وعشرونَ) درهماً (وأربعةُ
أَسباعِ درهمٍ، وبالمِثاقيلِ تسعونَ) مِثقالاً بالاستقراءِ (وهو سُبْعُ) الرَّطْلِ البَغْلِيِّ
وسُبْعِ (القُدْسِيِّ، وثُمْنُ سُبْعِهِ وسُبْعُ) الرَّطْلِ (الحَلْبِيِّ، ورُبْعُ سُبْعِهِ وسُبْعُ) الرَّطْلِ
(الدَّمَشْقِيِّ، ونصفُ سُبْعِهِ ونصفُ) الرَّطْلِ (المِصْرِيِّ، ورُبْعُهُ وسُبْعُهُ، والرَّطْلُ
القُدْسِيُّ: ثمانِ مئةٍ درهمٍ، و) الرَّطْلُ (الحَلْبِيُّ: سَبْعُ مئةٍ) درهمٍ (وعشرونَ)
درهماً، و) الرَّطْلُ (الدَّمَشْقِيُّ، ستُّ مئةٍ) درهمٍ، والبَغْلِيُّ: سَعُ مئةٍ درهمٍ، و)
الرَّطْلُ (المِصْرِيُّ: مئةٌ) درهمٍ (وأربعةٌ وأربعونَ) درهماً، وكلُّ رَطْلٍ: اثنا عشرة
أوقيةً في كُلِّ البُلدانِ.

(وأوقيةُ العراقيِّ: عشرةُ دراهِمَ، وخمسةُ أسباعٍ) درهمٍ، و) أوقيةُ (المِصْرِيِّ
اثنا عشرَ) درهماً، و) أوقيةُ (الدَّمَشْقِيِّ خَمْسُونِ) درهماً، و) أوقيةُ (الحَلْبِيِّ ستُّونَ)
درهماً، و) أوقيةُ (القُدْسِيِّ: ستَّةٌ وستُّونَ) درهماً (وثلاثا درهمٍ)، وأوقيةُ البَغْلِيِّ:

فصل

وَيَتَطَهَّرُ بِمَا لَا يَنْجَسُ إِلَّا بِتَغْيِيرٍ وَلَوْ مَعَ بَقَاءِ نَجَاسَةٍ فِيهِ وَقَارِبَهَا،
وَمُتَضَخٍّ مِنْ قَلِيلٍ لِسُقُوطِهَا.....

خمسة وسبعون درهماً إسلامياً؛ لأنه المرادُ حيثُ أُطلقَ.

فإذا أردتَ معرفةَ القُلَّتَيْنِ بِأَيِّ رَطْلٍ أَرَدْتَ، فاعرفَ عددَ دراهمِهِ، ثُمَّ اطْرَحْ
ذلكَ العددَ من دراهمِ القُلَّتَيْنِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهَا شَيْءٌ، أَوْ يَبْقَى أَقَلُّ
من دراهمِ الرُّطْلِ، واحفظِ الأَرْطَالَ المَطْرُوحَةَ، فَمَا وَجَدَ من عددِ الطَّرَحَاتِ فَهُوَ
مقدارُ القُلَّتَيْنِ بِالرُّطْلِ الذي طَرَحْتَ بِهِ إِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ من دراهمِ الرُّطْلِ، وَإِنْ بَقِيَ
من دراهمِ القُلَّتَيْنِ أَقَلُّ من دراهمِ الرُّطْلِ الذي طَرَحْتَ بِهِ، فانسُبْهُ مِنْهُ، ثُمَّ اجْمَعْهُ
إِلَى المَحْفُوظِ، فَمَا كَانَ فَهُوَ مقدارُ القُلَّتَيْنِ.

(فصل)

هو عبارة عن: الحَجْزِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَمِنْهُ: فَضْلُ الرَّبِيعِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُزُ بَيْنَ الشَّتَاءِ
وَالصَّيْفِ.

وهو فِي كُتُبِ العِلْمِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَاجِزٌ بَيْنَ أَجْنَاسِ الْمَسَائِلِ وَأَنْوَاعِهَا.

(وَيَتَطَهَّرُ) مَرِيدُ الطَّهَارَةِ (بِمَا لَا يَنْجَسُ) مِنَ الْمَاءِ (إِلَّا بِتَغْيِيرٍ) وَهُوَ مَا بَلَغَ حَدًّا
يُدْفَعُ بِهِ تِلْكَ النَّجَاسَةُ عَنْ نَفْسِهِ، (وَلَوْ مَعَ بَقَاءِ) عَيْنِ (نَجَاسَةٍ فِيهِ)، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا،
(و) لَوْ (قَارِبَهَا)؛ أَيِ: النَّجَاسَةِ مُتَطَهَّرٌ؛ بَحِثْ لَمْ يُبَاشِرْهَا؛ إِذِ الْحُكْمُ لِلْمَجْمُوعِ،
فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَرُبَ مِنْهَا، وَمَا بَعُدَ عَنْهَا.

(وَمُتَضَخٍّ) مِنْ رَشَاشٍ تَصَاعَدَ (مِنْ) مَاءٍ (قَلِيلٍ؛ لِسُقُوطِهَا)؛ أَيِ:

فيه نجسٌ، ويُعْمَلُ بيقينٍ في كثرةِ ماءٍ وقَلْتِهِ وطهارتهِ ونجاستِهِ، ولو مع سقوطٍ نحوِ رَوْثٍ شَكٍّ في نجاستِهِ، أو سقوطٍ طاهرٍ ونَجِسٍ وتَغْيَرٍ يَسِيرًا بِأَحَدِهِمَا أو كَثِيرًا بما يَشُقُّ، وَجَهْلٍ، فَإِنْ شَكَّ فِي كَثَرَةِ مَاءٍ^(١) وَقَعَتْ فِيهِ فَنَجِسٌ، وفي نجاسةِ نحوِ رَوْثٍ.....

النَّجَاسَةُ (فِيهِ نَجِسٌ)؛ لَانْفِصَالِهِ^(٢) بَعْدَ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ، بِخِلَافِ مَا انْتَضَحَ مِنَ الْكَثِيرِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْمُتَّصِلِ، فَيُعْطَى حُكْمَهُ، (وَيُعْمَلُ) عِنْدَ الشَّكِّ (بِيقِينٍ فِي كَثَرَةِ مَاءٍ وَقَلْتِهِ وَطَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ)؛ لِحَدِيثٍ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(٣)، وَلَا يَلِزُ السُّؤَالُ عَنْ مَاءٍ لَمْ يُتَيَقَّنْ نَجَاسَتُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، (وَلَوْ مَعَ سُقُوطِ نَحْوِ رَوْثٍ)؛ كَعَظَمِ (شَكٍّ فِي نَجَاسَتِهِ)، فَيُطْرَحُ الشَّكُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمَاءِ عَلَى حَالِهِ، (أَوْ) مَعَ (سُقُوطِ^(٤) طَاهِرٍ وَنَجِسٍ وَتَغْيَرِ) الْمَاءِ الْكَثِيرِ تَغْيَرًا (يَسِيرًا بِأَحَدِهِمَا، أَوْ) تَغْيَرٍ تَغْيَرًا (كَثِيرًا بِمَا يَشُقُّ) صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ، (وَجَهْلٍ) فَلَمْ يَعْلَمْ، هَلِ التَّغْيَرُ حَصَلَ بِالطَّاهِرِ أَوِ النَّجِسِ؟ فَيَعْمَلُ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ بَقَاءُ الْمَاءِ عَلَى الطَّهَوْرِيَّةِ.

(فَإِنْ شَكَّ فِي كَثَرَةِ مَاءٍ وَقَعَتْ) النَّجَاسَةُ (فِيهِ، فَ) هُوَ (نَجِسٌ)؛ عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَهُوَ الْقِلَّةُ، (و) إِنْ شَكَّ (فِي نَجَاسَةِ نَحْوِ رَوْثٍ) وَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَطَاهِرٌ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ^(٥)، نَقْلَ حَرْبٍ وَغَيْرِهِ فَيَمْنُ وَطَى رَوْثَةً، فَرَخَّصَ فِيهِ إِذَا

(١) فِي «ز»: «مَا».

(٢) فِي «ك»: «لَانْفِصَالِ».

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥١٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٧١١)، مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

(٤) شَطَبَ عَلَيْهَا فِي «ق»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ك».

(٥) فِي «ك»: «بِالْأَصْلِ».

أو ولوغ كلبٍ أَدْخَلَ رَأْسَهُ إِنَاءً فَطَاهِرٌ، أو هَلْ طَرَأَتِ النَّجَاسَةُ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ أو بَعْدَهُ فَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ، أو وَقَعَ فِيهِ صَيْدٌ جُرِحَ وَلَمْ يُعْلَمْ مَاتَ بِالْجِرَاحَةِ أو بِهِ، فَالْمَاءُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ، وَالْحَيَوَانُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْحُرْمَةِ، وَكَذَا لَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ ذَبَابٌ وَشَكَّ: هَلْ تَعَلَّقَ بِرِجْلَيْهِ نَجَاسَةً، فَإِنْ تَحَقَّقَ حُكْمَ بَعْدَمِ الْجَفَافِ، وَيتجه: وَحُكْمَ بَعْدَمِ انفصاله^(١) فيما وَقَعَ عَلَيْهِ لَا فِيهِ.

لَمْ يُعْلَمْ مَا هِيَ، (أَوْ) شَكَّ فِي (وُلُوغِ كَلْبٍ أَدْخَلَ رَأْسَهُ إِنَاءً، فَطَاهِرٌ)، وَلَوْ وُجِدَ فِيهِ رُطُوبَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُلُوغِ، (أَوْ) شَكَّ (هَلْ طَرَأَتِ النَّجَاسَةُ) عَلَى الْمَاءِ الَّذِي تَطَهَّرَ مِنْهُ (قَبْلَ تَطْهِيرِهِ، أَوْ) طَرَأَتْ (بَعْدَهُ؟ فَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ)، لَكِنْ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ مَا ظَنَنْتُمْ نَجَاسَتَهُ احْتِيَاظًا، (أَوْ) شَكَّ فِي مَاءٍ (وَقَعَ فِيهِ)؛ أَي: الْمَاءِ (صَيْدٌ جُرِحَ) وَمَاتَ، (وَلَمْ يُعْلَمْ أَمَاتَ بِالْجِرَاحَةِ أَوْ) مَاتَ (بِهِ؟) أَي: بِالْمَاءِ، (فَالْمَاءُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ، وَالْحَيَوَانُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْحُرْمَةِ) إِنْ كَانَ غَيْرَ طَيْرٍ، وَيَأْتِي فِي الصَّيْدِ.

(وَكَذَا) الْحُكْمُ (لَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ ذَبَابٌ، وَشَكَّ هَلْ تَعَلَّقَ بِرِجْلَيْهِ نَجَاسَةً) قَبْلَ وَقُوعِهِ عَلَيْهِ، وَجَفَّتْ أَوْ لَا؟ (فَإِنْ) كَانَ (تَحَقَّقَ) تَعَلُّقُ النَّجَاسَةِ بِرِجْلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ، (حُكْمَ بَعْدَمِ الْجَفَافِ)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

(وَيَتَّجِهُ: وَحُكْمَ بَعْدَمِ انفصاله)؛ أَي: مَا تَحَقَّقَ عُلوُّهُ بِرِجْلَيْ الدُّبَابِ مِنَ النَّجَاسَةِ الرُّطْبَةِ (فِيمَا وَقَعَ) الدُّبَابُ (عَلَيْهِ) مِنْ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَامِدَاتِ، فَلَا يَنْجَسُ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ، (لَا) إِنْ وَقَعَ عَلَى نَحْوِ ثَوْبٍ وَبَقِيَ (فِيهِ)، أَوْ عَلَى

(١) فِي «ح»: «انفصال».

وإن أخبره مُكَلَّفٌ عَدْلٌ - ويتجه: أو لا، واعتقد صدقه^(١) - ولو
ظاهراً، أو أنثى، أو.....

مائع، ولو خرج منه، فيحكم بنجاسة المائع، ويمتنع^(٢) صحّة الصلاة في نحو
الثوب ما دام الدُّبَابُ فيه، وهو مُتَّجِهٌ كما حرّره الشَّيْشِينِيُّ آنفاً^(٣).

وإن أخبره؛ أي: مُرِيدَ الطَّهَارَةِ (مُكَلَّفٌ عَدْلٌ) على المذهب، (ويُتَّجِهُ:
أو لا)؛ أي: أو غير عَدْلٍ، (و) لكن (اعتقد صدقه) قال في «إعلام الموقعين»:
والله سبحانه لم يأمر برّد خبر الفاسق؛ بل بالتبَيُّن والتَّيَيُّن، فإن ظهرت دلالة على
صدقه، قُبِلَ خبره، وإن ظهرت دلالة على كذبه، رُدَّ خبره، وإن لم يتبين واحدٌ
من الأمرين، وقف خبره، انتهى^(٤).

فاتَّجَاهُ الْمُصَنِّفُ مَحْمُولٌ على هذا، وهو حَسَنٌ^(٥).

(ولو) كان المُخْبِرُ عَدْلًا (ظاهراً)؛ أي: مَسْتُورَ الحالِ، (أو) كان (أنثى أو

(١) في هامش «ح»: «المذهب لا يقبل الفاسق ولو اعتقد صدقه».

(٢) في «م»: «ويمنع».

(٣) أقول: الاتجاه ليس في نسخة الشارح، وهو قريب مما قرره الشَّيْشِينِيُّ وتقدم، وله
نظائر في كلامهم، انتهى.

[وقوله: «أقول: الاتجاه... وتقدم» سقط من «ل»، وفي «ل»: «له» بدل «وله»].

(٤) انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ١٠٤).

(٥) أقول: ذكر الشارحُ البحثَ وقرّرَ نحوه مما قرّره شيخنا، قلت: ولم أر من صرح به، ولكن
كلام ابن القيم تضمّنه، وهو ظاهرٌ فيه، وكلام بقية الأصحاب مُطْلَقٌ في الفاسق، وقد يقال:
بحث المصنف لا ينافي إطلاقهم، بل يقتضي كلامهم في المياه والياب ونحوهما في
العبادات يقين الطهورية والإباحة، ولو بحسب ظنّه، فتصديق المكلف لخبر الفاسق يصير
على يقين من ذلك، ويُحْدِثُ له ظناً، فتأمل وتدبر وحرر، انتهى.

قَنَّا^(١)، أو أَعْمَى، بنجاسة شيءٍ ولو مُبْهِمًا؛ كأحد هذين، وَعَيَّنَ السَّبَبَ
مُخَالَفٌ، قُبِلَ لَزُومًا وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّ كَلْبًا وَلَغَ فِي هَذَا الْإِنَاءِ،
وَقَالَ آخَرُ: بَلْ فِي هَذَا،

قَنَّا أو أَعْمَى؛ لَأَنَّ لِلْأَعْمَى طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ بِالْخَبَرِ مِنْ عَدْلٍ، أَوْ الْحِسِّ
بِحَاسَّةٍ غَيْرِ الْبَصَرِ (بِنَجَاسَةِ شَيْءٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ (أَخْبَرَ)، (وَلَوْ) كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ (مُبْهِمًا؛
كَأَحَدِ هَذَيْنِ) التَّوْبِينِ أَوْ الْإِنَاءَيْنِ (وَعَيَّنَ) الْمُخْبِرُ (السَّبَبَ)؛ أَي: سَبَبَ مَا أَخْبَرَ
بِهِ مِنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ، وَالْمُخْبِرُ (مُخَالَفٌ) لِمَذْهَبٍ مَنْ أَخْبَرَهُ، أَوْ فُقِيهِ
مُوَافِقٌ، كَمَا نُقِلَ مِنْ إِمْلَاءِ التَّقِيِّ الْفُتُوْحِيِّ، (قُبِلَ لَزُومًا)؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ،
كَالْقَبْلَةِ وَهَلَالِ رَمَضَانَ.

قال في «شرح الإقناع»: قلتُ: وكذا إذا أخبره بما يسلب الطهوريّة مع بقاء
الطهارة، فيعملُ المُخْبِرُ بِمَذْهَبِهِ فِيهِ^(٢).

(وَالَا) يُعَيِّنُ الْمُخْبِرُ السَّبَبَ (فَلَا) يَلْزُمُهُ قَبُولُهُ؛ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ نَجَسًا عِنْدَ
الْمُخْبِرِ دُونَ الْمُخْبِرِ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي سَبَبِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ إِخْبَارُهُ
بِنَجَاسَتِهِ^(٣) عَلَى وَجْهِ التَّوَهُّمِ كَالْوَسْوَاسِ؛ فَلِذَلِكَ اعْتُبِرَ التَّعْيِينُ.

(وَإِنْ أَخْبَرَهُ) الْعَدْلُ الْمُكَلَّفُ - وَلَا يَلْزُمُ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ، قَدَّمَهُ فِي
«الْفَائِقِ»^(٤) - (أَنَّ كَلْبًا وَلَغَ) - مِنْ بَابِ: نَفَعَ؛ أَي: شَرِبَ بِأَطْرَافِ لِسَانِهِ - (فِي
هَذَا الْإِنَاءِ، وَقَالَ) عَدْلٌ (آخَرُ: بَلْ) وَلَغَ (فِي هَذَا)، قُبِلَ الْمُخْبِرُ وَجُوبًا قَوْلَ كُلِّ

(١) فِي «ف»: «وَقَنَّا» بَدَل «أَوْ قَنَّا».

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١/ ٤٦).

(٣) فِي «ق، ك»: «بِنَجَاسَةٍ».

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٧١).

وَجَبَ اجْتِنَابُهُمَا، وكذا لو عَيَّنَا كِلَيْهِمَا وَوَقْتًا لَا يُمْكِنُ شَرْبُهُ فِيهِ،
تَعَارَضًا، وَحَلَّ اسْتِعْمَالُهُمَا، وَيُقَدَّمُ مُثَبِّتٌ عَلَى نَافٍ،

وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْإِثْبَاتِ دُونَ النَّفْيِ، وَ(وَجَبَ) عَلَيْهِ (اجْتِنَابُهُمَا)؛ أَي: الْإِنَائِيْنِ؛
لأنه يُمَكِّنُ صِدْقَهُمَا بِكَوْنِ^(١) الْوُلُوعَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، أَطْلَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ
الْعَدْلَيْنِ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

(وَكَذَا لَوْ عَيَّنَا كِلَيْهِمَا)؛ بِأَنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: وَلَغَ فِيهِ هَذَا الْكَلْبُ دُونَ هَذَا
الْكَلْبِ، وَعَاكَسَهُ الْآخَرُ، فَيُقْبَلُ خَبَرُهُمَا، وَيُكْفَى عَنْهُمَا؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مُثَبِّتٌ لِمَا
نَفَاهُ الْآخَرُ، وَالْمُثَبِّتُ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ.

(و) إِنْ عَيَّنَا (كِلَابًا) وَاحِدًا (و) عَيَّنَا (وَقْتًا لَا يُمْكِنُ شَرْبُهُ فِيهِ) مِنْهُمَا، (تَعَارَضًا)
وَسَقَطَ قَوْلُهُمَا (وَحَلَّ اسْتِعْمَالُهُمَا)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ صِدْقُهُمَا، وَلَا مُرَجَّحَ لِأَحَدِهِمَا،
كَالْبَيْتَيْنِ إِذَا تَعَارَضَتَا.

(و) إِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: شَرِبَ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَمْ يَشْرَبْ مِنْهُ،
فَإِنَّهُ (يُقَدَّمُ قَوْلُ مُثَبِّتٍ عَلَى) قَوْلِ (نَافٍ)؛ لِمَا سَبَقَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُثَبِّتُ لَمْ يَتَحَقَّقْ
شَرْبُهُ، كَالضَّرِيرِ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْ حِسِّهِ، فَيُقَدَّمُ قَوْلُ الْبَصِيرِ لِرُجْحَانِهِ بِالْمُشَاهَدَةِ،
وَاسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ.

* تَمَتَّة: وَإِنْ عَلِمَ نَجَاسَةَ الْمَاءِ الَّذِي تَوَضَّأَ مِنْهُ، وَشَكَّ هَلْ كَانَ وُضُوؤُهُ قَبْلَ
نَجَاسَتِهِ أَوْ بَعْدَهَا؟ لَمْ يُعَدَّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، وَكَشَكَّهُ فِي شَرْطِ الْعِبَادَةِ بَعْدَ
فَرَاغِهَا، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ النِّجَاسَةَ قَبْلَ وُضُوئِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَكَانَ الْمَاءُ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ، أَوْ
كَانَ قُلَّتَيْنِ، فَتَقْصَرُ بِالِاسْتِعْمَالِ؟ أَعَادَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَقْصُ الْمَاءِ.

(١) فِي «ك»: «لِكَوْنِ».

ويلزم عالم نجس لا يُعفى^(١) إعلام مُريد استعماله، ويتجه احتمال:
العبرة بعقيدة عالم.....

(ويلزم عالم نجس) من ثوب أو غيره (لا يُعفى) عنه (إعلام مُريد استعماله)؛
لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيجب بشروطه، وعلم منه أن
ما يُعفى عنه كيسير دم^(٢) على بدن أو ثوب أو مُصلى، لا يجب الإعلام به؛ لأن
عبادته لا تفسد باستعماله في غير طهارة، وصرح به في «الإقناع»^(٣)، واختاره ابن
القيّم.

(ويُتجه: احتمال) أن (العبرة بعقيدة عالم) بالنجاسة، فإن اعتقد نجاسة شيء
عنده، وجب عليه الإخبار، وإلا فلا، اختاره الشيخ تقي الدين، فقال: يجوز وضع
ماء طاهر في اعتقاده في مائع لغيره؛ أي: وإن كان عند الغير نجساً^(٤)، كمن يرى
طهارة ماء النبيذ بعد مُضي ثلاثة أيام إذا لم يُغل، فله وضعه في مائع يريد استعماله
من يرى نجاسة ذلك، وهذا^(٥) مُشكل؛ لأنهم قالوا: يحرم علينا أن نضع لأهل
الكتاب في طعامهم ما هو مُحرم عليهم، والصحيح: أن العبارة بعقيدة المُستعمل
كما تقدم في الطهور^(٦)، فإذا كان الشيء نجساً في مذهب المُستعمل، وجب على
العالم أن يُعلمه به إذا علم أنه نجس في مذهبه، فليحفظ ذلك^(٧).

(١) في «ف» زيادة: «عنه».

(٢) سقطت من «ك».

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١ / ١٤).

(٤) في «ط»: «نجاسته».

(٥) في «ق»: «وهو».

(٦) سقطت من «ك»: «كما تقدم في الطهور».

(٧) أقول: نقل الشارح عبارة شيخنا، وهو قوله: (والصحيح... إلخ)، وعزاها إلى =

وإن أصابه ماء نحو ميزابٍ وروثٍ ولا أمانة كره سؤاله،

(وإن أصابه ماء نحو ماء ميزابٍ) كماءٍ مُجْتَمِعٍ في أَرْقَةٍ (وروثٍ) دَابَّةٍ، وذَرْقٍ طائرٍ، (ولا أمانة) على نجاسته، (كره سؤاله) عنه، نقله صالحٌ؛ لقولِ عمر لصاحبِ الخوضِ: لا تخبرنا^(١).

= المؤلف، ثم قال: وهذا منه تصريحٌ يضعف قوله: (ويتجه احتمال)، انتهى.

قلت: ومقتضى عزو الشارح قوله: (والصحيح . . إلخ) للمصنف: أنه ليس من بحثه، وقال الشيخ عثمان في «حاشيته» على قول «المنتهى»: (أن يستعمله): لعل محله إذا كان نجساً عندهما لا عند أحدهما، وأن مثله الطاهر إذا رأى من يريد أن يتوضأ به مثلاً، انتهى. فمقتضى هذا البحث: أنه إذا كان ذلك نجساً أو طاهراً عند أحدهما، لا يلزمه؛ لأنه إذا كان ذلك عند العالم فالمستعمل لا يراه، فلا فائدة في تنبيهه، وإذا كان ذلك عند المستعمل فالعالم لا يراه، وهذا كاحتمال المصنف مبني على ما ذكره في النهي عن المنكر: هل لا بد فيه من كونه مُجْمَعاً عليه أو لا؟ على ما فُصِّل في محله، وما ذكره شيخنا من قوله: (والصحيح . . إلخ)، وعزو الشارح ذلك للمصنف، وقد قلنا: إن ظاهر ذلك أنه ليس من بحثه، فهو مقدم على بحث المحشي المذكور؛ لأنه منقول، ولأنه لو كان من بحث المصنف، فالعمل به أحوط؛ لأنه ربما علم المستعمل نجاسة ذلك من موافق أو غيره بعد استعماله، فيلزم عليه المشقة له من تضمُّخه بالنجاسة، وفساد العبادة وغير ذلك، فيكون التارك لإعلامه بذلك قبل استعماله سبباً لوقوعه في هذا الحرج والمشقة، وربما يتسبب لذلك فساد وعداوة، فعلى هذا هو أظهر من بحث المحشي، واحتمال المصنف.

وقول شيخنا: (اختاره الشيخ تقي الدين): لم أره، وإنما نقل في «الفروع» أقوالاً ثلاثة فيما إذا علم النجس هل يجب عليه الإعلام مطلقاً؟ وهو الذي صوّبه في «تصحيح الفروع»، وقيل: لا يلزمه، وقيل: يلزمه إن شرطت إزالته للصلاة، كما بين ذلك في «شرح الإقناع» و«حاشيته»، فتأمل وتدبر، انتهى.

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢٣ / ١)، والدارقطني في «سننه» (٣٢ / ١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٥٠ / ١).

ولا يلزم جوابه، وأوجبهُ الأَزَجِيُّ إِنْ عَلِمَ نَجَاسَتَهُ، وهو حَسَنٌ، وَإِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ مُبَاحٌ بِمُحَرَّمٍ أَوْ بِنَجْسٍ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ بِهِ، وَلَا طَهُورٌ مُبَاحٌ بَيَقِينٍ، لَمْ يَتَحَرَّ، فَإِنْ خَالَفَ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ أَصَابَ،

(ولا يلزم) مسؤولاً (جوابه)؛ لما تقدّم، (وأوجبهُ)؛ أي: الجواب (الأَزَجِيُّ إِنْ عَلِمَ) مسؤولٌ (نَجَاسَتَهُ، وهو)؛ أي: قولُ الأَزَجِيِّ (حَسَنٌ)، وصَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(١).

(وَإِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ مُبَاحٌ بِمُحَرَّمٍ)، لَمْ يَتَحَرَّ، (أَوْ) اشْتَبَهَ طَهُورٌ مُبَاحٌ (بِنَجْسٍ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ بِهِ)؛ أي: بِالطَّهَوْرِ^(٢)، كَكُونِ الطَّهَوْرِ دُونَ^(٣) قُلْتَيْنِ^(٤)، وَعِنْدَهُ إِنْاءٌ^(٥) يَسْعُهُمَا، (وَلَا طَهُورٌ مُبَاحٌ بَيَقِينٍ، لَمْ يَتَحَرَّ)؛ أي: لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّحَرِّيُّ؛ لِأَنَّهُ اشْتَبَهَ الْمُبَاحُ بِالْمَحْظُورِ فِي مَوْضِعٍ لَا تُبَيِّحُهُ الضَّرُورَةُ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ بِأَجْنِيَاتٍ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَوْلًا؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّطْهِيرِ، وَوَجِبَ الْكَفُّ عَنْهُمَا؛ احْتِيَاظًا لِلْحَظَرِ.

(فَإِنْ خَالَفَ) بَأَن تَوَضَّأَ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ التَّحَرِّيِّ، (لَمْ يَصِحَّ) وَضُوؤُهُ (وَلَوْ أَصَابَ) بَأَن ظَهَرَ لَهُ بَأَن^(٦) مَا تَوَضَّأَ بِهِ هُوَ الطَّهَوْرُ، كَمَا لَوْ صَلَّى قَبْلَ أَنْ

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ٧١).

(٢) سقطت من «ق»: «أي: بالطهور».

(٣) سقطت من «ق، ك».

(٤) في «ك» زيادة: «فأكثر».

(٥) سقطت من «ك».

(٦) في «ك، م»: «أن».

ولو زادَ عددُ طهورٍ مباحٍ، وِتيَّمُ بلا إعدامٍ، ولا يُعيدُ نحوَ صلاةٍ لو عَلِمَهُ بعدُ، ويلزُمُ تحرُّرٌ لحاجةٍ شُرِبَ وأكِلَ لا غَسَلَ نَحْوِ فَمٍ، وبطاهرٍ ولو مع طهورٍ بيقينٍ أَمَكَّنَ جَعْلُهُ طَهُوراً به، أو لا، يتوضَّأُ مِنْ ذَا غَرْفَةٍ وَمِنْ ذَا غَرْفَةٍ تَعَمُّ كُلَّ مِنْهُمَا.....

يَعْلَمُ دُخُولَ الْوَقْتِ فِصَادَفَهُ، (ولو زادَ عددُ طَهُورٍ) أو زادَ عددُ (مُبَاحٍ) على المَذْهَبِ.

(وِتيَّمُ) مَنْ عَدِمَ طَهُوراً غَيْرَ الْمُشْتَبِهِ (بلا إعدامٍ) ولا خَلَطٍ؛ لَأَنَّهُ عَادِمٌ لِلْمَاءِ حُكْماً، (ولا يُعيدُ) مَنْ صَلَّى بِالتَّيَّمِّ (نَحْوَ صَلَاةٍ) كَطَوَافٍ (لو عَلِمَهُ)؛ أَي: الطَّهُورَ (بعدَ) فَرَاغِهِ مِنْهَا؛ لَأَنَّهُ فَعَلَ مَا هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، كَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَصَلَّى بِالتَّيَّمِّ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ.

(ويلزُمُ تَحَرُّرٌ لحاجةٍ شُرِبَ وَأَكِلَ)؛ لَأَنَّهُ حَالٌ ضَرُورَةٌ، وَ(لا) يَلزُمُ (غَسْلُ نَحْوِ فَمٍ) بَعْدَ الْأَكْلِ أَوِ الشُّرْبِ إِذَا وَجَدَ طَهُوراً؛ اسْتِصْحَاباً لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ، وَكَذَا لَوْ تَطَهَّرَ مِنْ أَحَدِهِمَا، لَا يَلزُمُهُ غَسْلُ أَعْضَائِهِ وَثِيَابِهِ؛ اسْتِصْحَاباً لِلْأَصْلِ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ بِلَا تَحَرُّرٍ إِنْ أَمَكَّنَهُ.

(و) إِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ (بطاهرٍ ولو مع) وَجُودِ (طاهرٍ^(١) بَيِّقِينَ أَمَكَّنَ جَعْلُهُ)؛ أَي: الطَّاهِرِ (طَهُوراً به)؛ أَي: بِالطَّهُورِ؛ كَأَنْ كَانَ الطَّهُورُ قُلَّتَيْنِ، وَعِنْدَهُ مَا يَسَعُهُمَا (أَوْ لَا)؛ أَي: أَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ جَعْلُهُ طَهُوراً به، (يتوضَّأُ) مَرَّةً^(٢) وَضُوءاً وَاحِداً يَأْخُذُ لِكُلِّ غُضْوٍ (مِنْ ذَا) الْمَاءِ (غَرْفَةً وَمِنْ ذَا) الْمَاءِ (غَرْفَةً، تَعَمُّ كُلَّ) غَرْفَةٍ (مِنْهُمَا

(١) فِي «ك»: «طهور».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ق».

المحلّ، أو مِنْ كُلِّ وضوءٍ كاملاً كما في «المغني»، وكذا غُسْلٌ،
ويُصَلِّي صلاةً. وثيابٌ طاهرةٌ مُباحةٌ بنَجَسٍ أو مُحَرَّمَةٍ ولا طاهرٍ مباحٍ
بِيقينٍ؛ لَعَدَمِ الصَّحَةِ حِينَئِذٍ، فَإِنْ عَلِمَ عَدَدَ نَجَسَةٍ أو مُحَرَّمَةٍ ولا طاهرٍ
صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صلاةً وزادَ.....

المحلّ)؛ أي: العُضْوُ لُزُوماً، (أو) يتَوَضَّأُ (مِنْ كُلِّ) واحدٍ من المائتين (وُضُوءاً)
كاملاً كما في «المغني»^(١) قال في «شرح المنتهى»: والأوّل المذهب، وذلك
أَنَّ الوُضُوءَ الواحدَ مَجْزُومٌ بِنَيْتِهِ كونه رَافِعاً، بخلافِ الوُضُوءَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي
أَيُّهُمَا الرَّافِعُ لِلْحَدَثِ^(٢).

(وكذا غُسْلٌ) من مائتين: طهورٍ وطاهرٍ اشتبها، فيغتسلُ من كُلِّ منهما غُسْلاً
كاملاً، وإزالةً نجاسةً كذلك، (ويُصَلِّي صلاةً)؛ أي: يُصَلِّي الفرضَ مرةً واحدةً،
وهذا المذهب، سواءً قلنا: يتَوَضَّأُ وُضُوءاً واحداً، أو وُضُوءَيْنِ، قال في «الشرح»:
لا نعلمُ فيه خلافاً^(٣).

(و) إِنْ اشْتَبَهَتْ (ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ مُبَاحَةٌ بـ) ثِيَابٍ (نَجَسَةٍ، أو) ثِيَابٍ (مُحَرَّمَةٍ،
ولا طاهرٍ مُباحٍ بِيقينٍ)، لم يَتَحَرَّ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي اشْتِبَاهِ الطَّاهِرِ بِالنَّجَسِ؛ (لَعَدَمِ
الصَّحَةِ) فِي واحدٍ منها بِمُفْرَدِهِ (حِينَئِذٍ)؛ أي: حِينَ الْاِشْتِبَاهِ، (فَإِنْ عَلِمَ عَدَدَ) ثِيَابٍ
(نَجَسَةٍ، أو) عَدَدَ ثِيَابٍ (مُحَرَّمَةٍ، ولا طاهرٍ) عِنْدَهُ يَسْتُرُ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ، (صَلَّى فِي
كُلِّ ثَوْبٍ) مِنْ الْمُشْتَبَهَةِ^(٤) (صلاةً) بَعْدَ النَّجَسَةِ أو الْمُحَرَّمَةِ، (وزادَ) عَلَى الْعَدَدِ

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٥١).

(٢) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١/ ٢٧).

(٣) سقطت من «ق»: «قال في «الشرح»: لا نعلمُ فيه خلافاً».

وانظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ٥٢).

(٤) في «ق»: «المشتبه».

صلاة، وإلا فحتى يتيقن صحتها، ولا تصح إمامته، وكذا بُقِعَ أَمْكِنُهُ^(١) ضيِّقَةً لا مَتَّسَعَةً. ويتجّه: صحة تيممين لو اشتبه ترابٌ طهورٌ مباحٌ بضدّه.

(صلاة) ينوي بكلّ صلاة الفرض احتياطاً، كمن نسي صلاة من يوم وجعلها؛ لأنه أَمْكِنُهُ أداء فرضه بيقين، فلزمه، كما لو لم تشته، (وإلا) يعلم عدد نجسة أو مُحَرَّمَةٍ؛ (ف) إنه يصلي في كلّ ثوب منها صلاة (حتى يتيقن صحتها)؛ أي: يتيقن أنه صلى في طاهرٍ مباحٍ ولو كثرت؛ لأنّ هذا يندرجُ جدّاً، فألحقَ بالغالب. وفرّقَ أحمدُ بين الثياب والأواني؛ بأنّ الماء يلصقُ ببدنه، والفرق بين ما هنا وبين القبلة: أنّ عليها أَمارة تدلُّ عليها، ولا بدّلَ لها يُرجعُ إليه.

(ولا تصح إمامته)؛ أي: من اشتبهت عليه الثياب، (وكذا)؛ أي: كالثياب النجسة إذا اشتبهت بطاهرة، ولا طاهر بيقين (بُقِعَ أَمْكِنُهُ ضيِّقَةً)، فلا يتحرّى إن اشتبهت عليه، بل إن اشتبهت زاوية منه نجسة، ولا سبيلَ إلى طاهرة بيقين، صلى مرّتين في زاويتين منه، فإن تنجّس زاويتان كذلك، صلى في ثلاث، وهكذا، وإن لم يعلم عدد النجسة صلى حتى يتيقن أنّه صلى في مكانٍ طاهرٍ احتياطاً، (لا) أَمْكِنُهُ (مُتَّسَعَةً)؛ كدارٍ واسعة، وصحراء تنجّس بعضها واشتبه، فصلّى^(٢) حيث شاء بلا تحرّ.

(ويتجّه: صحة تيممين لو اشتبه ترابٌ طهورٌ مباحٌ بضدّه)؛ أي: بطاهر، أو نجس، أو مغضوب، بشرط إزالة أثره عن الوجه واليدين في النجس مع الطهور،

(١) في «ح»: «وأمكنه».

(٢) في «ق، م»: «فصلّى».

وإنِ اشْتَبَهَ نَحْوُ أُخْتٍ بِأَجْنِيَاَتٍ لَمْ يَجْزُ تَحَرُّ لِنِكَاحٍ، وَفِي قَبِيلَةٍ أَوْ بِلَدٍ كَبِيرِينَ يَجُوزُ بِلَا تَحَرٍّ، كَمِثْنَةٍ فِي لَحْمٍ مِصْرٍ أَوْ بِلَدٍ كَبِيرٍ،

وَأَنْ يَكُونَ بَنِيَّةً وَاحِدَةً مَعَ قُرْبِ الزَّمَنِ لَاسْتِعْمَالِهِ تَرَاباً طَهُوراً مُبَاحاً بَيِّنِينَ جَازِماً بِالنِّيَّةِ، أَمَا لَوْ تَيَمَّمَ تَيَمُّمَيْنِ بَنِيَّتَيْنِ فَلَا يَصِحُّ؛ لَشَكِّهِ فِي إِحْدَاهُمَا^(١)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٢).

(وإنِ اشْتَبَهَ نَحْوُ أُخْتٍ) كَعَمَّةٍ وَخَالَهٍ وَبَنَتِ أَخٍ^(٣) (ب) أَجْنِيَّةٍ، أَوْ (أَجْنِيَاَتٍ، لَمْ يَجْزُ تَحَرُّ لِنِكَاحٍ) وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، وَكَفَّ عَنْهُنَّ احْتِيَاطاً لِلْحَظَرِ.

(و) إِنِ اشْتَبَهَ نَحْوُ أُخْتِهِ (فِي قَبِيلَةٍ أَوْ بِلَدٍ كَبِيرَيْنِ)، فَإِنَّهُ (يَجُوزُ) النِّكَاحُ مِنْهُنَّ (بِلَا تَحَرٍّ، ك) مَا لَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ (مِثْنَةٌ فِي لَحْمٍ مِصْرٍ أَوْ بِلَدٍ كَبِيرٍ)، قَالَ أَحْمَدُ: أَمَا شَاتَانِ: لَا يَجُوزُ التَّحَرِّيُّ، فَأَمَّا إِذَا كَثُرَتْ، فَهَذَا غَيْرُ هَذَا، وَنَقَلَ الْأَثَرُ: أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: فَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

(١) فِي «ق، ك»: «أَحْدَهُمَا».

(٢) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ: وَهُوَ حَسَنٌ، وَعَلَيْهِ صَحَّةٌ نَحْوَ وَضُوءَيْنِ مِنْ مُحَرَّمٍ وَمُبَاحٍ؛ إِذَا لَا يَلْزُمُ مِنْ مِبَاشَرَةِ الْمُحَرَّمِ تَنْجِيسٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، انْتَهَى.

قُلْتُ: بَحْثُ الْمُصَنِّفِ قِيَاسَ كَلَامِهِمْ فِي الْبَابِ، وَصَرَحَ بِنَظَرِهِ الْخُلُوتِي حَيْثُ قَالَ: قَوْلُهُ - أَيْ: صَاحِبِ «الْمُنْتَهَى» -: (يَتَوَضَّأُ مِنْ ذَا غُرْفَةٍ . . . إلخ)، وَيَجُوزُ وَيَصَحُّ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَيْنِ كَامِلَيْنِ بَنِيَّةً وَاحِدَةً مَعَ قُرْبِ زَمَانِهِمَا، وَهَذَا غَيْرُ الْقَوْلِ الثَّانِي - أَيْ: قَوْلِ «الْمَغْنِي» الْمُتَقَدِّمِ - لِأَنَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَيْنِ بَنِيَّتَيْنِ، فَتَكُونُ النِّيَّةُ الثَّانِيَّةُ مُشْكُوكاً فِيهَا، هَلْ هِيَ بَعْدَ الرُّفْعِ أَوْ لَا؟ انْتَهَى. وَقَوْلُ الشَّارِحِ: (وَعَلَيْهِ . . . إلخ) هَذَا كَذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ فِي الْبَابِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عُثْمَانُ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ق».

ولا دَخَلَ^(١) لتحرّ في نحو عَتَقٍ وطلاقٍ .

(ولا دَخَلَ لتحرّ في نحو عَتَقٍ وطلاقٍ)؛ كخُلِعَ، فإذا طَلَّقَ أو خَلَعَ واحدةً من نسائه، أو أَعْتَقَ واحدةً من إماءه، ثم نسيها، أو كانت ابتداءً مُبْهَمَةً، أُقْرِعَ بينهما كما يأتي، ولا تحرّي، والتحرّي والتوخي والاجتهادُ متقاربةٌ، ومعناها: بذلُ المَجْهُودِ في طلبِ المَقْصُودِ .

ولمّا كان الماءُ جَوْهَرًا سَيَّالًا، احتاجَ إلى بيانٍ^(٢) أوانيهِ عَقِبُهُ، فقال :

* * *

(١) في «ح»: «ولا مدخل» .

(٢) في «ك، م» زيادة: «أحكام» .

باب الآنية

الأوعيةُ تباحُ اتِّخَاذاً واستعمالاً من كلِّ طاهرٍ مباحٍ ولو ثميناً
كجواهرٍ، لا من ذهبٍ وفضةٍ

(باب الآنية)

البابُ معروفٌ، وقد يُطلقُ على الصَّنَفِ، وهو ما يُدخلُ منه إلى المقصودِ،
ويُتوصَّلُ به إلى الاطلاعِ عليه، ويُجمَعُ على أبوابٍ، وفي الازدواجِ على أبوابٍ،
والآنيةُ لغةٌ وعُرفاً: (الأوعيةُ) جمعُ: إناءٍ ووعاءٍ، كسِقَاءٍ وأَسْقِيَةٍ، وجمعُ الآنيةِ^(١):
أَوَانٍ، والأوعيةُ أَوَاعٍ، وأصلُ (أواني): (آني) بهمزتين أبدلت ثانيتهما واواً؛ كراهةً
اجتماعيهما، كأَوَادِمَ في آدمَ.

(تباحُ) الآنيةُ (اتِّخَاذاً واستعمالاً من كلِّ طاهرٍ مُباحٍ، ولو) كانَ (ثميناً؛
كجواهرٍ) ويَاقُوتٍ وزُمُرُودٍ وبللُورٍ، وغيرِ الثَّمِينِ؛ كالخَشَبِ، والزُّجَاجِ، والجُلُودِ،
والصُّفْرِ، والحديدِ، و(لا) يُباحُ اتِّخَاذُ ولا استعمالُ^(٢) (إناءٍ (من ذهبٍ و) لا من
(فضةٍ)؛ لحديثِ حُذَيْفَةَ مرفوعاً: «لا تَشْرَبُوا في آنيةِ الذَّهَبِ والْفِضَّةِ، ولا تَأْكُلُوا
في صِحَافِها»^(٣)؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ في الدُّنْيَا، ولكُمْ في الآخِرَةِ).

(١) في «ق، م»: «آنية».

(٢) في «ك»: «اتِّخَاذاً ولا استعمالاً».

(٣) في «ق»: «صحافهما».

ومطلي ومموه ولو لم يجتمع منه شيء، ومطعم ومكفت بهما، وعظم آدمي وجلده ولو نحو ميل وقنديل.....

وعن أم سلمة ترفعه: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجزجر في بطنه نار جهنم» متفق عليهما^(١)، والجزجرة: صوت وقوع الماء بانحداره في الجوف.

وغير الأكل والشرب في معناه؛ لأنهما خرجا مخرج الغالب، ولأن في ذلك سرفاً وخيلاء، وكسر قلوب الفقراء، وتضييق النقدين.

(و) لا يُباح اتخاذ ولا استعمال إناء (مطلي) بذهب أو فضة؛ بأن يجعل كالورق، ويطلّى به الإناء من نحو حديد، (و) إناء (مموه): اسم مفعول من موه، وهو إناء من نحو نحاس يلقى فيما أذيب من ذهب أو فضة، فيكتسب، (ولو لم يجتمع منه)؛ أي: ممّا طلي به أو موه به (شيء) بعرضه على النار على الصحيح من المذهب، (و) إناء (مطعم)؛ بأن يخفر بالإناء^(٢) من نحو خشب حفرًا، ويوضع فيها قطع ذهب أو فضة، (و) إناء (مكفت بهما)؛ أي: بالذهب والفضة؛ بأن يُبرّد الإناء حتى يصير فيه شبه المجاري في غاية الدقة، ويوضع فيها شريط دقيق من ذهب أو فضة، ويدقّ عليه حتى يلصق.

(و) لا يُباح اتخاذ ولا استعمال إناء من (عظم آدمي وجلده)، لحرمته، (ولو) كان المتخذ أو المستعمل (نحو ميل وقنديل)؛ كمجمرة، ومبخرة، ودواة، ومشط،

(١) الأول رواه البخاري (٥٣٠٩)، ومسلم (٢٠٦٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٦٣١)، واللفظ له، والثاني رواه البخاري (٥٣١١)، ومسلم (٢٠٦٥).

(٢) في «ق، ك، م»: «في الإناء».

ولو لأُنْثَى، وَتَصِحُّ طَهَارَةٌ بِهَا وَبِمَغْصُوبٍ وَمَحْرَمٍ ثَمَنٍ فِيهَا وَإِلَيْهَا،
وَبِمَكَانٍ غَضِبٍ،

وَسِكِّينَ، وَكُرْسِيٍّ، وَسَرِيرٍ، وَخُفَّيْنِ، وَنَعْلَيْنِ، (ولو لأُنْثَى)؛ لَعُمُومِ الْأَخْبَارِ،
وَعَدَمِ الْمُخَصَّصِ، وَأَمَّا التَّحْلِي: فَأُبَيِّحُ لَهُنَّ؛ لِحَاجَتِهِنَّ إِلَيْهِ لِلزَّوْجِ، وَهَذَا لَيْسَ
فِي مَعْنَاهُ.

(وَتَصِحُّ طَهَارَةٌ بِهَا)؛ أَي: الْآنِيَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ بِأَنْ يَغْتَرِفَ الْمَاءَ بِهَا،
(وَبِ) إِنَاءٍ (مَغْصُوبٍ، وَمَحْرَمٍ ثَمَنٍ)؛ أَي: ثَمَنُهُ الْمُعَيَّنُ حَرَامٌ، (و) تَصِحُّ الطَّهَارَةُ
أَيْضاً (فِيهَا)؛ بِأَنْ يَتَّخِذَ إِنَاءٌ مُحْرَماً مِمَّا سَبَقَ يَسْعُ قُلَّتَيْنِ، وَيَغْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ دَاخِلَهُ،
(و) تَصِحُّ الطَّهَارَةُ (إِلَيْهَا)؛ بِأَنْ يَجْعَلَهَا مَصْبِئاً لِفَضْلِ طَهَارَتِهِ، فَيَقَعَ فِيهَا الْمَاءُ
الْمُنْفَصِلُ عَنِ الْعُضْوِ بَعْدَ غَسْلِهِ.

(و) تَصِحُّ الطَّهَارَةُ أَيْضاً (بِمَكَانٍ غَضِبٍ) بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فِي غَضَبٍ أَوْ
مُحْرَمٍ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ، وَالرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ فِي الْمُحْرَمِ مُحْرَمٌ؛ لِأَنَّهُ
اسْتِعْمَالٌ لَهُ، وَأَفْعَالٌ نَحْوُ الْوُضُوءِ مِنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ لَيْسَتْ بِمُحْرَمَةٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ
لِلْمَاءِ لَا لِلْإِنَاءِ، وَأَيْضاً فَالنَّهْيُ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْإِنَاءِ الْمُحْرَمِ يَعُودُ لَخَارِجٍ؛ إِذِ الْإِنَاءُ
لَيْسَ رُكْنًا وَلَا شَرْطاً فِيهِ؛ بِخِلَافِ الْبُقْعَةِ وَالْثُّوبِ فِي الصَّلَاةِ.

* تَمَتَّة: قَالَ الشَّيْخُ شَيْبَانِي فِي «شَرْحِ الْمُحَرَّرِ»: لَوْ اتَّخَذَ إِنَاءٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ،
وَعَشَاهُ بِنَحَاسٍ أَوْ رَصَاصٍ، لَمْ أَجِدْ لِأَصْحَابِنَا فِيهِ كَلَاماً، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ
قُلْنَا: التَّحْرِيمُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَعَيْنَهُمَا، حَرَمَ هَذَا، وَإِنْ قُلْنَا: التَّحْرِيمُ لِمَعْنَى
فِيهِمَا، وَهُوَ الْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ وَكَسْرُ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، لَمْ يَحْرُمْ، وَهَذَا هُوَ الْمُوَافِقُ
لِقَوَاعِدِ أَصْحَابِنَا.

وكذا مضَبَّبَ لَصَدْعٍ، لا يسيرةً عُرْفًا من فضةٍ لغير زينةٍ ولو وَجَدَ غيرها،
وتُكْرَهُ مباشرتها في نحوٍ شربٍ بلا حاجةٍ،

(وكذا) إناءً (مُضَبَّبٌ) بذهبٍ أو فضةٍ^(١) (لَصَدْعٍ)؛ أي: كَسَرٍ، فلا يُباحُ اتِّخَاذُها،
ولا اسْتِعْمَالُها، (لا) إن ضَبَّبَ (ب) ضَبَّةٍ (يسيرةً عُرْفًا)؛ أي: في عُرْفِ النَّاسِ - لأنه
لم يَرِدْ تحديدها - (مِنْ فَضَّةٍ) لا ذَهَبٍ (ل) حاجةٍ، وهي أن يتعلَّقَ بها غَرَضٌ (غَيْرُ
زينةٍ): بأن تدعو الحاجةُ إلى فعله، لا أن لا تندفعَ بغيره؛ كأن انكسرَ إناءً نحو
خَشَبٍ فُضَّبَبَ كذلك، فلا يَحْرُمُ؛ لحديث أنس: أن قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انكسرَ، فاتَّخَذَ
مكانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً من فَضَّةٍ، رواه البخاري^(٢).

وهذا مُخَصَّصٌ لِعُمومِ الأحاديثِ السَّابِقَةِ، فإن كانت من ذهبٍ أو كبيرة من
فضةٍ^(٣)، حَرُمَتْ مُطْلَقًا، وكذا إن كانت يسيرةً لغير حاجةٍ، وحيث كانت لحاجةٍ،
فُتِّبَاحُ (ولو وَجَدَ غيرها)؛ أي: الفِضَّةُ؛ كحديدٍ ونحاسٍ.

قال الشيخ تقي الدين: مرادهم أن يحتاج إلى تلك الصُّورة، لا إلى كونها
من ذهبٍ أو فضةٍ؛ فإنَّ هذه ضرورةٌ، وهي تبيحُ المنفرد^(٤).

(وتُكْرَهُ مباشرتها)؛ أي: ضَبَّةُ الفِضَّةِ المُبَاحَةِ (في نحوٍ شربٍ بلا حاجةٍ)
إلى المُباشرةِ؛ لأنه استعمالٌ للفِضَّةِ المُتَّصِلَةِ بِالْآنِيَةِ، فإن احتاج إليها؛ بأن كان الماءُ

(١) قوله: «بذهبٍ أو فضةٍ» جاءت في «ك» بعد قوله: «أي: كسر» الآتي.

(٢) رواه البخاري (٢٩٤٢).

(٣) في «ق»: «فضة كبيرة» بدل «كبيرة من فضة».

(٤) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٣٨٦)، ووقع فيه: (تبيح المتعذر)، وهو
تصحيح، والمنفرد: هو الذي ليس متصلًا بغيره، بل هو منفرد بنفسه، بخلاف الضبة؛
فإنها تبع للإناء. انظر: «حاشية ابن قندس على الفروع» (١/ ١٠٧).

ولا يُكْرَهُ طَهْرٌ مِنْ إِنْاءٍ نَحَاسٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا مِنْ إِنْاءٍ بَعْضُهُ نَجَسٌ، وَلَا مِمَّا بَاتَ مَكْشُوفًا، وَلَا نُنَجِّسُ بَظْنَ، وَإِنْ حَرَّمَ أَكْلُ وَصَلَاةٌ مَعَ اشْتِبَاهٍ، فَمَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهُ مِنْ آنِيَةٍ كَافِرٍ وَثِيَابِهِ.....

يَنْدَفِقُ لَوْ شَرِبَ مِنْ غَيْرِ جِهَتَيْهَا وَنَحْوِهِ، لَمْ يُكْرَهُ؛ دَفْعًا لِلحَرَجِ، (وَلَا يُكْرَهُ طَهْرٌ مِنْ إِنْاءٍ نَحَاسٍ وَنَحْوِهِ)؛ كَصُفْرِ، وَحَدِيدٍ، وَرِصَاصٍ، وَخَزَفٍ، وَزُجَاجٍ؛ لَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجْنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ فَتَوَضَّأَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَقَدْ وَرَدَ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ مِنْ جَفْنَةٍ^(٢)، وَمِنْ تَوْرٍ حِجَارَةٍ^(٣)، وَمِنْ إِدَاوَةٍ^(٤)، وَمِنْ قِرْبَةٍ^(٥)، فَتُبِتَ الْحُكْمُ فِيهَا؛ لِفَعْلِهِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا قِيَاسًا؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهَا.

(وَلَا يُكْرَهُ طَهْرٌ مِنْ إِنْاءٍ بَعْضُهُ نَجَسٌ) إِذَا لَمْ يُبَاشِرِ النَّجَسَ، (وَلَا مِمَّا بَاتَ مَكْشُوفًا)؛ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

(وَلَا نُنَجِّسُ) مَعْشَرَ الْحَنَابِلَةِ شَيْئًا مَائِعًا كَانَ أَوْ جَامِدًا (بَظْنٌ)؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْوَسْوَاسِ، (وَإِنْ)؛ أَي: وَلَوْ (حَرَّمَ أَكْلُ) مَعَ وُجُودِ اشْتِبَاهٍ مُذَكِّي بِمِثَّتِهِ، (وَصَلَاةٌ مَعَ) وُجُودِ (اشْتِبَاهٍ) مَاءٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ بِضِدِّهِ؛ لِنُدْرَةِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَفَرَطِ حَاجَةِ الِاسْتِعْمَالِ، (فَمَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهُ مِنْ آنِيَةٍ كَافِرٍ) ذَمِّيٍّ أَوْ حَرْبِيٍّ (وِثْيَابِهِ)؛

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٤).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٤٨)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ.

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٣ / ٢٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَحِيفَةَ ؓ.

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٤ / ٧٦)، مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ؓ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٦٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ.

ولو وَلَيْتَ عَوْرَتَهُ^(١) ولم تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُ طاهرٌ مباحٌ، وكذا مُلَابِسُ نجاسةٍ كثيراً كمدمنٍ خمرٍ وتُكْرَهُ صَلَاةٌ فِي ثَوْبٍ نَحْوِ مَرْضَعَةٍ وَحَائِضٍ وَصَبِيٍّ، ولا يَجِبُ غَسْلُ مَا صَبَغَهُ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ، وكذا لَحْمٌ يُشْتَرَى، بل قال الشيخ: إنه بدعةٌ،

أي: الكافر (ولو وَلَيْتَ عَوْرَتَهُ) كسراويل، (ولم تَحِلَّ ذَبِيحَتُهُ)؛ كَوَثْيٍ، وَدُرْزِيٍّ، وَنُصَيْرِيٍّ، وَإِسْمَاعِيلِيٍّ (طاهرٌ مباحٌ، وكذا) آيَةٌ وَثِيَابٌ (مُلَابِسِ نَجَاسَةٍ كَثِيرًا؛ كَمُدْمَنِ خَمْرٍ) طاهرٌ مباحٌ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وهو يَتَنَاوَلُ مَا لَا يَقُومُ إِلَّا بِأَنِيَّةٍ، ولأنه ﷺ وأصحابه تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ، متفق عليه^(٢)، ولأن الأصل الطهارة، فلا تزول بالشك، وبدن الكافر طاهرٌ، وكذا طَعَامُهُ وَمَاؤُهُ.

(وَتُكْرَهُ صَلَاةٌ فِي ثَوْبٍ نَحْوِ مَرْضَعَةٍ) ككَاسِحٍ كَنِيفٍ (وَحَائِضٍ وَصَبِيٍّ)؛ لكثرة مُلَابَسَةِ النِّجَاسَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْيَانِ، ولأنَّ الصَّلَاةَ يُحْتَاطُ لَهَا مَا لَا يُحْتَاطُ لِلْإِسْتِعْمَالِ، (وَلَا يَجِبُ غَسْلُ مَا صَبَغَهُ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ)، قيل لأحمد عن صَنِيعِ الْيَهُودِ بِالْبَوْلِ، فقال: الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ فِي هَذَا سَوَاءٌ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ هَذَا، وَلَا يُبْحَثُ عَنْهُ، فَإِنْ عَلِمْتَ، فَلَا تُصَلِّ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ، انتهى^(٣).

وَيُطَهَّرُ بِغَسْلِهِ، وَلَوْ بَقِيَ اللَّوْنُ، (وكذا) لَا يَجِبُ غَسْلُ (لَحْمٍ يُشْتَرَى) مِنَ الْقَصَّابِ، (بل قال الشيخ) تَقِيُّ الدِّينِ: (إنَّه)؛ أي: غَسَلَ لَحْمٍ اشْتَرَيْ (بدعة)؛

(١) في «ف»: «عوراته».

(٢) رواه البخاري (٣٣٧)، ومسلم (٦٨٢)، من حديث عمران بن حصين ؓ.

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٧٢).

ولا يَطْهَرُ جِلْدُ غَيْرِ مَأْكُولٍ بِذَكَاءٍ^(١)، ولا بدبغٍ جِلْدُ تَنْجَسَ بِمَوْتٍ، ...
لما رُوِيَ عن عُمرَ: نهانا الله عن التَّعَمُّقِ والتَّكْلُفِ^(٢)، وقال ابنُ عمرَ: نهينا عن
التَّكْلُفِ والتَّعَمُّقِ.

(ولا يَطْهَرُ جِلْدُ) حَيَوَانٍ (غَيْرِ مَأْكُولٍ بِذَكَاءٍ)، بَلْ ولا يجوزُ ذَبْحُهُ لِأَجْلِ
ذلك، قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: ولو كانَ في النَّزْعِ، (ولا) يَطْهَرُ (بدبغٍ جِلْدُ) حَيَوَانٍ
كانَ طَاهِراً في الحَيَاةِ، ثُمَّ (تَنْجَسَ بِمَوْتٍ)، مَأْكُولاً^(٣) كانَ أو لا؛ كَالشَّاةِ وَالْهَرِّ،
على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ^(٤) قال: أَتَانَا كِتَابُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ: أَنْ لَا تَتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ،
رواه الخمسة^(٥)، ولم يذكر التَّوْقِيتَ غَيْرُ أَبِي دَاوُدَ وَأَحْمَدَ، وقال: ما أَصْلَحَ
إِسْنَادُهُ! وقال أيضاً: حَدِيثُ ابْنِ عُكَيْمٍ أَصَحُّهَا.

قال في «المطول»: والموتُ: عَدَمُ الحَيَاةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الحَيَاةُ، وقال السيِّدُ:
عَدَمُ الحَيَاةِ عَمَّا اتَّصَفَ بِهَا، وهو أَظْهَرُ^(٦).

(١) في هامش «ح»: «وقال بعضهم: يطهر، وصححه الحنفية».

(٢) رواه البخاري (٦٨٦٣)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٤٩٤).

(٣) في «ك»: «مأكول».

(٤) أبو معبد عبد الله بن عكيم الجهني، أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً، روى عن
عمر وعثمان وعلي وعبد الله، وكان كبيراً قد أدرك الجاهلية. قيل توفي سنة (٨٨هـ).
انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١١٣/٦)، و«الثقات» لابن حبان (٢٤٧/٣)،
و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١١٥/٦).

(٥) رواه أبو داود (٤٢١٨)، والترمذي (١٧٢٩)، والنسائي (٤٢٤٩)، وابن ماجه (٣٦١٣)،
والإمام أحمد في «المسند» (٣١٠/٤).

(٦) انظر: «حاشية السيد على المطول» (ص: ٣١٢).

فَإِنْ دُبِغَ حَلَّ اسْتِعْمَالُهُ - لَا بَيْعُهُ - فِي يَابِسٍ، كَمَنْخُلٍ مِنْ شَعْرِ نَجَسٍ،
وَلَا يَحْصُلُ دُبْغُ بِنَجَسٍ، وَغَيْرِ مَنْشَفٍ لِرُطُوبَةٍ مُنَقٍّ لَخَبَثٍ، وَلَا بِتَشْمِيسٍ
وَرِيحٍ وَتُرَابٍ وَجَعْلٍ مِصْرَانٍ وَتَرَاءً دِبَاغٌ، وَكَذَا كَرِشٌ،

(فَإِنْ دُبِغَ) جَلْدُ الْمَيْتَةِ الطَّاهِرَةِ فِي الْحَيَاةِ، (حَلَّ اسْتِعْمَالُهُ - لَا بَيْعُهُ - فِي يَابِسٍ)؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فِدَبْغُوهُ، فَانْتَفَعُوا بِهِ»^(١)، وَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا فَتَحُوا فَارِسَ، انْتَفَعُوا بِسُرُوجِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ مَيْتَةً، وَلَأَنَّ نَجَاسَتَهُ لَا تَمْنَعُ الْانْتِفَاعَ بِهِ، كَالْاصْطِيَادِ بِالْكَلْبِ، وَرُكُوبِ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ قَبْلَ الدَّبْغِ مُطْلَقًا، وَلَا بَعْدَهُ فِي مَائِعٍ مِنْ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَعْدِي^(٢) النَّجَاسَةِ، (كَمَنْخُلٍ مِنْ شَعْرِ) حَيَوَانٍ (نَجَسٍ)؛ كَبَغْلٍ: فَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي يَابِسٍ، لِعَدَمِ تَعْدِي النِّجَاسَةِ.

(وَلَا يَحْصُلُ دُبْغُ بِنَجَسٍ) كَالْاسْتِجْمَارِ، (و) لَا ب (غَيْرِ مَنْشَفٍ لِرُطُوبَةٍ، مُنَقٍّ لَخَبَثٍ) بِحَيْثُ لَوْ نَقَعَ فِي الْمَاءِ بَعْدَهُ^(٣) فَسَدَ، كَالشَّبِّ وَالْقَرِظِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ الدَّبَاغِ، (وَلَا بِتَشْمِيسٍ) الْجِلْدِ، (و) لَا ب (رِيحٍ وَتُرَابٍ)؛ لِأَمَّا سَبْقُ.

(وَجَعْلٍ مِصْرَانٍ وَتَرَاءً دِبَاغٌ، وَكَذَا) جَعْلٌ (كَرِشٍ) وَتَرَاءً دِبَاغٌ؛ لِأَنَّهُ الْمُعْتَادُ فِيهِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى فِعْلٍ، فَلَوْ وَقَعَ فِي مَدْبُغَةٍ فَانْدَبَغَ كَفَى؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ، فَأَشْبَهَ الْمَطَرَ يَنْزِلُ عَلَى الْأَرْضِ النَّجِسَةِ.

(١) رواه مسلم (٣٦٣/١٠٢).

(٢) فِي «ق»: «لأنه تعدي يفضي إلى».

(٣) فِي «ق»: «لو نَقَعَ بَعْدَهُ فِي الْمَاءِ».

وَكُرِهَ خَرْزُ بَنَحْوِ شَعْرِ خَنْزِيرٍ لَا آدَمِيٍّ، فَيَحْرُمُ لِحُرْمَتِهِ، وَكُرِهَ انْتِفَاعٌ
بِنَجْسٍ لَا يَتَعَدَّى، لَكِنْ يَحْرُمُ افْتِرَاشُ جِلْدِ سَبْعٍ

(وَكُرِهَ خَرْزُ بَنَحْوِ شَعْرِ خَنْزِيرٍ)، كَشَعْرِ كَلْبٍ وَسَبْعٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ^(١) لِلْعَيْنِ
النَّجَسَةِ، وَلَا يَسْلَمُ مِنَ التَّنَجِّيسِ بِهَا غَالِبًا، وَيَجِبُ غَسْلُ مَا خُرِزَ بِهِ رَطْبًا؛
لِتَنْجِيسِهِ.

و(لا) يَجُوزُ دَبْعُ جِلْدِ (آدَمِيٍّ)، وَلَا الْخَرْزُ بِشَعْرِهِ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ طَاهِرٌ حَيًّا
وَمَيِّتًا، (ف) لَا يَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ، بَلْ (يَحْرُمُ) ذَلِكَ؛ (لِحُرْمَتِهِ) مُسْلِمًا
كَانَ أَوْ كَافِرًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

(وَكُرِهَ انْتِفَاعٌ ب) شَيْءٍ (نَجَسٍ) بِشَرْطِ أَنْ (لَا يَتَعَدَّى) تَنْجِيسُهُ لغيرِهِ^(٢)،
قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ بِتَجْوِيزِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ الْانْتِفَاعَ بِالنَّجَاسَةِ
لِعِمَارَةِ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ مَعَ الْمُلَابَسَةِ لَذَلِكَ عَادَةً.

وَسَأَلَهُ الْفَضْلُ^(٣) عَنْ غَسْلِ الصَّائِغِ الْفَضَّةَ بِالْخَمْرِ: هَلْ يَجُوزُ؟ قَالَ:
هَذَا غِشٌّ؛ لِأَنَّهَا تَبْيِضُ بِهِ^(٤).

(لَكِنْ يَحْرُمُ افْتِرَاشُ جِلْدِ سَبْعٍ) مِنَ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ إِذَا كَانَتْ أَكْبَرَ مِنَ الْهَرِّ
خِلْقَةً، وَاللُّبْسُ كَالْافْتِرَاشِ؛ لِحَدِيثِ الْمَقْدَامِ^(٥) بَنِ مَعْدِي كَرِبَ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ:

(١) فِي «ق»: «اسْتِعْمَالُهُ».

(٢) فِي «ك» زِيَادَةٌ: «فَلَا يَرُدُّ مَا تَقَدَّمَتْ إِبَاحَتُهُ أَوْ تَحْرِيمُهُ».

(٣) هُوَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ الْقَطَّانُ الْبَغْدَادِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، كَانَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ،
وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَعْرِفُ قَدْرَهُ وَيُكْرِمُهُ، وَوَقَعَ لَهُ عَنْهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ جَيَادٌ. انْظُرْ: «طَبَقَاتُ
الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (١/ ٢٥١)، وَ«الْمَنْهَجُ الْأَحْمَدُ» لِلْعَلِيمِيِّ (٢/ ١٤٨).

(٤) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١/ ١١٧ - ١١٨).

(٥) فِي «ك»: «الْمَقْدَادُ».

خلافاً لأبي الخطاب، ولم يَشْتَرِطْ دَبْغاً في انتفاع بنجس في يابس ولو جلد كلب، وإنْفَحَهُ مَيْتَةً وجلدتها، وعظم وقرن وظفر وعصب وحافر وأصول نحو شعر وريش مطلقاً نجس، وكذا لبن مَيْتَةٍ غير آدمي، لا صوف وشعر وريش ووبر من طاهر في حياة؛ كهر وفأر، ...

أَشْهَدُكَ اللَّهُ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ، وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَقَوْلُهُمْ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ: وَيُكْرَهُ لُبْسُهُ وَافْتِرَاشُهُ جِلْدًا مُخْتَلَفًا فِي نَجَاسَتِهِ؛ أَي: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، لَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ بِنَجَاسَتِهِ، (خِلَافاً لِأَبِي الْخَطَّابِ)؛ فَإِنَّهُ اخْتَارَ إِبَاحَةَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، (وَلَمْ يَشْتَرِطْ) أَبُو الْخَطَّابِ (دَبْغاً فِي) إِبَاحَةِ (إِنْتِفَاعِ بـ) جِلْدِ (نَجَسٍ فِي) يَابَسٍ، وَلَوْ جِلْدَ كَلْبٍ إِذَا لَمْ تَعُدَّ نَجَاسَتُهُ.

(وإنْفَحَهُ)^(٢) بكسر الهمزة وتشديد الحاء وقد تكسر الفاء: شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِ الْجَدْيِ الرَّضِيعِ أَصْفَرٌ، فَيُعَصَّرُ فِي اللَّبَنِ، فَيَغْلُظُ كَالْجَبَنِ (مَيْتَةً وَجِلْدَتُهَا)؛ أَي: جِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ مِنْ مَيْتَةٍ، (وَعَظْمٌ وَقَرْنٌ وَظْفَرٌ وَعَصَبٌ، وَحَافِرٌ وَأُصُولٌ نَحْوِ شَعْرٍ) كَوَبَرٍ، (وَأُصُولٌ (رِيشٍ مُطْلَقاً) سِوَاءِ نُتْفٍ أَوْ قُصٍّ (نَجَسٍ))، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَيْتَةِ الْمُحَرَّمَةِ، وَالْإِنْفَحَةُ لَاقَتْ وَعَاءَ نَجَسٍ، فَنَجَسَتْ.

(وَكَذَا) فِي النَّجَاسَةِ (لَبْنُ مَيْتَةٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَ(لَا) يَنْجَسُ (صُوفٌ، وَشَعْرٌ)^(٣)، وَرِيشٌ، وَوَبَرٌ مِنْ (حَيَوَانٍ (طَاهِرٍ فِي حَيَاةٍ؛ كَهَرٍّ وَ) مَا دُونَهُ فِي الْخَلْقَةِ، (وَفَأَرٍ) وَمَأْكُولٍ لَحْمٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَاتًا

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٣١).

(٢) فِي «م»: «أَوْ إِنْفَحَةٍ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ك».

ولا باطن بيضة مأكولٍ صلبٍ قشرها كصلقها في نجاسةٍ، وكعظمٍ نحو سملكٍ، ويتنجس^(١) ظاهرها برطوبةٍ، وما أُبينَ من حيٍّ كظفرٍ وقرنٍ ويدٍ فكَمَيْتَتِهِ طهارةٌ ونجاسةٌ،

إِلَى حِينَ ﴿[النحل: ٨٠]، والآيةُ سِقَتْ لِلَامْتِنَانِ، فالظاهرُ شُمُولُهَا لِحَالَتَيِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ، وَالرَّيْشُ مَقِيسٌ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَحَرَّمَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» نَتْفَ ذَلِكَ؛ لِإِيلَامِهِ^(٢).

(ولا) يَنْجَسُ (بَاطِنُ بَيْضَةٍ مَأْكُولٍ) كَدَجَاجٍ بِمَوْتِهِ، (صَلْبٌ قِشْرُهَا)؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْوَلَدَ، وَكَرَاهَةُ عَلَيَّ وَابْنِ عُمَرَ تَحْمِلُ عَلَى التَّنْزِيهِ؛ اسْتِقْدَارًا لَهَا، فَإِنْ لَمْ يَصْلُبْ قِشْرُهَا فَانْجَسَتْ؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مَيْتَةٍ، (كَصَلْقِهَا فِي نَجَاسَةٍ) فَلَا تَنْجَسُ، وَيَطْهَرُ ظَاهِرُهَا بِالْعَسَلِ؛ لِأَنَّ لَهَا قُوَّةَ تَمْنَعُ سَرِيَانَ النِّجَاسَةِ إِلَى دَاخِلِهَا، (وَكِعْظَمٍ نَحْوِ سَمَكٍ) مِنْ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ بِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا، وَكُلُّهَا تُؤْكَلُ سِوَى حَيَّةٍ وَضَفْدَعٍ وَتَمْسَاحٍ.

(وَيَتَنَجَّسُ ظَاهِرُهَا)؛ أَيِ: الْبَيْضَةِ الَّتِي صُلْبٌ قِشْرُهَا (بِرُطُوبَةٍ) مَا لاصَقَهَا مِنْ جَوْفِ الْمَيْتَةِ.

(وَمَا أُبَيِّنُ مِنْ) حَيَوَانٍ (حَيٍّ: كَظْفَرٍ وَقَرْنٍ وَيَدٍ) وَأَلْيَةٍ وَحَافِرٍ وَجِلْدٍ، (ف) هُوَ (كَمَيْتَتِهِ طَهَارَةٌ وَنَجَاسَةٌ)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا يُقَطَّعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٣).

(١) فِي «ف»: «وَيَنْجَسُ».

(٢) انْظُرْ: «الْمُسْتَوْعِبُ» لِلْسَّامِرِيِّ (١/ ٣٣٥).

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٨٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَقَدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويُنَجِّه: غير طريدة صيد.

وَسُنَّ تَغْطِيَةُ آنِيَةٍ وَلَوْ بَعُودٍ وَرَبَطُ أَسْقِيَةٍ،

(وَيُنَجِّهُ: غير طريدة صيد)؛ فَإِنَّ مَا أُبَيِّنَ مِنْهَا طَاهِرٌ، وَكَذَلِكَ مِسْكٌ وَفَارْتُهُ، وَمُنْفَصِلٌ مِنْ مَأْكُولٍ ذَكِّيٍّ وَلَمْ تُزْهَقْ رَوْحُهُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(١).

* تَمَتَّة: دَوْدُ الْقَرْ وَبِزْرُهُ وَدَوْدُ الطَّعَامِ طَاهِرٌ، وَكَذَا لُعَابُ الْأَطْفَالِ، وَلَوْ تَعَقَّبَ قَيْئًا وَلَمْ تُغْسَلْ أَفْوَاهُهُمْ؛ لَمَشَقَّةُ التَّحَرُّزِ، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حَامِلَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ، وَلُعَابُهُ يَسِيلُ عَلَيْهِ^(٢)، وَكَالْهَرِّ إِذَا أَكَلَ نَجَاسَةً ثُمَّ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ، وَلَوْ لَمْ يَغْبِ، وَكَسَائِلٍ مِنْ فَمٍ عِنْدَ نَوْمٍ.

(وَسُنَّ تَغْطِيَةُ آنِيَةٍ وَلَوْ) كَانَتْ التَّغْطِيَةُ (بَعُودٍ، وَرَبَطُ) فَمِ (أَسْقِيَةٍ): جَمْعُ سِقَاءٍ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: السَّقَاءُ كَكِسَاءٍ: جِلْدُ السَّخْلَةِ إِذَا أَجْذَعَ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ، انْتَهَى^(٣).

لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْطِيَ الْإِنَاءَ، وَنُوكِيَ السَّقَاءَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

(١) أقول: صرَّح به في شرحي «الإقناع» و«المُنْتَهَى»، وفي (الصيد) بيانُ هذا البحث وتفصيله مستوفى، انتهى.

(٢) رواه الترمذي (١٤٨٠)، من حديث أبي واقد الليثي ؓ.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٦٧١) (مادة: سقي).

(٤) لم يروه من حديث أبي هريرة ؓ، بل رواه أبو داود (٣٧٣١)، من حديث جابر ؓ بنحوه. وهو عند «صحيح مسلم» (٢٠١٢)، وابن ماجه (٣٤١٠)، من حديث جابر ؓ أيضاً. أما حديث أبي هريرة ؓ؛ فرواه ابن ماجه (٣٤١١)، وهو من زوائده، حيث قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤ / ٤٣): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

وعند نوم إغلاق باب، وإطفاء مصباح ونازٍ مُسميًا، ونظرٌ في وصية، ونفضُ فراشٍ، ووضعُ يدٍ يُمنى تحتَ خدِّ أيمن، وجعلُ وجهٍ نحوَ قبلةٍ على جنبِ أيمن.

وكره نومٌ على بطنٍ وقفًا إن خيفَ انكشافُ عورةٍ،

(و) سُنَّ (عند نومٍ إغلاق باب، وإطفاء مصباح) بغيرِ نفخٍ؛ لما قيلَ من أنه يُورثُ النسيانَ، (و) إطفاءُ (نازٍ) حالَ كونه (مُسميًا)؛ للخبر^(١).

(و) سُنَّ عند نومٍ (نظرٌ في وصية)؛ لاحتمالِ أن يفجأهُ الموتُ، (ونفضُ فراشه)؛ لإزالة ما عسى أن يكونَ من مؤذٍ وسخٍ.

(و) سُنَّ (وضعُ يدٍ يُمنى تحتَ خدِّ أيمن، وجعلُ رأسه إلى جهةِ المغربِ، ورجليه إلى المشرقِ، ووجهه) (نحوَ قبلةٍ على جنبِ أيمن) كما يكونُ في اللحدِ، وقولُهُ ما وردَ، ومنه: «اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْبَجْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»^(٢)، يجعلُهُ آخرَ ما يقولُ من قراءةٍ وغيرها.

(وكره نومٌ على بطنٍ)؛ لأنه نومُ الشَّيَاطِينِ، (و) نومٌ على (قفًا) إن خيفَ انكشافُ عورةٍ، قال في «الآدابِ الكبرى»: النومُ على القفا رديٌّ يضرُّ الإكثارُ منه بالبصرِ وبالمَنِيِّ، وإن استلقى للراحة بلا نومٍ، لم يضرَّ، وأردأ منه النومُ

(١) رواه البخاري (٥٩٣٦)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢٤٤)، ومسلم (٢٧١٠)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

وبعد فجرٍ وعصرٍ، وتحت سماءٍ متجرّداً، ووَحْدَه^(١) كَسَفَرٍ، وبينَ أَيْقَاطٍ، ونَوْمٍ وجُلوسٍ بين شمسٍ وظلٍّ، وركوبٍ بحرٍ عندَ هَيْجَانِهِ، وخروجٍ لَيْلاً إلى صِيحَةٍ.

على وَجْهِه^(٢).

(و) كُرِهَ نَوْمٌ (بَعْدَ فَجْرِ)؛ لَأَنَّهُ وَقْتُ قَسَمِ الْأَرْزَاقِ، (و) بَعْدَ (عَصْرِ)، لحديث عائشة: «مَنْ نَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَاخْتَلَسَ عَقْلُهُ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» رواه أبو يعلى المَوْصِلِيُّ^(٣).

(و) نَوْمٌ (تَحْتَ سَمَاءٍ مُتَجَرِّداً) مِنْ ثِيَابٍ، وَالْمُرَادُ: مَسْتَوْرُ الْعَوْرَةِ، وَعَلَى سَطْحٍ لَيْسَ عَلَيْهِ تَحْجِيرٌ، (و) نَوْمٌ (وَحْدَهُ)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً: «نَهَى عَنِ الْوَحْدَةِ»^(٤)، (ك) مَا يُكْرَهُ شُرُوعُهُ فِي (سَفَرٍ) وَحْدَهُ؛ لِحَدِيثِ «الْوَاحِدُ شَيْطَانٌ»^(٥)، (و) نَوْمٌ (بَيْنَ أَيْقَاطٍ)؛ لِإِيذَانِهِمْ وَإِخْلَالِهِ بِالْمَرْوَةِ، (و) كَذَا (نَوْمٌ وَجُلُوسٌ بَيْنَ شَمْسٍ وَظِلٍّ)؛ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْهُ^(٦)، رواه أحمد^(٧).

(وَرُكُوبُ بَحْرٍ عِنْدَ هَيْجَانِهِ)؛ لَأَنَّهُ مُخَاطَرَةٌ، (وُخُورُجٌ لَيْلاً إِلَى صِيحَةٍ)؛

(١) في «ح»: «ووحدة».

(٢) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ٢٤٥).

(٣) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٩١٨).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٩١).

(٥) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥٧٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٦) سقط من «ق».

(٧) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤١٣)، من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ.

.....

لحديث: «إِيَّاكُمْ وَهَوَشَاتِ اللَّيْلِ، إِيَّاكُمْ وَهَوَشَاتِ الْأَسْوَاقِ»^(١).

* تنمة: قال ابنُ الجَوْزِيِّ في «طَبِّهِ»: النَّوْمُ فِي الشَّمْسِ فِي الصَّيْفِ يُحَرِّكُ الدَّاءَ الدَّفِينِ، وَالنَّوْمُ فِي الْقَمَرِ يُحِيلُ الْأَلْوَانَ إِلَى الصُّفْرِ، وَيُثْقِلُ الرَّأْسَ^(٢).

* * *

(١) روى القطعة الثانية منه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٥٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ورواه كاملاً عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٢٣١) عن علقمة قوله.

(٢) نقله الأقفهسي في «آداب الأكل» (ص: ٦٥)، والبهوتي في «كشف القناع» (١ / ٧٩).

باب الاستنجاء

إزالة نجسٍ ملوثٍ خارجٍ من سبيلٍ إلى ما يلحقه حكمٌ تطهيرٍ
بماءٍ طهورٍ، أو رفعُ^(١) حكمه بنحوٍ حجرٍ طاهرٍ مباحٍ مُنقٍ، وسُنَّ لداخلٍ
خلاءٍ.....

(باب الاستنجاء) وآداب التخلي

وهو في اللغة: الاستطابة، مأخوذٌ من نجوتُ الشجرة: إذا قطعناها؛ لأنه
يَقْطَعُ الأذى، أو من النجوة: ما يَرْتَفِعُ مِنَ الأرضِ؛ لأنَّ قاضي الحاجة يَسْتَرُّ بها،
قال في «القاموس»: واستطاب: استنجى، كأطاب، انتهى^(٢).

فيسمى استطابةً، وشرعاً: (إزالة نجسٍ) مُعتَادٍ وَغَيْرِهِ، (مُلَوِّثٍ) لا ناشفٍ
كالْبَغْرِ؛ فإنه لا يُوجِبُ الاستنجاءَ، (خارجٍ من سبيلٍ) أَصْلِيٍّ قُبْلٍ أو دُبُرٍ (إلى ما)؛
أي: مَحَلٍّ (يَلْحَقُهُ حُكْمٌ تَطْهِيرٍ)، فلو انتقل البولُ أو المَذْيُ إلى القَصْبَةِ، أو داخلِ
الْفَرْجِ، ولم يَخْرُجْ، لا يجبُ الاستنجاءُ منه، (بماءٍ طهورٍ، أو رَفْعُ حُكْمِهِ)؛ أي:
حُكْمِ النَّجَسِ (ب) ما يقومُ مقامَ الماءِ من (نَحْوِ حَجَرٍ طَاهِرٍ مُبَاحٍ مُنْقٍ)؛ كخَشَبٍ
وخرقٍ، ويُسمى بالحَجَرِ اسْتِجْمَاراً أيضاً، من الحِجَارِ، وهي الحِجَارَةُ الصُّغَارُ.

(وسُنَّ لداخلٍ خلاءٍ) بفتح الخاء والمَد: المَوْضِعُ الخالي، ومنه استِيعِرَ

(١) في «ف»: «لرفع».

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٤١)، (مادة: طيب).

ونحوه قول: باسم الله، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ، الرَّجْسِ النَّجِسِ.....

لَمَحَلُّ الْحَدَّثِ، وبكسر الخاء: عَيْبٌ فِي الْإِبِلِ؛ مِثْلُ الْحِرَانِ فِي الْخَيْلِ، وبالفتح والقصر: الْحَشِيشُ الرَّطْبُ، وأيضاً حُسْنُ الْكَلَامِ، ومنه قولهم: هُوَ حُلُوٌّ^(١) الْخَلَا؛ أي: حَسَنُ الْكَلَامِ، (وَنَحْوُهُ)؛ أي: نَحْوُ دَاخِلِ الْخَلَاءِ، كَالْمُرِيدِ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بَنَحْوِ صَحْرَاءَ (قَوْلٌ: بِاسْمِ اللَّهِ)؛ لحديث عليٍّ مَرْفُوعاً: «سَتَرُ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَيْفَ: أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ اللَّهِ» رواه ابنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ، وقال: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ^(٢) (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ) بِاسْكَانِ الْبَاءِ، قال أبو عُبَيْدَةَ، وذكرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: أَنَّهُ أَكْثَرُ رَوَايَاتِ الشُّيُوخِ، وَفَسَّرَهُ بِالشَّرِّ، (وَالْخَبَائِثِ) بِالشَّيَاطِينِ، فَكَأَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنَ الشَّرِّ وَأَهْلِهِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ بَضْمُ الْبَاءِ، وَهُوَ: جَمْعُ خَبِيثٍ، وَالْخَبَائِثُ جَمْعُ خَبِيثَةٍ، فَكَأَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ ذِكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَائِهِمْ^(٣).

وقيل: الْخُبْثُ: الْكُفْرُ، وَالْخَبَائِثُ: الشَّيَاطِينُ.

(الرَّجْسِ) الْقَذَرِ، وَيُحَرِّكُ، وَتَفْتَحُ الرَّاءَ وَتَكْسِرُ الْجِيمَ، قاله في «القاموس»^(٤).

(النَّجِسِ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ نَجَسَ، قال الفراءُ: إِذَا قَالَهُ مَعَ الرَّجْسِ، أَتَّبَعُوهُ إِيَّاهُ^(٥)؛ أي: قَالَوهُ بِكسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْجِيمِ.

(١) في «م»: «خلو».

(٢) رواه ابن ماجة (٢٩٧)، والترمذي (٦٠٦).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١ / ١٠).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٧٠٦)، (مادة: رجس).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١ / ٤٣٠).

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَمُنْصَرِفٍ: غُفْرَانِكَ،

(الشَّيْطَانِ)، مِنْ شَطَنَ؛ أَي: بَعُدَ، وَمِنْهُ: دَارُ شَطُونٍ؛ أَي: بَعِيدَةٌ؛ لِبُعْدِهِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ: شَاطَ؛ أَي: هَلَكَ؛ لِهَلَاكِه بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، (الرَّجِيمِ)؛ إِمَّا بِمَعْنَى رَاجِمٍ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَمُ غَيْرُهُ بِالْإِغْوَاءِ، أَوْ: بِمَعْنَى مَرْجُومٍ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَمُ بِالْكَوَائِبِ إِذَا اسْتَرَقَّ السَّمْعَ.

روى أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» متفقٌ عليه^(١).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «إِذَا أَرَادَ دُخُولَهُ»^(٢)، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ»^(٣).
وَرَوَى أَبُو أُمَامَةَ مَرْفُوعاً: «لَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مِرْفَقَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» رواه ابنُ مَاجَهَ^(٤)، فَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ كـ «المقنع» و«البلغة» جمعٌ بين الخبرين^(٥).

(و) سُنَّ لـ (مُنْصَرِفٍ) مِنَ الْخَلَاءِ قَوْلُ: (غُفْرَانِكَ)؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: «غُفْرَانِكَ»، رواه البُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٦)، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ أَي: أَسْأَلُكَ غُفْرَانَكَ، وَالْغَفْرُ: السَّتْرُ، وَسِرُّهُ: أَنَّهُ لَمَّا خَلَصَ مِنَ النَّجْوِ الْمُثْقَلِ لِلْبَدَنِ، سَأَلَ الْخَلَاصَ مِمَّا يُثْقِلُ الْقَلْبَ، وَهُوَ الدَّنْبُ؛

(١) رواه البخاري (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥).

(٢) رواه البخاري (١٤٢).

(٣) رواه مسلم (٣٧٥).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٩٩).

(٥) انظر: «المقنع» لابن قدامة (ص: ٢٦).

(٦) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٣)، والترمذي (٦٩٣).

الحمدُ لله الذي أَذْهَبَ عَنِّي الأذى وعافاني، وانتعالٌ وتغطيةٌ رأسٍ، ولا يرفعه، وتقديمٌ يُسرَى لمكانٍ قضاءٍ حاجته، واعتماده.....

لتكْمُلَ الرَّاحَةُ، (الحمدُ لله الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الأذى وعافاني)؛ لقَوْلِ أَنَسٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الأذى وعافاني» رواه ابنُ ماجه^(١).

وفي «مُصَنَّف عبد الرزاق»: أَنَّ نُوْحاً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَانَ إِذَا خَرَجَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْأَقَنِي لَذَّتَهُ، وَأَبْقَى فِيَّ مَنَفَعَتَهُ، وَأَذْهَبَ عَنِّي أَذَاهُ^(٢).

(و) سُنَّ لِدَاخِلِ خَلَاءٍ وَنَحْوِهِ (اِنْتِعَالٌ وَتَغْطِيَةُ رَأْسٍ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمِرْفَقَ، لَبَسَ حِذَاءَهُ وَغَطَّى رَأْسَهُ، رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ مُرْسَلًا^(٣).

(وَلَا يَرْفَعُهُ)؛ أَي: لَا يَرْفَعُ الْمُتَخَلِّي رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ تَحْضُرِهِ فِيهِ الشَّيَاطِينُ، فَتَعَبْتُ بِهِ.

(و) سُنَّ لَهُ (تَقْدِيمُ يُسْرَى) رِجْلَيْهِ (لِمَكَانٍ قَضَاءِ حَاجَةٍ) سَوَاءٌ كَانَ فِي خَلَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى قَبْلَ يَسَارِهِ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، ابْتُلِيَ بِالْفَقْرِ»^(٤)، وَلَأَنَّ الْيُسْرَى لِلأَذَى، وَالْيُمْنَى لِمَا سِوَاهُ، (وَاعْتِمَادُهُ

(١) رواه ابن ماجه (٣٠١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٩)، ولم نقف عليه في «مصنف عبد الرزاق».

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١ / ٣٨٣).

(٤) أورده ابن مفلح في «المبدع» (١ / ٨٠)، وعزاه للحكيم الترمذي.

عليها جالساً، ويُمْنَى عند انصرافٍ، وكذا كلُّ مكانٍ خبيثٍ؛ كَحَمَّامٍ
وَمُغْتَسَلٍ، وَعَكْسُهُ كلُّ مكانٍ شريفٍ؛ كمسجدٍ، ومنزلٍ، ولبسٍ كنعلٍ
وقميصٍ، وبفضاءٍ بَعْدَ مع أَمْنٍ.....

عَلَيْهَا؛ أي: الرَّجُلُ الْيُسْرَى (جَالِساً)؛ أي: حالُ جُلُوسِهِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لحديث
سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَكَيَّ عَلَى الْيُسْرَى، وَأَنْ نَنْصُبَ الْيُمْنَى،
رواه الطبراني والبيهقي^(١)، ولأنَّه أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ.

(و) سُنَّ لَهُ تَقْدِيمُ (يُمْنَى) رِجْلَيْهِ (عند انصراف) مِنْ مَكَانٍ قَضَاءِ الْحَاجَةِ؛
لأنَّهَا أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ إِلَى الْأَمَاكِنِ الطَّيِّبَةِ، (وكذا) حُكْمُ (كلِّ مكانٍ خبيثٍ؛ كَحَمَّامٍ
وَمُغْتَسَلٍ)، وَمَرْبَلَةٍ، فَيُقَدَّمُ يُسْرَى رِجْلَيْهِ دُخُولاً، وَيُمْنَاهُمَا خُرُوجاً، (وعكسه كلُّ
مكانٍ شريفٍ؛ كمسجدٍ، ومنزلٍ) وَمَدْرَسَةٍ، وَزَاوِيَةٍ، فَيُقَدَّمُ يُمْنَى رِجْلَيْهِ دُخُولاً،
وَيُسْرَاهُمَا خُرُوجاً.

(و) حُكْمُ (لُبْسِ) قَبَاءٍ وَنَحْوِهِ؛ (كنعلٍ وقميصٍ)، وَرِدَائِهِ، وَسَرَائِلِهِ، حُكْمُ
الْأَمَكِنَةِ الشَّرِيفَةِ، فَيُقَدَّمُ الْيُمْنَى فِي اللَّبْسِ، وَالْيُسْرَى فِي الْخَلْعِ؛ لِمَا رَوَى الطبراني
في «المعجم الصغير» عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ،
فَلْيَبْدَأْ بِالْيُمْنَى، وَإِذَا خَلَعَ، فَلْيَبْدَأْ بِالْيُسْرَى»^(٢).

(و) سُنَّ لَهُ (بِفَضَاءٍ بَعْدَ)؛ لحديث جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ،
انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤). (مع أَمْنٍ) الْمَكَانِ، فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٦٦٠٥)، وَابِيهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٦ / ١).

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» (٤٨).

(٣) فِي «م»: «وَيْسَن».

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

واستتار، وطلب مكان رخو لبول، ولصق ذكر بصلب، وعد أحجار استجمار.

وكره رفع ثوب قبل دنو من أرض.....

من سبع، أو عدو يغتاله، فليقتض حاجته قريباً من المكان الذي هو فيه.

(و) يُسَنُّ لَهُ بِهِ (اسْتِتَار) عَنْ نَظَرٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيباً مِنْ رَمَلٍ، فَلْيَسْتَتِرْ بِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ»^(١).

(و) سُنَّ لَهُ (طَلَبُ مَكَانٍ رَخْوٍ) - بِثَلَاثَةِ الرَّاءِ - يُبَوَّلُ فِيهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَوَّلَ، فَأَتَى دَمِثًا فِي أَصْلِ جِدَارٍ، فَبَالَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَرْتَدِّ لِبَوْلِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَالدَّمِثُ بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَكَسْرِ الْمِيمِ: اللَّيْنُ السَّهْلُ، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ»: وَيَقْصِدُ مَكَانًا عُلُوًّا (لِبَوْلٍ) لِيَتَحَدَّرَ عَنْهُ الْبَوْلُ.

(و) سُنَّ لَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا رَخْوًا (لَصَقَ ذَكَرَ بِصُلْبٍ) بِضَمِّ الصَّادِ؛ أَيِ: شَدِيدٍ؛ لِأَمْنِ بَذَلِكَ مِنْ رَشَاشِ الْبَوْلِ.

(و) سُنَّ لَهُ (عَدُّ أَحْجَارِ اسْتِجْمَارٍ) قَبْلَ جُلُوسِهِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ؛ فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

(وَكُرِهَ رَفْعُ ثَوْبٍ) إِنْ بَالَ قَاعِدًا (قَبْلَ دُنُوِّهِ) (مِنْ أَرْضٍ) بِلَا حَاجَةٍ؛ لِحَدِيثِ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤ / ٣٩٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَاسْتِصْحَابُ مَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِلا حَاجَةٍ، لَا نَحْوِ دِرَاهِمٍ وَحِرْزٍ،
لَكِنْ يَجْعَلُ فَصَّ خَاتَمٍ بِيَاطِنٍ كَفَّ يُمْنَى، وَاسْتِقْبَالُ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ - وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ : الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ :
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ، لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوَ مِنَ الْأَرْضِ ^(١)، وَلَأنَّهُ
أَسْتَرَّ لَهُ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَإِذَا قَامَ أَسْبَلَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ انْتِصَابِهِ، قَالَ
فِي «المُبْدَع» : وَلَعَلَّهُ يَجِبُ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَنْظُرُهُ .

(و) كَرِهَ لَهُ (اسْتِصْحَابُ مَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى) ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ : كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ، وَصَحَّحَهُ
الْتِّرْمِذِيُّ ^(٢)، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ نَقَشَ خَاتَمَهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ^(٣)، وَتَعْظِيمًا لِاسْمِ اللَّهِ
تَعَالَى عَنْ مَوْضِعِ الْقَادُورَاتِ (بِلا حَاجَةٍ) ؛ بِأَنَّ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَحْفَظُهُ، وَخَافَ
ضَيَاعَهُ .

(وَلَا) يُكْرَهُ اسْتِصْحَابُهُ (نَحْوَ دِرَاهِمٍ) ؛ كَذَنَانِيرٍ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِمَشَقَّةِ
التَّحَرُّزِ مِنْهَا، (و) مِثْلُهَا (حِرْزٌ) قَالَهُ النَّاطِمُ وَأَوَّلَى .

(لَكِنْ يَجْعَلُ فَصَّ خَاتَمٍ) احْتِاجَ أَنْ يَصْحَبَهُ مَعَهُ، وَفِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى (بِيَاطِنٍ
كَفَّ) يَدِ (يُمْنَى) نَصًّا ؛ لِثَلَا يَمَسَّ النَّجَاسَةَ أَوْ يُقَابِلَهَا .

(و) كَرِهَ لَهُ أَيْضًا (اسْتِقْبَالُ شَمْسٍ وَقَمَرٍ) ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ نُورِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرُويَ
أَنَّ مَعَهُمَا مَلَائِكَةٌ، وَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى مَكْتُوبَةٌ عَلَيْهِمَا .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤) .

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٢١٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٠٣) .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٣٧)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ومهبَّ ريحٍ بلا حائلٍ، وبولٍ في شقٍّ وسرَبٍ، وفمٍ بالوعةٍ،

(و) كُرِهَ لَهُ اسْتِقْبَالُ (مَهَبِّ رِيحٍ) فِي بَوْلٍ (بِلا حَائِلٍ)؛ لثَلَاثٍ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ فَيُنَجِّسُهُ.

(و) كُرِهَ لَهُ (بَوْلٌ فِي شَقٍّ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ، (و) بَوْلُهُ فِي (سَرَبٍ) بَفَتْحِ السَّيْنِ والراء: ثُقُبٌ يَتَّخِذُهُ الدَّيِّبُ فِي الْأَرْضِ؛ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ^(١): نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ، قَالُوا لِقَتَادَةَ: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ؟ قَالَ: يُقَالُ: إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَرُويَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ بَالَ بِجُحْرٍ بِالشَّامِ ثُمَّ اسْتَلْقَى مَيْتًا، فَسَمِعَ مِنْ بَثْرٍ بِالْمَدِينَةِ:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْ— خَزْرَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِ— مَيْنٍ فَلَمْ تُخْطِئْ فُؤَادَهُ

فَحَفِظُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَوَجَدُوهُ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ سَعْدٌ^(٣).

وَحَشِيَّتِهِ خُرُوجَ دَابَّةٍ بِبَوْلِهِ، فَتُوذِيهِ، أَوْ تَرُدُّهُ عَلَيْهِ، فَيُنَجِّسُهُ (و) مِثْلُ السَّرَبِ مَا يُشْبِهُهُ، وَلَوْ (فَمَ بِالْوَعَةِ)؛ لَمَا تَقَدَّمَ.

(١) الصحابي الجليل عبدالله بن سَرْجَسِ المِزَنِي، حَلِيفُ بَنِي مَخْزُومٍ، نَزَلَ الْبَصْرَةَ، وَلَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَمْرِو وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. انظر: «الاستيعاب» لابن البر (٩١٦/٣)، و«الإصابة» لابن حجر (١٠٦/٤).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٢/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩).

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٣٦٠) عَنْ قَتَادَةَ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»

(٢٠٦/١): رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَقَتَادَةُ لَمْ يَدْرِكْ سَعْدًا. وانظر: «الطبقات الكبرى»

لابن سعد (٦١٧/٣).

وماء راكِدٍ، وقليلٍ جارٍ، وإناءٍ بلا حاجةٍ، ونارٍ ورمادٍ وموضعٍ صلبٍ،
ومُسْتَحَمٍّ غيرٍ مقيرٍ أو مبَلَطٍ،
.....

(و) كُرِهَ بولُهُ في (ماءٍ رَاكِدٍ)؛ لخبرٍ: «لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»^(١)،
(و) كُرِهَ بولُهُ في (قَلِيلٍ جَارٍ)؛ لَأَنَّهُ يُفْسِدُهُ وَيُنَجِّسُهُ، وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يُحَرِّمُوهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ
غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ عَادَةً، أَوْ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ بِالإِضَافَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، (و) كُرِهَ بولُهُ في (إِنَاءٍ
بِلا حَاجَةٍ) نَصًّا، فَإِنْ كَانَتْ، لَمْ يُكْرَهْ؛ لِقَوْلِ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ عَنْ أُمِّهَا: كَانَ
لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ يُبُولُ فِيهِ بِاللَّيْلِ. رواه أبو داود^(٢).
وَالْعَيْدَانُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ: طَوَالُ النَّخْلِ.

(و) كُرِهَ بولُهُ في (نَارٍ)؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ السُّقَمَ، (و) في (رَمَادٍ) ذَكَرَهُ فِي «الرَّعَايَةِ»،
(و) في (مَوْضِعٍ صُلْبٍ) بضم الصاد، إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ مَكَانًا رِخْوًا، وَلَصِقَ ذَكَرُهُ بِهِ
كَمَا تَقَدَّمَ.

(و) كُرِهَ بولُهُ في (مُسْتَحَمٍّ غَيْرٍ مُقِيرٍ أَوْ مُبَلَطٍ)؛ لَمَّا رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ
عَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمْتَسِطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ، أَوْ يُبُولَ
فِي مُغْتَسَلِهِ»^(٣)، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ^(٤)، فَإِنْ
بَالَ فِي الْمُقِيرِ أَوْ الْمُبَلَطِ أَوْ الْمُجَصَّصِ، ثُمَّ أَرْسَلَ عَلَيْهِ الْمَاءَ قَبْلَ اغْتِسَالِهِ فِيهِ، قَالَ
الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِنْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَجَرَى فِي الْبَالُوعَةِ، فَلَا بَأْسَ، لِلأَمْنِ مِنَ
التَّلْوِثِ، وَمِثْلُهُ مَكَانُ الْوُضُوءِ كَمَا فِي «الْمُبْدَعِ»^(٥).

(١) رواه البخاري (٢٣٦)، ومسلم (٢٨٢)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) رواه أبو داود (٢٤).

(٣) رواه أبو داود (٢٨)، والنسائي (٢٣٨)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٤) رواه أبو داود (٢٧)، وابن ماجه (٣٠٤)، من حديث عبدالله بن مغفل ؓ.

(٥) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٤٨).

واستقبال قبلة بفضاء باستنجاء أو استجمار، وكلام في خلاء مطلقاً ولو كَرَدَ سلام وذكر، وسلام عليه، ويجب لتحذير معصوم. فَإِنْ عَطَسَ أو سمع أذاناً حمداً وأجاب بقلبه، وتوضؤ واستنجاء بموضع بوله وأرض نجسة خشية تنجيس،

(و) كَرِهَ (اِسْتِقْبَالَ قِبْلَةٍ بِفَضَاءٍ بِاسْتِنْجَاءٍ أَوْ اسْتِجْمَارٍ)؛ تَعْظِيماً لَهَا،
(و) كَرِهَ (كَلَامٌ فِي خَلَاءٍ مُطْلَقاً)؛ أَي: سَوَاءٌ كَانَ مُبَاحاً فِي غَيْرِهِ كَسُؤَالٍ عَنْ شَيْءٍ،
أَوْ مُسْتَحَبّاً كِإِجَابَةِ مُؤَذِّنٍ، (وَلَوْ) وَاجِباً؛ (كَرَدَ سَلَامٍ)، وَتَشْمِيتِ عَاطِسٍ، (وَذِكْرِ)
مَسْنُونٍ، (و) كَرِهَ لَغَيْرِ الْمُتَخَلِّي (سَلَامٌ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَاقٍ بِالْحَالِ، فَلَا يَجِبُ
رَدُّهُ نَصّاً، لِقَوْلِ ابْنِ عُمرَ: مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُبُولُ، فَلَمْ يَرُدِّ
عَلَيْهِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: يُرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ^(١)، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ
السَّلَامَ^(٢).

(وَيَجِبُ) الْكَلَامُ عَلَى مَنْ فِي الْخَلَاءِ كَغَيْرِهِ (لِتَحْذِيرِ مَعْصُومٍ) مِنْ هَلَكَةٍ؛
كَأَعْمَى وَغَافِلٍ، يُحَذِّرُهُ مِنْ بَثَرٍ وَحَيَّةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ حِفْظِ الْمَعْصُومِ
أَهَمُّ.

(فَإِنْ عَطَسَ) الْمُتَخَلِّي (أَوْ سَمِعَ أَذَاناً، حَمِداً) اللَّهُ عَقَبَ الْعُطَاسَ بِقَلْبِهِ،
(وَأَجَابَ) الْمُؤَذِّنَ (بِقَلْبِهِ) دُونَ لِسَانِهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَيَقْضِيهِ مُتَخَلِّ
وَمُصَلِّ.

(و) كَرِهَ لِمَنْ فَرَّغَ مِنْ قَضَاءِ حَاجَتِهِ (تَوَضُّؤُ) فِي مَكَانٍ بَوْلِهِ، (وَاسْتِنْجَاءُ
بِمَوْضِعِ بَوْلِهِ، (و) فِي (أَرْضٍ نَجَسَةٍ؛ خَشْيَةَ تَنْجِيسٍ) بِتَطَايِيرِ الْمَاءِ السَّاقِطِ

(١) فِي «ق»: «تَمَّ».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٧٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦).

وَبَضَّقَهُ عَلَى بَوْلِهِ لِلْوَسْوَاسِ، وَمَسَّ فَرْجَ بَيْمِينٍ مُطْلَقًا، وَاسْتَجْمَارًا بِهَا
بِلا حَاجَةٍ، فَفِي غَائِطٍ يُؤْخَذُ حَجَرٌ بَيْسَارٍ وَيُمَسَحُ، وَفِي بَوْلٍ يُمَسَّكَ ذَكَرٌ
بِشِمَالٍ وَيُمَسَحُ عَلَيْهِ، وَمَعَ صِغَرِهِ يَضَعُهُ بَيْنَ عَقْبِيهِ أَوْ أَصَابِعِ قَدَمِيهِ أَوْ
إِبْهَامَيْهِمَا وَمَسَحَ^(١) عَلَيْهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ مَسَكَ^(٢) حَجَرًا بَيْمِينٍ وَذَكَرًا بَيْسَارٍ
وَمَسَحَ عَلَيْهِ،

على النَّجَاسَةِ.

(و) كُرِهَ (بَضَّقَهُ عَلَى بَوْلِهِ؛ لـ) مَا قِيلَ: إِنَّهُ يُورَثُ (الْوَسْوَاسَ، وَ) كُرِهَ (مَسَّ
فَرْجَ بَيْمِينٍ مُطْلَقًا) حَالِ الاسْتِنْجَاءِ وَغَيْرِهِ، (و) كُرِهَ (اسْتِجْمَارًا بِهَا)؛ أَي: يَدِ الْيُمْنَى
(بِلا حَاجَةٍ)، أَمَّا مَعَ الْحَاجَةِ؛ كَجَرَّاحَةٍ بَيْسَارِهِ: فَلَا كَرَاهَةَ.

(فَفِي) حَالِ اسْتِجْمَارٍ مِنْ (غَائِطٍ يُؤْخَذُ حَجَرٌ) أَوْ نَحْوِهِ (بَيْسَارٍ، وَيُمَسَحُ)
الْمَخْرُجُ ثَلَاثَ مَسَحَاتٍ فَأَكْثَرَ، وَيَأْتِي.

(وَفِي) اسْتِجْمَارٍ مِنْ (بَوْلٍ يُمَسَّكَ ذَكَرٌ بِشِمَالٍ، وَيُمَسَحُ عَلَيْهِ)؛ أَي: الْحَجَرِ
إِنْ كَانَ كَبِيرًا، (وَمَعَ صِغَرِهِ)؛ أَي: الْحَجَرِ (يَضَعُهُ بَيْنَ عَقْبِيهِ) تَشْنِيعُ عَقَبٍ، كَكَتِفٍ:
مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ - (أَوْ) يَضَعُهُ بَيْنَ (أَصَابِعِ قَدَمِيهِ، أَوْ) بَيْنَ (إِبْهَامَيْهِمَا، وَمَسَحَ عَلَيْهِ)
ذَكَرُهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ؛ لِإِغْنَائِهِ عَنْ إِسْكَاهِ بَيْمِينِهِ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ) عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ كَجَالِسٍ
فِي الْأَخْلِيَةِ الْمَبْنِيَّةِ، (مَسَكَ) - كَضَرَبَ - (حَجَرًا بَيْمِينٍ) لِلْحَاجَةِ، (و) مَسَكَ (ذَكَرًا
بَيْسَارٍ وَمَسَحَ) الذَّكَرَ (عَلَيْهِ)، فَتَكُونُ الْيَسَارُ هِيَ الْمُتَحَرِّكَةُ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ
مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ اسْتِنْجَاؤُهُ بَيْمِينَهُ لِحَاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ، قَالَ فِي
«التَّلْخِصِ»: بَيْمِينُهُ أَوْلَى مِنْ يَسَارٍ غَيْرِهِ.

(١) فِي «ز»: «وَيُمَسَحُ».

(٢) فِي «ح»: «أَمَسَكَ».

ولا يُكره بولُه قائماً مع أمنٍ تلوُّثٍ وناظرٍ، ولا توجُّهٌ للقدُّسِ، وحرِّمَ بلا حاجةٍ دخوله بمصحفٍ.....

والنهي عن الاستنجاء باليمين للتأديب لا للتحريم، وإن عجز عن الاستنجاء بيديه، لزمه برجله إن أمكن، أو بمن يجوز له نظره من زوجة أو أمة، أو بأجرة يقدر عليها، ولو ممن لا يجوز له النظر؛ لأنه محلُّ حاجة، فإن تعذر، تمسَّح بنحو أرضٍ ما أمكن، فإن عجز، صلى على حسب حاله، وإن قدر بعدُ على شيء من ذلك لم يُعد.

(ولا يُكره بولُه قائماً) ولو لغير حاجة (مع أمنٍ تلوُّثٍ وناظرٍ)؛ لخبر «الصحيحين» عن حذيفة: أنَّ النبي ﷺ أتى سُباطة قوم، فبال قائماً^(١)، والسُّباطة: الموضع الذي يلقى فيه القمامة والأوساخ.

(ولا) يكره (توجُّهٌ للقدُّسِ) في ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث^(٢)، وهو ظاهر ما في «الخلاف»، وحمل نهيه ﷺ أن يستقبل القبلة ببوله وغائطه^(٣) - رواه أحمد^(٤) - حين كان قبله، ولا يُسمَّى بعد النَّسخ قبله.

(وحرِّمَ بلا حاجةٍ دخوله) الخلاء (بمُصحفٍ) قال في «الإنصاف»: لا شكَّ

(١) رواه البخاري (٢٢٢)، ومسلم (٢٧٣).

(٢) الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن الحارث بن مصعب الأنصاري العبادي البغدادي، نزيل طرسوس، من كبار أصحاب الإمام أحمد، روى عنه الأثرم وحرب وجماعة من الشيوخ المتقدمين، وكان أحمد يعظمه ويرفع قدره. انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١ / ٩٤)، و«تهذيب الكمال» للزمري (٢ / ٦٦).

(٣) في «ق»: «أو غائطه».

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢١٠)، من حديث معقل الأسدي رضي الله عنه.

وقراءة وهو على حاجته، ولبث فوق قدرها، وكشف عورة بلا حاجة،
وتغوط بماء ولو جارياً أو كثيراً، لا كبحرٍ أو معدّ لذلك، وبولٍ وتغوطٍ
بموردٍ ماءٍ وطريقٍ مسلوكةٍ وظلٍ نافعٍ.....

في تحريمه قطعاً، ولا يتوقف في هذا عاقل^(١).

(و) حرم أيضاً (قراءة) متخلّ قرآناً (وهو) متوجّه (على حاجته)، جزم به
الناظم، وقال في «الإنصاف»: قلت: الصواب تحريمه في نفس الخلاء^(٢).

(و) يحرم على متخلّ (لبث) في الخلاء (فوق قدرها)؛ أي: الحاجة، وهو
مضرّ عند الأطباء، قيل: إنه يذمي الكبد، ويورث الباسور.

(و) يحرم (كشف عورة بلا حاجة) إليه، لا فرق بين أن يكون في حمام أو
ظلمة، أو بحضرة ملك أو جنّي أو حيوان أو لا، ذكره في «الرعاية».

(و) حرم (تغوط بماء ولو جارياً)، قليلاً كان (أو كثيراً) كراكد؛ لأنه يُقدّرُه،
ويمنع الناس الانتفاع به.

(و) لا يحرم التغوط في ماء كثير جداً؛ (كبخر)؛ لأنه لا تُعكّره الجيف، (أو)
في ماءٍ (معدّ لذلك)؛ كالماء الجاري في مطاهر دمشق؛ لأنه لا يُستعمل عادةً.

(و) حرم (بولٍ وتغوط بموردٍ ماءٍ)؛ أي: مكان جريانه، (وطريقٍ مسلوكةٍ،
وظلٍ نافعٍ)؛ لحديث معاذ: أن النبي ﷺ قال: «اتَّقُوا الْمَلَأَيْنِ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَازَ فِي
الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالظِّلِّ»، رواه أبو داود وابن ماجه^(٣).

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٩٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٩٦).

(٣) رواه أبو داود (٢٦)، وابن ماجه (٣٢٨).

ومتشمس زَمَنَ شتاءٍ ومَجْمَعِ ناسٍ، ويتجه لا على حَرَامٍ، وتحت شجرٍ عليه ثمرٌ يُقصدُ أو قَرَبَ ثمره، وعلى ما نُهي عن استجمارٍ به؛ كروثٍ، ومتصلٍ بحيوانٍ؛ كذَنَبٍ ويَدٍ مستجمِرٍ،

(ومتشمس) الناس (زَمَنَ شتاءٍ)؛ لأنه في معنى الظلِّ النافع، (ومَجْمَعِ ناسٍ) للتحديث المشروع.

(ويُتجه) أنه (لا) يَحْرُمُ بولٌ وتغوُّطٌ^(١) في مَجْمَعِ الناسِ (على حرامٍ)؛ كغيبه أو لهوٍ؛ من قمارٍ، أو شُرْبِ مُسكرٍ، أو سماعِ آلاتٍ، فيجبُ تفريقهم بما أمكن، وهو أَتْجَاهُ حسنٌ^(٢).

(و) حرم بولٌ وتغوُّطٌ (تحت شجرٍ عليه ثمرٌ يُقصدُ) مأكولاً كان أو لا؛ لأنه يُفسدُه وتَعافُه النفسُ، فإن لم يكن على الشجرِ ثمرٌ، جازَ إن لم يكن لها ظلٌّ نافعٌ؛ لأن أثرَ ذلك يزولُ بِمَجِيءِ الأمطارِ إلى مَجِيءِ الثَّمرِ، وأجاب بعضهم عن بَوْلِهِ ﷺ تحت الأشجارِ والنَّخْلِ بأنَّ الأرضَ تَبْلُغُ فضلته، (أو قَرَبَ ثمره)^(٣)؛ أي: الشجر، فيحرم؛ لأن النفوسَ تَشْمِئُ منه.

(و) حرم^(٤) بولٌ وتغوُّطٌ (على ما نُهي عن استجمارٍ به؛ كروثٍ) وعَظْمٍ، (ومتَّصلٍ بحيوانٍ، كذَنَبٍ) ويده ورجله، (و) على (يدٍ مُستجمِرٍ)، وعلى ما له حُرْمَةٌ كَمَطْعومٍ لآدميٍّ أو بهيمةٍ، لأن ذلك أبلغُ من الاستجمارِ بها في التقدير، فيكونُ أولى بالتحريم.

(١) في «ك»: «ولا تغوط».

(٢) أقول: صرح به في «شرح الإقناع»، انتهى.

(٣) أقول: قال الشارح: لأن ما قارب الشيء يُعطى حكمه، انتهى.

(٤) في «ق»: «ويحرم».

وبين قبور، واستقبال قبلة واستدبارها في فضاء لا بنيان، ويكفي انحرافه، وحائل ولو كمؤخرة رَحْلٍ، واستتارُ بدايةِ وجبلٍ، وإرخاءُ ذيلٍ،

(و) حرُم بولٍ وتغوُّطٍ (بين قبور) المسلمين وعليها.

(و) حرُم (استقبال قبلة واستدبارها) حال بولٍ وغائطٍ (في فضاء)؛ لقول أبي أيوب: إن النبي ﷺ قال: «إذا أتيتُم الغائطَ فلا تستقبلوا القبلةَ ولا تستدبروها، ولكن شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا» رواه الشيخان^(١)، ولأنَّ جهةَ القبلةِ أشرفُ الجهاتِ، فصيّنت عن ذلك.

(ولا) يحرمُ في (بُنيانٍ)؛ لما روى الحسنُ بنُ ذُكَّوانَ عن مروانَ الأصغرِ^(٢) قال: رأيتُ ابنَ عمرَ أناخَ راحلتهُ، ثمَّ جلسَ يبولُ إليها، فقلتُ: أبا عبدِ الرَّحمنِ! أليسَ قد نُهيَ عن هذا؟! فقال: إنما نُهيَ عن هذا في الفَضاءِ، أما إذا كان بينك وبين القبلةِ شيءٌ يسترُك فلا. رواه أبو داودَ وابنُ خزيمةَ والحاكمُ^(٣).

(ويكفي انحرافه) عن الجهة، نقله أبو داودَ، ومعناه في «الخلاف»^(٤)، (و) يكفي (حائلٌ) بينه وبين القبلةِ، (ولو) كان الحائلُ (كمؤخرة رَحْلٍ) بضم الميم وسكون الهمزة، ومنهم من يُثَقِّلُ الخاءَ، وهي: الخَشْبَةُ التي يستندُ إليها الراكبُ.

(و) يكفي (استتارُ بدايةِ وجبلٍ) وجدارٍ وشجرةٍ، (و) يكفي (إرخاءُ ذيلٍ)؛

(١) رواه البخاري (٣٨٦)، ومسلم (٢٦٤).

(٢) أبو خلف مروان الأصغر البصري، ويقال: مروان بن خاقان، وقيل: إنهما اثنان، روى عن أنس وأبي هريرة وابن عمر ؓ، وذكره ابن حبان في «الثقات». انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٧٢ / ٧)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٤١٠ / ٢٧).

(٣) رواه أبو داود (١١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٠)، والحاكم في «المستدرک» (٥٥١).

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٠١ / ١).

ولا يُعتبر قُرْبُهُ من حائلٍ .

* * *

فصل

وَسُنَّ إِذَا فَرَغَ مَسْحُ ذَكَرٍ مِنْ حَلْقَةِ دُبُرٍ إِلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا وَنَثْرُهُ ثَلَاثًا، وَمَكْتُ قَلِيلًا قَبْلَ اسْتِنْجَاءٍ لِيَنْقَطِعَ أَثَرُ بَوْلٍ، وَتَنْخُجَ وَمَشْيُ خُطَوَاتٍ . . .

لِحُصُولِ التَّسْتُرِ بِهِ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: (و) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: (لَا يُعْتَبَرُ قُرْبُهُ مِنْ حَائِلٍ) كَمَا لَوْ كَانَ فِي بَيْتٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قُرْبُهُ مِنْ جِدَارِهِ^(١).

(فصل)

(وَسُنَّ) لِمُتَخَلٍّ (إِذَا فَرَغَ) مِنْ حَاجَتِهِ (مَسْحُ ذَكَرٍ) بِيَدٍ يُسْرَى (مِنْ حَلْقَةِ دُبُرٍ) بِسُكُونِ اللَّامِ، فَيَضَعُ إصْبَعَهُ يَدِهِ الْيُسْرَى الْوُسْطَى تَحْتَ الذَّكَرِ، وَالْإِبْهَامَ فَوْقَهُ، وَيَمُرُّ بِهِمَا (إِلَى رَأْسِهِ)؛ أَيِ: الذَّكَرِ (ثَلَاثًا)؛ لِيَجْذِبَ بَقَايَا اللَّبْلِ، (و) سُنَّ أَيْضًا بَعْدَ ذَلِكَ (نَثْرُهُ) الذَّكَرَ (ثَلَاثًا) نَضًّا، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: اسْتَتَرَ مِنْ بَوْلِهِ: اجْتَذَبَهُ وَاسْتَخْرَجَ بَقِيَّتَهُ مِنَ الذَّكَرِ عِنْدَ الْاسْتِنْجَاءِ حَرِيصًا عَلَيْهِ، مُهْتَمًّا بِهِ، انْتَهَى^(٢).

لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْتُرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثًا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣).

(و) سُنَّ لَهُ (مُكْتُ قَلِيلًا قَبْلَ اسْتِنْجَاءٍ، لِيَنْقَطِعَ أَثَرُ بَوْلٍ) ثُمَّ يَسْتَنْجِي، وَإِذَا اسْتَنْجَى فِي دُبُرِهِ، اسْتَخَى قَلِيلًا، وَيُوَاصِلُ صَبَّ الْمَاءِ حَتَّى يَنْقَى وَيَتَنَظَّفَ، (و) لِلْمُتَخَلِّي (تَنْخُجَ) ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، زَادَ بَعْضُهُمْ: (وَمَشْيُ خُطَوَاتٍ)، وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١٢٧).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٦١٦)، (مادة: نثر).

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤/ ٣٤٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» (٤)، مِنْ حَدِيثِ

يَزْدَادِ بْنِ فِصَالٍ ﷺ.

إِنْ احتِيجَ لاستِبراءٍ، وكرِهَهما الشَّيْخُ، وتحوَّلَ خائفٌ تلوُّثاً باستِنجاءٍ، وذلكُ يدُ بأرضٍ طاهرةٍ^(١)، ونَضَحُ فَرْجٍ وسراويلَ لمُسْتَنْجٍ بماءٍ بعده، . . .

ذلك، (إِنْ احتِيجَ لاستِبراءٍ)؛ لما فيه من التَّنْزُّه من البولِ، فَإِنَّ عامَّةَ عذابِ القبرِ منه، (وكرِهَهما)؛ أي: كرهَ التَّنَحُّنَ وَمَشْيَ الخُطُواتِ (الشَّيْخُ) تقيُّ الدِّينِ، وقال: ذلك كُلُّه بدْعَةٌ، ولا يجبُ باتِّفاقِ الأئمَّةِ^(٢).

(و) سُنَّ (تحوَّلَ خائفٌ تلوُّثاً باستِنجاءٍ) تباعداً عن النجاسة، وأما إذا لم يخفِ التلوُّثَ فلا يتحوَّلُ، قاله الأصحابُ.

(و) سُنَّ (ذلكُ يدُ) (بأرضٍ طاهرةٍ) بعد الاستِنجاءِ؛ لحديثِ ميمونةَ أن النبيَّ ﷺ فعلَ ذلك، رواه البخاري^(٣).

(و) سُنَّ (نَضَحُ فَرْجٍ)؛ أي: ما يُحاذِيهِ من ثوبٍ (وسراويلَ لمُسْتَنْجٍ بماءٍ بعده)؛ أي: بعد الاستِنجاءِ؛ قَطْعاً للوسواسِ.

وروى أبو هريرةَ أن النبيَّ ﷺ قال: «جاءني جبريلُ، فقال: يا مُحَمَّدُ، إذا توضَّأتَ فانضَحْ» حديثٌ غريبٌ، قاله في «الشرح»^(٤).

ومن ظنَّ خروجَ شيءٍ، فقال أحمدُ: لا تلتفتُ حتَّى تتيقَّنَ، والهُ عنه؛ فإنه من الشَّيطانِ، فإنه يذهبُ إِنْ شاء الله.

(١) في «ح» زيادة: «بعد الاستِنجاء».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢١/ ١٠٦).

(٣) رواه البخاري (٢٥٧).

(٤) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ٩٤)، والحديث رواه الترمذي (٥٠)، وابن ماجه

وَبُدْءُ ذَكَرٍ وَبِكْرٍ بِقُبُلٍ، وَتُخَيْرُ ثِيْبٍ، وَاسْتِنْجَاءٌ بِحَجَرٍ ثُمَّ مَاءٍ، وَكُرْهٌ عَكْسُهُ، وَيُجْزَى أَحَدُهُمَا،

ولم يرَ أحمدُ حَشَوَ الذَّكَرِ في ظاهر ما نقله عبدُ الله، وأنه لو فعل فصلى، ثم أخرجَه فوجد بللاً، فلا بأسَ ما لم يظهر خارجاً.

(و) سُنَّ (بُدْءُ ذَكَرٍ) بِقُبُلٍ؛ لثلاث تَلَوَّثَ يَدُهُ إذا بدأ بالدُّبْرِ؛ لأنَّ قُبْلَهُ بارِزٌ، (و) بُدْءُ (بِكْرٍ بِقُبُلٍ) إلحاقاً لها بالذَّكَرِ؛ لوجود عُذْرَتِهَا، (وَتُخَيْرُ ثِيْبٍ) في البُدْءِ في القُبْلِ أو الدُّبْرِ.

(و) سُنَّ لَهُ أَيْضاً (اسْتِنْجَاءٌ بِحَجَرٍ ثُمَّ مَاءٍ)؛ لقول عائشةَ للنِّسَاءِ: مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يُتْبِعُوا الْحَجَارَةَ الْمَاءَ؛ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ، رواه أحمدُ^(١)، واحتجَّ به، ولأنَّه أبلغُ في الإنقاء، (وَكُرْهَ عَكْسِهِ)؛ أي: تقديمُ الماءِ على الحجرِ^(٢) نصًّا؛ لأنَّ الحجرَ بعد الماءِ يُقَدَّرُ المحلَّ.

(وَيُجْزَى أَحَدُهُمَا)؛ أي: الحجرِ أو الماءِ؛ لحديث أنسٍ: كان النبي ﷺ يدخلُ الخلاءَ، فأحملُ أنا وغلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. متفق عليه^(٣)، والإدَاوَةُ بالكسر: المِطْهَرَةُ، جمعه: أَدَاوَى كَفْتَاوَى، قاله في «القاموس»^(٤).

وحديثُ جابرٍ مرفوعاً: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلْيَسْتَنْطَبْ بِثَلَاثَةِ

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٩٣).

(٢) في «ج»: «الحجر على الماء»، وهو سبق قلم.

(٣) رواه البخاري (١٥١)، ومسلم (٢٧١).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٦٢٤)، (مادة: أدو).

والماء أفضل، ولا بأس باستجمارٍ في فرجٍ واستنجاءٍ في آخر، ولا يُجزئُ
في متعدّدٍ موضعٍ عادةٍ يقيناً إلاّ الماء،

أحجار؛ فإنّها تُجزئُ عنه^(١)، وإنكارُ سعد بن أبي وقاص^(٢)، وابن الزبير^(٣)
الاستنجاء بالماء كان على مَنْ يعتقِدُ وجوبه، وكذا ما حُكي عن سعيد بن المسيّب^(٤)
وعطاء^(٥).

(والماء) وحده (أفضل) من الحجر ونحوه وحده؛ لأنّه يطهّرُ المحلّ، وأبلغُ
في التنظيف، وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «نزلت هذه الآية في أهل
قُبَاء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾» [التوبة: ١٠٨]، وقال: كانوا يستنجون بالماء
فنزلت فيهم هذه الآية^(٦).

(ولا بأس باستجمارٍ في فرجٍ، واستنجاءٍ في آخر) إذا أَمِنَ تعدّي النجاسة.
(ولا يُجزئُ في متعدّدٍ) أي: مُتجاوزٍ (موضعٍ عادةٍ)؛ بأن انتشر الخارجُ
على شيءٍ من الصّفحة؛ أي: أو امتدّ إلى الحشفة امتداداً غير مُعتادٍ (يقيناً) لا ظناً،
(إلا الماء)؛ لأن الاستجمارَ في المُعتاد رُخصةٌ؛ للمشقّة في غسّله، لتكرار النجاسة

(١) الحديث المذكور من حديث عائشة رضي الله عنها، رواه الإمام أحمد في «المسند»
(١٠٨ / ٦)، وأبو داود (٤٠)، وروى الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٤٠٠) عن جابر^(٧)
قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استجمر أحدكم، فليستجمر ثلاثاً».

(٢) رواه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٠٣).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٤١).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٣٧).

(٥) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١ / ٣٤٧).

(٦) رواه أبو داود (٤٤).

كَقُبْلِي خُتَّى مُشْكِلٍ وَمَخْرَجٍ غَيْرِ فَرْجٍ، وَتَنْجَسُ مَخْرَجٍ بغيرِ
خارجٍ^(١).....

فيه، بخلاف غيره، كما لو تعدت لنحو يده، فيتعين^(٢) الماء لما تعدى، ويُجزئ
الحجر^(٣).

قال في «الفروع»: وظاهر كلامهم: لا يمنع القيام الاستجمار ما لم يتعدَّ
الخارج موضع العادة^(٤)، (ك) ما لا يُجزئ في الخارج من (قُبْلِي خُتَّى مُشْكِلٍ) إلا
الماء، وكذا الخارج من أحدهما؛ لأنَّ الأصليَّ منهما غيرُ معلوم، والاستجمارُ
لا يجزئ إلا في أصليّ، فإن كان واضحاً، أجزأ الاستجمارُ في الأصليّ دون
الزائد، ويُجزئ في دُبْرِهِ.

(و) ك (مَخْرَجٍ غَيْرِ فَرْجٍ) تنجس بخارج منه أو بغيره، فلا يُجزئ فيه إلا
الماء، ولو استند^(٥) المخرج المعتاد؛ لأنه نادر، فلا تثبت له أحكام الفرَج، ولمسه
لا ينقض الوضوء، ولا يتعلّق بالإيلاج فيه حكم الوطء، أشبه سائر البدن.
(و) ك (تَنْجَسُ مَخْرَجٍ بغيرِ خارجٍ) منه، أو بقي الخارج مُلصقاً به وجفّ،

(١) في هامش «ح»: «وكذا لو جف الخارج قبل الاستجمار، قال في «الإنصاف»: ويعاها بها،
شع». [انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٠٦)].

(٢) في «ق»: «ليتعين».

(٣) كذا في جميع النسخ الخطية، وعبارة البهوتي في «شرح منتهى الإرادات» (١/ ٣٨): «ويجزئ
الحجر في الذي في محل العادة»، فانتفى الإشكال بهذا القيد.
وفي «ط»: «ولا يجزئ الحجر»؛ أي: في غير موضع العادة.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١٣٧).

(٥) في «ق»: «اشتد».

وخارج حُقْنَةٍ^(١)، وكاستجمارٍ بمنهيٍّ عنه لا بغيرِ مُنَقٍّ، ولا يجبُ غسلُ نجاسةٍ بداخلِ فرجٍ ثَيِّبٍ، فلا تُدْخِلُ إصْبَعَهَا بِلَ مَا ظَهَرَ، وكذا غُسْلُ من نحوِ جنابةٍ، وحَشْفَةِ أَقْلَفٍ غيرِ مَفْتُوقٍ، ويُجْزَى استجمارٌ في بَوْلٍ ثَيِّبٍ تعدَّى مخرجَ حيضٍ كَبِكرٍ.

(و) كذا لو تنجَّسَ المخرجُ بـ (خارجٍ) من (حُقْنَةٍ)، فلا يجزىء فيه إلا الماءُ.

(وكاستجمارٍ بمنهيٍّ عنه)؛ كطعامٍ، فلا يجزىء إلا الماءُ، (لا) استجمارٍ (بغيرِ مُنَقٍّ) وإذا أتبعَ بالمُنَقِّي قبلَ جفافِ الخارجِ فيُجْزَى.

(ولا يجبُ غسلُ نجاسةٍ بداخلِ فرجٍ ثَيِّبٍ) نصًّا، (فلا تُدْخِلُ إصْبَعَهَا) في فرجِها، (بل) تغسلُ (ما ظهرَ) منه عندَ قُعودِها لحاجَتِها؛ لأنَّ^(٢) ما لم يظهرْ في حُكْمِ الباطنِ، فلا يجبُ غسلُه، وعُلِمَ منه أنَّ للمرأةِ فرجينِ؛ داخلٍ بمنزلةِ الدُّبُرِ، منه الحيضُ، وخارجٍ بمنزلةِ الأَلْتَيْنِ، منه الاستحاضَةُ.

فالدَّخْلُ الذي لا يظهرُ عندَ قُعودِها لقضاءِ الحاجةِ في حُكْمِ الباطنِ، لا يجبُ غسلُه، فلا تُدْخِلُ يَدَهَا ولا إصْبَعَهَا، بل تغسلُ ما ظهرَ، والخارجُ في حُكْمِ الظاهرِ يجبُ غسلُه.

(وكذا) لا يجبُ (غسلُ) داخلِ فرجٍ ثَيِّبٍ (من نحوِ جنابةٍ) كحيضٍ ونفاسٍ.

(و) كذا لا يجبُ غسلُ نجاسةٍ وجَنَابَةٍ بداخلِ (حَشْفَةِ أَقْلَفٍ غيرِ مَفْتُوقٍ) بخلافِ المَفْتُوقِ، فيجبُ غسلُها؛ لعدمِ المشقَّةِ فيه.

(ويُجْزَى استجمارٌ في بَوْلٍ ثَيِّبٍ تعدَّى مخرجَ حيضٍ، كَبِكرٍ) نصًّا،

(١) في «ف»: «من حُقْنَةٍ».

(٢) سقط من «ق».

وَشُرِّطَ اسْتِجْمَارُ بَظَاهِرِ جَامِدٍ مُبَاحٍ مُنْقِيٍّ غَيْرِ مَطْعُومٍ، وَمُحْتَرَمٍ،
وَمُتَّصِلٍ بِحَيَوَانٍ، كَحَجَرٍ وَخَشَبٍ وَخِرْقٍ،

صَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي «شرح الهداية»^(١)؛ لَأَنَّهُ مُعْتَادٌ كَثِيرًا، وَالْعُمُومَاتُ تَعَصُّدُهُ، وَاخْتَارَهُ
فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرِ».

(وَشُرِّطَ اسْتِجْمَارُ بَظَاهِرِ) فَلَا يَصَحُّ بِنَجَسٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ جَاءَ إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ لَيْسَتْ جَمْرَ بَهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرِّوْثَةَ، وَقَالَ: «هَذَا
رُكْسٌ»؛ يَعْنِي: نَجَسًا، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢)، وَلَأَنَّهُ إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ أَشْبَهَ الْغَسْلَ.

(جَامِدٍ) لَا نَدِيٍّ وَلَا رِخْوٍ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، (مُبَاحٍ)، فَلَا يَصَحُّ
بِمُحَرَّمٍ، كَمَغْصُوبٍ، وَذَهَبٍ وَفُضَّةٍ؛ لَأَنَّهُ رُخْصَةٌ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِمَعْصِيَةٍ، وَلَا يُجْزَى
بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْمَاءُ، (مُنْقِيٍّ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَنْقَى، فَلَا يُجْزَى بِأَمْلَسَ مِنْ نَحْوِ زُجَاجٍ،
(غَيْرِ مَطْعُومٍ) لِإِنْسَانٍ أَوْ بَهِيمَةٍ، (و) غَيْرِ (مُحْتَرَمٍ)؛ كَكُتْبِ مُبَاحَةٍ احْتِرَامًا لَهَا، (و)
غَيْرِ (مُتَّصِلٍ بِحَيَوَانٍ).

فَإِنْ اسْتَجْمَرَ بَعْدَهُ بِمُبَاحٍ، أَوْ اسْتَنْجَى بِمَائِعٍ غَيْرِ الْمَاءِ، لَمْ يَجْزِهِ، وَتَعَيَّنَ
الْمَاءُ، وَإِنْ اسْتَجْمَرَ بِغَيْرِ مُنْقِيٍّ؛ كَزُجَاجٍ، أَجْزَأُ الْاسْتِجْمَارُ بَعْدَهُ بِمُنْقِيٍّ، (كَحَجَرٍ
وَخَشَبٍ وَخِرْقٍ)^(٣)؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: «فَلْيَذْهَبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ
بِثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ، أَوْ بِثَلَاثِ حَيَاتٍ مِنْ تُرَابٍ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: رُوي مَرْفُوعًا،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ^(٤)، وَلَمْ يُشَارِكْهُ غَيْرُ الْحَجَرِ الْحَجَرِ فِي الْإِزَالَةِ.

(١) انظر: «الإنصاف» للمرادوي (١/ ١٠٦).

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧).

(٣) فِي هَامِشِ «ك»: «تَمَثِيلٌ لِلنَّقْيِ لَا لِلْمُنْقِيِّ، تَدْبِيرٌ».

(٤) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١/ ٥٧)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والإنقاء بحجرٍ: أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يَزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ، وَالْأَثَرُ نَجَسٌ يُعْفَى عَنْهُ فِي مَحَلِّهِ، وَبِمَاءٍ: عَوْدُ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ، وَظَنُّهُ كَافٍ، وَغَسَلُهُ سَبْعًا، وَحُرْمٌ وَلَا يَصَحُّ اسْتِجْمَارٌ بِرَوْثٍ وَعَظْمٍ وَرَخْوٍ، وَطَعَامٌ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ، وَذِي حُرْمَةٍ؛ كَكُتُبِ فَقْهِ،

(وَالْإِنْقَاءُ بِحَجَرٍ) وَنَحْوُهُ: (أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يَزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ، وَالْأَثَرُ نَجَسٌ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، (يُعْفَى عَنْهُ فِي مَحَلِّهِ)؛ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ^(١)، (و) الْإِنْقَاءُ (بِمَاءٍ عَوْدُ الْمَحَلِّ)؛ أَي: مَحَلُّ الْخَارِجِ، بِأَنْ يَدُلُّكَ حَتَّى يَعُودَ (كَمَا كَانَ) قَبْلَ خُرُوجِ الْخَارِجِ، وَيُوَاصِلُ الصَّبَّ، وَيَسْتَرْخِي قَلِيلًا، (وَظَنُّهُ)؛ أَي: الْإِنْقَاءُ بِنَحْوِ حَجَرٍ أَوْ مَاءٍ (كَافٍ، وَ) لَا بُدَّ مِنْ (غَسَلِهِ سَبْعًا)، كَمَا يَأْتِي فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ.

(وَحُرْمٌ وَلَا يَصَحُّ اسْتِجْمَارٌ بِرَوْثٍ)، وَلَوْ لِمَأْكُولٍ، (وَعَظْمٍ)، وَلَوْ مِنْ مُذَكِّيٍّ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْعِظَامِ؛ فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ»^(٢)، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ وَعَدَمَ الْإِجْزَاءِ (و) حُرْمٌ أَيْضًا، وَلَا يَصَحُّ اسْتِجْمَارٌ بِ(رَخْوٍ)، كَطِينٍ جَامِدٍ هَشٍّ؛ لِأَنَّهُ يَتَفَتَّتُ فَلَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِنْقَاءُ، (و) ب(طَعَامٍ، وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ النَّهْيَ عَنِ الرَّوْثِ وَالْعَظْمِ بِأَنَّهُ زَادَ الْجِنَّ، فَزَادْنَا وَزَادَ دَوَابَّنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً.

(و) حُرْمٌ أَيْضًا ب(ذِي حُرْمَةٍ؛ كَكُتُبِ فَقْهِ) وَحَدِيثٍ، لَمَا فِيهِ مِنْ هَتَكِ الشَّرِيعَةِ وَالِاسْتِخْفَافِ بِحُرْمَتِهَا.

(١) فِي هَامِشِ «ك»: «مَطْلَب: أَثَرُ الْاسْتِجْمَارِ نَجَسٌ يُعْفَى عَنْ مَحَلِّهِ».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٥٠).

ومتصلٍ بحيوانٍ كَذَنْبٍ، وجلدٍ مذَكَّى، وذهبٍ وفضةٍ ومتنجسٍ، ولا يُجْزَى أَقْلٌ من ثلاثٍ مسحاتٍ ولو بحجرٍ ذي ثلاثِ شُعَبٍ تعمُّ كلُّ مسحَةٍ المحلَّ، وهو: الْمَسْرُوبَةُ وَالصَّفْحَتَانِ،

(و) حُرْمٌ أَيْضاً (بِمُتَّصِلٍ بَحْيَوَانٍ؛ كَذَنْبٍ) الْبَهِيمَةِ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ نَحْوِ صُوفٍ، لِأَنَّهُ لَهُ حُرْمَةٌ كَالطَّعَامِ، (و) بـ (جِلْدٍ) سَمَكٍ أَوْ حَيَوَانٍ (مُذَكَّى) أَوْ حَشِيشٍ رَطْبٍ، (و) مِثْلُهُ اسْتِجْمَارٌ بـ (ذَهَبٍ وَفُضَّةٍ وَمُتَنَجِّسٍ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَا يُجْزَى) فِي الْاسْتِجْمَارِ (أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسَاحٍ، وَلَوْ) كَانَتِ الْمَسَاحُ الثَّلَاثُ (بِحَجَرٍ) وَاحِدٍ (ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ، تَعْمُّ كُلَّ مَسْحَةٍ الْمَحَلِّ)؛ أَي: مَحَلِّ الْخَارِجِ، (وَهُوَ: الْمَسْرُوبَةُ وَالصَّفْحَتَانِ).

قال القاضي: الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُمَرَّ الْحَجَرُ الْأَوَّلَ مِنْ مُقَدَّمَ صَفْحَتِهِ الْيَمْنَى إِلَى مُؤَخَّرِهَا، ثُمَّ يُدِيرَهُ عَلَى الْيُسْرَى حَتَّى يَصِلَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ يُمَرَّ الثَّانِي مِنْ صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ، ثُمَّ يُمَرَّ الثَّلَاثَ عَلَى الْمَسْرُوبَةِ وَالصَّفْحَتَيْنِ، انْتَهَى^(١).

لحديث جابرٍ مرفوعاً: «إِذَا تَغَوَّطَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَمَسَّحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» رواه أحمد^(٢)، وهو يفسِّرُ حديثَ مسلم: «لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةٍ»^(٣)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَكَرُّرَ الْمَسْحِ، لَا الْمَمْسُوحَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْقُولٌ، وَمُرَادُهُ مَعْلُومٌ، وَالْحَاصِلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ حَاصِلٌ مِنْ ثَلَاثِ شُعَبٍ، وَكَمَا لَوْ مَسَحَ ذَكَرُهُ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ مِنْ صَخْرَةٍ عَظِيمَةٍ، وَلَا مَعْنَى لِلْجُمُودِ عَلَى اللَّفْظِ مَعَ وُجُودِ مَا يُسَاوِيهِ.

(١) نقله المرداوي في «الإنصاف» (١/ ١١٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٦).

(٣) رواه مسلم (٢٦٢)، من حديث سلمان رضي الله عنه.

فَإِنْ لَمْ يُنْقَ زَادَ حَتَّى يُنْقَى ، وَسُنَّ قَطْعُهُ عَلَى وَتَرٍ ، وَلَوْ اسْتَجْمَرَ بِحَجَرٍ
ثُمَّ غَسَلَهُ ، أَوْ كَسَرَ مَا تَنَجَّسَ ثُمَّ اسْتَجْمَرَ بِهِ ، أَجْزَأُ ، وَيَجِبُ اسْتِنْجَاءٌ لِكُلِّ
خَارِجٍ إِلَّا الطَّاهِرَ ؛ كَرِيحٍ

قال في «الإنصاف»: لو أفرد كلَّ جهةٍ بحجرٍ، لم يُجزَّئه على الصحيح من
المذهب^(١).

(فإن لم يُنْق) المحلُّ بالمَسَّحَاتِ الثلاثِ، (زاد حتى يُنْقَى)؛ ليحصلَ مقصودُ
الاستجمارِ.

(وَسُنَّ قَطْعُهُ)؛ أي: ما زاد على الثلاثِ (على وَتَرٍ)؛ لقوله ﷺ: «مَنْ اسْتَجْمَرَ
فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» رواه أحمدُ وأبو داودَ^(٢)، فإن أنقَى
برابعةٍ، زاد خامسةً، وهكذا، وإن أنقَى بوترٍ كخامسةٍ، لم يَزِدْ شيئاً.

(ولو استجمَرَ) ثلاثةُ أنفُسٍ بثلاثةِ أحجارٍ، لكلِّ حجرٍ ثلاثُ شُعَبٍ، استجمَرَ
كلُّ واحدٍ منهم بُعْبَعَةً مِنْ كُلِّ حَجَرٍ = أَجْزَاهُمْ، أو استجمَرَ إنسانٌ (بِحَجَرٍ ثُمَّ غَسَلَهُ)
وجفَّفه سَرِيعاً، (أو كَسَرَ مَا تَنَجَّسَ) منه، (ثُمَّ اسْتَجْمَرَ بِهِ) ثانياً، ثُمَّ كَسَرَهُ واستجمَرَ
به ثالثاً، (أَجْزَأُ)؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ.

(ويجبُ استِنْجَاءٌ) بماءٍ ونحوه؛ كحجرٍ (لِكُلِّ خَارِجٍ) من سبيلٍ ولو نادراً
كالدُّودِ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ، (إِلَّا الطَّاهِرَ؛ كَرِيحٍ)؛ لقوله ﷺ: «مَنْ اسْتَنْجَى مِنْ
رِيحٍ، فَلَيْسَ مِنَّا»، رواه الطبرانيُّ في «معجمه الصغير»^(٣)، قال أحمدُ: ليس في

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ١١٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٣٧١)، وأبو داود (٣٥)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) لم نقف عليه في «المعجم الصغير»، ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء»

(٤ / ٣٥)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٥٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» =

وَمَنِيٍّ، أَوْ نَجَسًا^(١) غَيْرَ مَلُوثٍ^(٢)، وَلَا يَصِحُّ وُضوءٌ وَلَا تَيْمُمٌ قَبْلَهُ . . .

الرَّيحِ اسْتِنْجَاءٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ.

قال في «الشرح»: ولأنها ليست نجسة، ولا تصحبها نجاسة^(٣)، وفي «المبهج»: لأنها عرضٌ بإجماع الأصوليين، وعرضٌ بأن للريح الخارجة من الدُّبُرِ رائحةٌ مُنتنةٌ قائمةٌ بها، ولا شكٌ في كونِ الرائحةِ عرضاً، وهو لا يقومُ بعرضٍ عند المتكلمين.

(و) ك (منيٍّ)، وولد بلا دمٍ؛ لأنَّهما طاهران.

(أو)؛ أي: وإلا (نجساً غيرَ ملوثٍ) قطع به في «التنقيح»^(٤)، وتبعه في «المنتهى»^(٥)، خلافاً لما في «الإنصاف»^(٦)؛ لأن الاستنجاء إنما شرع لإزالة النجاسة.

(ولا يَصِحُّ وُضوءٌ وَلَا تَيْمُمٌ قَبْلَهُ)؛ أي: قبل الاستنجاء؛ لقوله ﷺ في حديثِ المِقْدَادِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ»^(٧)، ولأنها طهارةٌ يُبْطِلُهَا الْحَدَثُ،

= (٤٩ / ٥٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(١) في «ف»: «ونجس».

(٢) في هامش «ح»: «كالبرع الناشف والحصا، ش دليل». انظر: «نيل المآرب بشرح دليل الطالب» للتغلبى (١ / ٥١).

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١ / ٩٩).

(٤) انظر: «التنقيح المشبع» للمرداوي (ص: ٣٦).

(٥) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (١ / ٣٨).

(٦) في «ق»: «الإقناع»، وفي هامشها: «قوله: (خلافاً لما في «الإقناع») فإن «الإقناع» موافق لما هنا، والصواب: خلافاً لما في «الإنصاف»، فراجع وتأمل، اه لكاتبه».

(٧) رواه البخاري (١٣٢)، ومسلم (٣٠٣).

وَيَحْرُمُ مَنْعُ مُحْتَاجٍ لَطَهَارَةٍ وَلَوْ وَقَفَتْ عَلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَدْرَسَةٍ وَلَوْ فِي مَلِكِهِ، وَيَجِبُ مَنْعُ أَهْلِ ذِمَّةٍ بِهِمْ تَضْيِيقٌ أَوْ إِفْسَادُ مَاءٍ، وَإِلَّا فَلَا، مَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَا يُغْنِيهِمْ عَنْ مَطْهَرَةِ الْمُسْلِمِينَ.

فاشترط تقدُّمُ الاستنجاءِ عليها، كالتيَّم، وظاهره: لا فرق بين التيمُّ عن حدثٍ أصغرٍ وأكبرٍ، أو نجاسةٍ بيدٍ، فإن كانت النجاسةُ على غير السَّيْلَيْنِ، أو عليهما غير خارجةٍ منهما، صحَّ الوضوءُ والتيمُّ قبل زوالها.

(ويحرمُ مَنْعُ مُحْتَاجٍ لَطَهَارَةٍ) بتشديد الهاء؛ أي: مِيضَاةٌ مُعَدَّةٌ للتطهير والحُشُّ.

قال الشيخُ تقيُّ الدِّينِ: (ولو وَقَفَتْ عَلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ؛ كَمَدْرَسَةٍ) ورباطٍ، (ولو) كانت (في مَلِكِهِ)؛ لأنها بمُوجِبِ الشرعِ والعُرفِ مَبْدُولَةٌ لِلْمُحْتَاجِ، ولو قُدِّرَ أن الواقفَ صرَّحَ بالمنعِ، فَإِنَّمَا يَسُوعُ مع الاستغناء.

(و) قال: (يجبُ مَنْعُ أَهْلِ ذِمَّةٍ) إِنْ حَصَلَ (بِهِمْ تَضْيِيقٌ) عَلَى الْمُسْلِمِينَ، أَوْ تَنْجِيسٌ، (أَوْ إِفْسَادُ مَاءٍ)، ومثلهم مَنْ يَقْصِدُ مِنَ الرَّافِضَةِ الْإِفْسَادَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، (وإِلَّا) يَحْصُلُ مِنْهُمْ تَضْيِيقٌ وَلَا إِفْسَادُ مَاءٍ، (فَلَا) يَجِبُ مَنْعُهُمْ (مَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ)؛ أي: أَهْلُ الذِّمَّةِ وَنَحْوُهُمْ (مَا يُغْنِيهِمْ عَنْ مَطْهَرَةِ الْمُسْلِمِينَ)، فَيُمنَعُونَ حِينَئِذٍ^(١).

* * *

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٣٨٧).

باب السواك

والمِسْوَاكُ: اسمٌ للْعُودِ، ويُطْلَقُ السَّوَاكُ عَلَى الْفَعْلِ، وَالتَّسْوُكُ
الْفَعْلُ،

(باب السواك)

وغيره؛ من الْخِتَانِ وَالطَّيْبِ وَالِاسْتِحْدَادِ، وَنَحْوَهَا مِمَّا يَأْتِي مُفَصَّلًا.
وَأَوَّلُ مَنْ اسْتَاكَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالسَّوَاكُ بِكسر السين،
جَمْعُهُ: سَوَاكٌ. بضم السين والواو، وَيُخَفَّفُ بِإِسْكَانِ الْوَائِ، وَرَبْمَا يَهْمَزُ، فَيَقَالُ:
سَوَاكٌ، قَالَه الدِّينَوْرِيُّ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ، نَقَلَهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنِ الْعَرَبِ، قَالَ: وَغَلِطَ اللَّيْثُ
فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ يُونُثٌ^(١)، وَذَكَرَ فِي «الْمَحْكَمِ» أَنَّهُمَا لُغَتَانِ^(٢).

(والمِسْوَاكُ) بِكسر الميم: (اسمٌ للْعُودِ) الَّذِي يُتَسَوَّكُ بِهِ (وَيُطْلَقُ السَّوَاكُ
عَلَى الْفَعْلِ)، وَهُوَ: الْاسْتِيَاكُ، (وَالْتَّسْوُكُ الْفَعْلُ) قَالَه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٣)، يَقَالُ:
سَاكَ فَاهُ يَسُوْكُهُ سَوَاكًا.

وَهُوَ شَرْعًا: اسْتِعْمَالُ عُودٍ فِي الْأَسْنَانِ لِإِذْهَابِ التَّغْيِيرِ وَنَحْوِهِ، مُشْتَقٌّ مِنْ
التَّسَاوُكِ، وَهُوَ: التَّمَايُلُ وَالتَّرَدُّدُ؛ لِأَنَّ الْمُتَسَوِّكَ يَرُدُّدُ الْعُودَ فِي فَمِهِ وَيُحَرِّكُهُ، يَقَالُ:

(١) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٠ / ١٧٤).

(٢) انظر: «المحكم» لابن سيده (٧ / ١٢٥).

(٣) انظر: «الفناوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٣٨٧).

وَسَنْ كُونَ تَسْوُكٍ عَرَضاً يُسْرَى عَلَى أَسْنَانٍ وَلِثَةٍ وَلِسَانٍ، يُبْدَأُ بِجَانِبِ فَمٍ
أَيْمَنَ مِنْ ثَنَائَا إِلَى أَضْرَاسٍ بَعُودٍ رَطْبٍ مِنْ أَرَاكِ وَنَخْلٍ وَزَيْتُونٍ، يُنْقِي
وَلَا يَجْرَحُ، وَلَا يَضُرُّ، وَلَا يَتَفَتَّتُ، قَدْ نُدِّيَ بِمَاءٍ، وَبِمَاءٍ وَرَدٍ أَجُودٌ وَكُرِهَ
بَغَيْرِ مُنْقٍ وَبِمُضِرٍّ وَمُتَفَتَّتٍ،

جاءت الإبلُ تساوكُ: إذا كانت أعناقُها تضطربُ من الهُزالِ.

(وَسَنْ كُونَ تَسْوُكٍ عَرَضاً) بالنسبة إلى الأسنانِ، طُولاً بالنسبة إلى الفمِ،
لحديث الطبراني وغيره: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ عَرَضاً^(١)، وَكَوْنُهُ (يُسْرَى) يَدِيهِ، نَصًّا؛
كَانَثَارِهِ، (عَلَى أَسْنَانٍ وَلِثَةٍ) بِكَسْرِ اللَّامِ، وَفَتْحِ الْمَثْلَةِ مَخْفَفَةً، (و) عَلَى (لِسَانٍ)،
فَإِنْ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ، اسْتَاكَ عَلَى لِثَتِهِ وَلِسَانِهِ، وَلَوْ قُطِعَ لِسَانُهُ، اسْتَاكَ عَلَى أَسْنَانِهِ
وَلِثَتِهِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢)، (يُبْدَأُ بِجَانِبِ فَمٍ
أَيْمَنَ)؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي تَنْعَلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ،
وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(مِنْ ثَنَائَا) الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ (إِلَى أَضْرَاسٍ) جَانِبِ الْفَمِ الْأَيْمَنِ، قَالَ فِي
«الْمُطْلَعِ»، وَقَالَ الشَّهَابُ الْفُتُوْحِيُّ فِي قِطْعَتِهِ عَلَى «الْوَجِيزِ»: يَبْدَأُ مِنْ أَضْرَاسِ
الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ (بَعُودٍ رَطْبٍ)؛ أَي: لَيِّنٍ، وَالْيَابِسُ أَوْلَى إِذَا نُدِّيَ، (مِنْ أَرَاكِ
وَنَخْلٍ وَزَيْتُونٍ) وَعُرْجُونٍ (يُنْقِي) الْفَمَ (وَلَا يَجْرَحُ وَلَا يَضُرُّ وَلَا يَتَفَتَّتُ، قَدْ نُدِّيَ
بِمَاءٍ) إِنْ كَانَ يَابِسًا، (وَبِمَاءٍ وَرَدٍ أَجُودٍ) مِنْ غَيْرِهِ، لَكِنْ يَغْسِلُهُ بَعْدَ تَنْدِيَتِهِ بِهِ.

(وَكُرِهَ) التَّسْوُكُ (بَغَيْرِ مُنْقٍ وَبِمُضِرٍّ وَمُتَفَتَّتٍ)؛ لِأَنَّهُ مُضَادٌّ لِمَا لَغَضِ السَّوَالِكِ،

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٢٤٢).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٥٨)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٨ / ٦٧)، مِنْ حَدِيثِ بَهْزِ الْقَشِيرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبريحانٍ ورماني ونحو طُرفاءٍ وقَصَبٍ، وتخلَّلُ بها .

وسُنَّ تسوُّكٌ مُطلقاً،

(و) كُره (بريحانٍ)، وهو: الآس؛ لأنه يضرُّ بلحم الفم، ويُحرِّك عِرْقَ الجُذام، (ورماني)، وعود ذكيِّ الرائحة، (ونحو طُرفاءٍ وقَصَبٍ) فارسي؛ لأنه يجرحُ.

(و) كُره (تخلَّلُ بها)؛ أي: الأعوادِ المُضرَّة؛ لحديث قبيصة بن ذؤيب^(١): «لا تخلَّلوا بعود الرِّيحان ولا الرُّمان؛ فإنَّهما يُحرِّكان عِرْقَ الجُذام» رواه محمد بن الحسين الأزدي^(٢)، ولأن الطُرفاء والقَصَب ونحوهما رُبُّما جرحهُ.

(وسُنَّ تسوُّكٌ مُطلقاً)؛ أي: في كُلِّ الأوقات والحالات؛ لحديث عائشة: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» رواه الشافعي، وأحمد، وابنُ خزيمة، والبخاريُّ تعليقاً^(٣)، ورواه أحمد أيضاً عن أبي بكر، وابن عمر^(٤)، وروى مسلمٌ وغيره عن عائشة: أنه ﷺ كان إذا دخل بيته بدأ بالسَّوَاكِ.

(١) أبو إسحاق قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي، كان على خاتم عبد الملك، وكان البريد إليه، فكان يقرأ الكتب إذا وردت ثم يدخلها عليه فيخبره بما فيها، وكان ثقة، مأموناً، كثير الحديث. ذكره ابن شاهين في الصحابة، وقال ابن قانع: له رؤية. انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١٧٦/٥)، و«الإصابة» لابن حجر (٥١٧/٥).

(٢) انظر: «اللاآلء المصنوعة» للسيوطي (٢١٨/٢).

(٣) رواه الإمام الشافعي في «مسنده» (ص: ١٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٤٧/٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٥)، والبخاري تعليقاً (٦٨٢/٢) بعد حديث رقم (١٨٣١).

في هامش «م»: «التعليق: أن يحذف أول رواة الإسناد ويعزو الحديث، فلو حذف رواة الإسناد من أوله إلى آخره - كأن اقتصر على الرسول ﷺ في المرفوع، أو على الصحابي في الموقوف -؛ فإنه يسمى تعليقاً».

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/١)، (١٠٨/٢).

فلا يُكرهُ بمسجدٍ، إلّا بعدَ زوالِ لصائِمٍ^(١) فيُكرهُ، وقبله بعودٍ رطبٍ مُباحٍ،
ويابسٍ مُستحبٍّ،
.....

(فلا يُكرهُ) السَّوَاكُ (بمسجدٍ)؛ لعدم الدليل الخاصِّ للكرَاهَةِ، (إلّا بعدَ زوالِ لصائِمٍ، فيُكرهُ)؛ لحديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ» متفقٌ عليه^(٢).

وهذا إنما يظهرُ غالباً بعدَ الزَّوَالِ، ولأنه أثرُ عبادةٍ مُستطابٍ شرعاً، فُتُستحبُّ إدامته، كدم الشهيد عليه.

(و) يُباحُ التَّسَوُّكُ (قبله)؛ أي: الزَّوَالِ لصائِمٍ (بُعودٍ رطبٍ مُباحٍ، وياابسٍ) مُندَى (مُستحبٍّ) للصائِمِ قبله؛ لقولِ عامرِ بنِ ربيعةَ: رأيتُ النَّبِيَّ ﷺ ما لا أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ، رواه أحمدٌ وأبو داودَ والترمذيُّ وحسنه، ورواه البخاريُّ تعليقاً^(٣).

وعن عائشةَ مرفوعاً: «مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ» رواه ابنُ ماجهَ^(٤)، وهذانِ الحَدِيثَانِ مَحْمُولَانِ عَلَى مَا قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لحديثِ البيهقيِّ عن عليٍّ مرفوعاً: «إِذَا صُمْتُمْ، فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعِشِيِّ»^(٥)، وَالرَّطْبُ مَطْنَةٌ التَّحَلُّلِ^(٦) منه؛ فلذلك أُبِيحَ السَّوَاكُ به، بخلافِ اليابسِ، فيُستحبُّ كما تقدَّم.

(١) في «ف»: «للصائِمِ».

(٢) رواه البخاري (١٧٩٥)، ومسلم (١١٥١ / ١٦١).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٤٤٥)، وأبو داود (٢٣٦٤)، والترمذي (٧٢٥)، والبخاري تعليقاً (٢ / ٦٨٢) بعد الحديث رقم (١٨٣١).

(٤) رواه ابن ماجه (١٦٧٧).

(٥) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤ / ٢٧٤).

(٦) في «ق، م»: «التحلل».

ولم يُصِبْ سَنَةٌ مُسْتَاكٌ بِغَيْرِ عُودٍ، وَيُصِيبُهَا بِلَا بَأْسٍ جَمْعُ بَعُودٍ^(١)، وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ صَلَاةٍ، وَانْتِبَاهٍ،

(ولم يُصِبْ) الـ (سَنَةٌ مُسْتَاكٌ بِغَيْرِ عُودٍ) كَمَنْ اسْتَاكَ بِإِصْبَعِهِ أَوْ خِرْقَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ، لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِنْقَاءُ الْحَاصِلُ بِالْعُودِ، (وَيُصِيبُهَا)؛ أَي: السَّنَةُ (بِلَا بَأْسٍ) اسْتِيَاكَ (جَمْعُ بَعُودٍ) وَاحِدٍ.

قال في «الرَّعَايَةِ»: ويقولُ إذا استَاكَ: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي وَمَحْصَنَ ذُنُوبِي^(٢). وقال العينيُّ في «شرحه على البخاري»: ويقولُ عند الاستيَاكَ: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي، وَنَوِّرْ قَلْبِي، وَطَهِّرْ بَدَنِي، وَحَرِّمْ جَسَدِي عَلَى النَّارِ، وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ^(٣).

(وَيَتَأَكَّدُ) استحبابُ السَّوَاكِ (عِنْدَ صَلَاةٍ)؛ لحديث أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: «لَوْ لَا أَنَا أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»، رواه الْجَمَاعَةُ^(٤). وفي لفظٍ لأحمد: «لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَاكَ، كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْوُضُوءَ»^(٥)، قال الشافعي: لو كان واجباً لأمرهم به، شَقٌّ أَوْ لَمْ يَشُقَّ^(٦). (و) عند (انتباهٍ) من نومٍ، لحديث حُذَيْفَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ،

(١) في «ح»: «بلا بأس عند جمع كبعود».

(٢) نقله ابن مفلح في «المبدع» (١/ ١٠٣).

(٣) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٦/ ١٨١).

(٤) رواه البخاري تعليقاً (٢/ ٦٨٢) بعد الحديث رقم (١٨٣١)، ومسلم (٢٥٢)، وأبو داود (٤٧)، والترمذي (٢٢)، والنسائي (٧)، وابن ماجه (٢٨٧)، ولفظ البخاري: «عند كل وضوء».

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢١٤)، من حديث ابن عباس ؓ.

(٦) انظر: «الأم» للشافعي (١/ ٢٣).

وتَغْيِيرِ رَائِحَةِ فَمٍ، ووضوءٍ، وغُسلٍ، وقراءةٍ، ودخولِ منزلٍ ومسجدٍ، وإطالةِ سكوتٍ، وصفرةِ أسنانٍ، وخُلُوءِ مَعِدَةٍ.....

يُشَوِّصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ. متفقٌ عليه^(١)، يقال: شَاَصَهُ وَمَاَصَهُ: إذا غَسَلَهُ، ولأحمدَ عن عائشة: كان النبي ﷺ لا يرقُدُ من ليلٍ أو نهارٍ، فيستيقظُ، إلا تسوَّكَ قبلَ أن يتوضَّأ^(٢).

(و) عند (تَغْيِيرِ رَائِحَةِ فَمٍ) بِمَأْكُولٍ أو غَيْرِهِ؛ لأنَّ السَّوَاكَ شَرِيعٌ لِتَطْيِيبِ الفَمِ وإزالةِ رائحتهِ، فشرعَ عند تَغْيِيرِهِ.

(و) عند (وُضُوءٍ)، لحديثِ أحمدَ عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: «لَأَمْرَتُهُم بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»، وهو للبخاري تعليقاً^(٣).

(و) عند (غُسلٍ)؛ لأنه في معنى الوُضُوءِ.

(و) عند (قراءةِ) قُرْآنٍ؛ تَطْيِيباً لِلْفَمِ حَتَّى لَا يَتَأَذَى الْمَلِكُ عند تَلْقَائِهِ الْقِرَاءَةَ مِنْهُ.

(و) عند (دُخُولِ مَنْزِلٍ وَمَسْجِدٍ)؛ لقول عائشة: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ يَبْدَأُ بِالسَّوَاكِ. رواه الجماعةُ إلا البخاريَّ والترمذيَّ^(٤)، والمسجدُ كَالْمَنْزَلِ وَأَوَّلَى.

(و) عند (إطالةِ سُكُوتٍ، وَصُفْرَةِ أَسْنَانٍ)؛ لِإِزَالَتِهِ، (و) عند (خُلُوءِ مَعِدَةٍ

(١) رواه البخاري (٢٤٢)، ومسلم (٢٥٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢١ / ٦).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٨ / ٢)، والبخاري تعليقاً (٦٨٢ / ٢) بعد الحديث رقم (١٨٣١).

(٤) رواه مسلم (٢٥٣ / ٤٤)، وأبو داود (٥١)، والنسائي (٨)، وابن ماجه (٢٩٠).

من طعام، وكان واجباً على النبي ﷺ لكل صلاة ويتجه: مفروضة.
 * فرع: منافع سواك: تطيب فم ونكهة، وجلاء بصر وأسنان
 وتقويتها، وشد لثة، وقطع بلغم، ومنع حفر، وصحة معدة.....

من طعام؛ لأنه مظنة تغير رائحة الفم.

(وكان) السواك (واجباً على النبي ﷺ لكل صلاة)، اختاره القاضي وابن عقال؛ لحديث أبي داود عن عبد الله بن أبي حنظلة بن أبي عامر: أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة، طاهراً أو غير طاهر، فلما شق عليه ذلك أمر بالسواك لكل صلاة^(١)، وهل المراد الصلاة المفروضة، أو النافلة، أو ما يعمهما؟ لم أر من تعرض له، وسياق حديث أبي داود يقتضي تخصيصه بالمفروضة، ذكره الزركشي الشافعي، يؤيده قوله:

(ويتجه) أنه كان واجباً عليه ﷺ عند كل صلاة (مفروضة)؛ إذ غيرها لا يساويها، وهو متجه^(٢).

* (فرع: منافع سواك) كثيرة، منها: (تطيب فم)؛ أي: تنظيفه من الوسخ، (و) تطيب (نكهة)، وهي: رائحة الفم، (وجلاء بصر، و) جلاء (أسنان، وتقويتها)؛ أي: الأسنان، (وشد لثة)، وهي: لحم الأسنان، (وقطع بلغم) من صدر، (ومنع حفر) بالتحريك، من أصول أسنان، (وصحة معدة) ككلمة، وبالكسر: موضع الطعام قبل انحداره إلى الأمعاء، وهي للإنسان بمنزلة الكرّش

(١) رواه أبو داود (٤٨).

(٢) أقول: صرح به (م ص) في «شرح المنتهى»، وفي المسألة خلاف كما يعلم من «شرح فضائل الأعمال» للسفاريني، انتهى.

وَهَضْمٌ، وَتَغْذِيَةٌ جَائِعٍ، وَتَصْفِيَةٌ صَوْتٍ وَنَشَاطٍ، وَطَرْدُ نَوْمٍ، وَمُضَاعَفَةٌ
أَجْرٍ، وَرِضَا رَبٍّ، وَإِرْهَابُ عَدُوٍّ، وَإِرْغَامُ الشَّيْطَانِ، وَتَذْكِيرُ شَهَادَةٍ
عِنْدَ مَوْتٍ.

* * *

فصل

سُنَّ بُدْءًا بِجَانِبِ أَيْمَنِ فِي سِوَاكِ وَطَهُورٍ وَشَأْنِهِ كُلِّهِ؛ كَحَلْقٍ
وَقَصٍّ وَتَقْلِيمٍ،

من غيره (وَهَضْمٌ) طعامٍ، (وَتَغْذِيَةٌ جَائِعٍ، وَتَصْفِيَةٌ صَوْتٍ وَنَشَاطٍ) لِلنَّفْسِ عَلَى
الْعِبَادَةِ، (وَطَرْدُ نَوْمٍ، وَمُضَاعَفَةٌ أَجْرٍ، وَرِضَا رَبٍّ)؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَتَقَدَّمَ،
(وَإِرْهَابُ عَدُوٍّ، وَإِرْغَامُ الشَّيْطَانِ) بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ، (وَتَذْكِيرُ شَهَادَةٍ عِنْدَ مَوْتٍ)، وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ هَذِهِ الْمَزِيَّةِ لَكَفَى، وَقَدْ أَوْصَلَهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نِيْفٍ وَسَبْعِينَ مَنَفْعَةً.

(فصل)

(سُنَّ بُدْءًا بِجَانِبِ أَيْمَنِ) مِنْ فَمٍ (فِي سِوَاكِ) مِنْ ثَنَائِهِ إِلَى أَضْرَاسِهِ،
وَتَقَدَّمَ.

(و) سُنَّ أَيْضًا بُدْءًا بِالْأَيْمَنِ فِي (طَهُورٍ)؛ أَي: تَطَهُّرِهِ، (و) فِي (شَأْنِهِ كُلِّهِ)،
كَتَرْجُلٍ وَانْتَعَالٍ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي تَغْلِيلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَفِي شَأْنِهِ
كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(كَحَلْقٍ) رَأْسٍ، (وَقَصٍّ) أَظْفَارٍ بِمَقْصَصٍ، (وَتَقْلِيمٍ) بِهَا بَغِيرُهُ، وَالْوَاوُ بِمَعْنَى

(١) رواه البخاري (١٦٦)، ومسلم (٢٦٨ / ٦٧).

ونتفٍ إبطٍ، واكتحالٍ، وادّهانٍ في بدنٍ وشعرٍ غبّاً يوماً ويوماً، واكتحالٍ
بإثمٍ سيما مُطَيَّبٍ كلَّ ليلةٍ قبلَ نومٍ في كلِّ عينٍ ثلاثاً،

(أ)، (ونتفٍ إبطٍ واكتحالٍ وادّهانٍ في بدنٍ وشعرٍ غبّاً) يفعلُهُ (يوماً، و) يتركُهُ (يوماً)؛
لأنه ﷺ نهى عن الترجُّل إلا غبّاً^(١)، ونهى أن يمتشطَ أحدُهُم كلَّ يومٍ^(٢).

قال في «الفروع»: قدَلَّ أنه يُكرَهُ غيرُ الغبِّ والترجُّلُ: تسريحُ الشعرِ ودَهْنُهُ،
وظاهرُهُ أن اللحيةَ كالرأسِ^(٣)، واختار الشيخُ تقيُّ الدينَ فعلَ الأصلحِ للبدنِ؛ كالغسلِ
بماءٍ حارٍّ ببلدٍ رطبٍ؛ لأنَّ المقصودَ ترجيلُ الشعرِ، ولأنَّهُ فعلُ الصحابةِ، وإن مثلهُ
نوعُ الملبسِ والمأكَلِ، ولمَّا فتحوا الأمصارَ، كان كلُّ منهم يأكلُ من قوتِ بلدهِ،
ويلبسُ من لباسه من غير أن يقصِدُوا قوتَ المدينةِ ولباسَها^(٤).

(و) سُنَّ (اكتحالٍ بإثمٍ سيما مُطَيَّبٍ) بمسكٍ (كلَّ ليلةٍ قبلَ نومٍ) وتراً (في
كلِّ عينٍ ثلاثاً)؛ لِمَا روى ابنُ عباسٍ عن النبي ﷺ: أنه كان يكتحلُّ بالإثمِ كلَّ
ليلةٍ قبلَ أن ينامَ، وكان يكتحلُّ في كلِّ عينٍ ثلاثةَ أميالٍ، رواه أحمدٌ وأبو
داود^(٥) والترمذيُّ وابنُ ماجَّة^(٦).

(١) رواه أبو داود (٤١٥٩)، والترمذي (١٧٥٦)، والنسائي (٥٠٥٥)، من حديث عبد الله بن
مغفل ﷺ.

(٢) رواه أبو داود (٢٨)، والنسائي (٢٣٨)، من حديث رجلٍ من الصحابةِ ﷺ.

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١٤٩).

(٤) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٢/ ٥١٢).

(٥) في «ق»: «رواه أبو داود».

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٥٤)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٦٨١)،
والترمذي (٢٠٤٨)، وابن ماجه (٣٤٩٩).

ونظر في مرآة، ويقول: اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي، وحرّم وجهي على النار، وتطيّب بظاهر ريح خفيّ لون، ولا امرأة في غير بيتها عكسه؛ لأنها ممنوعة إذن ممّا ينم عليها من ضرب برجل

(و) سنّ (نظر في مرآة)؛ ليزيل ما عسى أن يكون بوجهه من أذى، (ويقول) ما ورد، ومنه: (اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي، وحرّم وجهي على النار)؛ لخبر أبي هريرة، رواه أبو بكر بن مردويه^(١).

والخلق الأول بفتح الخاء: الصّورة الظاهرة، والثاني بضمّها: صورته الباطنة.

(و) سنّ (تطيّب)؛ لخبر أبي أيوب مرفوعاً: «أربع من سنن المرسلين: الحنّاء، والتعطّر، والسّواك، والنّكاح»، رواه أحمد^(٢)، فيستحبّ لرجل (بظاهر ريح خفيّ لون)، كبخور العنبر والعود.

وكان أحمد يعجبه الطيب؛ لأن رسول الله ﷺ كان يحبّ الطيب^(٣)، ويتطيّب كثيراً.

(ولا امرأة في غير بيتها عكسه)، وهو ما يظهر لونه، ويخفى ريحه؛ كالورد والياسمين، لأثر رواه الترمذي والنسائي، وحسنه من حديث أبي هريرة^(٤)؛ (لأنها ممنوعة إذن)؛ أي: في غير بيتها (ممّا ينم عليها) بإظهار جمالها (من ضرب برجل

(١) رواه ابن مردويه في «الأدعية» كما في «تحفة الذاكرين» للشوكاني (ص: ٢٧٩)، ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٩٥٩)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٤٢١)، وفيه: (الحياء) بدل (الحناء)، ورواه بلفظ (الحناء) ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٨٠٢).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٢٦٧٦)، والنسائي (٣٩٣٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) رواه الترمذي (٢٧٨٧)، والنسائي (٥١١٧).

لِيُعْلَمَ مَا تُخْفِي مِنْ زِينَةٍ، وَنَحْوِ نَعْلِ صَرَّارَةٍ، وَفِي بَيْتِهَا تَطْيِبٌ بِمَا شَاءَتْ، وَاسْتِحْدَادٌ وَهُوَ حَلَقُ عَانَةٍ، وَلَهُ قَصُّهُ وَإِزَالَتُهُ بِمَا شَاءَ، وَالتَّنْوِيرُ فِي عَوْرَةٍ وَغَيْرِهَا، فَعَلَهُ أَحْمَدُ، وَتُكْرَهُ كَثْرَتُهُ، وَقَصُّ شَارِبٍ، أَوْ قَصُّ طَرَفِهِ، وَحَفُّ أُولَى،

لِيُعْلَمَ مَا تُخْفِي مِنْ زِينَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِفْسَادِهَا، (و) مِنْ (نَحْوِ نَعْلِ صَرَّارَةٍ) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَظْهَرُ مِنَ الزِينَةِ.

(و) لَهَا (فِي بَيْتِهَا تَطْيِبٌ بِمَا شَاءَتْ) مِمَّا يَخْفَى أَوْ يَظْهَرُ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ.
(و) سُنَّ (اسْتِحْدَادٌ) اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْحَدِيدِ (وَهُوَ حَلَقُ عَانَةٍ، وَلَهُ قَصُّهُ وَإِزَالَتُهُ بِمَا شَاءَ، وَ) لَهُ (التَّنْوِيرُ فِي عَوْرَةٍ وَغَيْرِهَا، فَعَلَهُ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ)، وَكَذَا النَّبِيُّ ﷺ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ^(١)، وَقَدْ أَعْلَلَ بِالْإِرْسَالِ.
قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَسَكَنُوا عَنْ شَعْرِ الْأَنْفِ، فَظَاهَرَهُ بَقَاؤُهُ، وَيتَوَجَّهُ أَخْذُهُ إِذَا فَحَّشَ^(٢)، (وَتُكْرَهُ كَثْرَتُهُ)؛ أَيِ: التَّنْوِيرِ، قَالَ الْآمِدِيُّ: لِأَنَّهُ يُضْعِفُ حَرَكَةَ الْجَمَاعِ.

(و) سُنَّ (قَصُّ شَارِبٍ)؛ أَيِ: قَصُّ الشَّعْرِ الْمُسْتَدِيرِ عَلَى الشَّفَةِ، (أَوْ قَصُّ طَرَفِهِ، وَحَفُّ أُولَى) نَصًّا.

قَالَ فِي «الْنَهَايَةِ»: إِحْفَاءُ الشَّوَارِبِ: أَنْ تَبَالُغَ فِي قَصِّهَا^(٣)، وَمِنْهُ:

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ (٣٧٥١).

(٢) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١/ ١٥٢).

(٣) انْظُرْ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (١/ ٤١٠).

وإعفاء لحية، وحرّم الشيخ حلقها، ولا يُكره أخذ ما زاد على قُبْضَةٍ، ولا ما تحت حلقٍ، وأخذ أحمد من حاجبيه وعارضيه، وامتنشاط لا كلّ يوم، واتخاذ شعرٍ وغسله وتسريحه متيامناً وتفريقه، وينتهي لرجلٍ إلى أُذنيه أو.....

السَّبالان، وهما: طرفاه؛ لحديث أحمد: «قَصُّوا سِبالاتكم، ولا تشبهوا باليهود»^(١).

(وإعفاء لحية) بأن لا يأخذ منها شيئاً، قال في «المذهب»: ما لم يُستهجن طولها، (وحرّم الشيخ) تقّي الدين (حلقها)^(٢)؛ لِمَا فيه من التمرّد، (ولا يُكره أخذ ما زاد على قُبْضَةٍ)، ونُصّه: لا بأس بأخذه، (ولا) أخذ (ما تحت حلقٍ)؛ لفعل ابن عمر، لكن إنما فعله إذا حجّ أو اعتمر، رواه البخاري^(٣).

(وأخذ) الإمام (أحمد من حاجبيه وعارضيه)، نقله ابن هانئ.

(و) سُنَّ (امتنشاط) غِبًّا، و(لا) يفعلُه (كلَّ يوم) إلا لحاجة، قال حنبل: رأيتُ أبا عبدالله وكانت له صينيةٌ فيها مِرْأَةٌ ومُكْحَلَةٌ ومُشْطٌ، فإذا فرغ من قراءةِ حِزْبِهِ نظرَ في المِرْأَةِ، واكتحلَ وامتشطَ.

(و) سُنَّ (اتخاذُ شعرٍ)، قال في «الفروع»: ويتوجّه: لا، إن شقَّ إكرامه^(٤)، (و) سُنَّ (غسله وتسريحه متيامناً وتفريقه، وينتهي لرجلٍ إلى أُذنيه، أو) إلى

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٤ / ٥)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٣٨٨ / ٤).

(٣) رواه البخاري (٥٥٥٣).

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٥١ / ١).

مَنْكِبَيْهِ، وَلَا بِأَسَ بَزِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَهُ ذُؤَابَةً، قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ سَنَةٌ لَوْ نَقَوَى عَلَيْهِ اتَّخَذَنَاهُ، وَلَكِنْ لَهُ كَلْفَةٌ وَمَوْوَنَةٌ، فَلَا يُكْرَهُ حَلْقُهُ وَلَوْ لغير نُسْكِ. وَتَقْلِيمُ ظْفَرٍ مُخَالَفًا، فَيَبْدَأُ بِخَنْصِرٍ يُمْنَى، فَوْسَطَى، فَإِبْهَامٍ، فَبِنْصِرٍ، فَسَبَّاحَةٍ؛ وَإِبْهَامٍ يُسْرَى،

(مَنْكِبَيْهِ) كَشَعْرِهِ ﷺ، (وَلَا بِأَسَ بَزِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ)؛ أَي: عَلَى مَنْكِبَيْهِ.

(و) لَا بِأَسَ بَ (جَعَلَهُ ذُؤَابَةً) بَضْمُ الذَّالِ وَفَتْحُ الهمزة، وَهِيَ: الضَّفِيرَةُ مِنَ الشَّعْرِ إِذَا كَانَتْ مُرْسَلَةً، فَإِذَا كَانَتْ مَلُوبَةً، فَهِيَ عَقِصَةٌ، قَالَه الْحَجَّائِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ».

قَالَ أَحْمَدُ: أَبُو عُبَيْدَةَ كَانَتْ لَهُ عَقِصَتَانِ، وَكَذَا عُثْمَانُ.

(قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ: هُوَ)؛ أَي: اتَّخَذَ الشَّعْرَ - (سَنَةٌ لَوْ نَقَوَى عَلَيْهِ اتَّخَذَنَاهُ، وَلَكِنْ لَهُ كَلْفَةٌ وَمَوْوَنَةٌ)، فَيَنْبَغِي عَدَمُ اتِّخَاذِهِ لِمَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ إِكْرَامُهُ، (فَلَا يُكْرَهُ) لَذَكَرَ (حَلْقُهُ)؛ أَي: شَعْرَ الرَّأْسِ (وَلَوْ لغير نُسْكِ) وَحَاجَةً، كَقَصِّهِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ عَلَى إِبَاحَةِ الْحَلْقِ، وَكَفَى بِهَذَا حُجَّةً^(١).

(و) سَنٌ (تَقْلِيمُ ظْفَرٍ)؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبِطِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢)، (مُخَالَفًا) فِي قَصِّ أَظْفَارِهِ، (فَيَبْدَأُ بِخَنْصِرٍ يُمْنَى، فَوْسَطَى) مِنْ يُمْنَى، (فَإِبْهَامٍ) مِنْهَا، (فَبِنْصِرٍ، فَسَبَّاحَةٍ، وَ) بَعْدَ ذَلِكَ يَشْرَعُ بِقَصِّ (إِبْهَامٍ يُسْرَى،

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ١٣٨).

(٢) رواه البخاري (٥٥٥٠)، ومسلم (٢٥٧).

فَوْسَطَى فخنصر فسباحة فبنصر. وغسلها بعد قصها؛ تكميلاً
لِلنظافة.....

فَوْسَطَى، فخنصر، فسباحة، فبنصر^(١) صحَّحه في «الإنصاف»^(٢).

قال في «المغني» و«الشرح»: ورُوي في حديث: «مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالَفاً،
لَمْ يَرَفِ فِي عَيْنَيْهِ رَمَداً»^(٣)، وفسره عبدالله بن بطة بما ذُكر^(٤).

وقال ابن دقيق العيد: ما اشتهر في قصها على وجه مخصوص لا أصل له
في الشريعة، وقال: هذا لا يجوز اعتقاد استحبابه؛ لأنَّ استحباب حكم شرعي
لا بُدَّ له من دليل، وليس استسهال ذلك بصواب، انتهى^(٥).

(و) سَنَّ (غسلها)؛ أي: الأظفار (بعد قصها؛ تكميلاً للنظافة)، وقيل: إن
الحكَّ بها قبل غسلها يضرُّ بالبدن.

ومحلُّ حفِّ الشارب، وتقليم الأظفار، والاستحداد، ونَتْفِ الإبط:

(١) في هامش «ق»: «فعلى هذا الحكم بالقص جمعه بعضهم عن اليد اليمنى: (خوابس)، وعن
اليد اليسرى (أوخسب) إشارة لكل إصبع حرف من (خوابس)؛ (أوخسب) كما هو مرتب
بقول المؤلف رحمه الله، وفيه أقوال كثيرة، وكل منها ناطق إذا كان القصُّ على الحكم
المشروع فيه دفع مضرَّة عن العين، ويؤيد ذلك الحديث المذكور بشرط المخالفة،
انتهى».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٢٢).

(٣) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٦٤): هو في كلام غير واحد من الأئمة،
منهم ابن قدامة في «المغني» والشيخ عبد القادر في «الغنية»، ولم أجده، انتهى.
وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص: ١٤٠): من أفتح الموضوعات.

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٦٤)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ١٠٤).

(٥) انظر: «شرح الإلمام» لابن دقيق العيد (٣/ ٣٢٨ - ٣٣٠)، (طبعة دار النوادر).

يومَ جمعةٍ قبلَ صلاةٍ، وعدمُ حَيْفٍ في نحوِ غزوٍ لحاجةٍ حلَّ نحوِ حَبْلٍ،
ودفنُ دمٍ وما قَلَمَ من ظفرٍ أو أُزِيلَ من شعرٍ،

(يومُ جُمُعَةٍ قبلَ صلاةٍ)، وقيل: يومُ خميسٍ، وقيل: يُخَيَّرُ.

(و) سَنَّ (عدمُ حَيْفٍ) بقَصِّ الأظفارِ (في نحوِ غزوٍ؛ لحاجةٍ) الإنسانِ إلى
(حلِّ نحوِ حَبْلٍ)، قال أحمدُ: قال عمرُ: وفَرُّوا الأظفارَ في أرضِ العدوِّ، فإنه
سلاحٌ^(١).

(و) سَنَّ (دفنُ دمٍ، وما قَلَمَ من ظفرٍ، أو أُزِيلَ من شعرٍ)؛ لما روى الخلالُ
عن مُثِل بنتِ بشرٍ^(٢) الأشعريةِ قالت: رأيتُ أبا يُقَلِّمُ أظفارَه وَيَدْفِنُها، ويقولُ:
رأيتُ النبي ﷺ يفعلُ ذلكَ^(٣).

وعن ابنِ جريجٍ عن النبي ﷺ قال: كَانَ يُعَجِّبُه دفنُ الدَّمِ^(٤).
وقال مُهَنَّأ: سألتُ أحمدَ عن الرَّجلِ يأخذُ من شعرِه وأظفارِه، أيدفنه أم يُلقيه؟

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٨٨٤).

(٢) كذا في جميع النسخ الخطية و«ط»، وفي «الترجل»: «مثل بنت مشرح»، والذي في
«الإكمال» لابن ماكولا (٦٢ / ٧، ١٩٤): «مِثْلُ بنتِ مشرحٍ، الأول: بميم مكسورة بعدها
مشاة تحتيّة، والثاني: بميم مكسورة بعدها شين معجمة وراء مفتوحة مخففة وزان (مقود).
وفي «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (١٦٥ / ٨) أنها: ميل بنت مُسَرِّح، بضم الميم
وفتح المهملة وراء مشددة مكسورة. وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٥ / ٨)، و«الجرح
والتعديل» لابن أبي حاتم (٤٢٧ / ٨)، و«الإصابة» لابن حجر (١٢٢ / ٦)، وجميعهم:
ميل بنت مشرح.

(٣) رواه الخلال في «الترجل» (١٥٠). ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٢ / ٢٠)،
والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤٥ / ٨)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٩٣ / ٣).

(٤) رواه الخلال في «الترجل» (١٤٩).

ونتفُ إبطٍ وأنفٍ، فيفعلُ كلَّ ذلك في كلِّ أسبوعٍ، فإن تركه فوق أربعين يوماً كرهه.

وكرهه حلقُ قفاً لغير نحو حجامَةٍ، وكرهها أحمدُ يومَ سبتٍ

قال: يدفنه، قلت: بلغك فيه شيء؟ قال: كان ابنُ عمرَ يفعلُه^(١).

(و) سَنَّ (نتفُ إبطٍ وأنفٍ)؛ لخبرِ أبي هريرة، فإن شقَّ حلقه، أو تنوَّرَ، قاله في «الآداب الكبرى»^(٢)، (فيفعلُ ذلك في كلِّ أسبوعٍ)؛ لما روى البغويُّ بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ كان يأخذُ أظفاره وشاربه كلَّ جُمعة^(٣)، (فإن تركه فوق أربعين يوماً كرهه)؛ لحديث أنسٍ قال: «وَقَتَ لَنَا فِي قِصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَتَنَفِّهِ الْإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ؛ أَنْ لَا يُتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ» رواه مسلم^(٤).

فأما الشاربُ: ففي كلِّ جُمعة؛ لأنه يصيرُ وحشاً.

(وكرهه حلقُ قفاً) مُنفرداً عن الرَّأسِ، قال الجوهريُّ: القفاً مقصورٌ: مُؤَخَّرُ العُنُقِ، يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ^(٥).

(لغير نحو حجامَةٍ) كقروح، قال في رواية المروزي: هو من فعلِ المَجُوسِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ، (وكرهها)؛ أي: الحجامَةُ الإمامُ (أحمدُ يومَ سبتٍ،

(١) رواه الخلال في «الترجل» (١٤٦).

(٢) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ٣٢٨)، وحديث أبي هريرة رواه البخاري (٥٥٥٠)، ومسلم (٢٥٧).

(٣) رواه البغوي في «شرح السنة» (٣١٩٧).

(٤) رواه مسلم (٢٥٨).

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٤٦٥)، (مادة: قفا).

وأربعاء، وتوقف في الجمعة، والفضد في معناها، وهي أنفع منه ببلد حار، وقزع وهو حلق بعض الرأس وترك بعض،

(و) يوم (أربعاء)؛ لحديث: «من احتجم يوم السبت، أو يوم الأربعاء، فأصابه - يعني: مريضاً - فلا يلو من إلا نفسه»^(١).

(وتوقف) الإمام أحمد (في) الحجامه يوم (الجمعة).

قال القاضي: كرهه جماعة من أصحابه، واستدلوا بأخبار ضعيفة.

قال في «الفروع»: والمراد: بلا حاجة^(٢).

(والفضد في معناها)؛ أي: الحجامه، (وهي)؛ أي: الحجامه (أنفع منه)؛ أي: الفضد (بلد حار)؛ كالحجاز، والتشريط والفضد أنفع منها ببلد بارد، كالشام.

(و) كرهه^(٣) (قزع)، وهو حلق بعض الرأس، وترك بعض؛ لقول ابن عمر: إن النبي ﷺ نهى عن القزع، وقال: «أحلقه كله، أو دعه كله» رواه أبو داود^(٤)، فيدخل في القزع حلق مواضع من جانب رأسه، وترك الباقي، مأخوذ من: قزع السحاب، وهو: تقطعه، وأن يحلق وسطه، ويترك جوانبه، كما تفعله شماسة النصارى، وحلق جوانبه وترك وسطه، كما يفعله كثير من السفلى، وأن يحلق مقدمه ويترك مؤخره.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٦٧٥) عن مكحول مرسلاً، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٩٨١٦) عن الزهري مرسلاً أيضاً، وفيهما: «فأصابه وضح»؛ أي: برص.

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١٦٢).

(٣) في «ك»: «يكره».

(٤) رواه أبو داود (٤١٩٥).

وَحَلَقُ رَأْسِ امْرَأَةٍ وَقَصُّهُ لغيرِ عَذْرِ، وَيَحْرُمُ لمصيبةٍ، ويتجه: ومع نهْيِ زوجٍ، ولها حلقُ وجهٍ وحْفُهُ وتحسينُهُ وتَحْمِيرُهُ، وكُرِهَ حْفُهُ لرجلٍ، وتحذيفٌ وهو إرسالُهُ شعراً بين العِذارِ والنَّزعةِ،

(و) يُكرَهُ (حلقُ رأسِ امرأةٍ وقصُّه لغيرِ عَذْرِ)؛ لِمَا روى الخَلَالُ بإسناده عن قتادة، عن عكرمة قال: نهى النبي ﷺ أن تَحْلِقَ المَرَأَةُ رَأْسَهَا^(١)، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ عَذْرٌ؛ كَقُرُوحٍ، لَمْ يُكْرَهُ.

(ويَحْرُمُ) حلقُها رَأْسَهَا (للمصيبةِ) كَلَطَمِ خَدٍّ، وَشَقِّ ثَوْبٍ، (وَيَتَّجُهُ): ويَحْرُمُ عليها حلقُهُ (معَ نهْيِ زوجٍ) لها عن ذلك؛ لما فيه من تشويهها في الجملة، والأُمَّةُ مثلُها، بل أَوْلَى، فيَحْرُمُ عليها حلقُ رَأْسِهَا بلا إِذْنِ سَيِّدِهَا، وهو مُتَّجَةٌ^(٢).

(ولها)؛ أي: المَرَأَةُ^(٣) (حلقُ وجهٍ وحْفُهُ) نصًّا، والمُحْرَّمُ إنما هو نَتْفُ شعرِ وجهِها، (و) لها (تَحْسِينُهُ وتَحْمِيرُهُ) ونحوهُ من كُلِّ ما فيه تزيينٌ لَهُ. (وَكُرِهَ حْفُهُ)؛ أي: الوجهَ (لِلرَّجُلِ)، نصٌّ عليه.

(و) كَذَا (تحذيفٌ، وهو: إرسالُهُ شعراً بين العِذارِ والنَّزعةِ)؛ لأنَّ عَلِيًّا كَرِهَهُ، رَوَاهُ الخَلَالُ^(٤)، وَلَا يُكْرَهُ التحذيفُ لِلْمَرَأَةِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ زِينَتِهَا.

(١) رَوَاهُ الخَلَالُ فِي «التَّرْجِلِ» (٢١٦). وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٩١٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٠٤٩)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقْرَهُ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ هُنَا، وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي كَلَامِهِمْ فِي بَابِي عِشْرَةَ النِّسَاءِ وَالنِّفَقَاتِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مُرَادُّ، وَقَوْلُ شَيْخِنَا: (وَالْأُمَّةُ... إلخ)، هَذَا صَرِيحٌ فِي كَلَامِهِمْ فِي الْحَجِّ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) فِي «م»: «لِلْمَرَأَةِ».

(٤) انْظُرْ: «التَّرْجِلُ» لِلْخَلَالِ (ص: ١٠١)، وَ«الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١/ ١٠٨).

ونَقَشُ وتَكْتِيبُ^(١)، بل تَغْمِسُ يديها في الخِضَابِ غَمْسًا، وتَنْفُ شَيْبٍ.....

(و) كُرِهَ (نَقَشُ وتَكْتِيبُ)، وفي نسخة: (وتَقْمِيعُ) وهو الذي يكونُ في رُؤُوسِ الأصابع، ويقال له: التطْرِيفُ، رواه المَرْوُذِيُّ عن عمر^(٢)، (بل تَغْمِسُ يَدَهَا في الخِضَابِ غَمْسًا) نصًّا، قال في «الإفصاح»: كره العلماءُ أن تُسَوَّدَ شَيْبًا، بل تَخْضِبُ بأحمرٍ، وكرهوا النَقَشَ، قال أحمدُ: لَتَغْمِسَ يَدَهَا غَمْسًا.

(و) كُرِهَ (تَنْفُ شَيْبٍ) لحديثِ عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جدِّه قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن تَنْفِ الشَّيْبِ، وقال: «إنَّه نورُ الإسلامِ»^(٣).

وعن طَلْقٍ^(٤) ابن حَبِيبٍ^(٥): أن حَجَّامًا أخذَ من شاربِ النبي ﷺ، فرأى شَيْبَةً في لحيته، فأهْوَى إليها لِيَأْخُذَهَا، فأَمْسَكَ النبي ﷺ يده، وقال: «مَنْ شَابَ شَيْبَةً في الإسلامِ، كانتْ له نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه الخلال في «جامعه»^(٦).

وأوَّلُ من شَابَ إبراهيمُ عليه الصلاة والسلام، وهو ابنُ مئة وخمسين سنةً.

(١) في «ح» زيادة: «وتَقْمِيعُ».

(٢) ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٩٢٩).

(٣) رواه الترمذي (٢٨٢١)، وابن ماجه (٣٧٢١).

(٤) في النسخ الخطية و«ط»: «طارق»، والتصويب من مصادر الترجمة والتخريج.

(٥) طلق بن حبيب العنزي البصري، روى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وابن الزبير، قال: ابن سعد: كان مرجئًا، وكان ثقة إن شاء الله. انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٢٧/٧)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٣٥٩/٤).

(٦) رواه الخلال في «الترجل» (٨٨). ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٤٣٣/١)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٥٩٥٢).

وتغييره بسوادٍ وحرّم لتدليسٍ، وسنّ خضابُه بحنّاءٍ وكتّم، ولا بأسَ
بورسٍ وزعفرانٍ، وكُره ثقبُ أُذنٍ صبيٍّ لا جاريةٍ.
وحرّم نمصٌ ووشرٌ.....

(و) كُره (تغييره)؛ أي: الشَّيب (بسوادٍ) في غير حَرْبٍ، (وحرّم
لتدليسٍ).

(وسنّ خضابُه)؛ لحديث أبي بكرٍ: أنه جاء بأبيه إلى النبي ﷺ ورأسُه ولحيته
كالثَّغَمَةِ بياضاً، فقال رسولُ الله ﷺ: «غَيَّرُوهُمَا، وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ»^(١)، (بحنّاءٍ
وكتّم)؛ لحديث أبي ذرٍّ: «أحسنُ ما غيّرْتُم به هذا الشَّيبَ الحِنَاءُ والكَتْمُ» رواه
أحمدٌ وغيره^(٢).

والكَتْمُ بفتح الكاف والتاء: نباتٌ باليمن يُخرجُ الصَّبْغَ أسودَ يميلُ إلى
الحُمْرة، وصبغُ الحِنَاءِ أحمرٌ، فالصَّبْغُ بهما معاً يَخرجُ بين الحُمْرةِ والسَّوَادِ.
(ولا بأسَ) بالخضابِ (بورسٍ وزعفرانٍ)؛ لقول أبي مالكٍ الأشجعيّ^(٣):
كَانَ خِضَابُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَرَسَ وَالزَّعْفَرَانَ^(٤).

(وكُره ثقبُ أُذنٍ صبيٍّ لا جاريةٍ) نصّاً؛ لحاجتها للزينة، بخلافه، (وحرّم
نمصٌ) وهو نَتْفُ الشعرِ من الوجهِ، (ووشرٌ)؛ أي: بَرْدُ الأسنانِ لِتُحَدِّدَ وتُفَلِّجَ

(١) رواه مسلم (٢١٠٢/٧٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٠/٥)، والنسائي (٥٠٧٧)، وابن ماجه (٣٦٢٢).

(٣) قال ابن حجر: لا يعرف اسمه، قال الحاكم أبو أحمد: حديثه في الحجاز، وليس هو
الكوفي؛ يعني سعد بن طارق التابعي. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (١٧٤٥/٤)،
و«الإصابة» لابن حجر (٣٥٦/٧).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤٧٢/٣)، والبخاري في «مسنده» (٢٧٧٢).

وَوَشْمٌ وَوَضْلٌ وَلَوْ بِشَعْرِ بَهِيمَةٍ أَوْ إِذْنِ زَوْجٍ، وَتَصِحُّ صَلَاةٌ مَعَ طَاهِرٍ
شَعْرٍ، وَتَشْبُهُ بِمُرْدٍ،

وَتَحَسَنَ، (وَوَشْمٌ)، وهو: غَرَزُ الْجِلْدِ بِإِبْرَةٍ ثُمَّ حَشَوهُ بِنَحْوِ كُحْلِ، (وَوَضْلٌ) شَعْرٍ
بَشَعْرٍ؛ لما روي أن^(١) النَّبِيَّ ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة، والنَّامِصَةَ والمُتَنَمِّصَةَ،
وَالْوَاشِرَةَ والمُسْتَوْشِرَةَ^(٢)، وفي خبرٍ آخَرَ «لعن الله الواشمة والمستوشمة»^(٣)؛ أي:
الفاعلة والمفعول بها ذلك بأمرها، واللعنة على الشيء تدلُّ على تحريمه، لأنَّ فاعلَ
المُبَاحِ لا تجوزُ لعنته، (ولو) كان وصل المرأة شعرها (بشعر بهيمة، أو إذن زوج)
لعموم الخبر.

(وتصح صلاة) مَنْ وصلت شعرها (مع) شعرٍ (طاهرٍ)، ولو كان فعلها
مُحَرَّمًا؛ لأنه لا يعودُ إلى شرطِ العبادة، كالصَّلَاةِ فِي عِمَامَةٍ حَرِيرٍ، قال في
«الإقناع»: ولا بأس بما يحتاجُ إليه لشدِّ الشَّعْرِ^(٤)؛ أي: للحاجة، كالقِرَامِلِ والصُّوفِ؛
إذ المُحَرَّمُ إنما هو وصلُ الشَّعْرِ بالشَّعْرِ؛ لما فيه من التدليسِ واستعمالِ الشعرِ
المُخْتَلَفِ فِي نَجَاسَتِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ؛ لَعَدَمِ ذَلِكَ فِيهِ، وَحُصُولِ الْمَصْلَحَةِ
مِنْ تَحْسِينِ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ.

(و) حُرْمَ (تشبُّهٍ بِمُرْدٍ) وعكسه، ونظرٌ لشعرٍ أجنبيٍّ مُتَّصِلٍ بِهَا، لَا بَاطِنٍ مِنْهَا،
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

(١) فِي «ق»: «لأن» بدل «لما روي أن».

(٢) رواه بهذا اللفظ الباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» (٢٩)، وبعضه في «الصحيحين»،
وانظر: «صحيح البخاري» (٥٥٨٩)، من حديث أبي هريرة ؓ، و«صحيح مسلم»
(٢١٢٥)، من حديث عبد الله بن مسعود ؓ.

(٣) رواه البخاري (٢١٢٣)، من حديث أبي جحيفة ؓ.

(٤) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٢٢).

ويجب ببلوغ ختان ذكرٍ بأخذ جلد حشفةٍ أو أكثرها، وختان أنثى وتُجبر، بأخذ جلد فوق محل الإيلاج تُشبهه عُرف ديك، وسُنَّ أن لا تؤخذ كلها.....

(ويجب ببلوغ ختان ذكرٍ بأخذ جلد حشفةٍ)، قال جمع: (أو أكثرها)، فإن اقتصر عليه، جاز، (و) يجب (ختان أنثى، وتُجبر) زوجةً مسلمةً على الختان إن أبَت، (بأخذ جلد فوق محل الإيلاج، تُشبهه عُرف ديك، وسُنَّ أن لا تؤخذ كلها) نصًّا؛ لحديث: «أخفِضي ولا تُنهكي؛ فإنه أنضر للوجه، وأحطى عند الزوج» رواه الطبراني عن الضحاك بن قيس مرفوعاً^(١)، ومعنى (أخفِضي)؛ أي: اختني، (ولا تُنهكي)؛ أي: ولا تأخذها كلها.

ودليل وجوبه قوله ﷺ لرجل أسلم: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتَتِنِ» رواه أبو داود^(٢)، وفي الحديث: «اِخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَمَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً»، متفقٌ عليه، ولفظه للبخاري^(٣)، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، ولأنه من شعار المسلمين، وفي قوله ﷺ: «إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ، وَجِبَ الْغُسْلُ»^(٤) دليل على أن النساء كُنَّ يَخْتَتِنَنَّ.

(١) أبو سعيد الضحاك بن قيس بن خالد الفهري، حدث عنه: معاوية بن أبي سفيان، والحسن البصري، وعبد الملك بن عمير، قتل بمرج راهط بعد وفاة يزيد بن معاوية لما بوع لمروان ابن الحكم سنة (٥٦٤هـ). انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٥٣٧)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٤/ ٢٨٠).

والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٣٧).

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦)، من حديث كليب الحضرمي رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٣١٧٨)، ومسلم (٢٣٧٠).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (١١٨٣)، والترمذي (١٠٩)، وابن ماجه (٦٠٨).

وَقُبِّلِي خُنْثَى^(١) لِيُخْرِجَ مِنْ وَاجِبٍ بَيِّقِينَ، وَيَسْقُطُ عَنْ خَافَ تَلَفًا بِهِ
وَلَا يَحْرُمُ، وَيَتَجَهَّ: وَيَحْرُمُ إِنْ عَلِمَ. وَإِنْ أَمَرَهُ بِهِ وَلِيُّ أَمْرٍ فِي حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ
أَوْ مَرَضٍ يُخَافُ مِنْهُ مَوْتُ، أَوْ زَعَمَ الْأَطْبَاءُ أَنَّهُ.....

قال أحمد: وكان ابن عباس يُشَدِّدُ فِي أَمْرِهِ، حَتَّى إِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:
لَا حَجَّ لَهُ وَلَا صَلَاةَ^(٢).

(و) يَجِبُ خِتَانُ (قُبِّلِي خُنْثَى) مُشْكِلٌ احتياطاً؛ (لِيُخْرِجَ مِنْ وَاجِبٍ
بَيِّقِينَ).

وَمَنْ لَهُ ذَكَرَانِ: فَإِنْ كَانَا عَامِلِينَ، وَجِبَ خِتَنُهُمَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامِلًا
دُونَ الْآخَرِ، خُتِنَ الْعَامِلُ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ^(٣).

(وَيَسْقُطُ) وَجُوبُ خِتَانِ (عَمَّنْ خَافَ تَلَفًا بِهِ، وَلَا يَحْرُمُ) مَعَ خَوْفِ تَلَفٍ؛
لأنه غير مُتَيَقِّنٍ.

(وَيَتَجَهَّ: وَيَحْرُمُ) عَلَيْهِ اخْتِنَانُ (إِنْ عَلِمَ) أَنَّهُ يَتَلَفُ بِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي
«الْمُحَرَّرِ»^(٤)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وَهُوَ مُتَجَهَّ.

(وَإِنْ أَمَرَهُ بِهِ؛ أَيْ: بِالْخِتَانِ (وَلِيُّ أَمْرٍ فِي حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ يُخَافُ مِنْهُ
مَوْتُ) فَتَلَفَ بِسَبَبِهِ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ، (أَوْ) أَمْرُهُ وَلِيُّ أَمْرٍ بِهِ وَ(زَعَمَ الْأَطْبَاءُ أَنَّهُ

(١) فِي «ف» زِيَادَةٌ: «مُشْكِلٌ».

(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٠٢٤٨)، وَابْيَهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٨ / ٣٢٥)، وَلَفْظُهُ
عِنْدَهُمَا: «لَا تَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ لَمْ يَخْتَنْ».

(٣) انْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (١ / ٣٦٨).

(٤) انْظُرْ: «الْمُحَرَّرُ» لِلْمَجْدِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ (١ / ١١).

يَتَلَفُ، أَوْ ظَنَّ تَلَفَهُ، ضَمِنَهُ^(١)، وَمَنْ وُلِدَ بِلا قُلْفَةٍ سَقَطَ^(٢)، وَلَهُ خَتَنُ
نَفْسِهِ إِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَأَحْسَنَهُ، وَخَتَانُ زَمَنٍ صَغِيرٍ أَفْضَلُ إِلَى تَمْيِيزٍ،
وَكُرِّهَ فِي سَابِعٍ وَلَادَةٍ كَقَبْلِهِ.

* * *

فصل

وَسُنُّ وَضَوْءٌ:

يَتَلَفُ، أَوْ ظَنَّ تَلَفَهُ) فَتَلَفَ، (ضَمِنَهُ) وَلِيَ الْأَمْرَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ.
(وَمَنْ وُلِدَ بِلا قُلْفَةٍ، سَقَطَ) وَجُوبُهُ.

(وَلَهُ خَتَنُ نَفْسِهِ إِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَأَحْسَنَهُ)؛ لَأَنَّهُ قَدْ رُوي: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَتَنَ
نَفْسَهُ^(٣)، وَإِنْ تَرَكَ الْخِتَانَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَهُوَ يَعْتَقَدُ وَجُوبَهُ، فَسَقَ.
(وَخِتَانُ زَمَنٍ صَغِيرٍ أَفْضَلُ إِلَى تَمْيِيزٍ)؛ لَأَنَّهُ أَسْرَعُ بُرْءًا، وَيَنْشَأُ عَلَى أَكْمَلِ
الْأَحْوَالِ.

(وَكُرِّهَ خِتَانُ) (فِي سَابِعٍ وَلَادَةٍ) لِلتَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ، (كَ) مَا يُكْرَهُ الْخِتَانُ (قَبْلَهُ)؛
أَي: مِنَ الْوِلَادَةِ إِلَيْهِ.

(فصل)

(وَسُنُّ وَضَوْءٌ): جَمْعُ سُنَّةٍ، وَهِيَ: الطَّرِيقَةُ، وَاصْطِلَاحًا مَا يُثَابُ عَلَى
فَعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِه، وَهِيَ: مَا اسْتُفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ، أَوْ فَعْلِهِ، أَوْ هَمِّهِ،

(١) فِي «ح» زِيَادَةٌ: «وَلِيَ الْأَمْرَ».

(٢) فِي «ح» زِيَادَةٌ: «الْوَجُوب».

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ (١/ ١٥٦).

سواك كما مرّ، واستقبالاً قبله، وهو متجهٌ في كلِّ طاعةٍ إلا للدليل، وغسلُ اليدينِ إلى الكوعين، لغير قائمٍ من نومٍ ليلٍ ناقضٍ لوضوءٍ، فيجبُ تعبدًا ثلاثاً بنيةً شُرِطَتْ وتسميةً،

أو تقريره: (سواك) قبله (كما مرّ) في الباب، (واستقبالاً قبله، وهو متجهٌ في كلِّ طاعةٍ إلا للدليل)، قاله في «الفروع»^(١)، (وغسلُ اليدينِ إلى الكوعين) ثلاثاً، (لغير قائمٍ من نومٍ ليلٍ ناقضٍ لوضوءٍ)؛ لأنَّ عثمانَ وعليًّا وعبدالله بن زيدٍ وصَفُوا وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، وذكرُوا أَنَّهُ غَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا، وَلَأْتَهُمَا آلَةُ نَقْلِ الْمَاءِ إِلَى الْأَعْضَاءِ، فَفِي غَسْلِهِمَا احتياطٌ لجميعِ الوُضُوءِ، (فيجبُ) غسلُهُما لقيامٍ من نومٍ ليلٍ ناقضٍ لوضوءٍ (تعبدًا ثلاثاً)، فلا يكفي مرّةً ولا مرتين، سواءً نوى الغسلَ بذلك أو لا؛ لقوله ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» رواه مسلم، وكذا البخاريُّ إلا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ (ثلاثاً)^(٢)، فلو لا أَنَّهُ يَفِيدُ مَنْعًا، لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَغَمْسِ بَعْضِ الْيَدِ، وَلَا لِيَدٍ كَافِرٍ، وَلَا غَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَلَا غَيْرِ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ كَنَوْمِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ الْمُكَلَّفِينَ هُمُ الْمُخَاطَبُونَ بِذَلِكَ، وَالْمَبِيتُ إِنَّمَا يَكُونُ بِاللَّيْلِ، وَالْخَبَرُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي كُلِّ الْيَدِ، وَهُوَ تَعَبُدِيٌّ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ بَعْضُهَا، وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الْمُطْلَقَةِ وَالْمَشْدُودَةِ بِنَحْوِ جِرَابٍ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّقَ عَلَى الْمَظْنَّةِ، لَمْ تُعْتَبَرْ حَقِيقَةُ الْحِكْمَةِ، كَالْعِدَّةِ لاسْتِبْرَاءِ الرَّجَمِ مِنَ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ، (بنيةً شُرِطَتْ) لحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣)، (و) ب (تسمية) واجبةٌ مع الذُّكْرِ،

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١٨٥).

(٢) رواه البخاري (١٦٠)، ومسلم (٢٧٨)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب ؓ.

ولا يُجْزَى عَنْ نِيَةِ غَسْلِهِمَا نِيَةُ وُضوءٍ؛ لأنها طهارة مفردة، وغسلهما
لمعنى فيهما، فلو تَوَضَّأَ ولم يُدْخِلْ يَدَهُ الْإِنَاءَ، لم يَصَحَّ، وَفَسَدَ مَا حَصَلَ
فِيهِمَا،

كَالْوُضوءِ، وَتَسْقُطُ سَهْوًا.

قال في «شرح المُحَرَّر»: تنقسم التسمية إلى أربعة أقسام: فتجب في نحو
الوُضوءِ والصَّيْدِ، وتُسَنُّ في نحو أَكَلٍ، وقراءةٍ، وَمَسَلِكٍ، وجماعٍ، ودخول نحو
خَلَاءٍ، وتارة لا تُسَنُّ كما في أَذَانٍ وَصَلَاةٍ ونحوهما، وتكره في المُحَرَّمِ والمَكْرُوهِ،
لأن المقصود بالتسمية البركة، ولا تُطلب فيهما؛ لفَوَاتِ محلِّها.

(ولا يُجْزَى عَنْ نِيَةِ غَسْلِهِمَا نِيَةُ وُضوءٍ)، ولا نِيَةُ غَسْلٍ؛ (لأنها طهارة
مُفْرَدَةٌ)، لا من الوُضوءِ، بدليل جواز تقديمها على الوُضوءِ بِالزَّمَنِ الطَوِيلِ، ولو
كانت منه، لم تتقدَّم عليه كذلك.

وُسُنَّ تقديمُ اليُمْنِ على اليُسْرِ؛ لخبر: «وفي شأنه كُلُّهُ»^(١).

* تنبيه: إذا استيقظَ أسيرٌ في مَطْمُورَةٍ، أو أَعْمَى، أو أَرْمَدٌ من نومٍ لا يدرى
أنومٌ ليلٍ، أو نهارٍ، لم يجب غسلهما، لأنه شكٌّ في المَوْجِبِ، والأصلُ عدمه.

(وَعَسَلُهُمَا لِمَعْنَى فِيهِمَا) غيرَ مَعْقُولٍ لَنَا، (فَلَوْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَهُ الْإِنَاءَ،
لَمْ يَصِحَّ) وَضوءُهُ (وَفَسَدَ مَا حَصَلَ فِيهِمَا) مِنَ الْمَاءِ، كَذَا فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٢)، وَهَذَا
مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِيَارِ جَمْعٍ مِنْ أَنَّ حُصُولَهُ فِي بَعْضِهَا كَحُصُولِهِ فِي كُلِّهَا، وَالْمَذْهَبُ
صِحَّةُ الْوُضوءِ وَنَحْوِهِ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْمَاءُ فِي جَمِيعِ الْيَدِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا،
وَتَوَضَّأَ أَوْ اغْتَسَلَ مِنْهُ بِالْغَمْسِ فِيهِ، وَلَمْ يَنْوِ غَسْلَهُمَا، أَوْ كَانَ قَلِيلًا فَصَمَدَ أَعْضَاءَهُ

(١) رواه البخاري (١٦٦)، ومسلم (٢٦٨ / ٦٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١ / ٤١).

ويسقطُ غسلُهما والتسميةُ سهواً، ويتجه: أو جهلاً؛ قياساً على واجبِ صلاةٍ، وأنه لا يفسدُ ما حصلَ فيهما إذنٌ للمشقة، وأنه لو ذَكَرَ في الأثناءِ أعادَ، وبعدَ الفراغِ ثم أرادَ طهارةً لَزِمَهُ غسلُهما ذاكِراً،

له، ارتفعَ حديثُه على القولين، ولم يُجزَّئه عن غسلِهما.

(ويسقطُ غسلُهما، والتسميةُ) فيه (سهواً)؛ كالوضوءِ وأولى، (ويتجهُ: أو)؛ أي: وكذلك تسقطُ التسميةُ (جهلاً)؛ لحديث: «عُفِيَ لَأُمِّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ»^(١)؛ (قياساً على واجبِ صلاةٍ)^(٢) من تكبيراتِ الانتقالِ ونحوها، (و) يتجهُ (أنه لا يفسدُ ما حصلَ فيهما) من الماءِ (إذن)؛ أي: حالَ السَّهْوِ أو الجَهْلِ (للمشقة)؛ لكثرةِ ورودِ السَّهْوِ، واستيلاءِ الجَهْلِ على الإنسان، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وهذا مُتَّجِهٌ.

وقوله: (و) يتجهُ: (أنه لو ذَكَرَ) أنه لم يغسلِهما (في الأثناء)؛ أي: أثناءِ الوضوءِ، لزمه غسلُهما، و(أعادَ) وضوءه، كما لو نسيَ التسميةَ، (و) لو ذَكَرَ (بعدَ الفراغِ) من الوضوءِ أنه لم يغسلِهما، صحَّ، (ثمَّ) إن (أرادَ طهارةً) أخرى، (لزمه غسلُهما) إن كان (ذاكِراً) وقتَ إرادته الطهارة = فيه ما فيه.

قال في «المبدع»: فرعٌ: إذا نسيَ غسلُهما، سقطَ مُطلقاً؛ لأنها طهارةٌ مفردةٌ، وإن وجبَ^(٣)، قال في «شرح الإقناع»: ومقتضاه: أنه لا يستأنفُ ولو تذكرَ في

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٠١)، وابن ماجه (٢٠٤٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أقول: قال الشارح: وهو قياسٌ حسنٌ، انتهى.

قلت: ولم أرَ من صرَّحَ به، لكن حيثُ صرَّحوا بسقوطِ غسلِهما سهواً أو جهلاً، فالتسميةُ كذلك؛ إذ لا فرقَ بينهما، وكالوضوءِ، وكما قال المصنف، انتهى.

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ١٠٨).

وأنه يصحُّ غُسْلُ جُنْبٍ مع عَمْدٍ.

وبُدْءُ قَبْلَ غُسْلِ وَجْهِ بِمَضْمُضَةٍ، فاستنشاقٌ بيمينه، واستنشاقٌ بيساره، ومُبَالِغَةٌ فِيهِمَا لِغَيْرِ صَائِمٍ،

الأثناء، بل ولا يغسلهما بعدُ، بخلافِ التسميةِ في الوضوء؛ لأنها منه، انتهى^(١).
وقوله: (و) يَتَجَهُّ: (أنه يصحُّ غُسْلُ جُنْبٍ مع عَمْدٍ) تركُ غَسْلِهِمَا حَيْثُ كَانَ الْمَاءُ كَثِيراً وَانْغَمَسَ فِيهِ، أَوْ قَلِيلاً وَلَمْ يَغْمِسْهَا كُلَّهَا فِيهِ، صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «الشرح» وغيره، وهو مُتَّجِهٌ^(٢).

(و) سُرَّ (بُدْءُ قَبْلَ غُسْلِ وَجْهِ بِمَضْمُضَةٍ) بيمينه، (فاستنشاقٌ بيمينه واستنشاقٌ بالثنية: من الثَّرة، وهو: طَرَفُ الأنفِ، وهو (بيساره)؛ لحديثٍ عليٍّ: أنه دعا بوضوءٍ فَمَضْمَضَ واستنشق، ونثرَ بيده اليسرى، ففعل هذا ثلاثاً، ثم قال: هذا طَهُورٌ نَبِيٌّ اللهُ ﷺ، رواه أحمد والنسائي مختصراً^(٣).

(ومُبَالِغَةٌ فِيهِمَا)؛ أي: في المَضْمُضَةِ والاستنشاقِ (لغيرِ صائمٍ)؛ لقوله ﷺ في حديثِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ: «وبالغ في الاستنشاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً» رواه الخمسة وصحَّحه الترمذي^(٤).

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١/ ٩٢).

(٢) أقول: قال في «حاشية الإقناع» بعد نقله كلام «المبدع»: وصريحه: أنه لو تذكر في الأثناء، لا يستأنف، بل ولا يأتي به؛ لسقوطه وفوات محله، ولو أراد طهارةً أخرى، لم يجب غسلهما لذلك؛ لأنَّ غسْلَهُمَا إِنَّمَا هُوَ لِلْقِيَامِ مِنَ النُّومِ، وَقَدْ سَقَطَ، وَلَمْ يَنْمَ بَعْدَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ جَهْلًا فَكَذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَاءَ لَا يَفْسُدُ فِيمَا إِذَا تَرَكَه نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، وَإِلَّا لَمَا صَحَّتِ الطَّهَارَةُ، انتهى.

(٣) رواه الإمام أحمد (١/ ١٣٥)، والنسائي (٩١).

(٤) رواه أبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وابن ماجه (٤٠٧)، والإمام =

وتُكره له، وفي بقية الأعضاء مُطلقاً، وهي في مضمضة إدارة الماء بجميع الفم بحيث يبلغ به أقصى حنكٍ ووجهي أسنانٍ ولثة، وفي استنشاقٍ جذبُهُ بنفسه إلى أقصى أنفٍ، والواجبُ مجردُ الإدارة، وجذبُهُ إلى باطنِ أنفٍ، وله بعدُ بلعُهُ، لا جعلُ مضمضةٍ وجوراً بلا إدارةٍ، واستنشاقٍ سُعوطاً، وفي

وعن ابن عباسٍ مرفوعاً: «استنثروا مرتين بالغتئين أو ثلاثاً» رواه أحمدٌ وأبو داودُ وابنُ ماجه^(١).

(وتُكره) المُبالغة (له)؛ أي: الصائم؛ للخبر.

(و) تسنُّ المُبالغة (في بقية الأعضاء مُطلقاً)؛ أي: مع الصَّوم والفِطْرِ في الوضوء والغسل، (وهي)؛ أي: المُبالغة (في مضمضة إدارة الماء بجميع الفم بحيث يبلغ به)؛ أي: الماء (أقصى حنكٍ ووجهي^(٢) أسنانٍ ولثة، و) المُبالغة (في استنشاقٍ جذبُهُ)؛ أي: الماء (بنفسه إلى أقصى أنفٍ، والواجبُ) في المضمضة (مُجردُ الإدارة) للماء في فيه، (و) الواجبُ في الاستنشاق (جذبُهُ إلى باطنِ أنفٍ) وإن لم يبلغ أقصاه.

(وله بعد) إدارة الماء في فيه (بلعُهُ) ولَفْظُهُ؛ لأن الغسلَ قد حصل.

(لا)؛ أي: ليس له (جعلُ مضمضةٍ وجوراً بلا إدارةٍ) في فيه، (و) لا جعلُ (استنشاقٍ سُعوطاً)؛ لأن ذلك لا يُسمَّى مضمضةً ولا استنشاقاً، (و) المُبالغة (في

= أحمد في «المسند» (٤ / ٣٢).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٢٢٨)، وأبو داود (١٤١)، وابن ماجه (٤٠٨).

(٢) في «م»: «ووجهتي».

غيرهما ذلك ما ينبو عنه الماء، وتخليل لحيه كَثِيفَةً عندَ غَسْلِهَا، وإن شاء إذا مَسَحَ رَأْسَهُ، نَصًّا بِكَفٍّ مِنْ مَاءٍ يَضَعُهُ مِنْ تَحْتِهَا بِأَصَابِعِهِ مُتَشَبِّكَةً، أو من جانبيها وَيَعْرِكُهَا، وكذا عَنَفَقَةً، وشارِبٌ، وحاجبان، ولحيه أُنْثَى وَخُنْثَى، وَمَسَحُ الْأُذُنَيْنِ بَعْدَ رَأْسٍ بِمَاءٍ جَدِيدٍ،

غيرهما)؛ أي: غير المَضمضة والاستنشاق (ذلك ما)؛ أي: الموضع الذي (ينبو عنه الماء)؛ أي: لا يَطْمِئُنُّ عليه (وتخليل لحيه كَثِيفَةً) بالمثلثة (عند غسلها)؛ أي: اللحية، (وإن شاء) يُخَلِّلَ لحيته (إذا مسح رأسه نَصًّا)، ويكون ذلك (ب) أخذ (كَفٍّ مِنْ مَاءٍ يَضَعُهُ مِنْ تَحْتِهَا بِأَصَابِعِهِ مُتَشَبِّكَةً)؛ لحديث أنسٍ مرفوعاً: «كان إذا تَوَضَّأَ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ وَخَلَّلَ بِهِ لَحِيَّتَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي» رواه أبو داود^(١).

(أو) يَضَعُهُ (من جانبيها وَيَعْرِكُهَا)؛ أي: لحيته.

(وكذا عَنَفَقَةً، وشارِبٌ، وحاجبان، ولحيه أُنْثَى وَخُنْثَى)، يُسَنُّ تَخْلِيلَهَا إِذَا كَثَفَتْ.

(وَمَسَحُ الْأُذُنَيْنِ بَعْدَ) مسح (رأسٍ بِمَاءٍ جَدِيدٍ)؛ لحديث عبد الله بن زيد^(٢): أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ، فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الذي لرأسه، رواه البيهقي وصححه^(٣).

(١) رواه أبو داود (١٤٥).

(٢) أبو محمد عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري الخزرجي النجاري، يعرف بابن أمّ عمارة، قتل يوم الحرّة سنة (٦٣هـ). انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ٩١٣)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٦٥٥).

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٦٥).

وتخليلُ أصابعِ يَدَيْنِ وَرِجْلَيْنِ، ففي يَدَيْنِ بالتشبيك، وفي رِجْلَيْنِ يبدأ باليُمْنَى من خِنْصِرِها إلى إِبْهَامِها، وباليُسْرَى من إِبْهَامِها إلى خِنْصِرِها؛ لِيَحْصُلَ التَّيَامُنُ، ومجاوِزَةُ محلِّ فرضِ بغسلِ صَفْحَةِ عُنُقٍ مع مقدِّماتِ رأسٍ وعَضْدَيْنِ وساقَيْنِ،

(وتَخْلِيلُ أَصَابِعِ يَدَيْنِ، و) أَصَابِعِ (رِجْلَيْنِ)، لحديث لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ: «وَحَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ»^(١)، قال في «الشرح»: وهو في الرَّجْلَيْنِ آكَدُ^(٢).

(ف) التَّخْلِيلُ (في يَدَيْنِ: بالتَّشْبِيكِ، وفي رِجْلَيْنِ: يبدأ باليُمْنَى من خِنْصِرِها إلى إِبْهَامِها، و) يبدأ (باليُسْرَى من إِبْهَامِها إلى خِنْصِرِها) قاله في «المغني»^(٣)، (لِيَحْصُلَ التَّيَامُنُ) في التَّخْلِيلِ، زادَ بعضهم: من أسفلِ الرَّجْلِ.

(وَمُجَاوِزَةُ محلِّ فَرَضٍ بِغَسْلِ صَفْحَةِ عُنُقٍ مع) غَسْلِ (مُقَدِّماتِ رَأْسٍ) في غَسْلِ الْوَجْهِ، (و) يَغْسِلُ^(٤) (عَضْدَيْنِ) في غَسْلِ الْيَدَيْنِ، (و) يَغْسِلُ^(٥) (سَاقَيْنِ) مع غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ؛ لما روى نَعِيمُ الْمُجَمِّرِ^(٦) أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغُ الْمَنْكِبَيْنِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ:

(١) رواه أبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٨٧)، وابن ماجه (٤٠٧)، وسلف قريباً.

(٢) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١ / ١١٤).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (١ / ٧٦).

(٤) في «م»: «بغسل».

(٥) في «م»: «بغسل».

(٦) نعيم بن عبدالله المجمر، مولى آل عمر رضي الله عنه، كان يبخر مسجد النبي ﷺ، جالساً أبا هريرة مدّة، وسمع من ابن عمر، وجابر، وطائفة، قال ابن سعد: ثقة. انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣٠٩ / ٥)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧ / ٤٩١).

لَا مَسْحَ عُنُقٍ وَلَا تَكَرَّارُ مَسْحِ رَأْسٍ وَأُذُنٍ، وَغَسْلَةُ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٌ

سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ؛ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ، فَلْيَفْعَلْ» متفق عليه^(١).

ولمسلم عنه: سمعتُ خليلي ﷺ يقولُ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ»^(٢).

و(لَا) يُسَنُّ (مَسْحُ عُنُقٍ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، (وَلَا) يُسَنُّ (تَكَرَّارُ مَسْحِ رَأْسٍ وَ) لَا مَسْحَ (أُذُنٍ)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ وَاحِدَةً^(٣)، وَكَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَحَادِيثُ عُثْمَانَ الصَّحَّاحِ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا الْوُضُوءَ ثَلَاثًا، وَقَالُوا فِيهَا: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا عِدْدًا كَمَا ذَكَرُوا فِي غَيْرِهِ^(٤).

(وَغَسْلَةُ ثَانِيَةٍ، وَ) غَسْلَةُ (ثَالِثَةٍ)؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ^(٥)»، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا^(٦)، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٦).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٠).

(٣) انْظُرْ: «سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١ / ٤٩).

(٤) انْظُرْ: «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (١ / ٢٦).

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١ / ١١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٤).

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٠)، وَابْنُ مَاجَةٍ

(٤١١).

وَكُرِهَ فَوْقَهَا، لَا غَسْلَ بَعْضِ أَعْضَاءٍ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ، وَقَدْ يُطْلَبُ تَرْكُ
تَثْلِيثٍ لَضِيْقٍ وَقْتٍ أَوْ قَلَّةِ مَاءٍ، وَمِنَ السُّنَنِ أَيْضاً التَّيَامُنُ بَيْنَ غَسْلِ يَدَيْنِ
وَرِجْلَيْنِ - حَتَّى لِقَائِهِ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ -

والبخاري^(١)، ويعمل في عدد الغسلات باليقين، ويجوز الاقتصار على واحدة،
والاثنتان أفضل منها، والثلاثة أفضل من الواحدة.

(وَكُرِهَ فَوْقَهَا)؛ أي: الثلاثة؛ لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثاً ثلاثاً، وقال: «هذا
الوضوء، فمن زاد على هذا، فقد أساء وتعدى وظلم» رواه أحمد، والنسائي،
وابن ماجه^(٢).

قال الأبي^(٣): أساء الأدب الشرعي، وتعدى ما حُدَّ له، وظلم في إتلاف
الماء ووضع في غير محله.

و(لَا) يُكْرَهُ (غَسْلُ بَعْضِ أَعْضَاءٍ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ) قاله المجد وغيره، (وقد
يُطْلَبُ تَرْكُ تَثْلِيثٍ لـ) غرض؛ كـ (ضيق وقت) خشى خروجه بفعله التثليث، (أو
قَلَّةِ مَاءٍ)، بحيث لو ثلث لا يكفي جميع أعضائه.

(وَمِنَ السُّنَنِ) فِي الْوُضُوءِ (أَيْضاً: التَّيَامُنُ)؛ أي: البداءة بالأيمن (بَيْنَ غَسْلِ
يَدَيْنِ وَرِجْلَيْنِ حَتَّى لِقَائِهِ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ)، فيغسل يده اليمنى قبل اليسرى

(١) رواه البخاري (١٨٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٣٨ / ٤).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٠ / ٢)، والنسائي (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢).

(٣) العلامة المحقق المدقق محمد بن خلف بن عمر التونسي الوشائي، الشهير بالأبي، أخذ
عن ابن عرفة ولازمه، وكان من أعيان أصحابه ومحققهم، له شرح نفيس على «صحيح
مسلم»، توفي سنة (٨٢٧هـ). انظر: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص: ٤٨٧)، و«الأعلام»
للزركلي (١١٥ / ٦).

وبين الأذنين، قاله الزركشي، وقيل: يمسحهما معاً، وتقديم النية على مسنوناته، واستصحاب ذكرها إلى آخره، ونطق بها سرّاً، وقول: أشهد أن لا إله إلا الله، مع رفع بصره كما يأتي، وتوليّه وضوءه بنفسه بلا معاونة، والزيادة في ماء الوجه.

(وبين الأذنين، قاله الزركشي، وقيل: يمسحهما^(١)؛ أي: أذنيه (معاً) قاله الأرجي^(٢)).

(و) سُنَّ (تقديم النية على مسنوناته) إذا وُجِدَتْ قبل الواجب، (واستصحاب ذكرها)؛ أي: النية (إلى آخره)؛ أي: الضوء، (ونطق بها سرّاً)، ويأتي، (وقول) متوضّى بعد فراغه: (أشهد أن لا إله إلا الله مع رفع بصره) إلى السماء (كما يأتي) في الفصل الثالث من الباب.

(و) سُنَّ (توليّه وضوءه بنفسه بلا معاونة)؛ لحديث ابن عباس: كان النبي ﷺ لا يكلّ طهوره إلى أحد، ولا صدقته التي يتصدق بها إلى أحد، يكون هو الذي يتولّاها بنفسه، رواه ابن ماجه^(٣).

(والزيادة في ماء الوجه) ليتيقّن تعميمه.

* * *

(١) انظر: «شرح الزركشي على مختصر الخرقى» (١/ ٣٤).

(٢) الفقيه يحيى بن يحيى الأرجي، صاحب «نهاية المطلب في علم المذهب»، قال ابن رجب: كتاب كبير جداً، وعبارته جزلة، كثر استمداده فيه من كلام ابن عقيل في «الفصول» ومن «المجرد»، وفيه تهافت كثير، ويغلب على ظني أنه توفي بعد (٦٠٠هـ). انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣/ ٢٤٨)، و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (٣/ ١١٣).

(٣) رواه ابن ماجه (٣٦٢).

بَابُ الْوُضُوءِ

استعمالُ ماءٍ طهورٍ في الأعضاء الأربعة على صفةٍ مخصوصةٍ ؛
كَبَيِّنَةٍ وتسميةٍ وترتيبٍ وموالاتٍ،

(باب الوضوء)

بضمّ الواو: فعلٌ المتوضّئ، من الوضّاءِ، وهي: النظافةُ والحُسْنُ؛ لأنه يُنظّفُ المتوضّئَ ويَحسِّنُه، ويفتحها: الماءُ يتوضّأُ به. (استعمالُ ماءٍ طهورٍ في الأعضاء الأربعة) الوجه، واليدين، والرأس، والرجلين، (على صفةٍ مخصوصةٍ ك) كونه (بَيِّنَةٍ، وتسميةٍ، وترتيبٍ، وموالاتٍ)، وتأتي مُفَصَّلَةً.

والحِكْمَةُ في غسلِ الأعضاء المذكورة في الوضوء دونَ غيرها: أنها أسرعُ ما يتحرّكُ في البدنِ للمُخَالَفَةِ، فأمرَ بَغْسِلِهَا ظاهراً؛ تنبيهاً على طهارتها الباطنة، ورتَّبَ غَسْلَهَا على ترتيبِ سُرْعَةِ الحَرَكَةِ في المُخَالَفَةِ، فأمرَ بَغْسِلِ الْوَجْهِ، وفيه الْفَمُ وَالْأَنْفُ، فابتدئَ بِالْمَضْمُضَةِ؛ لأنَّ اللِّسَانَ أَكْثَرُ الْأَعْضَاءِ أَشَدُّهَا حَرَكَةً؛ إذْ غَيْرُهُ رُبَّمَا سَلِمَ، وهو كَثِيرُ الْعَطَبِ، قَلِيلُ السَّلَامَةِ غَالِباً، ثُمَّ بِالْأَنْفِ، لِيَتَوَبَّ عَمَّا يَشْمُ بِهِ، ثُمَّ بِالْوَجْهِ؛ لِيَتَوَبَّ عَمَّا نَظَرَ، ثُمَّ بِالْيَدَيْنِ؛ لِيَتَوَبَّ عَنِ الْبَطْشِ، ثُمَّ خَصَّ الرَّأْسَ بِالْمَسْحِ؛ لَأَنَّهُ مُجَاوِرٌ لِمَا تَقَعُ مِنْهُ الْمُخَالَفَةُ، ثُمَّ بِالْأُذُنِ؛ لِأَجْلِ السَّمَاعِ، ثُمَّ بِالرَّجْلِ؛ لِأَجْلِ الْمَشْيِ، ثُمَّ أَرْشَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى تَجْدِيدِ الْإِيمَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

وفُرضَ مع الصلاة، ويجبُ بحدَثٍ عند إرادة ما يتوقَّفُ على طهارةٍ،
ويَحُلُّ جميعَ بدنٍ كجنابةٍ، فلا يَمَسُّ المصحفَ بعضوٍ من أعضائه،
ولا بعضوٍ غَسَلَهُ، ولو قُلْنَا برفع الحدَثِ عنه، فإنما هو لعدم تأثُرِ
ماءٍ بغمسه، وتجبُ فيه تسميةٌ، وهي: باسم الله، لا يُجْزَى غيرُها؛
كالرحمن،

(وفُرضَ) الوُضوءُ (مع الصلاة) ليلة الإسراء، (ويجبُ بحدَثٍ عند إرادة
ما يتوقَّفُ على طهارةٍ)؛ كطوافٍ وصلاةٍ ونحوهما، (ويَحُلُّ) الحدَثُ الأصغرُ (جميعَ
بدنٍ كجنابةٍ)، ذكره القاضي، وأبو الخطَّاب، وأبو يعلى الصغير، وابنُ عقيل،
(فلا يَمَسُّ المصحفَ بعضوٍ من أعضائه) حتَّى غيرِ أعضاء الوُضوءِ، (ولا بعضوٍ
غَسَلَهُ) بالوُضوءِ حتَّى يَتِمَّ وضوءه، (ولو قُلْنَا برفع الحدَثِ عنه) بغمسه، كما هو
الصَّحيح، (فإنما هو)؛ أي: القولُ برفع الحدَثِ عنه (لعدم تأثُرِ ماءٍ) طهورٍ قليلٍ
(بغمسه) فيه بعد غسله، فلا يسلبه الطهورية، ولعدم وجوب إعادة غسله.

(وتجبُ فيه تسميةٌ، وهي) قولٌ: (باسم الله) في الوُضوءِ، (لا يُجْزَى
غيرُها؛ كالرحمن)؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا صلاةَ لمن لا وُضوءَ له،
ولا وُضوءَ لمن لم يذكُرِ اسمَ الله عليه» رواه أحمد، وأبو داود، وابنُ ماجه^(١)،
ولأحمد وابنُ ماجه من حديث سَعِيدِ بن زيد^(٢)، وأبي سَعِيدٍ مثله^(٣).

قال البخاريُّ: أحسنُ شيءٍ في هذا البابِ حديثُ رباحِ بن عبدِ الرحمنِ

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤١٨)، وأبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٧٠)، وابن ماجه (٣٩٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤١)، وابن ماجه (٣٩٧).

وتَسْقُطُ سَهْوًا؛ كَفِي غُسْلٍ، ويتجه: وَجَهًا كَمَا مَرَّ، وَإِنْ ذَكَرَهَا فِي
الْأَثْنَاءِ ابْتَدَأَ وَلَا يَبْنِي،

- يعني حديثَ سعيدِ بنِ زيدٍ^(١) - وَسُئِلَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: أَيُّ حَدِيثٍ أَصَحُّ فِي
التَّسْمِيَةِ؟ فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ^(٢).

ومحلُّها اللِّسَانُ، ووقْتُها بَعْدَ النِّيَّةِ، (وَتَسْقُطُ سَهْوًا) نَصًّا؛ لحديث: «عَفِيَ
لَأُتَمِّمَ عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ»^(٣)، وكَوَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، (ك) مَا تَجِبُ (فِي غُسْلٍ) وَتَيَمُّمٍ،
وَتَسْقُطُ فِي الثَّلَاثَةِ سَهْوًا، نَصًّا؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَغَايَرُ أَفْعَالُهَا، فَكَانَ مِنْ وَاجِبَاتِهَا
مَا يَسْقُطُ سَهْوًا؛ كَالصَّلَاةِ.

(وَيَتَجَهُّ: وَ) تَسْقُطُ أَيْضًا (جَهْلًا كَمَا مَرَّ) فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ - قَالَ فِي «شرح
الإقناع»: قُلْتُ: مُقْتَضَى قِيَاسِهِمْ عَلَى الصَّلَاةِ سُقُوطُهَا جَهْلًا، خِلَافًا لِمَا بَحِثُهُ فِي
الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ، قِيَاسًا عَلَى الذِّكَاةِ، وَالظَّاهِرُ إِجْزَاؤُهَا بَغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَوْ مَمَّنْ
يُحْسِنُهَا؛ كَالذِّكَاةِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، انْتَهَى^(٤) - وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٥).

(وَإِنْ ذَكَرَهَا)؛ أَي: التَّسْمِيَةَ (فِي الْأَثْنَاءِ)؛ أَي: أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ، أَوْ الْغُسْلِ،
أَوْ التَّيَمُّمِ، (ابْتَدَأَ وَلَا يَبْنِي) عَلَى مَا غَسَلَهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا
عَلَى جَمِيعِهِ، فَوَجِبَ كَمَا لَوْ ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِهِ، صَحَّحُهُ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَقَدَّمَهُ فِي

(١) نقله عنه الترمذي في «سننه» (١ / ٣٨).

(٢) انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٢ / ٧٧).

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، وابن ماجه (٢٠٤٣).

(٤) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١ / ٩١).

(٥) أقول: هو مصرَّح به في كلامهم، انتهى.

خلافاً له، ويتجه: إِلَّا مَعَ ضَيْقٍ وَقْتٍ أَوْ قَلَّةِ مَاءٍ، وتكفي إشارة أخرس ونحوه بها، ويتجه احتمال الصحة لو سَمِيَ بقلبه وترك الإشارة عمداً.

«الفروع»، وجزم به في «المنتهى»^(١) (خلافاً له)؛ أي: لصاحب «الإقناع»؛ حيث قال: وإن ذكرها في أثنايه، سَمِيَ وبني^(٢).

(ويَتَّجِه): وجوب استثنائه، وعدم بنائه، (إلا مَعَ ضَيْقٍ وَقْتٍ) عن فعل مكتوبة، (أَوْ قَلَّةِ مَاءٍ)، فإن كان كذلك، فلا مانع من بنائه على ما مضى من طهوره؛ لأنه لما عُفِيَ عنها مَعَ السَّهْوِ في جُمْلَةِ الطَّهَارَةِ، ففي بعضها مَعَ سَهْوٍ انضَمَّ إليه ضيق الوقت، أَوْ قَلَّةُ الْمَاءِ أَوَّلَى، وهو مَتَّجِهٌ^(٣).

(وتكفي إشارة أخرس ونحوه) كمُعْتَقِلٍ لسانه (بها)؛ أي: بالتسمية، برأسه، أو بطرفه، أو إصبعه؛ لأن ذلك غاية ما يُمكنه.

(ويَتَّجِه: احتمال الصَّحَّة)؛ أي: صِحَّة الوُضوء من الأخرس (لو سَمِيَ بقلبه)؛ لعجزه عن النطق، (و) لو (ترك الإشارة عمداً)؛ لأن إتيانه بها بقلبه قام مقام نطقه، لكن نصوصهم طافحة باعتبار الإشارة منه، فمقتضاها عدم الصَّحَّة بدونها^(٤).

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٢٩)، و«الفروع» لابن مفلح (١/ ١٧٣)، و«منتهى الإرادات» للفتوح (١/ ٤٦).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٤١).

(٣) أقول: هذا توسُّط بين القولين، قاله الشيخ عثمان أيضاً في «حاشيته»، ونُصِّه: والأولى ما قاله المصنف؛ يعني: صاحب «المنتهى»، إلا مع ضيق وقت، أو قلة ماء، انتهى، فهو موافق للمصنف، انتهى.

(٤) أقول: قال في «حاشية الإقناع» عن الإشارة: وظاهره وجوبها، ويأتي في صفة الصلاة أن =

وفروضه - ولا تسقط سهواً أو جهلاً، وكذا كل فرض عبادة - ستة: غسل الوجه، ومنه داخل فم وأنف، وغسل اليدين مع المرفقين،

(وفروضه)؛ أي: الوضوء، جمع: فرض، وهو: ما يترتب الثواب على فعله، والعقاب على تركه^(١).

(ولا تسقط) الفروض^(٢) (سهواً أو جهلاً، وكذا كل فرض عبادة) أركان الصلاة، وأركان الحج، فلا تسقط سهواً ولا جهلاً: (سنة) خبر (فروضه):

أحدها: (غسل الوجه)؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، (ومنه)؛ أي: الوجه (داخل فم وأنف)؛ لدخولهما في حده، وكونهما في حكم الظاهر؛ بدليل غسلهما من النجاسة، وفطر الصائم بعود القيء بعد وصوله إليهما، وأنه لا يفطر بوصول شيء إليهما.

(و) الثاني: (غسل اليدين مع المرفقين)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، وكلمة (إلى): تستعمل بمعنى (مع)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، وفعله أيضاً ﷺ، وقد روى الدارقطني عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه^(٣).

= الأخرس ونحوه يحرم بقلبه، فلم يعتبروا مع ذلك إشارة، وينبغي إلحاق ما هنا به؛ لعدم الفارق، انتهى، قلت: وأبدى في «شرح الإقناع» فرقاً خفياً، فارجع إليه، وتبعه الشارح، فتوقف في بحث المصنف، والذي يظهر عدم الفارق كما قرره في «الحاشية»، وهو مقتضى بحث المصنف، فتأمل، انتهى.

(١) في هامش «ق، م» بزيادة: «وتفوت بفواته الصلحة».

(٢) في «ك»: «ولا يسقط الفرض».

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (١/ ٨٣).

ومسح الرأس كله ومنه الأذنان، وغسل الرجلين مع الكعبين،

(و) الثالث: (مسح الرأس كله)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، والباء فيه للإلصاق، فكأنه قال: امسحوا رؤوسكم، (ومنه)؛ أي: الرأس (الأذنان)؛ لحديث ابن ماجه وغيره من غير وجه مرفوعاً: «الأذنان من الرأس»^(١)، فيجب مسحهما.

(و) الرابع: (غسل الرجلين مع الكعبين)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، وهو واضح على النصب، وأما الجر: فقول بالجوار، والواو تأباه، وقال أبو زيد: المسح عند العرب غسل ومسح، فغاية الأمر أنها تصير بمنزلة المَجْمَل، وصحاح الأحاديث تبلغ التواتر في وجوب غسلها، وقيل: لما كانت الأرجل في مظنة الإسراف في الماء، وهو منهى عنه مذموم، عطفها على الممسوح، لا لئتمسح، بل للتنبيه على الاقتصار على مقدار المطلوب، ثم قيل: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾؛ دفعاً لظن ظان أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشرع.

وروى سعيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلي بسند حسن قال: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين، وقالت عائشة: «لأن تقطعا أحب إلي من أن أمسح القدمين»^(٢)، وهذا في حق غير لابس الخف، وأما لابس: فغسلهما ليس فرضاً متعيناً في حقه.

(١) رواه ابن ماجه (٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥)، من حديث عبدالله بن زيد، وأبي أمامة، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٦٠) بلفظ: «... من أن أمسح على الخفين»، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٤٤).

وترتيب بين أعضاء وضوء كما ذكر الله تعالى ، فإن نكس أو غسل أعضاءه دفعة لم يصح إلا غسل وجهه ، ولو انغمس في ماء كثير ناوياً ، لم . . .

(و) الخامس : (ترتيب بين أعضاء وضوء ، كما ذكر الله تعالى) ؛ لأنه تعالى أدخل الممسوح بين المغسولات ، ولا يعلم لهذا فائدة غير الترتيب ، والآية سقت لبيان الواجب ، والنبي ﷺ رتب الوضوء ، وقال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به »^(١) ، ولأنه عبادة تبطل بالحدث ، فكان الترتيب معتبراً فيه ، كالصلاة يجب فيها الركوع قبل السجود ، (فإن نكس) وضوءه ، فبدأ بشيء من أعضائه قبل وجهه ، لم يصح ، ولا يحتسب بما غسله من الأعضاء قبله ؛ لفوات الترتيب ، وإن بدأ برجليه وختم بوجهه ، لم يصح إلا غسل وجهه ، وإن توضأ منكوساً أربع مرات ، صح وضوءه إذا كان متقارباً ، يحصل له في كل مرة غسل عضوٍ .

وما روي عن علي أنه قال : ما أبالي إذا تمت وضوئي بأي أعضائي بدأت ، قال أحمد : إنما عني به اليسرى قبل اليمنى ؛ لأن مخرجهما في الكتاب واحد ، وروى أحمد بإسناده أن علياً سئل ، ف قيل له : أحذنا يستعجل ، فيغسل شيئاً قبل شيء ؟ فقال : لا ، حتى يكون كما أمر الله تعالى^(٢) .

(أو غسل أعضاء دفعة واحدة) ، (لم يصح إلا غسل وجهه) ، وكذا لو وضأه أربعة في حالة واحدة ؛ لأن الواجب الترتيب ، لا عدم التنكيس ، ولم يوجد الترتيب .

(ولو انغمس في ماء كثير) راكداً ، أو جارٍ (ناوياً) رفع الحدث الأصغر ، (لم

(١) رواه ابن ماجه (٤١٩) ، والدارقطني في «سننه» (٧٩ / ١) ، من حديث ابن عمر ؓ .

(٢) ذكر إسناده ابن قدامة في «المغني» (٩٣ / ١) ، فقال : قال أحمد : حدثنا جرير ، عن قابوس ، عن أبيه : أن علياً . . . فذكره .

يَصَحَّ حَتَّى يَخْرُجَ مُرْتَبًّا، وموالاته، وهي أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلَ عَضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ مَا قَبْلَهُ بِزَمَنِ مُعْتَدِلٍ، ويتجه: الاعتبارُ في المُعْتَدِلِ بما بينَ لَيْلٍ وَنَهَارٍ.

يَصَحَّ (وَضَوْءُهُ، وَلَوْ مَكَثَ فِيهِ قَدْرًا يَسَعُ التَّرْتِيبَ، أَوْ مَرَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَارِي أَرْبَعُ جَرَيَاتٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَارِي وَالرَّائِدِ، (حَتَّى يَخْرُجَ مُرْتَبًّا) نَصًّا، فَيُخْرَجُ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِخْرَاجُ رِجْلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ، بَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُمَا قَبْلَ انْفِصَالِهِ.

(و) السَّادِسُ: (مُوَالَاتُهُ) مُصَدِّرُ وَالِي الشَّيْءِ يُوَالِيهِ: إِذَا تَابَعَهُ، (وَهِيَ: أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلَ عَضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ مَا قَبْلَهُ)، فَلَا يُؤَخَّرَ غَسْلَ الْيَدَيْنِ حَتَّى يَجِفَّ الْوَجْهُ، وَلَا مَسْحَ الرَّأْسِ حَتَّى تَجِفَّ الْيَدَانِ، وَلَا غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ حَتَّى يَجِفَّ الرَّأْسُ لَوْ كَانَ^(١) مَغْسُولًا^(٢)، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ مَسْحَ الرَّأْسِ حَتَّى يَجِفَّ الْوَجْهُ دُونَ الْيَدَيْنِ، لَمْ يُؤْثَرْ، وَيُتِمُّهُ صَحِيحًا (بِزَمَنِ مُعْتَدِلٍ) الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ.

(وَيَتَجَهُّ الْإِعْتِبَارُ فِي) الزَّمَنِ (الْمُعْتَدِلِ) كَوْنُ اعْتِدَالِهِ (بِمَا بَيْنَ لَيْلٍ وَنَهَارٍ)، بَأَنْ لَا يَزِيدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى إِلَّا فِي حُلُولِ الشَّمْسِ فِي أَوَّلِ نَقْطَةٍ مِنْ بُرْجِ الْحَمَلِ، وَأَوَّلِ نَقْطَةٍ مِنْ بُرْجِ الْمِيزَانِ، فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَاعَةً، وَالنَّهَارُ كَذَلِكَ، ثُمَّ فِي بَاقِي أَيَّامِ الْبُرْجَيْنِ، وَقُبَيْلَ دُخُولِهِمَا يَقْرُبُ مِنْهُمَا، وَيَكُونُ الزَّمَانُ فِي ذَيْنِكَ الْبُرْجَيْنِ وَقُبَيْلَهُمَا إِلَى الْإِعْتِدَالِ فِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ أَقْرَبَ فِي الْغَالِبِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٣).

(١) فِي «ك، م»: «كَانَتْ».

(٢) فِي «ك»: «مَغْسُولَةٌ».

(٣) أَقُولُ: لَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ الْمُعْتَدِلَ فِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ إِنَّمَا =

ويُقَدَّر ممسوحٌ مغسولاً، أو قُدِّرَ معتدِلٌ من غيره، ويضُرُّ إن جَفَّ
عُضُوهُ لاشتغالٍ بتحصيلِ ماءٍ، أو إسرافٍ مطلقاً^(١)، أو إزالةِ نجاسةٍ أو
وَسَخٍ ونحوه لغيرِ طهارةٍ، لا لسنَّةٍ تخليلٍ، وإسباغٍ، وإزالةِ شَكٍّ أو
وسوسةٍ.

* * *

(ويُقَدَّر ممسوحٌ) من رأسٍ وجبيرةٍ (مَغْسُولاً)، فلو مسحَ رأسُهُ مثلاً، وجَفَّ
قبلَ أن يغسلَ قَدَمَيْهِ، فالمُؤَالاةُ بحالِها مع قِصْرِ الفَصْلِ، أمّا إذا طالَ الفَصْلُ بحيثُ
لو قُدِّرَ مغسولاً لَجَفَّ، انقطعتِ المؤالاةُ، (أو قُدِّرَ) زمنٌ (مُعْتَدِلٌ من غيره)؛ أي:
غيرِ المُعتدِلِ من زمنٍ حارٍّ أو باردٍ.

(ويضُرُّ)؛ أي: نفوتُ المؤالاةُ (إن جَفَّ عُضُوٌّ) أو بعضُهُ قبلَ غَسْلِ ما بعده،
أو بقيَّتِهِ؛ (لاشتغالٍ بتحصيلِ ماءٍ) يَتِمُّ به وُضُوؤُهُ، (أو) جَفَّ ذلك لـ (إسرافٍ
مطلقاً)؛ أي: سواءً كانَ للطَّهارةِ، أو لا، وسواءً كانَ الزَّمَنُ مُعتدلاً، أو لا، (أو
إزالةِ نجاسةٍ) ليست بمَحَلِّ التَّطْهِيرِ، (أو) إزالةِ (وَسَخٍ ونحوه)، كجبيرةٍ حَلَّها (لغيرِ
طهارةٍ)؛ بأن كانَ ذلك في غيرِ أعضاءِ الوُضُوءِ، فإن كانَ فيها لم يُؤَثِّرْ؛ لأنَّه إذَنْ
من أفعالِ الطَّهارةِ، (لا) إن كانَ اشتغاله (لـ) تحصيلِ (سُنَّةٍ) من سُنَنِ الوُضُوءِ،
كـ (تخليلٍ) لحيةٍ وأصابعٍ (وإسباغٍ) المَاءِ؛ أي: إبلاغه مواضعه من الأعضاء؛ بأن
يُؤْتِيَ كُلَّ عُضْوٍ حَقَّهُ، (وإزالةِ شَكٍّ)، بأن يُكْرَّرَ غَسْلَ عُضْوٍ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ استكملَ
غسلَهُ، (أو) إزالةِ (وَسوسةٍ)؛ لأنها شَكٌّ في الجُمْلَةِ.

= يكون عند تساوي الليل والنهار، فهو الذي يُعتبر، وهو الذي يقتضيه كلامهم، وفي نسخة
الشارح: ويتجه الاعتبار في المعتدل بالنهار، انتهى، فقال الشارح: وفيه ما فيه، انتهى.

(١) في هامش «ح»: «قوله: «مطلقاً» ولو على نهر جار. ش ع».

فصل

وَيُشْتَرَطُ لَوُضُوءٍ: دُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ، وَاسْتِنْجَاءٌ أَوْ اسْتِجْمَارٌ، وَلَهُ وَلِغُسْلٍ انْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُمَا، وَطَهُورِيَّةُ مَاءٍ مَعَ إِبَاحَتِهِ، وَإِزَالَةُ مَانِعٍ وَصَوْلَهُ، وَتَمْيِيزٌ،

(فصل)

(وَيُشْتَرَطُ لَوُضُوءٍ دُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ) لَغَرَضِ ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُ طَهَارَةً عُذْرٍ وَضَرُورَةٍ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ، كَالْتِمِمْ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ لِفَائِتَةٍ أَوْ طَوَافٍ أَوْ نَافِلَةٍ، صَحَّ مَتَى أَرَادَهُ، (وَاسْتِنْجَاءٌ) بِمَاءٍ، (أَوْ اسْتِجْمَارٌ) بِنَحْوِ حَجَرٍ، وَتَقَدَّمَ فِي (بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ) بِدَلِيلِهِ.

(و) يُشْرَعُ (لَهُ) - أَيِ: الْوُضُوءِ - (وَلِغُسْلٍ: انْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُمَا) مِنْ خُرُوجِ خَارِجٍ مِنْ سَبِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ، كَحَيْضٍ، وَنَفَاسٍ، وَإِنْزَالٍ، وَجَمَاعٍ، وَانْتِقَالٍ مَنِئًى، وَانْقِطَاعِ قِيٍّ، وَنَحْوِهِ؛ لِمُنَافَاةِ ذَلِكَ الصَّحَّةِ، (وَطَهُورِيَّةُ مَاءٍ) لَمَّا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ (الْمِيَاهِ) (مَعَ إِبَاحَتِهِ)، فَلَا يَصَحُّ وَضُوءٌ وَلَا غُسْلٌ بِنَحْوِ مَغْصُوبٍ، كَالصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ مُحَرَّمٍ، قَالَهُ فِي «الْمَبْدَعِ»^(١).

فَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا، كَمَا يَأْتِي فِي (الصَّلَاةِ)، وَإِلَّا صَحَّتْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ آثِمٍ، وَالْمَاءُ الْمُسَبَّلُ لِلشَّرْبِ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي حَدَثٍ وَلَا نَجَسٍ بِيَدَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَرْتَفِعُ الْحَدَثُ مِنْهُ، وَيَأْتِي فِي (الْوَقْفِ) مُسْتَوْفًى.

(وَإِزَالَةُ مَانِعٍ وَصَوْلَهُ)؛ أَيِ: الْمَاءِ عَنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ؛ لِيَصِلَ إِلَى الْبَشَرَةِ، (وَتَمْيِيزٌ)؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى سِنٍّ يُعْتَبَرُ قَصْدُ الصَّغِيرِ فِيهِ شَرْعًا، فَلَا يَصَحُّ وَضُوءٌ وَلَا غُسْلٌ

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٤٠).

وكذا إسلام وعقل لغير كتابية ومجنونة غُسلتا من نحو حيضٍ لحِلٍّ وطءٍ، السابع: نيةٌ، وهي شرطٌ لطهارة كلِّ حَدَثٍ وتيمُّمٍ، ولوضوءٍ وغُسلٍ مستحبَّين، وغُسلٍ ميتٍ، لا حَبَثٍ ولا طهارة كتابيةٍ ومسلمةٍ ممتنعةٍ من غُسلٍ نحو حيضٍ، فتُغسلُ مسلمةٌ قَهْرًا، وتُغسلُ كتابيةٌ، ولا نيةٌ؛

مَمَّنْ لم يُمَيِّزْ، (وكذا) يُشترطُ لوضوءٍ وغُسلٍ (إسلامٌ وعقلٌ لغير كتابيةٍ ومجنونةٍ غُسلتا من نحو حيضٍ) كِنَفاسٍ (لِحِلٍّ وطءٍ) لحليلٍ مُسلمٍ.

و(السابع: نيةٌ)، لخبر: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)؛ أي: لا عملٌ جائزٌ ولا فاضلٌ إلا بها، (وهي)؛ أي: النيةُ (شرطٌ لطهارة كلِّ حَدَثٍ) أصغرٌ أو أكبر، (وتيمُّمٍ، ولوضوءٍ وغُسلٍ مُستحبَّين، وغُسلٍ مَيِّتٍ)؛ لأن النصَّ دلَّ على الثوابِ في كلِّ طهارةٍ، ولأنَّ النيةَ للتمييزِ، ولأنَّه عبادةٌ، ومن شرطها النيةُ، وأما استقبالُ القبلةِ، وسَتْرُ العَوْرَةِ: فَنِيَّةُ الصَّلَاةِ تَضَمَّنَتْهُمَا؛ لوجودهما فيها حقيقةً، بخلافِ الوضوءِ؛ فإن المَوجودَ منه في الصَّلَاةِ حُكْمُهُ - وهو: ارتفاعُ الحَدَثِ - لا حقيقتهُ؛ ولذلك لو حلفَ لا يتوضَّأُ وكان مُتوضِّئًا ودَامَ على ذلك، لم يَحْنَثْ، بخلافِ السَّترِ والاستقبالِ.

و(لا) تُشترطُ النيةُ لغُسلٍ (حَبَثٍ)؛ أي: نجاسةٍ؛ لأنها من التُّروك، (ولا) لـ (طهارةٍ كتابيةٍ) لزوجٍ أو سيِّدٍ مُسلمٍ من حيضٍ، أو نفاسٍ، أو جنابةٍ، فلا تُعتَبَرُ فيها النيةُ؛ للعُدْر، (و) لا طهارةٍ (مُسلمةٍ مُمتنعةٍ من غُسلٍ نحو حيضٍ) ونفاسٍ، (فتُغسلُ مُسلمةٌ قَهْرًا) لحقِّ زوجٍ أو سيِّدٍ، (وتُغسلُ كتابيةٌ) كذلك، (ولا نيةٌ)؛

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

للعذر، ولا تستبيح به نحو صلاة حيث كان لا لداعي الشرع، ويُنَوَى^(١) عن ميتٍ ومجنونةٍ غُسَّلاً، ويتجه: لو أفاقت لا يُعاد.

أي: ولا تسميةً مُعتبرةً هنا، صرَّح به الحجاوي في (عشرة النساء)^(٢)؛ (للعذر) كالمُمتنع من زكاة، (ولا تستبيح) المسلمة المُمتنعة (به)؛ أي: بالغسل المذكور (نحو صلاة)، كطواف، وقراءة قرآن؛ لأنه إنما أُبِيح وطؤها لحق زوجها فيه، فيبقى ما عداه على أصل المنع، ولا ينوي عنها؛ لعدم تعدُّره منها، ومحلُّه (حيث كان) ذلك الغسل لداعي الإكراه؛ لعدم وجود النية المُعتبرة، (لا) إن كان غُسَّله إياها (لداعي الشرع)؛ بأن نوى به التقرب به لله تعالى؛ فإنها تستبيح الصلاة وغيرها من العبادات؛ لوجود النية المُعتبرة^(٣).

(وينوي) لغسل (عن ميتٍ) ذكرٍ أو أنثى، صغيرٍ أو كبيرٍ، (و) عن (مجنونةٍ) مُسلمة، أو كتابيةٍ حاضت، ونحوه، (غُسَّلاً)، لتعدُّر النية منهما، (ويتَّجه): لو أفاقت) مجنونةً، نوى عنها غاسلها، وسَمَّى، (لا يُعادُ) غُسَّلهَا على الصحيح

(١) في «ف»: «وينوي».

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٣/ ٤٢٣).

(٣) أقول: عبارة الشارح: (ولا تستبيح به نحو صلاة حيث كان لا لداعي الشرع، ولا نية فيه) انتهى، قلتُ: وما قرره شيخنا غير ظاهر؛ لأن النية لا تصح من الغاسل؛ لعدم التعدُّر، وليس هو المُكره، بل هي المُكرهه، وزاد المصنف هنا هذا القيد على أصله؛ ليفيد أنه لو غُسَّلت أو اغتسلت هي، ولو أتت بالنية، وكان ذلك الفعل للإكراه؛ فلا يصح أيضاً؛ لأن القصد رفع الإكراه فقط؛ فلا يكفي، بخلاف ما لو أتت به لداعي الشرع؛ صحَّ مع الإتيان بالنية، فنية التقرب من الغاسل لا دخل لها هنا في صحة الغسل، وعلى وجودها لا تكفي عن فقدانها من المُمتنعة، فتأمل، انتهى.

ومحلُّها القلبُ، فلا يضرُّ سَبْقُ لسانٍ بغيرِ مَنْوِيٍّ، وَسُنَّ لا لنحوِ
مُفَارِقٍ في أَثناءِ صَلَاةٍ نُطِقَ بها سِرًّا في كُلِّ عِبَادَةٍ.....

من المذهبِ؛ لقيامِ نيةٍ عنها مَقَامَ نِيَّتِهَا عندَ تَعَدُّهَا منها، وهو مُتَّجِهٌ، بل مُصَرِّحٌ
به.

(ومحلُّها)؛ أي: النية (القلب)، فلا يضرُّ سَبْقُ لسانٍ بغيرِ مَنْوِيٍّ)، كما لو أرادَ
أن يقولَ: نويتُ الوُضوءَ، فقال: نويتُ الصَّلَاةَ.

(وَسُنَّ لا لنحوِ مُفَارِقٍ) لِإِمَامِهِ (في أَثناءِ صَلَاةٍ) كَمُعْتَكِفٍ نَوَاهُ وهو يُصَلِّي،
(نُطِقَ بها)؛ أي: النية (سِرًّا في كُلِّ عِبَادَةٍ)، كَوُضوءٍ، وَصَلَاةٍ، وَتَيْمُمٍ، وَنَحْوِهَا،
ليوافقَ فعلُ اللِّسانِ القلبَ.

قال الزركشيُّ: هو أَوْلَى عند أكثر المتأخرين^(١)، قال في «الإنصاف»:
على المذهبِ، وجزَمَ به ابنُ عُيَيْدَانَ^(٢)، و«التلخيصُ»، وابنُ تَيْمِيَّةٍ^(٣)، وابنُ

(١) انظر: «شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (١/ ٣٦).

(٢) الإمام المفتي زين الدين عبد الرحمن بن محمود بن عبيد الله البعلبي، كان عارفاً بالفقه
وغوامضه، والأصول، والحديث، والعربية، سمع من التاج عبد الخالق والزكي المعري،
وولي مشيخة الصدرية، له: «المطلع في الأحكام»، توفي سنة (٧٣٤هـ). انظر: «المعجم
المختص بالمحدثين» للذهبي (ص: ١٤٠)، و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن
بدران (ص: ٤٦٨).

(٣) الفقيه أبو عبد الله محمد بن تميم الحرَّاني، تفقَّه على الشيخ مجد الدِّين ابن تيمية، صنَّفَ
مختصراً في الفقه وصل فيه إلى أَثناءِ الزكاة، وهو يدلُّ على علم مؤلِّفه وفقه نفسه، سافر
إلى ناصر الدين البيضاوي ليشغل عليه، فأدركه أجله وهو شابٌّ، ولم يتحقَّق من موته،
وهو قريب من سنة (٦٧٥هـ). انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ١٣١)،
و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٣٨٦).

وإن كان خلاف المنصوص، وكُره جَهْرٌ وتكرارٌ، بل قال الشيخ: إنَّه منهيٌّ عنه عند الشافعيِّ وسائر أئمة الإسلام، وفاعله مُسيءٌ، وقال ابن القيم: لم يكن ﷺ يقول: نَوَيْتُ ارتفاعَ الحَدَثِ، ولا استباحةَ الصلاة، ولا أحدٌ من أصحابه.

رزين^(١)، (وإن كان) النطقُ بها (خلاف المنصوص) عن الإمام أحمد، وجمع مُحَقِّقِينَ.

(وكُره جَهْرٌ) بها (وتكرارٌ) ها، (بل قال الشيخ) تقيُّ الدين: (إنَّه)؛ أي: الجَهْرَ بالنبِّة وتكرارها (منهيٌّ عنه عند) الإمام (الشافعيِّ، وسائر أئمة الإسلام، وفاعله مُسيءٌ)، وإن اعتقده ديناً خرج من إجماع المُسلمين، ويجبُ نهيه، ويُعزَلُ عن الإمامة إن لم يَنْتَه.

وقال: من اعتاده ينبغي تأديبه، ويستحقُّ التعزيرَ بعدَ تعريفه، لا سيَّما إن أذى به أو كرَّره^(٣).

(وقال) محمدٌ شمسُ الدين (ابنُ القيم: لم يكن ﷺ يقول: نَوَيْتُ ارتفاعَ الحَدَثِ، ولا: استباحةَ الصَّلَاةِ) بل (ولا أحدٌ من أصحابه) ولم يرو عنه في ذلك حرفٌ واحدٌ بسندٍ صحيح، ولا ضعيفٍ^(٤).

(١) سيف الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله الغساني، الحوراني، الحنبلي، نزيل بغداد، كان فقيهاً فاضلاً، أخذ المذهب عن محيي الدين بن الجوزي، واختصر «الهداية» لأبي الخطاب وحرَّرها. توفي شهيداً سنة (٦٥٦هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٦٣ / ٤٨)، و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن بدران (ص: ٤١٤).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ١٤٢).

(٣) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٣٨٨).

(٤) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (١ / ١٩٦).

ويجبُ تقدُّمُها على تسميةٍ وتقدُّمُها على الواجبِ، وسُنَّا^(١) عندَ
أولِ مَسْنُونٍ قبلَه، وَيَضُرُّ تقدُّمُ بزمانٍ كثيرٍ عُرْفًا، وسُنَّ استصحابُ ذِكْرِها
في جميعِ العبادَةِ، وإِلَّا فلا بدَّ من استصحابِ حُكْمِها بأن لا يَنْوِيَ
قَطْعَها، فيَضُرُّ إن نواه وَيَحْرُمُ في واجبٍ، لا إن ذَهَلَ عنها، أو عَزَبَتْ
عن خاطِرِه، وإن فَرَّقَها على أعضاءٍ وضوئه.....

(ويجبُ تقدُّمُها)؛ أي: النِّيَّةُ (على تسميةٍ، وتقدُّمُها)؛ أي: النِّيَّةُ والتسمية
(على الواجبِ)، فلو فعلَ شيئاً من الواجباتِ قبلَهما لا يُعتدُّ به، (وسُنَّا)؛ أي:
النِّيَّةُ والتسميةُ (عندَ أوَّلِ مَسْنُونٍ قبلَه)؛ أي: المَسْنُونِ؛ كغَسَلِ الكَفَيْنِ، لتشملَ
النِّيَّةُ فرضَ الوُضوءِ وسُنَّتَه، فيُثابَ عليها.

(ويَضُرُّ تقدُّمُ) النِّيَّةِ (بزمانٍ كثيرٍ عُرْفًا)؛ كالصَّلَاةِ والزَّكَاةِ، (وسُنَّ استصحابُ
ذِكْرِها) بقلبه؛ بأن يكونَ مُستحضراً لها (في جميعِ العبادَةِ)، لتكونَ أفعالُه كُلُّها
مُقتَرنةً بالنِّيَّةِ، والذكرُ: بضمِ الذالِ وكسرِها، قاله ابنُ مالِكٍ في «مُثْلَته».

وقالَ الكِسَائِيُّ: الذكرُ باللسانِ ضِدُّ الإنصاتِ، وذالُه مكسورةٌ، وبالقلبِ
ضِدُّ النَّسيانِ، وذالُه مضمومةٌ، وقالَ غيره: هُما لُغتانِ.

(وإِلَّا فلا بدَّ من استصحابِ حُكْمِها؛ بأن لا يَنْوِيَ قَطْعَها، فيَضُرُّ إن نواه)؛
أي: قَطْعَها، (ويَحْرُمُ) قَطْعُها (في واجبٍ)، و(لا) يَضُرُّ (إن ذَهَلَ عنها أو عَزَبَتْ
عَنْ خاطِرِه)، فلا يُوَثِّرُ ذلكَ في الطَّهارةِ كما لا يُوَثِّرُ في الصَّلَاةِ، ومحَلُّه: إن لم
ينوِ بالغَسْلِ نحوَ تنظيفٍ أو تبرُّدٍ كما ذكره المَجْدُ.

(وإن فَرَّقَها)؛ أي: النِّيَّةُ (على أعضاءٍ وضوئه)؛ بأن نوى رفعَ الحَدَثِ عن

(١) في «ح»: «وسنَّ».

صَحَّ، وَإِنْ جَعَلَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ، وَنَوَى الْأَصْغَرَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَكْبَرَ، فَنَوَاهُمَا
ارْتِفَاعًا، حَتَّى وَلَوْ لَبِثَ فِي فَمِهِ فَتَغَيَّرَ، وَإِنْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ بَنِيَّةً
تَبَرُّدًا^(١)، ثُمَّ أَعَادَهُ بَنِيَّةً وَضُوءًا، أَجْزَأُ^(٢)، وَإِنْ أَبْطَلَهَا أَوْ شَكَّ فِيهَا فِي
أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ، اسْتَأْنَفَ، لَا بَعْدَ فَرَاغٍ، إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ تَرَكُّهَا، وَكَذَا شَكُّ فِي
غَسْلِ عَضْوٍ أَوْ مَسْحِ رَأْسٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَسْوَاسًا، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

كُلُّ عَضْوٍ عِنْدَ غَسْلِهِ أَوْ مَسْحِهِ، (صَحَّ) وَضُوءُهُ، لَوْ جُودَ النِّيَّةُ الْمُعْتَبَرَةُ.

(وَإِنْ جَعَلَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ، وَنَوَى) ارْتِفَاعَ الْحَدِّثِ (الْأَصْغَرَ، ثُمَّ ذَكَرَ) الْحَدِّثَ
(الْأَكْبَرَ) أَيْضًا (فَنَوَاهُمَا)؛ أَي: الْحَدَّثَيْنِ مَعًا (ارْتِفَاعًا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَزَالُ طَهُورًا إِلَى أَنْ
يَنْفَصِلَ (حَتَّى وَلَوْ لَبِثَ) الْمَاءُ (فِي فَمِهِ، فَتَغَيَّرَ) مِنْ رِيْقِهِ.

(وَإِنْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ بَنِيَّةً تَبَرُّدًا، ثُمَّ أَعَادَهُ)؛ أَي: الْغَسْلَ بَنِيَّةً تَبَرُّدًا،
وَجَعَلَهُ (بَنِيَّةً وَضُوءًا) مَعَ قِصَرِ فَضْلٍ، (أَجْزَأُ) ذَلِكَ؛ لِبَقَاءِ الْمُوَالَاةِ.

(وَإِنْ أَبْطَلَهَا)؛ أَي: النِّيَّةَ فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ، بَطَلَ مَا مَضَى مِنْهَا، (أَوْ شَكَّ فِيهَا
فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ، اسْتَأْنَفَ) الْعِبَادَةَ مِنْ أَوَّلِهَا، وَمَتَى عَلِمَ أَنَّهُ جَاءَ لِيَتَوَضَّأَ، أَوْ أَرَادَ
فَعَلَ الْوُضُوءَ مُقَارِنًا لَهُ، أَوْ سَابِقًا عَلَيْهِ قَرِيبًا مِنْهُ، فَقَدْ وَجِدَتِ النِّيَّةُ، (لَا) إِنْ شَكَّ
فِي النِّيَّةِ (بَعْدَ فَرَاغٍ) مِنْ عِبَادَةٍ؛ عَمَلًا بِالْيَقِينِ، (إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ تَرَكُّهَا)؛ أَي: النِّيَّةُ،
فَيَسْتَأْنَفُ الْعِبَادَةَ؛ لَخُلُوقِهَا مِنْهَا، (وَكَذَا) لَوْ طَرَأَ (شَكُّ فِي غَسْلِ عَضْوٍ) فِي أَثْنَاءِ
الطَّهَارَةِ، (أَوْ) فِي (مَسْحِ رَأْسٍ) قَبْلَ إِمْتَامِ وَضُوءٍ، لَزِمَهُ الْإِتْيَانُ بِمَا شَكَّ فِيهِ وَبِمَا
بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ إِتْيَانِهِ بِهِ، (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الشَّكُّ (وَسْوَاسًا، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ)؛

(١) فِي هَامِش «ح»: «ش ع: بَأَنَّ نَوَى رَفَعَ الْحَدِّثَ عَنْ كُلِّ عَضْوٍ عِنْدَ غَسْلِهِ أَوْ مَسْحِهِ».

(٢) فِي هَامِش «ف»: «قِيلَ: هُوَ أَفْضَلُ».

والنية هنا: قَصْدُ رَفْعِ حَدَثٍ، ولا يضرُّ تشريكٌ أو استباحةٌ ما تَجِبُ له^(١) طهارةٌ أو تُسَنُّ، وتَتَعَيَّنُ الاستباحةُ لدائمٍ حَدَثٍ وإن انتَقَضَتْ طهارتهُ بغيره؛ لأنَّ طهارتهُ ليست رافعةً، خلافاً له،
لأنَّه من الشَّيْطَانِ.

(والنيةُ هنا)؛ أي: في الطَّهَارَةِ: (قَصْدُ رَفْعِ حَدَثٍ) باستعمالِ الماء، (ولا يضرُّ) معَ قَصْدِهِ رَفْعَ الْحَدَثِ (تشريكٌ) نِيَّةَ تَبَرُّدٍ، (أو) قَصْدُ (استباحةٍ ما)؛ أي: فِعْلٍ (يجبُ له طهارةٌ)؛ كصلاةٍ، (أو تُسَنُّ) له الطهارةُ؛ كقراءةٍ.
(وتتعيَّنُ) نيةُ (الاستباحةِ لدائمٍ حَدَثٍ)؛ كُمُسْتَحَاضَةٍ، ومَنْ به سَلَسُ بَوْلٍ، أو قُرُوحٌ سَيَّالَةٌ، قال في «الإنصاف»: ينوي مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ الاستباحةَ على الصَّحِيحِ من المَذْهَبِ^(٢)، (وإن انتَقَضَتْ طهارتهُ ب) طُرُوءِ حَدَثٍ (غيره)؛ أي: غيرِ الْحَدَثِ الدَّائِمِ، كما لو كان السَّلَسُ بَوْلًا، وخرجَ منه رِيحٌ، فيَنُوي الاستباحةَ، لا رَفْعَ الْحَدَثِ؛ لِمُنَافَاةِ الْخَارِجِ لَهُ صُورَةً، و(لأن طهارتهُ ليست رافعةً) لِلْحَدَثِ الدَّائِمِ، وإنما ترفعُ الْحَدَثَ الطَّارِئَ؛ لأنَّ الدَّائِمَ إنما لم يَنْتَقِضْ لِلضَّرُورَةِ، وما عَدَاهُ على الْأَصْلِ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمَجْدِ: هذه الطهارةُ ترفعُ الْحَدَثَ الَّذِي أَوْجَبَهَا؛ أي: الطَّارِئَ دُونَ الدَّائِمِ، (خلافاً له)؛ أي: لـ «الإقناع» حيثُ قَالَ: ويرتفعُ حَدَثُهُ، انتهى^(٣).

فظاهرُهُ أنها ترفعُ الْحَدَثَ مُطْلَقًا، دائماً كان أو طارئاً، والمُعْتَمَدُ خِلافُهُ^(٤).

(١) في «ح»: «لها».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٤٣).

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٣٩).

(٤) أقول: يقتضي صَنِيعُ الشَّرَاحِ وَالْحَوَاشِي: أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي «الإقناع»؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ =

وفي «المُبدع»: ولا يحتاجُ إلى تعيينِ النيةِ للفَرَضِ، ويتجهُ احتمالٌ: بل لو نَوَى الاستبَاحَةَ لصلاةٍ وأَطْلَقَ، لم يَسْتَبَحْ سِوَى نَفْلٍ. ويرتفعُ حَدَثٌ بنيةٍ ما تُسَنُّ له؛ كقراءةٍ، وَذِكْرٍ،

(وفي «المُبدع»: ولا يحتاجُ) مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ (إلى تعيينِ النيةِ للفَرَضِ)^(١)؛ لأن طهارته ترفعُ الحدثَ الطارىءَ.

(ويَتَجَهُّ) بـ (احتمالٍ) قويٍّ: (بل لو نوى) دائمُ الحدثِ بطهارته (الاستبَاحَةَ لصلاةٍ، وأَطْلَقَ) فلم يقصِدْ فرضاً ولا غيره، (لم يَسْتَبَحْ سِوَى نَفْلٍ) فقط؛ لأنها ليست رافعةً، فهي كالتيمم، وهو مُتَجَهٌّ^(٢).

(ويرتفعُ حدثٌ بنيةٍ ما تُسَنُّ له) الطهارةُ؛ (كقراءةٍ) قرآنٍ (وذكرٍ) الله تعالى،

= ترفعُ الحدثَ السابقَ دون المقارن؛ بدليل ما يأتي له في (باب الحيض)، وأما الدائمُ: فيرتفع؛ لأنهم جعلوا الدائمَ كالعدمِ ضرورةً، وكونها لا ترفعُ الحدثَ مطلقاً، كما يُرشدُ إليه كلامُ المصنف، وما يأتي قريباً، مرجوحٌ، ولم يشر المصنف إلى خلاف «المنتهى»؛ لأن مقتضاه كما قال المصنف، وعلى ما قررناه، ففي حَلِّ شيخنا نظراً ظاهر، فتأمل، انتهى.

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ١١٨).

(٢) أقول: هذا الاحتمالُ مبنيٌّ على ما قدمه من أن طهارة دائمة الحدث لا ترفع، فهي كالتيمم من كل وجه كما يرشد إليه صنيعه، وفيه أنه لا موافق له في ظاهر كلام المتأخرين، بل صريح كلامهم أن تعيين نية الفرض لا تجب، وأن طهارته رافعة للحدث كما صححه في «الإنصاف»، وأنها ليست كالتيمم، ولذا قال الشارح: وكان المصنف فهم أنه لا فرق بين طهارة دائمة الحدث وبين التيمم من كل وجه، وليس كذلك كما أوضحناه؛ يعني: بعبارة «شرح الإقناع» وغيره، انتهى، فتقوية شيخنا للاحتمال وتوجيهه غير ظاهر على ما عليه المتأخرون، وإن كان كلامُ المصنف يجري على أقوالِ للمتقدمين، مع أنه تقدم تخصيصه لقول المصنف: (لأن طهارته . . . إلخ)، فقال: (للحدث الدائم . . . إلخ)، والحال أن مراد المُصنِّف أنها لا ترفع مطلقاً؛ بدليل ما هنا فتأمل، انتهى.

وأَذَانٍ، ونومٍ، ورفعِ شكٍّ، وغضبٍ، وكلامٍ مُحَرَّمٍ، وفِعْلٍ نُسْكٍ حَجٍّ غيرَ طوافٍ، وَيَتَجَهُّ: ولحمِلٍ مَيِّتٍ؛ لخبرٍ: «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وجلوسٍ بمسجدٍ، وحديثٍ، وتدريسٍ علمٍ، وأكلٍ، وزيارَةِ قبرِهِ ﷺ، وتجديدٍ إِنْ صَلَّى ونَوَاهُ نَاسِيَا الْحَدَّثِ - ويتَجَهُّ: أو ذَاكِرَا؛

(وَأَذَانٍ، ونومٍ، وَرَفَعَ شَكًّا) فِي حَدَّثٍ أَصْغَرَ، (وَعَضَبٍ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالشَّيْطَانُ مِنَ النَّارِ، وَالْمَاءُ يَطْفِئُ النَّارَ، كَمَا فِي الْخَبَرِ^(١)، (وَكَلَامٍ مُحَرَّمٍ)، كَغَيْبَةِ وَنَحْوِهَا، (وَفِعْلٍ نُسْكٍ حَجٍّ) نَصًّا (غَيْرَ طَوَافٍ)؛ فَإِنَّ الطَّهَارَةَ تَجِبُ لَهُ كَالصَّلَاةِ.

(وَيَتَجَهُّ: و) يَرْتَفِعُ حَدْثٌ مَنْ تَوَضَّأَ (لِحَمَلٍ مَيِّتٍ؛ لَخَبَرٍ: «وَمَنْ حَمَلَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٢)) وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٣).

(و) كَ (جُلُوسٍ بِمَسْجِدٍ)، وَقِيلَ: (وَحَدِيثٍ وَتَدْرِيسٍ عِلْمٍ)، وَفِي «الْمَغْنِي»: (وَأَكَلٍ)^(٤)، وَفِي «الْنَهَايَةِ»: (وَزِيَارَةِ قَبْرِهِ ﷺ، وَتَجْدِيدٍ إِنْ سَنَّ لَهُ التَّجْدِيدُ؛ بِأَنْ كَانَ (صَلَّى) بِذَلِكَ الْوُضُوءِ وَأَحْدَثَ، (وَنَوَاهُ)؛ أَيِ: التَّجْدِيدَ (نَاسِيَا الْحَدَّثِ)؛ لِأَنَّهُ نَوَى طَهَارَةً شَرْعِيَّةً، فَيَنْبَغِي أَنْ تَحْصُلَ لَهُ؛ لِلْخَبَرِ، وَلِأَنَّهُ نَوَى شَيْئًا مِنْ ضَرُورَتِهِ صَحَّةُ الطَّهَارَةِ، وَهِيَ الْفَضِيلَةُ الْحَاصِلَةُ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى طَهَارَةٍ. (وَيَتَجَهُّ: أَوْ) نَوَى بَوْضُوئِهِ التَّجْدِيدَ حَالَ كَوْنِهِ (ذَاكِرًا) لِحَدَّثِهِ، فَيَرْتَفِعُ حَدْثُهُ؛

(١) رواه أبو داود (٤٧٨٤)، من حديث عطية بن عروة السعدي ؓ.

(٢) رواه أبو داود (٣١٦١)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٦١)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) أقول: قال الشارح: وهو حسن، انتهى. قلت: وأشار إليه الخلوتي، انتهى.

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٧٩).

لاستحبابه لكل صلاة - لا غُسلٍ وتيمُّمٍ، ولا رفعٍ إن نوى طهارةً أو وضوءاً وأطلق، أو جنبُ الغُسلِ وحده دون الوضوء، أو لمروره^(١) بمسجدٍ،

(لاستحبابه)؛ أي: التجديد (لكل صلاة)؛ لخبر أبي هريرة يرفعه: «لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالوضوء عند كل صلاة» رواه أحمد^(٢)، وفي هذا الاتجاه نظرٌ ظاهرٌ؛ إذ محلُّ الاستحباب إنَّما هو إذا كان على طهارة، وهذا ليس كذلك؛ فإنهم قالوا: إذا نوى التجديد عالماً حدته، لم يرتفع؛ لتلاعبه^(٣).

و(لا) يُسنُّ تجديدُ (غُسلٍ و) لا (تيمُّمٍ) لكل صلاة؛ لعدم ورودِهِ.

(ولا رفع) للحديث (إن نوى طهارةً) وأطلق، (أو) نوى (وضوءاً وأطلق)، بأن لم ينوهِ لنحو صلاة، أو قراءة، أو رفع حديث؛ لعدم الإتيان بالنية المُعتبرة؛ إذ لا تمييز فيها، وذلك قد يكون مشروعاً وغيره، (أو) نوى (جنبُ الغُسلِ وحده)؛ أي: (دُونِ الوضوء)، فلا يرتفع حدُّه الأصغر، (أو) نوى جنبُ الغُسلِ (لمروهِ بمسجدٍ)؛ فإنَّه لا يرتفع حدُّه الأكبر ولا الأصغر؛ لأن هذا القصد لا يُشرع له الطهارة، أشبه ما لو نوى بطهارته لبس ثوب ونحوه، خلافاً لابن قُندس حيث قال: لا يرتفع حدُّه الأصغر؛ لأن ذلك مُتعلِّقٌ بالجَنَابَةِ^(٤).

(١) في «ف»: «أو الوضوء لمروره».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٨ / ٢).

(٣) أقول: نظر الشارح فيه أيضاً، وقال في «حاشية الإقناع»: قال الشهاب الفتوحي: ومفهومه أنه لو كان عالماً لم يرتفع؛ لتلاعبه، وفي كلام الشهاب الفتوحي أن المذهب أنه يرتفع، وعلمه بما لم يظهر لي وجهه، انتهى، فعلم بهذا أن للمصنف موافقاً في بحثه، لكنه لم يظهر الوجه، فتأمل، وفي نسخة البحث ساقط، انتهى.

(٤) انظر: «حاشية ابن قندس على الفروع» (١ / ١٦٧).

ويُتَجُّهُ اِحْتِمَالٌ: أَوْ لَشَرْبٍ، أَوْ زِيَارَةِ قَبْرِ نَبِيِّ غَيْرِهِ ﷺ.
وَمَنْ نَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا أَوْ وَاجِبًا أَجْزَأَ عَنِ الْآخِرِ^(١)، فَلَا يُطْلَبُ
مِنْهُ فَعْلُهُ بَعْدُ، وَلَا ثَوَابٌ فِي غَيْرِ مَنْوِيٍّ،

(وَيَتَجُّهُ) بـ (احتمالٍ) قَوِيٌّ: (أَوْ) نَوَى الْغُسْلَ (لَشَرْبٍ) مَاءً، لَمْ يَرْتَفَعْ حَدُّهُ،
لَأَنَّ الشَّرْبَ لَمْ يُشْرَعْ لَهُ غُسْلٌ وَلَا وُضوءٌ، (أَوْ) نَوَاهُ (لِزِيَارَةِ قَبْرِ نَبِيِّ) مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (غَيْرِ) زِيَارَةِ قَبْرِ (هـ) ﷺ، لَمْ يَرْتَفَعْ حَدُّهُ؛ لِعَدَمِ وُروِدِهِ، أَوْ
لِعَدَمِ تَيَقُّنِ قُبُورِهِمْ؛ إِذْ لَوْ عَلِمْتَ ضَرَائِحَهُمْ يَقِينًا؛ لَوَجِبَ عَلَيْنَا احْتِرَامُهَا كاحْتِرَامِ
ضَرِيحِهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَّجُّهُ^(٢).

(وَمَنْ نَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا) كغُسْلِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ أَجْزَأَ عَنِ الْوَاجِبِ إِنْ كَانَ
نَاسِيًا لِلْحَدِّثِ الَّذِي أَوْجَبَهُ، ذَكَرَهُ فِي «الْوَجِيزِ»، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ فِيْمَا سَبَقَ: أَوْ
نَوَى التَّجْدِيدَ نَاسِيًا حَدُّهُ خُصُوصًا. وَقَدْ جَعَلُوا تِلْكَ أَصْلًا لِهَذِهِ، فَقَاسُوهَا عَلَيْهَا،
(أَوْ) نَوَى غُسْلًا (وَاجِبًا) فِي مَحَلِّ مَسْنُونٍ (أَجْزَأَ عَنِ الْآخِرِ)؛ أَيِ: الْمَسْنُونِ بِالْأَوَّلَى،
(فَلَا يُطْلَبُ مِنْهُ فَعْلُهُ)؛ أَيِ: فَعَلُ غَيْرِ الْمَنْوِيِّ (بَعْدَ) فَرَاغِهِ مِنَ الْغُسْلِ الَّذِي
نَوَاهُ^(٣)، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: (وَلَا ثَوَابٌ فِي غَيْرِ مَنْوِيٍّ) إِجْمَاعًا^(٤).

(١) فِي «ف»: «أَجْزَأُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخِرِ».

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَقَالَ: لِعَدَمِ تَصْرِيحِهِمْ بِذَلِكَ؛ انْتَهَى.

قُلْتُ: الْأَمْرُ كَمَا قَالَ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ لَشَرْبٍ) يَفِيدُ التَّرَدُّدَ؛ إِذْ لَا مُؤَيِّدَ لَهُ فِيْمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ
لَا يُقَاسُ عَلَى الْوُضُوءِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْكُلْفَةِ، وَقَوْلُ شَيْخِنَا: (وَلَا وَضُوءٌ) سَبَقُ قَلَمٍ؛
لِتَصْرِيحِهِمْ فِي (بَابِ الْغُسْلِ) بِسُنِّيَةِ الْوُضُوءِ لِلشَّرْبِ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) أَقُولُ: قَوْلُهُ: (فَلَا يُطْلَبُ . . . إلخ) مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْخَلَوَاتِي، لَكِنْ قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»:
وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا بِالْأَجْزَاءِ سَقُوطُ الطَّلَبِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَالْمَسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلْوَاجِبِ
أَوَّلًا، ثُمَّ لِلْمَسْنُونِ غُسْلًا آخَرَ) انْتَهَى، قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ، فَتَأَمَّلْهُ، انْتَهَى.

(٤) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلُحٍ (١/ ١٦٣).

فَإِنْ نَوَاهُمَا حَصَلَا، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلوَاجِبِ غُسْلًا، وَلِلْمَسْنُونِ آخَرَ، وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَحْدَاثٌ وَلَوْ مَتَفَرِّقَةً تَوْجِبُ غُسْلًا أَوْ وُضوءًا وَنَوَى أَحَدَهَا - لَا عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ - ارْتَفَعَ سَائِرُهَا، وَإِلَّا لَمْ يَرْتَفِعْ غَيْرُهُ، وَإِنْ أَحْدَثَ بَنُومٍ رَفَعَ حَدَثَ بَوْلٍ غَلَطًا ارْتَفَعَ حَدْثُهُ، أَوْ صَلَاةٍ بَعَيْنَهَا لَا يَسْتَبِيحُ غَيْرَهَا لَهَا تَخْصِيصُهُ.

* * *

(فَإِنْ نَوَاهُمَا)؛ أَي: الْوَاجِبَ وَالْمَسْنُونِ، (حَصَلَا)؛ أَي: حَصَلَ لَهُ ثَوَابُهُمَا، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ اللَّتَيْنِ قَبْلَهَا لَيْسَ لَهُ فِيهِمَا إِلَّا ثَوَابُ مَا نَوَاهُ، وَإِنْ أَجْزَأَ عَنِ الْآخَرِ؛ لِحَدِيثٍ: «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١).

(وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلوَاجِبِ غُسْلًا، وَلِلْمَسْنُونِ غُسْلًا (آخَرَ)؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ، (وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَحْدَاثٌ)؛ أَي: مُوجِبَاتُ لَوْضُوءٍ أَوْ غُسْلٍ، (وَلَوْ) وَجَدْتَ (مَتَفَرِّقَةً تَوْجِبُ غُسْلًا أَوْ) تَوْجِبُ (وُضُوءًا، وَنَوَى) بَغُسْلِهِ أَوْ وُضُوءِهِ (أَحَدَهَا)؛ أَي: الْأَحْدَاثِ، (لَا) إِنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ (عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ)؛ أَي: غَيْرُ الْمَنُويِّ بِذَلِكَ الْغُسْلِ أَوْ الْوُضُوءِ، (ارْتَفَعَ سَائِرُهَا)؛ أَي: ارْتَفَعَتْ كُلُّهَا؛ لِأَنَّهَا تَتَدَاخَلُ، فَإِذَا نَوَى بَعْضَهَا غَيْرَ مُقَيَّدٍ، ارْتَفَعَ جَمِيعُهَا، كَمَا لَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ وَأَطْلَقَ، (وَإِلَّا) بِأَنْ نَوَى رَفَعَ حَدَثٍ مِنْهَا عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ، (لَمْ يَرْتَفِعْ غَيْرُهُ)؛ أَي: ذَلِكَ الْحَدَثُ، وَفِي نُسْخَةٍ: (وَإِنْ أَحْدَثَ بَنُومٍ، فَنَوَى رَفَعَ حَدَثَ بَوْلٍ غَلَطًا، ارْتَفَعَ حَدْثُهُ)؛ لِتَدَاخُلِ الْأَحْدَاثِ، (أَوْ) نَوَى بَطَهَارَتِهِ تَخْصِيصَ اسْتِبَاحَةِ (صَلَاةٍ) بَعَيْنَهَا؛ كَالظُّهْرِ مِثْلًا عَلَى أَنْ (لَا يَسْتَبِيحُ غَيْرَهَا)، ارْتَفَعَ حَدْثُهُ، (وَلَهَا تَخْصِيصُهُ)،

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فصل

وصفة وضوء: أن ينوي، ثم يُسمِّي، وَيَغْسِلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثم يتمضمض ويستنشق ثَلَاثًا ثَلَاثًا، إِنْ شَاءَ بَسَّتْ غَرَافَتِ أَوْ ثَلَاثِ، وَبَغْرَفَةٍ أَفْضَلُ،

فِيصْلِي بتلك الطهارة ما شاء من فُروضٍ ونوافل؛ لَأَنَّ مِنْ لَازِمِ رَفْعِ الْحَدَثِ اسْتِبَاحَةٌ جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ.

(فصل)

(وصفة وضوء أن ينوي) رفع الحدث، أو استباحة نحو صلاة، أو الوضوء لها، (ثم يُسمِّي)؛ أي: يقول: باسم الله، لا يقوم غيرها مقامها، وهي واجبة في الوضوء، لحديث أبي هريرة، وتقدم أول الباب^(١)، (ويغسل كفيه ثلاثاً)، ولو تيقن طهارتهما، وهو سنة؛ لأنه لم يذكر في الآية، (ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً ثلاثاً، إِنْ شَاءَ بَسَّتْ غَرَافَتِ أَوْ ثَلَاثِ) غَرَافَتِ، (و) كونهما (بغرفة) واحدة (أفضل)، نص عليه في رواية الأثرم؛ لحديث علي: أنه توضأ فتَمَضْمَضَ ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً بكف واحد، وقال: هذا وضوء نبيكم ﷺ، رواه أحمد^(٢).

ويشهد للثلاث حديث علي أيضاً: أنه مَضْمَضَ واستنشق ثلاثاً بثلاث غَرَافَتِ، متفق عليه^(٣)، ويشهد للست حديث طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده، قال:

(١) في هامش «ق»: «والحديث مرفوعاً: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ١٢٣).

(٣) لم نقف عليه في «الصحيحين» من حديث علي عليه السلام، ورواه البخاري (١٨٩)، ومسلم (٢٣٥/ م)، من حديث عبدالله بن زيد عليه السلام.

ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَحَدُّهُ طَوْلًا: مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ
غَالِبًا إِلَى النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ.....

رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَوُضُوئُهُ كَانَ
ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَلَزِمَ كَوْنُهَا مِنْ سِتٍّ.

* تَمَتَّة: يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فَرَضَيْنِ؛ إِذَا الْفَرَضُ
وَالوَاجِبُ وَاحِدٌ، وَهُمَا وَاجِبَانِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ، وَلِحَدِيثِ
عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ» رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ
فِي «الشَّافِي»^(٢)، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ،
وَفِي حَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ، فَتَمَضَّمْضُ» أَخْرَجَهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ^(٣).

وَلَأَنَّ الَّذِينَ وَصَفُوا وَضُوئَهُ ﷺ ذَكَرُوا أَنَّهُ تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَمُداوَمَتُهُ
عَلَيْهِمَا تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِمَا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِأَمْرِ تَعَالَى.

(ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَحَدُّهُ طَوْلًا: مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ غَالِبًا)،
فَلَا عِبْرَةَ بِالْأَفْرِجِ - بِالْفَاءِ -: الَّذِي يَنْبُتُ شَعْرُهُ فِي بَعْضِ جَبْهَتِهِ، وَلَا بِالْأَجْلَحِ الَّذِي
انْحَسَرَ شَعْرُهُ عَنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ (إِلَى النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَيْنِ): بِفَتْحِ اللَّامِ وَكسرها، وَهُمَا:
عَظْمَانِ فِي أَسْفَلِ الْوَجْهِ قَدْ اكْتَنَفَاهُ، (وَالذَّقْنِ): مَجْمَعُ اللَّحْيَةِ طَوْلًا^(٤)، فَيَجِبُ غَسْلُ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٩).

(٢) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١ / ٨٤)، وَفِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١ / ٥٢).

(٣) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١ / ١١٦)، وَلَمْ تَقِفْ عَلَى حَدِيثِ لَقِيطِ
عِنْدَهُ، وَرَوَى حَدِيثَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٤).

(٤) كَذَا فِي «ك» بِزِيَادَةِ: «نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ»، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ دُونَتْ فِي هَامِشِ «ق» دُونَ إِشَارَةِ
إِلَى أَنَّهَا مِنْ نَصِ الْكِتَابِ، وَضُرِبَ عَلَيْهَا فِي «ج، م».

مع مُستَرَسِلِ اللحية، وعَرَضاً: من الأُذُنِ إلى الأُذُنِ، فَدَخَلَ عِذَارٌ وهو شعرٌ نابتٌ على عَظْمٍ نَاتِيٍّ يُحَاذِي صِمَاخَ الأُذُنَيْنِ، وعَارِضٌ وهو ما تحته إلى ذَقَنِ، لا صُدْغٌ وهو ما فوق العِذَارِ يُحَاذِي رَأْسَ الأُذُنِ وينزلُ عنه قليلاً،

ذلك (مع مُستَرَسِلِ) شَعْرِ (اللحية) - بكسر اللام - طَوَّلاً، وما خرجَ منه عن حَدِّ الوجهِ عَرَضاً؛ لأنَّ اللحية تُشَارِكُ الوجهَ في معنى التوجُّه والمُواجهة، بخلافِ ما نزلَ من الرَّأسِ عنه؛ لأنه لا يُشَارِكُ الرَّأسَ في التروُّسِ.

(و) حَدُّ الوجهِ (عَرَضاً: من الأُذُنِ إلى الأُذُنِ)؛ أي: ما بين الأُذُنَيْنِ، فهما ليسا منه، وأما إضافتهما إليه في قوله ﷺ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ» رواه مسلم^(١): فللمُجاورة، ولم يُنْقَلْ عن أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ به أنه غَسَلَهُمَا معَ الوجهِ، (فَدَخَلَ) فيه (عِذَارٌ وهو: شعرٌ نابتٌ على عَظْمٍ نَاتِيٍّ يُحَاذِي صِمَاخَ) بكسر الصاد (الأُذُنَيْنِ)؛ أي: خَرَفَهُمَا، (و) دخلَ فيه أيضاً (عَارِضٌ، وهو ما تحته)؛ أي: العِذَارِ (إلى ذَقَنِ)، وهو: ما نبتَ على الخَدِّ واللَّحْيَيْنِ، قال الأصمعيُّ: ما جَاوَزَتْهُ الأُذُنُ عَارِضٌ.

(و) (لا) يَدْخُلُ فِيهِ (صُدْغٌ) بضم الصاد، (وهو: ما فوقَ العِذَارِ، يُحَاذِي رَأْسَ الأُذُنِ، وَيَنْزِلُ عَنْهُ قَلِيلاً)، بل هو من الرَّأسِ؛ لأنَّ في حَدِيثِ الرُّبَيْعِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَصُدْغَيْهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، رواه أبو داود^(٢)، ولم يُنْقَلْ أَحَدٌ أنه غَسَلَهُ معَ الوجهِ.

(١) رواه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود (١٢٩).

ولا تحذيفٌ وهو الخارجُ إلى طَرَفَيِ الجَبِينِ في جانبي الوجهِ بينَ النَّزْعَةِ
وَمُتْنَهَى العِذَارِ، ولا النَّزْعَتَانِ، وهما ما انْحَسَرَ عَنْهُ الشعرُ من جانبي
الرَّأْسِ، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ من الرَّأْسِ فَيُمَسَّحُ مَعَهُ، ولا يُجْزَى غَسْلُ ظَاهِرِ
شَعْرِ إِلَّا أَنْ لَا يَصِفَ البشرةَ، وَيُسَنُّ تَخْلِيلَهُ إِذَنْ،

(ولا) يَدْخُلُ (تَحْذِيفٌ، وهو): الشعرُ (الخارجُ إلى طَرَفَيِ الجَبِينِ في جَانِبِي
الْوَجْهِ بَيْنَ النَّزْعَةِ) بفتح الزاي، وقد تُسَكَّنُ (وَمُتْنَهَى العِذَارِ)؛ لأنه شعرٌ مُتَّصِلٌ
بشعرِ الرَّأْسِ لم يخرج عن حَدِّه أشبه الصَّدْعَ.

(ولا) يَدْخُلُ في الْوَجْهِ أَيْضاً (النَّزْعَتَانِ، وهما ما انْحَسَرَ عَنْهُ الشعرُ من جَانِبِي
الرَّأْسِ)؛ أي: جانبي مُقَدِّمِهِ؛ لأنه لا يَحْصُلُ بهما المُوَاجَهَةُ، (بَلْ كُلُّ ذَلِكَ من
الرَّأْسِ، فَيُمَسَّحُ مَعَهُ)؛ لأنَّ الرَّأْسَ ما تَرَأَّسَ وعلا، والإضافةُ إلى الْوَجْهِ في قولِ
الشاعر:

ولا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بَأَنْزَعَا
للمُجَاوِرَةِ، وَيَسْتَحِبُّ تَعَاهُدُ الْمَفْصِلِ بِالْغَسْلِ، وهو: ما بَيْنَ اللَّحْيَةِ وَالْأُذُنِ،
نَصًّا.

(ولا يُجْزَى غَسْلُ ظَاهِرِ شَعْرِ) في الْوَجْهِ يَصِفُ البشرةَ؛ لأنها ظَاهِرَةٌ تَحْصُلُ
بِهَا المُوَاجَهَةُ، فوجبَ غَسْلُهَا كَالَّتِي لَا شَعَرَ فِيهَا، وَوجبَ غَسْلُ الشعرِ مَعَهَا؛ لأنه
في محلِّ الْفَرَضِ فَيَتَّبِعُهَا، (إِلَّا أَنْ) يَكُونَ الشعرُ كَثِيفاً (لا يَصِفُ البشرةَ)، فَيُجْزَى
غَسْلُ ظَاهِرِهِ؛ لِحُصُولِ المُوَاجَهَةِ بِهِ دُونَ البشرةِ تَحْتَهُ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ.

(وَيُسَنُّ تَخْلِيلَهُ)؛ أي: الشعرِ الْكَثِيفِ (إِذَنْ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي السُّنَنِ، فَإِنْ كَانَ
بَعْضُ شَعْرِهِ كَثِيفاً، وَبَعْضُهُ خَفِيفاً، فَلِكُلِّ حُكْمُهُ.

لَا غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنٍ، بَلْ يُكْرَهُ، وَلَا يَجِبُ مِنْ نَجَاسَةٍ وَلَوْ أَمِنَ
الضَّرَرُ^(١)،

و(لَا) يُسَنُّ (غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنٍ) فِي وُضوءٍ وَلَا غُسْلٍ، (بَلْ يُكْرَهُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يُنْقَلِ عَنْهُ ﷺ فَعَلُهُ، وَلَا الْأَمْرُ بِهِ، (وَلَا يَجِبُ) غُسْلُهُ (مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَوْ أَمِنَ الضَّرَرُ)،
فِيُعْفَى عَنْ نَجَاسَةٍ بَعِيْنٍ، قِيلَ: إِنْ ابْنُ عَمَرَ عَمِيَ مِنْ كَثَرَةِ إِدْخَالِ الْمَاءِ عَيْنَيْهِ.

وَفِي بَعْضِ النُّسخ: (وَيَتَجَهَّزُ أَحْتِمَالًا: وَدَمْعُهُ)؛ أَي: مُتَنَجِّسِ الْعَيْنِ (طَاهِرًا)،
لِعُسْرِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَهَذَا الْإِتِّجَاهُ مُخَالِفٌ لِلْقَوَاعِدِ، إِذِ الْقَاعِدَةُ: أَنَّ النِّجَاسَةَ الْمَعْجُوزَ
عَنْ إِزَالَتِهَا إِنَّمَا يُعْفَى عَنْهَا مَا دَامَتْ فِي مَحَلِّهَا كَأَثَرِ الْاسْتِجْمَارِ^(٢).

وَيُسْتَحَبُّ تَكْثِيرُ مَاءِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ غُضُونًا - جَمْع: غَضَنَ، وَهُوَ: التَّشْنِي -
وَدَوَاخِلَ وَخَوَارِجَ، لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: «وَكَانَ
يَتَعَاهَدُ الْمَاقِنِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٣)، وَهُمَا تَثْنِيَّة: الْمَاقِ: مَجْرَى الدَّمْعِ مِنَ الْعَيْنِ.

(١) كَذَا فِي «ح» بِزِيَادَةِ: «وَيَتَجَهَّزُ أَحْتِمَالًا: وَدَمْعُهُ طَاهِرًا».

(٢) أَقُولُ: لَيْسَ الْإِتِّجَاهُ فِي نَسْخَةِ الشَّارِحِ، وَصَرِيحُ كَلَامِهِ يَشْعُرُ بِتَرْدُّدِهِ فِي ذَلِكَ؛
لِإِطْلَاقِ عِبَارَاتِهِمْ، وَفِي «حَاشِيَةِ الْخُلُوتِيِّ» فِي (بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ) مَا يَظْهَرُ فِيهِ مُخَالَفَةُ
لِلْمُصَنِّفِ، وَأَطَالَ فِيهَا، فَارْجِعْ إِلَى ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي بَعْضُ مِنْهَا فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ، وَلَوْ قِيلَ
بِالْعَفْوِ قِيَاسًا عَلَى مَنِي الْمُسْتَجْمَرِ، وَعَلَى طِينِ الشَّارِعِ الَّذِي تَحَقَّقَتْ نَجَاسَتُهُ، لَكَانَ
ظَاهِرًا، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

فَائِدَةٌ: شَعْرُ الْيَدَيْنِ يَجِبُ غَسْلُهُ مَعَهُمَا، وَلَوْ كَانَ كَثِيفًا كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الدُّنُوشَرِيُّ، نَقَلَهُ
عَنْهُ ابْنُ عَوْضٍ فِي «حَاشِيَةِ الدَّلِيلِ»، وَأَمَّا الْخُلُوتِيُّ فَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ
الشَّافِعِيِّ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَ كَلَامًا لِلْأَصْحَابِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ قَدَمْنَا كَلَامَ الدُّنُوشَرِيِّ فِي ذَلِكَ؛
فَلِيَحْفَظْ؛ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ، انْتَهَى.

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٥٨ / ٥).

ثم يَدِيهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ، وَإِصْبَعُ زَائِدَةٍ، وَيَدٌ أَصْلُهَا بِمَحَلِّ الْفَرْضِ، أَوْ لَا وَلَمْ تَتَمَيَّزْ، وَأَظْفَارٍ، وَلَا يَضُرُّ وَسَخٌ يَسِيرٌ تَحْتَ ظْفَرٍ وَنَحْوِهِ^(١)، وَلَوْ مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ، وَالْحَقُّ بِهِ الشَّيْخُ كُلَّ يَسِيرٍ مَنَعَ؛ كَدَمٍ وَعَجِينٍ فِي أَيِّ عَضْوٍ كَانَ، وَمَنْ خُلِقَ بِلا مِرْفَقٍ غَسَلَ إِلَى قَدْرِهِ فِي غَالِبِ النَّاسِ، وَيَجِبُ غَسْلُ مَا التَّحَمَ مِنْ عَضْدٍ بِذِرَاعٍ.....

(ثم) بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ يَغْسِلُ (يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ) ثَلَاثًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (و) مَعَ (إِصْبَعِ زَائِدَةٍ، وَ) مَعَ (يَدٍ أَصْلُهَا بِمَحَلِّ الْفَرْضِ)؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَحَلِّ الْفَرْضِ أَشْبَهَ التُّؤْلُوتَ، (أَوْ لَا)؛ أَيِ: أَوْ كَانَتْ بَغِيرَ مَحَلِّ الْفَرْضِ؛ بَأَن تَدَلَّى لَهُ ذِرَاعَانِ بِيَدَيْنِ مِنَ الْعَضْدِ، (وَلَمْ تَتَمَيَّزْ) الزَّائِدَةُ مِنْهُمَا، فَيَغْسِلُهُمَا؛ لِيُخْرَجَ مِنَ الْوُجُوبِ بَيَقِينَ، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ، وَجَهْلَهَا.

(و) مَعَ (أَظْفَارٍ) وَلَوْ طَالَتْ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلَةٌ بِيَدِهِ خِلْقَةً، فَدَخَلَتْ فِي مُسَمًى الْيَدِ، (وَلَا يَضُرُّ وَسَخٌ يَسِيرٌ تَحْتَ ظْفَرٍ وَنَحْوِهِ)، كَدَاخِلِ أَنْفِهِ (وَلَوْ مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ)؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ عَادَةً، فَلَوْ لَمْ يَصِحَّ الْوُضُوءُ مَعَهُ لَبَيَّنَهُ ﷺ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

(وَالْحَقُّ بِهِ)؛ أَيِ: بِالْوَسَخِ الْيَسِيرِ (الشَّيْخُ) تَقْيُّ الدِّينِ (كُلَّ يَسِيرٍ مَنَعَ) وَصُولَ الْمَاءِ؛ (كَدَمٍ وَعَجِينٍ فِي أَيِّ عَضْوٍ كَانَ) مِنَ الْبَدَنِ، وَاخْتَارَهُ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا تَحْتَ الظُّفْرِ^(٢)، وَيَدْخُلُ فِيهِ الشُّقُوقُ الَّتِي فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ.

(وَمَنْ خُلِقَ بِلا مِرْفَقٍ، غَسَلَ إِلَى قَدْرِهِ فِي غَالِبِ النَّاسِ) وَجُوبًا بِلا نَزَاعٍ (وَيَجِبُ غَسْلُ مَا)؛ أَيِ: جِلْدِ (التَّحَمِ) بَعْدَ أَنْ كُشِطَ (مِنْ عَضْدٍ بِذِرَاعٍ) مُتَعَلِّقٌ

(١) فِي هَامِشِ «ح»: «وَكَلَامُهُ هُنَا ضَعِيفٌ».

(٢) انْظُرْ: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٤ / ٣٨٩).

لا عكسه، ثم يمسح جميع ظاهر رأسه،

ب (التحم)؛ لأنه صار كالإصبع الزائدة بمحلّ الفرض، (لا عكسه)؛ بأن كُشط جلد من الذراع، فارتفع حتى تدلّى من العضد، فلا يجب غسله وإن طال؛ لأنه صار في غير محلّ الفرض، ولو تقلّصت جلدة من أحد المحلّين والتحم رأسها بالآخر؛ غسل ما حاذى محلّ الفرض من ظاهرها، والمتجافي منه لمحلّ الفرض من باطنها، وغسل ما تحته؛ لأنها كالثابتة في المحلّين، وعلم من كلامه أنه لو كان له يد زائدة أصلها في غير محلّ الفرض وتميّرت، لم يجب غسلها، قصيرة كانت أو طويلة.

(ثم يمسح جميع ظاهر رأسه) من منابت الشعر المعتاد غالباً - على ما تقدّم في الوجه - إلى قفاه؛ لأنه تعالى أمر بمسح الرأس وبمسح الوجه في التيمم، وهو يجب الاستيعاب فيه، فكذا هنا؛ إذ لا فرق، ولأنه ﷺ مسح جميعه، وفعله وقع بياناً للآية، والباء للإلصاق؛ أي: إلصاق الفعل بالمفعول، فكأنه قال: ألصقوا المسح برؤوسكم؛ أي: المسح بالماء، وهذا بخلاف ما لو قال: امسحوا رؤوسكم؛ فإنه لا يدلّ على أنه ثم شيء يُلصق، كما يقال: مسحتُ رأس اليتيم، وأما دعوى أن الباء إذا وليت فعلاً متعدياً، أفادت التبعض في مجرورها لغة: فغير مسلم؛ دفعاً للاشتراك، ولإنكار الأئمة، قال أبو بكر^(١): سألت ابن ذريرد^(٢)

(١) الإمام العلامة أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، المعروف بغلام الخلال، كان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، متّسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة. توفي سنة (٣٦٣هـ). انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ١١٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/ ١٤٣).

(٢) شيخ الأدب أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري، كان أعلم الناس في زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها، قال الذهبي: كان آية من الآيات في قوة الحفظ. توفي سنة (٣٢١هـ). انظر: «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (ص: ١٨٣)، =

لا مسترسلٍ من شعرٍ، ولا يُجْزَى ولو ردّه وعقدّه على رأسه؛ لأنه ليس منه، ولو مسح البشرة من تحته؛ لم يُجْزَئُهُ،

وابن عرفة^(١) عن الباء: تَبَعَضُ؟ فقالوا: لا نعرفه في اللغة، وقال ابن برهان^(٢): مَنْ زعم أن الباء تَبَعَضُ فقد جاء عن أهل العربية بما لا يعرفونه، وقوله: ﴿يَتَرَبَّهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، شَرِبْنَ بماءِ الْبَحْرِ^(٣): فَمِنْ باب التضمين، كأنه قيل: يَرَوِي، وما روي أنه ﷺ مسح مُقَدِّمَ رَأْسِهِ^(٤)، فَمَحْمُولٌ على أَنَّ ذلك مع الْعِمَامَةِ، كما جاء مُفسِّراً في حديثِ الْمُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ^(٥)، ونحن نقولُ به.

و(لا) يجبُ مسحُ (مُسترسِلٍ)؛ أي: نازلٍ عنِ الرَّأْسِ (من شعرٍ)؛ لعدمِ مُشاركتهِ الرَّأْسَ في التَّروُّسِ، (ولا يُجْزَى) مسحُه عن مسحِ الرَّأْسِ، (ولو ردّه)؛ أي: المُسترسِلَ، (وعقدّه على رأسه؛ لأنه ليس منه)؛ أي: الرأسِ.
(ولو مسح البشرة) فقط (من تحته)؛ أي: تحتِ شعرِ الرَّأْسِ، (لم يُجْزَئُهُ)

= و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٩٦ / ١٥).

(١) الإمام العلامة أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة العتكي الأزدي، المعروف بنفطويه، كان أديباً، متفنناً في الأدب، وكان يروي الحديث، توفي ببغداد سنة (٣٢٣هـ). انظر: «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (ص: ١٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧٥ / ١٥).

(٢) عبد الواحد بن علي بن عمر أبو القاسم بن برهان - بفتح الباء - الأسدي العكبري النحوي، كان أوَّلَ أمره مُنجِماً فصار نحويّاً، وكان حنبليّاً فصار حنفيّاً، مات سنة (٤٥٦هـ). انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (٢ / ١٢٠).

(٣) قطعة من بيت لأبي ذؤيب الهذلي في وصف السحاب، وتماه:

شربين بماء البحر ثم ترفعت
متى لججٍ خضرٍ لهن نسيج
انظر: «خزانة الأدب» للبغداد (٨٩ / ٧).

(٤) رواه أبو داود (١٤٧)، وابن ماجه (٥٦٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) رواه مسلم (٢٧٤ / ٨٢).

كَغَسَلِ بَاطِنِ لَحْيَةٍ، وَمَعَ فَقَدِ شَعْرٍ تُمَسَحُ بِشَرَّةٍ، وَمَعَ فَقَدِ بَعْضٍ يُمَسَّحَانِ، وَإِنْ نَزَلَ عَنْ مَنَبَتِهِ وَلَمْ يَنْزَلْ عَنْ مَحَلِّ فَرَضٍ، فَمَسَحَ عَلَيْهِ أَجْزَأُهُ، وَلَوْ كَانَ مَا تَحْتَهُ مَحْلُوقًا، وَلَا يُعْفَى عَنْ تَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الرَّأْسِ بِلَا مَسْحٍ وَلَوْ لِلْمَشَقَّةِ، وَهُوَ مِنْ حَدِّ الْوَجْهِ.....

حَتَّى يَمَسَحَ ظَاهِرَ الشَّعْرِ أَيْضًا، (ك) مَا لَا يُجْزَى (غَسَلُ بَاطِنِ لَحْيَةٍ) عَنْ ظَاهِرِهَا. (وَمَعَ فَقَدِ شَعْرٍ) بِرَأْسٍ (تُمَسَحُ بِشَرَّةٍ) لِأَنَّهَا ظَاهِرُ الرَّأْسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، (وَمَعَ فَقَدِ بَعْضٍ) شَعْرَ رَأْسٍ (يُمَسَّحَانِ)؛ أَي: يُمَسَحُ الْبَاقِي مِنَ الشَّعْرِ، وَتُمَسَحُ الْبَشَرَةُ الْخَالِيَةُ مِنْهُ (وَإِنْ نَزَلَ) شَعْرٌ (عَنْ مَنَبَتِهِ، وَلَمْ يَنْزَلْ عَنْ مَحَلِّ فَرَضٍ، فَمَسَحَ عَلَيْهِ، أَجْزَأُهُ، وَلَوْ كَانَ مَا تَحْتَهُ)؛ أَي: تَحْتَ النَّازِلِ (مَحْلُوقًا) كَمَا لَوْ كَانَ بَعْضُ شَعْرِهِ فَوْقَ بَعْضٍ.

(وَلَا يُعْفَى عَنْ تَرْكِ شَيْءٍ مِنْ) شَعْرِ (الرَّأْسِ بِلَا مَسْحٍ، وَلَوْ) كَانَ التَّرْكُ (لِلْمَشَقَّةِ)، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، مُتَقَدِّمُهُمْ وَمُتَأَخَّرُهُمْ^(١).

وَإِنْ خَضِبَ رَأْسُهُ بِمَا يَسْتُرُهُ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ مَسَحَ عَلَى خِرْقَةٍ فَوْقَ رَأْسِهِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْوُضُوءِ إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، وَلَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ حَلَقَهُ، أَوْ غَسَلَ عُضْوًا، ثُمَّ قَطَعَ مِنْهُ جُزْءًا، أَوْ جِلْدَةً، لَمْ يُؤْثَرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَدَلٍ عَمَّا تَحْتَهُ، بِخِلَافِ الْجَبِيرَةِ وَالْخُفِّ، وَإِنْ تَطَهَّرَ بَعْدَ حَلْقِ رَأْسِهِ، أَوْ قَطَعَ جُزْءًا أَوْ جِلْدَةً مِنْ عُضْوٍ، غَسَلَ أَوْ مَسَحَ مَا ظَهَرَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ صَارَ لَهُ دُونَ الدَّاهِبِ.

(وَهُوَ)؛ أَي: الرَّأْسُ (مِنْ حَدِّ الْوَجْهِ)؛ أَي: مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٦١).

إلى ما يُسمَّى قَفَاً، والبياضُ فوقَ الأذنينِ منه، يُمرُّ ندباً يَدِيهِ مِنْ مُقَدِّمِهِ إلى قَفَا، واضعاً طَرَفَ إحدَى سَبَابَتَيْهِ على طَرَفِ الأخرى، وإبهامِيهِ على صُدْغِيهِ، ثم يردُّهما - ولو خافَ نَشَرَ شعرِهِ - بماءٍ واحدٍ، ثم يُدْخِلُ سَبَابَتَيْهِ في صِمَاخِي أُذُنِيهِ وَيَمْسَحُ بإبهامِيهِ ظَاهِرَهُمَا، ولا يجبُ مَسْحُ ما اسْتَتَرَ بَغْضَارِيفَ،

غالباً (إلى ما يُسمَّى قَفَاً) بالقَصْرِ، وهو: مُؤَخَّرُ العُنُقِ، (والبياضُ فوقَ الأذنينِ منه)؛ أي: الرأسِ، فيجبُ مَسْحُهُ على الصَّحِيحِ من المَذْهَبِ (يُمرُّ ندباً يَدِيهِ مِنْ مُقَدِّمِهِ)؛ أي: الرأسِ (إلى قَفَا) حالَ كونه (واضعاً طَرَفَ إحدَى سَبَابَتَيْهِ على طَرَفِ الأخرى، و) واضعاً (إبهامِيهِ على صُدْغِيهِ، ثم يردُّهما) إلى مُقَدِّمِهِ؛ لحديثِ عبد الله بن زيدٍ: أن رسولَ الله ﷺ مسحَ رأسَهُ بيَدِيهِ، فأقبلَ بهما وأدبرَ، بدأ بمُقَدِّمِ رأسِهِ، ثم ذهبَ بهما إلى قَفَا، ثم رَدَّهُمَا إلى المكانِ الذي بدأ منه، رواه الجماعة^(١)، إذا تَقَرَّرَ هذا، فیردُّهما، (ولو خافَ نَشَرَ شعرِهِ) بذلك، قال في «الإنصاف»: هذا المذهبُ^(٢) (بماءٍ واحدٍ)، فلا يأخذُ للردِّ ماءً آخرَ؛ لعدمِ وُروده.

(ثم) يأخذُ ماءً جديداً لأُذُنِيهِ، و(يُدْخِلُ سَبَابَتَيْهِ في صِمَاخِي أُذُنِيهِ، ويمسحُ بإبهامِيهِ ظَاهِرَهُمَا)؛ لما في «النسائي»^(٣) عن ابنِ عباسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ برأسِهِ، وأُذُنِيهِ باطنَهُمَا بالسَّبَابَتَيْنِ، وظَاهِرَهُمَا بإبهامِيهِ^(٤)، قال في «الشرح»: (ولا يجبُ مَسْحُ ما اسْتَتَرَ بَغْضَارِيفَ)؛ لأنَّ الرأسَ الذي هو الأصلُ لا يجبُ مَسْحُ ما اسْتَتَرَ

(١) رواه البخاري (١٨٣)، ومسلم (٢٣٥)، وأبو داود (١١٨)، والترمذي (٣٢)، والنسائي (٩٧)، وابن ماجه (٤٣٤).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٦٠).

(٣) في «ق»: «لما روى النسائي».

(٤) رواه النسائي (١٠٢).

وَيُجْزَى كَيْفَ مَسَحَ، وَبِحَائِلٍ، وَغَسَلَهُ بِكَرَاهَةٍ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ إِنْ أَمَرَ يَدَهُ، وَكَذَا إِنْ أَصَابَهُ مَاءٌ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ وَجُوبًا، وَهُمَا الْعِظْمَانِ النَّاتَتَانِ فِي جَانِبَيْ رِجْلِهِ،

منه بالشعر، فالأذن أولى^(١).

(وَيُجْزَى) المسح للرأس والأذن (كيف مسح، و) يُجْزَى المسح أيضاً (بحائل)، كخرقة وخشبة مبلولتين؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ولا يُجْزَى وضع يده أو نحو خرقة مبلولة على رأسه، أو بل خرقة عليها من غير مسح.

(و) يُجْزَى (غسله)؛ أي: الرأس (بكرَاهَةٍ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ إِنْ أَمَرَ يَدَهُ) عليه؛ لحديث معاوية: أنه توضأ للناس كما رأى النبي ﷺ يتوضأ، فلما بلغ رأسه، غرغرة من ماء، فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه، حتى قطر الماء أو كاد يقطر، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره، ومن مؤخره إلى مقدمه، رواه أبو داود^(٢)، فإن لم يَمِرْ يده، لم يُجْزَئْ؛ لعدم المسح، (وكذا إِنْ أَصَابَهُ)؛ أي: الرأس (ماء) من نحو مطر، فأمر يده؛ لوجود المسح بماء طهور، والأذنان في ذلك كله كرأس، ولا يُستحب تكرار مسح رأس وأذن، ولا مسح عنق.

(ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ) مرّة (وُجُوبًا)، والمستحب غسلهما ثلاثاً، (وهما: الْعِظْمَانِ النَّاتَتَانِ فِي) أسفل الساق من (جانبَيْ رِجْلِهِ)؛ أي: قدمه، قال أبو عبيد: الكعب هو الذي في أصل القدم مُنتهى الساق، بمنزلة كعاب القنا، وقوله تعالى:

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ١٣٧).

(٢) رواه أبو داود (١٢٤).

وَالْأَقْطَعُ^(١) مِنْ مَفْصِلِ مِرْفَقٍ وَكَعْبٍ يَغْسِلُ وَجُوباً مَا بَقِيَ مِنْ طَرَفِ عَضِدٍ
وَسَاقٍ، وَمِنْ دُونَهُمَا مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ فَرْضٍ، وَمِنْ فَوْقَهُمَا سُنٌّ أَنْ يَمْسَحَ
مَحَلَّ قَطْعٍ بِمَاءٍ، وَكَذَا تَيْمُمٌ.

* * *

﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ حُجَّةٌ لَذَلِكَ؛ أَي: كُلُّ رَجُلٍ تَغْسِلُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَلَوْ أَرَادَ جَمِيعَ
الْأَرْجُلِ، لَذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، كَمَا قَالَ: ﴿إِلَى الْمِرْفَقِ﴾ [المائدة: ٦]، وَيَصُبُّ الْمَاءَ
بِيَمْنَى يَدَيْهِ عَلَى كِلْتَا رِجْلَيْهِ، وَيَغْسِلُهُمَا بِالْيُسْرَى نَذْباً.

(وَالْأَقْطَعُ مِنْ مَفْصِلِ مِرْفَقٍ)، الْمَفْصِلُ: بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الصَّادِ، وَالْمِرْفَقُ:
بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْفَاءِ، وَيَجُوزُ فَتْحُ الْمِيمِ وَكَسْرُ الْفَاءِ، (و) مِنْ مَفْصِلِ (كَعْبٍ،
يَغْسِلُ وَجُوباً مَا بَقِيَ مِنْ طَرَفِ عَضِدٍ، (و) طَرَفِ (سَاقٍ)؛ لِأَنَّهُ بَاقِي مَحَلِّ
الْفَرْضِ، (و) الْأَقْطَعُ (مِنْ دُونَهُمَا)؛ أَي: دُونَ مَفْصِلِ مِرْفَقٍ وَكَعْبٍ، يَغْسِلُ (مَا بَقِيَ
مِنْ مَحَلِّ فَرْضٍ)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(٢).

(و) الْأَقْطَعُ (مِنْ فَوْقَهُمَا)؛ أَي: مَفْصِلِ مِرْفَقٍ وَكَعْبٍ (سُنٌّ) لَهُ (أَنْ يَمْسَحَ
مَحَلَّ قَطْعٍ بِمَاءٍ)؛ لِئَلَّا يَخْلُوَ الْعُضْوُ عَنْ طَهَارَةٍ.

(وَكَذَا)؛ أَي: كَالْوُضُوءِ فِي ذَلِكَ (تَيْمُمٌ)، فَالْأَقْطَعُ مِنْ مَفْصِلِ كَفٍّ يَمْسَحُ
مَحَلَّ قَطْعٍ بِالثَّرَابِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ دُونِهِ مَسَحَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ فَرْضٍ، وَمِنْ فَوْقِهِ
يُسْتَحَبُّ لَهُ مَسْحُ مَحَلِّ قَطْعٍ بِثَرَابٍ.

(١) فِي «ف»: «وَأَقْطَعُ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٥٨)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فصل

وَسُنَّ لِمَنْ فَرَّغَ مِنْ وُضُوءٍ وَغُسْلٍ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ^(١)
 وَقَوْلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
 مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ
 الْمُتَطَهِّرِينَ،

وإن وجدَ أقطع ونحوه مَنْ يُوَضِّئُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ، وَقَدَّرَ عَلَيْهَا، لَزِمَهُ، فَإِنْ لَمْ
 يَجِدْ وَوَجَدَ مَنْ يُيَمِّمُهُ، لَزِمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَلَا إِعَادَةَ،
 وَاسْتِنْجَاءً مِثْلَهُ، وَإِنْ تَبَرَّعَ بِتَطْهِيرِهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ.

(فصل)

(وَسُنَّ لِمَنْ فَرَّغَ مِنْ وُضُوءٍ وَغُسْلٍ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَوْلُ: أَشْهَدُ
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ لِحَدِيثِ
 عَمْرِو مَرْفُوعاً: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيُبَلِّغُ أَوْ يُسَبِّغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فَتُحْتُ لَهُ
 أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: (اللَّهُمَّ
 اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ)^(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَفِي
 بَعْضِ رَوَايَاتِهِ: «فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ»^(٤)، وَسَاقَ الْحَدِيثَ،

(١) قوله: «إلى السماء» ليس في «ف».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥).

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٥ / ٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩).

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠ / ٤)، مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ.....

(سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)؛
لخبر أبي سعيد الخُدري^(١) مرفوعاً قال: «مَنْ تَوَضَّأَ، ففَرَّغَ مِنْ وُضُوئِهِ، فَقَالَ:
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ؛ طُبِعَ
عَلَيْهَا بِطَائِعٍ، ثُمَّ رُفِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَلَمْ تُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رواه النسائي^(٢)،
قال السامري^(٣): ويقرأ (سورة القدر) ثلاثاً^(٤).

وَالْحِكْمَةُ فِي خَتْمِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا بِالْإِسْتِغْفَارِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ
رَجَبٍ فِي تَفْسِيرِ (سورة النصر): أَنَّ الْعِبَادَ مُقَصِّرُونَ عَنِ الْقِيَامِ بِحُقُوقِ اللَّهِ كَمَا يَنْبَغِي
عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَإِنَّمَا يُؤَدُّونَهَا عَلَى قَدَرٍ مَا يُطِيقُونَهُ، فَالْعَارِفُ
يَعْرِفُ أَنَّ قَدَرَ الْحَقِّ أَعْلَى وَأَجَلُّ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ يَسْتَحْيِي مِنْ عَمَلِهِ، وَيَسْتَغْفِرُ مِنْ
تَقْصِيرِهِ فِيهِ، كَمَا يَسْتَغْفِرُ غَيْرُهُ مِنْ ذُنُوبِهِ وَغَفَلَاتِهِ.

قال: وَالْإِسْتِغْفَارُ يَرِدُ مُجَرَّداً وَمَقْرُوناً بِالتَّوْبَةِ، فَإِنْ وَرَدَ مُجَرَّداً، دَخَلَ فِيهِ وَقَايَةُ

(١) في هامش «ق»: «خُدري، نسبة إلى قبيلة من الأنصار، مات سنة أربع وسبعين، وله أربع وتسعون سنة، دفن بالبقيع، ومروياته ألف ومئة وسبعون حديثاً، هذا ما نبّه عنه الشبرخيتي المالكي شارح «الأربعين حديث النوية»، انتهى.

(٢) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٠٩).

(٣) الفقيه الفرزي نصير الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين السامري، المعروف بابن سُنَيْتَةَ، كان شيخاً جليلاً، فاضلاً نبيلاً، حسن المعرفة بالمذهب والخلاف، توفي سنة (٦١٦هـ). انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣/ ٢٤٨)، و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٤٢٣).

(٤) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ١٦٩).

وَكُرْهَ كَلَامٍ حَالَةٍ وَضَوْءٍ، وَالْمَرَادُ تَرْكُ الْأَوَّلَى، وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُتَوَضَّئِ، وَفِي «الرَّعَايَةِ»: وَرَدُّهُ، وَفِي «الْفُرُوعِ»: ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ: لَا يُكْرَهُ سَلَامٌ وَلَا رَدٌّ.

شَرُّ الذَّنْبِ الْمَاضِي بِالذُّعَاءِ وَالنَّدَمِ عَلَيْهِ، وَوَقَايَةُ شَرِّ الذَّنْبِ الْمُتَوَقَّعِ بِالْعَزْمِ عَلَى الْإِقْلَاعِ عَنْهُ، وَهَذَا الْاسْتِغْفَارُ الَّذِي يَمْنَعُ الْإِصْرَارَ وَالْعُقُوبَةَ، وَإِنْ وَرَدَ مَقْرُونًا بِالتَّوْبَةِ، اخْتَصَّ بِالنَّوْعِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ النَّدَمُ عَلَى الذَّنْبِ الْمَاضِي، بَلْ كَانَ سُؤَالًا مَجْرَدًا، فَهُوَ دُعَاءٌ مَخْصُصٌ، وَإِنْ صَحِبَهُ نَدَمٌ فَهُوَ تَوْبَةٌ، وَالْعَزْمُ عَلَى الْإِقْلَاعِ مِنْ تَمَامِ التَّوْبَةِ^(١).

(وَكُرْهَ كَلَامٍ حَالَةٍ وَضَوْءٍ)، قَالَه جَمَاعَةٌ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَالْمَرَادُ: بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ، (وَالْمَرَادُ) بِالْكَرَاهَةِ هُنَا: (تَرْكُ الْأَوَّلَى)، وَفَاقًا لِلْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ^(٢)، وَ(قَالَ أَبُو الْفَرَجِ) - أَطْلَقَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَلَمْ يُبَيِّنْ: هَلْ هُوَ الشِّيرَازِيُّ^(٣) أَوْ ابْنُ الْجَوْزِيِّ؟ -: (يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُتَوَضَّئِ، وَفِي «الرَّعَايَةِ»: وَرَدُّهُ)؛ أَيْ: وَيُكْرَهُ رَدُّ الْمُتَوَضَّئِ السَّلَامَ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ^(٤)، (وَفِي «الْفُرُوعِ»: ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ: لَا يُكْرَهُ سَلَامٌ وَلَا رَدٌّ)^(٥) وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ عَلَى طُهُرٍ

(١) انظر: «تفسير ابن رجب» (٢/ ٦٤٩).

(٢) انظر: «الْفُرُوعِ» لابن مفلح (١/ ١٨٤).

(٣) أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْمَقْدِسِيِّ، سَمِعَ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عِثْمَانَ الصَّابُونِيِّ، وَصَحَبَ الْقَاضِي أَبَا يَعْلَى بَيْغَدَادَ عِدَّةَ سِنِينَ، وَلَهُ تَصْنِيفٌ فِي الْفَقْهِ وَالْوَعْظِ وَالْأَصُولِ، انْتَقَلَ إِلَى دِمَشْقَ فَانْتَشَرَ فِيهَا الْمَذْهَبُ، وَتَخَرَّجَ بِهِ الْأَصْحَابُ، تَوَفَّى بِهَا سَنَةَ (٤٠٦هـ)، انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ٥١).

(٤) انظر: «الْفُرُوعِ» لابن مفلح (١/ ١٨٤).

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

قال ابن القيم: والأذكارُ التي تقولها العامة على الوضوء عند كلِّ عضوٍ لا أصل لها عنه ﷺ، ولا عن أحدٍ من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة، وفيه حديث كذب عليه ﷺ، انتهى.

وقيل: بل ورد في حديث ضعيف، ويُعمل به في فضائل الأعمال،

أكمل؛ لفعله ﷺ، وفي «الصحيحين»: أنَّ أمَّ هانئٍ سلَّمت على النبي ﷺ وهو يغتسل، فقال: «مَنْ هذه؟» قلت: أمُّ هانئ بنت أبي طالب، قال: «مَرْحَباً بِأُمِّ هَانِئٍ»^(١).

وظاهرُ كلامهم: لا تُستحبُّ التسمية عند كلِّ عضوٍ، (قال ابن القيم: والأذكارُ التي تقولها العامة على الوضوء عند كلِّ عضوٍ، لا أصل لها عنه ﷺ، ولا عن أحدٍ من الصحابة والتابعين، والأئمة الأربعة، وفيه حديث كذب عليه ﷺ، انتهى)^(٢).

قال النووي: وحذفت حديث دُعَاءِ الأَعْضَاءِ المذكور في «المحرر»؛ إذ لا أصل له، وكذا قال في «الروضة»، وفي «شرح المذهب»^(٣)؛ أي: لم يَجِء فيه شيء عن النبي ﷺ.

وقيل: بل ورد في حديث ضعيف، ويُعمل به في فضائل الأعمال قال الجلال المحلِّي: رُوِيَ عن النبي ﷺ من طَرُقٍ في «تاريخ ابن حبان» وغيره، وإن

(١) رواه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٣٣٦)، من حديث أم هانئ رضي الله عنها.

(٢) انظر: «الوابل الصيب» لابن القيم (ص: ٢١٥).

(٣) انظر: «منهاج الطالبين» (ص: ٥)، و«روضة الطالبين» (١/ ٦٢)، و«المجموع» (١/ ٥٢٦)

جميعها للنووي.

وَيُبَاحُ لِمُتَطَهِّرٍ تَنْشِيفُ وَمُعِينٌ، وَتَرْكُهُمَا أَفْضَلُ، وَكَرَهُ نَفْضُ مَاءٍ، ...

كانت ضعيفة؛ للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال^(١).

(وَيُبَاحُ لِمُتَطَهِّرٍ تَنْشِيفُ) لحديث سلمان: أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَلَبَ جُبَّةً كَانَتْ عَلَيْهِ، فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ رواه ابن ماجه، والطبراني في «المعجم الصغير»^(٢)، وتركه له ﷺ في حديث ميمونة لما أتته بالمنديل بعد أن اغتسل^(٣)، لا يدل على الكراهة؛ لأنه قد يترك المباح، مع أن هذه قضية في عينٍ يحتمل أنه ترك تلك المنديل^(٤) لأمرٍ يختص بها.

(و) يُبَاحُ لَهُ (مُعِينٌ)؛ لحديث المغيرة بن شعبة: أنه أفرغ على النبي ﷺ من وضوئه، رواه مسلم^(٥)، (وتركهما)؛ أي: التَّنْشِيفُ وَالْمُعِينُ (أَفْضَلُ)؛ لما في ذلك من الرغبة في العبادة.

(وَكُرَهُ نَفْضُ مَاءٍ) يَدِيهِ؛ لخبر أبي هريرة: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَلَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ؛ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» رواه المَعْمَرِيُّ وغيره من رواية البُخْتَرِيِّ^(٦) ابن عبيد، وهو متروك^(٧)، ولا يُكره نَفْضُ الْمَاءِ بِيَدَيْهِ عَنْ بَدَنِهِ؛ لحديث ميمونة.

(١) انظر: «كنز الراغبين» للجلال المحلي (١/ ٦٤).

(٢) رواه ابن ماجه (٤٦٨)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٩).

(٣) رواه البخاري (٢٥٦)، ومسلم (٣١٧).

(٤) في «ق»: «ترك المنديل».

(٥) رواه مسلم (٢٧٤).

(٦) في جميع النسخ: «البحري»، والتصويب من مصدري التخريج.

(٧) أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٣٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٢).

وقد يجبُ مُعِينٌ ولو بأجرةٍ مِثْلٍ في حَقِّ نحوِ أَقْطَعَ، فَإِنْ لم يَجِدْ إِلَّا مَنْ يُيَمِّمُه لَزَمَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ لم يَجِدْ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، ويتجه: وجوبُ تنشيفٍ لمُتَيَمِّمٍ لضيقِ وقتٍ. وَسُنَّ كَوْنُ مُعِينٍ عن يساره؛ كإِنَاءٍ وضوءٍ ضَيَّقَ الرَّأْسَ، وَإِلَّا فَعَنْ يَمِينِهِ، وَمَنْ وُضِيَءٌ أَوْ غُسِّلَ أَوْ يُمَّمْ بِإِذْنِهِ مُطْلَقاً ونَوَاهُ صَحَّ،

(وقد يجبُ مُعِينٌ) لِمُتَوَضِّئٍ (ولو بأجرةٍ مِثْلٍ في حَقِّ نحوِ أَقْطَعَ) وَزَمِنْ وَمَرِيضٍ عاجِزٍ عن فعلِ ذلك بِنَفْسِهِ، (فَإِنْ لم يَجِدْ) مريدُ صلاةٍ (إِلَّا مَنْ يُيَمِّمُه، لَزَمَهُ ذَلِكَ) ولو بأجرةٍ مِثْلٍ، (فَإِنْ لم يَجِدْ) مَنْ يُوَضِّئُهُ، وَلَا مَنْ يُيَمِّمُه، وَعَجَزَ عن فعلِهِمَا بِنَفْسِهِ (صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ)، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَبَرَّعَ أَحَدٌ بَتَطْهِيرِهِ، لَزَمَهُ ذَلِكَ.

(وَيَتَّجُهُ: وجوبُ تنشيفٍ لمُتَيَمِّمٍ) عن جَبيرةٍ ببعضِ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ إِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ، فيلزمُه التَّنْشِيفُ، (لِضَيْقِ وَقْتِ) صلاةٍ؛ استدراكاً لِلْوَقْتِ، وهو مُتَّجُهُ^(١).

(وَسُنَّ كَوْنُ مُعِينٍ عن يساره)؛ أَي: الْمُتَوَضِّئُ؛ لَيْسَهُلَ تَنَاوُلُ الْمَاءِ عِنْدَ الصَّبِّ، (كَإِنَاءٍ وَضُوءٍ ضَيَّقَ الرَّأْسَ) فيجعلُه عن يساره؛ لِيُصَبَّ مِنْهُ بِهِ عَلَى يَمِينِهِ، (وَإِلَّا) يَكُنِ الْإِنَاءُ ضَيَّقَ الرَّأْسِ، بَلْ كَانَ وَاسِعاً، (فَ) يجعلُه (عن يَمِينِهِ) لِيُغْتَرَفَ مِنْهُ بِهَا.

(وَمَنْ وُضِيَءٌ أَوْ غُسِّلَ أَوْ يُمَّمْ) بِنَاءُ الثَّلَاثِ لِلْمَفْعُولِ (بِإِذْنِهِ)؛ أَي: الْمَفْعُولُ بِهِ، (مُطْلَقاً)؛ أَي: لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، (وَنَوَاهُ، صَحَّ) وَضُوءُهُ أَوْ غُسْلُهُ أَوْ تَيَمُّمُهُ، مُسْلِماً

(١) أقول: ذكره الشارح، واتجهه، وهو ظاهر، ولم أر من صرح به، لكنه يقتضيه كلامهم، انتهى.

لَا إِنْ أَكْرَهَ فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ لَا لِدَاعِي الشَّرْعِ.

كَانَ الْفَاعِلُ أَوْ كَافِرًا؛ لَوْجُودِ النِّيَّةِ وَالْغُسْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

و(لَا) يَصِحُّ وُضُوءُهُ أَوْ غُسْلُهُ أَوْ تَيْمُمُهُ (إِنْ أَكْرَهَ فَاعِلٌ)؛ أَي: مُوَضَّئٌ أَوْ غَاسِلٌ أَوْ مُيَمِّمٌ لغيره بغير حقٍّ، أَمَا لَوْ أَكْرَهَ بِحَقٍّ، كَمَا لَوْ أَكْرَهَ قَنَّهُ، فَيَصِحُّ، وَكَذَا لَوْ أَكْرَهَ صَابُ اللَّمَاءِ، وَقَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ تَقْتَضِي الصَّحَّةِ إِذَا أَكْرَهَ الصَّابُ؛ لِأَنَّ الصَّبَّ لَيْسَ بِرُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ، فَيُشَبَّهُ الْإِغْتِرَافَ بِإِنَاءٍ مُحَرَّمٍ.

(أَوْ) أَكْرَهَ (مَفْعُولٌ)؛ أَي: مُتَوَضَّئٌ عَلَى الْوُضُوءِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ كُغُسْلٍ، وَصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَحَجٍّ، (وَفَعَلَ ذَلِكَ) الْمُكْرَهَ عَلَى فِعْلِهِ (لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ)، فَلَا تَصِحُّ عِبَادَتُهُ، لِعَدَمِ وُجُودِ النِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ شَرْعًا، (لَا) إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ (لِدَاعِي الشَّرْعِ)؛ بِأَنْ نَوَى بِهِ التَّقَرُّبَ لِلَّهِ تَعَالَى، فَتَصِحُّ؛ لَوْجُودِ النِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ.

* تَتِمَّة: اِخْتَلَفَ فِي الْوُضُوءِ: هَلْ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهَا مُسْتَدَلِّينَ بِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَكُمْ سِيْمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ»^(١)، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهَا، وَإِنَّمَا الْمَخْصُوصُ بِهَا الْغُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ فَقَطْ، وَاحْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ الْآخَرِ: «هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي»^(٢)، وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ بِضَعْفِهِ، وَبِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ، احْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٤٧).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤١٩)، وَابِيهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١ / ٨٠)، وَالدَّارَقُطْنِي فِي «سُنَنِهِ»

(١ / ٧٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

.....

بالأنبياء دون أممهم، لا بهذه الأمة، وردُّ بأنه ورد أنهم كانوا يتوضَّؤون، ففي
 قصَّة جريجِ الرَّاهِبِ لَمَّا رَمَوْهُ بِالْمَرَأَةِ: تَوْضُّأً وَصَلَّى، ثم قال للغلام: مَنْ أَبُوك؟
 قال: هذا الراعي^(١)، وقد خَرَجَ البخاريُّ في «صحيحه» من حديث إبراهيم رضي الله عنه
 لَمَّا مَرَّ عَلَى الْجَبَّارِ وَمَعَهُ سَارَةُ، أَنَّهَا لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى الْجَبَّارِ، تَوْضَّأَتْ، وَصَلَّتْ،
 وَدَعَتْ اللَّهَ تعالى^(٢).

* * *

(١) رواه البخاري (٢٣٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢١٠٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

باب مسح الخفين

وما في معناه في وضوء لا غُسلٍ ولو مندوباً رخصةً، وأفضل من غُسلٍ، وَيَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَلَا يُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ لِيَمْسَحَ كَالسَّفَرِ لِيَتَرَخَّصَ، . .

(بَابُ مَسْحِ الْخُفَيْنِ)

(وما في معناه) كالجُرْمُوقَيْنِ والجَوْرَيْنِ، وكذا عِمَامَةٌ وَخِمَارٌ (في وضوءٍ، لا) في (غُسلٍ ولو) كَانَ الْغُسْلُ (مَنْدُوباً، رُخْصَةً)، وهي لغةٌ: السَّهْلَةُ، وشرعاً: ما ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ، وَالْمُعَارِضُ الرَّاجِحُ هُوَ: فَعَلَهُ ﷺ وَفَعَلَ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

وَضِدُّهَا الْعَزِيمَةُ، وهي لغةٌ: الْقَصْدُ الْمُؤَكَّدُ، وشرعاً: ما ثَبَتَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ خَالَ عَنْ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ، وَالرُّخْصَةُ وَالْعَزِيمَةُ وَصِفَانِ لِلْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ.

(و) الْمَسْحُ (أَفْضَلُ مِنْ غُسْلٍ)؛ لِأَنَّهُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ إِنَّمَا طَلَبُوا الْأَفْضَلَ، وَعَنْهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخْصِهِ»^(١)، وفيه مَخَالَفَةٌ لِأَهْلِ الْبَدْعِ.

(و) الْمَسْحُ (يَرْفَعُ الْحَدَثَ)؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ بِالْمَاءِ أَشْبَهَ الْغُسْلَ، (وَلَا يُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ) خُفًّا وَنَحْوَهُ (لِيَمْسَحَ) عَلَيْهِ؛ (كَالسَّفَرِ لِيَتَرَخَّصَ)، وَكَانَ ﷺ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِذَا كَانَتَا مَكْشُوفَتَيْنِ، وَيَمْسَحُهُمَا إِذَا كَانَتَا فِي الْخُفِّ.

(١) رَوَى نَحْوَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٤٢)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٨ / ٢)،

مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويتجه: وجوبه للابس معه ماء يكفي لمسح فقط، واحتُمِلَ: وتاركه
 رغبةً عن السُّنَّةِ، أو شكًا في جوازِهِ، وكُرِهَ لبسُ لِمُدَافِعٍ نحوِ الأَخْبَثَيْنِ،
 ويصحُّ مسحٌ على خَفٍّ.....

(ويَتَجَهُّ: وجوبه)؛ أي: المَسْحُ على نحو الخُفِّ (للابس) لم يُفْضَلْ (مَعَهُ)
 إلا (ماءً) قليلٌ بَقْدَرٍ ما (يَكْفِي لِمَسْحٍ فَقَطْ)، فيستعملُهُ، وَيَمْسَحُ وُجُوبًا، وليسَ له
 في هذه الحالِ خَلْعُهُ واستعمالُ الماءِ في بعضِ أعضائِهِ، والتَّيَمُّمُ عن الباقي؛ لأنه
 قَدَرَ على إتمامِ الوُضوءِ، فلا يُعَدَّلُ عنه، فلو فعلَ ذلك، أَثِمَ، وصَحَّتْ صلاتُهُ،
 (واحتُمِلَ) وجوبه على (تاركِهِ رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ، أو شكًا في جَوَازِهِ)؛ تغليظًا عليه،
 وردَّعًا له عمَّا يَتَطَرَّقُ إليه من الوَهْمِ الفاسدِ، والخيالِ الكاسدِ، وهو مُتَّجِهٌ^(١).

(وكُرِهَ لبسُ) لما يُمسَحُ عليه (لِمُدَافِعٍ نحوِ الأَخْبَثَيْنِ) كالرَّيحِ؛ لأنَّ الصَّلَاةَ
 مكروهةٌ بهذه الطَّهارةِ، فكذلك اللُّبْسُ الذي يُرادُ للصَّلَاةِ، وردَّه في «الشرح» بأنَّ
 هذه طهارةٌ كاملةٌ أشبه ما لو لبسَهُما عندَ غَلَبَةِ النُّعاسِ، والفارقُ بينَ اللُّبْسِ والصَّلَاةِ:
 أنَّ الصَّلَاةَ يُطَلَّبُ فيها الخُشُوعُ، واشتغالُ قلبِهِ بِمُدَافَعَةِ الأَخْبَثَيْنِ يَذْهَبُ بِهِ، ولا يَضُرُّ
 ذلك في اللُّبْسِ^(٢).

(ويصحُّ مسحٌ على خُفٍّ) في رِجْلَيْهِ، قال الحسنُ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ
 أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ^(٣).

(١) أقول: ذكره الشارح، واستحسن الأول، ولم أر من صرح بهما، والأول ظاهر لا يأباه
 كلامُهم، ويشعر كلامُهُ بتردُّده في الثاني، وهو ظاهر في التردُّد فيه، فتأمل؛ انتهى.

(٢) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ١٥٣).

(٣) رواه ابن المنذر في «الأوسط» (٤٥٧).

وَجُرْمُوقٍ، وَهُوَ خُفٌّ قَصِيرٌ،

وقال أحمد: ليس في قلبي من المَسْحِ على الخُفَّين شيءٌ، فيه أربعون حديثاً عن النبي ﷺ، انتهى^(١).

منها: حديث جرير، قال: رأيتُ النبي ﷺ بال وتوضأ، ثم مسح على خُفَّيه، قال إبراهيم النَّخَعِيُّ: فكان يُعَجِّبُهُمْ؛ لأنَّ إسلامَ جريرٍ بعدَ نزولِ (المائدة)، متفق عليه^(٢).

قال الأَبْيُي: كَانَ إِسْلَامُ جَرِيرٍ قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ بِسِيرٍ، وقال غيره: بأربعين ليلةً، واحتمالُ تحمُّله حالَ كُفْرِهِ وإن جازَ بعيدٌ جداً.

(و) يَصْحُ الْمَسْحُ عَلَى (جُرْمُوقٍ، وَهُوَ: خُفٌّ قَصِيرٌ)، وَيُسَمَّى أَيْضاً: الْمُوقُ؛ لحديث بلالٍ: رأيتُ النبي ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقَيْنِ وَالْخِمَارِ، رواه أحمد^(٣)، والخِمَارُ هنا: العِمَامَةُ؛ لأنها تُخَمَّرُ الرَّأْسَ، ولأبي داود: كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَأَتِيَهُ بِالْمَاءِ، فَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقِيهِ^(٤)، ولسعيد بن منصور في «سننه» عن بلالٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «امْسَحُوا عَلَى النَّصِيفِ وَالْمُوقِ»^(٥)، قال في «الصحاح»: النَّصِيفُ: الْخِمَارُ^(٦).

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ١٧٤).

(٢) رواه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٢٧٢).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ١٥).

(٤) رواه أبو داود (١٥٣)، من حديث بلال رضي الله عنه.

(٥) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ١٢٢).

(٦) انظر: «الصحاح» للجوهري (٤/ ١٤٣٣)، (مادة: نصف).

وعلى جوربٍ صَفِيقٍ من صوفٍ أو غيره، حتى لَزَمَنِ وذِي سَلَسٍ، وبرجلٍ قُطِعَتْ أخراها من فوقِ فَرَضِها لا تحتها،

(و) يَصِحُّ المَسْحُ أيضاً (على جَوْرِبٍ صَفِيقٍ)؛ أي: رقيق^(١) (من صُوفٍ أو غَيْرِهِ)، كَقُطْنٍ وَوَبَرٍ، نَعْلٌ أو لا؛ لحديثِ الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرِبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ، رواه أحمدٌ وأبو داودَ والترمذِيُّ، وقال: هذا حسن صحيح^(٢)، وهذا يَدُلُّ على أَنَّهُمَا كانا غيرَ مَنْعُولَيْنِ؛ لأنه لو كانَ كذلك، لم يَذْكُرِ النَّعْلَيْنِ؛ إذ لا يُقال: مَسَحَ على الخُفِّ ونَعْلِهِ.

قال ابنُ المُنْذِرِ: تُروى إِبَاحَةُ المَسْحِ على الجَوْرِبَيْنِ عن تسعةٍ من أصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عليٍّ، وعَمَّارٍ، وابنِ مسعودٍ، وأنسٍ، وابنِ عمرَ، والبراءَ وبلالٍ، وابنِ أبي أَوْفَى، وسَهْلٍ بنِ سَعْدٍ، انتهى^(٣).

ولم يُعرفَ لَهُمْ مُخَالَفٌ في عَصْرِهِمْ، ولأنه في معنى الخُفِّ؛ إذ هو ملبوسٌ سَاطِرٌ لِمَحَلِّ الفَرَضِ يَمَكُنُ مُتَابَعَةَ المَشْيِ فيه، أشبه الخُفَّ، (حتَّى لَزَمَنِ) لا يَمَكُنُهُ المَشْيُ لِعَاهَةِ^(٤)، (وذِي سَلَسٍ)، فيجوزُ له المَسْحُ على هذه الحَوَائِلِ كَالسَّلِيمِ.

(و) يجوزُ المَسْحُ على نحو خُفٍّ (برجلٍ قُطِعَتْ أخراها من فوقِ فَرَضِها) بحيثُ لم يَبْقَ منه شيءٌ، فإذا لبسَ ما يَسْتُرُ مَحَلَّ الفَرَضِ؛ جازَ له المَسْحُ عليه، و(لا) يجوزُ المَسْحُ لِمَنْ قُطِعَتْ رِجْلُهُ من (تَحْتِهِ)؛ أي: تحتِ مَحَلِّ الفَرَضِ،

(١) كذا قال، والذي في كتب اللغة أنه: الكثيف. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (مادة: صفيق)، و«المخصص» لابن سيده (٣٨١ / ١)، و«تاج العروس» للزبيدي، وغيرها.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٢ / ٤)، وأبو داود (١٥٩)، والترمذي (٩٩).

(٣) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٤٦٢ / ١).

(٤) في «ق»: «لعاهته».

وَعَسَلَهُ وَأَرَادَ مَسَحَ خَفِّ الْأُخْرَى، وَلَا لِمُحْرِمٍ لِبَسَهُمَا لِحَاجَةٍ، وَعَلَى
عِمَامَةٍ.....

(وَعَسَلَهُ)؛ أي: غسل الباقي من محلّ الفَرْضِ، (وَأَرَادَ مَسَحَ خَفِّ الْأُخْرَى)، فلا
يَكْفِيهِ، بل لا بُدَّ من غَسْلِ الْأُخْرَى، بخلاف ما لو لبس الخُفَّينِ على المَقْطُوعَةِ
وَالسَّالِمَةِ، وَمَسَحَهُمَا مَعًا، جاز؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ.

(وَلَا) يجوزُ الْمَسْحُ عَلَى نَحْوِ الْخُفَّيْنِ (لِمُحْرِمٍ) ذَكَرَ (لِبَسَهُمَا لِحَاجَةٍ) إِنْ لَمْ
يَجِدْ نَعْلَيْنِ، كَالْمَرْأَةِ تَلْبِسُ الْعِمَامَةَ لِحَاجَةٍ، وَلَأنَّ شَرْطَ الْمَمْسُوحِ إِبَاحَتُهُ مُطْلَقًا كَمَا
يَأْتِي، وَهُمَا لَا يُبَاحَانِ لِلْمُحْرِمِ مُطْلَقًا، بل فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

(و) يَصِحُّ الْمَسْحُ (عَلَى عِمَامَةٍ)؛ لِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ^(١): رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢).

وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ،
قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ^(٣) حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤)، وَلِمُسْلِمٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى
الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ^(٥)، وَبِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ وَأَنَسٌ وَأَبُو أُمَامَةَ، وَرَوَى الْخَلَالُ عَنْ
عَمْرِ: مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَلَا طَهَرَهُ اللَّهُ.

(١) الصحابي الجليل أبو أمية عمرو بن أمية بن خويلد الضمري، أسلم حين انصرف المشركون
من أحد، كان من رجال العرب جرأة ونجدة، وأول مشاهده بئر معونة، عاش إلى خلافة
معاوية، فمات بالمدينة، قال أبو نعيم: مات قبل الستين. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر
(٣/ ١١٦٢)، و«الإصابة» لابن حجر (٤/ ٦٠٢).

(٢) رواه البخاري (٢٠١، ٢٠٢).

(٣) سقط من «ق».

(٤) رواه الترمذي (١٠٠).

(٥) رواه مسلم (٢٧٥) من حديث بلال ؓ.

وجبائر وخمر نساءٍ مُدَارَةٍ تحت حُلُوقِهِنَّ، لا قِلاَنَسَ.....

قال في «المغني»: والتوقيف في مسحِ العِمَامَةِ كالتوقيف في مسحِ الخُفِّ^(١).

(و) يصحُّ المسحُّ على (جبائر): جمعُ جبيرةٍ؛ نحو أخشابٍ تُربطُ على نحو كَسْرِ، سُمِّيتَ كذلكَ تَفَاوُلًا؛ لحديثِ جابرٍ مرفوعاً في^(٢) صاحبِ الشَّجَّةِ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيَمَ وَيَعْضُدَ - أَوْ يَعْصِبَ - عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، وَيَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»، رواه أبو داودَ والدارقطني^(٣)، وبه قال عمرٌ، ولم يُعرف له مخالفٌ من الصَّحَابَةِ.

(و) يصحُّ المسحُّ أيضاً على (خُمُرٍ نَسَاءٍ مُدَارَةٍ)^(٤) تحت حُلُوقِهِنَّ؛ لِأَنَّ أُمَّ سلمَةَ كَانَتْ تَمْسَحُ عَلَى خِمَارِهَا، ذكره ابنُ المُنْذِرِ^(٥)، ولقوله ﷺ: «امْسَحُوا عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ»، رواه أحمدُ^(٦)، ولأنه سائرُ يَشُقُّ نَزْعُهُ، أشبهَ العِمَامَةَ، بخلافِ الوَقَايَةِ فَإِنَّهُ لَا يَشُقُّ نَزْعُهَا، فَتُشَبِّهُ^(٧) طَاقِيَةَ الرَّجُلِ.

(و) لا يصحُّ المسحُّ على (قِلَانَسٍ)، جمعُ: قَلَنْسُوَةٍ، بفتح القاف وضم السين، أو قُلْنَسِيَةٍ: بضم القاف وكسر السين: مُبْطَنَاتٌ تُتَّخَذُ لِلنَّوْمِ، ومثلها الدِنِيَّاتُ: قِلَانَسُ كِبَارٌ كَانَتْ الْقَضَاةُ تَلْبَسُهَا، قال في «مجمع البحرين»: هي على هيئة

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ١٨٦).

(٢) سقط من «ق».

(٣) رواه أبو داود (٣٣٦)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٨٩)، وفيهما: «ويعصر» بدل «ويعضد».

(٤) في «ق»: «مدراة».

(٥) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١/ ٤٧١).

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ١٣)، من حديث بلال ؓ.

(٧) في «ك»: «فيشبه».

ولفائف، وشُرِطَ في ممسوح لبسه بعد كمال طهارة بماء، ولو مسح فيها على حائل، أو تيمم لجرح،

ما تتخذهُ الصُّوفِيَّةُ الآن؛ لأنه لا يشقُّ نزعها^(١)، فأشبهتِ الكِلْتة.

(و) لا يصحُّ المسحُّ على (لفائف): جمع لفافة: ما يُلفُّ من خِرْقٍ^(٢) ونحوها على الرِّجْلِ تحتها نعلٌ أو لا، ولو مع مشقة؛ لعدم ورودِهِ.

(وشُرِطَ في ممسوح لبسه بعد كمال طهارة بماء)؛ لما روى أبو بكرّة: أن النبي ﷺ رَخَّصَ للمسافرِ ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ، وللمقيمِ يوماً وليلةً، إذا تطهَّرَ فلبسَ خُفَّيه أن يمسحَ عليهما، رواه الشافعي، وابنُ خزيمة، والطبراني، وحسنه البخاري، وقال: هو صحيحُ الإسناد^(٣)، والطَّهْرُ المطلقُ يُصرفُ إلى الكامل.

وأيضاً روى المُغيرةُ بنُ شعبة قال: كنتُ مع النبي ﷺ في سفرٍ، فأهْوَيْتُ لَأَنْزَعُ خُفَّيه، فقال: «دَعُهُمَا؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»، متفق عليه، ولفظه للبخاري^(٤).

(ولو مسح فيها على حائل)؛ بأن توضعاً وضوءاً كاملاً مسح فيه على نحوِ عِمَامَةٍ أو جَبِيرَةٍ، ثم لبسَ نحو خُفٍّ، فله المسحُّ عليه؛ لأنها طهارةٌ كاملةٌ رافعةٌ للحَدَثِ كالتي لم يُمسحْ فيها على حائلٍ، (أو تيمم) في طهارةٍ بماءٍ (لجرح) في

(١) في «ق»: «نزع».

(٢) في «ق»: «خرقة».

(٣) رواه الإمام الشافعي في «الأم» (١ / ٣٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٢)، ولم نقف عليه في معاجم الطبراني الثلاثة، وتحسين البخاري نقله الترمذي في «العلل الكبير» (ص: ٥٥).

(٤) رواه البخاري (٢٠٣)، ومسلم (٧٩ / ٢٧٤).

أو كان حَدُّهُ دائماً، فترَفَعُ عِمَامَةٌ بعدَ كَمَالِ طَهَارَةٍ ثم تَعَادُ. وإِبَاحَتُهُ مطلقاً، فلا يَصَحُّ على مَغْصُوبٍ وَحَرِيرٍ لَذَكْرٍ وَنَقْدٍ مُطلقاً،

بعض أَعْضَائِهِ، ثمَّ لَبَسَ نَحْوَ خُفٍّ، جَازَ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِتَقْدِمِ الطَّهَارَةِ بِمَاءٍ فِي الْجُمْلَةِ، (أَوْ كَانَ حَدُّهُ)؛ أَي: لَا بَسَ نَحْوَ خُفٍّ (دَائِماً) كَمُسْتَحَاضَةٍ، وَمَنْ بِهِ سَلَسٌ^(١)، وَتَوَضَّأَ وَلَبَسَ خُفًّا، فَلَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا كَامِلَةٌ فِي حَقِّهِ، وَلِأَنَّ الْمَعْدُورَ أَوْلَى بِالرُّخْصِ، وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْجَبِيرَةَ كَغَيْرِهَا فِيمَا تَقَدَّمَ، فَإِذَا وَضَعَهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ بِمَاءٍ نَزَعَهَا، وَلَوْ غَسَلَ رِجْلًا ثُمَّ أَدْخَلَهَا الْخُفَّ قَبْلَ غَسْلِ الْأُخْرَى، خَلَعَ، ثُمَّ لَبَسَ بَعْدَ غَسْلِ الْأُخْرَى، لِتَكْمُلِ الطَّهَارَةُ، وَإِنْ تَطَهَّرَ، ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ لُبْسِهِ أَوْ بَعْدَهُ، قَبْلَ أَنْ تَصِلَ الْقَدَمُ إِلَى مَوْضِعِهَا، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ.

وَلَوْ لَبَسَ الْخُفَّ مُخْدِثًا، أَوْ قَبْلَ كَمَالِ طَهَارَتِهِ، ثُمَّ غَسَلَهُمَا فِيهِ، أَوْ نَوَى جُنُبٌ وَنَحَوَهُ رَفَعَ حَدُّهُ، ثُمَّ غَسَلَهُمَا وَأَدْخَلَهُمَا فِيهِ، ثُمَّ تَمَّمَ طَهَارَتَهُ، لَمْ يَجْزِ، وَإِنْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ لَبَسَ الْعِمَامَةَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، لَمْ يَجْزِ لَهُ الْمَسْحُ، (فَتَرَفَعُ عِمَامَةٌ بَعْدَ كَمَالِ طَهَارَةٍ، ثُمَّ تَعَادُ)؛ لِيُوجَدَ شَرْطُ الْمَسْحِ.

(و) الشَّرْطُ الثَّانِي: (إِبَاحَتُهُ مُطلقاً)؛ أَي: مَعَ الضَّرُورَةِ وَعَدَمِهَا، (فَلَا يَصَحُّ) الْمَسْحُ (عَلَى مَغْصُوبٍ وَ) لَا (حَرِيرٍ لَذَكْرٍ، وَ) لَا (نَقْدٍ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ^(٢)، (مُطلقاً)؛ أَي: سِوَاءَ كَانَ لَذَكْرٍ أَوْ أُنْثَى، وَلَوْ خَافَ بِنَزْعِهِ سُقُوطَ أَصَابِعِهِ مِنْ بَرْدٍ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ رُخْصَةٌ فَلَا تُسْتَبَاحُ بِالْمَعْصِيَةِ، كَمَا لَا يَسْتَبِيحُ الْمُسَافِرُ الرُّخْصَ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، وَكَذَا حَرِيرٌ لِرَجُلٍ وَمُذْهَبٌ وَنَحْوُهُ.

(١) فِي «ط»: «سَلَسٌ بُول».

(٢) أَقُولُ: الْمُرَادُ إِذَا كَانَ جَمِيعُ الْخُفِّ مَصْغُوعًا مِنْ نَقْدٍ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُحْلًى بِفِضَّةٍ فَهُوَ مَبَاحٌ؛ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ مَبَاحٌ تَحْلِيَةً خَفٍ، وَإِذَا كَانَ مَبَاحًا، فَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، فَتَنَبَّهْ لَهُ، انْتَهَى.

وطهارة عَيْنِهِ ولو في ضرورة، فلا يَصِحُّ على جِلْدٍ نَحْوِ مَيْتَةٍ، وَيَتِمُّ مع ضرورة لمستورٍ من محلِّ فرضٍ، وَيُعِيدُ ما صَلَّى به، وَيَصِحُّ على طاهرٍ عينٍ مُتَنَجِّسٍ، وَيَسْتَبِيحُ مَسَّ مُصْحَفٍ ونَحْوَ صَلَاةٍ إِنْ تَعَذَّرَ تطهيرُ نجاسةٍ. وَأَنْ لَا يَصِفَ البَشْرَةَ لَصَفَائِهِ أَوْ خَفَّتِهِ. وَسَتْرُ محلِّ الفرضِ^(١).....

(و) الشرطُ الثالثُ: (طهارة عَيْنِهِ)؛ أي: المَمْسُوح (ولو في ضرورة، فلا يَصِحُّ) المَسْحُ (على جِلْدٍ نَحْوِ مَيْتَةٍ) مِمَّا فَوْقَ الْهَرِّ خَلْقَةً، وَلَمْ يُؤْكَلْ لَحْمُهُ، وَلَوْ دُبْعٌ أَوْ ذُكِّي حَيَوَانُهُ؛ لِنَجَاسَتِهِ، (وَيَتِمُّ) مَنْ لَبَسَ سَاتِرًا نَجِسًا (مع ضرورة) بَنَزَعَهُ (لِمَسْتَوْرٍ مِنْ محلِّ فرضٍ) بِالنَّجَسِ مِنْ رِجْلَيْنِ أَوْ رَأْسٍ أَوْ غَيْرِهَا، فَإِنْ كَانَ طَاهِرَ الْعَيْنِ وَتَنَجَّسَ بَاطْنُهُ، صَحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَبِيحُ بِهِ مَسَّ مُصْحَفٍ، لَا صَلَاةَ إِلَّا بِغَسْلِهِ، أَوْ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، (وَيُعِيدُ مَا صَلَّى بِهِ)؛ أي: بِالنَّجَسِ؛ لِحَمَلِهِ النِّجَاسَةَ فِيهَا.

(وَيَصِحُّ) الْمَسْحُ (على طاهرٍ عَيْنٍ مُتَنَجِّسٍ، وَيَسْتَبِيحُ) بِهِ (مَسَّ مُصْحَفٍ ونَحْوَ صَلَاةٍ) كَطَوَافٍ (إِنْ تَعَذَّرَ تطهيرُ نجاسةٍ).

(و) الشرطُ الرابعُ: (أَنْ لَا يَصِفَ) نَحْوُ خُفِّ (البَشْرَةَ) دَاخِلَهُ؛ (لَصَفَائِهِ) كَالزُّجَاجِ الرَّقِيقِ، (أَوْ خَفَّتِهِ)، فَإِنْ وَصَفَ الْبَشْرَةَ، لَمْ يَصِحَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ سَاتِرٍ لِمَحَلِّ الْفَرْضِ، أَشْبَهَ النَّعْلَ.

(و) الشرطُ الخامسُ: (سَتْرُ محلِّ فَرَضٍ)، فَإِنْ كَانَ فِي الْخُفِّ وَنَحْوِهِ خَرَقٌ أَوْ غَيْرُهُ يَبْدُو مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ، وَلَوْ مِنْ مَوْضِعِ الْخَزَزِ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي «ز»: «فرض».

ولو بمخرقٍ أو مفتقٍ^(١) وينضمُّ بلبسه، أو يبدو بعضه لولا شدّه أو شرجه. وثبوته بنفسه أو بنعلين، ويمسحُ إلى خلعهما.....

غير سائر لمحلّ الفرض، (ولو) كان ستر محلّ الفرض (بمخرقٍ أو مفتقٍ)^(٢)، وينضمُّ بلبسه؛ إذ لا يشترط في السائر كونه صحيحاً، (أو) كان محلّ الفرض (يبدو بعضه) من السائر (لولا شدّه)؛ أي: ربّطه، (أو شرجه)، بالشين المعجمة والجيم، كالزربول له ساق وعُرَى يدخل بعضها في بعض، فيستر محلّ الفرض، فيصحّ المسح عليه؛ لأنه سائر يُمكن متابعة المشي فيه، أشبه غير ذي الشرج، فإن لم ينضمَّ بلبسه ولا غيره، لم يصحّ المسح عليه، كبيراً كان الخرق أو صغيراً، من محلّ الخرز أو غيره.

(و) الشرط السادس: (ثبوته بنفسه، أو بنعلين، ويمسحُ) عليه (إلى خلعهما)^(٣) ما دامت المدة، فإن لم يثبت إلا بشدّه، لم يجز المسح عليه؛ لفقد شرطه، ويمسحُ على الجوربين، وسُيُور النعلين قدر الواجب، قاله القاضي وغيره. وقال المجدد في «شرحه»، وابن عبيدان، وصاحب «مجمع البحرين»^(٤):
ظاهر كلام أحمد أجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب.
قال في «الإنصاف»: ينبغي أن يكون هذا المذهب^(٥).

(١) في «ز»: «بمفتق».

(٢) في «ك»: «بمفتق».

(٣) في «م»: «خلفهما».

(٤) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي، المرداوي، الفقيه، المحدث، النحوي، توفي سنة (٦٩٩هـ). انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٣٠٧)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ١٦١).

(٥) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ١٧٩).

وإمكانُ مشيٍّ عُرْفاً بممسوحٍ وأن لا يكونَ واسعاً يُرى منه بعضُ محلِّ
فرضٍ، لا كونه معتاداً، فيصحُّ على جلدٍ ولبدٍ وخشبٍ ونحوِ حديدٍ
وزُجاجٍ. وفي عمامةٍ كونها مُحَنَكَةً أو ذاتَ ذُؤَابَةٍ؛ إذ غيرُهُما مكروهٌ،
وعلى ذَكَرٍ لا أنثى ولو.....

(و) الشرطُ السابعُ: (إمكانُ مشيٍّ عُرْفاً بممسوحٍ)، لا كونه يمنعُ نفوذَ الماءِ؛
لأنه سائرٌ لمحلِّ الفرضِ، ويُمكنُ متابعةَ المشيِّ فيه.

(و) الشرطُ الثامنُ: (أن لا يكونَ) الحُفُّ (واسعاً) بحيثُ (يُرى منه بعضُ
محلِّ فرضٍ)؛ لأنه غيرُ سائرٍ لمحلِّ الفرضِ، أشبهَ المُخَرَّقَ الذي لا ينضمُّ بلبسِهِ،
(ولا) يشترطُ (كونه مُعتاداً، فيصحُّ) المسحُّ (على جلدٍ، ولبدٍ، وخشبٍ، ونحوِ
حديدٍ) كُنحاسٍ (وزُجاجٍ) لا يصفُ البشرةَ حيثُ أمكنَ المشيُّ فيه.

(و) شرطُ (في) مسحِ (عِمَامَةٍ) ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: (كونها مُحَنَكَةً)؛ أي: مُداراً منها تحتَ الحَنَكِ كَوَرٍّ بفتح الكاف،
أو كَوَرانٍ، سواءً كان لها ذُؤَابَةٌ أو لا؛ لأنَّ هذه عِمَامَةُ العَرَبِ، وهي أَكْثَرُ سَتْرًا،
ويُسْقُ نَزْعُهَا، قال القاضي: سواءً كانت صغيرةً أو كبيرةً، (أو) كونها ذاتَ ذُؤَابَةٍ،
بضم المعجمة وبعدها همزة مفتوحة، وهي: طَرَفُ العِمَامَةِ المرخي مجازاً،
وأصلُها الناصيةُ، أو مَبْتُها من الرأسِ، وشعرٌ في أعلى ناصيةِ الفَرَسِ؛ (إذ غيرُهُما)؛
أي: غيرُ المُحَنَكَةِ وذاتُ الذُؤَابَةِ (مكروهٌ)، فإن لم تكن كذلك، لم يَجْزِ المسحُّ
عليها؛ لعدمِ المشقةِ في نَزْعِهَا؛ كالكِلْتَةِ، ولأنها تُشَبِّهُ عِمَائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وقد نُهي
عن التشبُّهِ بهم.

(و) الثاني: كونها (على ذَكَرٍ لا) على (أنثى، ولو) كان لُبْسُ الأنثى لها

لضرورة، وَيَتَجَهُّ: أو خُنْثَى احتياطاً، فلا يَمْسَحُ عِمَامَةً ولا خِمَاراً. وأن تَسْتُرَ غير ما جَرَتْ العادةُ بِكَشْفِهِ، ولا يجبُ مَسْحُهُ معها بل يُسَنُّ.

(الضرورة) كبرد، أو عادةً، (ويَتَجَهُّ: أو) على (خُنْثَى) مُشْكِلٍ (احتياطاً، فلا يمسحُ) الخُنْثَى (عِمَامَةً) لَبَسَهَا؛ لاحتمالِ كونه أنثى، (ولا) يمسحُ (خِمَاراً) تخمَّر به؛ لاحتمالِ كونه ذكراً، وهو مُتَّجَهٌ^(١).

(و) الثالثُ: (أن تسترَ) العِمَامَةُ (غير ما جرتِ العادةُ بِكَشْفِهِ)، كَمُقَدَّمِ الرَّأْسِ، والأذنين، وجوانبِ الرأسِ، فيُعْفَى عنه، بخلافِ خَرْقِ الخُفِّ؛ لأن هذا جرتِ العادةُ به، ويشقُّ التحرُّزُ منه، (ولا يجبُ مسحه) - أي: ما جرتِ العادةُ بِكَشْفِهِ - (معها)؛ أي: العِمَامَةِ؛ لأنها نَابَتْ عن الرأسِ، فانتقلَ الفرضُ إليها، وتعلَّقَ الحُكْمُ بها، (بل يُسَنُّ) مَسْحُ ما العادةُ كَشَفَهُ، نصّاً؛ لأن النبي ﷺ مسحَ بناصيته في حديث المُغِيرَةِ، وهو صحيح^(٢).

* تنبيهٌ: يُشترطُ للمسحِ على العِمَامَةِ شرطٌ رابعٌ، وهو: أن تكونَ مُبَاحَةً، فلا يصحُّ المسحُ على عِمَامَةٍ مَغْصُوبَةٍ أو حَرِيرٍ؛ لما تقدَّم في الخُفِّ، ويجبُ مسحُ أكثرِ دوائرها؛ لأنها أحدُ المَمْسُوحِينَ على وجهِ البَدَلِ، فأجزأ مسحُ بعضه؛ كالخُفِّ، وإن كان تحتَ العِمَامَةِ فَلَنَسُوءٍ يَظْهَرُ بعضُها، فالظاهرُ جوازُ المسحِ عليها^(٣)؛ لأنَّهما صارَا^(٤) كالعِمَامَةِ الواحدةِ، قاله في «المغني»^(٥).

(١) أقول: ذكره الشارح، وهو مصرَّح به في مواضع، انتهى.

(٢) رواه مسلم (٢٧٤ / ٨١).

(٣) في «ك»: «عليهما».

(٤) في «ق»: «صار».

(٥) انظر: «المغني» لابن قدامة (١ / ١٨٥).

وإن لبسَ لابسٌ خُفٌّ عليه آخرَ لا بعدَ حَدَثٍ ولو مع خَرْقٍ أحدهما
لا كليهما^(١)، صَحَّ مَسْحٌ على أيَّهما شاءَ، ويُدْخِلُ يَدَهُ من تحتِ فوقانيٍّ
وَيَمْسَحُ الأسفلَ، وإن نَزَعَ مَمْسُوحاً لَزِمَ نَزْعُ الآخرِ، وبعدَ حَدَثٍ يَتَعَيَّنُ
مَسْحُ الأسفلِ^(٢). ولا يضرُّ قَشَطُ ظَهْرَةِ^(٣) خُفٍّ مُسَحٍّ، وإن لبسَ خُفًّا
صحيحاً لا مُخَرَّقاً على لفافَةٍ جازَ مَسْحُهُ،

(وإن لبسَ لابسٌ خُفٌّ عليه) خُفًّا (آخرَ، لا بعدَ حَدَثٍ، ولو مع خَرْقٍ
أحدهما)، صَحَّ مَسْحُهُ على الفوقانيِّ مُطلقاً، وعلى التَّحتانيِّ إن كان هو الصَّحيحَ.
و(لا) يَصِحُّ المَسْحُ مع خَرْقٍ (كليهما)؛ أي: الخُفَّينِ، ولو سَتَرَا، وإن كانا
صَحِيحَيْنِ (صَحَّ مَسْحٌ على أيَّهما شاءَ)، وإذا أراد مَسَحَ التَّحتانيِّ، (فَيُدْخِلُ يَدَهُ
من تحتِ الفوقانيِّ، وَيَمْسَحُ الأسفلَ، وإن نَزَعَ) لابسٌ خُفَّينِ خُفًّا (مَمْسُوحاً، لَزِمَ
نَزْعُ الآخرِ)، وإعادةُ الوضوءِ، (و) إن لبسَ الخُفَّ الآخرَ (بعدَ حَدَثٍ)، فإنه (يَتَعَيَّنُ)
عليه (مَسْحُ الأسفلِ)؛ لأنَّ الرُّخْصَةَ تَعَلَّقَتْ به، وإن نَزَعَ الفوقانيِّ قبلَ مَسْحِهِ، لم
يُؤَثِّرْ، كما لو انفردَ.

(ولا يضرُّ قَشَطُ ظَهْرَةِ) بكسر الظاء المُشَالَةِ: ضِدُّ البِطَانَةِ (خُفٍّ مَسَحٍّ)
عليه في الوضوءِ؛ لبقاءِ سِتْرِ المَحَلِّ، وكالمُتَوَضِّئِ إذا حَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ (وإن لبسَ
خُفًّا صَحِيحاً لا مُخَرَّقاً على لفافَةٍ، جازَ مَسْحُهُ)، فإن كان الخُفُّ مُخَرَّقاً، لم يَجْزِ
المَسْحُ عليه، ولو سَتَرَتِ اللَّفَافَةُ مَحَلَّ الفَرَضِ.

(١) في «ح»: «لا كلاهما».

(٢) في «ح»: «مسح أسفل الآخر».

(٣) في هامش «ح»: «نسخة: ظاهرة».

وُخْفًا وَجُرْمَوْقًا فِي أُخْرَى جَازَ مَسْحُهُمَا، وَعِمَامَةً فَوْقَ أُخْرَى قَبْلَ حَدَثٍ
مَسَحَ الْعُلْيَا الَّتِي بِصِفَةِ السُّفْلَى وَإِلَّا فَلَا.

* * *

فصل

وَيَمْسَحُ مُقِيمٌ مُطْلَقًا وَعَاصٍ بِسَفَرِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ
إِلَى مِثْلِهِ^(١)،

(و) إِنْ لَبَسَ (خُفًّا) فِي إِحْدَى رِجْلَيْهِ، (وَجُرْمَوْقًا فِي) الرَّجْلِ (الْأُخْرَى،
جَازَ مَسْحُهُمَا)؛ أَي: الْخُفَّ وَالْجُرْمَوْقَ.

(و) إِنْ لَبَسَ (عِمَامَةً فَوْقَ أُخْرَى قَبْلَ حَدَثٍ، مَسَحَ الْعُلْيَا الَّتِي بِصِفَةِ
السُّفْلَى)؛ أَي: بِأَنْ كَانَتْ مُبَاحَةً، سَاتِرَةً لِمَحَلِّ الْفَرْصِ، مُحَنَكَةً، أَوْ ذَاتَ دُؤَابَةٍ،
(وإِلَّا) تَكُنِ الْعُلْيَا بِصِفَةِ السُّفْلَى، كَمَا لَوْ تَرَكَ فَوْقَهَا مَنَدِيلًا، (فَلَا) يَمْسَحُ عَلَيْهِ؛
لأنه ليس بعِمَامَةٍ^(٢).

(فصل)

(وَيَمْسَحُ مُقِيمٌ مُطْلَقًا) مُطِيعًا أَوْ عَاصِيًا، (وَعَاصٍ بِسَفَرِهِ) كَآبِتٍ (يَوْمًا وَلَيْلَةً
مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ إِلَى مِثْلِهِ)؛ أَي: مِثْلَ وَقْتِ ابْتِدَاءِ الْحَدَثِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ:

(١) كَذَا فِي «ح» بزيادة: «ويُتَجّه: وأوله خروج وقت لدائم حدث أو نقضه بغيره»، وأشير
على قوله: «خروج» بإشارة وكتب في الهامش: «نسخة: دخول».

(٢) أقول: قوله: (وإن... إلخ) قاله في «الرعاية»، انتهى، قال في «المغني»: والتوقيت في
مسح العمامة كالتوقيت في مسح الخف.

وفي هامش «ك»: «بلغ مقابلة وتصحيحاً على نسخة المؤلف».

وثلاثةً بلياليهنَّ مَنْ بَسَفَرَ قَصْرٍ لَمْ يَعْصِ بِهِ، أَوْ سَافَرَ بَعْدَ حَدَثٍ وَقَبْلَ مَسْحٍ، وَيَتَجَهُّ: وَفَارَقَ الْبَنَاءَ.

(وَيَتَجَهُّ: وَأَوَّلُهُ)؛ أَي: أَوَّلُ ابْتِدَاءِ الْمَسْحِ (دُخُولِ وَقْتٍ لِدَائِمِ حَدَثٍ) تَطَهَّرَ قَبْلَهُ؛ إِذْ بِدُخُولِ الْوَقْتِ يَنْتَقِضُ وَضُوْءُهُ، فَيَبْتَدِئُ الْمُدَّةَ مِنْ حِينِهِ، (أَوْ) مِنْ حِينِ (نَقْضِهِ بِ) طُرُوءِ نَاقِضٍ (غَيْرِهِ)؛ أَي: غَيْرِ الْحَدَثِ الدَّائِمِ، فَعَلَى فَرْضِ صِحَّةِ هَذَا الْإِتِّجَاهِ أَنَّهُ يَنْتَقِضُ وَضُوْءُ دَائِمِ الْحَدَثِ مُطْلَقاً، مَعَ أَنَّهُ يَأْتِي فِي (بَابِ الْحِيْضِ) أَنَّهُ يَنْتَقِضُ وَضُوْءُهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ، وَإِلَّا فَلَا^(١).

(و) يَمَسْحُ (ثَلَاثَةَ) أَيَّامٍ (بَلِيَالِيَهِنَّ مَنْ بَسَفَرَ قَصْرٍ لَمْ يَعْصِ بِهِ)؛ أَي: بِالسَّفَرِ؛ بِأَنْ كَانَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ، وَلَوْ عَصَى فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(٢)، (أَوْ)؛ أَي: وَيَمَسْحُ ثَلَاثَةَ بَلِيَالِيَهِنَّ مَنْ (سَافَرَ) سَفَرَ قَصْرٍ مُبَاحاً (بَعْدَ حَدَثٍ، وَقَبْلَ مَسْحٍ)، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، (وَيَتَجَهُّ: وَفَارَقَ الْبَنَاءَ)، وَأَمَّا لَوْ مَسَحَ فِي أَثْنَاءِ الْبَنَاءِ الْمَنْسُوبِ لِلْبَلَدَةِ الَّتِي سَافَرَ مِنْهَا، فَلَا يَتَجَاوَزُ مَسْحَ مُقِيمٍ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

(١) أَقُولُ: لَيْسَ الْإِتِّجَاهُ فِي نَسْخَةِ الشَّارِحِ، وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّ دَائِمَ الْحَدَثِ دُخُولُ الْوَقْتِ نَاقِضٌ لَطَهَارَتِهِ إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ، وَتَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ بِطُرُوءِ حَدَثٍ آخَرَ غَيْرِ الدَّائِمِ، فَقَوْلُ شَيْخِنَا: (فَعَلَى . . . إلخ) لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ مَرَادَ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ؛ أَي: إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ، وَإِلَّا فَلَا، أَوْ بِطُرُوءِ نَاقِضٍ آخَرَ، فَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ فِي حَقِّهِ دُخُولُ الْوَقْتِ، فَهُوَ كَالْحَدَثِ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ، فَتَأْمَلْهُ، انْتَهَى.

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٦ / ١)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦ / ٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ (١٢٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٥٥٥).

وَيَخْلَعُ بِمَضْيِ مَدَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَمْسَحْ فِيهَا، وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِراً ثُمَّ أَقَامَ - وَيَتَجَهَّ: إِقَامَةً تَمْنَعُ الْقَصْرَ - أَوْ مُقِماً ثُمَّ سَافِراً، أَوْ شَكَّ فِي ابْتِدَائِهِ، لَمْ يَزِدْ عَلَى مَسْحِ مُقِيمٍ، فَيَخْلَعُ فِي الْحَالِ مُسَافِراً مَسَحَ يَوْماً وَلَيْلَةً ثُمَّ أَقَامَ، وَلَوْ صَلَّى فَنَوَى الْإِقَامَةَ فِي أَثْنَائِهَا.....

(وَيَخْلَعُ بِمَضْيِ مَدَّةٍ) من ابتداءِ حَدَثٍ، (وإن لم يمسح فيها)؛ أي: المدة؛ لفرغها، وما لم يحدث فلا تُحتسبُ المدة، فلو أقام على طهارة اللبس يوماً وليلةً، أو ثلاثة أيام، ثم أحدث، استباح بعد الحدث المدة، ولو مضت المدة، وخاف النزاع لنحو مرضٍ أو تضرُّرٍ رفيقه بسفرٍ بانتظاره لو اشتغل بنزع نحو خُفٍّ، تيمَّم، فإن مسح وصلى أعاد.

(وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِراً، ثُمَّ أَقَامَ)؛ لم يزد على مسح مُقِيمٍ^(١) - (وَيَتَجَهَّ): أن تكون إقامته (إقامة تمنع القصر)؛ ككونها أربعة أيام فأكثر، أو ينوي بإقامته هذا القدر، ولو لم يُقِم، فَيَتِمُّ مَسْحُ مُقِيمٍ إن بقي من مدته شيء، وإلا خلع في الحال، وهو مُتَجَهَّ - (أو مسح (مُقيماً) أقل من مدته، (ثم سافر)، لم يزد على مسح مُقِيمٍ، (أو شك) ماسح سافر (في ابتدائه)؛ أي: المسح؛ بأن لم يدِرْ أمسح مُقيماً أو مُسَافِراً؟ (لم يزد على مسح مُقِيمٍ)؛ لأنه اليقِينُ، وما زاد لم يتحقق شرطه، والأصلُ عدمه، (فيخلع) الحُفَّ ونحوه (في الحالِ مُسَافِراً مسح يَوْماً وَلَيْلَةً، ثُمَّ أَقَامَ)؛ لانقطاع سفره.

(ولو صلى) مُسَافِراً مسح يَوْماً وَلَيْلَةً، (فنوى الإقامة في أثْنَائِهَا)؛ أي:

(١) أقول: ذكر الاتجاهين الشارح، وأقرهما، ولم أر من صرح بهما هنا، وهما صريح في كلامهم في الجمع والقصر، انتهى.

بَطَلَتْ، وَكَذَا لَوْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ فَدَخَلَ فِي أَثْنَانِهَا، وَشَاكَ فِي بَقَاءِ مُدَّةٍ لَا يَمْسَحُ، فَإِنْ مَسَحَ فَبَانَ بَقَاؤُهَا صَحَّ، وَلَا يَصْلِي قَبْلَ تَبَيُّنٍ، فَإِنْ فَعَلَ أَعَادَ، وَيَجِبُ مَسْحُ دَوَائِرِ أَكْثَرِ عِمَامَةٍ لَا وَسَطِهَا، وَأَكْثَرِ أَعْلَى نَحْوِ خَفٍّ، وَسُنَّ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ مَفْرَجَةً، مِنْ أَصَابِعِهِ إِلَى سَاقِهِ مَرَّةً مَعًا، . . .

الصلاة، (بَطَلَتْ)؛ لانقضاء مُدَّةِ الْمَسْحِ، (وَكَذَا لَوْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ)، وَتَلَبَّسَ فِي صَلَاةٍ بَعْدَ مُضِيِّ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، (فَدَخَلَ) مَحَلَّ الْإِقَامَةِ (فِي أَثْنَانِهَا)؛ أَيِ: الصَّلَاةِ، بَطَلَتْ فِي الْأَشْهُرِ، قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»، (و) إِنْ تَوَضَّأَ (شَاكَ^(١)) فِي بَقَاءِ مُدَّةِ الْمَسْحِ، ف (لَا يَمْسَحُ) مُقِيمًا كَانَ أَوْ مُسَافِرًا، مَا دَامَ الشَّكُّ؛ لَعَدَمِ تَحَقُّقِ شَرْطِهِ، (فَإِنْ مَسَحَ) مَعَ الشَّكِّ؛ (فَبَانَ بَقَاؤُهَا)؛ أَيِ: الْمُدَّةُ، (صَحَّ) وَضَوْءُهُ؛ لِتَحَقُّقِ الشَّرْطِ، (وَلَا يُصَلِّي) بِهِ (قَبْلَ تَبَيُّنٍ) بَقَاءِ الْمُدَّةِ، (فَإِنْ فَعَلَ) إِذْنًا، (أَعَادَ)، وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ بَقَاؤُهَا، لَمْ يَصَحَّ وَضَوْءُهُ.

(وَيَجِبُ مَسْحُ دَوَائِرِ أَكْثَرِ عِمَامَةٍ)؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْمَمْسُوحِينَ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ، فَأَجْزَأُ مَسْحُ بَعْضِهِ؛ كَالْخَفِّ، وَ (لَا) يَلْزَمُ مَسْحُ (وَسَطِهَا)، بَلْ وَلَا يَكْفِي، لِأَنَّهُ يَشْبَهُ أَسْفَلَ الْخَفِّ.

(و) يَجِبُ مَسْحُ (أَكْثَرِ أَعْلَى نَحْوِ خَفٍّ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، (وَسُنَّ) مَسْحُهُ (بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ مُفْرَجَةً مِنْ أَصَابِعِهِ)؛ أَيِ: أَصَابِعِ قَدَمِهِ (إِلَى سَاقِهِ مَرَّةً) وَاحِدَةً (مَعًا)، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ إِحْدَيْهِمَا^(٢) عَلَى الْأُخْرَى؛ لَمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»

(١) فِي «ق، م»: «شَاكَ».

(٢) فِي «ق»: «إِحْدَايَهُمَا»، وَفِي «ط»: «إِحْدَاهُمَا»، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي رِسْمِهَا. انْظُرْ لِمَزِيدٍ مِنَ الْبَيَانِ: «عَمْدَةُ الْكِتَابِ» لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ (ص: ١٩٨)، وَ«الْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (٢/ ٣٧٧)، وَ«مَعِ الْهُوَامِعِ» لِلْسَيُوطِيِّ (٣/ ٥٢٥).

وفي «التلخيص»: يُسَنُّ تقديمُ يُمْنَى عَلَى يُسْرَى، وَلَا يُجْزَى مَسْحُ أَسْفَلِهِ وَعَقْبِهِ، وَلَا يُسَنُّ، وَحُكْمُ مَسْحِهِ بِإَصْبَعٍ أَوْ حَائِلٍ وَحُكْمُ غَسْلِهِ كِرَاسٍ، وَكُرْهَ غَسْلٍ وَتَكَرُّرٍ مَسْحٍ.

* * *

عن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى خُفِّهِ، وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْمَنِ، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ اَعْلَاهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً^(١)، (وفي «التلخيص»)، و«الترغيب»: (يُسَنُّ تقديمُ يُمْنَى عَلَى يُسْرَى)، وَحَكَاهُ فِي «المُبْدَع» عَنِ «البُلْغَةِ»، وَقَالَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ لَيْسَ فِيهِ تَقْدِيمٌ^(٢).

(وَلَا يُجْزَى مَسْحُ اَسْفَلِهِ وَعَقْبِهِ)؛ أَي: الْخُفُّ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: قَوْلًا وَاحِدًا^(٣)، (وَلَا يُسَنُّ) مَسْحُهُمَا مَعَ اَعْلَى الْخُفِّ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ، لَكَانَ اَسْفَلُ الْخُفِّ اَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسْحُ ظَاهِرَ خُفِّهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٤).

(وَحُكْمُ مَسْحِهِ)؛ أَي: الْخُفُّ (بِإَصْبَعٍ أَوْ أَكْثَرٍ، أَوْ بِحَائِلٍ)؛ كَخِرْقَةٍ وَخَشَبَةٍ مَبْلُوتَيْنِ، (وَحُكْمُ غَسْلِهِ كِرَاسٍ) فِي وُضُوءٍ، وَلَوْ مَسَحَ مِنْ سَاقِ الْخُفِّ لِأَصَابِعِهِ؛ أَجْزَأً.

(وَكُرْهَ غَسْلٍ) الْخُفِّ؛ لَعُدُولِهِ عَنِ الْمَأْمُورِ، وَلِأَنَّهُ مَظْنَةٌ إِفْسَادِهِ، (و) كُرْهٍ أَيْضًا (تَكَرُّرٍ مَسْحٍ) الْخُفِّ: بِفَتْحِ التَّاءِ وَكُسْرِهَا، اسْمٌ مُصْدَرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى غَسْلِهِ.

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١ / ٢٩٢).

(٢) انْظُرْ: «المُبْدَع» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١ / ١٤٨).

(٣) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (١ / ١٨٥).

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (١ / ٩٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٢).

فصل

وَمَتَى ظَهَرَ بَعْضُ رَأْسٍ وَفَحُشَ، أَوْ انْتَقَضَ بَعْضُ عِمَامَةٍ وَلَوْ كَوْرًا
وَاحِدًا، أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ قَدَمٍ، أَوْ خَرَجَ إِلَى سَاقٍ خَفٌّ لَعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا
فِيهِ إِذْنٌ، أَوْ انْقَطَعَ دَمٌ نَحْوِ مُسْتَحَاضَةٍ، أَوْ انْقَضَتْ مَدَّةُ مَسْحٍ وَلَوْ فِي
نَحْوِ صَلَاةٍ بَطَلَتْ، وَاسْتَأْنَفَ طَهَارَةً وَلَوْ لَمْ تَفُتْ مُوَالَاةٌ.

(فصل)

(ومتى ظهر) بعدَ حدثٍ، وقبلَ انقضاءِ مُدَّةٍ منَ عِمَامَةٍ مَمْسُوحَةٍ (بعضُ
رأسٍ، وفحشٍ)؛ أي: كثرُ، (أو انتقضَ بعضُ عِمَامَةٍ، ولو) كانَ المُتَقَضُّ منها
(كَوْرًا واحدًا)، استأنفَ الطَّهَارَةَ، أَشْبَهَ نَزَعَ الْخُفِّ.

(أو ظهرَ بعضُ قدمٍ)، استأنفَ الطَّهَارَةَ، (أو خرجَ) القدمُ (إلى ساقٍ) نحو
(خُفٍّ)، استأنفَ الطَّهَارَةَ؛ (لعدمِ اسْتِقْرَارِهَا؛ أي: القَدَمِ (فيه)؛ أي: الْخُفِّ
(إذن)؛ أي: وقتَ خُرُوجِهَا إِلَى سَاقِهِ، (أو انقطعَ دَمٌ نَحْوِ مُسْتَحَاضَةٍ)، كَمَنْ بِهِ
سَلَسُ بَوْلٍ، اسْتَوْفَتْ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهَا إِنَّمَا صَحَّتْ لِلْعُذْرِ، فَإِذَا زَالَ بَطَلَتْ
عَلَى الْأَصْلِ، كَمَنْ تَيَمَّمَ لِمَرَضٍ وَعُوفِيٍّ مِنْهُ، (أو انقضتْ مُدَّةُ مَسْحٍ، ولو) كَانَ
انْقِضَاؤُهَا، أَوْ وَجَدَ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ (فِي نَحْوِ صَلَاةٍ)، كَطَوَافٍ، (بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ،
(وَاسْتَأْنَفَ طَهَارَةً) أُخْرَى إِذَا أَرَادَ فَعَلَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُ مُؤَقَّتَةٌ، فَبَطَلَتْ
بِانْتِهَاءِ وَقْتِهَا، كَخُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ الْمُتَيَمِّمِ، (ولو لم تَفُتْ مُوَالَاةٌ)، وَهَذَا
مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَعَلَى أَنَّ الْحَدَثَ لَا يَتَبَعْضُ فِي النَّقْضِ، فَإِذَا
خَلَعَ، عَادَ الْحَدَثُ إِلَى الْعَضْوِ الَّذِي مَسَحَ الْحَائِلَ عَنْهُ، فَيُسْرَى إِلَى بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ،
فَيَسْتَأْنَفُ الْوُضُوءَ، وَإِنْ قَرَّبَ الزَّمْنَ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي ^(١) وَغَيْرُهُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ

(١) الإمام العلامة وجيه الدين أبو المعالي أسعد بن المنجي بن بركات التنوخي، ثم =

وَيَمْسَحُ جَمِيعَ جَبِيرَةٍ إِلَى حَلِّهَا، وَالْمَسْحُ عَلَيْهَا عَزِيمَةٌ، فَتُمْسَحُ
 بِسَفَرٍ مَعْصِيَةٍ، وَفِي نَحْوِ حَدَثٍ أَكْبَرَ إِذَا وُضِعَتْ عَلَى طَهَارَةٍ وَلَمْ تَتَجَاوَزِ
 الْمَحَلَّ إِلَّا بِمَا لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَبِيرَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَوْضَعُ عَلَى طَرَفِي
 الصَّحِيحِ، وَعَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَخِيفَ نَزْعُهَا كَفَى^(١) تَيْمُمٌ، فَلَوْ عَمَّتْ
 مَحَلَّهُ، مُسِحَتْ بِمَاءٍ، وَعَلَى طَهَارَةٍ وَجَاوَزَتْ الْمَحَلَّ وَخِيفَ نَزْعُهَا،
 تَيْمُمٌ^(٢) لَزَائِدٍ.....

من المذهب عند المُحَقِّقِينَ.

(وَيَمْسَحُ جَمِيعَ جَبِيرَةٍ) لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ بِشَدِّهَا (إِلَى حَلِّهَا) أَوْ بُرْءِ
 مَا تَحْتَهَا، (وَالْمَسْحُ عَلَيْهَا)؛ أَيِ: الْجَبِيرَةِ (عَزِيمَةٌ، فَتُمْسَحُ بِسَفَرٍ مَعْصِيَةٍ، وَفِي
 نَحْوِ حَدَثٍ أَكْبَرَ)، كَحِيْضٍ وَنَفَاسٍ، (إِذَا وُضِعَتْ عَلَى طَهَارَةٍ، وَلَمْ تَتَجَاوَزِ الْمَحَلَّ)
 بِشَدِّهَا (إِلَّا بِمَا لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَبِيرَةِ عَلَيْهِ) مِنَ الصَّحِيحِ؛ (لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَوْضَعُ عَلَى
 طَرَفِي الصَّحِيحِ) لِيَسْتَوْعِبَ الشَّدُّ جَمِيعَهَا، (و) لَوْ وُضِعَتْ (عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ،
 وَخِيفَ مِنْ نَزْعِهَا، كَفَاهُ تَيْمُمٌ) عَنْهَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، (فَلَوْ عَمَّتِ
 الْجَبِيرَةُ (مَحَلَّهُ)؛ أَيِ: التَّيْمُمِ، (مُسِحَتْ بِمَاءٍ) وَصَلَّى، وَلَا إِعَادَةَ، (و) لَوْ وُضِعَتْ
 (عَلَى طَهَارَةٍ، وَجَاوَزَتْ الْمَحَلَّ، وَخِيفَ نَزْعُهَا، تَيْمُمٌ لَزَائِدٍ) عَلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ،

= الدمشقي، الحنبلي، المقرئ، له: «النهاية في شرح الهداية»، توفي سنة (٦٠٦هـ).
 انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢١ / ٤٣٦)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب
 (٩٨ / ٣).

(١) فِي «ف»: «يَكْفِي».

(٢) فِي «ف»: «يَتِيمٌ».

وَيُمَسِّحُ غَيْرُهُ وَيُغْسَلُ^(١) صَحِيحٌ^(٢) ودواءٌ ولو قارًا في شقٍّ وخيفَ قلعه كجَبيرةٍ، وحُكْمُ زوالِها كخَفٍّ، ولو قَبْلَ بُرءِ جُرْحٍ أو كَسْرِ، إلَّا في الكُبْرَى فَيُجْزَى غَسْلُ ما تحتها؛ لَعَدَمِ وجوبِ مُوالاةٍ، ويتجه: أو في.....

(وَمُسِّحٌ) بالبناء للمفعول (غيره)، وهو ما حاذى محلَّ الحاجة، (وَيُغْسَلُ صَحِيحٌ)، فيجتمع في هذه الصُّورَةِ الغَسْلُ والمَسْحُ والْتِيْمُ، (ودواءٌ) لُصِقَ على جَرْحٍ، أو وَجَعٍ، (ولو قارًا) جُعِلَ (في شقٍّ) رجلٍ ونحوها، كمرارةٍ أَلْقَمَها إصْبَعَهُ الْمُتَأَلِّمَةُ، (وخيفَ) ضررٌ بـ (قلعه كجَبيرةٍ) إذا وَضَعَهَا على طهارةٍ، جازَ المسحُ عليها؛ لأنها في معناها.

(وحُكْمُ زوالِها)؛ أي: الجَبيرةُ (ك) حُكْمِ خَلْعٍ (خَفٍّ)، وكذا بُرؤها؛ لأن مسحها بدلٌ عن غَسْلٍ ما تحتها، (ولو) كان^(٣) زوالُها (قَبْلَ بُرءِ جَرْحٍ أو كَسْرِ إلَّا في) الطهارةِ (الكُبْرَى، فَيُجْزَى غَسْلُ ما تحتها؛ لَعَدَمِ وجوبِ مُوالاةٍ) فيها، قاله في «شرح المنتهى» وغيره^(٤)، وقد تقدَّم لك أن الصحيحَ عندَ المُحَقِّقِينَ: أن المسألةَ ليست مبنيةً على وجوبِ المُوالاةِ، بل على رفعِ المَسْحِ للحدَثِ وعدمِ تَبْعُضِهِ، وإذن لا فرقَ بينهما.

(ويَتَّجِه: أو) إلَّا إذا زالتِ الجَبيرةُ، أو بَرِئت بعدَ المسحِ عليها (في) طهارةٍ

(١) في هامش «ح»: «نسخة: غسل».

(٢) في «ز»: «ومسح غيره وغسل صحيحاً».

(٣) في «ق»: «وكان» بدل: «ولو كان».

(٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١/ ٦٨).

صُغْرَى مع قِصْرِ فَضْلٍ .

(صُغْرَى مع قِصْرِ فَضْلٍ)، فَيُجْزَى غُسْلُ مَا تَحْتَهَا، وَلَا يَجِبُ اسْتِنَافُ الطَّهَارَةِ؛ لِبَقَاءِ الْمُوَالَاةِ بِحَالِهَا، اخْتَارَهُ فِي «الْمَغْنِيِّ»^(١)، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مَعَ أَنَّ الْمُقَرَّرَ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، فَإِذَا بَرِئَتْ أَوْ زَالَتْ بَعْدَهُ، بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ، كَمَا لَوْ ظَهَرَ^(٢) الْقَدَمُ مِنَ الْخُفِّ^(٣).

وَيَحْرُمُ الْجَبْرُ بِجَبِيرَةِ نَجَسَةٍ؛ كَجَلْدِ الْمَيْتَةِ، وَالخِرْقَةِ النَّجَسَةِ، وَالْخُفِّ النَّجَسِ، وَكَذَلِكَ الْحَرِيرُ لَذَكْرٍ، وَبِمَغْصُوبٍ، وَالْمَسْحُ عَلَى ذَلِكَ بَاطِلٌ، وَكَذَا الصَّلَاةُ فِيهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

* * *

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ١٧٨).

(٢) في «ق»: «ظهرت».

(٣) أقول: نظر الشارح في البحث وحاصل الكلام على هذا أن المسألة مبنية على اعتبار الموالاتة، وفيه خلاف، وقد بين ذلك الشيخ عثمان وأطال فيه فارجع إليه، وجرى المصنف في هذا الباب على القولين: ففي زوال الخف جرى على عدم اعتبار الموالاتة، وفي الجبيرة اعتبرها كما هو صريح البحث، فتأمل، انتهى.

باب نواقض الوضوء

وهي مفسداته؛ ثمانية: أحدها: الخارج من سبيل إلى ما يلحقه
حكم تطهير.....

(باب نواقض الوضوء)

جمع: ناقضة بمعنى ناقض، إن قيل: لا يجمع فاعل على فواعل وصفاً
مطلقاً، وشذ: فوارس، وهالك، ونواكس، في فارس، وهالك، وناكس، خصه
ابن مالك وطائفة بما إذا كان وصفاً لعامل، وما هنا ليس منه، يقال: نقضت الشيء:
إذا أفسدته، والنقض حقيقة في البناء، واستعماله في المعاني مجاز كنقض الوضوء،
ونقض العلة، وعلاقته الإبطال، (وهي مفسداته)؛ أي: الوضوء (ثمانية) بالاستقراء:
(أحدها: الخارج من سبيل إلى ما) هو في حكم الظاهر، و(يلحقه حكم
تطهير) من حدث وخبث؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْجَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣]،
وقوله ﷺ: «ولكن من غائط وبول الحديث»^(١)، وقوله في المذي: «يغسل ذكره
ويتوضأ»^(٢)، وقوله: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(٣)، وقوله:

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٧٦)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٣٣)، من
حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٣٠٣)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١)، من حديث عبدالله بن زيد رضي الله عنه.

ولو بظهور مَقْعَدَةٍ عَلِمَ بِلَّهْهَا، أو طرفَ مِصْرَانِ، أو رأسَ دُودَةٍ، أو نادراً؛ كَرِيحٍ من قُبُلٍ،

(يلحقه حكمُ التَّطْهِيرِ) مُخْرِجٌ لِبَاطِنِ فَرْجِ الْأُنْثَى، إن قلنا: هو في حُكْمِ الظَّاهِرِ، لكن لا يلزم تطهيره للمَشَقَّةِ.

(ولو) كَانَ الْخَارِجُ (بِظْهُورِ مَقْعَدَةٍ عَلِمَ بِلَّهْهَا) نَصًّا، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِلَّهْهَا، فَلَا نَقْضَ، (أَوْ) كَانَ (طَرَفَ مِصْرَانِ أَوْ رَأْسَ دُودَةٍ)، نَقَضَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(١)، (أَوْ) كَانَ الْخَارِجُ (نَادِرًا؛ كَرِيحٍ مِنْ قُبُلٍ)، وَحَصَى مِنْ دُبُرٍ، فَيَنْقُضُ كَالْمُعْتَادِ، وَهُوَ الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ وَالرَّيْحُ مِنَ الدُّبُرِ؛ لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ^(٢): «أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ، فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِذَا كَانَ الْآخَرُ، فَتَوَضَّعِي وَصَلِّيْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ دَمٌ عَرَقٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: «أَسَانِيدُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ»^(٣)، فَأَمَرَهَا بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَدَمُهَا غَيْرُ مُعْتَادٍ، وَلَأنَّهُ خَارِجٌ مِنْ سَبِيلٍ، فَأَشْبَهَ الْمُعْتَادَ، وَلَعُمُومَ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ أَوْ رِيحٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٤)، وَهُوَ يَشْمَلُ الرِّيحَ مِنَ الْقُبُلِ، وَالْحَصَاةَ تَخْرُجُ مِنْ دُبُرِ نَجَسَةٍ.

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/١٩٦).

(٢) فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد القرشية الأسدية، وهي التي كانت تُستَحَاضُ، فشكت ذلك للنبي ﷺ. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/١٨٩٢)، و«الإصابة» لابن حجر (٨/٦١).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٦)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١/٢٠٧).

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٤).

أو طاهراً؛ كمني، أو مقطراً، أو مُحْتَشِيًّ وابتلّ، خلافاً له،

(أو) كان (طاهراً كمني)، وولد بلا دم، فينقُضُ، (أو) كان (مُقَطَّراً) بفتح الطاء مشددة؛ بأن قطر في إحليله دهنًا، ثم خرج فينقُضُ؛ لأنه لا يخلو من بَلَّةٍ نجسة تصحبه، وينجسُ لنجاسة ما لاقاه، قطع به في «الشرح»^(١).

(أو) كان (مُحْتَشِيًّ)؛ بأن احتشى قُطْناً أو نحوَه في دُبُرِه، أو في قُبْلِه، (وابتَلّ)، ثم خرج، انتقض وضوءه، سواء كان طرفه خارجاً أو لا، وظاهره: إن لم يتلّ لا ينقض، قال في «تصحيح الفروع»، و«الإنصاف»: وهو ظاهر نقل عبد الله عن الإمام أحمد، ذكره القاضي في «المُجَرَّد»، وصحَّحه ابنُ حَمْدان، وقَدَّمه ابنُ رزين في «شرحه»، وابنُ عُبيدان^(٢)، قال في «شرح المنتهى»: وهو المذهب، لأنه ليس بين المَثَانَةِ والجَوْفِ مَنْفَذٌ، ولم يَصْحَبْهُ نجاسةٌ، فلم يَنْقُضْ، انتهى^(٣).

ومُقْتَضَى هذا التعليل: أن المُحْتَشِيَّ^(٤) في دُبُرِه ينقض إذا خرج مُطْلَقاً (خلافاً له)؛ أي: لـ «الإقناع»؛ حيث قال: فلو احتمل في قُبْلٍ أو دُبُرٍ قُطْناً أو مِثْلًا، ثم خرج ولو بلا بَلَلٍ، نقض^(٥).

وما قاله في «الإقناع» صحَّحه في «مَجْمَع البحرين»، وصَوَّبَه في «تصحيح الفروع»^(٦)، ومُقْتَضَى تعليل «شرح المنتهى» يساعده، لكنَّ المذهب ما قاله الْمُصَنِّفُ.

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ١٧٤).

(٢) انظر: «تصحيح الفروع» (١/ ٢١٩)، و«الإنصاف» (١/ ١٩٥) كلاهما للمرداوي.

(٣) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١/ ٦٩).

(٤) في «ك، م»: «المحتشى».

(٥) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٥٧).

(٦) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (١/ ٢٢٠).

أَوْ مَنِيًّا دَبَّ أَوْ اسْتُدْخِلَ، لَا خَارِجٌ دَائِمًا كَاسْتِحَاضَةٍ، وَلَا يَسِيرُ نَجَسٍ
مِنْ أَحَدٍ فَرَجِي خُنْثَى مُشْكِلٍ، غَيْرَ بَوْلٍ وَغَائِطٍ، وَلَا إِنْ صَبَّ دُهْنًا فِي
أُذُنِهِ فَوَصَلَ إِلَى دِمَاجِهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا أَوْ مِنْ فَمِهِ، وَمَتَى اسْتَدَّ^(١) الْمَخْرُجُ
وَانْفَتَحَ غَيْرُهُ - وَلَوْ.....

(أَوْ) أَنْزَلَ بَوَاطِنَهُ دُونَ فَرْجٍ (مَنِيًّا)، ثُمَّ (دَبَّ) الْمَنِيُّ إِلَى الْفَرْجِ، ثُمَّ خَرَجَ،
نَقَضَ، (أَوْ اسْتُدْخِلَ) الْمَنِيُّ بِنَحْوِ قُطْنَةٍ فِي فَرْجٍ، ثُمَّ خَرَجَ، نَقَضَ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ
مِنْ سَبِيلٍ لَا يَخْلُو عَنْ بِلَّةٍ تَصْحُبُهُ مِنَ الْفَرْجِ، وَالْحُقْنَةُ إِنْ خَرَجَتْ مِنَ الْفَرْجِ، أَوْ
أَدْخَلَ الْحَاقِنُ أَوْ الْمُحَقِّنُ رَأْسَ الزَّرَاقَةِ^(٢) فِي دُبُرٍ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ، نَقَضَ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ
مِنْ سَبِيلٍ.

و(لَا) يَنْقُضُ (خَارِجٌ) إِنْ كَانَ (دَائِمًا، ك) دَمٍ (اسْتِحَاضَةٍ) وَسَلَسِ بَوْلٍ
وَنَحْوِهِ؛ لِلزُّرْقَةِ، (وَلَا) يَنْقُضُ (يَسِيرُ نَجَسٍ مِنْ أَحَدٍ فَرَجِي)؛ أَي: قُبْلَى (خُنْثَى
مُشْكِلٍ غَيْرَ بَوْلٍ وَغَائِطٍ) لِلشَّكِّ فِي النِّاقِضِ، وَهُوَ الْخُرُوجُ مِنْ فَرْجٍ^(٣) أَصْلِيٍّ، فَإِنْ
كَانَ الْخَارِجُ كَثِيرًا، أَوْ بَوْلًا، أَوْ غَائِطًا، أَوْ خَرَجَ النِّجَسُ، أَوْ الطَّاهِرُ مِنْهُمَا مَعًا،
نَقَضَ، (وَلَا إِنْ صَبَّ دُهْنًا فِي أُذُنِهِ، فَوَصَلَ إِلَى دِمَاجِهِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا، أَوْ) خَرَجَ
(مِنْ فَمِهِ)؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ طَاهِرٍ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ، أَشْبَهَ الْبُصَاقَ.

(وَمَتَى اسْتَدَّ الْمَخْرُجُ) الْمُعْتَادُ وَلَوْ خِلْقَةً، (وَانْفَتَحَ غَيْرُهُ، وَلَوْ) كَانَ الْمُنْفَتِحُ

(١) فِي «ز»: «اسْتَدَّ».

(٢) الزَّرَاقَةُ: أَنْبُوبَةٌ مِنَ الزَّجَاجِ وَنَحْوِهِ، أَحَدُ طَرَفَيْهَا وَاسِعٌ، وَالْآخَرُ ضَيِّقٌ، فِي جَوْفِهَا عَوْدٌ
يَجْذِبُ السَّائِلَ ثُمَّ يَدْفَعُهُ. انْظُرْ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» (ص: ٣٩٣)، (مَادَّةُ: زَرْق).

(٣) فِي «ق»: «فَرَجِي».

أَسْفَلَ الْمَعِدَةِ - لم يثبت له حكم المعتاد، فلا نقض بريح منه ولا بمسه، ولا يجزئ فيه استجمار، ولا غسل بإيلاج فيه، وأحكام المخرج المستدّ باقية، وفي «النهاية»: إلا أن يكون سدّ خلقه، فسيبّل الحدث المنفتح، والمسدود كعضو زائد من خنثى، انتهى.

ويتجه: وهو حسن إن كان المنفتح أسفل المعدة^(١).

الثاني: خروج النجاسة من باقي البدن، فبول.....

(أَسْفَلَ الْمَعِدَةِ، لم يثبت له؛ أي: المنفتح (حكم) المخرج (المعتاد؛ فلا نقض بريح منه، ولا بمسه)، ولا بخروج يسير نجس غير بول أو غائط، (ولا يجزئ فيه استجمار، ولا غسل بإيلاج فيه) بلا إنزال، (وأحكام المخرج المستدّ باقية) له على الصحيح من المذهب، قاله في «الإنصاف»^(٢)، (وفي «النهاية»: إلا أن يكون سدّ خلقه، فسيبّل الحدث المنفتح، والمسدود كعضو زائد من خنثى، انتهى) كلام «النهاية».

(وَيَتَّجُهُ: وهو؛ أي: كلام «النهاية» (حسن إن كان المنفتح أسفل المعدة) مع أنه لا يثبت للمنفتح أحكام المعتاد مطلقاً، على الصحيح من المذهب، قاله في «الإنصاف»^(٣)، وما قاله في «النهاية» مَرْجُوحٌ^(٤)).

(الثاني) من التواقض: (خروج النجاسة من باقي البدن) غير السبيلين، (فبول)

(١) قوله: «إن كان المنفتح أسفل المعدة» سقط من «ف».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ١٩٧).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) أقول: الاتجاه ليس في نسخة الشارح، وهو تقييد لكلام «النهاية»، وفي «الإنصاف» ما يؤيده، فارجع إليه، انتهى.

وَعَائِطٌ يَنْقُضُ مُطْلَقًا، وَغَيْرُهُمَا؛ كَدَمٍ وَقَيْحٍ وَقِيٍّ^(١) وَلَوْ بِحَالِهِ لَمْ يَنْقُضْ،
إِلَّا مَا فَحُشَ فِي نَفْسٍ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ،

وَعَائِطٌ يَنْقُضُ مُطْلَقًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، (وغيرُهُمَا)؛ أي: غيرُ البولِ والغائطِ؛
(كَدَمٍ وَقَيْحٍ وَقِيٍّ، وَلَوْ) خَرَجَ الْقَيُّْ (بِحَالِهِ)؛ بَأَن شَرِبَ نَحْوَ مَاءٍ، وَقَذَفَهُ بِصَفَتِهِ؛
لَأَنَّ نَجَاسَتَهُ بِوُصُولِهِ إِلَى الْجَوْفِ، لَا بِاسْتِحَالَتِهِ، (لَمْ يَنْقُضْ إِلَّا مَا فَحُشَ فِي نَفْسٍ
كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ)، رُويَ نَحْوُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، قَالَ الْخَلَّالُ: الَّذِي اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ
الرَّوَايَةُ: أَنَّ الْفَاحِشَ: مَا يَسْتَفْحِشُهُ كُلُّ إِنْسَانٍ فِي نَفْسِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «دَغُ
مَا يَرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيئُكَ»^(٣)، وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ حَالِ الْإِنْسَانِ بِمَا يَسْتَفْحِشُهُ غَيْرُهُ حَرَجٌ،
فَيَكُونُ مَنفِيًّا، وَبِالنَّقْضِ بِخُرُوجِ النِّجَاسَةِ الْفَاحِشَةِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٤)
وَابْنُ عَمْرٍو^(٥)؛ لِحَدِيثِ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ^(٦)، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَاءَ فَتَوْضًا، قَالَ: فَلَقِيتُ ثُوبَانَ^(٧) فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا

(١) فِي «ف»: «كَدَمٍ وَقَيْحٍ وَدَوْدٍ وَقِيٍّ».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٤).

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥١٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٧١١)، وَابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٢)، مِنْ حَدِيثِ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ؓ.

(٤) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ، وَفِي «شَرْحِ مَتْنِ الْإِرَادَاتِ» لِلْبَهْوتِيِّ (١/ ١٣٨) (طِمْ مُؤَسَّسَةُ
الرِّسَالَةِ): «قَالَ»، وَذَكَرَ مُحَقِّقَةُ الدُّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ:
«قَالَ».

(٥) انْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ (١/ ١٧٢).

(٦) مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيُّ الشَّامِيُّ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ، مِنَ الثَّانِيَةِ،
رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ. انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (٢٨/ ٢٥٦)،
و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص: ٥٣٩).

(٧) هُوَ ثُوبَانُ بْنُ يَجْدَدَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَصْلُهُ مِنْ أَهْلِ السَّرَاةِ بَيْنَ مَكَّةَ =

ولو بقطنة أو بمصّ نحو علق لا نحو بعوضٍ، ولا ينقضُ بلغمٌ مَعْدَةً
وصَدْرٍ ورأسٍ؛ لطهارته، ولا جُشاءٌ^(١).

سَكَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ، رواه الترمذي، وقال: هذا أصحُّ شيء في هذا الباب^(٢)، قيلَ
لأحمد: حديثُ ثوبان، ثبتَ عندك؟ قال: نعم^(٣).

(ولو) كان خروجُ النجاسةِ الفاحشةِ من باقي البدنِ (بُطْنَةً) أو خِرْقَةً، (أو)
كان (بِمَصٍّ نحو علقٍ) كقُرَادٍ؛ إذ الفرقُ بينَ ما خرجَ بنفسِه أو بمُعَالَجَةٍ لا أثرَ له
في نَقْضِ الوُضُوءِ وعدمِه.

و(لا) ينقضُ ما خرجَ بِمَصٍّ (نحو بَعُوضٍ)؛ كذُّبَابٍ، وَقَمَلٍ،
وبراغيثٍ؛ لِقَلَّتِهِ، ومشَقَّةِ الاحترازِ منه، وفي «حاشية التنقيح»: البعوضُ: صغارُ
البَقِّ.

(ولا ينقضُ بلغمٌ مَعْدَةً وَصَدْرٍ ورأسٍ؛ لطهارته)؛ كالبُصَاقِ، والنُّخَامَةِ؛
لأنها تُخْلَقُ من البدنِ، (ولا) ينقضُ أيضاً (جُشَاءً) نَصًّا، وهو: القَلَسُ - بالتحريك،
وقيل: بسكون اللام -: ما خرجَ من الجَوْفِ مِلءَ الفَمِ أو دُونَهُ، وليس بقيءٌ، لكنه
حُكْمُهُ في النجاسةِ، فإن عادَ، فهو قِيءٌ.

= واليمن، اشتراه النبي ﷺ ثم أعتقه، فلم يزل يخدمه إلى أن مات عليه الصلاة والسلام، خرج
إلى الشام فنزل الرملة في فلسطين، ثم انتقل إلى حمص فابتنى فيها داراً، وتوفي بها عام
(٥٤هـ). انظر: «الإصابة» لابن حجر (١/ ٤١٣)، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ١٠٢).

(١) في «ف»: «ولا جشاء نَصًّا».

(٢) رواه الترمذي (١٤٤).

(٣) انظر: «التحقيق في أحاديث الخلاف» لابن الجوزي (١/ ١٨٨)، وفيه: قال الأثرم: قيل
لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث، فقال: حسين المعلم يجوده.

الثالث: زوال عقلٍ أو تغطيته بإغماءٍ أو سُكْرِ حَتَّى بنومٍ، ولو تَلَجَّمَ فلم يَخْرُجْ منه شيءٌ،

(الثالث) من النواقض: (زوال عقلٍ) بجنونٍ أو برسام، كثيراً كان أو قليلاً، وهو غريزة كالنور يُقَذَّفُ في القلب، فيستعدُّ لإدراك الأشياء، فيعلم وجوب الواجبات، وجواز الجائزات، واستحالة المستحيلات، ويُتَلَمَّحُ به عواقب الأمور، وذلك النور يقلُّ ويكثر، (أو تَغطِيته)؛ أي: العقل (بإغماءٍ أو سُكْرِ)، أو دواءٍ، قليل أو كثير، قال في «المبدع»: إجماعاً على كل الأحوال؛ لأن هؤلاء لا يشعرون بحالٍ (حتى بنوم)، وهو غَشِيَةٌ ثَقِيلَةٌ تقع على القلب، تمنع المعرفة بالأشياء؛ لحديث عليٍّ مرفوعاً: «العينُ وكاءُ السَّهِّ، فمن نامَ فليتوضَّأ»، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه^(١).

وعن معاوية يرفعه: «العينُ وكاءُ السَّهِّ، فإذا نامتِ العينان، استطلقتِ الوكاء» رواه أحمد والدارقطني^(٢).
والسَّهُّ: حَلَقَةُ الدُّبُرِ.

وسئل أحمد عن الحديثين، فقال: حديث عليٍّ أثبت وأقوى.
وفي إيجاب الوضوء بالنوم تنبيه على وجوبه بما هو أكد منه؛ كالجنون والسُّكْرِ، ولأن ذلك مَظَنَّةُ الْحَدَثِ، فَأَقِيمَ مَقَامَهُ.
قال أبو الخطَّاب وغيره: (ولو تَلَجَّمَ) على المَخْرَجِ (فلم يَخْرُجْ منه شيءٌ)؛

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ١٥٩)، والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ١١١)، وأبو داود (٢٠٣)، وابن ماجه (٤٧٧).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٩٦)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٦٠).

إِلَّا نَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ مُطْلَقًا، وَيَسِيرًا عُرْفًا مِنْ غَيْرِهِ مِنْ جَالِسٍ وَقَائِمٍ، فَلَا
اعتبارَ بالرُّؤْيَا خِلافًا لَهُ،

إِلْحَاقًا بِالْغَالِبِ ^(١)، (إِلَّا نَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ مُطْلَقًا)؛ أَي: كَثِيرًا كَانَ أَوْ يَسِيرًا؛ لِأَنَّ نَوْمَهُ
كَانَ يَقَعُ عَلَى عَيْنَيْهِ دُونَ قَلْبِهِ، كَمَا صَحَّ عَنْهُ ^(٢)، وَقِيَاسُهُ كُلُّ نَبِيٍّ، (و) إِلَّا نَوْمًا
(يَسِيرًا عُرْفًا مِنْ غَيْرِهِ مِنْ جَالِسٍ)؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٣)
يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ، رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ ^(٤).

وَلِأَنَّهُ يَكْثُرُ وَقُوعُهُ مِنْ مُنْتَظَرِي الصَّلَاةِ، فُعْفِي عَنْهُ لِلْمَشَقَّةِ، (و) إِلَّا يَسِيرًا
عُرْفًا مِنْ (قَائِمٍ)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ تَهْجُدِهِ ﷺ: فَجَعَلْتُ إِذَا غَفَيْتُ، يَأْخُذُ
بِشَحْمَةِ أُذُنِي، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٥)، وَلِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْجَالِسَ فِي التَّحْفُظِ، وَاجْتِمَاعِ الْمَخْرَجِ،
وَرُبَّمَا كَانَ الْقَائِمُ أَبْعَدَ مِنَ الْحَدَثِ؛ لِكُونِهِ لَوْ اشْتَغَلَ فِي النَّوْمِ، سَقَطَ، (فَلَا اعْتِبَارَ
بِالرُّؤْيَا) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَهِيَ أَظْهَرُ ^(٦)، وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: إِنْ رَأَى رُؤْيَا،
فَهُوَ يَسِيرٌ ^(٧)، (خِلافًا لَهُ)؛ أَي: لـ «لِإِقْنَاعٍ» فَإِنَّهُ قَالَ: وَإِنْ رَأَى رُؤْيَا، فَهُوَ

(١) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب (ص: ٥٧)، وفيه: وعنه: أن النوم ينقض في سائر الأحوال،
إلا اليسير في الجلوس.

(٢) رواه البخاري (١٠٩٦)، ومسلم (٧٣٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) كذا في «ك» بزيادة: «على عهد رسول الله ﷺ».

(٤) رواه أبو داود (٢٠٠).

(٥) رواه مسلم (١٨٥ / ٧٦٣).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١ / ٢٢٥).

(٧) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ٢٠١).

فَإِنْ شَكَّ فِي كَثْرَةِ نَوْمٍ لَمْ يَنْقُضْ . وَيَنْقُضُ يَسِيرٌ مِنْ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ وَمُسْتَنِدٍّ
وَمُتَكِيٍّ وَمُخْتَبِيٍّ^(١) كَمُضْطَجِعٍ .

كثير^(٢)، قال الزركشي: لا بُدَّ في النومِ الناقِصِ من الغَلْبَةِ على العَقْلِ، فَمَنْ سَمِعَ
كَلَامَ غَيْرِهِ وَفَهِمَهُ، فَلَيْسَ بِنَائِمٍ، فَإِنْ سَمِعَهُ وَلَمْ يَفْهَمْهُ، فَيَسِيرٌ.

قال: وإذا سقط الساجدُ عن هيئته، أو القائمُ عن قيامه، ونحو ذلك، بطلت
طهارته؛ لأنَّ أهلَ العُرفِ يُعدُّون ذلك كثيراً^(٣).

(فإن شكَّ في كثرة نومٍ، لم ينقضْ)؛ لتيقُّنه الطهارةَ وشكَّه في
نقضِها.

(وينقضُ) نومٌ (يسيرٌ من راکعٍ وساجدٍ)، كمُضْطَجِعٍ، وقياسُهما على الجالسِ
مردودٌ بأن محلَّ الحدثِ فيهما مُنْفَتِحٌ، بخلاف الجالسِ، (و) ينقضُ اليسيرُ أيضاً^(٤)
من (مُسْتَنِدٍّ، وَمُتَكِيٍّ وَمُخْتَبِيٍّ)^(٥) كَمُضْطَجِعٍ بجامعِ الاعتمادِ.

(١) في «ز»: «ومحتب».

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٥٨).

(٣) انظر: «شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (١/ ٥٩).

(٤) سقط من «ك».

(٥) كذا في جميع النسخ، والأصل في الاسم المنقوص إذا لم يكن معرباً بـ (أل) أو مضافاً أن
تُحذف ياءه في حالتي الرفع والجر، ويمكن تصحيح ما ذهب إليه المؤلف هنا اعتماداً على
ورود نظائر له في القراءات القرآنية؛ كقراءة: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقراءة:
﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنَ الْوَالِي﴾ [الرعد: ١١]، وغير ذلك، وقد اتخذ مجمع اللغة المصري في
دورته الرابعة والخمسين قراراً بصحة إثبات ياء المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر
عند الحاجة. انظر: «معجم الصواب اللغوي» (١/ ٥٨) بتصرف.

الرابع: مسُّ فرج آدمي متصلٍ أصليٍّ بلا حائلٍ، ولو دُبْرًا، أو مِيتًا، أو أَشَلَّ،
 .

(الرابع) من النواقض: (مسُّ فرج آدميٍّ)^(١) دونَ سائرِ الحيواناتِ، ذكرٍ أو أنثى، صغيرٍ أو كبيرٍ، (متصلٍ): صفةٌ لـ (فرج)، فلا نقضَ بمسِّ مُنفصلٍ؛ لذهابِ حُرْمَتِهِ بقطعِهِ، (أصليٍّ): صفةٌ أيضاً، فلا ينقضُ مسُّ زائدٍ، ولا أحدٍ فرجِي خُثَى مُشْكِلٍ؛ لاحتمالِ زيادته، (بلا حائلٍ، ولو) كان الفَرْجُ المَمْسُوسُ (دُبْرًا، أو) كان المَمْسُوسُ فرجُهُ (مِيتًا)؛ لبقاءِ حُرْمَتِهِ، (أو) كان الفَرْجُ (أشَلَّ) لا نفعَ فيه؛ لبقاءِ اسمه وحُرْمَتِهِ؛ لحديثِ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ»، رواه مالكٌ، والشافعيُّ، وأحمدُ، وغيرُهم^(٢)، وصَحَّحه أحمدُ وابنُ معينٍ، قال البخاريُّ: أصحُّ شيءٍ في هذا الباب حديثُ بُسْرَةَ^(٣)، وعن أُمِّ حَبِيبَةَ معناه، رواه ابنُ ماجه والأثرُم، وصَحَّحه أحمدُ وأبو زُرْعَةَ^(٤).

وعن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَى ذَكَرِهِ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» رواه الشافعيُّ وأحمدُ^(٥)، وفي رواية له: «وَلَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ»^(٦).
 وقد رُوِيَ ذلك عن بضعةٍ عشرٍ صحابياً، وهذا لا يُدرِكُ بالقياسِ، فعَلِمَ أنهم

(١) في هامش «ك»: «التقييد بالآدمي يفيد أن الجني ليس كذلك، فانظره وحرره».

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١ / ١٤٢)، والإمام الشافعي في «الأم» (١ / ١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٠٦).

(٣) نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير» (ص: ٤٨).

(٤) رواه ابن ماجه (٤٨١).

(٥) رواه الإمام الشافعي في «الأم» (١ / ١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٣٣٣).

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٣٣٣).

أو قُلْفَةً، أو.....

قالوه عن توقيف^(١).

وما روى قيس بن طلق^(٢)، عن أبيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمَسُّ ذَكَرَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، هَلْ عَلَيْهِ وُضوء؟ قال: «لا، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»، رواه الخمسة، ولفظه لأحمد، وصححه الطحاوي وغيره^(٣) = ضعفه الشافعي وأحمد، قال أبو زرعة وأبو حاتم: قيس لا تقوم بروايته حجة^(٤)، ولو سُلِّمَ صحته، فهو منسوخ؛ لأن طلق بن علي قديم على النبي ﷺ وهو يؤسس في المسجد، رواه الدارقطني^(٥)، ولا شك أن^(٦) التأسيس كان في السنة الأولى من الهجرة، وإسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة، وبُسرَة في الثامنة عام الفتح، وهذا وإن لم يكن نصاً في النسخ، فهو ظاهر فيه.

(أو) كان الممسوس^(٧) (قُلْفَةً) بضم القاف وسكون اللام، قال في «القاموس»: وتحرّك، جِلْدَةُ الذَّكَرِ^(٨)؛ لأنها داخلَةٌ في مُسمّى الذَّكَرِ وحُرْمَتِهِ ما اتَّصَلَتْ بِهِ، (أو)

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ١٦١).

(٢) قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي، قال ابن حجر: صدوق، من الثالثة، وهم من عدّه من الصحابة، وأبوه له صحبة، روى له أصحاب السنن الأربعة. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٥٦)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص: ٤٥٧).

(٣) رواه أبو داود (١٨٢)، والترمذي (٨٥)، والنسائي (١٦٥)، وابن ماجه (٤٨٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٢/ ٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٦).

(٤) انظر: «الضعفاء» لأبي زرعة (٣/ ٨٢٣)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١/ ١٣٥).

(٥) رواه الدارقطني في «سننه» (١/ ١٤٨).

(٦) سقط من «ق».

(٧) في «ق»: «الممسوح».

(٨) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٠٩٤)، (مادة: قلف).

قُبْلَي خُنْتَي مُشْكِلٍ، أو لشهوةٍ ما لِلأَمْسِ مثله أو لم يَتَعَمَّدَ، بيدٍ إلى كوعٍ
ولو زائدةً،

كان الممسوسُ (قُبْلَي خُنْتَي مُشْكِلٍ)؛ لأن أحدهما فَرَجُ أصْلِيٍّ، فينْقُضُ مَسَّهُ، كما
لو لم يكن معه زائدٌ، (أو) كان مَسَّ غيرِ خُنْتَي من خُنْتَي (لشهوةٍ ما لِلأَمْسِ مثله)؛
بأن مَسَّ ذَكَرٍ ذَكَرَ خُنْتَي لشهوةٍ، أو أُنْثَى قُبْلَه الذي يُشْبِه فَرَجَهَا لشهوةٍ، فينتَقِضُ
وضوءُ اللَّأَمْسِ؛ لتحقيقِ النَّقْضِ بِكُلِّ حالٍ، فإن كانَ لِغَيْرِ^(١) شهوةٍ، فلا نَقْضَ؛
لاحتمالِ الزَّيَادَةِ، وإن مَسَّ خُنْتَي قُبْلَي خُنْتَي آخَرَ، أو قُبْلَي نَفْسِهِ، انتَقَضَ وضوءُهُ؛
لتيقُّنِ النَّقْضِ، وإن مَسَّ أحدهما، فلا.

ومسُّ دُبُرِهِ كدُبُرِ غيره؛ لأنه أصْلِيٌّ بِكُلِّ اعتبارٍ.

وإن تَوَضَّأَ خُنْتَي، ولمسَ أَحَدَ فَرْجَيْهِ، وصَلَّى الظَّهَرَ، ثُمَّ أَحْدَثَ وتَوَضَّأَ،
ولمسَ الْآخَرَ، وصَلَّى الْعَصَرَ، أو فَائِئَةً، لَزِمَهُ إِعَادَتُهُمَا دُونَ الْوُضُوءِ، قاله في
«الإنصاف»^(٢).

(أو) كان المَسُّ مَمَّن (لم يَتَعَمَّدَ) فينْقُضُ أيضاً، وقوله: (بيدٍ): مُتَعَلِّقٌ
بـ (مَسٍّ)، وهي من رَوُوسِ أَصَابِعِ^(٣) (إلى كُوعٍ)؛ فلا نَقْضَ إِذَا مَسَّهُ بِغَيْرِهَا؛ لحديثِ
أحمدَ والدارقُطَنِيِّ: «مَنْ أَفْضَى يَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ»^(٤)، ولأنَّ غَيْرَ الْيَدِ لَيْسَ بِأَلَةٍ^(٥) اللَّمَسِ،
(ولو) كَانَتِ الْيَدُ (زائدةً)؛ لَعُمُومِ ما سَبَقَ، ولا فَرْقَ بَيْنَ بَطْنِ الْكَفِّ، وظَهْرِهَا،

(١) في «ق»: «بغير».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٢٠٩).

(٣) في «ك»: «الأصابع».

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٣)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٤٧)، من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) في «ق»: «آلة».

خلا ظُفْرٍ، ولا نقضَ بمسٍّ محلِّ فرجٍ بائنٍ، ولا بالأنثيين، أو ما بين
الفرجين، أو فرجٍ بهيمةٍ، أو سُفْرِي امرأةٍ^(١)، وهما حافتا فرجها، بل
بمخرج بولٍ ومنيٍّ وحيضٍ، ولا بمسٍّ غيرٍ يدٍ إلّا.....

وحرّفها؛ لأنه جزءٌ منها أشبه بطنها، (خلا ظُفْرٍ) فلا ينقضُ المسُّ به؛ لأنه في حُكْمِ
الْمُنْفَصِلِ، (ولا نقضَ بمسٍّ محلِّ فرجٍ بائنٍ)؛ أي: محلِّ ذكرٍ مقطوعٍ من أصولٍ^(٢)
الأنثيين كسائر البدن؛ لأنه لم يمسَّ ذكراً، وكذا مسُّ البائن، لذهابِ حُرْمَتِهِ كما
يُعلمُ ممّا سبق.

(ولا) نقضَ (ب) مسٍّ (الأنثيين، أو) مسٍّ (ما بين الفرجين)؛ لعدم إطلاقِ
الفرجِ على ذلك، (أو)؛ أي: ولا نقضَ بمسٍّ (فرجٍ بهيمةٍ، أو سُفْرِي أنثى،
وهما): أسكتّاها؛ أي: (حافتا فرجها)؛ لأنّهما ليسا من الفرج، (بل) يحصلُ
النقضُ (ب) مسٍّ (مخرج بولٍ ومنيٍّ وحيضٍ) لقوله ﷺ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ»،
رواه ابن ماجه وغيره^(٣)، والفرجُ اسمُ جنسٍ مُضافٍ، فيُعْمُ، ولقوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ
مَسَّتْ فَرْجَهَا، فَلْيَتَوَضَّأْ»، رواه أحمدٌ من حديث عمرو بن شعيب^(٤)، وإسناده جيّدٌ
إليه، وكالذَّكَرِ.

(ولا) نقضَ (بمسٍّ) بَعْضُو (غير يدٍ)؛ لحديث أبي هريرة السابق^(٥)، (إلا

(١) في «ز»: «أنثى».

(٢) في «ق»: «من محل».

(٣) رواه ابن ماجه (٤٨١)، من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣ / ٢).

(٥) تقدم تخريجه (٢٤٣ / ١).

بمسِّ ذكره فرجها أو دبَّرها أو هي بهما ذكره.

الخامس^(١): لمسُ ذكرٍ لأنثى.....

بمسِّ رَجُلٍ (ذَكَرِهِ فَرَجَهَا)؛ أي: المرأة، (أو) بمسِّ (دُبَّرَهِمَا)؛ أي: الرجل والمرأة ذكره، (أو) بمسِّها (هي)؛ أي: المرأة (بهما)؛ أي: بقبْلِها أو دبَّرها (ذَكَرَهُ)؛ أي: الرجل، فينتقض الوضوء بذلك؛ لأنه أفحش من المسِّ باليد، وعَلِمَ منه أنه لا نقضَ بمسِّ ذكرٍ بذكرٍ، ولا دبَّيرٍ بدبُّيرٍ، ولا قبْلٍ امرأةٍ بقبْلٍ^(٢) أخرى، أو دبَّرها.

(الخامس) من النواقيض: (لَمَسُ ذَكَرٍ لَأُنْثَى) بشهوةٍ بلا حائلٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، وخُصَّ بما إذا كان بشهوةٍ؛ جَمْعاً بين الآيَةِ والأخبار؛ لأنه رُوي عن عائشة قالت^(٣): فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ، فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعْتُ يَدَيَّ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤)، وَنَضَبُهِمَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي، وَرُوي عنها أيضاً: أَنَّهَا قَالَتْ: «كَنتُ أَنَا بَيْنَ يَدَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلِي»، متفقٌ عليه^(٥).

والظاهر أنَّ غَمَزَهُ رِجْلُهَا كَانَ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ، وَلِأَنَّ اللَّمَسَ لَيْسَ بِحَدَثٍ، وَإِنَّمَا هُوَ دَاعٍ إِلَيْهِ، فَاعْتَبِرَتِ الْحَالَةُ الَّتِي يَدْعُو فِيهَا إِلَيْهِ، وَهِيَ

(١) في «ح»: «إلا بمس فرجه بفرج أو دبر غيره أو دبرهما. الخامس».

(٢) في «ق»: «في قبل».

(٣) في «ق»: «أنها قالت».

(٤) رواه مسلم (٤٨٦).

(٥) رواه البخاري (٣٧٥)، ومسلم (٥١٢ / ٢٧٢).

أو أُثْنَى لَذَكَرٍ بِشَيْءٍ^(١) من بدنهما لشهوة^(٢) بلا حائلٍ، ولو بزائدٍ لَزَائِدٍ،
أو أَشْلَّ أو مَيَّتٍ أو هَرِمٍ أو مَحْرَمٍ، لا لشعرٍ وظُفَرٍ وَسِنَّ، ولا اللَّمَسُ^(٣)
بذلك، ولا مَنْ دُونَ سَبْعٍ، ولا رَجُلٍ لَأَمْرَدٍ،

حَالُ الشَّهْوَةِ، (أو) لَمَسُ (أُثْنَى لَذَكَرٍ بِشَيْءٍ من بدنِها بشهوة)؛ لأنها مُلامسةٌ
تنقضُ الوُضُوءَ، فاستوى فيها الذَّكَرُ والأنثى؛ كالجماع، سئلَ أحمدٌ عن المرأةِ
إذا مَسَّتْ زوجها؟ قال: ما سمعتُ فيها شيئاً، ولكن هي شقيقةُ الرَّجُلِ، يُعْجِبُنِي
أَن تَتَوَضَّأَ^(٤).

(بلا حائلٍ)؛ لأنه مع الحائلٍ لم يلمسَ بشرتها، أشبه ما لو لمسَ ثيابها بشهوةٍ،
والشهوة لا تُوجِبُ الوُضُوءَ بمُجَرَّدِها، كما لو وُجِدَتْ من غير لَمَسٍ شَيْءٍ، (ولو)
كان اللَّمَسُ (ب) عَضْوٍ (زائدٍ لَزَائِدٍ)؛ كاليدِ والرَّجْلِ، أو الإصبعِ الزَّائِدَةِ كالأَصْلِيِّ،
(أو) كان اللَّمَسُ لِعَضْوٍ (أشْلَّ) لا نفعَ فيه أو به، (أو) كان اللَّمَسُ لـ (مَيَّتٍ)
لِلْعُمُومِ، وكما يجبُ الغُسلُ بوطءِ المَيِّتِ، (أو) كان اللَّمَسُ لـ (هَرِمٍ أو مَحْرَمٍ)؛
لما سبق.

و(لا) يَنْقُضُ لَمَسٌ مُطْلَقاً (لشعرٍ وظُفَرٍ وَسِنَّ، ولا اللَّمَسُ بذلك)؛ أي:
السِّنُّ والظُّفَرُ والشَّعَرُ؛ لأنها تَنْفَصِلُ في حالِ السَّلَامَةِ أشبه لَمَسِ الدَّمَعِ، ولذلك
لا يَقَعُ طَلاقٌ ونحوه أَوْقَعَ بها، (ولا) يَنْقُضُ لَمَسُ (مَنْ) لها أو له (دُونَ سَبْعٍ)؛ لأنه
ليسَ محلاً للشَّهْوَةِ، (ولا) لَمَسُ (رجلٍ لَأَمْرَدٍ)، وهو: الشابُّ طَرَّ شاربُهُ، ولم

(١) في «ف»: «لشيء».

(٢) في «ز»: «بشهوة».

(٣) في «ح»: «ولا للامس».

(٤) انظر: «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١ / ١٩).

أو امرأةٍ لامرأةٍ، ولا إنْ وجدَ ممسوسٌ فرجٍ أو ملموسٌ بدنٍ شهوةً،
ويُتَجَّهُ: نقضُ كلِّ لو تلامساً معاً.

ولا نقضٌ بانتشارٍ عن فكرٍ وتكرارٍ نظريٍّ، ولمسٍ عضوٍ مقطوعٍ،
وخُتْنَى مُشْكِلٍ، ولا بلمسه رجلاً أو امرأةً، فلو لمسَ كلاهما بشهوةٍ،
أو لمساهاً.....

تَبَيَّنَ لحيثه، قاله في «القاموس»^(١)، ولو لشهوةٍ (أو) لمسٍ (امرأةٍ لامرأةٍ) ولو لشهوةٍ؛
لعدمِ تناوُلِ النصِّ له، (ولا إنْ وجدَ ممسوسٌ فرجٍ أو ملموسٌ بدنٍ شهوةً)؛ يعني:
لا ينتقضُ وضوءٌ ممسوسٍ فرجه وإنْ وجدتْ منه شهوةٌ، ولا وضوءٌ ملموسٍ بدنه
بشهوةٍ، وإنْ وجدتْ منه شهوةٌ، بل يختصُّ النقضُ بالماسِّ واللامسِّ لتناولِ النصِّ
لهما.

(ويُتَجَّهُ: نقضُ) وضوءٍ (كلِّ) من مُتَلَمِّسَيْنِ (لو تلامساً معاً) لشهوةٍ؛ لأنَّ
كلَّ واحدٍ منهما لامسٌّ وملموسٌ، وهو مُتَجَّهُ^(٢).

(ولا نقضُ) أيضاً (بانتشارٍ عن فكرٍ وتكرارٍ نظريٍّ)؛ لأنَّه لا نصٌّ فيه،
(و) لا ب (لمسٍ عضوٍ مقطوعٍ)؛ لزوالِ حُرْمَتِهِ، (و) لا مسٍّ (خُتْنَى مُشْكِلٍ) من
رجلٍ أو امرأةٍ ولو بشهوةٍ، (ولا بلمسه)؛ أي: الخُتْنَى (رجلاً) فقط، (أو امرأةً)
فقط، ولو لشهوةٍ؛ لأنَّه مُتَيَقَّنُ الطَّهَارَةِ، شاكٌّ في الحدثِ، (فلو لمسَ) الخُتْنَى
(كلاً منهما)؛ أي: الرَّجُلَ والمرأةَ (بشهوةٍ، أو لمساهاً)؛ أي: لمسَ الرجلَ والمرأةَ

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٤٠٧)، (مادة: مرد).

(٢) أقول: قال الشارح: وهو حسنٌ، انتهى؛ ولم أر من صرَّح به، لكنه كالصريح، وهو ظاهرٌ،
انتهى.

لها، انتَقَضَ وضوءه في الأولى، ووضوء أحدهما لا بعينه في الثانية.
 السادس: غَسَلَ مِيتٍ أو بعضه ولو كافراً، أو في قميص،
 لا بتيممه، وغاسله مَنْ يُقْلِبُهُ ويأشِرُهُ ولو مرةً، لا مَنْ يَصُبُّ الماءَ.

الخُشْي (لها)؛ أي: للشهوة (انتقض وضوءه)؛ أي: الخُشْي (في الأولى)؛ أي: في
 لمسها لهما بشهوة، (و) انتقض (وضوء أحدهما)؛ أي: الرَّجُلِ والمرأة (لا بعينه في
 الثانية)، وهي لمسهما للخُشْي؛ لأنه إن كان ذَكَراً، فقد لَمَسَتْهُ امرأةٌ بشهوة، فانتقض
 وضوءها، وإن كان أنثى؛ فقد لَمَسَهَا رجلٌ بشهوة، فانتقض وضوءه.

(السادس) من النواقيض: (غَسَلَ مِيتٍ) صغيراً كان المِيتُ أو كبيراً، ذكراً
 أو أنثى؛ لأنَّ ابنَ عمرَ وابنَ عباسٍ كانا يأمرانِ غاسِلَ المِيتِ بالوضوء^(١)، وعن أبي
 هريرة: أَقْلُ ما فيه الوُضوءُ^(٢)، ولم يُعلم لهم مُخالفٌ من الصحابة، ولأنَّ الغاسِلَ
 لا يسلمُ غالباً^(٣) من مَسِّ عَوْرَةِ المِيتِ، فأقيم مقامه؛ كالنوم مع الحدث، (أو) غَسَلَ
 (بعضه) المتَّصِل به أو المُنفصل، فلو غَسَلَ يَدَ مِيتٍ مُنفصلةً عنه، انتقض وضوءه،
 لا إن غَسَلَ يَدَ سارقٍ؛ لأنها بعضٌ حيٍّ، (ولو) كان المِيتُ (كافراً) مع تحريم
 غَسْلِهِ، (أو) كان (في قميص)، فينتقض وضوءُ غاسله، (لا بتيممه^(٤))؛ أي:
 المِيتُ لِعُذْرِ؛ اقتصاراً على النصِّ، (وغاسله)؛ أي: المِيت: (مَنْ يُقْلِبُهُ ويأشِرُهُ
 ولو مرةً، لا مَنْ يَصُبُّ الماءَ) ونحوه.

(١) رواهما عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٤٠٥، ٤٠٧).

(٢) لم نقف على من خرجه عنه، وأبو هريرة رضي الله عنه هو راوي حديث: «من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ». رواه الترمذي (٩٩٣)، وابن ماجه (١٤٦٣).

(٣) في «ق»: «ولأن الغاسل غالباً لا يسلم».

(٤) في «ق، ك، م»: «بتيممه».

السابع: أكل لحم إبلٍ ولو نيئاً تعبدًا،

(السابع) من النواقض: (أكل لحم إبلٍ) عَلِمَهُ أو جَهِلَهُ، (ولو) كان (نيئاً)؛ لحديث البراء بن عازب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ أَنْتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قِيلَ: أَنْتَوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَا»، رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١)، وعن جابر بن سمرة مرفوعاً مثله، رواه مسلم^(٢).

قال أحمد: فيه حديثان صحيحان: حديث البراء، وجابر بن سمرة، قال الخطابي: ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث^(٣)، ودعوى النسخ، أو أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُضُوءِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَرْدُودَةٌ، وقد أطلّ فيه في «شرح المنتهى»^(٤).

و(إبل) بكسرتين، وتُسَكَّنُ الباءُ، قال في «القاموس»: واحدٌ يقعُ على الجمعِ، ليس بجمعٍ ولا اسمِ جمعٍ، وجمعه: آبال^(٥).

(تعبدًا)؛ أي: لا عن حَدَثٍ، فلا يُعَلَّلُ، ولا يُعَقَّلُ معناه، ولا يتعدى إلى غيره، وإنما هو أمرٌ توقيفيٌّ، وقفَ عليه الصحابةُ من النبي ﷺ، فيجبُ اتّباعُهُ والعملُ به، ولو كان مُخَالَفًا لِلْقِيَاسِ، قاله الدنوشري^(٦).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٨٨)، وأبو داود (١٨٤)، والترمذي (٨١)، وابن ماجه (٤٩٤).

(٢) رواه مسلم (٣٦٠).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١ / ٦٧).

(٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ٧٤).

(٥) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٢٣٩)، (مادة: إبل).

(٦) هو محيي الدين عبد القادر الدنوشري المصري، أخذ عن الإمام منصور بن يونس البهوتي، ودرّس بالجامع الأزهر، وأخذ عنه مفتي الحنابلة بدمشق عبد الباقي بن عبد الباقي بن =

فلا نقض ببقية أجزائها؛ كسَنَامٍ وَكَبِدٍ وَكَرْشٍ، وَشُرْبِ لَبَنِ^(١) وَمَرَقِ لَحْمٍ.

الثامن: الرَّدَّةُ، وكلُّ ما أَوْجَبَ غُسْلاً إِلَّا الْمَوْتَ، فما مرَّ نواقضُ مشتركةً، والمختصةُ: كزوالِ عُذْرٍ نحوِ مستحاضَةٍ، وخروجِ وقتِ تيمُّمٍ، وبطلانِ مسحٍ بفراغِ مُدَّةٍ، أو خَلْعِ ممسوحٍ، وبُرْءِ جَبيرةٍ،

(فلا نقضَ بـ) تناولِ (بقيةِ أجزائها)؛ أي: الإبل؛ (كسَنَامٍ وَكَبِدٍ) وَقَلْبٍ، (وَكَرْشٍ) وطحالٍ ومِصْرانٍ؛ لأنَّ النصَّ لم^(٢) يتناولها، (و) لا نقضَ بـ (شُرْبِ لَبَنِ وَ) شُرْبِ (مرقٍ لحمٍ)؛ لأنَّ الأخبارَ الصحيحةَ إنما وردتْ في اللَّحْمِ.

(الثامن) من النواقضِ: (الرَّدَّةُ) عن الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لِحَبْطَنَ عَمَلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»^(٣)، والرَّدَّةُ تُبْطِلُ الْإِيمَانَ، (وكلُّ ما أَوْجَبَ غُسْلاً) أَوْجَبَ وُضوءاً (إِلَّا الْمَوْتَ)، فلا يُوجِبُ الوُضوءَ، بل يُسَنُّ له.

(فما مرَّ) من المسائلِ (نواقضُ مُشتركةٌ) بينَ الماسحِ على الخُفَّينِ وغيره، (و) أمَّا النواقضُ (المُختصةُ؛ كزوالِ عُذْرٍ نحوِ مُستحاضَةٍ، وخروجِ وقتِ تيمُّمٍ، وبُطْلانِ مَسْحٍ) على الخُفَّينِ ونحوهما (بفراغِ مُدَّةٍ، أو خَلْعِ مَمْسُوحٍ، وبُرْءِ جَبيرةٍ،

= عبد القادر، توفي بعد (١٠٣٠هـ). انظر: «النعْت الأَكْمَل لأَصْحَاب الإمام أحمد» للغزي (ص: ٢٠٥).

(١) في «ح»: «كسَنَامٍ وَكَبِدٍ وَقَلْبٍ وَطَحَالٍ وَشَحْمٍ وَكَلِيَّةٍ وَمِصْرَانٍ وَكَرْشٍ وَلِسَانٍ وَرَأْسٍ وَكَوَارِعٍ، وَلَا يَحْتَنُ بِذَلِكَ مِنْ حَلْفٍ لَا يَأْكُلُ لَحْماً، وَشَرَبِ لَبَنِ».

(٢) في «ق»: «لا».

(٣) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري ؓ.

وقدرة على ماء بعد عَدَمِها ووُجُودِهِ لِعَادِمِهِ وَغَيْرِهِ، فمذكورٌ في أبوابه،
ولا نقضٌ بكلامٍ وطعامٍ ولحمٍ مُحَرَّمٍ، بل يُسَنُّ، ولا بإزالةٍ نحو شعرٍ
وُظْفَرٍ، ولا بققهقهةٍ في صلاةٍ، ولا بما مَسَّتْهُ نَارٌ،

وقُدرةٌ على ماءٍ بعد عَدَمِها؛ أي: القُدرة (ووُجُودِهِ)؛ أي: الماء (لِعَادِمِهِ وَغَيْرِهِ)؛
أي: غير ذلك (فمذكورٌ في أبوابِهِ) فما يتعلّق بالمسح تقدّم في الباب قبله،
وما يتعلّق في المُستحاضَةِ وَمَنْ به سَلَسُ بولٍ ونحوه يأتي في (باب الحيض)،
وما يتعلّق بالتيّم يأتي في بابه.

(ولا نقضٌ بكلامٍ) مُحَرَّمٍ؛ كالكذب، والغيبة، والقذف، والسبِّ؛ ونحوها،
بل يُسَنُّ الوضوءُ من الكلام المُحَرَّمِ، (و) لا بأكلِ (طعامٍ) مُحَرَّمٍ، (و) لا بأكلِ (لحمٍ)
مُحَرَّمٍ، بل يُسَنُّ الوضوءُ لذلك.

(ولا) نقضٌ (بإزالةٍ نحو شعرٍ) كسِنَّ (وُظْفَرٍ)، خلافاً لما حُكي عن مُجاهِدٍ
والْحَكَمِ وَحَمَّادٍ^(١)؛ لأن غسله أو مَسَحَهُ أَصْلٌ لا بَدَلٌ عَمَّا تَحْتَهُ، بخلاف الخُفِّ.
(ولا) نقضٌ (بققهقهةٍ) ولو (في صلاةٍ)، وهي: أن يضحك حتّى يحصلَ من
ضَحِكِهِ حَرْفَانِ، ذكره ابنُ عَقيْلٍ.

(ولا) نقضٌ (ب) أَكَلِ (ما مَسَّتْهُ نَارٌ)؛ لقول جابرٍ: كان آخرَ الأمرين من
رسولِ الله ﷺ تركُ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، رواه أبو داودَ والترمذِيُّ وابنُ
ماجه^(٢).

(١) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (١/ ١٣١).

(٢) رواه أبو داود (١٩٢)، والنسائي (١٨٥). ولم نقف عليه في «سنن الترمذي» و«سنن ابن
ماجه» ولم يعزه لهما المزي في «تحفة الأشراف» (٣٠٤٧) (٢/ ٣٦٧).

ولا يُسْتَحَبُّ وضوءٌ لذلك .

* * *

فصل

وَمَنْ شَكَّ فِي طَهَارَةٍ أَوْ حَدَّثَ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، بَنَى عَلَى يَقِينِهِ.....

(ولا يُسْتَحَبُّ وضوءٌ لذلك)؛ أي: لإزالة نحو الشعر وما عُطِفَ عليه .

(فصل)

في مسائل من الشك في الطهارة

(وَمَنْ شَكَّ)؛ أي: تردّد - قال في «القاموس»: الشك: خلافُ اليقين^(١) - (في طهارة) بعدَ يقينٍ حَدَّثَ، (أو) شَكَّ في (حَدَّثَ) بعدَ يقينٍ طهارةٍ، (ولو) كان شكُّه (في غيرِ صلاةٍ، بنى على يقينه)، وهو الطهارةُ في الأولى، والحدَثُ في الثانية؛ لحديثِ عبدالله بن زيد قال: شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»، متفق عليه^(٢).

ولمُسلمٍ معناه مرفوعاً من حديثِ أبي هريرة، ولم يذكر فيه: (وهو في الصلاة)^(٣).

ولأنه إذا شكَّ تعارضَ عنده الأمران، فيجبُ سقوطُهما؛ كالبيئتين إذا

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٢٢٠)، (مادة: شك).

(٢) رواه البخاري (١٢٧)، ومسلم (٣٦١).

(٣) رواه مسلم (٣٦٢).

ولو عارضه ظنٌّ، وإنَّ تيقَّنهما.....

تعارضتا، ويرجعُ إلى اليقينِ، (ولو عارضه ظنٌّ)؛ لأنَّ غلبةَ الظنِّ إذا لم يكن لها ضابطٌ في الشرعِ، لم يُلْتَفَتْ إليها؛ كظنِّ صدقِ أحدِ المُتَدَاعِيَيْنِ، بخلافِ القِبْلَةِ والوَقْتِ، هذا اصطلاحُ الفقهاءِ، وعند الأصوليين: إن تساوى الاحتمالان، فهو شكٌّ، وإلا فالراجحُ ظنٌّ، والمرجوحُ وهَمٌّ، والأوَّلُ مُوَافِقٌ لِلْغَةِ، كما في «القاموس»^(١)، قال في مقدمة «الروضة»: اليقين ما أذعنت النفس للتصديق به، وقطعت به، وقطعت بأن قطعها صحيح^(٢)، وفيه أقوالٌ أُخَرُ، قال ابنُ نصرٍ الله^(٣): في تسمية ما هنا يَقيناً بعدَ وُروُدِ الشكِّ عليه نظراً، نعم كانَ يَقيناً ثم صارَ الآنَ^(٤) شكّاً، فاعتُبرتَ صفتهُ السابقةُ، وقُدِّمتْ على صفتهِ اللاحقةِ؛ للأحاديثِ الصَّحِيحَةِ في ذلك؛ استصحاباً للأصلِ السابقِ؛ لِمَا قارَنَهُ من اليقينِ، وتقديماً له على الوصفِ اللاحقِ؛ لنزوله عن درجته.

(وإنَّ تيقَّنهما)^(٥)؛ أي: الحدثَ والطهارةَ بالمعنى الوصفيِّ لا الفعليِّ؛ لثلاثٍ يتكرَّرُ مع ما سيأتي؛ أي: تيقَّن كونه اتصفَ بالحدثِ والطهارةِ بعدَ الشُّرُوقِ^(٦) مثلاً،

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٢٢٠)، (مادة: شك).

(٢) انظر: «روضة الناظر» لابن قدامة (ص: ٢١).

(٣) أحمد بن نصر الله بن أحمد البغدادي المصري، أبو الفضائل، محب الدين، من فقهاء الحنابلة، ولد ببغداد سنة (٧٦٥هـ)، وانتقل إلى القاهرة فولي بها قضاء الحنابلة، وتوفي بها سنة (٨٤٤هـ)، له: «مختصر تاريخ الحنابلة»، والأصل لابن رجب. انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٢٣٣)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٢٦٤).

(٤) سقط من «ق».

(٥) في «ق»: «وتيقَّنهما».

(٦) في «ق»: «الشروع».

وَجَهْلَ أَسْبَقَهُمَا، فَإِنْ جَهَلَ حَالَهُ قَبْلَهُمَا تَطَهَّرَ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى ضِدِّهَا،
وإن عَلِمَهَا^(١) لَكِنْ تَيَقَّنَ فِعْلَهُمَا؛ رَفْعاً لِحَدَثٍ، وَنَقْضاً لَطَهَارَةٍ، أَوْ
عَيْنَ.....

(وَجَهْلَ أَسْبَقَهُمَا) بَأَن لَمْ يَذَرِ الْحَدَثَ قَبْلَ الطَّهَارَةِ أَوْ بِالْعَكْسِ.

(فإن جَهَلَ حَالَهُ قَبْلَهُمَا)، بَأَن لَمْ يَذَرِ هَلْ كَانَ مُحْدَثاً أَوْ مُتَطَهِّراً قَبْلَ
الشُّرُوقِ^(٢)، (تَطَهَّرَ) وَجُوباً إِذَا أَرَادَ فَعَلَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا؛ لَتَيَقَّنَهُ الْحَدَثُ فِي إِحْدَى
الْحَالَتَيْنِ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ؛ لِأَنَّ وَجُودَ يَقِينِ الطَّهَارَةِ فِي الْحَالِ الْآخَرِ مَشْكُوكٌ فِيهِ،
أَكَانَ قَبْلَ الْحَدَثِ أَوْ بَعْدَهُ؟ وَلَئِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ طَهَارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ أَوْ مُسْتَصْحَبَةٍ،
وَلَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ هُنَا.

(وإلا): بَأَن لَمْ يَجْهَلْ حَالَهُ قَبْلَهُمَا بَلْ عَلِمَهَا، (فَهُوَ عَلَى ضِدِّهَا) فَإِنْ كَانَ
مُتَطَهِّراً، فَمُحْدَثٌ، وَإِنْ كَانَ مُحْدَثاً، فَمُتَطَهَّرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَيَقَّنَ زَوَالَ تِلْكَ الْحَالِ إِلَى
ضِدِّهَا، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ، لِأَنَّ مَا يُغَيِّرُهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

(وإن عَلِمَهَا)؛ أَي: حَالَهُ قَبْلَهُمَا، (لَكِنْ تَيَقَّنَ فِعْلَهُمَا)؛ أَي: الطَّهَارَةَ وَالْحَدَثَ
حَالَ كَوْنِ فَعْلِ الطَّهَارَةِ (رَفْعاً لِحَدَثٍ، وَ) حَالِ كَوْنِ فَعْلِ الْحَدَثِ (نَقْضاً لَطَهَارَةٍ)،
فَهُوَ عَلَى مِثْلِهَا: فَإِنْ كَانَ قَبْلُ مُتَطَهِّراً، فَمُتَطَهَّرٌ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ أَنَّهُ نَقَضَ تِلْكَ الطَّهَارَةَ،
ثُمَّ تَوَضَّأَ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مَعَ بَقَاءِ تِلْكَ الطَّهَارَةِ؛ لِتَيَقُّنِ كَوْنِ طَهَارَتِهِ عَنْ
حَدَثٍ، وَنَقْضِ هَذِهِ الطَّهَارَةِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَزُولُ بِهِ الْيَقِينُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلُ مُحْدَثاً،
فَهُوَ الْآنَ مُحْدَثٌ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ أَنَّهُ انْتَقَلَ عَنْهُ إِلَى طَهَارَةٍ، ثُمَّ أَحْدَثَ عَنْهَا، وَلَمْ يَتَيَقَّنْ
بَعْدَ الْحَدَثِ الثَّانِي طَهَارَةَ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ قَبْلَهُمَا تَطَهَّرَ؛ لِمَا سَبَقَ، (أَوْ عَيْنَ)

(١) فِي «ح»: «عَلِمَهَا».

(٢) فِي «ق»: «الشُّرُوع».

وَقَتاً لَا يَسَعُهُمَا، فَهُوَ عَلَى مِثْلِهَا، فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُمَا وَأَسْبَقَهُمَا، أَوْ تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ، وَلَمْ يَذَرِ الْحَدَثَ عَنْ طَهَارَةٍ أَوْ لَا، فَمُتَطَهَّرٌ مُطْلَقاً، وَعَكْسُ هَذِهِ بَعْكَسُهَا.....

لفعل طهارةٍ وحديثٍ (وَقَتاً لَا يَسَعُهُمَا، فَهُوَ عَلَى مِثْلِهَا)؛ أي: مثل حاله قبلهما، لسقوط هذا اليقينٍ للتعارض، وإن لم يعلم حاله قبلهما، تطهر.

(فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُمَا) بأن لم يَذَرِ الْحَدَثَ عَنْ طَهَارَةٍ أَوْ لَا، وَلَمْ يَذَرِ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ أَوْ لَا، (و) جَهِلَ أَيْضاً (أَسْبَقَهُمَا)، فعلى ضِدِّ حاله قبلهما إن علمها؛ لما تقدَّم، ومقتضى صنيع المصنِّف أن جواب هذه المسألة والتي بعدها واحد، وهو قوله: (فَمُتَطَهَّرٌ)، وليس كذلك؛ إذ عباراتُ الأصحاب صريحةٌ بخلاف ما ذكره في هذه الصورة، موافقةٌ له فيما بعدها، إذا تقرر هذا، فجوابُ قوله: (فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُمَا وَأَسْبَقَهُمَا): (فعلى ضد حاله قبلهما) كما ذكرنا، فليُتَفَتَّنْ لذلك.

وإن تَيَقَّنَ طَهَارَةً، وَفَعَلَ حَدَثٍ فَقَطْ؛ أي: دون كونها عن حدثٍ أَوْ لَا، فعلى ضِدِّ حاله قبلهما، أَوْ تَيَقَّنَ حَدَثاً وَفَعَلَ طَهَارَةً فَقَطْ؛ بأن لم يَذَرِ الْحَدَثَ عَنْ طَهَارَةٍ أَوْ لَا، فَهُوَ عَلَى ضِدِّ حاله قبلهما؛ لأن الأصل أن ما تَيَقَّنَه كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَنْ ضِدَّ ذَلِكَ هُوَ الطَّارِئُ.

(أَوْ)؛ أي: وإن (تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ، وَلَمْ يَذَرِ الْحَدَثَ عَنْ طَهَارَةٍ أَوْ لَا) وَجَهِلَ أَسْبَقَهُمَا، (فَمُتَطَهَّرٌ مُطْلَقاً) مُحْدِثاً كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ مُتَطَهَّراً؛ لتيقُّنه رفع الحدث بالطهارة، وشكُّه في وجوده بعدها، (وعكسُ هذه) الصُّورَةُ: بأن تَيَقَّنَ الْحَدَثَ عَنْ طَهَارَةٍ، وَلَمْ يَذَرِ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ أَوْ لَا (بَعْكَسُهَا)، فيكون مُحْدِثاً مُطْلَقاً، سواءً كان قَبْلَ ذَلِكَ مُحْدِثاً أَوْ مُتَطَهَّراً؛ لتيقُّنه نَقْضَ الطَّهَارَةِ بِالْحَدَثِ، وشكُّه في الطهارة بعده، وهذا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الشَّكُّ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا، وَأَمَّا بَعْدَهَا: فلا

ولا وضوءَ على سامِعِي صوتِ أو شامِي رِيحٍ من أحدهما لا بعينه،
ولا إن مسَّ واحدٌ ذَكَرَ خُنْثَى وآخرَ فَرْجَه، وإنَّ أُمَّ أحدهما الآخرَ أو
صافَّه وحده أعاداً، لا إن تَوَضَّأ - ويتجه: أو أحدهما^(١) - أو صافَّه مع
ثالث،

يُؤثِّرُ فيها مُطلقاً.

(ولا وضوءَ على سامِعِي صَوْتِ) رِيحٍ من أحدهما لا بعينه، (أو شامِي رِيحٍ
من أحدهما لا بعينه)؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لم يتحقَّقه منه، فهو مُتيقَّنُ الطهارةِ،
شاكٌّ في الحدثِ.

(ولا) وضوءَ (إن مسَّ واحدٌ ذَكَرَ خُنْثَى، و) مسَّ (آخرَ فَرْجَه)؛ لأنه
لا يُعلمُ أيُّهما مسَّ الأصليَّ من الفَرْجَيْنِ، (وإنَّ أُمَّ أحدهما)؛ أي: أحدُ اثنينِ وجبتِ
الطهارةُ على أحدهما لا بعينه (الآخرَ، أو صافَّه وحده؛ أعاداً) صلاتهما؛ لتيقُّنِ كُلِّ
منهما أن أحدهما مُحدثٌ، فإن صافَّه مع غيره، فلا إعادة؛ لانتفاءِ الفُدْيَةِ، وإنَّ أمَّهُ
مع آخرَ أعادَ المؤتَمَّ منهما صلاته، و(لا) يُعيدا صلاتهما (إن تَوَضَّأ)؛ أي: إن^(٢)
توضَّأ كُلُّ منهما؛ لزوالِ الاعتقادِ الذي بطلتْ صلاتهما لأجله.

(ويَتَجَهُّ: أو)؛ أي: وكذلك لو توضَّأ (أحدهما)، وأمَّ الآخرَ، أو ائتمَّ به،
صحَّ ذلك، وفيه نظرٌ ظاهرٌ، قال في «شرح المنتهى»: ولا يكفي في ذلك وضوءُ
أحدهما؛ لاحتمالِ أن يكونَ الذي أحدثَ منهما هو الذي لم يتوضَّأ^(٣).

(أو صافَّه)؛ أي: صافَّ أحدهما الآخرَ (مع) مأمومٍ (ثالثٍ)، فلا يُعيدُ واحدٌ

(١) قوله: «ويتجه: أو أحدهما» سقط من «ح».

(٢) سقط من «ق».

(٣) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ٧٧).

ويتجه: لو أمّه مع ثالثٍ فأكثر لم يُعَدَّ إمامٌ وأعادَ صاحبُهُ.

* * *

فصل

يَحْرُمُ بِحَدَثٍ حَيْثُ لَا عُذْرَ صَلَاةً،

منهمُ صَلَاتُهُ؛ لعدمِ تَيَقُّنِ مَا يُبْطِلُهَا، (وَيَتَّجُهُ: لو أمّه؛ أي: أمُّ أحدهما صاحبه (مع) مُتَطَهِّرٍ (ثالثٍ فأكثر، لم يُعَدَّ إمامٌ) صَلَاتُهُ، لعدمِ تَيَقُّنِهِ حَدَثِ نَفْسِهِ، (وأعادَ صاحبه) صَلَاتُهُ؛ لتحقيقِ الْمُفْسِدِ، وهو إمّا حَدَثُهُ، أو حَدَثُ إِمَامِهِ، وأما الثالثُ: فصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ إِنْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، أو كَانَ خَلْفَهُ، ووقفَ مَعَهُ غَيْرُهُ؛ لزوالِ الْفَذْيَةِ، وهو مُتَّجُهُ^(١).

(فصل)

(يَحْرُمُ بِحَدَثٍ) أَكْبَرَ أو أَصْغَرَ (حَيْثُ لَا عُذْرَ) مَنْعَهُ مِنَ الطَّهَارَةِ (صَلَاةً)؛ لحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بغيرِ طَهْوَرٍ، ولا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ»، رواه الجماعة إلا البخاري^(٢)، وسواءُ الْفَرْضِ، والنفلِ، وسجودُ التَّلَاوَةِ

(١) أقول: ذكر الاتجاهين الشارحُ، ونظر في الأول في قوله: (أو أحدهما)، والنظر ظاهرٌ، والاتجاه الثاني مصرّح به في الشروح، وأما قول شيخنا: وأما الثالث... إلخ؛ فقد سبقه إليه شيخ مشايخنا الشيخُ إبراهيم النجدي، وهو غير ظاهر من كلام الفقهاء بهذا التفصيل؛ لأن الثالث لم يعلم حدث المصافف له، ولا حدث الإمام، وأما هذا التفصيل؛ فيجري فيما إذا علم حدث المصافف له، وأما هنا فلا؛ لأنه كما يحتمل حدث المصافف له يحتمل حدث الإمام، فكيف صحت صَلَاتُهُ خلف من طهارته محتملة، فتأمل، انتهى.

(٢) رواه مسلم (٢٢٤)، وأبو داود (٥٩)، والترمذي (١)، والنسائي (١٣٩)، وابن ماجه (٢٧٢).

ولا كُفِّرَ، وطوافٌ ولو نفلاً، ومسٌّ مُصَحَّفٍ وبعضه ولو
لصغيرٍ،

والشُّكْرِ، وصلاةُ الجَنَازَةِ، (ولا كُفِّرَ) بالصَّلَاةِ مع الحدثِ؛ لأنها معصيةٌ كسائرِ
المعاصي.

(و) يحرمُ به أيضاً^(١) (طوافٌ ولو نفلاً)؛ لقوله ﷺ: «الطوافُ بالبيتِ صلاةٌ
إلا أنَّ اللهَ أباحَ فيه الكلامَ»، رواه الشافعي^(٢).

(و) يحرمُ به أيضاً (مسٌّ مُصَحَّفٍ وبعضه، ولو لصغيرٍ) قال في
«الإنصاف»: على المذهبِ، وعليه الأصحابُ^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا
الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، ولحديث عبد الله بن عمر^(٤)، وابن حزم^(٥)، عن أبيه، عن
جده: أن النبي ﷺ كتبَ إلى أهلِ اليمنِ كتاباً، وفيه: «لا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»

(١) في «ك، م»: «أيضاً به».

(٢) رواه الإمام الشافعي في «مسنده» (ص: ١٢٧)، موقوفاً على ابن عمر بلفظ: أقلوا
الكلام في الطواف؛ فإنما أنتم في صلاة، والحديث رواه مرفوعاً من حديث ابن
عباس رضي الله عنهما ابن حبان في «صحيحه» (٣٨٣٦)، والحاكم في «المستدرک» (٣٠٥٨)،
وغيرهم.

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٢٢٣).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٢١٧)، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٢١)،
والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٨٨) بلفظ: قال النبي ﷺ: «لا يمس القرآن إلا
طاهراً».

(٥) كذا في جميع النسخ، وضبط الاسمان في «ك، م» هكذا: «عبد الله بن عمر وابن حزم»،
وهو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، والحديث مروي عنه كما سيأتي، ولعل
المؤلف نسبته إلى جده، والله أعلم.

حتى جِلْدِهِ الْمُتَّصِلِ وَحَوَاشِيهِ، بِيَدٍ وَغَيْرِهَا - وَيَتَجَهُّ: حتى بظفرٍ
وشعرٍ -

رواه الأثرم، والنسائي، والدارقطني^(١) مُتَّصِلًا^(٢)، واحتجَّ به أحمد، ورواه مالكٌ
مُرْسَلًا^(٣)؛ (حَتَّى جِلْدِهِ)؛ أي: المُصْحَفِ (الْمُتَّصِلِ) به، (و) حَتَّى (حَوَاشِيهِ)،
وما فيه من وَرَقٍ أبيض؛ لأنه يشمله اسمُ المُصْحَفِ، ويدخلُ في بيعه (بِيَدٍ وَغَيْرِهَا)
كصَدْرٍ؛ إذ كلُّ شيءٍ لا قى شيئاً فَقَدْ مَسَّهُ.

(وَيَتَجَهُّ): أنه يَحْرُمُ مَسُّهُ (حَتَّى بظفرٍ وشعرٍ) وسِنٌّ قَبْلَ انفصالها عن محالِّها^(٤)
تعظيماً له واحتراماً، وهو متجهٌ^(٥).

(١) في هامش «ق»: «والدارقطني بفتح الراء: نسبة إلى محلة كبيرة ببغداد، أوجد عصره بالفهم
والحفظ والورع، إمام القراء والمحدثين، لم يخلق على أديم الأرض مثله، وانتهى إليه
علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، صحيح الاعتقاد، سئل: هل رأيت مثلاً
نفسك؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾، وكان السائل رجاء بن محمد العدل،
فلحَّ عليه بالسؤال، فقال: لم أر أحداً جمعَ مثل ما جمعت، وقال القاضي أبو الطيب:
الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، ولد في ذي القعدة، سنة خمس أو ست وثلاث مئة،
ومات لثمان خلون من ذي القعدة، سنة خمس وثمانين، فسنة تسع وسبعون سنة،
وفضائله كثيرة جداً، رضي الله تعالى عنه، ونفعنا الله تعالى ببركة علومه، وأفاض علينا
من بركاته».

(٢) أورده ابن قدامة في «المغني» (١ / ٩٨)، وعزاه للأثرم، ورواه النسائي (٤٨٥٣) إلا
أنه ذكر فيه ما يتعلق بالديات فقط، والدارقطني في «سننه» (٢ / ٢٨٥)، من
حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده.

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١ / ١٩٩) من حديث عبدالله بن أبي بكر بن حزم.

(٤) في «ق»: «محله».

(٥) أقول: قال الشارح: لم أره لغيره، وهو غير بعيد، قال في «شرح الإقناع» و«المنتهى»: إذ
كل شيء لا قى شيئاً فقد مسه، انتهى. قلت: ولم أر من صرح به أيضاً، وهو ظاهر، =

لا بحائل؛ ككيسٍ وكمٍّ، وتصفُّحُه به وبعودٍ، وحملٌ بعِلاقَةٍ، ولا مسٌّ تفسيرٍ مُطلقاً ومنسوخٍ تلاوةً، ونحوِ توراةٍ وإنجيلٍ، ومأثورٍ عن الله تعالى، ورقىٍّ وتعاويزٍ فيها قرآنٌ،

و(لا) يَحْرُمُ مَسُّهُ (بحائلٍ ككيسٍ وكمٍّ)؛ لأنَّ المسَّ للحائلٍ لا له، (و) لا يَحْرُمُ على مُحدثٍ (تصفُّحُه)؛ أي: المصحفِ (به) - أي: الحائلِ - (وبعودٍ)، لِمَا تَقَدَّمَ.

(و) لا يَحْرُمُ على مُحدثٍ (حملٌ) مصحفٍ (بعِلاقَةٍ) - بكسرِ العينِ في الأجرامِ وفتحِها في المعاني - لأنَّ النهيَ وردَ في المسِّ، والحملُ ليسَ بمسٍّ.

(ولا) يَحْرُمُ على مُحدثٍ (مسٌّ تفسيرٍ مُطلقاً)، سواءً كان أكثرَ من القرآنِ أو أقلَّ منه، ولا كتبٍ فقهٍ وحديثٍ ورسائلٍ فيها آياتٌ من قرآنٍ، لأنَّه لا يسمَّى مصحفاً.

(و) لا يَحْرُمُ عليه أيضاً مسُّ (منسوخٍ تلاوةً)، وإن بقيَ حُكْمُه ك: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا»^(١).

(و) لا يَحْرُمُ مسُّ (نحوِ توراةٍ وإنجيلٍ) وزبورٍ وصحفِ إبراهيمَ وموسى وشيثٍ إن وُجِدَتْ، لأنها ليستَ قرآناً، (و) لا مسٌّ (مأثورٍ عن الله تعالى) كالأحاديثِ القدسيةِ، (و) لا مسٌّ (رقىٍّ وتعاويزٍ فيها قرآنٌ)، قال في «الفروع»: «وفاقاً»^(٢).

ولا يَحْرُمُ مسُّ ثوبٍ رَقِمَ بقرآنٍ، أو فضةٍ نُقِشَتْ به، في ظاهرٍ كلامٍ أحمدَ،

= لأن عموم قولهم: ببشرته، كما عبر به بعضهم، يشملُه، لأن الشعر والظفر والسن من البشرة، فتأمل، انتهى.

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٤٢٨) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٢٤٢).

ولوح فيه قرآنٌ لصغيرٍ، لا المحلّ المكتوب منه، ويَحْرُمُ مَسُّ مصحفٍ
بعضوٍ متنجسٍ، لا بعضوٍ طاهرٍ تنجّسَ غيره، ولمحدثٍ ولو ذميًّا نسخته
من غيرِ مَسٍّ وأخذُ أجرته،

قال الزركشي: ظاهرُ كلامه الجواز^(١)، قال في «النظم» عن الدرهم المنقوش: هذا
المنصور.

(و) لا بأسَ بمَسِّ (الوح فيه قرآنٌ لصغيرٍ)، فلا يَحْرُمُ على وليّه تمكينه من
مَسِّ المحلّ الخالي من الكتابة للمشقة، و(لا) يجوزُ تمكين الصغير من مَسِّ
(المحلّ المكتوب) فيه القرآن (منه) - أي: من اللوح - بلا طهارة، لعدم الحاجة
إليه؛ لاستغنائه عنه بمَسِّ الخالي.

وما حَرَّمَ بلا وضوءٍ ممّا تقدّم حَرَّمَ بلا غُسلٍ بطريق الأولى، لا العكس، فإنَّ
قراءة القرآن تحرُّم بلا غُسلٍ فقط.

(ويَحْرُمُ مَسُّ مصحفٍ بعضوٍ متنجسٍ)، لأنه أوّلَى من الحدّث، قال في
«الفروع»: وكذا مَسُّ^(٢) ذَكَرَ الله بنجسٍ^(٣)، و(لا) يَحْرُمُ مَسُّه (بعضوٍ طاهرٍ) إذا
(تنجّسَ غيره) من الأعضاء، لأنَّ النجاسة لا يتعدّى وجوبَ غُسلِها غيرَ محلّها،
بخلاف الحدّث فإنه يَحُلُّ جميعَ البدن كما تقدّم.

(ولمُحدثٍ ولو ذميًّا نسخته) - أي: المصحف - (من غيرِ مَسٍّ) لأنَّ النهيَ
ورد عن مسّه، وهي ليست مساً، وله (أخذُ أجرته) - أي: النسخ - لأنه عملٌ

(١) انظر: «شرح الزركشي على مختصر الخرقى» (١/ ٤٩).

(٢) سقط من «ق».

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٢٤٥).

ويأتي إن ملكه، وحرّم سفرّه به لدار حرب^(١)، وكتبه مع ذكر بنحس، وإن قصد إهانته بذلك، فالواجب قتله، كما في «الفنون»، وتوسّده، ووزن به، واتكأ عليه، وكتبه بحيث يهان، ويتجه: قتله إن قصد امتهانه بذلك.....

لا يختص أن يكون فاعله من أهل القرية، (ويأتي) في (البيع) أنه (إن ملكه) - أي: المصحف - بإرث أو غيره يؤمر بإزالة ملكه عنه.

(وحرّم سفرّه) - أي: المصحف - (لدار حرب)؛ لنهيّه ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، متفق عليه^(٢)؛ لأنه عرضة لاستيلاء الكفار عليه واستهانته.

(و) حرّم (كتبه) - أي: القرآن - (مع ذكر) الله (ب) شيء (نحس)، أو على شيء نحس، (وإن قصد إهانته)؛ أي: القرآن أو الذكر (بذلك)؛ أي: بكتبه بالنحس، (فالواجب) على ولي الأمر (قتله، كما) ذكره ابن عقيل («في الفنون»)، ويجب غسل الكتابة وتحريقها للصيانة.

(و) حرّم (توسّده)؛ أي: المصحف، (ووزن به، واتكأ عليه) لأن ذلك ابتدال له.

(و) حرّم (كتبه) - أي: القرآن - (بحيث يهان)، كعلى بساط أو حصير يداس أو يجلس عليه.

(ويتجه: قتله)؛ أي: قتل كاتب القرآن على محل مبتذل (إن قصد امتهانه بذلك) الكتب، قياساً على كتبه بالنحس أو عليه، إذ لا فرق بينهما، ولأن فعله

(١) كذا في «ح» بزيادة: «ويتجه: لا مع كثرة عسكر».

(٢) رواه البخاري (٢٨٢٨)، ومسلم (١٨٦٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ومثله في حرمة ذلك كُتِبَ عِلْمُ فِيهَا قرآنً، وإِلَّا كُرِهَ، وَرَمَى رَجُلٌ بكتابٍ
عندَ أحمدَ، فغَضِبَ وقال: هَكَذَا يُفْعَلُ بكلامِ الأبرارِ؟! وتُكْرَهُ كتابَةُ
قرآنٍ في سُتُورٍ، وفيما هو مَظَنَّةٌ بِذَلِكِ، لا كتابَةُ غَيْرِهِ مِنْ ذِكْرِ بغيرِ مسجدٍ،
فيما لم يُدَسَّنْ، وإِلَّا كُرِهَ شديداً وَيَحْرُمُ دَوْسُهُ، وَكَرِهَ أحمدُ شراءَ ثوبٍ
فيه ذِكْرُ اللَّهِ يُجْلَسُ عليه وَيُدَاسُّ،

ذلك يدلُّ على استخفافِهِ بالقرآنِ وَعَدَمِ مبالاةِهِ به، وهو متجهٌ^(١).

(ومثله في حرمة ذلك كُتِبَ عِلْمُ فِيهَا قرآنً)، فيجبُ احترامُها وصونُها عن
الامتهانِ.

(وإِلَّا) يَكُنْ في كُتُبِ الْعِلْمِ قرآنً (كُرِهَ) تَوَسُّدُهَا، وَالْوِزْنَ بها، وَالِاتِّكَاءُ
عليها، وَإِنْ خَافَ عَلَيْهَا سَرَقَةً، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَوَسَّدَهَا لِلْحَاجَةِ (وَرَمَى رَجُلٌ بكتابٍ
عندَ) الإمامِ (أحمدَ فغَضِبَ وقال: هَكَذَا يُفْعَلُ بكلامِ الأبرارِ؟! (٢) انتهى. فكيف
بكتابِ اللَّهِ تعالى، أَوْ ما هو فيه.

(وتُكْرَهُ كتابَةُ قرآنٍ في سُتُورٍ، وفيما هو مَظَنَّةٌ بِذَلِكِ)، وَ(لا) تُكْرَهُ (كتابَةُ
غَيْرِهِ مِنْ ذِكْرِ بغيرِ مسجدٍ فيما لم يُدَسَّنْ، وإِلَّا) بَأْنِ كانَ يُدَاسُّ، (كُرِهَ شديداً،
وَيَحْرُمُ دَوْسُهُ) - أي: الذِّكْرُ - فالقرآنُ أَوْلَى، قال في «الفصول» وغيره: وَيُكْرَهُ أَنْ
يُكْتَبَ على حيطانِ المسجدِ ذِكْرٌ أَوْ غَيْرُهُ، لَأَنَّ ذلكَ يُلْهِي المصليَّ.

(وَكُرِهَ) الإمامُ (أحمدُ شراءَ ثوبٍ فيه ذِكْرُ اللَّهِ يُجْلَسُ عليه وَيُدَاسُّ) على

(١) أقول: ذكره الشارح وقرر نحواً مما قرره شيخنا، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر يقتضيه
كلامهم هنا، وفي باب الردة، فتأمل، انتهى.

(٢) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ٣٨٩).

وَكُرِهَ - ويتجه: بلا قصد إهانة - مَدُّ رَجُلٍ لمصحفٍ، واستدباره وتخطيه
ورميه بلا حاجة، بل هو بمسألة التوسد أشبه، وتخليته بذهب أو فضة،
وتحرُّم في كتب علم، وكتبه بذهب أو فضة ويؤمر بحكه، ويزكى إن
بلغ نصاباً،

المواضع الخالية من الذكر، وأما وطؤه ما فيه ذكر فيحرم، (وكره) شديداً - (ويتجه):
بلا قصد إهانة) أمّا مع قصدها فيحرم، وهو متجه^(١) - (مدُّ) نائب فاعل (كره)
(رجل لمصحف واستدباره) - أي: المصحف - وكذا كتب علم فيها قرآن تعظيماً
لها^(٢)، (و) كره (تخطيه ورميه) بالأرض (بلا) وضع ولا (حاجة) تدعو إليه (بل)
هو بمسألة التوسد أشبه، وإليها أقرب.

(و) تكره (تخليته) - أي: المصحف - (بذهب أو فضة) نصاً، لتضييق
النقدين، (وتحرُّم في كتب علم) أن تحلى، (و) قال ابن الزاغوني^(٣): يحرم (كتبه)
- أي: المصحف - (بذهب أو فضة)؛ لأنه من زخرفة المصاحف، (ويؤمر بحكه،
ويزكى) ما اجتمع منه (إن بلغ نصاباً)، قاله أبو الخطاب، وله حكه وأخذه.

(١) أقول: تقدم في الاتجاه السابق أن كتبه بحيث يهان يحرم، ويتجه قتله إن قصد امتهانه بذلك،
وهنا أراد المصنف ذلك على ما يظهر لا الحرمة فقط كما قرره شيخنا، ولهذا أجمل الشارح
في حله واتجهه، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لما سبق قريباً، فتأمل، انتهى.

(٢) سقط من «ق».

(٣) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، أبو الحسن، المعروف بابن الزاغوني، من
كبار فقهاء الحنابلة، ولد عام (٤٥٥هـ)، كان متفناً في علوم شتى من الأصول والفروع
والحديث والوعظ، وتوفي سنة (٥٢٧هـ)، من مصنفاته: «الواضح»، و«الخلاف الكبير».
انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (١ / ٤٠١)، و«الأعلام» للزركلي (٤ / ٣١٠).

وَجَعَلُهُ عِنْدَ الْقَبْرِ وَلَوْ لِلْقِرَاءَةِ مِنْهُي عَنْهُ، وَيَبَاحُ تَطْيِيبُهُ وَتَقْبِيلُهُ وَجَعَلُهُ
عَلَى عَيْنَيْهِ.....

قال الشيخ تقي الدين: (وَجَعَلُهُ عِنْدَ الْقَبْرِ وَلَوْ لِلْقِرَاءَةِ مِنْهُي عَنْهُ) فلا
يُرْتَكَبُ^(١).

(ويباح تطييبه) - أي: المصحف - أو بعضه، واستحبّه الأمدئي؛ لأنَّ
النبي ﷺ طَيَّبَ الكعبة^(٢)، وهي دونَه، وأَمَرَ بتطيب المساجد^(٣)، فالْمُصْحَفُ
أَوْلَى.

(و) يباح (تقبيله)، قال النووي في «التيان»: رُوينا في «مسند الدارمي» بإسنادٍ
صحيح عن ابن^(٤) أبي مُليكة: أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَضَعُ الْمَصْحَفَ
عَلَى وَجْهِهِ وَيَقُولُ: كِتَابُ رَبِّي، كِتَابُ رَبِّي^(٥). وَنَقَلَ جَمَاعَةُ الْوَقْفِ فِيهِ^(٦) (و)
فِي^(٧) (جَعَلَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ) لَعَدَمِ التَّوْقِيفِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ رِفْعَةٌ وَإِكْرَامٌ؛ لِأَنَّ مَا طَرِيقُهُ
الْقُرْبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقِيَاسِ فِيهِ مَدْخَلٌ لَا يَسْتَحَبُّ فِعْلُهُ - وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ -

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» (١/ ٢٠٧).

(٢) رواه الأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٢٥٧) عن عائشة رضي الله عنها قال: أَطَيَّبْتُ الْكَعْبَةَ
أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَهْدِيَ لَهَا ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً. وَلَمْ نَقِفْ عَلَى خَبَرٍ مَرْفُوعٍ فِيهَا.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٢٧٩)، وأبو داود (٤٥٥)، والترمذي (٥٩٤)، من
حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) سقط من «ق».

(٥) رواه الدارمي (٣٣٥٠)، وانظر: «التيان في آداب حملة القرآن» للنووي (ص: ٩٨).

(٦) في «ق»: «ونقل جماعة في الوقف فيه».

(٧) سقط من «ق، م».

أو كرسي، والقيام له،

إلا بتوقيف، ولهذا قال عمرُ عن الحَجَر: لولا أَنِّي رأيتُ رسولَ الله ﷺ يقبِّلَكَ ما قَبَّلْتُكَ^(١).

ولمَّا قَبَّلَ معاويةُ الأركانَ كُلَّهَا أَنْكَرَ عليه ابنُ عباسٍ، فقال معاويةُ: ليس شيءٌ من البيتِ مهجوراً. فقال ابنُ عباسٍ: إنما هي السُّنَّةُ^(٢). وَأَنْكَرَ عليه الزيادةَ على فعلِ النبي ﷺ وإن كان فيه تعظيمٌ.

(أو)؛ أي: ويباحُ جَعْلُهُ على (كرسي) تعظيماً له، (و) يباحُ (القيامُ له) قال الشيخُ تقيُ الدين: إذا اعتادَ الناسُ قيامَ^(٣) بعضهم لبعضٍ، فقيامُهم لكتابِ الله أحقُّ^(٤)، وفي «الفروع» و«المبدع»: يُوْخَذُ من فِعْلِ أَحْمَدَ الجوازُ، وذلك أَنَّهُ ذَكَرَ عنده إبراهيمُ ابنُ طَهْمَانَ، وكان متكئاً، فاستَوَى جالساً وقال: لا ينبغي أن يُذَكَرَ الصالحونَ فتتَكَيَّأ. قال ابنُ عَقِيلٍ: فأخذتُ من هذا حُسْنَ الأدبِ فيما يفعله الناسُ عند ذكرِ إمامِ العصرِ من النهوضِ لسماعِ توقيعاتِهِ^(٥).

قال في «الفروع»: ومعلومٌ أَنَّ مسألتنا أَوْلَى^{(٦)(٧)}، وذَكَرَ ابنُ الجوزيَّ أَنَّ تَرَكَ

(١) رواه البخاري (١٥٢٠)، ومسلم (١٢٧٠).

(٢) رواه الترمذي (٨٥٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٧ / ١). قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) في «ق»: «القيام».

(٤) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ٢٩).

(٥) انظر: «الفروع» لأبي عبد الله ابن مفلح (٢٥١ / ١)، و«المبدع» لأبي إسحاق ابن مفلح (١٦٢ / ١).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢٥١ / ١).

(٧) أي: القيام للمصحف. أقول: ذكر هذا البحث في «حاشية الإقناع»، انتهى.

وَنَقْطُهُ وَشَكْلُهُ - ويتجه : وجوبهما مع تَحَقُّقِ لَحْنٍ - وكتابةُ أعشارٍ،
وأسماءِ سُورٍ، وَعَدَدِ^(١) آياتٍ وأحزابٍ، وَتَحْرُمُ مخالفةُ خطِّ عثمانَ رضي الله عنه
في واوٍ وياءٍ وألفٍ وغيرِ ذلك نصًّا،

القيام كان في الأول، ثم لما صار ترك القيام كالهوان بالشخص، استحَبَّ لِمَنْ
يَصْلُحُ له القيام^(٢).

(و) يباحُ (نَقْطُهُ)؛ أي: المصحف، (وَشَكْلُهُ)، بل قال العلماء: يستحبُّ
نَقْطُهُ وشكْلُهُ صيانةً من اللَّحْنِ فيه والتصحيف، وأمَّا كراهةُ الشَّعْبِيِّ والنَّخَعِيِّ النَّقْطَ،
فَلِلْخَوْفِ من التَّغْيِيرِ فيه، وقد أَمِنَ ذلكَ اليومَ، ولا يَمْنَعُ من ذلكَ كونه مُحَدَّثًا، فإنه
من المُحَدَّثَاتِ الحَسَنَةِ، كنظائره، مِثْلَ تصنيفِ العِلْمِ وبناءِ المدارس ونحوها، قاله
النَّوَوِيُّ في «التَّيْبَانِ»^(٣).

(ويتجه وجوبهما) - أي: النقْطُ والشكْلُ - (مع تَحَقُّقِ لَحْنٍ)، كفي زماننا،
وهو متجه^(٤).

(و) تباحُ (كتابةُ أعشارٍ) في المصحفِ (وأسماءِ سورٍ وعدَدِ آياتٍ وأحزابٍ)،
لَعَدَمِ النِّهْيِ عنه.

(وَتَحْرُمُ مخالفةُ خطِّ عثمانَ) بنِ عفانَ رضي الله عنه (في) رسمِ (واوٍ وياءٍ وألفٍ وغيرِ
ذلكَ) كَرَبَطِ تاءٍ ومدِّها (نصًّا)؛ لقوله رضي الله عنه: «عليكم بسُنَّتِي وسُنَّةِ الخلفاءِ بعدي»

(١) في «ح»: «وعدَّ».

(٢) انظر: «الأدب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٤٠٤) و(٣/ ٢١٩).

(٣) انظر: «التَّيْبَانِ في آداب حملة القرآن» للنَّوَوِيِّ (ص: ٩٧).

(٤) أقول: ذكره الشارح واتجهه، ولم أر من صرح به، وهو ظاهرٌ يقتضيه كلامهم والقواعد،
ومرادٌ لمن أطلق، فتأمل، انتهى.

ولا بأس أن يقول: سورة كذا، والسورة التي يُذكرُ فيها كذا، واستفتاح
الفأل فيه، فعله ابنُ بطة ولم يره غيره،

الحديث^(١)، ولأن قول الصحابي - ما يخالف القياس - توقيفٌ.

(ولا بأس أن يقول: سورة كذا)، ك (سورة البقرة) أو (النساء)، لأنه قد
ثبت في «الصحيحين» قوله ﷺ: «سورة البقرة»، و«سورة الكهف» وغيرهما ممّا
لا يُخصى، وكذلك عن الصحابة، قاله النووي في «التيان»^(٢).

وفي السورة لغتان: الهمز وتركه، والترك أفصح.

(و) أن يقول: (السورة التي يُذكرُ فيها كذا)، لوروده في الأخبار، ومنها
قوله ﷺ: «من قرأ السورة التي يُذكرُ فيها آل عمران»، الحديث رواه الطبراني
من حديث ابن عباس^(٣).

(واستفتاح الفأل فيه)؛ أي: المصحف (فعله) أبو [عبدالله]^(٤) عبيدالله (ابن
بطة) بفتح الباء^(٥) (ولم يره) الشيخ تقي الدين^(٦) ولا (غيره) من أئمتنا، ونقل عن

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)،
من حديث العرياض بن سارية. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) انظر: «التيان في آداب حملة القرآن» (ص: ٨٧ - ٨٨).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٠٠٢).

(٤) ما بين معكوفتين من «كشاف القناع» (١/ ١٣٧).

(٥) هو عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبدالله العكبري، المعروف بابن بطة، من
كبار المحدثين وفقهاء الحنابلة، ولد سنة (٣٠٤هـ)، وتوفي سنة (٣٨٧هـ)، من مصنفاته:
«الإبانة الكبرى»، و«إبطال الحيل»، وغيرهما. انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى
(٢/ ١٤٤)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ١٩٧).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣/ ٦٦).

ولو بِلَيِّ مُصْحَفٍ أَوْ اِنْدَرَسَ، دُفِنَ، وَمَا تَنَجَّسَ أَوْ كُتِبَ بِنَجَسٍ يَلْزَمُ
غَسْلُهُ أَوْ حَرْقُهُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ حَرَّقُوهُ لَمَّا جَمَعُوهُ لِتَعْظِيمِهِ وَصِيَانَتِهِ،
وَكَانَ طَاوُسٌ لَا يَرَى بِأَسَاءً أَنْ تُحْرَقَ الْكُتُبُ،

ابن العربيُّ أَنَّهُ يَحْرُمُ، وَحَكَاهُ الْقَرَفِيُّ عَنِ الطَّرْطُوشِيِّ^(١) الْمَالِكِيِّ^(٢)، وَظَاهَرُ مَذْهَبِ
الشَّافِعِيِّ الْكَرَاهَةُ.

(ولو بِلَيِّ مُصْحَفٍ أَوْ اِنْدَرَسَ دُفِنَ)، ذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّ أَبَا الْجَوْزَاءِ^(٣) بَلَّيَ لَهُ
مُصْحَفٌ، فَحَفَرَ لَهُ فِي مَسْجِدِهِ فَدَفَنَهُ^(٤).

(وَمَا تَنَجَّسَ أَوْ كُتِبَ) مِنْ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ كِتَابٍ فِيهِ ذَلِكَ (بِنَجَسٍ يَلْزَمُ
غَسْلُهُ أَوْ حَرْقُهُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ عليهم السلام حَرَّقُوهُ لَمَّا جَمَعُوهُ) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنَّمَا
فَعَلُوا ذَلِكَ (لِتَعْظِيمِهِ وَصِيَانَتِهِ)^(٥)، انْتَهَى.

(وَكَانَ طَاوُسٌ لَا يَرَى بِأَسَاءً أَنْ تُحْرَقَ الْكُتُبُ) صِيَانَةٌ لَهَا عَنِ الْاِمْتِهَانِ،

(١) فِي جَمِيعِ النُّسخ: «الطرسوسي»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفُرُوقِ».

وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْقُرَشِيُّ الْفَهْرِيُّ، أَبُو بَكْرٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ رَنْدَقَةَ الطَّرْطُوشِيِّ
الْإِسْكَانْدَرِيِّ، مِنْ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، وَلَدَ سَنَةَ (٤٥١هـ)، صَحَبَ أَبَا الْوَلِيدِ الْبَاجِيَّ، وَأَخَذَ عَنْهُ
وَأَجَازَهُ، تَوَفَّى سَنَةَ (٥٢٠هـ)، مِنْ مَصْنُفَاتِهِ: «الْبَدْعُ وَالْحَوَادِثُ»، وَ«سِرَاجُ الْمُلُوكِ»،
و«التَّعْلِيقَةُ» فِي الْخِلَافِيَّاتِ. انْظُرْ: «شَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ» لِمُحَمَّدٍ مَخْلُوفٍ (١ / ١٨٣ -
١٨٤)، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (٧ / ١٣٣ - ١٣٤).

(٢) انْظُرْ: «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَفِيِّ (٤ / ٤٠٧).

(٣) أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَّيعِيُّ الْبَصْرِيُّ، أَبُو الْجَوْزَاءِ، مِنْ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ (٨٨هـ). انْظُرْ:
«سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (٤ / ٣٧١)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص: ١١٦).

(٤) انْظُرْ: «الْفُرُوقُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١ / ١٦٠).

(٥) انْظُرْ: «الْفُرُوقُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١ / ٢٤٨)، وَ«كَشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبَهْوتِيِّ (١ / ١٣٧).

وقال: إِنَّ الْمَاءَ وَالنَّارَ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، ويتجه: المرادُ إذا كانا طاهرين. ويباحُ كتابةُ آيتينِ فأقلَّ إلى كفارٍ، وفي «النهاية»: لحاجة تبليغٍ، ويأتي أدبُ القراءةِ وتضمينُها.

(وقال: إِنَّ الْمَاءَ وَالنَّارَ خَلَقَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى)^(١).

(ويتجه: المرادُ) بغسلِ المصحفِ والكتابِ بالماءِ أو حرقهما بالنارِ (إذا كانا)؛ أي: الماء والنارُ (طاهرين)، أمّا إذا كانا نجسين فلا يجوزُ غَسْلٌ ولا تحريقٌ بهما صوناً لهما عن النجاسة، وحيثُ فُيْعِدَلُ إلى دَفْنِهما في موضعٍ لا تَطُوهُ الأرجُلُ، لأنَّ عثمانَ دَفَنَ المصاحفَ بين القبرِ والمنبرِ^(٢)، هذا إذا كانا مكتوبين بطاهرٍ، أمّا إذا كانا مكتوبين بنجسٍ فغسلُهما أو حرقُهما بماءٍ أو نارٍ طاهرينِ أَوْلَى مِنْ دَفْنِهما كما لا يَخْفَى، وهو متجه^(٣).

(ويباحُ كتابةُ آيتينِ فأقلَّ إلى كفارٍ) نَقَلَ الأثرُ: يجوزُ أَنْ يَكْتُبَ إلى أهلِ الذمَّةِ كتاباً فيه ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، قد كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إلى المشركينَ، (وفي «النهاية») جوازُ كتابةِ ذلك (لحاجة تبليغٍ) قال في «الفروع»: وهو ظاهر^(٤).

(ويأتي أدبُ^(٥) القراءةِ) قَبْلَ الفصلِ الآخِرِ من (باب صلاة التطوع) (وتضمينُها)

(١) رواه ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» (٨١٦).

(٢) رواه ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» (١١٢).

(٣) أقول: ذكره الشارح، وقال: هو حسن، انتهى. ولم أر من صرح به، وهو ظاهر ومرادُ لمن أطلق؛ لأنه هو الذي يقتضيه كلامهم، وفيما قرره شيخنا قصور وخفاء يظهر للمتأمل، انتهى.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٢٥١)، ولفظه: «وهو ظاهر الخلاف».

(٥) في «ق»: «آداب».

.....

- أي: القراءة - في الفصل الذي يليه قُبيلَ (باب صلاة الجماعة)، قال ابن عقيل: تضمينُ القرآنِ لمقاصِدَ تَضاهي مقصودَ القرآنِ لا بأسَ به تحسِيناً للكلام، كما يَضْمَنُ في الرسائلِ آياتٌ إلى الكفارِ مقتضيةُ الدعاية^(١)، ولا يجوزُ في نحوِ كتبِ المبتدعة، وكتضمينه الشعر؛ لصحةِ القَصْدِ وسلامةِ الوَضْعِ، وأمّا تضمينه لغيرِ ذلك: فظاهرُ كلامِ ابنِ القيمِ التحريمُ، كما يَحْرُمُ جَعْلُ القرآنِ بدلاً من الكلام.

* * *

(١) في «ق»: «للدعاية».

باب الغسل

استعمال ماءٍ طهورٍ مُباحٍ في جميعِ البدَنِ، ولو لم يتقاطرْ على وجهٍ
مخصوصٍ، ك: بِنْيَةٍ وتسمية،

(بابُ الغُسلِ)

بالضَّم: الاغتسالُ، والماءُ يُغْتَسَلُ به، وبالفتح: مصدرُ غَسَلَ. وبالكسر:
ما يُغْسَلُ به الرأسُ من خَطْمِيٍّ وغيره.

وشرعاً: (استعمالُ ماءٍ طهورٍ مُباحٍ في جميعِ البدنِ)؛ أي: بدنِ الْمُغْتَسِلِ
(ولو لم يتقاطرْ على وجهٍ مخصوصٍ، ك: بِنْيَةٍ وتسمية).

والأصلُ في شَرْعِيَّتِهِ^(١) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]
يقالُ: رجلٌ جُنُبٌ، ورجلانِ جُنُبٌ، ورجالٌ جُنُبٌ، قال الجوهريُّ: وقد يقالُ:
جُنُبَانِ وجُنُبُونَ^(٢)، وفي «صحيح مسلم»: «ونحنُ جُنُبَانِ»^(٣).

سمِّيَ به لأنه نُهِيَ أَنْ يَقْرَبَ مواضعَ الصلاةِ، وقيل: لِمُجَانِبَتِهِ النَّاسَ حَتَّى
يَتَطَهَّرَ، وقيل: لِأَنَّ الْمَاءَ جَانِبَ مَحَلِّهِ، والأحاديثُ مشهورةٌ بذلك.

(١) في «ق، ك، م»: «مشروعيته».

(٢) انظر: «الصحيح» للجوهري (١/ ١٠٣)، (مادة: جنب)، وفيه: «أجناب وجنبون» كلاهما
في جمع جنب، ولم يذكر فيه التثنية.

(٣) رواه مسلم (٣٢١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَمُؤَجِّبُهُ سَبْعَةٌ أَحَدُهَا: انْتِقَالُ مَنِيِّ عَنِ^(١) صُلْبِ رَجُلٍ وَتَرَائِبِ امْرَأَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ؛ كَمَا لَوْ حَبَسَهُ، وَلَا يَعَادُ غُسْلُ لَهُ بِخُرُوجِهِ بَعْدَهُ بِلَا لَذَّةٍ، وَيُثَبِّتُ بَانْتِقَالِهِ حُكْمُ بُلُوغٍ: مِنْ وَجوبِ عِبَادَةٍ، وَحَدٍّ، وَقَبُولِ شَهَادَةٍ، وَثُبُوتِ وِلَايَةٍ فِي إِيجَابِ عَقْدِ نِكَاحٍ^(٢)، وَفَطْرِ بِسَبَبِ نَحْوِ لَمَسٍ؛

(وَمُؤَجِّبُهُ)؛ أَي: الْحَدِّثُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ وَجوبِ الْغُسْلِ بِاعْتِبَارِ أَنْوَاعِهِ (سَبْعَةٌ) أَشْيَاءَ، أَثْبَتَهَا وَجَدَ كَانَ سَبَبًا لَوْجُوبِهِ^(٣):

(أَحَدُهَا: انْتِقَالُ مَنِيِّ)، فَيَجِبُ الْغُسْلُ بِمَجَرَّدِ إِحْسَاسِ انْتِقَالِهِ (عَنِ صُلْبِ رَجُلٍ وَتَرَائِبِ امْرَأَةٍ)، وَالتَّرَائِبُ: جَمْعُ تَرْيِبَةٍ، وَهِيَ مَحَلُّ الْقَلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ تَبَاعَدُ الْمَاءَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ، (وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ: كَمَا لَوْ حَبَسَهُ)، لِأَنَّ الْغُسْلَ يَرَاعَى فِيهِ الشَّهْوَةُ، وَقَدْ وَجَدَتْ بَانْتِقَالِهِ كَمَا لَوْ ظَهَرَ، (وَلَا يَعَادُ غُسْلُ لَهُ)؛ أَي: الْانْتِقَالِ، (بَخْرُوجِهِ)؛ أَي: الْمَنِيِّ، (بَعْدَهُ) - أَي: بَعْدَ الْغُسْلِ - (بِلَا لَذَةٍ)؛ لِأَنَّ الْوَجُوبَ تَعَلَّقَ بِالْانْتِقَالِ، وَقَدْ اغْتَسَلَ لَهُ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غُسْلٌ ثَانٍ^(٤)، كَبَقِيَّةِ مَنِيِّ خَرَجَتْ بَعْدَ الْغُسْلِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ، بَالٍ أَوْ لَمْ يُبَلِّ.

(وَيُثَبِّتُ بَانْتِقَالِهِ) - أَي: الْمَنِيِّ - (حُكْمُ بُلُوغٍ، مِنْ وَجوبِ عِبَادَةٍ) كَصَلَاةٍ وَنَحْوِهَا، (و) يَثْبُتُ بِهِ لَزُومُ (حَدٍّ وَقَبُولِ شَهَادَةٍ، وَثُبُوتِ وِلَايَةٍ فِي إِيجَابِ عَقْدِ نِكَاحٍ، (و) لَزُومُ (فَطْرِ) مِنْ صَوْمٍ (بَسَبَبِ نَحْوِ لَمَسٍ)، كَتَقْيِيلٍ وَتَكَرَّارِ نَظَرٍ بِشَهْوَةٍ،

(١) فِي «ح»: «مَنْ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَيُثَبِّتُ وَِلَايَةً . . . نِكَاحٍ» سَقَطَ مِنْ «ط، ف».

(٣) فِي «ط، ق»: «لَوْجُودِهِ».

(٤) فِي «ق»: «ثَانِي».

ووجوب فدية، وكذا انتقال حيض، ويتجه: لزوم نحو صلاة حتى يخرج، فلو تبين بعد حيضاً أعيد غير صلاة. الثاني: خروجه من مخرجه ولو دماً بشرط لذة في حق غير نحو نائم،

(ووجوب فدية) في الحج.

(وكذا) - أي: كانتقال مني - (انتقال حيض)، قاله الشيخ تقي الدين^(١)، فيثبت بانتقاله ما يثبت بخروجه، فإذا أحست بانتقال حيضها قبيل الغروب، وهي صائمة؛ أفطرت ولو لم يخرج الدم إلا بعده.

(ويتجه: لزوم) من أحست بانتقال حيض^(٢) ولم يخرج (نحو صلاة) كطواف، لاحتمال كون ذلك ريحاً تحرك فظنته انتقالاً، فلا تدع لذلك الصلاة ونحوها (حتى يخرج) ما أحست به، (فلو تبين بعد) ذلك نحو ريح فتمضي في عبادتها، ولو تبين أنه كان (حيضاً أعيد) واجب عبادة فعلته، (غير صلاة) فلا تعيدها لعدم وجوبها عليها حينئذ، وهو متجه^(٣).

(الثاني: خروجه) - أي: المنى - (من مخرجه) المعتاد، (ولو) كان المنى (دماً)؛ أي: أحمر كالدم؛ للعمومات، ولخروج المنى من جميع البدن وضعفه بكثرته، جبر بالغسل، (بشرط) وجود (لذة) عند خروجه (في حق غير نحو^(٤) نائم)،

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٩ / ٢٣٩).

(٢) في «ط، ق»: «مني».

(٣) أقول: ذكره الشارح وأقره، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر يقتضيه كلامهم في مواضع، فتأمل، انتهى.

(٤) في «ط»: «نحو غير».

فلو جامع وأكسل فاعتسل ثم أنزل بلا لذة، لم يعد غسل، وإن أفاق نحو نائم بلغ أو احتمل، فوجد بللاً بيدنه، أو ثوبه، أو فراشه الذي لم ينم عليه أو فيه غيره، فإن تحقق أنه مني اعتسل فقط، ويعرف بريح عجین وطلع نخل رطباً،

كمجنون ومغمى عليه وسكران.

قال في «شرح المنتهى»: ويلزم من وجود اللذة أن يكون دقاً، فهذا استغنيا عن ذكر الدق باللذة، (فلو) خرج المنى من غير مخرجه بأن انكسر صلبه فخرج منه، أو خرج من يقظان بغير لذة، لم يجب الغسل، وحكمه كالنجاسة المعتادة، أو (جامع وأكسل، فاعتسل، ثم أنزل بلا لذة، لم يعد غسل)، لأنها جنابة واحدة، فلا توجب غسلين^(١)، والمنى في هذه الحالة نجس؛ لخروجه بلا لذة، ومعنى أكسل: ضعف عن الجماع.

(وإن أفاق نحو نائم) كمغمى عليه (بلغ أو احتمل) بلوغه، كابن عشر وبنت تسع، من نوم ونحوه، (فوجد بللاً بيدنه أو ثوبه أو فراشه الذي لم ينم عليه) غيره (أو) لم ينم (فيه غيره)^(٢)، قال أبو المعالي والأرجي: لا بظايره؛ لاحتماله من غيره، (فإن تحقق أنه مني اعتسل) وجوباً، ولو لم يذكر احتلاماً، قال الموفق: لا نعلم فيه خلافاً^(٣)، (فقط)؛ أي: دون غسل ما أصابه؛ لطهارة المنى.

(ويعرف) المنى (بريح) كريح (عجین و) ریح (طلع نخل) حال كونه (رطباً،

(١) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ٨٠).

(٢) في «ط»: «(لم ينم عليه أو) كان (فيه غيره)».

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (١ / ١٣٠).

أو ريح بياضٍ بيضٍ جافاً، وفَسَّرَتْهُ عائشةُ بأنه أبيضٌ ثخينٌ ينكسرُ منه الذكرُ، وإنَّ تحققَ أنَّه غيرُ منيٍّ طَهَّرَ ما أصابه فقط، وإنَّ اشْتَبَهَ وتقدَّمَ نومه سببٌ من بردٍ، أو نظَرٍ، أو فِكْرٍ، أو مُلَاعِبَةٍ، أو انتشارٍ، فكَذَلِكَ، وَإِلَّا اغْتَسَلَ وتوضأَ مرتباً متوالياً وطَهَّرَ ما أصابه أيضاً،

أو ريحٍ بياضٍ بيضٍ) حالَ كونه (جافاً، وفَسَّرَتْهُ) - أي: منيَّ الرجلِ - (عائشةُ) الصَّديقةُ رضي الله عنها (بأنَّه أبيضٌ ثخينٌ ينكسرُ منه الذكرُ)^(١)، وأمَّا منيُّ المرأةِ: فهو أصفرٌ رقيقٌ.

(وإنَّ تحققَ أنه غيرُ منيٍّ طَهَّرَ ما أصابه فقط) من بدنٍ وثوبٍ؛ لأنه نجسٌ، (وإنَّ اشْتَبَهَ) عليه ذلك اللَّبَلُ بأنَّ لم يَدْرِ أَمَنِيَّ هو أو مَذْيِيَّ^(٢)؟ (وتقدَّمَ نومه سببٌ من بردٍ أو نظَرٍ أو فِكْرٍ أو مُلَاعِبَةٍ أو انتشارٍ، فكَذَلِكَ^(٣))؛ أي: طَهَّرَ ما أصابه لعدم يقينِ الحَدَثِ، والأصلُ بقاءُ الطهارةِ، وإنَّما وَجَبَ عليه تطهيرُ ما أصابه؛ لِرُجْحَانِ كونه مَذْيِيًّا بقيامِ سَبَبِهِ، إقامةً لِلظَّنِّ^(٤) مقامَ اليقينِ، كما لو وَجَدَ في نومه حُلْماً فإنَّا نُوجِبُ الغُسْلَ، لِرُجْحَانِ كونه منيًّا بقيامِ سَبَبِهِ، (وإِلَّا) يتقدَّمُ نومه سببٌ، ووَجَدَ بللاً في ثوبه أو بدنه أو فراشه، (اغْتَسَلَ) وجوباً، (وتوضأَ مرتباً متوالياً وطَهَّرَ ما أصابه أيضاً) ظاهره: وجوباً، قال في «شرح الإقناع»: احتياطاً، ثم قال: وليس هذا من بابِ الإيجابِ بالشكِّ، وإنَّما هو من بابِ الاحتياطِ في الخروجِ من عُهْدَةٍ

(١) لم نقف عليه، وروى مسلم (٣١١) من حديث أم سلمة مرفوعاً: «إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر».

(٢) في «ط»: «أمنيَّ أو مذيَّ».

(٣) في «ق»: «فلذلك».

(٤) في «م»: «للمظن».

ومحل ذلك في غير النبي ﷺ؛ لأنه لا يحتلم، ومنيّه وغيره طاهر، وإن تحقق مني في ثوب أو فراش نام هو وغيره فيه أو عليه، فلا غسل عليهما، إلا إن أمه أو صافه، ولا غسل بخروج منيّه من فرجها بعد غسلها.

الواجب، كمن نسي صلاة من يوم وجعلها؛ لأنه في المثال لا يخرج عن كونه منياً أو مذياً، ولا سبب لأحد الأمرين يرجح به، فلم يخرج من عهدة الوجوب إلا بما ذكر^(١).

(ومحل ذلك) - أي: ما تقدم فيما إذا وجد نائم ونحوه بللاً - (في غير النبي ﷺ؛ لأنه لا يحتلم)؛ لأنه لا ينام قلبه، ولأن الحلم من الشيطان، وهو محفوظ منه، (ومنيّه وغيره) من فضلاته ﷺ (طاهر) فلا يلزمه^(٢) تطهير ما أصابه منها.

(وإن تحقق) وجود (مني في ثوب أو فراش نام هو وغيره فيه)؛ أي: في ذلك الثوب الذي وجد به المني، (أو نام عليه)؛ أي: على ذلك الفراش، وكانا من أهل الاحتلام، (فلا غسل عليهما)، لأن كلاً منهما متيقن الطهارة شاك في الحدث، (إلا إن أمه أو صافه) وحده فعليهما الغسل، فإن صافه مع غيره صحّت صلاتهما لزوال الفدية.

(ولا غسل) على من جومعت فاغتسلت (بخروج منيّه) - أي: مني المجمع لها - (من فرجها بعد غسلها)؛ لأنه ليس منها، كخروج بقية مني اغتسل له بغير

(١) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (١/ ١٣٩ - ١٤٠).

(٢) في «ق»: «يلزم».

الثالث: تَغْيِيبُ كُلِّ حَشْفَةٍ أَصْلِيَةٍ مُتَّصِلَةٍ، أَوْ قَدَرِهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا، بِلَا حَائِلٍ فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ، وَلَوْ دُبْرًا لَمِيتٍ أَوْ بِهِمَةٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ سَمَكَةٍ، . . . شهوة.

(الثالث): التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ؛ أَي: تَقَابُلُهُمَا وَتَحَاذِيَهُمَا بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ، لَا إِنْ تَمَاسًا بِلَا إِيْلَاجٍ، فَلِذَا قَالَ: (تَغْيِيبُ كُلِّ حَشْفَةٍ) الذِّكْرُ، وَيُقَالُ لَهَا: الْكَمَرَةُ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ بِذَلِكَ حَرَارَةً. (أَصْلِيَّةٌ)، فَلَا غُسْلَ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ زَائِدَةٍ، أَوْ مِنْ خُتَى مُشْكِلٍ، لِاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ. (مُتَّصِلَةٍ) فَلَا عِبْرَةَ بِتَغْيِيبِ الْمُنْفَصِلَةِ، (أَوْ) تَغْيِيبِ (قَدَرِهَا) - أَي: الْحَشْفَةِ - (مِنْ مَقْطُوعِهَا، بِلَا حَائِلٍ)، لِانْتِفَاءِ التِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ مَعَ الْحَائِلِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتْلَقِي لِلْخِتَانِ، (فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ) - مُتَعَلِّقٌ بِ- (تَغْيِيبِ) - فَلَا غُسْلَ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ أَصْلِيَّةٍ فِي قُبُلٍ زَائِدٍ، أَوْ قَبْلِ خُتَى مُشْكِلٍ، لِاحْتِمَالِ زِيَادَتِهِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، زَادَ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ»^(٢)، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

(وَلَوْ) كَانَ الْفَرْجُ الْأَصْلِيُّ (دُبْرًا)؛ لِأَنَّهُ فَرْجٌ أَصْلِيٌّ، أَوْ كَانَ الْفَرْجُ الْأَصْلِيُّ (لَمِيتٍ)؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ، (أَوْ بِهِمَةٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ سَمَكَةٍ) قَالَهُ فِي «التَّعْلِيقِ»؛ لِأَنَّهُ إِيْلَاجٌ فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ، أَشْبَهَ الْأَدَمِيَّةَ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٤٨).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢/ ٣٤٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٤٨)، وَلَفِظُ أَحْمَدُ: «أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ».

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٤٩).

ولو نائماً أو مجنوناً أو مكرهاً، أو لم يُنزل أو يبلغ، لكن لا غُسل إلا على ابنِ عشرٍ وبنتِ تسع، فلو وطئَ ابنُ عشرٍ بنتَ ثمانٍ أو عكسه فلكلِّ حكمه، ولا يلزم غيرَ بالغٍ إلا إن أراد ما يتوقفُ على غُسلٍ ووضوءٍ، أو غُسلٍ فقط، لا للُبثِ بمسجدٍ،

(ولو) كان ذو الحشفة (نائماً أو مجنوناً) أو مغمى عليه، بأن أدخلتها في فرجها، فيجبُ الغُسلُ عليهم كما يجبُ عليها، ولو كانت مجنونةً أو نائمةً أو مغمى عليها؛ لأنَّ موجبَ الطهارة لا يُشترطُ فيه القصدُ، كسبقِ الحدثِ، (أو) كان (مكرهاً، أو) أولجَ و(لم يُنزل، أو) لم (يبلغ)، نصاً، فاعلاً كان أو مفعولاً، (لكن لا غُسلَ إلا على) مَنْ يجامعُ مثله، وهو (ابنُ عشرٍ)، أو يجامعُ مثلها (و) هي (بنتُ تسع).

قال الإمام: يجبُ على الصغيرِ إذا وطئَ، والصغيرة إذا وطئت. مستدلاً بحديث عائشة^(١).

(فلو وطئَ ابنُ عشرٍ بنتَ ثمانٍ، أو عكسه) بأن وطئَ ابنُ ثمانٍ أو تسع بنتَ تسع؛ (فلكلِّ حكمه)، فيجبُ الغُسلُ عليه في الأولى، وعليها في الثانية. (ولا يلزم) الغُسلُ (غيرَ بالغٍ إلا إن أراد ما يتوقفُ على غُسلٍ ووضوءٍ) كصلاةٍ وطوافٍ ومسٍّ ومصحفٍ، (أو غُسلٍ فقط) كقراءةِ قرآنٍ، و(لا) يلزمه الغُسلُ (للُبثِ بمسجدٍ) إذا أراد، بل يكفيهِ الوضوءُ كالمكلفِ. ومثلُ مسألة الغُسلِ: إلزامه باستجمارٍ ونحوه، ذكره الشيخُ تقي الدين^(٢).

وليس معنى وجوبِ الغُسلِ أو الوضوءِ في حقِّ الصغيرِ التأثيمَ بتركه، بل

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ١٨٢).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرادوي (١/ ٢٣٤).

واستدخالُ ذَكَرٍ أَحَدٍ مِمَّنْ ذُكِرَ كَاتِيَانِهِ، وَلَا غُسْلَ بِتَغْيِيبِ بَعْضِ حَشْفَةٍ
أَوْ حَشْفَةِ خُنْثَى، وَلَا بِتَغْيِيبِ فِي فَرْجِهِ إِلَّا إِنْ غَيَّبَ وَغُيِّبَ فِيهِ، وَامْرَأَةً
وَطِئَهَا وَرَجُلٌ وَطِئَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا الْغُسْلُ لَا بَعِيْنَهُ،

معناه أنه شَرَطَ لصحة الصلاة أو الطَّوَافِ، أو لإباحة مسِّ المصحفِ، أو قراءة القرآن.

(واستدخالُ ذَكَرٍ أَحَدٍ مِّنْ ذُكْرٍ) من نائمٍ ونحوٍ مجنونٍ وغيرِ بالغٍ وميتٍ
وبهيمةٍ (كَاتِيَانِهِ)، فيجبُ على امرأةٍ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ أو صَغِيرٍ - ولو طفلاً -
أو مجنونٍ أو ميتٍ ونحوهم الغسلُ، لعمومِ قوله: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ
الْغُسْلُ»^(١).

(وَلَا غُسْلَ بِتَغْيِيبِ بَعْضِ حَشْفَةٍ) بلا إنزالٍ، (أو)؛ أي: وَلَا بِإِيلَاجِ (حَشْفَةٍ
خُنْثَى) فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ (وَلَا بِتَغْيِيبِ) ذَكَرٍ أَصْلِيٍّ (فِي فَرْجِهِ)؛ أي: الْخُنْثَى، (إِلَّا إِنْ
غَيَّبَ) الْخُنْثَى ذَكَرَهُ فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ (وُغْيِّبَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؛ أي: غُيِّبَ ذَكَرُ
(فِيهِ)؛ أي: فِي فَرْجِ الْخُنْثَى، فعلى الْخُنْثَى الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقَدْ غَيَّبَ ذَكَرَهُ
فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ جُومِعَتْ فِي قُبْلِهَا.

(وَامْرَأَةً وَطِئَهَا) خُنْثَى بِذَكَرِهِ، (وَرَجُلٌ وَطِئَهُ) - أي: وَطِئَ الرَّجُلُ ذَلِكَ
الْخُنْثَى فِي قُبْلِهِ - فعلى الْخُنْثَى الْغُسْلُ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقَدْ غَيَّبَ ذَكَرَهُ فِي فَرْجٍ
أَنْثَى، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ جُومِعَتْ فِي قُبْلِهَا الْأَصْلِيِّ، وَأَمَّا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فَيَجِبُ
(عَلَى أَحَدِهِمَا الْغُسْلُ لَا بَعِيْنَهُ)؛ لِأَنَّ الْخُنْثَى لَا يَخْلُو عَنْ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا فَيَجِبُ
الْغُسْلُ عَلَى الْمَرْأَةِ، أَوْ يَكُونَ أَنْثَى فَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الرَّجُلِ، وَالْإِحْتِيَاطُ أَنْ يَتَطَهَّرَا
عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِمَّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، أَوْ يُصَافَّهُ وَحْدَهُ، اغْتَسَلَا عَلَى

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٢٣٩)، وبنحوه مسلم (٣٤٩).

ولا بتغيبٍ مقطوعٍ في فرجها، ولا بإيلاجٍ بحائلٍ، أو دون فرجٍ،
ولا بسحاقٍ، ويعادُ غُسلُ مَيِّتَةٍ وُطِّئَتْ، دونَ مَيِّتٍ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرَهُ
في فرجها، وفي «المبدع»: لو غَيَّبَتْ امرأةٌ حَشْفَةَ بهيمةٍ، اغْتَسَلَتْ، . . .

ما تقدّم، وإنما أَخْرَجْتُ كلامَ المتن عن ظاهره لقصوره.

* تنمة: لو أَوْلَجَ خُنْثَى مشكلاً أو واضحاً الأنثوية ذَكَرَهُ في قُبُلٍ أو دُبُرٍ ولم يُنْزَلْ، فلا غُسلَ عليه؛ لَعَدَمِ تَغْيِيبِ الحشفةِ الأصليةِ بيقينٍ، وكذا لو وُطِّئَ كُلُّ واحدٍ من الخُنْثَيْنِ المُشْكَلَيْنِ الآخرَ بذَكَرِهِ في القُبُلِ أو الدُبُرِ، لاحتمالِ زيادةِ الذَّكْرَيْنِ، أو زيادةِ أحدهما، بخلافِ ما لو تواطأ رجلٌ وخُنْثَى في دُبُرَيْهِما، فعليهما الغُسلُ؛ لأنَّ دُبُرَ الخُنْثَى أصليٌّ قطعاً، وقد وُجِدَ تَغْيِيبُ حشفةِ الرجلِ فيه.

(ولا) يجبُ غُسلُ على امرأةٍ (بتغيبٍ) ذَكَرٍ (مقطوعٍ في فرجها، ولا بإيلاجٍ) ذَكَرٍ أصليٍّ (بحائلٍ)، لَعَدَمِ التَّقاءِ الخَتانَيْنِ، (أو)؛ أي: ولا غُسلُ بوطءٍ (دونَ فرجٍ) بلا إنزالٍ ولا انتقالٍ، ولا بتماسِّ الخَتانَيْنِ من غيرِ إيلاجٍ؛ لِمَا سبق، (ولا) غُسلُ (بسحاقٍ)، وهو: إتيانُ المرأةِ المرأةَ بلا إنزالٍ، لِمَا تقدّم.

(ويعادُ غُسلُ مَيِّتَةٍ وُطِّئَتْ) وجوباً (دونَ مَيِّتٍ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرَهُ في فرجها)، على الصحيحِ من المذهبِ، لأنَّ العبرةَ بوجودِ الإيلاجِ من حيٍّ، بخلافِ المولوجِ فيه، فتجبُ إعادةُ غُسلِهِ ذَكَراً كان أو أنثى.

(وفي «المبدع»: لو غَيَّبَتْ امرأةٌ) في فرجها (حشفةَ بهيمةٍ، اغْتَسَلَتْ)^(١) وجوباً، لِمَا تقدّمَ من أنَّ استدخالَ ذَكَرٍ أحدٍ من ذُكْرٍ^(٢) كإتيانه.

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ١٨٣).

(٢) في «ق»: «أحدٍ ممَّن ذُكِرَ».

ولو قالت: لي جَنِّي يجامِعُنِي، فعليها الغُسلُ، وقيل: لا؛ لعدمِ إيلاجٍ واحتلامٍ، ذكره أبو المعالي، وذكرَ بعضهم: يَثْبُتُ بتغييبِ الحَشَفَةِ كالكلِّ أربع مئة حُكْمٍ إِلَّا ثمانيةً، من نحوِ تحريمِ طَوَافٍ

(ولو قالتِ امرأةٌ: (لي جَنِّي يجامِعُنِي) كالرجل، (فعليها الغُسلُ) قال ابنُ الجوزي: في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ لِلنَّاسِ فَبَلَّاهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦] دليلٌ على أنَّ الجَنِّي يَغْسِي المرأةَ كالإنسي^(١).

(وقيل)؛ أي: قال في «المبدع»: (لا غُسلَ عليها، (لعدمِ إيلاجٍ واحتلامٍ) وإنما هو غشيانٌ، ولا يُلْزَمُ منه الإيلاجُ؛ لاحتمالِ أن يكونَ إيلاجُهُ عن ملامسةٍ بيدنه، (ذكره أبو المعالي)^(٢)، وفيه نظرٌ، لأنها إذا كانت تعرفُ أنه يجامِعُها كالرجل، فكيفَ يجامِعُها ولا إيلاجَ؟ خصوصاً إذا تصوَّرَ بصورةِ الرجلِ^(٣)، فلا ريبَ في وجوبِ الغُسلِ عليها، وكذلك لو قال رجلٌ: لي جَنِيَّةٌ أجامِعُها كالمرأةِ، فعليه الغُسلُ.

(وذكرَ بعضهم): أنه (يثبُتُ بتغييبِ الحَشَفَةِ كالكلِّ)؛ أي: كما يَثْبُتُ بتغييبِ كلِّ الذَّكَرِ (أربع مئة حُكْمٍ إِلَّا ثمانية) أحكامٍ^(٤)، ذكرها ابنُ القيمِ في «تحفة المودود في أحكام المولود»^(٥)، (من) ذلك: (نحوُ تحريمِ طَوَافٍ) كمسِّ مصحفٍ

(١) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي (٨ / ١٢٢).

(٢) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١ / ١٨٣).

(٣) في هامش «م»: «قول شيخنا: «خصوصاً . . . إلخ» فيه أن التصور خيال وليس فيه انقلاب حقيقة، فلا يرد على كلام أبي المعالي، فتأمل. اهـ ش».

(٤) سقط من «ق».

(٥) انظر: «تحفة المودود في أحكام المولود» (ص: ١٥٢). وإنما ذكر فيه ابن القيم العدد =

وصلاة، وإفساد نحو طهارة وحج، ووجوب نحو غسلٍ وحدٍّ وكفارة،
وحصول نحو رجعة وبرٍّ^(١) ومصاهرة، وزوال نحو عنة. الرابع: إسلام
كافر ولو مرتدًا،

(وصلاة، وإفساد نحو طهارة وحج)، ووجوب الفدية فيه، وفساد عمرة، ووجوب
البدنة فيها، وقضاؤهما، (وجوب نحو غسلٍ وحدٍّ وكفارة، وحصول نحو رجعة،
وبرٍّ) مَنْ حَلَفَ أَنْ يَطَأَ، (ومصاهرة، وزوال نحو عنة)، ووجوب عدة، واستقرار
مسمى، ووجوب مهرٍ مثلٍ، وثبوت إحصانٍ، وجريان لعانٍ، وفيئة مؤلٍ، وتحليل
لزوجٍ أولٍ، وسقوط إجبارٍ في نكاحٍ بكرٍ، وتحريم ربائبٍ، وتحريم إماء الأب
على الابن، وتحريم إماء الابن على الأب، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها
وخالتها وبنات أخيهما وبنات أختها، وتحريم الجمع بين الأمة وخالتها وأختها^(٢) في
الوطء بمثلٍ يمينٍ، وفساد صومٍ واعتكافٍ، وصيرورة الأمة فراشاً، وإلحاق
ولد^(٣) بسيدٍ إذا أقرَّ به، وسقوط ولاية أب^(٤) في ابنته الصغيرة وغيره من الأولياء
حتى تبلغ، ووجوب كفارة بوطء حائضٍ، وتحريم التصريح بخطبة مَنْ طَلَّقَتْ
قبل الدخول، وَمَنْ تَتَبَعَ مَا يَأْتِي يَظْفَرُ بِأَكْثَرِهَا.

(الرابع: إسلام كافرٍ ولو مرتدًا) أو مميّزاً، لما رَوَى أبو هريرة: أَنَّ ثُمَامَةَ
ابن أُنَالٍ أَسْلَمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى حَائِطِ بَنِي فَلَانٍ، فَمُرُّوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ»

= دون أن يذكر شيئاً من تلك الأحكام.

(١) في «ح»: «ومهر».

(٢) في «ق، م»: «وخالتها أو أختها».

(٣) سقط من «ك».

(٤) في «ك، م»: «الأب».

أَوْ لَمْ يُوجَدْ فِي كَفَرِهِ مَا يَوْجِبُهُ، أَوْ مَمِيزًا، غَيْرَ حَائِضٍ وَنُفْسَاءَ كِتَابَتَيْنِ
اِغْتَسَلْنَا.....

رواه أحمدُ وأبوُ خزيمةُ من روايةِ العُمريِّ^(١)، وقد تكلَّم فيه، وروى له مسلمٌ مقرِّناً،
وعن قيسِ بنِ عاصمٍ^(٢): أنه أسلمَ، فأمره النبي ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسَدْرٍ. رواه
أحمدُ وأبو داودَ والنسائيُّ والترمذيُّ^(٣)، وقالوا: حسنٌ صحيحٌ^(٤).

ولأنه لَا يَسْلَمُ غالباً من جنابةٍ، فَأُقيمتِ المَظِنَّةُ مُقَامَ الحقيقةِ، كالنومِ والتقاءِ
الختانينِ، ولأنَّ المرتدَّ مساوٍ للأصليِّ في المعنى، وهو الإسلامُ، فوجِبَ مساواتُهُ
له في الحُكْمِ.

(أو) كَانَ الكافرُ (لم يُوجَدْ) منه (في كَفَرِهِ ما يَوْجِبُهُ) - أي: الغسلَ - من نحوِ
جماعٍ أو إنزالٍ، (أو) كَانَ (مَمِيزًا) وَأَسْلَمَ، لأنَّ الإسلامَ موجبٌ؛ فاستَوَى فيه
الكبيرُ والصغيرُ، كالحَدَثِ الأصغرِ، (غَيْرَ حَائِضٍ وَنُفْسَاءَ كِتَابَتَيْنِ) إذا (اِغْتَسَلْنَا

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٠٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥٢) (٢٥٣).
والعمري هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن
المدني.

(٢) قيس بن عاصم بن سنان بن خالد المَنقري، أبو علي، صحابي مشهور بالحلم، نزل البصرة،
ومات بها، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. انظر:
«الإصابة» لابن حجر (٥/ ٤٨٣)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص: ٤٥٧).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٦١)، وأبو داود (٣٥٥)، والترمذي (٦٠٥)، والنسائي
(١٨٨).

(٤) الذي في «سنن الترمذي»: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه. اهـ. ونقل ابن
حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٦٨) تصحيحه عن ابن السكن، لكن ابن القطان في «بيان
الوهم والإيهام» (٥/ ٦٦٩) قال: هو إما منقطع أو ضعيف.

لِحَلٍّ وَطءِ زوج أو سيدٍ مسلمٍ ثم أسلمتَا، كذا قيل^(١)، ويتجه: في مميِّزٍ
يَطَأُ^(٢) وَيُوطَأُ مِثْلُهُ.....

لِحَلٍّ وَطءِ زوجٍ مسلمٍ (أو سيدٍ مسلمٍ ثم أسلمتَا)، فلا يلزمُهما إعادةُ الغُسلِ على قولِ أبي بكرٍ؛ لصَحَّتِهِ منهما، وَعَدَمِ اشتراطِ النيةِ فيه للعُدْرِ، بخلافِ ما لو اغْتَسَلَ الكافرُ لجنابةٍ ثم أسلمَ، وَجَبَ عليه إعادتهُ لَعَدَمِ صحتهِ منه، (كذا قيل) والمذهبُ: وجوبُ إعادةِ الغُسلِ عليهما.

(ويتجه): أَنَّ الحُكْمَ (في مميِّزٍ) وَطِئَ ثم أسلمَ إذا كان في سنٍّ (يَطَأُ وَيُوطَأُ مِثْلُهُ)، وهو ابنُ عشرٍ وبنْتُ تسعٍ، إذا أرادَ فِعْلَ ما يتوقَّفُ على طهارةٍ وَجَبَ عليه الغُسلُ، ومقتضاهُ أنه إذا كان سنُّه دونَ ذلك لا يجبُ عليه الغُسلُ، وفيه بحثٌ، إذ عباراتهم وجوبُ الغُسلِ عليه مطلقاً^(٣)، وتقدَّم.

(١) كذا في «ح» بزيادة: «والصحيح وجوب غسل».

(٢) في «ف»: «مميز من يطاء».

(٣) أقول: اتجه الاتجاهُ الشارحُ، وهو غيرُ ظاهرٍ كما قرره شيخنا، قال العلامة الشيخ عبد الرحمن البعلي في «شرح أخصر المختصرات» عند قول مصنفه: وإسلام كافر، فقال: ولو مرتدأً أو مميزاً سواء وجد منه في كفره ما يوجب الغُسلُ أو لا، قال في «الإقناع»: ولا يلزمه غُسلٌ بسببِ حدثٍ وُجد منه في كفره بل يكفيه غُسلُ الإسلام، ووقَّت وجوبه على المميز الكافر كوقتِ وجوبه على المميز المسلم، انتهى. قال الخلوتي في «حاشيته على الإقناع»: هذا فيه نوعٌ من المشاكلة، لأن المراد من الأول: المميزُ حقيقةً، ومن الثاني: ابنُ عشرٍ وبنْتُ تسعٍ، ومنه تعلَّم أن الحكمَ مختلفٌ بين المسلم الأصلي وبين الكافر إذا أسلم، من أن الأول لا يلزمه الغُسلُ بموجباته إذا أراد ما يتوقف على ذلك، إلا إذا كان ابنُ عشرٍ أو بنتُ تسعٍ، لا إذا كانا ابني دونَ ذلك، وأما الكافرُ فإنه يلزمه إذا أراد ما يتوقف على الغُسلِ لو لم يبلغ عشرًا أو تبلغ تسعاً حيث كانا مميزين، والفرق واضح، لأننا إنما قيدنا بذلك في جانب المسلم إذا جامع، لأنه مظنةُ البلوغ. وأما الكافر إذا أسلم: فإنما أوجبنا =

ووقتُ لزومِ غُسلٍ كما مرَّ، وَيَحْرُمُ تأخيرُ إسلامٍ لغُسلٍ أو غيره، ولو
استشارَ مسلماً فأشارَ بَعْدَ إسلامِهِ لم يُكْفَرْ، وكذا لو أَخَّرَ عَرَضَ الإسلامِ
عليه بلا عذرٍ. الخامس: خروجُ دَمِ حيضٍ،

(ووقتُ لزومِ غُسلٍ كما مرَّ)؛ أي: إذا أراد ما يتوقَّفُ على غُسلٍ أو وضوءٍ
لغيرِ لُبْثٍ بمسجدٍ، أو ماتَ شهيداً، أمّا إذا أراد اللُّبْثَ في المسجدِ: فعليه الوضوءُ
فقط.

(وَيَحْرُمُ تأخيرُ إسلامٍ لغُسلٍ أو غيره)، لوجوبِهِ على الفورِ، (ولو استشارَ)
كافرٌ (مسلماً) في الإسلامِ، (فأشارَ بَعْدَ إسلامِهِ)، حَرَّمَ عليه ذلك (ولم يُكْفَرْ)؛
لأنه لم يأمره بالدخولِ في الكفرِ، وإنَّما أشارَ عليه^(١) باستدامتِهِ عليه، (وكذا لو
أَخَّرَ عَرَضَ الإسلامِ عليه بلا عذرٍ) حَرَّمَ عليه ذلك ولم يُكْفَرْ، خلافاً لصاحبِ
«التتمة» من الشافعية^(٢).

(الخامسُ: خروجُ دمِ حيضٍ) لقوله ﷺ لفاطمة بنتِ أبي حُبيشٍ: «إذا ذهبتِ
فاغتسلي وصلِّي»، متفقٌ عليه^(٣)، وأمرَ به أمُّ حبيبة، وسهلة بنتُ سهيل، وحَمْنَةُ،

= عليه الغسل للإسلام، ولو لم يوجد منه في كفره ما يوجبُه. وحيث كان الغسل لنفسِ
الإسلام، فلا فرق فيه بين من كان في سن التمييز أو فوقه، انتهى. قلت: وهو واضح،
انتهى.

(١) في «ق»: «إليه».

(٢) هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري، أبو سعد، المعروف بالمتولي، ولد بنيسابور
سنة (٤٢٦هـ)، وتعلم بمرو، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد، وتوفي فيها سنة
(٤٧٨هـ)، وله «تتمة الإبانة للفوراني» في الفقه الشافعي، وكتاب في الفرائض. انظر:
«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٥/ ١٠٦)، و«الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٢٣).

(٣) رواه البخاري (٣١٤)، ومسلم (٣٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ويصحُّ ندباً غُسلٌ من جنابةٍ زَمَنَ حيضٍ، ويزولُ حُكْمُهَا. السادس :
خروجُ دمِ نفاسٍ، فلا غُسلَ بولادةٍ بلا دمٍ، فيصحُّ صومٌ ويَحِلُّ وطءٌ،
ولا بإلقاء علقَةٍ أو مضغَةٍ بلا تخطيطٍ، والولدُ طاهرٌ،

وغيرُهُنَّ^(١)، يؤيِّده قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ أي: إذا
اغْتَسَلْنَ، فَمُنِعَ الزوجُ مِنْ وطئِها قبل غُسلِها، فدلَّ على وجوبِ عليها، وإنما وَجِبَ
بالخروجِ إناطةً للحُكْمِ بسببه، والانقطاعُ شرطٌ لصحَّتِهِ.

(ويصحُّ ندباً غُسلٌ من جنابةٍ زَمَنَ حيضٍ) تخفيفاً للحدِّثِ، (ويزولُ حُكْمُهَا)
- أي: الجنابة - لأنَّ بقاءَ أحدِ الحدِّثين لا يمنعُ ارتفاعَ الآخرِ، كما لو اغتَسَلَ
المُحَدِّثُ بنيةَ رَفْعِ الحدِّثِ الأكبرِ، فإنَّ الحدِّثَ الأصغرَ باقٍ، وبقاؤه لا يمنعُ ارتفاعَ
الأكبرِ، أفاده في «الشرح»^(٢).

(السادس: خروجُ دمِ نفاسٍ) وانقطاعه شرطٌ لصحةِ الغُسلِ له، قال في
«المغني»: لا خلاف في وجوبِ الغُسلِ بهما^(٣)، (فلا غُسلَ بولادةٍ بلا دمٍ)، لأنَّه
لا نصٌّ فيه، ولا هو في معنى المنصوصِ، (فيصحُّ صومٌ) مَنْ وَلَدَتْ بلا دمٍ،
(ويَحِلُّ وطءٌ) قبل أن تَغْتَسَلَ، لِمَا تَقَدَّمَ، (ولا) يجبُ الغُسلُ (بالقاءِ علقَةٍ)
- قال في «المبدع»: بلا نزاع^(٤) - (أو) بإلقاء (مضغَةٍ بلا تخطيطٍ)؛ لأنَّ ذلك ليس
ولادةً، وإنَّما يَنْبُتُ حُكْمُهُ بإلقاء ما يَتَبَيَّنُ فيه خَلْقُ إنسانٍ ولو خفياً، (والولدُ طاهرٌ،

(١) حديث سهلة بنت سهيل رضي الله عنها رواه أبو داود (٢٩٥) من حديث عائشة رضي الله عنها، وسيرد

حديث حمنة وأم حبيبة في أول باب الحيض.

(٢) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٢٠ / ١).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٣٣ / ١).

(٤) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١٨٦ / ١).

ومع دم يُغسل. السابع: الموتُ تعبُداً، غيرَ شهيدٍ معركةٍ ومقتولٍ ظلماً. ويتجه: زيادةُ ثامنٍ، وهو خروجُ نجاسةٍ بعدُ غُسلٍ ميتٍ قبلَ سبعٍ ووضعٍ بكفنٍ.

* * *

فصل

يَخْرُومُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ قِرَاءَةُ آيَةٍ وَلَوْ بِقَصْدٍ ذِكْرٍ،

ومع دم يُغسل) وجوباً كسائر الأشياءِ المتنَجِّسة.

(السابع: الموت)؛ لقوله ﷺ: «اغسلنها»^(١) وغيره من الأحاديث، (تعبُداً) لا عن حَدَثٍ؛ لأنَّه لو كان عنه لم يرفع مع بقاء سببه، ولا عن نجسٍ، وإلاَّ لما طهر مع بقاء سببه (غيرَ شهيدٍ معركةٍ ومقتولٍ ظلماً)، فلا يغسلان، ويأتي في محله. ويتجهُ زيادةً) مُوجِبٍ (ثامنٍ، وهو) - أي: الموجبُ لإعادة الغسل - (خروجُ نجاسةٍ بعدُ غُسلٍ ميتٍ، قبلَ سبعٍ، و) قبلَ (وضعٍ بكفنٍ)، ويأتي في (كتاب الجنائز)، وهو متجهٌ.

(فصل)

(يَخْرُومُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ) من جنابةٍ أو غيرها (قراءةُ آيةٍ) فأكثر، لحديث عليٍّ: كان النبي ﷺ لا يَحْجُبُهُ - وربَّما قال: لا يَحْجُزُهُ - عن القرآن شيءٍ ليس الجنابة^(٢). رواه ابنُ خزيمةَ والحاكمُ والدارقطنيُّ وصحَّاحه^(٣)، (ولو بقصدٍ ذِكْرٍ)

(١) رواه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (٩٣٩)، من حديث أم عطية رضي الله عنها.

(٢) في «ق»: «شيء عن القرآن إلا الجنابة».

(٣) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٠٨)، والحاكم في «المستدرک» (٧٠٨٣)، =

لا بعضها ولو كرّر، ما لم يتحیل على قراءة، المنقح: ما لم تكن طويلة،
 ويتجه: المراد منع بعض كثير عرفاً وله تهجیه وتحريك شفّته به إن لم
 تبين حروف، كقراءة لا تجزى في صلاة.....

سداً للباب، و(لا) يحرم على من وجب عليه غسل من قراءة (بعضها) - أي: بعض
 آية - لأنه لا إعجاز فيه، (ولو كرّر) قراءة البعض، (ما لم يتحیل) نحو الجنب (على
 قراءة) تحرم، بأن يكرّر الإبعاض تحيلاً على قراءة آية فأكثر، فيمتنع عليه ذلك
 كسائر الحيل المحرمة.

قال (المنقح: ما لم تكن) الآية (طويلة)، كآية الدين، فيمتنع عليه قراءة
 بعضها.

(ويتجه: المراد منع) نحو الجنب من قراءة (بعض) من قرآن (كثير عرفاً)،
 وهو متجه^(١).

(وله) - أي: لمن وجب عليه غسل - (تهجیه) - أي: القرآن - لأنه ليس بقراءة
 له، فتبطل به الصلاة لخروجه عن نظمه وإعجازه، ذكره في «الفصول»، وله التفكر
 فيه، (وتحريك شفّته به إن لم تبين حروف)، وقراءة أبعاض آية^(٢) متوالية أو آيات
 سكّت بينها سكوتاً طويلاً، قاله في «المبدع»^(٣)، (كقراءة لا تجزى في صلاة

= والدارقطني في «سننه» (١/ ١١٩).

(١) أقول: قال الشارح: بأن يكون قدر ثلاث آيات قصار، بخلاف ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أو
 ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ ونحو ذلك، وهو حسن، انتهى. قلت: لم أر من صرح ببحث المصنف،
 وهو ظاهر، وقريب منه قول الشيخ عثمان: فتحرم قراءة مساوٍ لآية من غيرها لا كلمات
 يسيرة منها، انتهى؛ لأن ذلك كثير عرفاً، فتأمل، انتهى.

(٢) سقط من «ك».

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ١٨٨).

لإسرارها، وذكرٌ، وإزالةُ شعرٍ وظفرٍ، وقولٌ ما وافقَ قرآنًا ولم يقصده،
كآية ركوبٍ، واسترجاعٍ، وآيةٍ في ضمّن نحو شعرٍ،

لإسرارها)، نقله في «الفروع» عن ظاهر «نهاية الأزجي» قال: وقال غيره: له تحريكٌ شفتيه به إذا لم يبين الحروف^(١).

(و) له تلاوةٌ (ذكر) لم يوافق قرآنًا، لما روى مسلمٌ عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يذكرُ الله على كلِّ أحيانِه^(٢). ويأتي أنه يُكرهُ أذان جنب^(٣).

(و) له (إزالةُ شعرٍ وظفرٍ) بلا كراهة.

(و) له (قولٌ ما وافقَ قرآنًا) من الأذكارِ، (ولم يقصده) - أي: القرآن -
كالبسملَةِ، والحمد لله رب العالمين، و(كآية^(٤) ركوبٍ): ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا
هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ] [الزخرف: ١٣ - ١٤] ومثلها آيةُ نزولٍ:
﴿رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، (و) كآية (استرجاع): ﴿إِنَّا لِلَّهِ
وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وهي بعضُ آيةٍ لا آية^(٥).

(و) له قراءةُ (آيةٍ في ضمّن نحو شعرٍ) كقوله:

خَاضَ الْعَوَازِلُ فِي حَدِيثِ مَدَامَعِي لَمَّا رَأَوْا كَالسَّيْلِ سُرْعَةَ سِيرِهِ
فَحَبَسَتْهُ لِأَصْوَنَ سَرَّ هَوَاكُمُ حَتَّى يَخَوْضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٢٦١).

(٢) رواه مسلم (٣٧٣).

(٣) في «ج»: «يُروا إذا اجنب».

(٤) في «ك»: «كآية» بدل: «وكآية».

(٥) قوله: «وكآية استرجاع... لا آية» ورد في النسخة «ك» قبل قوله سابقاً: «وكآية ركوب».

وَيُمنَعُ كَافِرٌ مِنْ قِرَاءَتِهِ وَلَوْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ . وَلِجُنْبٍ وَحَائِضٍ وَنُفْسَاءَ - انْقَطَعَ دُمُهُمَا أَوْ لَا - مَعَ أَمْنٍ تَلَوِيثٍ دَخُولُ مَسْجِدٍ لِمُرُورٍ^(١) وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ ، لَا لُبْتُ بِهِ مَعَ قَطْعِهِ بِلَا عَذْرِ إِلَّا بَوْضُوءٌ ،

وكذا له النظرُ في الْمُصْحَفِ ، وَأَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِ وَهُوَ سَاكِتٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُنسَبُ إِلَى قِرَاءَةٍ ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي .

وَيُمنَعُ كَافِرٌ مِنْ قِرَاءَتِهِ وَلَوْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ ؛ قِيَاساً عَلَى الْجُنْبِ وَأُولَى .
(وَلِجُنْبٍ) وَكَافِرٍ أَسْلَمَ (وَحَائِضٍ وَنُفْسَاءَ انْقَطَعَ دُمُهُمَا أَوْ لَا ، مَعَ أَمْنٍ تَلَوِيثٍ ، دَخُولُ مَسْجِدٍ لِمُرُورٍ وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] ، وَهُوَ : الطَّرِيقُ ، وَعَنْ جَابِرٍ : كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ جُنْبًا مَجْتَازًا . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ^(٢) ، وَسِوَاهُ كَانَ لِحَاجَةٍ أَوْ لَا ، وَمِنْ الْحَاجَةِ كَوْنُهُ طَرِيقًا قَصِيرًا .

و(لَا) يَجُوزُ لِجُنْبٍ وَحَائِضٍ وَنُفْسَاءَ (لُبْتُ بِهِ) - أَيِ : الْمَسْجِدِ - (مَعَ قَطْعِهِ) - أَيِ : الدَّمِ - (بِلَا عَذْرِ) ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) ، (إِلَّا بَوْضُوءٌ) ، فَإِنْ تَوَضَّعُوا جَازَ لَهُمُ اللَّبْتُ فِيهِ وَلَوْ انْتَقَضَ بَعْدُ ، لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالْأَثَرُمُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُجَنَّبُونَ ، إِذَا تَوَضَّعُوا وَضُوءَ الصَّلَاةِ^(٤) .

(١) فِي «ح» : «لِمُرُورِهِ» .

(٢) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (٦٤٥ - تَفْسِيرٍ) ، وَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٣١) .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٤) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (٦٤٦ - تَفْسِيرٍ) .

فَإِنْ تَعَذَّرَ وَاحْتَجَّ لِلْبُتِّ جَازَ بِلَا تَيْمُمٍ، وَبِهِ أَوْلَى، وَتَيَمَّمُ لِلْبُتِّ لُغُسْلٍ
فِيهِ^(١)،

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ؛ قَالَه^(٢) فِي «الْمُبْدَع»^(٣)، وَلَأَنَّ الْوُضُوءَ يَخْفَفُ الْحَدَّثُ، فَيَزُولُ
بَعْضُ مَا مَنَعَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَحَيْثُذِ فَيَجُوزُ أَنْ يَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ حَيْثُ يَنَامُ
غَيْرُهُ^(٤).

(فَإِنْ تَعَذَّرَ) الْوُضُوءَ عَلَى الْجَنْبِ وَنَحْوِهِ، (وَاحْتَجَّ لِلْبُتِّ) فِي الْمَسْجِدِ ابْتِدَاءً
وَدَوَامًا لِحَبْسٍ أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ وَنَحْوِهِ، (جَازَ) لَهُ اللَّبْتُ (بِلَا تَيْمُمٍ) نَصًّا،
وَاحْتَجَّ بِأَنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ^(٥)، (و) لَبُّهُ
(بِهِ) - أَيِ: التَّيْمُمِ - (أَوْلَى)، خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ ابْنِ قُنْدُسٍ^(٦).

(وَتَيَمَّمُ) جَنْبٌ وَنَحْوُهُ (لِلْبُتِّ لُغُسْلٍ فِيهِ) - أَيِ: الْمَسْجِدِ - إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ
الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَه فِي «الْإِنْصَافِ»^(٧)، وَجَزَمَ بِهِ

(١) سَقَطَ مِنْ «ف».

(٢) فِي «ق»: «قَالَ».

(٣) انْظُرْ: «الْمُبْدَع» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١ / ١٨٩).

(٤) انْظُرْ: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢ / ٥٠٥).

(٥) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ، وَإِنَّمَا رُوِيَ ذَلِكَ فِي وَفَدَ ثَقِيفَ، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي
«الْمُسْنَدِ» (٤ / ٢١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ؓ: أَنْ وَفَدَ ثَقِيفَ قَدِمُوا عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ.

(٦) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ ابْنِ قُنْدُسٍ عَلَى الْفُرُوعِ» (١ / ٢٦٣).

(٧) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (١ / ٢٤٦).

ولذي^(١) سَلَسٍ ومستحاضةٍ لبثٌ به مَعَ أَمْنٍ تَلَوِثٍ وَإِلَّا حَرْمٌ، وَلَا يُكْرَهُ
غُسْلٌ ووضوءٌ به ما لم يؤذِ بهما، ويتجه: وَإِلَّا حَرْمٌ كاستنجاءٍ

ابنُ شهابٍ وغيره، قال في «شرح المنتهى»: والظاهرُ تقييدهُ بَعْدَمِ الاحتياجِ - أي: إلى اللُبْثِ في المسجدِ - لِمَا تقدَّمَ من أنه إذا احتاجَ للُبْثِ فيه فإنه يجوزُ بلا تيمُّمٍ^(٢).

ولذي سَلَسٍ ومستحاضةٍ لبثٌ^(٣) به مَعَ أَمْنٍ تَلَوِثٍ لحديثِ عائشةَ: أَنَّ امرأةً من أزواجِ رسولِ الله ﷺ اعتكفتُ مَعَهُ وهي مستحاضةٌ، فكانتُ ترى الحُمرةَ والصفرةَ، وربَّما وضعتِ الطَّسْتَ تحتها وهي تصلي. رواه البخاري^(٤).
(وَالْأ) يَأْمَنُ ذُو السَّلَسِ والمستحاضةُ تَلَوِثَهُ (حَرْمٌ) عليهما اللُّبْثُ في المسجدِ؛ لتقديره.

(وَلَا يُكْرَهُ غُسْلٌ) في المسجدِ (و) لَا (وضوءٌ به ما لم يؤذِ بهما)؛ أي: بماءِ الغُسْلِ والوضوءِ.

(وَيَتَجَهُّ: وَإِلَّا) - بِأَنْ آذَى المسجدَ بهما - (حَرْمٌ كاستنجاءٍ) به؛ إذ المسجدُ يجبُ احترامُهُ وصونُهُ عن كُلِّ ما يؤذيه، وهو اتجاءٌ جيدٌ^(٥).

(١) في «ح»: «وكذا».

(٢) انظر: «شرح منتهى الإرادات» (١/ ٨٣).

(٣) في «ق»: «لبثه».

(٤) رواه البخاري (١٩٣٢).

(٥) أقول: ذكره الشارح، وقال: وهو حسن، انتهى. قلت: وصرح به الحفيد، ومفهوم كلامهم أيضاً، انتهى.

ويتجه: في فسّاقِي وُضِعَتْ مع مسجدٍ ليست بمسجدٍ بخلافِ حادثة^(١).
وتكرهُ إراقةَ مائهما وماءٍ غُمِسَتْ فيه يدُ قائمٍ من نومٍ ليلٍ بمسجدٍ و..

(ويتجه) أيضاً: أَنَّ الْحُكْمَ (في فسّاقِي^(٢) وُضِعَتْ) - أي: بُنِيت - (مع مسجدٍ) إمّا بوضعِ الواقفِ لها، أو كانت موجودةً قبلَ بناءِ المسجدِ، (ليست بمسجدٍ)، فيجوزُ البولُ بإناءٍ في غرفةٍ فوقها، لا في بالوعتها، لجريانها في قرارِ المسجدِ. ويجوزُ لبثُ^(٣) نحو جُنُبٍ فيها بلا وضوءٍ، ولا يصحُّ الاعتكافُ فوقها ولا في هوائها؛ لأنّها لم تُبْنَ للصلاةِ، (بخلافِ حادثةٍ) بعد بنائه فيه، فيجبُ احترامُ بقعتها كاحترامِ المسجدِ، لأنّها منه، وهو متجه^(٤).

(وتُكرهُ إراقةُ مائهما)؛ أي: الوضوء والغسل بمسجدٍ، (و) كذا إراقةُ ماءٍ غُمِسَتْ فيه يدُ قائمٍ من نومٍ ليلٍ بمسجدٍ) صوناً له عمّا يقدّره، (و) كذلك تُكرهُ إراقةُ

(١) في «ح»: «حادث»، وقوله: «ويتجه: في فسّاقِي... حادثة» ورد في «ح، ف» قبل قوله سابقاً: «ولا يكره غسل ووضوء به»، وسقط من «ز».

(٢) جمع «فسقية»، وهي حوض من رخام ونحوه مستدير غالباً تعج الماء فيه نافورة. انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٨٩)، (مادة: فسق).

(٣) في «ق، ك، م»: «ولبث».

(٤) أقول: ليس الاتجاهُ في نسخة الشارح، وصرح به (م ص) في «حاشية الإقناع» في باب الاستطابة. وقول شيخنا: لا في بالوعتها لجريانها في قرار المسجد، ظاهرٌ فيما إذا كان المجرى مخصوصاً بها لم يختلط بغيره، بخلاف ما إذا كان المجرى مشتركاً يمر تحت بالوعتها، وكان ذلك المجرى فيه الماء المتنجس الذي يعد لما يوجد من طهارة المسجد وغيره إذا كان سالكاً ذلك المجرى في باطن أرض المسجد، فلا يتوجه المنع الذي قرره شيخنا، وكذلك لو كان المجرى مخصوصاً لها، وكان الماء كثيراً بحيث لا يؤثر فيه البول ونحوه من النجس، فهو إذن غير ممنوع، فتأمل، انتهى.

بما يُداسُ كطريقٍ، ويتجه: وبكلِّ محلٍّ قَدِرٍ. وقال الشيخُ: يجوزُ عملُ مكانٍ فيه للوضوء لمصلحةٍ بلا محذورٍ. ولا يُغسلُ فيه ميتٌ، ومصلًى عيْدٍ، لا جنازَ مسجدٌ، ويتجه: إِنْ وَقَفَ ولو بقرائنَ،

مائهما (بما)؛ أي: مَحَلٌّ (يداسُ كطريقٍ) تنزيهاً للماءِ.

(ويتجه): كراهةُ إراقةِ مائهما بما ذُكِرَ، (وبكلِّ محلٍّ قَدِرٍ) كمزبلةٍ وحشٍ ونحوه؛ لأنه ماءٌ استُعْمِلَ في عبادةٍ، فيُصان عن القاذوراتِ، وهو متجهٌ^(١).

(وقال الشيخ) تقيُّ الدين: (يجوزُ عَمَلُ)؛ أي: اتخاذُ (مكانٍ) ولو كان المتخذُ غيرَ الواقفِ (فيه) - أي: المسجدِ - (للوضوء) فيه (لمصلحةٍ) ترغيباً للمصلِّين، وتكثيراً للجماعة، (بلا محذورٍ)^(٢)، فإن كان في اتخاذه محذورٌ؛ كتقديرِ المسجدِ أو شغلٍ موضعٍ يصلَّى فيه مُنِعَ منه؛ لِمَا تقدَّم.

(ولا يُغسلُ فيه) - أي: المسجدِ - (ميتٌ) لتقدُّره، (ومصلًى عيْدٍ لا) مصلًى (جنازَ مسجدٍ)، لقوله ﷺ: «وَلْيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمَصْلَى»^(٣)، وأمَّا صلاةُ الجنازِ فليست ذاتُ ركوعٍ ولا سجودٍ بخلافِ العيْدِ.

(ويتجه) محلُّ اعتبارِ مصلًى العيْدِ مسجداً (إِنْ وَقَفَ) لذلك، (ولو) كان وَقَفَهُ (بقرائنَ) كأنَّ يَأْذَنَ مالِكُهُ للناسِ إِذْناً عاماً بالصلاةِ فيه، ويتكرَّرَ منه ذلك، ولا يَشْغَلُهُ بشيءٍ، ويُجَنَّبُهُ ما يَقْدُرُهُ، وهو متجهٌ.

(١) أقول: ذكره الشارح، وقال: وهو حسن، انتهى. ولم أر من صرح به، وهو ظاهرٌ مرادٌ يقتضيه كلامهم، انتهى.

(٢) انظر: «مختصر الفتاوى المصرية» للبعلي (ص: ٣٤٨)، «المستدرك على مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤).

(٣) رواه البخاري (٣١٨)، ومسلم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رضي الله عنها.

فلا يجوز لنحو جنب لبث به، ويتَّجهُ: صحَّةُ اعتكافٍ فيه. ويجبُ منعُ
مجنونٍ وسكرانٍ من مسجدٍ، ومن عليه نجاسةٌ تتعدَّى، وكُرهُ اتِّخاذهُ
طريقاً،

وحينئذٍ (فلا يجوز لنحو جنبٍ) كحائضٍ ونفساءٍ انقطعَ دُمُهما (لبث به) بلا
عذرٍ أو وضوءٍ.

(ويتَّجهُ صحَّةُ اعتكافٍ فيه) - أي: مصلَّى العيد - ممَّن لا تلزمه الجماعةُ
مطلقاً، وممَّن تلزمه إن كانت تقامُ فيه الجماعةُ، ولو من معتكفين، لثبوتِ حُكْمِ
المَسْجِدِيَّةِ له، وهو متَّجهٌ^(١).

(ويجبُ منعُ مجنونٍ وسكرانٍ من مسجدٍ)^(٢)؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا
الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، والمجنونُ أوَّلَى منه.

(و) يجبُ منعُ (من عليه نجاسةٌ تتعدَّى)، لثلاثِ يلوِّثه.

(وكُرهُ اتِّخاذهُ) - أي: المسجد - (طريقاً) نصاً، قاله الشيخُ تقيُّ الدين^(٣)،

(١) أقول: كونُ القرائنِ تُعتبرُ في ثبوتِ أنَّ مصلَّى العيد مسجدٌ، لا يقتصر فيه على ما ذكره
شيخنا، بل متى وُجد ذلك أو وُجد محرابٌ في مكانٍ معروفٍ بين الناس أن هذا مصلَّى،
وكان له جذرٌ، ولا سيما إذا كان فيه بركة ماءٍ أو بئرٌ ونحوه، فهذه قرينةٌ أنه مسجدٌ معدٌّ
للصلاة مطلقاً، بخلاف ما إذا كان مجردَ صحراءٍ قريبةٍ من البلدِ مملوكةٍ أو لا، جرت عادةُ
أهل البلدِ إقامة صلاة العيد بها، ولا قرائن مما ذكرناه، فهذه لا يثبت لها حكم المسجد،
ولم أر من صرح ببحث المصنف أولاً، وهو ظاهرٌ ومراد، لما ذكره في الوقفِ وأقره
الشارحُ، وبحثه ثانياً ظاهراً أيضاً، لأنه حيث ثبت كونه مسجداً ولو بالقرائن فله حكمٌ بقية
المساجد، فتأمل، انتهى.

(٢) في هامش «ق»: «وبهذا منع عن محل الصلاة لأن الممنوع عن الصلاة منعه عن محلها أولى،
والمنع عن المحل بطريق القياس العقلي ألحق بالوجوب، انتهى».

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢ / ١٩٣).

وتمكين صغيرٍ منه، وسُنَّ مَنْعُهُ، وَحَرُمَ تَكْسُبُ بَصْنَعَةٍ فِيهِ غَيْرَ كِتَابَةٍ؛
لأنها نوعٌ من العلم، ويباحُ غَلْقُ أَبْوَابِهِ خَشْيَةً مَا يُكْرَهُ.

* * *

فصل

والأغسالُ المسنونةُ ستةَ عشرَ؛ أَكْذُهَا: لصلاةِ جمعةٍ

وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْفُرُوعِ»^(١).

(و) كُرِهَ (تمكينٌ صغيرٍ منه)؛ أي: المسجد، قال في «الآداب»: والمراد:
صغيرٌ لا يميّزُ، لغيرِ فائدةٍ^(٢)، (وسُنَّ مَنْعُهُ) - أي: الصغيرُ - من المسجدِ صيانةً له.
(وَحَرُمَ تَكْسُبُ بَصْنَعَةٍ فِيهِ)؛ أي: المسجد؛ لأنه لم يُبَيَّنْ لذلك، (غَيْرَ كِتَابَةٍ؛
لأنها) - أي: الكتابةُ - (نوعٌ من) تحصيلِ (العلم).
وَيَحْرُمُ فِيهِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَلَا يَصِحَّانِ.
(وَيَبَاحُ غَلْقُ أَبْوَابِهِ) - أي: المسجد - (خَشْيَةً مَا يُكْرَهُ) دخوله إليه، نصٌّ عليه.

(فصل)

والأغسالُ المسنونةُ ستةَ عشرَ غُسْلًا:

(أَكْذُهَا): الْغُسْلُ (لصلاةِ جمعةٍ)، لحديثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ
وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(٣)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٤) متفقٌ

(١) انظر: «الفرع» لابن مفلح (٧/ ٤٠١).

(٢) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ٣٧٦).

(٣) رواه البخاري (٨٢٠)، ومسلم (٨٤٦).

(٤) رواه البخاري (٨٥٤)، ومسلم (٨٤٤)، من حديث ابن عمر ؓ.

في يومها لذكرِ حَضَرها وصلَّى، ولو لم تَجِبْ عليه، وعند مُضَيٍّ،
وعن جماعٍ أَفْضَلُ، ولا يَضُرُّ حَدَثٌ بَعْدَ غُسْلٍ، ثم لَغَسَلٍ مِيتٍ مُسْلِمٍ أو
كَافِرٍ،

عليهما، وقوله: (واجبٌ)؛ أي: متأكد الاستحباب، ويدلُّ لَعَدَمِ وجوبِهِ ما رَوَى
الحسنُ عن سُمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا»^(١)
وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» رواه أحمدُ وأبو داودَ والترمذِيُّ^(٢)، واخْتَلَفَ
في سَمَاعِ الْحَسَنِ عن سُمُرَةَ، وَنَقَلَ الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ: لَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَيَعْضُدُهُ
مَجِيءُ عَثْمَانَ إِلَيْهَا بِلَا غُسْلٍ^(٣).

(في يومها) - أي: الجمعة - فلا يُجْزَى الاغتسالُ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِهِ؛ لمفهومٍ
ما سَبَقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، (لِذِكْرِ حَضَرها) - أي: الجمعة - (وصلَّى)، لخبرٍ: «مَنْ
جَاءَ مِنْكُمْ» وَتَقَدَّمَ، (ولو لم تَجِبْ عليه) الجمعةُ كَالْعَبْدِ وَالْمَسَافِرِ، (و) اغتسلَهُ
(عند مُضَيٍّ) إِلَيْهَا أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أْبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ، (و) اغتسلَهُ (عن جماعٍ أَفْضَلُ)؛
لِلخبرِ، وَيَأْتِي فِي (صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)، (ولا يَضُرُّ حَدَثٌ) أَصْغَرُ (بَعْدَ غُسْلٍ)؛ لِأَنَّ
الْحَدَثَ لَا يُبْطِلُ الْغُسْلَ.

(ثم) يَلِيهِ: الْغُسْلُ (لِغَسَلٍ مِيتٍ) كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حَرًّا أَوْ
عَبْدًا، (مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ)، وَظَاهَرُهُ: وَلَوْ فِي ثَوْبٍ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا:
«مَنْ غَسَلَ مِيتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، رواه أحمدُ وأبو داودَ والترمذِيُّ،

(١) في هامش «ج، ق»: «قوله: (فبها)؛ أي: فالبرخصة أخذ، ونعمت الرخصة».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥ / ٥)، وأبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧) وقال:

حديث سمرة حديث حسن.

(٣) رواه البخاري (٨٣٨) و(٨٤٢)، ومسلم (٨٤٥).

ثم لعيدٍ في يومها لمن صَلَّى ولو منفرداً، ولَكُسُوفٍ واستسقاءٍ، ولجُنُونٍ وإغماءٍ، وحسنه^(١).

(ثم) يليه بقية الأغسال الآتية، وهي:

الغُسلُ (ل) صلاةٍ (عيدٍ في يومها لمن) حَضَرَها، لحديث ابن عباسٍ والفاكه ابن سعد^(٢): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ وَالْأَضْحَى. رواه ابنُ ماجه^(٣)، ومحله: إنَّ (صَلَّى) العيدَ (ولو منفرداً) بعد صلاة الإمام؛ لأنَّ الغُسلَ للصلاة كالجمعة، فلا يُشْرَعُ لِمَن لم يصلَّ ولا قبلَ طلوعِ الفجر. (و) الرابع: الغُسلُ (ل) صلاةٍ (كسوفٍ).

(و) الخامس: الغُسلُ لصلاةٍ (استسقاءٍ)، قياساً على الجمعة والعيد بجامع الاجتماع.

(و) السادس: الغُسلُ (لجنونٍ).

(و) السابع: الغُسلُ لـ (إغماءٍ)؛ لأنه ﷺ اغْتَسَلَ للإغماء، متفقٌ عليه^(٤)، ولأنه لا يَأْمَنُ أن يكونَ احْتَلَمَ ولم يَشْعُرْ، والجنونُ في معناه، بل أبلغُ، فإنَّ أَنْزَلَ وَجَبَ الغُسلُ.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٥٤)، وأبو داود (٣١٦١)، والترمذي (٩٩٣).
(٢) هو الفاكه بن سعد الأنصاري، له صحبة، قال ابن حجر: له حديث في الغسل في عيد الفطر، والإسناد إليه وإ. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٢٥٧)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص: ٤٤٤).

(٣) رواه ابن ماجه (١٣١٥) من حديث ابن عباس ؓ، و(١٣١٦) من حديث الفاكه بن سعد ؓ.

(٤) رواه البخاري (٦٥٥)، ومسلم (٤١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ولاستحاضة لكل صلاة، وإلحرام حتى لحائض ونفساء، ولدخول مكة
وحرَمَها، ووقوف بعرفة،

(و) الثامن: الغُسلُ (لاستحاضة)، فيُسْنُ للمستحاضة أن تغتسلَ (لكلِّ صلاة)؛ لأمره ﷺ به أم حبيبة لما استحيضت، فكانت تغتسلُ لكلِّ صلاة^(١).

(و) التاسع: الغُسلُ (للإحرام) بحجٍّ أو عمرة، لحديث زيد بن ثابت: أنه رأى النبي ﷺ تجرّد لإهلاله واغتسلَ. رواه الترمذي وحسنه^(٢)، (حتى لحائض ونفساء) فيسنُّ لهما الغسلُ للإحرام؛ لأنَّ أسماء بنتَ عُميسٍ نفست بمحمد بن أبي بكرٍ بالشجرة، فأمر رسولُ الله ﷺ أبا بكرٍ أن يأمرها أن تغتسلَ وتهلَّ، رواه مسلمٌ من حديث عائشة^(٣).

(و) العاشر: الغُسلُ (لدخول مكة)، قال في «المستوعب»: حتى لحائض^(٤)؛ أي^(٥): ونفساء، قياساً على الإحرام، وظاهره: ولو بالحرَم، كمن بمِنَى إذا أرادَ مكة سُنَّ له الغُسلُ لدخولها.

(و) الحادي عشر: الغُسلُ لدخولِ (حرَمِها)؛ أي: مكة.

(و) الثاني عشر: الغُسلُ لـ (وقوف بعرفة)، رُوِيَ عن عليٍّ وابنِ مسعودٍ.

(١) رواه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه الترمذي (٨٣٠).

(٣) رواه مسلم (١٢٠٩).

(٤) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ٢٧٢). وانظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٢٦٤)، وليس

في مطبوع «المستوعب» قوله: «حتى لحائض».

(٥) سقط من «ق».

وطواف زيارةٍ ووداعٍ ومبيتٍ بمُزدلفةٍ ورمي جِمَارٍ. ويتجه: زيادةٌ
مَنْ وَلَدَتْ بِلَادُكُمْ؛ مراعاةً لخلافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ. وَيَتِمُّمُ لِلْكَلِّ
لِحَاجَةٍ،

(و) الثالث عَشَرَ: الغُسلُ لـ (طوافِ زيارةٍ)، وهو: طوافُ الإفاضةِ.

(و) الرابع عَشَرَ: الغُسلُ لطوافِ (وداعٍ).

(و) الخامس عَشَرَ: الغُسلُ لـ (مبيتٍ بمُزدلفةٍ).

(و) السادس عَشَرَ: الغُسلُ لـ (رمي جِمَارٍ).

لأنَّ هذه كُلُّهَا أُنْسَاكَ يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ، فَاسْتُحِبَّ لَهَا الْغُسلُ كَالْإِحْرَامِ
ودخولِ مكةَ، قال ابنُ نصرٍ الله: ويتكرَّرُ رميُ الجِمَارِ بتكرُّرِها، فيكونُ في يومي
التَّشْرِيقِ لِلْمَتَعَجَّلِ، وفي الثلاثةِ لغيرِهِ، فيكونُ ثلاثةَ أَغْسَالٍ، وَرَبَّمَا زِيدَ فِي
قَوْلِهِمْ: غُسلُ رميِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ: يَوْمُ النَّحْرِ، فيكونُ غُسلُ رميِ الجِمَارِ أَرْبَعَ
مَرَاتٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا غُسلَ طَوَافِ الْقُدُومِ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَسِلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ، وَهُوَ عَقَبَ
دُخُولِهِ، انتهى.

(وينتجُه زيادةً) سابعَ عَشَرَ، وهو: غُسلُ (مَنْ وَلَدَتْ بِلَادُكُمْ، مراعاةً لخلافِ
مَنْ أَوْجَبَهُ)، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَ«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» وَ«الْإِفَادَاتِ»،
وَاخْتَارَهُ غَيْرُهُمْ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(١).

(وَيَتِمُّمُ) اسْتِحْبَاباً (لِلْكَلِّ) - أَي: كُلِّ مَا يَسْتَحِبُّ لَهُ الْغُسلُ - (لِحَاجَةٍ) تَبِيحُ

(١) أقول: ذكره الشارح وقرر نحوه مما قرره شيخنا، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر، ولعله
مرادُّ لما له من النظائر، وقول شيخنا كالشارح: (جزم به . . . إلخ) بيان لمن قال بالوجوب،
فتأمل، انتهى.

ولَمَّا يُسَنُّ لَهُ وضوءٌ، ولا يستحبُّ غُسلُ لحِجَامَةٍ، وبلوغٌ، وعاشوراءَ، وكلِّ اجتماعٍ، ودخولِ المدينة المنورةِ.

* * *

الْتِيْمُ، كتَعْدِرِ الماءِ لَعَدَمٍ أو مرضٍ ونحوه، (و) يَتِيَمُّ أيضاً استحباباً (لَمَّا يُسَنُّ له وضوءٌ^(١)) من قراءةٍ وأذانٍ وشكٍّ وغَضَبٍ ونحوها ممَّا تقدَّم.

(ولا يستحبُّ غُسلُ لحِجَامَةٍ)؛ لأنه دَمٌ خارجٌ أَشْبَهَ الرُّعَافَ، وأمَّا حديثُ عائشةَ مرفوعاً: «يُغْتَسَلُ من أربعٍ: من الجمعةِ، والجنابةِ، والحِجَامَةِ، وغُسلِ الميتِ» رواه أبو داود^(٢)؛ ففيه مصعبُ بنُ شيبَةَ، قال الدارقطني: ليس بالقوي ولا بالحافظ^(٣). وقال أحمدُ: إِنَّ أحاديثَهُ مناكيرُ^(٤)، وإنَّ هذا منها.

(و) لا لـ (بلوغٍ) بغيرِ إنزالٍ، (و) لا لـ (عاشوراءَ) وما وردَ في ذلك موضوعٌ فلا يعوَّلُ عليه.

(و) لا يستحبُّ الغُسلُ لـ (كلِّ اجتماعٍ) كـ: لوليمةٍ ومَشُورَةٍ ونحوها؛ لَعَدَمِ ورودِهِ، (و) لا لـ (دخولِ المدينة المنورةِ)، على ساكنِها أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ^(٥).

(١) في «ق»: «الوضوء».

(٢) رواه أبو داود (٣٤٨) و(٣١٦٠)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ١٥٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥٦)، والدارقطني (١ / ١١٣)، ولفظ أبي داود: «أن النبي ﷺ كان يغتسل من أربع . . .».

(٣) انظر: «سنن الدارقطني» (١ / ١١٣).

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨ / ٣٠٥).

(٥) أقول: قال الشارح: قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى: ونص أحمد على استحبابه.

فصل

وصفة غسل كامل: أَنْ يَنْوِيَ وَيُسَمِّيَ وَيَغْسِلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَمَا لَوَّثَهُ مِنْ مَنِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَضْرِبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَامِلًا، وَيُرَوِّي رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ بَقِيَّةَ جَسَدِهِ ثَلَاثًا، وَيَتَيَمَّنُ، . . .

(فصل)

(وصفة غسل كامل) واجباً كان أو مستحباً: (أَنْ يَنْوِيَ) رفع الحَدَث الأكبر، أو الغُسل للصلاة أو الجمعة مثلاً، (ويُسَمِّي)؛ أي: يقول: (باسم الله)، بعد النية، (ويَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا) خارج الماء قبل إدخالهما الإناء، (و) يصب الماء بيمينه على شماله، فيَغْسِلَ (ما لَوَّثَهُ مِنْ مَنِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ) كمذي، (ثم يَضْرِبُ بِيَدِهِ الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا)؛ لحديث عائشة المتفق عليه^(١)، (ثم يتوضأ كاملاً)؛ لقوله ﷺ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»^(٢)، (ويُرَوِّي) - بتشديد الواو - (رأسه)؛ أي: أصول شعره (ثلاثاً)، يَحْبِي الماء عليه ثلاث حثيات، (ثم يَغْسِلُ بَقِيَّةَ جَسَدِهِ) بإفاضة الماء عليه (ثلاثاً)، لحديث عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَخْلُلُ شَعْرَهُ بِيَدَيْهِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ رَوَّى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» متفق عليه^(٣).

(ويَتَيَمَّنُ) - أي: يبدأ بميامنه - استحباباً؛ لحديث عائشة قالت: كان

(١) رواه البخاري (٢٧٠)، ومسلم (٣١٧) لكن من حديث ميمونة وليس من حديث عائشة كما ذكر المصنف، وحديث عائشة رواه أبو داود (٣٤٣) و(٣٤٤).

(٢) رواه البخاري (٢٦٩)، ومسلم (٣١٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر التعليق السابق.

وَيَذُلُّكَهَ ، وَيَتَفَقَّدُ أَصُولَ شَعْرِ وَغُضَارِيفَ أُذُنٍ وَتَحْتَ حَلْقٍ وَإِبْطٍ وَخَاتَمٍ ،
وَعُمُقَ سُرَّةٍ ، وَطَيَّ رُكْبَةٍ ، وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي الْإِسْبَاغِ ، وَهُوَ تَعْمِيمُ
عَضْوٍ

رسولُ الله ﷺ إذا اغْتَسَلَ من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب ، فَأَخَذَ بِكَفَيْهِ فَبَدَأَ
بَشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفَيْهِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ « متفقٌ
عليه ^(١) .

و(الحَلَابُ) بِكَسْرِ الحاء ، و(المِخْلَبَةُ) بِكَسْرِ الميمِ وفتح اللام : إِنْاءٌ يُحْلَبُ
فيه ، قال الخطابي : إِنْاءٌ يَسْعُ حَلَبَ ناقةٍ ^(٢) .

(وَيَذُلُّكَهَ) ؛ أَي : جَسَدَهُ ، استحباباً لِيَصِلَ الماءُ إِلَيْهِ ، وليس بواجبٍ ؛ لقوله
عليه الصلاة والسلام لَأَمَّ سَلَمَةَ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ : «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ
الْمَاءَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهُرِينَ» ، رواه مسلم ^(٣) .

(وَيَتَفَقَّدُ أَصُولَ شَعْرِ ^(٤)) ؛ لقوله ﷺ : «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ» ^(٥) ، (وِغُضَارِيفَ
أُذُنٍ وَتَحْتَ حَلْقٍ وَإِبْطٍ ، وَ) تَحْتَ (خَاتَمٍ ، وَعُمُقَ سُرَّةٍ وَطَيَّ رُكْبَةٍ) ، لِيَصِلَ الماءُ
إِلَيْهَا .

(وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي الْإِسْبَاغِ ، وَهُوَ) : - أَي : الْإِسْبَاغُ - (تَعْمِيمُ عَضْوٍ

(١) رواه البخاري (٢٥٥) ، ومسلم (٣١٨) .

(٢) انظر : «معالم السنن» للخطابي (١ / ٨٠) .

(٣) رواه مسلم (٣٣٠) .

(٤) في «ك» : «شعره» .

(٥) رواه أبو داود (٢٤٨) ، والترمذي (١٠٦) ، من حديث أبي هريرة ؓ .

بماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحاً، ثم يتحوّل عن موضعه، فيغسل قدميه ولو في حمّام، وإن أخر غسّلهما في وضوءٍ لآخر غسّله فلا بأس، وكُره إعادة وضوءٍ بعد غُسلٍ لمتوضّئٍ قبله، ويتجه احتمالٌ: بل يحرّم ولو لم يتوضّأ؛ لتعاطيه عبادةً فاسدةً، إلا أن يتقصر بنحو مسّ فرج، فيجب.....

بماء بحيث يجري الماء (عليه ولا يكون مسحاً)؛ لأن اعتبار اليقين حرجٌ ومشقةٌ.

(ثم يتحوّل عن موضعه فيغسل قدميه، ولو كان (في حمّام) ونحوه ممّا لا طين فيه، لقول ميمونة: ثم تنحى عن مقامه فغسل^(١) رجله^(٢)، (وإن أخر غسّلهما) - أي: قدميه - (في وضوءٍ لآخر غسّله فلا بأس)، لوروده في حديث ميمونة. (وكُره إعادة وضوءٍ بعد غُسلٍ لمتوضّئٍ قبله)؛ أي: قبل الغُسل؛ لأنه عبثٌ، (ويتجه احتمالٌ: بل يحرّم) الوضوء بعد الغُسل على متيقّن أنه توضّأ قبل اغتساله، وله الصلاة بما تيقّنه (ولو لم يتوضّأ) ثانياً، وإنما حرّم عليه ذلك (لتعاطيه عبادةً فاسدةً)، ويقوى الاحتمال إذا كان بالناس حاجةً إلى الماء، أو كان بكلفةٍ كماء حمّام، (إلا أن يتقصر) وضوؤه (بنحو مسّ فرج) كخروج ریح، (فيجب) عليه إعادته ثانياً إذا أراد فعل ما يتوقّف عليه، وهو متجه^(٣).

(١) في «ق»: «فيغسل».

(٢) رواه البخاري (٢٦٢)، ومسلم (٣١٧).

(٣) أقول: ذكره الشارح، وقرر نحواً مما قرره شيخنا؛ لكن ليس في نسخته قوله: ولو لم يتوضّأ. وقول شيخنا بعده: ثانياً، غير ظاهر في المعنى، وإنما يظهر أن المراد: ولو لم يتوضّأ أولاً؛ لأن الوضوء مشروع قبل الغسل، فحيث تركه فوضوؤه بعده لغير موجب =

وَيُجْزَى عَصْرُ شَعْرِهِ مِنْ غَسْلَةٍ ثَانِيَةٍ عَلَى لُمْعَةٍ مِنْ جَسَدِهِ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ. وَصِفَةُ مُجْزَى: أَنْ يَنْوِيَ وَيُسَمِّيَ وَيَعْمَ بِمَاءٍ جَمِيعَ بَدَنِهِ، حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ امْرَأَةٍ عِنْدَ قَعُودٍ لِحَاجَةٍ، وَحَشْفَةَ أَقْلَفٍ مَفْتُوقٍ، وَدَاخِلَ فَمٍ وَأَنْفٍ، وَبَاطِنَ شَعْرِ،

(وَيُجْزَى عَصْرُ شَعْرِهِ مِنْ) مَاءٍ (غَسْلَةٍ ثَانِيَةٍ عَلَى لُمْعَةٍ مِنْ جَسَدِهِ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ) حِينَ إِفَاضَتِهِ.

(وصفةُ غُسلٍ (مجزئٍ: أَنْ يَنْوِيَ وَيُسَمِّيَ) كَمَا مَرَّ، (وَيَعْمَ بِمَاءٍ جَمِيعَ بَدَنِهِ) سَوَى دَاخِلِ عَيْنٍ^(١) فَلَا يَجِبُ وَلَا يَسُنُّ، (حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ امْرَأَةٍ عِنْدَ قَعُودٍ لِحَاجَةٍ) بُولٍ أَوْ غَائِطٍ، (و) حَتَّى (حَشْفَةَ أَقْلَفٍ) - أَي: غَيْرِ مَخْتُونٍ^(٢) - (مَفْتُوقٍ)؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ فَيَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا، (و) حَتَّى (دَاخِلَ فَمٍ وَأَنْفٍ) وَجَوْبًا، (و) حَتَّى (بَاطِنَ شَعْرِ) خَفِيفٍ وَكَثِيفٍ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْبَدَنِ لَا مَشَقَّةَ فِي غَسْلِهِ، فَوَجَبَ كِبَاقِيهِ، وَتَقَدَّمَ لَا يَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِ فَرْجٍ مِنْ جَنَابَةٍ، وَكَذَلِكَ حَشْفَةُ أَقْلَفٍ غَيْرِ مَفْتُوقٍ.

= غَيْرُ مَشْرُوعٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، كَمَا لَوْ أَعَادَهُ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ، وَقَوْلُ شَيْخِنَا: وَيَقْوِي... إلخ، ظَاهِرٌ حَكْمًا، وَلَكِنْ غَيْرُ مُرَادٍ فِي الْبَحْثِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ آخَرٌ، كَمَا أَنَّ تَأْخِيرَ قَوْلِهِ: وَهُوَ مُتَجَهٌّ، بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: فَيَجِبُ، لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِلَّا... إِلَى آخِرِهِ، لَيْسَ مِنْ بَحْثِهِ، وَلَمْ أَرْ مِنْ صَرَحَ بِالْإِحْتِمَالِ، وَهُوَ فِيمَا يَظْهَرُ وَجِيهٌ فَتَأْمَلُهُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ ابْنِ نَصْرِ اللَّهِ، قَالَ فِي «حَوَاشِي الْكَافِي» عَلَى قَوْلِهِ: (يَمْنَعُ الْحَيْضُ الْغَسْلَ لَهُ) فَقَالَ: لِأَنَّ الْإِتْيَانَ بِالْعِبَادَةِ مَعَ مَانِعٍ مِنْ صَحَّتِهَا تَلَاعَبَ، وَقَالَ الشَّيْخُ عَثْمَانُ: هَذَا الْمَنْعُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ، انْتَهَى. فَتَظَاهَرَتْ بِحُثِّ الْمُصَنِّفِ، فَتَأْمَلْهُ تَعَدُّهُ صَرِيحًا فِيهِ، انْتَهَى.

(١) فِي «ق»: «الْعَيْن».

(٢) فِي «ق»: «مَخْتَن».

وَعُسْلٌ مُسْتَرَسِلٌ مَعَ نَقْضِهِ وَجُوباً لِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ، لَا جَنَابَةَ إِذَا رَوَتْ
أَصُولَهُ، وَيَرْتَفَعُ حَدُّ أَكْبَرُ أَوْ أَصْغَرُ قَبْلَ زَوَالِ حُكْمِ خَبَثٍ، وَتُسْنُ
مَوَالَاةٍ، فَإِنْ فَاتَتْ جَدَّدَ لِإِتْمَامِهِ نِيَّةً،

(و) يَتَعَيَّنُ (عُسْلٌ) شَعْرٌ (مُسْتَرَسِلٌ مَعَ نَقْضِهِ وَجُوباً لِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ)، لِحَدِيثِ
عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِذَا كُنْتَ حَائِضًا خُذِي مَاءَكَ وَسِدْرَكَ وَامْتَشِطِي»^(١)،
وَلابِنْ مَاجَهَ: «انْقَضِيَ شَعْرُكَ وَاغْتَسَلِي»^(٢)، وَلِتَحَقُّقِ وَصُولِ^(٣) الْمَاءِ إِلَى مَا يَجِبُ
عُسْلُهُ، وَ(لَا) يَجِبُ نَقْضُهُ لِعُسْلٍ مِنْ (جَنَابَةِ إِذَا رَوَتْ أَصُولَهُ)؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فَيَسْقُ
ذَلِكَ فِيهِ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ.

(وَيَرْتَفَعُ حَدُّ أَكْبَرُ أَوْ أَصْغَرُ قَبْلَ زَوَالِ حُكْمِ^(٤) خَبَثٍ) لَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ
إِلَى الْبَشَرَةِ كَطَاهِرٍ عَلَى مَحَلِّ الْحَدَثِ^(٥) لَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ.

(وَتُسْنُ مَوَالَاةٍ) فِي عُسْلٍ، لِفِعْلِهِ ﷺ، وَلَا تَجِبُ كَالترتيب؛ لِأَنَّ الْبَدْنَ شَيْءٌ
وَاحِدٌ، (فَإِنْ فَاتَتْ) الْمَوَالَاةُ بِأَنَّ آخَرَ عُسْلٍ بَقِيَّةٌ^(٦) بَدَنَهُ زَمَنًا يَجْفُ فِيهِ مَا عَسَلَهُ
قَبْلَهُ (جَدَّدَ لِإِتْمَامِهِ) - أَيِ: الْعُسْلِ - (نِيَّةً)؛ لِانْقِطَاعِ النِّيَّةِ بِفَوَاتِ الْمَوَالَاةِ، فَيَقَعُ
عُسْلٌ مَا بَقِيَ بِدُونِ نِيَّةٍ.

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا السِّيَاقِ، وَرَوَى الدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٧٧٣) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَيْضِ، قَالَ: «خُذِي مَاءَكَ وَسِدْرَكَ ثُمَّ
اغْتَسِلِي وَأَنْقِي، ثُمَّ صَبِي عَلَى رَأْسِكَ حَتَّى تَبْلُغِي شُؤُونَ الرَّأْسِ . . .».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٦٤١).

(٣) سَقَطَ مِنْ «كَ».

(٤) فِي «كَ»: «قَبْلَ حُكْمِ زَوَالِ».

(٥) فِي «كَ»: «حَدَثٍ».

(٦) فِي «ق»: «بَقِيَّةُ غُسْلٍ».

ويُتَجّه: وتسميةً ولا ترتيباً، فلو غَسَلَ جَسَدَهُ إِلَّا أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ، ثم أَحَدَثَ لم يَحِبْ فيها ترتيباً، وإِلَّا رِجْلَيْهِ يَحِبُّ في الأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ دُونَهُمَا، وَيُسَنُّ سِدْرٌ في غُسْلِ كَافِرٍ أَسْلَمَ.....

(ويُتَجّه: و) كذا يَجْدُدُ (تسميةً) لفوات الموالاة أيضاً، ولوجوبها عليه في ابتدائه مقترنةً مع النية، فلَزِمَ تجديدها بالقياس عليها، فمقتضى الاتجاه أنه لا فرق بينهما من حيث وجوب التجديد في كلٍّ، وقد يفرَّقُ بأنَّ النية شرط، فيعتبر استمرار حُكْمِهِ إلى آخر العبادَةِ، ولا كذلك التسمية؛ لأنَّها في الغُسْلِ أخفُّ منها في الوضوء، لتناول حديث التسمية بصريحه^(١) الوضوء فقط^(٢).

(ولا ترتيب) في الغُسْلِ، (فلو غَسَلَ جَسَدَهُ إِلَّا أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ، ثم أَحَدَثَ، لم يَحِبْ فيها ترتيباً، و) لو غَسَلَ جَسَدَهُ بنية رفع الحَدَثَيْنِ (إِلَّا رِجْلَيْهِ) ثم أَحَدَثَ، فإنه (يَحِبُّ) عليه الترتيب (في الأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ) وهي الوجهُ واليدانِ والرأسُ (دونَهُمَا)؛ أي: دون رجليه.

(ويسنُّ سِدْرٌ في غُسْلِ كَافِرٍ أَسْلَمَ)، لحديث قيس بن عاصم: أنه أسلمَ

(١) في «ق»: «بصريح».

(٢) أقول: صرح (م ص) في «حاشية المنتهى» بعدم إعادة التسمية، وتبعه الشيخ عثمان، والشارح حيث قال: والوجه ما أفاده في «حاشية المنتهى» ولفظه: وفهم من قوله: جدد لإتمامه نية، أنه لا يجدد تسمية، ولعله كذلك، والفرق أن النية شرط، فيعتبر استمرار حكمها إلى آخر العبادَةِ، بخلاف التسمية، انتهى. ويعضده ما جزم به في «المغني» في «باب الغسل» من أن التسمية فيه أخفُّ منها في الوضوء، قال: لأن حديث التسمية إنما تناول بصريحه الوضوء لا غير. انتهى كلام الشارح فتأمل، ولم أر من صرح تناول المصنف، انتهى.

كإزالة شعره المَعهودِ إزالته، وفي غُسلِ حيضٍ أو نفاسٍ، وأخذُ غيرِ مُحرمةٍ مِسكاً تجعله في فرجها في نحوِ قُطنَةٍ بعد غُسلِها، فإن لم تَحِذْ فُطِيئاً، فإن لم تَحِذْ فُطِيئاً، فإن تعذّرَ فالماءُ كافٍ،

فأمره النبي ﷺ أن يغتسلَ بماءٍ وسدرٍ، رواه أحمدُ وأبو داودَ والترمذِيُّ والنسائيُّ^(١).

(ك) ما يسنُّ لكافرٍ أسلمَ (إزالة شعره المَعهودِ إزالته) كشعرِ رأسٍ ذكرٍ وعانةٍ وإبطٍ مطلقاً؛ لقوله ﷺ لرجلٍ أسلمَ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعَرَ الْكُفْرِ وَاخْتَتِنِ» رواه أبو داود^(٢).

(و) يسنُّ أيضاً سِدْرٌ (في غُسلِ حيضٍ أو نفاسٍ، وأخذُ) مغتسِلَةٍ من ذلك (غيرِ مُحرمةٍ مِسكاً تجعله في فرجها في نحوِ قُطنَةٍ) كخِرْقَةٍ أو غيرها ممَّا يُمِسِّكُه^(٣)، ويكونُ ذلك (بعد غُسلِها)؛ لقوله ﷺ في حديث عائشةَ لَمَّا سَأَلَتْهُ أَسْمَاءُ عَنْ غُسلِ الْحَيْضِ: «ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مَمْسَكَةً فَتَطْهَرُ بِهَا»، رواه مسلم^(٤)، والفِرْصَةُ بكسر الفاء: القطعةُ من كلِّ شيءٍ، (فإن لم تَحِذْ) مِسكاً (فُطِيئاً) أي طيبٍ كان، (فإن لم تَحِذْ) طيباً (فُطِيئاً) تجعله في فرجها ولو مُحرمةً، (فإن تعذّرَ فالماءُ) الطَّهَوْرُ (كافٍ)، قاله في «المستوعب»^(٥) و«الرَّعاية» وغيرهما.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٦١)، وأبو داود (٣٥٥)، والترمذي (٦٠٥)، والنسائي (١٨٨).

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦).

(٣) في «ك»: «يمكسه».

(٤) رواه مسلم (٣٣٢)، ورواه بنحوه البخاري (٣٠٩) و(٦٩٢٤)، وليس فيه تسمية السائلة.

(٥) انظر: «المستوعب» للسامري (١ / ٢٤٥).

ويتجه: أن المراد سدرٌ لا يغيّر الماء كثيراً، أو أنه يغسل عقب ذلك بماء خالص ويسنُّ^(١) تَوْضُؤُ بُمْدٍ، وزنته مئةٌ وأحد^(٢) وسبعون وثلاثة أسباع درهم، ومئةٌ وعشرون مثقالاً، ورطلٌ وثلاثُ عراقِيٍّ، ورطلٌ وسُبعٌ وثلاثُ سُبُعٍ مصريٍّ، وثلاثُ أواقٍ وثلاثة أسباعٍ أوقيةٍ دمشقية، وأوقيتان وستة أسباعٍ.....

(ويتجه: أن المراد) من قولهم: ويسنُّ (سدرٌ) في غُسلٍ... إلى آخره، أن (لا يغيّر الماء) تغييراً (كثيراً) لثلاثيَّ السُّبُعِ الطُّهورية، (أو أنه يغسل) جسده (عقب ذلك) - أي: غُسله بالسدر - (بماء خالص) احتياطاً ودفعاً للوسوسة، وهو متجه^(٣).

(ويسنُّ تَوْضُؤُ بُمْدٍ) من ماء؛ لحديث أنسٍ: أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ. متفقٌ عليه^(٤)، (وزنته) - أي: المُدُّ - (مئةٌ وأحدٌ وسبعون) درهماً (وثلاثة أسباعٍ درهمٍ) إسلاميٍّ، (و) بالمثاقيل: (مئةٌ وعشرون مثقالاً، و) بالأرطال: (رطلٌ وثلاثُ عراقِيٍّ) وما وافقه في زنته من البلاد، (ورطلٌ وسُبعٌ) رطلٍ (وثلاثُ سُبُعٍ) رطلٍ (مصريٍّ) وما وافقه كالمكي، وذلك رطلٌ وأوقيتان وسُبعٌ أوقية، (وثلاثُ)^(٥) أواقٍ وثلاثة أسباعٍ أوقيةٍ دمشقية، وأوقيتان وستة أسباعٍ أوقيةٍ

(١) في «ح»: «وسنَّ».

(٢) في «ح»: «واحدى».

(٣) أقول: ذكره الشارح، وقال: وهو ظاهر، انتهى. قلت: ولم أر من صرح به هنا، وهو مصرّح به في المياہ والجناز، انتهى.

(٤) رواه البخاري (١٩٨)، ومسلم (٣٢٥).

(٥) في «ق»: «وثلاثة».

بالحلبى، وأوقيتان وأربعة أسباع بالقدسى، واغتسال بصاع وزنته^(١) ست مئة وخمسة وثمانون وخمسة أسباع درهم، وهي أربع مئة وثمانون مثقالاً، وخمسة أرطال وثلث عراقية ببر رزين، وأربعة وخمسة أسباع وثلث سبع رطل مصري، ورطل.....

(ب) الوزن (الحلبى) وما وافقه، (وأوقيتان وأربعة أسباع) أوقية (ب) الوزن (القدسى) وما وافقه، وتقدم في أول (المياه) بيان الموافق لما ذكر.

(و) يسن (اغتسال بصاع)، وهو: أربعة أمداد، (وزنته^(٢)): ست مئة درهم (وخمسة وثمانون) درهماً (وخمسة أسباع درهم) إسلامي، (وهي) بالمثاقيل: (أربع مئة) مثقال (وثمانون مثقالاً، و) بالأرطال: (خمسة أرطال وثلث) رطل (عراقية)^(٣)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لكعب: «أطعم ستة مساكين فرقاً من طعام»^(٤)، قال أبو عبيد: لا اختلاف بين الناس أعلمه أن الفرق ثلاثة أصع^(٥).

والفرق بفتح الراء: ستة عشر رطلاً بالعراقي، ويعتبر (ببر رزين) - أي: جيد - وهي ما يساوي العَدَسَ في زنته.

(و) الصاع: (أربعة) أرطال (وخمسة أسباع) رطل (وثلث سبع رطل مصري) وما وافقه؛ أي: أربعة أرطال وتسع أواق وسبع أوقية مصرية، (و) ذلك (رطل)

(١) في «ف»: «وزنه»، وفي «ز»: «ووزنه».

(٢) في «ق، ك»: «ووزنه»، وفي «م»: «وزنه».

(٣) في «ق»: «عراقي».

(٤) رواه بنحوه البخاري (١٧٢٢)، ومسلم (١٢٠١).

(٥) انظر: «الأموال» لأبي عبيد (ص: ٦٢٥).

وَسُبْعُ دَمَشْقِيٍّ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَثَلَاثَةَ أَصْبَاعٍ حَلْبِيَّةٍ، وَعَشْرُ أَوَاقٍ
وَسُبْعَانِ قُدْسِيَّةٍ، وَهَذَا يَنْفَعُكَ هُنَا وَفِي الْفِطْرَةِ وَالْفِدْيَةِ وَالْكَفَّارَةِ
وغيرها. وَلَا يُكْرَهُ إِسْبَاغُ بَدُونِ مَا ذُكِرَ، وَلَا غُسْلُ أَوْ تَوَضُّؤُ^(١) مَعَ نَحْوِ
امْرَأَتِهِ.....

وَسُبْعُ رَطْلٍ (دَمَشْقِيٍّ) وَمَا وَافَقَهُ، (و) ذَلِكَ (إِحْدَى عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَثَلَاثَةَ أَصْبَاعٍ)
أُوقِيَةً (حَلْبِيَّةٍ) وَمَا وَافَقَهَا، وَذَلِكَ (عَشْرُ^(٢) أَوَاقٍ وَسُبْعَانِ) مِنْ أُوقِيَةٍ (قُدْسِيَّةٍ)
وَمَا وَافَقَهَا.

قال المنقح: (وهذا ينفعك هنا وفي الفطرة)؛ أي: فطرة الصوم، (و) في
(الفدية) في الحج والعمرة، (و) في (الكفارة)؛ أي: كفارة ظهار ويمين وغيرهما،
(و) في (غيرها)، كندب الصدقة بمد أو صاع^(٣).

(وَلَا يُكْرَهُ إِسْبَاغُ) فِي وضوء وغسل (بَدُونِ مَا ذُكِرَ) مِنَ الوضوءِ بِالمُدِّ
وَالْغُسْلِ بِالصَّاعِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسَعُ ثَلَاثَةَ
أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤)، وَمَنْطُوقُ هَذَا مَقْدَمٌ عَلَى مَفْهُومِ قَوْلِهِ ﷺ:
«يُجْزَى فِي الْوَضُوءِ الْمُدُّ وَفِي الْغُسْلِ الصَّاعُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٥) وَالْأَثَرُ.

(وَلَا) يُكْرَهُ (غُسْلُ) رَجُلٍ مَعَ نَحْوِ امْرَأَتِهِ (أَوْ تَوَضُّؤُهُ) (مَعَ نَحْوِ امْرَأَتِهِ)

(١) في «ف»: «أَوْ يَغْتَسِلُ أَوْ يَتَوَضَّأُ».

(٢) في «ج»: «وَعَشْرُ» بَدَلُ: «وَذَلِكَ عَشْرُ».

(٣) انظر: «التنقيح المشيع» للمرداوي (ص: ٤٥).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٢١).

(٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٧٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

من إناءٍ واحدٍ، وكُرهَ إسرافٌ ولو على نهرٍ جارٍ، واغتسالٌ عرياناً بلا عُدْرٍ، وداخل ماءٍ كثيرٍ، ويرتفعُ حَدَثٌ قَبْلَ انفصالِهِ عَنْهُ.

* * *

كُسْرِيَّتِهِ (من إناءٍ واحدٍ) لَمَّا تَقَدَّمَ.

(وكُرهَ إسرافٌ) في ماءٍ (ولو) كان (على نهرٍ جارٍ)، لحديثِ ابنِ عَمْرٍو^(١):
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ على سعدٍ وهو يتوضأُ فقال: «ما هذا السَّرَفُ؟» فقال: أفي الوضوءِ
إسرافٌ؟ قال: «نعم، وإن كنتَ على نهرٍ جارٍ»، رواه ابنُ ماجه^(٢).

(و) كُرهَ (اغْتِسَالُ عَرِيَاناً) إِنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ، وَإِلَّا حَرُمَ^(٣)، لحديث: «لا يدخلُ
أحدُكم الماءَ إلا بمُتَزَرٍّ، فَإِنَّ لِلْمَاءِ عَامِراً»^(٤)، وقال الحسنُ والحسينُ، وقد دَخَلَ
الماءَ وعليهما بُرْدَانِ: إِنَّ لِلْمَاءِ سَكَّاناً^(٥). (بلا عُدْرٍ)، ومع العُدْرِ لا يُكْرَهُ.

(و) كُرهَ اغْتِسَالُ (داخل ماءٍ كثيرٍ) كالبحر، خشيةً أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ المَوْجُ فَيُغْرِقَهُ،
(ويرتفعُ حَدَثٌ) المَغْتَسِلُ فِي المَاءِ الكَثِيرِ (قَبْلَ انفصالِهِ عَنْهُ)، فتَبَاحُ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ
بَعْدَ انْغِمَاسِهِ وَلَوْ لَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهُ.

(١) في جميع النسخ: «ابن عمر»، والتصويب من «سنن ابن ماجه».

(٢) رواه ابن ماجه (٤٢٥).

(٣) في «ق»: «حرام».

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل» (١٩٤ / ٧)، وفي إسناده يحيى بن سعيد التميمي المدني،
قال عنه ابن عدي: منكر الحديث.

(٥) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١١١٤).

فصل

وَمَنْ نَوَىٰ بَغْسِلٍ رَفَعَ الْحَدَثَيْنِ، أَوِ الْحَدَثِ وَأُطْلِقَ، أَوْ أَمْرًا لَا يُبَاحُ إِلَّا بوضوءٍ وغُسْلٍ؛ كطوافٍ أَجْزَأَ عَنْهُمَا، وَإِنْ نَوَىٰ أَحَدَهُمَا لَمْ يَرْتَفِعْ غَيْرُهُ، أَوْ مَا يُبَاحُ بِأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْتَفِعَا بَلْ مَا نَوَاهُ، فَمَنْ نَوَتْ حِلًّا وَطُءٍ صَحَّ غُسْلُ فَقَطْ، وَكَذَا قِرَاءَةُ أَوْ لَبَثٌ بِمَسْجِدٍ،

(فصل)

(وَمَنْ نَوَىٰ بَغْسِلٍ رَفَعَ الْحَدَثَيْنِ) الْأَكْبَرَ وَالْأَصْغَرَ، (أَوْ) نَوَىٰ رَفَعَ (الْحَدَثِ وَأُطْلِقَ)، وَاغْتَسَلَ، أَجْزَأَ عَنْهُمَا، (أَوْ) نَوَىٰ بَغْسِلَهُ (أَمْرًا) - أَي: فِعْلَ أَمْرٍ - (لَا يُبَاحُ إِلَّا بوضوءٍ وغُسْلٍ كطوافٍ) وَصَلَاةٍ وَمَسٍّ مَصْحَفٍ، وَاغْتَسَلَ، (أَجْزَأَ) غُسْلُهُ (عَنْهُمَا)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، جَعَلَ الْغُسْلَ غَايَةً لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا اغْتَسَلَ وَجَبَ أَنْ لَا يُمْنَعَ مِنْهَا، وَلَأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ مِنْ جَنْسٍ، فَدَخَلَتِ الصُّغْرَى فِي الْكُبْرَى، كَالْعَمْرَةِ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ قَارِنًا.

(وَإِنْ نَوَىٰ) الْجُنُبُ وَنَحْوُهُ (أَحَدَهُمَا) - أَي: الْحَدَثَيْنِ - (لَمْ يَرْتَفِعْ غَيْرُهُ) لِحَدِيثٍ: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ»^(١)، (أَوْ) نَوَىٰ (مَا يُبَاحُ بِأَحَدِهِمَا) كَاللَّبَثِ فِي الْمَسْجِدِ، (لَمْ يَرْتَفِعَا) مَعًا، (بَلْ) يَرْتَفِعُ (مَا نَوَاهُ) مِنَ الْحَدَثَيْنِ فَقَطْ دُونَ مَا لَمْ يَنْوَهُ، (فَمَنْ) كَانَتْ حَائِضًا أَوْ نُفْسَاءَ وَ(نَوَتْ) بَغْسِلَهَا (حِلًّا وَطُءٍ صَحَّ غُسْلُهَا) وَارْتَفَعَ الْحَدَثُ الْأَكْبَرُ (فَقَطْ)؛ لِأَنَّ حِلًّا وَطُءَهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رَفْعِهِ، (وَكَذَا) لَوْ نَوَىٰ مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ بِالْغُسْلِ اسْتِبَاحَةَ (قِرَاءَةِ) قُرْآنٍ ارْتَفَعَ الْأَكْبَرُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ إِنَّمَا تَتَوَقَّفُ عَلَى رَفْعِهِ لَا عَلَى رَفْعِ الْأَصْغَرِ، (أَوْ) نَوَىٰ اسْتِبَاحَةَ (لَبَثٍ بِمَسْجِدٍ) ارْتَفَعَ الْأَكْبَرُ فَقَطْ.

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.

وَسُنَّ لِكُلِّ مَنْ (١) جُنِبَ - وَلَوْ أَثْنَى - وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءَ انْقَطَعَ دُمُهُمَا غَسْلُ
فَرْجِهِ وَوُضُوئُهُ لَنَوْمٍ، وَكَذَا كَافِرٌ أَسْلَمَ، وَكُرِهَ تَرْكُهُ لَجَنْبٍ لَنَوْمٍ فَقَطْ،
وَلِمَعَاوِدَةٍ وَطْءٍ،

(وَسُنَّ لِكُلِّ مَنْ جُنِبَ - وَلَوْ أَثْنَى - وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءَ انْقَطَعَ دُمُهُمَا غَسْلُ
فَرْجِهِ) لِإِزَالَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَذَى، (و) كَذَا (وُضُوئُهُ لَنَوْمٍ)، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ (٢)،
وَابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْرَقِدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا
تَوَضَّأَ فَلْيَرْقُدْ» (٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنْبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ
وَتَوَضَّأَ وَضُوئَهُ لِلصَّلَاةِ» (٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا.

(وَكَذَا كَافِرٌ أَسْلَمَ) فَيَسُنُّ لَهُ غَسْلُ فَرْجِهِ وَالْوُضُوءُ لَنَوْمٍ أَوْ أَكَلٍ أَوْ شَرْبٍ أَوْ
إِعَادَةِ وَطْءٍ قِيَاساً عَلَى مَنْ ذُكِرَ، (وَكُرِهَ تَرْكُهُ) - أَيِ: الْوُضُوءِ - (لَجَنْبٍ لَنَوْمٍ فَقَطْ)؛
أَيِ: دُونَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ.

(و) سُنَّ أَيْضاً الْوُضُوءُ (لِمَعَاوِدَةٍ وَطْءٍ) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يِعَاوِدَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوئاً»،
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥)، وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ، وَزَادَ: «فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعَوْدِ» (٦).

(١) سقط من «ز».

(٢) انظر: «الشرح الكبير» لابن قدامة (١/ ٢٢٦).

(٣) رواه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٠٦).

(٤) رواه البخاري (٢٨٤)، ومسلم (٣٠٥).

(٥) رواه مسلم (٣٠٨).

(٦) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢١)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٢٥٤).

وُغُسِّلَ أَفْضَلُ، وَلَأْكَلَ وَشَرِبَ، وَلَا يَضُرُّ نَقْضُهُ بَعْدُ.

* * *

فصل

وَيُكْرَهُ بِنَاءُ حَمَّامٍ وَبَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَإِجَارَتُهُ.....

(وُغُسِّلَ) لِمُعَاوِدَةٍ وَطَاءٍ (أَفْضَلُ) مِنْ وَضُوءٍ؛ لِأَنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعَوْدِ، وَيَأْتِي فِي (عِشْرَةِ النِّسَاءِ).

(و) سُنَّ لِمَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ أَنْ يَتَوَضَّأَ (ل) إِرَادَةَ (أَكَلَ وَشَرِبَ)، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكَلَ أَوْ يَشْرِبَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(١)، (وَلَا يَضُرُّ نَقْضُهُ) - أَيِ: الْوَضُوءِ - (بَعْدَ ذَلِكَ، أَيِ: إِذَا تَوَضَّأَ الْجُنُبُ ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَهُ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ، فَلَا تُسَنُّ لَهُ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّخْفِيفُ أَوْ النِّشَاطُ.

(فصل)

فِي مَسَائِلَ مِنْ أَحْكَامِ الْحَمَّامِ وَأَدَابِ دُخُولِهِ

أَجُودُ الْحَمَامَاتِ مَا كَانَ شَاهِقًا، عَذَبَ الْمَاءِ، مَعْتَدِلَ الْحَرَارَةِ، مَعْتَدِلَ الْبُيُوتِ، قَدِيمَ الْبِنَاءِ.

وَيُكْرَهُ بِنَاءُ حَمَّامٍ وَبَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَإِجَارَتُهُ، لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ وَالنَّظَرِ

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحْمَدَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦١٣)، مِنْ حَدِيثِ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلِأَحْمَدَ (١٢٦/٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٠٥) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جَنْبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكَلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

وَكَسْبُهُ، وَكَسْبُ بِلَانٍ وَمَزِينٍ، قَالَ أَحْمَدُ فِي الَّذِي يَبْنِي حَمَّامًا لِلنِّسَاءِ :
لَيْسَ بَعْدِلٍ، وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ وَسَلَامُ فِيهِ، وَرُدُّهُ،
إِلَيْهَا، وَدُخُولِ النِّسَاءِ إِلَيْهِ^(١).

(وَكَسْبُهُ وَكَسْبُ بِلَانٍ^(٢) وَمَزِينٍ) مَكْرُوهٌ، قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَحَمَّامِيَّةُ النِّسَاءِ
أَشَدُّ كِرَاهَةً، (قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ فِي الَّذِي يَبْنِي حَمَّامًا لِلنِّسَاءِ: لَيْسَ بَعْدِلٍ)، وَقَالَ
فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْحَكَمِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ بَنَاهُ لِلنِّسَاءِ، وَحَرَّمَهُ الْقَاضِي، وَحَمَلَهُ
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَلَى غَيْرِ الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ^(٣).
(وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ) فِي الْحَمَّامِ^(٤)، وَلَوْ خَفَضَ صَوْتَهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّكْشُفِ،
وَيُفْعَلُ فِيهِ مَا لَا يَحْسُنُ فِي غَيْرِهِ، فَاسْتُحِبَّ صِيَانَةُ الْقُرْآنِ عَنْهُ، وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ
الْكِرَاهَةَ عَنْ عَلِيٍّ^(٥) وَابْنِ عُمَرَ، (و) كَذَا يُكْرَهُ (سَلَامٌ فِيهِ) - أَيِ: الْحَمَّامِ - (وَرُدُّهُ)؛
أَيِ: السَّلَامِ.

قَالَ فِي «الْآدَابِ»: وَكَذَلِكَ لَا يُسَلَّمُ وَلَا يُرَدُّ عَلَى مُسَلِّمٍ^(٦).

(١) فِي هَامِش «ق»: «وَقَدْ قِيلَ: مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا جَعَلَهُ قِيَمَ مَسْجِدٍ، وَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ شَرًّا
جَعَلَهُ قِيَمَ حَمَامٍ. الْمُرَادُ بِالْقِيَمِ: الَّذِي يَكُونُ كَسْبُهُ مِنَ الْحَمَّامِ دَاخِلًا وَخَارِجًا، وَأَكْبَرُ قِيَمٍ
فِيهِ صَاحِبُهُ الَّذِي يَتَعَاطَى أُمُورَهُ، لَا بَانِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَانِيَّ لَا يَكُونُ قِيَمًا، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُ: بَانِيًا،
وَهَذِهِ الْمَقَالَةُ وَارِدَةٌ عَنْهُ ﷺ فَتَدْبُرُ ذَلِكَ، انْتَهَى».

(٢) الْبِلَانُ: هُوَ الدَّلَالُ فِي الْحَمَامِ، أَوْ مَنْ يَخْدُمُ فِيهِ: انْظُرْ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» (مَادَّة: بِلَل)
(وَمَادَّة: بِلَن).

(٣) انْظُرْ: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٤ / ٣٩٤).

(٤) فِي «ك»: «حَمَامٌ».

(٥) رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢ / ١٢٤).

(٦) انْظُرْ: «الْآدَابُ الشَّرْعِيَّةُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٣ / ٣١٩).

لَا ذِكْرٌ، وَسَطْحُهُ وَنَحْوُهُ كَهْوٌ، وَدَخُولُهُ لِرَجُلٍ بَسْتَرَةٍ مَعَ أَمْنٍ وَقَوَعٍ فِي
مَحَرَّمٍ مَبَاحٍ، وَإِنْ خِيفَ كُرْهٌ،
.....

و(لَا) يُكْرَهُ (ذِكْرٌ) فِي الْحَمَّامِ، لِمَا رَوَى النَّخَعِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ دَخَلَ الْحَمَّامَ،
فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(١).

(وَسَطْحُهُ) - أَي: الْحَمَّامِ - (وَنَحْوُهُ) مِمَّا يَتَّبَعُهُ فِي الْبَيْعِ (كَهْوٌ)؛ لَتَنَاوُلِ
الاسم له.

(وَدَخُولُهُ لِرَجُلٍ بَسْتَرَةٍ مَعَ أَمْنٍ وَقَوَعٍ فِي مَحَرَّمٍ) مِنَ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَاتِ
وَمُسْتَهَا، وَنَظَرِهِمْ إِلَى عَوْرَتِهِ وَمُسْتَهَا، (مَبَاحٌ)؛ لِمَا رَوَى: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ حَمَامًا
كَانَ بِالْجُحْفَةِ^(٢). وَرَوَى عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا^(٣).

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ: نِعَمَ الْبَيْتُ الْحَمَّامُ، يُذْهِبُ الدَّرَنَ وَيُذَكِّرُ النَّارَ^(٤).
(وَإِنْ خِيفَ) بِدُخُولِ الْحَمَّامِ وَقَوَعٍ فِي مَحَرَّمٍ (كُرْهٌ) دَخُولُهُ خَشْيَةً
الْمَحْظُورِ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُمَرَ: بَسَسَ الْبَيْتُ الْحَمَّامُ، يُبْذِي الْعَوْرَةَ وَيُذْهِبُ
الْحَيَاءَ^(٥).

(١) رواه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٣١).

(٢) رواه الشافعي في «المسند» (ص: ٣٦٥). وقال النووي في «المجموع» (١/ ٢١٦): هذا
ضعيف؛ لأنه من رواية ابن أبي يحيى، وهو ضعيف عند المحدثين.

(٣) هو حديث موضوع باتفاق الحفاظ. انظر: «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»
للملا علي القاري (ص: ١٩٨).

(٤) رواه ابن أبي شيبة (١١٦٧) و(١١٧٠) عن أبي الدرداء وأبي هريرة وابن عمر. ولم نقف
عليه عن أبي ذر.

(٥) رواه بنحوه عنهما ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ١٢٢ و ١٢٤).

وإنَّ عِلْمَ حَرَمٍ، ويتجه: وكذا تفصيلُ تفرُّجٍ ويَحْرُمُ على أنثى مُطلقاً،
إِلَّا لعذرٍ مَرَضٍ أو خوفٍ ضَرَرٍ،

(وإنَّ عِلْمٍ) وقوعٌ في محرَّمٍ (حَرَمٍ) الدخولُ، لحديث أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ ذَكَورٍ أَمْتِي فَلَا يَدْخُلِ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمَنْزَرٍ، وَمَنْ كَانَتْ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا تَدْخُلِ الْحَمَّامَ»، رواه أحمد^(١)، قال أحمد: إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ عَلَيْهِ إِزَارٌ فَادْخُلْهُ، وَإِلَّا فَلَا تَدْخُلْ^(٢).

(ويتجه: وكذا) - أي: كدخولِ حمامٍ في الحُكْمِ - (تفصيلُ تفرُّجٍ) على غزاةٍ أو حَجَّاجٍ أو ولادةٍ أو عرسٍ أو خِتَانٍ ونحوها، فيباحُ مع أَمِنٍ سَمَاعٍ أو نظَرٍ محرَّمٍ، ويُكرَهُ مع خوفٍ ذلك، وَيَحْرُمُ مع الْعِلْمِ، وهو متجه^(٣).

(وَيَحْرُمُ) دخولُ حَمَّامٍ (على أنثى مُطلقاً)، أَمِنْتُ الوقوعَ في محرَّمٍ أو لا، وهو ظاهرُ «الفروع»^(٤) و«المنتهى»^(٥)، خلافاً «للإقناع»^(٦)، وكان على المصنف أن يشيرَ إلى ذلك (إلا لعذرٍ مَرَضٍ أو خوفٍ ضَرَرٍ) باغتسالِها في بيتها كترلةٍ، قاله القاضي

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٣٢١).

(٢) في «ق»: «تدخله»، وانظر: «المغني» لابن قدامة (١ / ١٤٦)، و«الأدب الشرعية» لابن مفلح (٣ / ٣١٩).

(٣) أقول: ذكره الشارح وقرر نحواً مما قرره شيخنا، ولم أر من صرح به، وهو قياسٌ ظاهر يقتضيه كلامهم، وموافق للقواعد، بل صريح في مفرِّقِ كلامهم، انتهى.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١ / ٢٧٠).

(٥) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوح (١ / ٩٠).

(٦) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١ / ٧٤).

أو حيضٍ أو نفاسٍ أو جنابةٍ أو في حمامٍ دارها^(١)، ومن آدابِ حمامٍ: تقديمُ يُسْرَى في دخوله ومغتسلٍ، ويُمنَى خروجاً، وقولُ: باسمِ الله أعوذُ بالله، كما مرَّ، والأوْلَى غَسْلُ قَدَمَيْهِ وإِنْطِئِهِ بماءٍ باردٍ عندَ دخوله، ولزومُ حائِطٍ بموضعٍ.....

والموفق^(٢) والشارح^(٣)، (أو حيضٍ أو نفاسٍ أو جنابةٍ أو في حمامٍ دارها)، لِمَا روى أبو داود عن ابنِ عمر: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «سُتْفَتْحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ، وَتَسْجُدُونَ فِيهَا بِيوتاً يُقَالُ لَهَا: الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ وَامْنَعُوا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً»^(٤).

(ومن آدابِ دخولِ حمامٍ: تقديمُ رجلٍ (يُسْرَى في دخوله) - أي: الحمام - (و) في دخولِ (مغتسلٍ)؛ لأنهما لما خبث، قال في «المُبدع»: وعن سفيان قال: كانوا يستحبونَ لِمَنْ دَخَلَهُ أَنْ يَقُولَ: يَا بُرُّ يَا رَحِيمُ مِنْ [علينا] وقنا عذابَ السَّمُومِ^(٥). (و) تقديمُ رِجْلٍ (يُمنَى خروجاً)؛ أي: في خروجه منه، قياساً على الخلاء. (وقولُ) داخلٍ: (باسمِ الله أعوذُ بالله) من الحُبْثِ والخبائث... إلى آخره، (كما مر) في (باب الاستنجاء).

(والأوْلَى غَسْلُ قَدَمَيْهِ وإِنْطِئِهِ بماءٍ باردٍ عندَ دخوله)؛ لأنه يقطعُ البَحْرَ. (و) الأوْلَى لِدَاخِلِهِ (لزومُ حائِطٍ) خوفَ السَّقُوطِ، وقَصْدُ الاغتسالِ (بموضعٍ

(١) في «ح»: «لا في حمام دارها».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ١٤٦).

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ٢٣١).

(٤) رواه أبو داود (٤٠١١).

(٥) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٢٠٤)، وما بين معكوفين منه.

خالٍ، وَعَدَمُ التَّفَاتِ ودخولٍ لبيتٍ حارٍّ قبلَ عَرَقٍ بأوَّلٍ، وَيُمْكُثُ بِقَدْرِ حاجَتِهِ، ويتذكَّرُ النارَ بحرارته، ويتجه: يجبُ اقتصاراً في ماءٍ على قَدْرِ حاجَتِهِ، فَإِنَّهُ المَأْذُونُ فيه بقريئةِ الحالِ لا سِيَّما الحارِّ؛ لِمَا فيه من مُؤَنَةِ التعبِ^(١)، وَأَنَّ مِثْلَهُ كُلُّ ماءٍ سُبِّلَ لنحوٍ وضوءٍ وَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِ^(٢) بماءٍ باردٍ فإنه يُذْهِبُ الصُّدَاعَ؛

خالٍ، وعدمُ التفاتٍ؛ لأنه أبعدُ من أن يقعَ في محذورٍ، (و) عدمُ (دخولٍ لبيتٍ حارٍّ قبلَ عَرَقٍ بـ) بيتٍ (أولٍ)؛ لأنه أجودُ طباً، (ويمكثُ بقَدْرِ حاجته) فقط؛ لئلاً يُتَنَهَكَ بدنُهُ، (ويتذكَّرُ النارَ بحرارته)، ويستعيذُ بالله منها.

(ويتجه): أنه (يجبُ) على داخلٍ حمامٍ (اقتصاراً في) استعمالٍ (ماءٍ على قَدْرِ حاجَتِهِ) حيث كان مملوكاً أو مُسَبَّلاً، (فإنه) - أي: قَدَرَ الحاجة - (المأذونُ فيه) شُرْعاً وعُرفاً (بقريئةِ الحالِ، لا سيما) الماءِ (الحارِّ؛ لِمَا فيه من مُؤَنَةِ التعبِ) بتحصيلِ الوقودِ وأجرةِ العَمَلِ.

(و) يتجه: (أَنَّ مِثْلَهُ كُلُّ ماءٍ سُبِّلَ لنحوٍ وضوءٍ) كغسلٍ من جنباتٍ أو حيضٍ أو نفاسٍ أو إزالةِ نجاسةٍ، فلا يزاوُ في ذلك على قَدْرِ الحاجة، وهو متجه^(٣).

(وَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِ) من الحمامِ (بماءٍ باردٍ فإنه يُذْهِبُ الصُّدَاعَ،

(١) في «ح»: «لما فيه من مؤنّته التعب»، وفي «ز»: «لما فيه مؤنّة التعب».

(٢) في «ح»: «خروجه».

(٣) أقول: ذكرهما الشارح، وقال: وهو كما قال. انتهى. قلت: صرح بهما (م ص) في

باب الإجارة، انتهى.

لخبر أبي نُعَيْمٍ: «غَسَلُ الْقَدَمَيْنِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَمَّامِ أَمَانٌ مِنَ الصُّدَاعِ». وَلَا يُكْرَهُ دُخُولُهُ قُرْبَ^(١) غُرُوبٍ وَبَعْدَهُ.

لخبر أبي نُعَيْمٍ في «الطب» قال: «غَسَلُ الْقَدَمَيْنِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَمَّامِ أَمَانٌ مِنَ الصُّدَاعِ» رواه أبو هريرة^(٢).

(وَلَا يُكْرَهُ دُخُولُهُ حَمَاماً قُرْبَ غُرُوبٍ وَ) لَا (بَعْدَهُ)، لَعَدَمِ النَّهْيِ الْخَاصِّ عَنْهُ، خِلَافاً لِابْنِ الْجَوْزِيِّ^(٣).

* * *

(١) في «ح»: «دُخُولُهُ قَبْلَ»، وفي «ز»: «دُخُولُ قُرْبَ».

(٢) حديث موضوع. انظر: «الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام» لابن كثير (ص: ٩٥).

(٣) في كتابه: «منهاج القاصدين». انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ٣٢٠).

باب التيمم

استعمالُ ترابٍ مخصوصٍ لوجهٍ ويدَينِ بَدَلِ طهارةِ ماءٍ لكلِّ
ما يُفَعَّلُ بِهِ.....

(باب التيمم)

لغةً: القصدُ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]
يقال: يَمَّمْتُ فلاناً وَتَيَمَّمْتُهُ وَأَمَّمْتُهُ: إذا قَصَدْتَهُ، ومنه ﴿وَلَا آتِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾
[المائدة: ٢] وقول الشاعر:

وما أدري إذا يَمَّمْتُ أرضاً أريدُ الخيرَ أيهما يليني
أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا مُبْتَغِيهِ أم الشرُّ الذي هو مُبْتَغِيهِ^(١)

وشرعاً: (استعمالُ ترابٍ مخصوصٍ) - أي: طهورٍ مباحٍ - (لوجهٍ ويدَينِ)
على وجهٍ مخصوصٍ يأتي تفصيله، وسندهُ قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا
صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، وحديثُ عمارٍ^(٢) وغيره، وهو من خصائصِ هذه
الأمة؛ لأنَّ الله تعالى لم يجعله طهوراً لغيرها توسعةً عليها وإحساناً إليها.

والتيمُّمُ (بدلُ طهارةِ ماءٍ)؛ لأنه مترتَّبٌ عليها يجبُ فعله عندَ عَدَمِ الماءِ،
ولا يجوزُ مع وجودِهِ إلاَّ لعذرٍ، وهذا شأنُ البَدَلِ؛ (ل) فِعْلٍ (كَلَّ) ما يُفَعَّلُ بِهِ؛

(١) البيتان من قصيدة طويلة للمثقب العبدى. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادى (١١ / ٨٥).

(٢) رواه البخاري (٣٤٠)، ومسلم (٣٦٨).

عندَ عَجَزٍ عَنْهُ شَرْعاً، سِوَى نَجَاسَةٍ عَلَى غَيْرِ بَدَنِ وَلَبَثٍ بِمَسْجِدٍ، وَيَتَجَهَّ: وَسِوَى غَسَلٍ يَدَيْ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ، وَغَسَلٍ ذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ لَخُرُوجٍ مَذْيٍّ.....

أي: بالماء؛ أي: بطهارته^(١)، كصلاة، وطواف، ومسّ مصحف، وقراءة، وسجود تلاوة وشكر، ولَبَثٍ بِمَسْجِدٍ ونحوه (عند عَجَزٍ) - متعلّق بـ (استعمال)، أو صفة لـ (بدل) - (عنه)؛ أي: الماء (شَرْعاً)؛ أي: من جهة الشرع، ولو لم يَعْجَزْ عنه حساً (سوى نجاسة على غير بدن) كثوب وبقعة، فلا يصحّ التيمّم لها، إذ لا نصّ فيه، ولا قياس يقتضيه، (و) سوى (لبث بمسجد) إذا تعذّر الوضوء عاجلاً وأراد اللُّبْثَ للغسل فيه، فلا يجب التيمّم لذلك، وهو مستثنى من قوله: (لكلّ ما يفعل به)، لكن من حيث الحكم، وهو الوجوب، لا من حيث الصحة؛ لأنّه يصحّ اتفاقاً.

(ويتجّه: وسوى غَسَلٍ يَدَيْ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ)؛ أي: فلا يجب عليه التيمّم لذلك، (و) سوى (غَسَلٍ ذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ لَخُرُوجٍ مَذْيٍّ) دونه، فقد تقدّم أنّه نجس، فيتيمّم له من حيث أنّه نجاسة على البدن، بخلاف غَسَلِ اليدين والذَكَرِ والأُنْثَيْنِ، فإنّه ليس نجاسة فيتيمّم لها، ولا حَدَثًا بل في معناه، فلا يجب له التيمّم، وهو متجّه^(٢).

(١) في «ق»: «أي: بالماء بطهارته».

(٢) أقول: ذكره الشارح، ونظر فيه، وقرر خلاف ذلك أخذاً مما يفهم من «شرح المفردات» للشيخ (م ص)، ولم أر فيها ما قاله، وقد صرح ببحث المصنف في قوله: سوى اليدين، في «الرعاية» وفي قوله: وغسل ذكر... إلخ، الشيخ (م ص) في «حاشية الإقناع»، وتبعه الشيخ عثمان، انتهى.

وهو عزيمةٌ، وجوازُهُ مع أَكْلِ مَيْتَةٍ لِمَضْطَرٍّ وَصَلَاةٍ عَلَى رَاحِلَةٍ لَيْسَ خَاصًّا بِسَفَرٍ، وَهُوَ مُبِيحٌ لَا رَافِعٌ. وَيَصِحُّ^(١) بِشُرُوطٍ تِسْعَةٍ: نِيَّةٌ، وَإِسْلَامٌ، وَعَقْلٌ، وَتَمْيِيزٌ، وَاسْتِنْجَاءٌ أَوْ اسْتِجْمَارٌ، وَإِزَالَةُ مَا عَلَى بَدَنِ مِنْ نَجَاسَةٍ ذَاتِ جِرْمٍ، وَالسَّابِعُ^(٢): دُخُولُ وَقْتٍ لَصَلَاةٍ.....

(وهو) - أي: التيمُّمُ - (عزيمةٌ) كمسح الجبيرة، فلا يجوزُ تركُهُ، (وجوازُهُ) - أي: التيمُّمُ - (مع) جوازِ (أَكْلِ مَيْتَةٍ لِمَضْطَرٍّ) لَيْسَ خَاصًّا بِسَفَرٍ، (و) جوازُ (صَلَاةٍ) نَافِلَةٍ (عَلَى رَاحِلَةٍ لَيْسَ خَاصًّا بِسَفَرٍ) مُبَاحٌ؛ لِأَنَّهُ عَزِيمَةٌ، قَالَ الْقَاضِي: لَوْ خَرَجَ إِلَى ضَيْعَةٍ لَهُ فَقَارَبَ الْبَنِيَانَ وَالْمَنَازِلَ، وَلَوْ بِخَمْسِينَ خُطْوَةً؛ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَأَكَلَ الْمَيْتَةَ لِلضَّرُورَةِ، انْتَهَى^(٣)؛ لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ عُرْفًا.

(وهو) - أي: التيمُّمُ - (مُبِيحٌ) لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا (لَا رَافِعٌ) لِلْحَدَثِ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ^(٤): «إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكَ»، صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥)، وَلَوْ رَفَعَ الْحَدَثَ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى الْمَاءِ إِذَا وَجَدَهُ.

(وَيَصِحُّ) التَّيَمُّمُ (بَشُرُوطٍ تِسْعَةٍ):

الأول: (نِيَّةٌ، وَ) الثَّانِي: (إِسْلَامٌ، وَ) الثَّالِثُ: (عَقْلٌ، وَ) الرَّابِعُ: (تَمْيِيزٌ، وَ) الْخَامِسُ: (اسْتِنْجَاءٌ) بِمَاءٍ (أَوْ اسْتِجْمَارٌ) بِنَحْوِ حَجَرٍ، (و) السَّادِسُ: (إِزَالَةُ مَا عَلَى بَدَنِ) الْمَتَمِّمِ (مِنْ نَجَاسَةٍ ذَاتِ جِرْمٍ، وَالسَّابِعُ: دُخُولُ وَقْتٍ لَصَلَاةٍ) يَرِيدُ

(١) فِي «ح»: «يَصِحُّ».

(٢) فِي «ح»: «السَّابِعُ».

(٣) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (١/ ١٤٨).

(٤) سَقَطَ لَفْظُ «ذَرٍّ» مِنْ «ج، ك، م».

(٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٤)، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ (٣٣٢)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

ولو مندورة بزمنٍ معيّنٍ، فلا يصحُّ لحاضرةٍ وعيدٍ قبلَ وقتيهما، وكذا راتبةٌ، ولا لمندورةٍ بمعينٍ قبله، ولا لفائتةٍ إلاَّ إنْ ذَكَرَها وأَرَادَ فِعْلَهَا، ولا لكسوفٍ قبلَ وجوده، ولا لاستسقاءٍ ما لم يَجْتَمِعُوا، ويتجه: المرادُ اجتماعُ غالِبِهِمْ، وأَنَّهُ يَصِحُّ^(١) صلاةُ ذلك بتيمُّمٍ لفرضٍ قبلُ^(٢)، كترأويحٍ بتيمُّمٍ صلاةٍ عشاءٍ.....

التيمُّمُ لها، (ولو) كانت (مندورةً بزمنٍ معيّنٍ)، كَمَنْ نَذَرَ صلاةَ ركعتينِ بعد الزوالِ بعشرِ درجٍ مثلاً، (فلا يصحُّ) التيمُّمُ (لـ) صلاةٍ (حاضرةٍ) - أي: مؤدّاةٍ - (و) لا لصلاةٍ (عيدٍ قبلَ) دخولِ (وقتِهما، وكذا) لا يصحُّ التيمُّمُ لصلاةٍ (راتبةٍ) قبلَ وقتها نصّاً، (ولا لـ) صلاةٍ (مندورةٍ بـ) زمنٍ (معيّنٍ قبله)؛ أي: قبلَ ذلك الزمنِ؛ لأنه يُعتَبَرُ دخوله كالمفروضة، (ولا لـ) صلاةٍ (فائتةٍ) إلاَّ إنْ ذَكَرَها وأَرَادَ فِعْلَهَا، (ولا لـ) صلاةٍ (كسوفٍ قبلَ وجوده)؛ أي: الكسوفِ، (ولا لـ) صلاةٍ (استسقاءٍ ما لم يَجْتَمِعُوا)؛ أي: الناسُ لها.

(ويتجه): أنَّ (المراد) من اجتماعِهِمْ: (اجتماعُ غالِبِهِمْ) للصلاةِ، (و) يتجه: (أنه يصحُّ) منهم (صلاةُ ذلك) الاستسقاءِ (بتيمُّمٍ) فاعِلِها (لـ) أجلٍ صلاةٍ (فرضٍ) كان تيمُّمٌ له (قبلَ) إرادةِ صلاةِ الاستسقاءِ، (كـ) ما لو صَلَّى^(٣) صلاةً (ترأويحٍ بتيمُّمٍ) لـ (صلاةٍ عشاءٍ) إذ مَنْ تيمَّمَ لفريضةٍ، ثم أُبِيحَتْ نافلةٌ بعدها، فله أن يصليَّها، كما لو دخلَ وقتُ مندورةٍ بعد أن تيمَّمَ للفريضة، خلافاً للمَجْدِ، ومثله

(١) في «ف» ز: «تصح».

(٢) في «ح»: «قبله».

(٣) في «ق»: «ما لو صلى» بدل: «كما لو صلى».

ولا لجنازة إلا إذا غُسل ميتٌ أو يُمَّم لعُذرٍ، ويتجه: عدمُ بطلانِ تيمُّمِ
مصلِّينَ بوجودِ ماءٍ يكفيه فقط

مَنْ تيمَّم لصلاة الظهر، فله أن يصليَ سنتها البعدية، وهو متجه^(١).

(ولا لـ) صلاة (جنازةٍ إلا إذا غُسل ميتٌ) إن أمكن (أو يُمَّم لعُذرٍ) من نحو
تقطُّع، أو عدم ماء.

(ويتجه: عدمُ بطلانِ تيمُّمِ مصلِّينَ بوجودِ ماءٍ) قَدَر ما (يكفيه)؛ أي: الميت
(فقط)، فيُغسلُ بذلك الماء، ثمَّ يصلُّونَ عليه بذلك التيمُّم، إذ وجودُ القَدَر الذي
غُسلَ به الميتُ كعدمه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الماءَ قد وُجدَ قبل دخولهم في الصلاة،
فبَطَلَ تيمُّمُهُ وتيمُّمُهُم بمجردِ وجودِ الماءِ ولو لم يكفِ لجميعهم، وحيثُ فيُغسلُ
الميتُ، ثمَّ يجدِّدون^(٢) التيمُّمَ لفقدِ الماء، يصلُّونَ عليه، وعمومُ قوله: (إلا إذا
غُسلَ ميتٌ)، يشملُ ذلك^(٣).

(١) أقول: الاتجاه الأول في قولهم غالبهم صرح به الشيخ عثمان، والثاني صريح في قولهم:
إن مَنْ نوى شيئاً استباحه، ومثله ودونه. وإرجاع شيخنا اسم الإشارة إلى الاستسقاء فقط
قصور، وإنما هو راجع إلى جميع ما تقدم في الأصل من المنذورة والعيد والكسوف
وغيرها، وإنه إذا تيمم لفرضٍ قبل وجود شيء من ذلك، ثم وجد، فله أن يصلي بذلك
التيمم المذكورات كترأويح بتيمم لصلاة عشاء؛ لأن من استباح فرض العين استباح ما دونه،
فالمنذورة وما بعدها دون الفريضة، انتهى.

(٢) في «ق»: «يجددوه».

(٣) أقول: ما قرره شيخنا في وجه النظر هو من الخلوتي، وجزم به، والشارح نظر فيه أيضاً،
وقال: لأن تيممهم مبني على صحة تيممه، وقد بطل، فالأظهر أنه يُغسل ثم يتيمم مصلِّاً
عليه، فليتأمل، انتهى. قلت: لم أر من صرح ببحث المصنف، وما قرره الخلوتي والشارح
هو الذي يظهر، فتأمل، انتهى.

ولا لنفلٍ وقتٍ نهْيٍ، ويتجه: عنه^(١)، بخلافٍ نحوِ ركعتي طوافٍ وسنةٍ فجرٍ قبلها^(٢). الثامن: تعذُّرُ ماءٍ ولو بحبسٍ أو غيره حَضَرًا، أو عَجَزَ عن تناوُلِهِ.....

(ولا ل) صلاةٍ (نفلٍ وقتٍ نهْيٍ) عنها؛ لأنها طهارةٌ ضرورةٌ تَتَقَيَّدُ^(٣) بالوقتِ، كطهارةِ المُسْتَحَاضَةِ، ولأنه قبلَ الوقتِ مستغنى عنه، فأشبهه التيمُّمَ بلا عذرٍ، (ويتجه) تقييدهُ بوقتٍ نهْيٍ (عنه)؛ أي: عن فعلٍ صلاةٍ نافلةٍ فيه (بخلافٍ) ما استثنى منها، فإنهم صرَّحوا بجوازِ فعلٍ (نحوِ ركعتي طوافٍ وسنةٍ فجرٍ قبلها)، وكذا سنةٌ عصرٍ مجموعةٌ بعدها؛ لأنها تبعٌ لما أُبيحَ فعلُهُ في ذلك الوقتِ، وهو متجهٌ^(٤).

الشرط (الثامن: تعذُّرُ استعمالِ ماءٍ ولو) كان التعذُّرُ (بحبسٍ) للماءِ، بأن يوضعَ الماءُ في مكانٍ لا يُقدَّرُ على الوصولِ إليه، أو الشخصُ على الخروجِ في طلبِهِ، (أو غيره) - أي: غيرِ الحبسِ - (حَضَرًا)^(٥) كقطعِ عدوٍّ ماءً ببلده. (أو) بسببِ (عجزٍ عن تناوله) - أي: الماءِ - من بثرٍ ونحوه؛ لعمومِ قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ الْمُسْلِمُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سَنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمِسَّهُ بَشْرَتَهُ، فَإِنَّ

(١) في «ح»: «عنه، ويتجه».

(٢) في «ح»: «قبلهما».

(٣) في «ك»: «متقيد».

(٤) أقول: صرح بالبحث في «شرح الإقناع» وغيره، وقول شيخنا: سنة عصر، سبقُ قلم، وإنما هو سنة ظهر إذا جُمعت مع العصر جمع تقديم أو تأخير، فيجوز فعل سنته بعد صلاة العصر، انتهى.

(٥) سقط من «ك».

ولو بضم؛ لَفَقْدِ آلَةٍ يتناولُه بها؛ كمَقْطُوعِ يَدَيْنِ أو نَحْسَتَيْنِ، فيأْخُذُه بفيه ويصْبُ على يديه، أو لمرْضٍ مع عَدَمِ موضِيٍّ، أو خوفِه بانتظارِه فوتِ وقتٍ، ويتجَه: ولو لاختيارٍ أو خوفِه باستعمالِه بَطءَ بُرءٍ أو بقاءَ شَيْنٍ فاحِشٍ.....

ذلك خيرٌ» قال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ^(١)، وهذا عامٌّ في الحَضَرِ والسَفَرِ الطَوِيلِ والقَصِيرِ، ولأنَّه عادَمٌ للماءِ أَشَبَّهَ المسافرَ، وأمَّا الآيةُ: فلعلَّ ذَكَرَ السَفَرِ فيها خَرَجَ مَخْرَجَ الغالبِ كذَكَرِه في الرَّهْنِ، فلا يكونُ مفهومُه معتبراً، (ولو بضمٍ لَفَقْدِ آلَةٍ يتناولُه بها كمَقْطُوعِ يَدَيْنِ)، وصحيحٌ عُدَمُ ما يَسْتَقِي به من نحوِ بئرٍ؛ كحبلٍ ودلوٍ.

(أو) لكونِ يديه (نَحْسَتَيْنِ)، والماءُ قليلٌ، (فيأْخُذُه بفيه، ويصْبُ على يديه)، وإنْ كَانَ الماءُ كثيراً وَقَدَرَ على غَمْسِ أعضائِه به، لَزِمَه؛ لأنَّه فَرَضُه.

(أو) تَعَدَّرَ استعمالُ الماءِ مع وجودِه (للمرضِ) عَرَضَ له يَعْجِزُ معه عن الوضوءِ بنفسِه (مع عَدَمِ موضِيٍّ) له، أو مَنْ يَصْبُ عليه الماءُ مع عَجْزِه عنه، (أو) غَيْبَتِه عنه، مع (خوفِه بانتظارِه) - أي: الموضِيٍّ، أو الصابِ - (فوتِ وقتٍ). (ويتجَه: ولو) كَانَ (لاختيارٍ) كما في نظائِرِه، وهو متجَهٌ^(٢).

(أو خوفِه) - أي: المريضِ القادرِ على الوضوءِ بنفسِه أو غيرِه - (باستعمالِه)؛ أي: الماءِ (بَطءَ بُرءٍ)؛ أي: طولَ مرضٍ، (أو) خوفِه باستعمالِه (بقاءَ شَيْنٍ فاحِشٍ)؛

(١) «سنن الترمذي» (١٢٤)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أقول: ذكره الشارح، وقال: وهو حسن، انتهى. ولم أر من صرح به، وهو ظاهر، لأنه نظير قولهم: فإن علم الماء عادمه قريباً عرفاً، ولم يخش فوت وقت ولو للاختيار، لزمه قصده، انتهى، فتأمل، انتهى.

فِي جَسَدِهِ وَلَوْ بَاطِنًا إِنْ أَخْبَرَهُ بِهِ طَبِيبٌ مُسَلِّمٌ ثَقَّةٌ، وَيَتَجَهُّ: أَوْ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ. أَوْ خَوْفِهِ ضَرَرَ بَدَنَهُ مِنْ جَرَحٍ أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ بَعْدَ غَسَلٍ مَا أَمَكَّنَ، أَوْ فَوَتْ رَفَقَةً.....

أي: كثير (في جَسَدِهِ وَلَوْ بَاطِنًا، إِنْ أَخْبَرَهُ بِهِ طَبِيبٌ مُسَلِّمٌ ثَقَّةٌ).

قال في «الإنصاف»: وكذا لو خاف حدوث نزلة^(١).

(ويَتَجَهُّ: أَوْ) كَانَ (يَعْلَمُ ذَلِكَ) - أي^(٢): بَطَاءَ الْبَرِّ أَوْ بَقَاءَ الشَّيْنِ - (بِنَفْسِهِ) مِنْ غَيْرِ إِخْبَارِ طَبِيبٍ، إِذِ الْإِنْسَانُ غَالِبًا يَعْلَمُ مَا يَضُرُّهُ بِحَسَبِ مَا عَهِدَ مِنْ عَادَتِهِ، وَلِأَنَّهُ يَبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ إِذَا خَافَ ذَهَابَ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ ضَرَرَ فِي نَفْسِهِ: مِنْ لَصٍّ أَوْ سَبْعٍ، فَهَذَا أَوَّلِي، وَهُوَ مَتَجَهٌّ^(٣).

(أَوْ خَوْفِهِ) بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءَ (ضَرَرَ بَدَنَهُ مِنْ جُرْحٍ) فِيهِ بَعْدَ غَسَلٍ مَا يُمَكِّنُ غَسْلَهُ، (أَوْ) مِنْ (بَرْدٍ شَدِيدٍ)، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَسَخِّنُ الْمَاءَ بِهِ، وَلَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ، فَيَتَيَمَّمُ (بَعْدَ غَسَلٍ مَا أَمَكَّنَ) غَسْلَهُ بِلَا ضَرَرٍ، (أَوْ) خَوْفِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ (فَوَتْ رَفَقَةً^(٤)): بِكَسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا بِفَوَاتِ الرَّفَقَةِ، لَفَوَاتِ الْأَلْفِ وَالْأَنْسِ^(٥).

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٢٦٥).

(٢) سقط من «ق».

(٣) أقول: قال الشارح: وهو متجه، انتهى. ولم أر من صرح به، وقال الخلوتي: هل يعتبر في ذلك قول طبيب عارف، أو بمجرد خوفه لنفسه يباح له ذلك؟! انتهى. قلت: توقّف الخلوتي لا يعارضُ بحث المصنف؛ لأن توقفه على كونه بمجرد الخوف، وبحث المصنف فيما إذا علم، فالعلم كقول طبيب بل أولى، فتأمل، انتهى.

(٤) في «ق»: «رفقته».

(٥) انظر: «الفرع» لابن مفلح (١/ ١٨٢).

أَوْ مَالٍ، أَوْ عَطَشَ نَفْسِهِ حَالاً أَوْ مَالاً، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَدْمِيٍّ أَوْ بِهِمَةٍ
مُحْتَرَمِينَ، لَا نَحْوِ مُرْتَدٍّ وَحَرْبِيٍّ وَكَلْبٍ عَقُورٍ وَزَانٍ مُحْصَنِ، وَعَلَى هَذَا
فَيَجِبُ سَقْيُهُ لِكَلْبٍ مُحْتَرَمٍ، وَتَرْكُ زَانٍ مُسْلِمٍ وَلَوْ مَاتَ مَا لَمْ يَتُبْ، أَوْ
خَوْفِ احتِياجهِ لِعَجْنٍ أَوْ طَبَخٍ، وَلَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُ الْمُتَنَجِّسِ إِذَنْ، . . .

(أَوْ) خَوْفِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ فَوْتَ (ماله، أَوْ) خَوْفِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ (عَطَشَ نَفْسِهِ حَالاً
أَوْ مَالاً، أَوْ) عَطَشَ (غَيْرِهِ) كَذَلِكَ (مِنْ أَدْمِيٍّ أَوْ بِهِمَةٍ مُحْتَرَمِينَ، لَا) إِنْ خَافَ
عَطَشَ (نَحْوِ مُرْتَدٍّ وَحَرْبِيٍّ وَكَلْبٍ عَقُورٍ) أَوْ أَسْوَدَ بِهِمٍ (وَزَانٍ مُحْصَنِ)؛ لِأَنَّهُمْ
لِيسُوا بِمُحْتَرَمِينَ، (وَعَلَى هَذَا) - أَيْ: عَدَمِ احْتِرَامِ مَنْ ذُكِرَ - (فَيَجِبُ سَقْيُهُ)؛ أَيْ:
الْمَاءِ (لِكَلْبٍ مُحْتَرَمٍ)؛ أَيْ: لَا عَقُورٍ، وَلَا أَسْوَدَ بِهِمٍ، (وَتَرْكُ زَانٍ مُسْلِمٍ) مُحْصَنِ
(وَلَوْ مَاتَ) عَطَشاً، (مَا لَمْ يَتُبْ) تَوْبَةً نَصُوحاً.

(أَوْ خَوْفِهِ) بِاسْتِعْمَالِهِ (احتِياجه)؛ أَيْ: الْمَاءِ (لِعَجْنٍ أَوْ طَبَخٍ).

فَمَنْ خَافَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ أُبِيحَ لَهُ التَّيْمُّ دَفْعاً لِلضَّرَرِ وَالْحَرَجِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ
وَرَفِيقِهِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يُخَفِّظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَسَافِرَ إِذَا
كَانَ مَعَهُ مَاءٌ فَخَشِيَ الْعَطَشَ، أَنَّهُ يُبْقِي مَاءَهُ لِلشَّرْبِ وَيَتَيْمَّمُ^(١).

(وَلَا يَحِلُّ) لِمَنْ عِنْدَهُ مَاءٌ طَاهِرٌ وَمُتَنَجِّسٌ (اسْتِعْمَالُ) الْمَاءِ (الْمُتَنَجِّسِ إِذَنْ)؛
أَيْ: إِذَا خَافَ عَطَشاً، فَيَخْبِسُ الطَّاهِرَ، وَيُرِيقُ النَجِسَ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ^(٢)، وَإِلَّا
حَبَسَهُ.

(١) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٢٨).

(٢) في «ك»: «ويريق النجس عنه».

أو لَعَدَمَ بَذْلِهِ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَادَةً عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ فِي مَكَانِهِ، فَيَتَيَمَّمُ فِي الْكُلِّ وَلَا إِعَادَةً مُطْلَقًا، وَيَلْزَمُ شَرَاءُ مَاءٍ وَحَبْلٍ وَدَلْوٍ بِثَمَنِ مِثْلٍ أَوْ زَائِدٍ يَسِيرًا فَاضِلٍ عَنْ حَاجَتِهِ لَا بَدَيْنَ، وَتَحْصِيلُ دَلْوٍ وَحَبْلٍ عَارِيَّةً وَمَاءٍ قَرْضًا وَهَبَةً، وَثَمَنِهِ قَرْضًا وَلَهُ وَفَاءٌ لَا هَبَةً،

(أو) تَعَدَّرَ الْمَاءُ، (لَعَدَمَ بَذْلِهِ إِلَّا بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ عَادَةً عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ فِي مَكَانِهِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي دَفْعِ الزِّيَادَةِ الْكَثِيرَةِ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ تَحْمُلُهُ، كَضَرَرِ النَّفْسِ. فَيَتَيَمَّمُ فِي الْكُلِّ)؛ أَيُ: كُلُّ مَا مَرَّ مِنَ الْمَسَائِلِ، (وَلَا إِعَادَةً) عَلَيْهِ (مُطْلَقًا)؛ أَيُ^(١): سِوَاءُ حَصَلَ مَا خَافَ مِنْهُ أَوْ لَا، وَسِوَاءُ كَانَ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أُمِرَ بِهِ فَخَرَجَ مِنْ عَهْدَتِهِ.

(وَيَلْزَمُ) مَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَاحْتَاجَهُ (شَرَاءُ مَاءٍ وَحَبْلٍ وَدَلْوٍ) احْتِاجَ إِلَيْهِمَا لِيَسْتَقِيَّ بِهِمَا (بِثَمَنِ مِثْلٍ أَوْ شَيْءٍ (زَائِدٍ) عَنْهُ (يَسِيرًا) عَادَةً فِي مَكَانِهِ (فَاضِلٍ) - صِفَةٌ لـ (ثَمَنِ) - (عَنْ حَاجَتِهِ): كَقَضَاءِ دَيْنِهِ، وَنَفَقَةٍ، وَمُؤْنَةِ سَفَرٍ لَهُ وَلِعِيَالِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى ثَمَنِ الْعَيْنِ كَالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا فِي عَدَمِ جَوَازِ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْبَدَلِ، وَالزِّيَادَةُ الْيَسِيرَةُ لَا أَثَرَ لَهَا، إِذَا الضَّرَرُ الْيَسِيرُ قَدْ اغْتَفَرَ فِي النَّفْسِ، فِي الْمَالِ أُخْرَى، وَ(لَا) يَلْزَمُهُ شَرَاؤُهُ (بَدَيْنَ) وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى وَفَائِهِ^(٢) بِلَدِهِ.

(و) يَلْزَمُهُ أَيْضًا (تَحْصِيلُ دَلْوٍ وَحَبْلٍ عَارِيَّةً) مِمَّنْ هُمَا مَعَهُ، (و) قَبُولُ (مَاءٍ قَرْضًا) لَا اسْتِقْرَاضَهُ، (و) يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ (هَبَةً) لَا اسْتِثْبَاهَهُ، (و) يَلْزَمُهُ قَبُولُ (ثَمَنِهِ قَرْضًا وَلَهُ وَفَاءً)؛ لِأَنَّ الْمِثْنَ فِي ذَلِكَ يَسِيرَةٌ فِي الْعَادَةِ فَلَا يَضُرُّ احْتِمَالُهَا، وَ(لَا) يَلْزَمُهُ قَبُولُ ثَمَنِهِ (هَبَةً) لِلْمِثْنَةِ، وَلَا اسْتِقْرَاضُ ثَمَنِهِ.

(١) فِي «ق»: «أَوْ».

(٢) فِي «ق»: «وَفَاءً».

فَإِنْ تَرَكَ مَا يَلْزُمُهُ قَبُولُهُ أَوْ تَحْصِيلُهُ مِنْ مَاءٍ وَغَيْرِهِ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى أَعَادَ،
ويُتَجَه: مَا لَمْ يَتَأَسَّ مِنْهُ بَعْدُ، وَيَتَيَمَّمُ بَعْدَ إِيَّاسِهِ، وَيَجِبُ بِذَلِكَ لِعَطْشَانٍ
مَحْتَرَمٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، فَإِنْ تَوَضَّأَ إِذَنْ حَرَّمَ وَصَحَّ، لَا لَطَهَارَةَ غَيْرِهِ بِحَالٍ، ..

(فَإِنْ تَرَكَ مَا يَلْزُمُهُ قَبُولُهُ أَوْ تَحْصِيلُهُ مِنْ مَاءٍ وَغَيْرِهِ^(١))، وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى)،
حَرَّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَ(أَعَادَ) مَا صَلَّاهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ فَاقِدٍ لِلْمَاءِ، (وَيُتَجَه) مُحَلٌّ وَجُوبِ
الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ (مَا لَمْ يَتَأَسَّ) مَنْ قَدَرَ عَلَى تَحْصِيلِ أَوْ قَبُولِ مَا يَلْزُمُهُ قَبُولُهُ (مِنْهُ) - أَيْ:
مِنَ التَّحْصِيلِ أَوْ الْقَبُولِ - (بَعْدَ) ذَلِكَ، كَمَا لَوْ قَدَرَ عَلَى تَحْصِيلِ مَا ذُكِرَ وَأَعْرَضَ
عَنْهُ حَتَّى أَيْسَرَ مِنْهُ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى، صَحَّتْ صَلَاتُهُ، كَمَنْ أَرَاقَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، وَهُوَ
مُتَجَهٌ. (وَيَتَيَمَّمُ بَعْدَ إِيَّاسِهِ) مِنْ تَحْصِيلِ ذَلِكَ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ^(٢).

(وَيَجِبُ) عَلَى مَنْ مَعَهُ مَاءٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَةِ شُرْبِهِ (بِذَلِكَ لِعَطْشَانٍ مُحْتَرَمٍ
مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ)، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ نَجَسًا؛ لِأَنَّهُ إِنْقَاضٌ مِنْ هَلَكَةٍ كإِنْقَاضِ الْغَرِيقِ، (فَإِنْ تَوَضَّأَ)
بِفَاضِلٍ عَنْهُ (إِذَنْ) - أَيْ: وَقْتَ عَطْشِ الْمُحْتَرَمِ الْمُحْتَاجِ - (حَرَّمَ) عَلَيْهِ، (وَصَحَّ)
وَضَوْؤُهُ لَعَدَمِ الْمَانِعِ عَنْ ذَاتِ الْمَاءِ، وَ(لَا) يَلْزُمُ بِذَلِكَ الْمَاءُ (لَطَهَارَةِ غَيْرِهِ بِحَالٍ)،
سِوَاءَ كَانَ يَجِدُ غَيْرَهُ أَوْ لَا، طَلَبَهُ بِثَمَنِهِ أَوْ لَا، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ لَا يَجِبُ بِذَلِكَ إِلَّا
لِضَرُورَةٍ، وَلَا ضَرُورَةَ هُنَا.

(١) فِي «ك»: «أَوْ غَيْرِهِ».

(٢) أَقُولُ: هُنَا مُحَلٌّ: وَهُوَ مُتَجَهٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَيَتَيَمَّمُ بَعْدَ إِيَّاسِهِ) مِنْ تَتَمَّةِ الْإِتِّجَاهِ لَا كَمَا صَنَعَ
شَيْخُنَا، وَقَالَ الشَّارِحُ عَنِ الْبَحْثِ: هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ، قَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»:
وَهُوَ قَوِي، انْتَهَى.

قُلْتُ: قَالَ الْبَهْوتِيُّ فِي «حَاشِيَةِ الْمُنْتَهَى»: مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ ذَلِكَ قَبْلَ التَّيَمُّمِ، انْتَهَى. وَتَبَعَهُ
الشَّيْخُ عُثْمَانُ وَالْخُلُوتِيُّ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي بَحْثِ الْمُصَنِّفِ، انْتَهَى.

وَيُمِّمُ^(١) رَبُّ مَاءٍ مَاتَ لِعَطَشٍ رَفِيقُهُ، وَيَغْرُمُ ثَمَنَهُ مَكَانَهُ وَقْتَ إِتْلَافِهِ مَعَ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَمَقْتَضَاهُ: كُلُّ مِثْلِيٍّ أُتْلِفَ حَالَ غَلَاثِهِ، وَمَنْ أُمَكَّنَهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِهِ ثُمَّ يَجْمَعُهُ وَيَشْرِبُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ، وَيَتَجَهَّ: لِبَهِيمَةٍ لَا تَعَاْفُهُ يَلْزَمُهُ.....

(وَيُمِّمُ) وجوباً (رَبُّ مَاءٍ مَاتَ) بَدَلُ غَسَلِهِ (لِعَطَشٍ رَفِيقُهُ)، كما لو كان حياً، (وَيَغْرُمُ) رَفِيقُهُ (ثَمَنَهُ) - أي: قيمة الماء - (مَكَانَهُ وَقْتَ إِتْلَافِهِ) لورثة الميت؛ لانتقاله إليهم، وإنما يُغْرَمُ قيمته (مَعَ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ) دفعاً للضَّرَرِ عن الورثة، إذ الماءُ لا قيمةَ له في الحَضَرِ غالباً، (وَمَقْتَضَاهُ): أَنَّ (كُلَّ مِثْلِيٍّ أُتْلِفَ حَالَ غَلَاثِهِ) يُضْمَنُ بقيمته مكانه وَقْتَ التَّلْفِ، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْوَاجِبُ الْمِثْلُ.

(وَمَنْ أُمَكَّنَهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ^(٢) بِهِ) - أي: الماء - (ثُمَّ يَجْمَعُهُ وَيَشْرِبُهُ) بعدَ وضوئه (لَمْ يَلْزَمْهُ)؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَاْفُهُ.

(وَيَتَجَهَّ): عَدَمُ لُزُومِ تَطَهُّرٍ جَمْعَ مَاءٍ إِلَّا إِذَا احتَاجَ إليه (ل) عطشٍ (بِهِيمَةٍ) محترمةً، فيجمعه ويسقيها منه؛ لأنها (لا تعافه)، ومع خوف تلّفها (يلزمه) جمعه استبقاءً لها، وهو متجه^(٣).

(١) في «ح»: «ويمم».

(٢) في «ك»: «يتوضأ».

(٣) أقول: في حل شيخنا قصور عن المراد وخفاء، وعبارة الشارح: ويتجه إن أمكنه فعل ذلك لعطش بهيمة لا تعافه، يلزمه أن يتطهر به، ثم يجمعه لها، وهو متجه، انتهى. وهو المراد من البحث، وهو ظاهر مراد، وإن لم أر من صرح به؛ لأنه يقتضيه كلامهم والقواعد، ولعل مثل ذلك لو كان هناك آدمي محتاج إلى الماء لعطش، وقد قلنا: يجب بذله إليه إذا كان فاضلاً عن شرب ربه، وفرضنا أن ذلك المحتاج لا يعاف الماء إذا تطهر به ربه فيلزمه أن يتطهر به ويجمعه للمحتاج، إلا أن يكون فرقاً فليُطْلَبَ وليحرَّزَ، فتأمل، انتهى.

وَمَنْ قَدَرَ عَلَى مَاءٍ بَثْرٍ بَثْوٍ يُبْلُهُ ثُمَّ يَعْصِرُهُ لَزِمَهُ مَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ أَكْثَرَ
 مِنْ ثَمَنِ مَاءٍ وَلَوْ خَافَ فَوْتَ وَقْتٍ، وَيَتَجَهَّ: لَا إِنْ كَانَ مُسَافِرًا؛ لَمَّا يَأْتِي .
 وَمَنْ بِيَدِنِهِ نَحْوُ جُرْحٍ وَلَا ضَرَرَ بِمَسْحِهِ، وَلَيْسَ بِنَجَسٍ، وَجَبَ وَأَجْزَأُ
 عَنْ تَيْمُمٍ،

(وَمَنْ قَدَرَ عَلَى) استخراج (ماءٍ بثرٍ بثوبٍ) يُذْلِيهِ فِيهَا (يُبْلُهُ ثُمَّ) يُخْرِجُهُ
 ف (يعصره، لَزِمَهُ) ذَلِكَ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْمَاءِ، (مَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ) - أَيِ: الثَّوبِ -
 بِذَلِكَ (أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ مَاءٍ) فَلَا يَلْزِمُهُ، كَشِرَائِهِ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ، وَحَيْثُ لَزِمَهُ فَعَلَ
 (وَلَوْ خَافَ فَوْتَ وَقْتٍ)؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ آلَةُ الاسْتِسْقَاءِ
 الْمَعْتَادَةُ.

(وَيَتَجَهَّ: لَا إِنْ كَانَ مُسَافِرًا) فَقَدِمَ، (لَمَّا يَأْتِي) قَرِيبًا مِنْ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ مُسَافِرٌ
 إِلَى مَاءٍ بِضَيْقِ وَقْتٍ، أَوْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ لَكِنْ عَلِمَ أَنَّ النَّوْبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَهُ؛
 أَيِ^(١): فَيَتَيْمَّمُ وَيَصَلِّي فِي الْوَقْتِ، وَهُوَ مُتَجَهَّ^(٢).

(وَمَنْ بِيَدِنِهِ نَحْوُ جُرْحٍ^(٣)) كَقُرُوحٍ أَوْ رَمَدٍ، وَتَضَرَّرَ بِغَسَلِ ذَلِكَ، وَهُوَ جُنُبٌ
 أَوْ مُحْدِثٌ، (وَلَا ضَرَرَ بِمَسْحِهِ، وَلَيْسَ بِنَجَسٍ، وَجَبَ) عَلَيْهِ الْمَسْحُ بِالْمَاءِ، قَالَ
 فِي «التَّلْخِصِ»، (وَأَجْزَأُ عَنْ تَيْمُمٍ)؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ بِالْمَاءِ بَعْضُ الْغَسْلِ وَقَدَرَ عَلَيْهِ
 فَلَزِمَهُ؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٤)، وَكَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ

(١) سقط من «ق».

(٢) أقول: هو مصرَّح به في الباب، كما قال المصنف، وقول شيخنا: فقدم؛ أي: إلى الماء،
 فتنبه، فإنها تُوهَم غير المراد، فتأمل، انتهى.

(٣) غير واضحة في «ق»، ولعلها: «جرح».

(٤) رواه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإِلَّا تَيَمَّمَ لَهُ وَلَمَّا يَتَضَرَّرُ بِغَسْلِهِ أَوْ مَسَحِهِ مِمَّا قُرْبَ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ضَبْطِهِ وَقَدَّرَ أَنْ يَسْتَنْيِبَ لَزِمَهُ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ، وَيُلْزَمُ مَنْ جَرَحَهُ بَعْضُ أَعْضَاءِ وَضُوءٍ إِذَا تَوَضَّأَ لَا إِنْ اغْتَسَلَ تَرْتِيبٌ، فَيَتَيَمَّمُ لَهُ عِنْدَ غَسْلِهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا، نَاوِيًا بَتَيَمُّمِهِ عَنْ غَسْلِهِ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ غَسْلِ صَحِيحِهِ ثُمَّ تَيَمُّمٍ لَهُ أَوْ عَكْسِهِ، مَا لَمْ يَعْصِهِ جَرْحٌ، فَيَتَيَمَّمُ.....

أَوْ السُّجُودِ، وَقَدَّرَ عَلَى الْإِيْمَاءِ، (وَالَا) بِأَنْ تَضَرَّرَ بِمَسَحِهِ أَيْضًا (تَيَمَّمَ لَهُ) - أَيِ: الْجَرِيحِ ^(١) وَنَحْوِهِ - دَفْعًا لِلخَرَجِ.

(و) يَتَيَمَّمُ (لَمَّا يَتَضَرَّرُ بِغَسْلِهِ أَوْ مَسَحِهِ مِمَّا قُرْبَ) مِنَ الْجَرِيحِ وَنَحْوِهِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا ^(٢) فِي الْحُكْمِ، (وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ضَبْطِهِ)؛ أَيِ: الْجَرِيحِ وَمَا قُرْبَ مِنْهُ، (وَقَدَّرَ أَنْ يَسْتَنْيِبَ) مَنْ يَضْبُطُهُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ فَاضِلَةٍ عَنْ حَاجَتِهِ، (لَزِمَهُ) أَنْ يَسْتَنْيِبَ لِيُؤَدِّيَ الْفَرَضَ، (وَالَا) بِأَنْ عَجَزَ عَنِ الْاسْتِنَابَةِ أَيْضًا (تَيَمَّمَ) وَصَلَّى، وَأَجْزَأَتْهُ.

(وَيُلْزَمُ مَنْ جَرَحَهُ) وَنَحْوُهُ (بِبَعْضِ أَعْضَاءِ وَضُوءِهِ ^(٣) إِذَا تَوَضَّأَ - لَا إِنْ اغْتَسَلَ - تَرْتِيبٌ)، لَوْجُوبِهِ فِي الْوَضُوءِ، (فَيَتَيَمَّمُ لَهُ)؛ أَيِ: لِلْعَضْوِ الْجَرِيحِ وَنَحْوِهِ (عِنْدَ غَسْلِهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا) حَالِ كَوْنِهِ (نَاوِيًا بَتَيَمُّمِهِ عَنْ غَسْلِهِ)؛ أَيِ: الْعَضْوِ الْجَرِيحِ.

(وَيُخَيَّرُ) مَنْ بِهِ جَرْحٌ فِي عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ وَضُوءِهِ (بَيْنَ غَسْلِ صَحِيحِهِ)؛ أَيِ: ذَلِكَ الْعَضْوِ، (ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لَهُ)؛ أَيِ: الْجَرْحِ، (أَوْ عَكْسِهِ): بِأَنْ يَتَيَمَّمُ أَوَّلًا لِلْجَرِيحِ، ثُمَّ يَغْسِلَ الصَّحِيحَ، (مَا لَمْ يَعْصِهِ) - أَيِ: الْعَضْوُ - (جَرْحٌ، فَيَتَيَمَّمُ) لَهُ

(١) «الجرّيح»؛ يعني: العضو الجريح.

(٢) في «ق»: «لا استوائهما».

(٣) في «ق، ك»: «وضوء».

ثم يَغْسِلُ ما بعده، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ كُلِّ مِنْ أَعْضَاءِ وضوءٍ لَزِمَ فِي كُلِّ عَضْوٍ تَيْمُّمٌ، ما لم تَعَمَّهَا جَرَا حَةً، فيكفي تَيْمُّمٌ وَاحِدٌ، ولو^(١) غَسَلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ^(٢) ثم تَيْمَّمَ لَجَرِيحِهِ وَجَرِيحَ يَدَيْهِ تَيْمُّمًا وَاحِدًا، لم يُجَزَّئُهُ، بل لكلِّ وَاحِدٍ تَيْمُّمٌ،

في محلِّ غَسْلِهِ، (ثم يَغْسِلُ ما بعده) مراعاةً للترتيبِ، (وَإِنْ كَانَ) الجرحُ ونحوُه (في بعضِ كُلِّ) عضوٍ (من أَعْضَاءِ وضوءٍ، لَزِمَ) متوضئًا (في كُلِّ عَضْوٍ تَيْمُّمٌ) في محلِّ غَسْلِهِ؛ لثَلَاثٍ يَخِلُّ بالترتيبِ، (ما لم تَعَمَّهَا) - أي: أَعْضَاءَ الوضوء - (جَرَا حَةً) أو نحوها، (فيكفي) عن جَمِيعِهَا (تَيْمُّمٌ وَاحِدٌ)، كفاقِدِ الماءِ.

(ولو غَسَلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ، ثم تَيْمَّمَ لَجَرِيحِهِ وَجَرِيحَ يَدَيْهِ تَيْمُّمًا وَاحِدًا لم يُجَزَّئُهُ)؛ لَأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى سَقُوطِ الفَرْضِ عن جزءٍ من الوجهِ واليدينِ في حالٍ واحدةٍ؛ لَأَنَّ التَّيْمُّمَ نَائِبٌ عن كُلِّ عَضْوٍ على حَدِّثِهِ، فاعتُبرَ فيه^(٣) ما يُعْتَبَرُ فيما يَنُوبُ عنه^(٤) من التَّيْمُّمِ، (بل) يجبُ^(٥) (لكلِّ وَاحِدٍ) من الوجهِ واليدينِ (تَيْمُّمٌ) مُسْتَقِلٌّ^(٦) يَتَوَيَّ به البَدَلُ عن غَسْلِ الجَرِيحِ.

ولا يَرُدُّ على ذَلِكَ أَنَّ التَّيْمُّمَ في غيرِ الجَرِيحِ يُسْقِطُ الفَرْضَ عن جَمِيعِ الأَعْضَاءِ؛ لَأَنَّهُ هُنَا يُعْتَبَرُ كُلُّ عَضْوٍ على حَدِّثِهِ.

(١) في «ف»: «فلو».

(٢) في «ح»: «صحيح وجه».

(٣) في هامش «ك»: «أي: التيمم».

(٤) في هامش «ك»: «وهو الماء».

(٥) في «ك»: «يتيمم».

(٦) في «ك»: «تيممًا مستقلًا».

وَتَلَزَمُ مَوَالَاةٌ، فَيَعِيدُ غَسْلَ الصَّحِيحِ عِنْدَ كُلِّ تَيَمُّمٍ بَطْلَ بِخُرُوجِ وَقْتٍ
أَوْ غَيْرِهِ، وَفِي الْأَكْبَرِ لَا تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ بِمَاءٍ بِخُرُوجِ وَقْتٍ وَيَتَيَمَّمُ فَقَطْ،
وَإِنْ وَجَدَ مُحَدَّثٌ مُطْلَقًا مَاءً لَا يَكْفِي لَطَهَارَتِهِ وَجَبَ.....

(وتلزم) مجروحاً ببعض أعضاء وضوئه إذا توضأ (موالاة)، لوجوبها فيه،
فلو كان الجرح برجله، وتيمم له عند غسلها، ومضى زمن نفوت فيه الموالاة،
ثم خرج الوقت؛ بطل تيممه، (فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بطل بخروج
وقت أو غيره)، كما لو أخر غسله حتى فاتت الموالاة، وعلم منه أنه لو خرج
الوقت قبل مضي زمن لا نفوت فيه الموالاة أنه يعيد التيمم فقط، ولم تبطل طهارة
الماء.

وهذا بخلاف ما تقدم في مسح الخف من أن القدم إذا وصل إلى ساق الخف
يستأنف الطهارة ولو لم تفت الموالاة.

والفرق^(١): أن مسح الخف يرفع الحدث، فإذا خلعه عاد الحدث، وهو
لا يتبعض في الثبوت، والتيمم لا يرفع حدثاً عمّا تيمم عنه، وإنما هو مبيح، فإذا
بطل قبل فوات الموالاة أعيد فقط، قاله في «حاشية المنتهى»^(٢).

(وفي) الحديث (الأكبر لا تبطل طهارته بماء بخروج وقت)، فلو اغتسل نحو
جنب به نحو جرح، فتيمم له، وخرج الوقت، لم تبطل طهارة الماء (ويتيمم فقط)؛
لأنه لا يعتبر في الطهارة الكبرى ترتيب ولا موالاة.

(وإن وجد محدث مطلقاً) حدثاً أكبر أو أصغر (ماء لا يكفي لطهارته، وجب

(١) في هامش «ك»: «الفرق بين مسح الخف والتيمم».

(٢) انظر: «حاشية النجدي على منتهى الإرادات» (١ / ٩٧).

استعماله ثم يتيمَّم لباقي، ويتجه: أولوية تقديم أعضاء وضوءٍ في أكبر وكذا ترابٍ،

استعماله) ذلك الماء، (ثم تيمَّم لباقي)؛ لحديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، رواه البخاري^(١)، ولأنه قدَر على بعض الشرط فلزمه، كالستر، ولا يصحُّ أن يتيمَّم قبل استعماله؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، فاعتُبر استعماله أولاً ليتحقَّق الشرط الذي هو عدم الماء، وليتميَّز المغسول عن غيره ليَعْلَم ما يتيمَّم له.

وإن تيمَّم في وجهه، ثم وجد ماءً طهوراً يكفي بعض بدنه، بطلَ تيمُّمه. (ويتجه: أولوية تقديم) غَسَلَ (أعضاء وضوء في) حَدَثٍ (أكبر)، فإن فَضَلَ شيءٌ غَسَلَ فيه^(٢) ما أمكن^(٣) غَسْله، وتيمَّم عن الباقي، وإن لم يُفْضَلْ عن وضوئه شيءٌ؛ تيمَّم عن الحدث الأكبر، وهو متجه^(٤).

(وكذا) حُكْمُ (ترابٍ) يسيرٍ وجَدَه لا يَكْفِيه^(٥) للتيمُّم، استعمله وصلى،

(١) رواه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد سلف قريباً.

(٢) في هامش «ل»: «به»، وأشير عليه بـ «ظ».

(٣) في «ق»: «غسل ما أمكن فيه».

(٤) أقول: ذكره الشارح، وقال: وهو حسنٌ، انتهى. قلت: قال في «شرح المنتهى» لـ (م ص) والحاشية: إذا وجد الجنب ما يكفي لأعضاء وضوئه فقط استعمله فيها نائياً رفع الحدثين ليحصل له كمال الطهارة الصغرى، وبعض الطهارة الكبرى، قاله المجد، انتهى. فظاهره: وجوباً، وهو أظهر، فهو يخالف بحث المصنف فيما يظهر حيث جعله أولى، فتأمل، انتهى.

(٥) في «ق»: «لا يكفي».

ويقدّم غسل نجاسة على حدث، وفي عضو حدث يستعمله فيه عنهما،
ومن عدم الماء لزمه إذا خوطب بصلاة طلبه في رجليه وما قرب
عادة، فينظر أمامه وشماله،

ولا يزيد على ما يُجزى^(١)، وظاهره: لا إعادة عليه، خلافاً لـ «الرعاية» فيهما.
(ويقدّم) مُحدث على بدنه نجاسة وعنده ماء يكفي أحدهما فقط (غسل
نجاسة على) التطهر^(٢) من (حدث)، ولو كانت النجاسة في ثوبه أو بقعته فكذلك،
(و) إن كانت النجاسة (في عضو حدث) - كاليد مثلاً - فإنه (يستعمله) - أي:
الماء - (فيه)؛ أي: في العضو النجس (عنهما)؛ أي: عن الحدث والنجس، قال
المجدد: قلت: وهذا واضح إن كان الحدث أكبر، فإن كان أصغر، فعلى كلامهم
لا بد من مراعاة الترتيب، فإن كان لا يبقى للنجاسة ما يزيلها بعد مراعاته قدمها،
كما لو كانت بغير أعضاء الوضوء، انتهى.

ولا يصح تيممه إلا بعد غسل النجاسة تحقيقاً لشروطه.
(ومن عدم الماء لزمه إذا خوطب بصلاة) بأن دخل وقتها (طلبه) - أي:
الماء - (في رجليه)؛ أي: مسكته وما يستصحبه من أثاث، (وما قرب) منه (عادة)،
يفتش من رجليه ما يمكن أن يكون فيه، ويسعى في جهاته الأربع، (فينظر أمامه)
ووراءه ويمينه (وشماله) إلى ما قرب منه ممّا عادة القوافل السعي إليه؛ لأن ذلك
هو الموضع الذي يُطلب فيه الماء عادة.

(١) أي: لا يزيد على ما يجزى في الصلاة، فلا يقرأ زائداً على الفاتحة، ولا يسبح غير مرة،
ولا يزيد في طمأنينة ركوع أو سجود... إلخ. انظر: «الروض المربع» للبهوتي (١/ ٩٠).

(٢) في «ق»: «التطهير».

فَإِنْ رَأَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَصْدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ، وَمَنْ رَفِيقَهُ بَيْعٍ أَوْ بَذْلِ، وَيَسْأَلُ
عَنْ مَوَارِدِهِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمُهُ، لَا إِنْ ظَنَّ فَلَا يُلْزَمُهُ إِذْنُ طَلَبٍ^(١)
وَيَتَيَمَّمُ، وَقَبْلَ طَلَبٍ لَا يَصْحُحُ، وَيُلْزَمُهُ لَوْ قَتَ [كُلَّ] صَلَاةٍ، وَمَنْ تَيَمَّمَ
ثُمَّ رَأَى مَا يَشْكُ مَعَهُ وَجُودَ مَاءٍ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ؛ لَوْ جُوبِ طَلَبُهُ لَا فِي
صَلَاةٍ،

(فَإِنْ رَأَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) - أي: الماء - من خُضْرَةٍ أَوْ رُبُوعَةٍ أَوْ شَيْءٍ قَائِمٍ،
(قَصْدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ) لِيَتَحَقَّقَ شَرْطُ التَّيَمُّمِ، وَيُلْزَمُهُ أَيْضاً طَلَبُهُ (مَنْ رَفِيقَهُ بَيْعٍ) بِشَمَنِ
مِثْلِهِ أَوْ زَائِدٍ سِيراً (أَوْ بَذْلِ) لَهُ، (وَيَسْأَلُ) ذَوِي الْخَبَرَةِ بِتِلْكَ الْأَمَاكِينِ مِنْ رَفَقَتِهِ^(٢)
(عَنْ مَوَارِدِهِ) - أي: الماء - (مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمُهُ)؛ أي: الماء (لَا إِنْ ظَنَّ) عَدَمَهُ،
فَيَسْأَلُ عَنْهُ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ^(٣). وَحَيْثُ تَحَقَّقَ
عَدَمُهُ (فَلَا يُلْزَمُهُ إِذْنُ طَلَبٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَطَلَبِ شَيْءٍ مُتَحَقِّقِ الْعَدَمِ، (وَيَتَيَمَّمُ)؛ لِأَنَّهُ
حِينَئِذٍ يَصِيرُ عَادِماً لِلْمَاءِ، (وَقَبْلَ طَلَبٍ لَا يَصْحُحُ) تَيَمُّمُهُ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ.
(وَيُلْزَمُهُ) طَلَبُ الْمَاءِ (لَوْ قَتَ كُلَّ صَلَاةٍ)؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهَا وَبَشْرُوطُهَا كُلَّمَا
دَخَلَ وَقْتُهَا.

(وَمَنْ تَيَمَّمَ) لَعَدَمِ الْمَاءِ، (ثُمَّ رَأَى مَا يَشْكُ مَعَهُ وَجُودَ مَاءٍ): كَخُضْرَةٍ،
وَرُكْبٍ قَادِمٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَاءٌ، (بَطَلَ تَيَمُّمُهُ؛ لَوْ جُوبِ طَلَبُهُ) عَلَيْهِ، (لَا) إِنْ
كَانَ (فِي صَلَاةٍ)، فَإِنْ كَانَ فِيهَا فَلَا تَبْطُلُ، وَلَا تَيَمُّمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ طَلَبُهُ^(٤) إِذْنُ.

(١) فِي «ح»: «طَلَبُهُ».

(٢) فِي «ق»: «أَوْ مِنْ رَفَقَتِهِ».

(٣) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرَادَوِيِّ (١/ ٢٧٥).

(٤) فِي «ق»: «طَلَبُ».

ويتجه احتمالاً: إِلَّا مع ظَنٍّ فَيَبْطُلُ. فَإِنْ دَلَّهْ عَلَيْهِ ثَقَّةٌ - ويتجهُ:
أَوْ مَنْ يَثِقُ بِصِدْقِهِ - أَوْ عَلِمَهُ قَرِيباً عُرْفاً، فلا اعتبارَ بِمِيلٍ أَوْ
أَكْثَرٍ،

(ويتجهُ باحتمالٍ قويٍّ: (إِلَّا) إِنْ رَأَى مَا يَشْكُ مَعَهُ وَجُودَ مَاءٍ (مع ظَنٍّ)،
فَإِنْ قَارَنَ رُؤْيَاهُ ظَنَّهُ وَجُودَ الْمَاءِ (فَيَبْطُلُ) تَيْمُمُهُ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الظَّنِّ،
لَكِنْ فِي «الْمَغْنِيِّ» وَ«الْكَافِيِّ» مَا يَخَالِفُهُ^(١)).

وقال الزركشي: لَوْ وَجَدَ رَكْباً، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَجُودَ الْمَاءِ فِيهِ، لَمْ يَبْطُلْ
تَيْمُمُهُ، نَعَمْ: إِنْ تَيَقَّنَ^(٢) وَجُودَ الْمَاءِ بَطَلَ^(٣).

* تنبيه: إِذَا كَانَ سَائِراً طَلَبَهُ أَمَامَهُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ فِي طَلَبِهِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ضَرراً
بِهِ، (فَإِنْ دَلَّهْ)؛ أَيْ: أَرْشَدَهُ (عَلَيْهِ ثَقَّةٌ)، وَهُوَ: الْعَدْلُ الضَّابِطُ، وَلَوْ مُسْتَوَرَّ الْحَالِ،
لَزِمَهُ فَضْضُهُ، (وَيَتَجَهُّ: أَوْ) دَلَّهْ عَلَيْهِ (مَنْ يَثِقُ بِصِدْقِهِ)، ظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَدِلاً،
وَهُوَ مُتَجَهُّ^(٤).

(أَوْ عَلِمَهُ قَرِيباً عُرْفاً، فلا اعتبارَ بِمِيلٍ أَوْ أَكْثَرٍ) كَمِيلَيْنِ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»:

(١) انظر: «المغني» (١/ ١٦٩)، و«الكافي» (١/ ٦٦)، كلاهما لابن قدامة.

(٢) فِي «ق»: «تَحَقَّقَ».

(٣) أَقُولُ: نَظَرُ فِيهِ الشَّارِحُ، وَنَقَلَ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ تَمَتُّهُ عِبَارَةَ الزَّرْكَشِيِّ، وَقَوْلُهُ: وَهَذَا
بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ إِذَا وَجَدَ رَكْباً وَنَحَوَهُ مِمَّا يَظُنُّ مَعَهُ وَجُودَ الْمَاءِ فَإِنْ
تَيَمَّمَهُ يَبْطُلُ عَلَى الصَّحِيحِ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَالنَّظَرُ عَلَى هَذَا ظَاهِرٌ، مَعَ أَنَّ الْمَصْنِفَ لَمْ يَجْزِمْ
بِالْبَحْثِ كَمَا تَرَى، انْتَهَى. [وانظر: «شرح الزركشي» (١/ ١٠٧)].

(٤) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَاتَّجَهَ، وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَحَ بِهِ هُنَا، وَتَقَدَّمَ لِلْمَصْنِفِ نَظِيرُهُ فِي الْمِيَاهِ
وَتَأْيِيدُهُ بِكَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ وَغَيْرِهِ مُسْتَوْفَى، فَارْجِعْ إِلَيْهِ، انْتَهَى.

ولم يَخَفْ بِقَصْدِهِ فَوْتَ وَقْتٍ ولو لاختيارٍ، أو فوتَ رفقةٍ أو عدوٍّ أو مالٍ أو على نفسه ولو من فُسَاقٍ، أو غريمٍ يعجزُ عن وفائه، لَزِمَهُ قَصْدُهُ، فَإِنْ خَافَ شَيْئاً مِمَّا مَرَّ لَا جُبْنَائاً تَيَمَّمَ وَلَا إِعَادَةً، وَلَا يَتَيَمَّمُ ^(١) مَعَ قُرْبِ مَاءٍ لَخَوْفِ فَوْتِ صَلَاةِ جَنَازَةٍ وَلَا وَقْتِ فَرَضٍ إِلَّا هُنَا

وقيل: فرسخٌ، وهو ظاهرُ كلامِ أحمد ^(٢)، (ولم يَخَفْ بِقَصْدِهِ) الماءَ (فَوْتَ وَقْتٍ) ولو لاختيارٍ، أو فوتَ رفقةٍ ^(٣)، أو موافاةٍ (عدوٍّ، أو) فوتَ (مالٍ، أو) لم يَخَفْ (على نفسه) نحو لَصٍّ أو سَبْعٍ، (ولو) كانَ خوفُهُ (من فُسَاقٍ) ككونه أُمُرداً أو امرأةً، (أو) كانَ خوفُهُ من (غريمٍ يعجزُ عن وفائه؛ لَزِمَهُ قَصْدُهُ)، ولم يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ إِذَنْ؛ لقدرته على استعماله.

(فَإِنْ خَافَ شَيْئاً مِمَّا مَرَّ، لَا) إِنْ كَانَ خَوْفُهُ (جُبْنَائاً) بَأَنْ كَانَ يَخَافُ بَلَا سَبَبٍ يُخَافُ مِنْهُ، كَمَنْ يَخَافُ بِاللَّيْلِ بَلَا مُقْتَضٍ لِلْخَوْفِ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى خَوْفِهِ، وَلَيْسَ لَهُ التَّيَمُّمُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ نَصّاً، أَوْ خَافَ بِقَصْدِهِ الْمَاءَ شُرُودَ دَابَّتِهِ، أَوْ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ لَصٍّ أَوْ سَبْعٍ، (تَيَمَّمَ) وَسَقَطَ عَنْهُ الطَّلْبُ، لَعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَقْتِ بَلَا ضَرَرٍ فَأَشْبَهَ عَادِمَهُ، (وَلَا إِعَادَةً) عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى الْأَمْنِ.

(وَلَا يَتَيَمَّمُ مَعَ قُرْبِ مَاءٍ، لَخَوْفِ فَوْتِ صَلَاةِ جَنَازَةٍ) بِالْوُضُوءِ، (وَلَا) لَخَوْفِ فَوْتِ (وَقْتِ فَرَضٍ إِلَّا هُنَا)؛ أَي: فِيمَا إِذَا عَلِمَ الْمَسَافِرُ الْمَاءَ أَوْ دَلَّهُ عَلَيْهِ ثِقَةً قَرِيباً،

(١) فِي «ف»: «وَلَا تَيَمَّمُ».

(٢) انْظُر: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (١/ ٢٧٦).

(٣) فِي «ق»: «رَفَقَتُهُ».

وفيما إذا وَصَلَ مسافرٌ إلى ماءٍ بضيقٍ وقتٍ، أو عَلِمَ أَنَّ النَّوْبَةَ لَا تَصِلُ إليه إِلَّا بَعْدَهُ. وَمَنْ خَافَ لِسَبَبٍ ظَنَّهُ فِتْيَنَ عَدْمِهِ، كَسَوَادٍ ظَنَّهُ عَدُوًّا، أو كَلْبٍ^(١) نَمْرًا، فَتَيَمَّمَ وَصَلَّى لَمْ يُعِدْ، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ وَطْنِهِ لِنَحْوِ حَرْثٍ أو صَيْدٍ حَمَلَهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ بَلَا مَشَقَّةٍ، وَتَيَمَّمَ^(٢) إِنْ فَاتَتْ حَاجَتُهُ

وخَافَ بِقَصْدِهِ فَوَتْ الْوَقْتِ، (وفيما إذا وَصَلَ^(٣) مسافرٌ إلى ماءٍ بضيقٍ وقتٍ) عن طَهَارَتِهِ، (أو) لَمْ يَضِيقِ الْوَقْتُ عَنْهَا لَكِنْ (عَلِمَ أَنَّ النَّوْبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ) لَيْسَتَعْمَلَهُ (إِلَّا بَعْدَهُ) - أي: الْوَقْتُ - وَلَوْ لِلَاخْتِيَارِ، فَيَتَيَمَّمُ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَقْتِ، فَاسْتَصْحَبَ حَالَ عَدْمِهِ لَهُ، بِخِلَافِ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ، وَتَمَكَّنَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ^(٤)، ثُمَّ أَخَّرَ حَتَّى ضَاقَ، فَكَالْحَاضِرِ؛ لِتَحَقُّقِ قُدْرَتِهِ.

(وَمَنْ خَافَ لِسَبَبٍ ظَنَّهُ) يَبِيحُ لَهُ التَّيَمُّمُ، (فِتْيَنَ عَدْمِهِ، كَسَوَادٍ ظَنَّهُ عَدُوًّا، أو كَلْبٍ) ظَنَّهُ (نَمْرًا، فَيَتَيَمَّمُ وَصَلَّى، لَمْ يُعِدْ)؛ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ فِي الْأَسْفَارِ.

(وَمَنْ خَرَجَ مِنْ وَطْنِهِ) إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِ بِلَدِهِ (لِنَحْوِ حَرْثٍ)، كَاخْتِطَابِ (أو صَيْدٍ، حَمَلَهُ) - أي: الْمَاءَ - مَعَهُ، ظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ، (إِنْ أَمَكَّنَهُ) حَمَلُهُ (بَلَا مَشَقَّةٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا عَذْرَ لَهُ إِذَنْ، وَمَا لَا يَتَيَمَّمُ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، (و) مَتَى حَمَلَهُ وَفَقَدَهُ، أَوْ لَمْ يَحْمِلْهُ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، (تَيَمَّمَ إِنْ فَاتَتْ حَاجَتُهُ)

(١) فِي «ح»: «وَكَلْبٍ».

(٢) فِي «ح»: «وَيَتَيَمَّمُ».

(٣) فِي «ق، ك»: «(و) إِلَّا (إِذَا وَصَلَ)».

(٤) قَوْلُهُ: «فَاسْتَصْحَبَ حَالَ . . . فِي الْوَقْتِ» سَقَطَ مِنْ «ق».

برجوعه، ولا يعيد ولو لم يَخْرُجْ من أرضِ قريتهِ إلى غيرها، وأَعَجَبَ أحمدَ حَمَلُ ترابِ تيممٍ^(١)، وعندَ الشيخِ وغيره لا يحمله، واستَظْهَرَهُ في «الفروع» وصَوَّبَهُ في «الإقناع»، وما قاله أحمدُ أَظْهَرُ وَأَصَوَّبُ خَشْيَةَ صلاةٍ يَرَى كثيرٌ من الأئمةِ لزومَ إعادتها، وَمَن في الوقتِ أراقه عمدًا أو مرَّ به وأَمَكَنَهُ طَهْرٌ مِنْهُ وَلَمْ يَفْعَلْ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ.....

التي خَرَجَ لها (برجوعه) إلى الماءِ، (ولا يعيدُ) صلاته به^(٢)؛ لأنه يُشْبِهُ المسافرَ إلى قريةٍ أخرى، (ولو لم يَخْرُجْ من أرضِ قريتهِ إلى) أرضٍ (غيرها)، إذ لا فرق بين بعيدِ السفرِ وقريبه؛ لعمومِ قوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [النساء: ٤٣].

(وَأَعَجَبَ) الإمامَ (أحمدَ حَمَلُ ترابِ تيممٍ) احتياطاً للعبادة، (وعند الشيخِ) تقيِّ الدينِ (وغيره) من الأصحاب: (لا يَحْمِلُهُ)^(٣)، واستَظْهَرَهُ في «الفروع»^(٤) وصَوَّبَهُ في «الإنصاف»^(٥)، وَتَبَعَهُ (في «الإقناع») إذ لم يُنْقَلْ عن الصحابة ولا غيرهم من السَّلَفِ فَعَلُ ذلك مع كثرةِ أسفارهم.

(وما قاله) الإمامُ (أحمدُ أَظْهَرُ وَأَصَوَّبُ، خَشْيَةَ) فَعَلِ (صلاةٍ يرى كثيرٌ من الأئمةِ لزومَ إعادتها)، فكانَ الخروجُ من خلافِهِمْ أَوْلَى.

(وَمَن في الوقتِ) - أي: وقتِ الصلاةِ الحاضرة - (أراقه) - أي: الماءَ - عمدًا، أو مرَّ به) - أي: الماءَ - (وَأَمَكَنَهُ طَهْرٌ مِنْهُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، و) هو (يعلمُ أَنَّهُ

(١) في «ف»: «حمل تراب لتيمم».

(٢) سقط من «ق».

(٣) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ٢١).

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١٩٣).

(٥) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٢٨٥).

لا^(١) يَجِدُ غَيْرَهُ، أَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ، حَرْمٌ فِي الْكُلِّ وَلَمْ يَصِحَّ عَقْدٌ، ثُمَّ إِنْ تَيَمَّمَ عَاجِزاً عَنْ اسْتِرْدَادٍ وَصَلَّى لَمْ يُعَدِّ، وَيَتَّجِهْ: بَطْلَانُ طَهْرِ مُشْتَرٍ وَمَتَّهِبٍ بِهِ بَعْدَ طَلْبِ اسْتِرْدَادٍ مَعَ لَزُومِ ثَمَنِهِ فِي بَيْعٍ لَا ثَمَنٍ عَقْدٍ لِفْسَادِهِ . . .

لا يَجِدُ غَيْرَهُ، أَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ) فِي الْوَقْتِ لِغَيْرٍ مَن يَلْزَمُ^(٢) بِذَلِكَ لَهُ، (حَرْمٌ) عَلَيْهِ فَعَلٌ ذَلِكَ (فِي الْكُلِّ، وَلَمْ يَصِحَّ عَقْدٌ) مِّنْ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَصِحَّ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهِ، كَأَصْحِيَّةٍ مَعِيَّةٍ، (ثُمَّ إِنْ تَيَمَّمَ) لَعَدَمِ غَيْرِهِ (عَاجِزاً عَنْ اسْتِرْدَادٍ) مَاءٍ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ (وَصَلَّى، لَمْ يُعَدِّ)؛ لِأَنَّهُ عَادَمٌ لِلْمَاءِ حَالَ التَّيَمُّمِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ الْوَقْتِ، فَلَا إِثْمَ وَلَا إِعَادَةَ بِالْأُولَى.

(وَيَتَّجِهْ: بَطْلَانُ طَهْرِ مُشْتَرٍ) بِهِ (وَمَتَّهِبٍ بِهِ)؛ أَي: بِالْمَاءِ الْمَبِيعِ أَوِ الْمَوْهُوبِ فِي الْوَقْتِ (بَعْدَ طَلْبِ) بَائِعٍ أَوْ وَاهِبٍ (اسْتِرْدَادِهِ) مِنْ مُشْتَرٍ وَمَتَّهِبٍ، فَلَا يَصِحُّ التَّطَهُّرُ بِهِ مِنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ، لِتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ، إِنْ عَلِمَ الْآخِذُ فُسَادَ الْعَقْدِ، لَمَّا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمَقْبُوضَ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ كَالْمَغْصُوبِ، فَالْمَاءُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ مَأْخُودٍ مِنْهُ (مَعَ لَزُومِ) مُشْتَرٍ (ثَمَنَهُ) - أَي: الْمَاءِ - أَي: ثَمَنٌ مِثْلُهُ (فِي) مُحَلٍّ (بَيْعٍ) إِذَا تَلَفَ أَوْ تَعَدَّرَ اسْتِرْدَادُهُ، وَ(لَا) يُوْخَذُ (ثَمَنُ) مَسْمُومٍ فِي (عَقْدٍ لِفْسَادِهِ) - أَي: الْعَقْدِ - بِخِلَافِ مَاءٍ مَوْهُوبٍ تَلَفَ، فَلَا يُضْمَنُ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ، وَهُوَ مَتَّجِهٌ^(٣).

(١) فِي «ف»: «لَمْ».

(٢) فِي «ق»: «يَلْزَمُهُ».

(٣) أَقُول: قَالَ الشَّارِحُ: صَرَحَ بِهِ فِي «الْمَغْنِيِّ»، أَي: بِبَطْلَانِ طَهْرِ مُشْتَرٍ وَمَتَّهِبٍ بَعْدَ طَلْبِ، ثُمَّ قَالَ: وَكَذَا بَعْدَ اسْتِرْدَادِ إِنْ عَلِمَ آخِذُ فُسَادَ الْعَقْدِ، انْتَهَى. وَهَذَا صَرَحَ بِهِ الشَّيْخُ عُثْمَانُ اسْتَظْهَاراً، وَجَزَمَ بِهِ الْخُلُوتِيُّ، لَكِنْ قَالَ: فَإِنْ خَالَفَ وَأَتْلَفَهُ لَزِمَهُ بِدَلُّهُ لَا قِيمَتُهُ، لِأَنَّ =

وَمَنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ وَبِهِ الْمَاءُ وَقَدْ طَلَبَهُ، أَوْ عَنْ مَوْضِعِ بَثْرٍ كَانَ يَعْرِفُهَا، فَتَيَمَّمَ أَجْزَأَهُ، وَلَوْ وَجَدَ مَا ضَلَّ عَنْهُ^(١) أَوْ بَانَ بَعْدُ بِقُرْبِهِ بَثْرٌ خَفِيَّةٌ لَمْ يَعْرِفُهَا، لَا ظَاهِرَةً؛ لِتَفْرِيطِهِ، وَلَا إِنْ نَسِيَ أَوْ مَا يَحْصُلُهُ بِهِ مِنْ ثَمَنِ أَوْ آلَةٍ، أَوْ جَهْلِهِ.....

(وَمَنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ وَبِهِ الْمَاءُ، وَقَدْ طَلَبَهُ) - أي: رَحْلَهُ - فلم يَجِدْهُ، فَتَيَمَّمَ أَجْزَأَهُ، (أَوْ) ضَلَّ (عَنْ مَوْضِعِ بَثْرٍ كَانَ يَعْرِفُهَا) وكانت بقره، ولو كانت ظاهرة في نفسها لَكُنَّ أَعْلَامُهَا خَفِيَّةً وَضَلَّ عَنْهَا (فَتَيَمَّمَ، أَجْزَأَهُ، وَ) لا إعادة عليه (لَوْ وَجَدَ مَا ضَلَّ عَنْهُ)؛ لِأَنَّهُ حَالٌ تَيَمَّمَهُ عَادُمُ الْمَاءِ، فَدَخَلَ فِي عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] ولأنه غير مُفَرِّطٍ.

(أَوْ بَانَ بَعْدَ) التَّيَمُّمِ وَالصَّلَاةِ (بِقُرْبِهِ بَثْرٌ خَفِيَّةٌ لَمْ يَعْرِفُهَا)، فلا إعادة؛ لَعَدَمِ تَفْرِيطِهِ، (لَا) إِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهَا (ظَاهِرَةً)، فَيَعِيدُ (لِتَفْرِيطِهِ)، وكذا لو كان يعرفها مع ظهور أعلامها لكنه ضلَّ عنها أو نسيها، أو كانت أعلامها خفيفة ويعرفها لكنه^(٢) نسيها.

(وَلَا) يَجْزُهُ التَّيَمُّمُ (إِنْ نَسِيَ) - أي: الماء - بموضعٍ يمكنه وصوله إليه، (أَوْ) نَسِيَ (مَا يَحْصُلُهُ بِهِ مِنْ ثَمَنِ أَوْ آلَةٍ) كحبلٍ أو دلوٍ، (أَوْ جَهْلِهِ) - أي: الماء -

= الماء مثلي، وقلنا بلزوم القيمة في مسألة الميت على خلاف القياس، فلا يقاس عليها، قاله شيخنا، انتهى. فهو يخالف قول المصنف: مع لزوم ثمنه... إلخ، والشارح لم يتعرض له وأقره، فتبعة شيخنا على ذلك، والأظهر ما قرره الخلوتي فتأمل، انتهى.

(١) في «ف»: «ولو وجد ماء ظل عنه».

(٢) في «ق»: «لكن».

بموضع يُمكنه وصوله كَمَعَ عَبْدُهُ أَوْ فِي رَحْلِهِ وَتَيَمَّمَ، كَمَصَلَّ عُرْيَانًا وَمَكْفَرٌ^(١) بِصَوْمٍ نَاسٍ^(٢) لِسِتْرَةٍ وَرَقْبَةٍ. وَيَصِحُّ تَيَمُّمٌ بِشَرْطِهِ لِكُلِّ حَدَثٍ وَلِنَجَاسَةٍ بِيَدَيْنِ غَيْرِ مَغْفُوفٍ عَنْهَا بَعْدَ تَخْفِيفِهَا مَا أَمْكَنَ لَزُومًا.....

(بموضع يمكنه وصوله^(٣) إليه (ك) كونه (مع عبده، أو) نسيه (في رحله، وتيمم) وصلى فلا يُجزئه؛ لأن الطهارة تجب مع العلم والذكر، فلا يسقط بالنسيان والجهل، (كمصل) ناسٍ حدثه، وكمصل (عريانا، أو مكفر بصوم ناسيا لسترة ورقبة)، فلا تصح^(٤) صلاته، ولا يُجزئه صومه عن كفارته.

(ويصح تيمم بشرطه لكل حدث) أصغر أو أكبر، لحديث عمران بن حصين قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصلّى بالناس، فإذا هو برجلٍ معتزلٍ، فقال: ما منعك أن تصلّي؟ فقال: أصابني جنابة ولا ماء. فقال: عليك بالصعيد، فإنه يكفيك» متفق عليه^(٥). ولحديث عمار^(٦)، وحائض أو نفساء انقطع دمه كجنب.

(و) تيمم (ل) كل (نجاسة بدن) تيمم (غير مغفوف عنها)، لعدم ماء ولضرر^(٧) ببدنه، ولو كان الضرر من بردٍ حضراً مع عدم ما يسخن به الماء، (بعد تخفيفها ما أمكن) بحك يابسة، ومسح رطبة (لزوماً)؛ أي: وجوباً، فلا يصح التيمم لها قبل ذلك؛ لأنه قادرٌ على إزالتها في الجملة، لحديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه

(١) في «ز»: «أو مكفر».

(٢) في «ح، ف»: «ناسي»، وفي «ز»: «ناسياً».

(٣) في «ك»: «وصول».

(٤) في «ق»: «تجزئه».

(٥) رواه البخاري (٣٣٧)، ومسلم (٦٨٢).

(٦) رواه البخاري (٣٣١)، ومسلم (٣٦٨).

(٧) في «ك، م»: «لعدم ماء أو لضرر».

ولا إعادة، وإن تَعَدَّرَ ماءً و ترابٌ لَعَدَمَهُمَا أو لقروح لا يستطيع معها مسَّ البشرة صَلَّى الفرض فقط وجوباً على حَسَبِ حاله، ولا يَزِيدُ على ما يُجْزَى في صلاةٍ من قراءةٍ وغيرها،

ما اسْتَطَعْتُمْ^(١)، (ولا إعادة) عليه سواء كانت بمحلٍّ^(٢) صحيح أو جريح؛ لعموم قوله ﷺ: «الصعيد الطيب طهورُ المسلم»^(٣)، وقوله: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهوراً»^(٤) ولأنها طهارة في البدن تراُدُّ للصلاة، فَأَشْبَهَتْ طهارةَ الْحَدَثِ.

(وإن تَعَدَّرَ) على مُريدِ الصلاة (ماءً و ترابٌ لَعَدَمَهُمَا) كَمَنْ حُبِسَ بِمَحَلٍّ لا ماء فيه ولا تراب، (أو لقروح) أو جراحاتٍ (لا يستطيع معها مسَّ البشرة) بماءٍ ولا تراب، وكذا مريضٌ عَجَزَ عن الماء والتراب، وَعَمَّنْ يَطْهَرُهُ بِأَحَدِهِمَا، (صَلَّى الفرض فقط) - دون النوافل - (وجوباً على حَسَبِ حاله)؛ لَأَنَّ الطهارةَ شرطٌ، فلم تَوَخَّرَ الصلاةُ عِنْدَ عَدَمِهِ كَالسُّتْرَةِ.

(ولا يَزِيدُ) عَادِمُ الْمَاءِ وَالتَّرَابِ (على ما يُجْزَى في صلاةٍ من قراءةٍ وغيرها)، فلا يقرأ زائداً على الفاتحة، ولا يستفتح، ولا يتعوذ، ولا يُسَمِّلُ^(٥)، ولا يسبِّحُ زائداً على المَرَّةِ، ولا يَزِيدُ على ما يُجْزَى في طمأنينة ركوع أو سجودٍ أو جلوسٍ بين السَّجْدَتَيْنِ، وإذا فَرَّغَ من قراءةِ الفاتحةِ رَكَعَ في الحال، وإذا فَرَّغَ ممَّا يُجْزَى في التَّشَهُّدِ نَهَضَ أو سَلَّمَ في الحال؛ لَأَنَّهَا صَلَاةٌ ضَرُورَةٌ فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَاجِبِ، إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِلزَّائِدِ.

(١) تقدم تخريجه (١/ ٣٣٥).

(٢) في «ق»: «في محل».

(٣) رواه الترمذي (١٢٤)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وقال: حسن صحيح.

(٤) رواه البخاري (٣٢٨)، ومسلم (٥٠١)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٥) في «ق»: «ولا يتعوذ ويسمل».

ويُتَجَه: نَدْبًا، وفي زائِدٍ عن الفاتحةِ لجنبٍ وُجوبًا. ولا يقرأُ في غيرِ صلاةٍ، وتَبْطُلُ بِحَدَثٍ ونحوه فيها،

(ويَتَجَه) مَنَعُ مُحَدِّثٍ حَدَثًا أَصْغَرَ من قراءةِ زائِدٍ على الفاتحةِ وغيرها (نَدْبًا)، إذ لا يَمْتَنِعُ عليه ذلك خارجَ الصلاةِ؛ لأنَّ التحريمَ إنما يَثْبُتُ مع إمكانِ الطهارةِ، ولأنَّ له أن يَزِيدَ في الصلاةِ على فِعْلِ الواجبِ، (و) أمَّا (في) قراءةِ زائِدٍ عن الفاتحةِ لجنبٍ فيمتنعُ (وجوبًا)، لتحريمِ القراءةِ على الجنبِ خارجَ الصلاةِ، فلأنَّ يَمْتَنِعُ عليه الزيادةُ فيها على ما يُجْزَى من بابِ أَوْلَى، وفي «شرح المنتهى» و«الفروع» ما يؤيِّدُ هذا الاتِّجاه^(١).

(ولا يقرأُ) إن كان جنبًا (في غير صلاةٍ)؛ لتحريمها عليه، (وتبطلُ) صلاتُهُ (بحدَثٍ ونحوه) كنجاسةٍ غيرِ معفوِّ عنها (فيها) - أي: الصلاة - لمنافاةٍ ذلك لها، فأبْطَلُها على أيِّ وجهٍ كانت، ثم يستأنفُها على حَسَبِ حاله.

(١) أقول: استشكله الشارح بأنه مخالفٌ لما في «حاشية المنتهى» بقوله: وظاهره: لا فرق بين الجنب وغيره، وتقيدته - يعني: صاحب «المنتهى» في شرحه - بالجنب غير ظاهر، لأنه وإن اتَّضَحَ من حيث القراءة لم يَتَّضَحْ بالنسبة إلى غيرها، فليتأمل، انتهى. قلت: وجزم أيضًا في «حاشية الإقناع» بذلك، وذكر الشيخ عثمان ما في «شرح المصنف» و«حواشي الفروع» للجراعي وقال: قال في «التوضيح»: ولا يزيد هنا في القراءة وغيرها ما يجزى. قلت: لعله في الجنب، انتهى. وفي «شرح المحرر» ما يقتضي أن ذلك محرَّمٌ، وفي «تصحيح الفروع»: فإن زاد على ما يُجْزَى أعاد، وفي «منتخب الأزجي»: إن كان جنبًا وزاد على ما يجزى أعاد، انتهى كلامه. فتأمل، انتهى.

فائدة: لو مات إنسان ولا ماء ولا تراب؛ وجبت الصلاة عليه، ثم إن وجد الماء أو التراب؛ غُسِّلَ أو يُمَّم، وأعيدت الصلاة عليه وجوبًا، سواء كان المصلي عليه قبل ذلك متطهرًا بماءٍ أو تراب، ويجوز نبشه لوجود أحدهما مع أمن تفسخ، انتهى من «شرح الغاية» لشيخنا. قلت: إن أمكن تيممه بكل ما تصاعد على الأرض من رمل ونحوه أولى من صلاته عليه على حسب حاله خروجاً من خلاف من أوجبه، كما قاله المصنف، انتهى.

لا بخروج وقتٍ، ولا يؤمُّ عادِمُهُما متطهراً بأحدهما لا عكسه، ويتجه: تيمُّمه عند عَدَمِ ترابٍ بكلِّ ما تصاعدَ على الأرضِ من نحوِ رملٍ وجِصٍّ ونُورَةٍ أَوْلى من صلاتِهِ على حَسَبِ حالِهِ، خروجاً من خلافٍ مَنْ أَوْجبه... .

ولو ماتَ إنسانٌ ولا ماءٌ ولا ترابٌ؛ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ عليه، ثم إنَّ وَجَدَ الماءَ أو الترابَ غُسِلَ أو يُتِمُّ وأُعِيدَتِ الصَّلَاةُ عليه وجوباً، سواءً كان المصلِّي عليه قبلَ ذلك متطهراً بماءٍ أو ترابٍ، ويجوزُ نبشُهُ لوجودِ أحدهما، مع أَمْنِ تَفْسِيخِهِ، و(لا) تبطلُ (بخروج وقتٍ) بخلافِ التيمُّمِ.

(ولا يؤمُّ عادِمُهُما) - أي: الماءِ والترابِ - (متطهراً بأحدهما)؛ أي: بالماءِ والترابِ، كالعاجِزِ عن الاستقبالِ أو غيره من الشروطِ لا يؤمُّ قادراً عليه، وإنَّ قَدَرَ على التيمُّمِ في الصَّلَاةِ فكَالتيمُّمِ يقدِرُ على الماءِ، (لا عكسه)، فيؤمُّ متطهراً بماءٍ أو ترابٍ عادِمَهُما.

(ويتجه تيمُّمه) - أي: فاقدِ الطَّهَورينِ - (عند عَدَمِ ترابٍ بكلِّ ما تصاعدَ على الأرضِ من نحوِ رملٍ) كَنَحِيَّتِ حِجَارَةٍ، (وجِصٍّ ونُورَةٍ) وكُحْلٍ (أَوْلى من صلاتِهِ على حَسَبِ حالِهِ، خروجاً من خلافٍ مَنْ أَوْجبه)، كأبي حنيفةً، وهو روايةٌ عن أحمدَ، واختيارُ ابنِ أبي موسى^(١) والشيخِ تقيِّ الدِّينِ^(٢)، والمذهبُ خلافُهُ^(٣).

(١) انظر: «الإرشاد إلى سبيل الرشاد» لابن أبي موسى (ص: ٣٦ - ٣٧).

وابن أبي موسى هو محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي القاضي، أبو علي، من كبار فقهاء الحنابلة، صاحب كتاب «الإرشاد»، مولده سنة (٣٤٥هـ)، توفي في بغداد سنة (٤٢٨هـ). انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ١٨٢)، و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» لابن بدران (ص: ٤١٧)، و«الأعلام» للزركلي (٥/ ٣١٤).

(٢) انظر: «شرح العمدة» لابن تيمية (١/ ٤٤٨).

(٣) أقول: ذكره الشارح، وقال: وهو حسن، انتهى. قلت: لم أر مَنْ صرَّحَ به، وهو ظاهرٌ =

وإنَّ وَجَدَ ثَلَجاً وَتَعَذَّرَ تَذْوِيْبُهُ مَسَحَ بِهِ أَعْضَاءَهُ لُزوماً، وَصَلَّى وَلَمْ يُعِدِّ
 إِنَّ جَرَى بِمَسٍّ وَإِلَّا أَعَادَ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى بِلا تَيْمُمٍ مَعَ وَجودِ طِينٍ يَابِسٍ
 لَعَدَمَ مَا يَدُقُّهُ بِهِ، وَيتَجَهُّ: الْأَصَحُّ: لَا إِعَادَةَ؛ لَتَعَذَّرِ الاسْتِعْمَالُ فِيهِمَا
 كَسَائِرِ بَطِينٍ.....

(وإنَّ وَجَدَ) عَادَمُ مَاءٍ (ثَلَجاً، وَتَعَذَّرَ تَذْوِيْبُهُ، مَسَحَ بِهِ أَعْضَاءَهُ لُزوماً)؛ لَأَنَّهُ
 مَاءٌ جَامِدٌ لَا يُقَدَّرُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا كَذَلِكَ فَوَجَبَ، لِحَدِيثِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ
 فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وَظَاهِرُهُ: لَا يَتَيَمَّمُ مَعَ وَجودِهِ؛ لَأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ، (وَصَلَّى
 وَلَمْ يُعِدِّ) صَلَاتَهُ (إِنَّ جَرَى) الثَّلْجُ - أَي: سَالَ - (بِمَسٍّ) الْأَعْضَاءِ الْوَاجِبِ غَسْلُهَا؛
 لَأَنَّهُ يَصِيرُ غَسلاً خَفِيفاً.

(وإِلَّا) يَجْرِي بِمَسٍّ (أَعَادَ) صَلَاتَهُ، (وَكَذَا لَوْ صَلَّى بِلا تَيْمُمٍ مَعَ وَجودِ طِينٍ
 يَابِسٍ لَعَدَمَ) وَجودِ (مَا يَدُقُّهُ بِهِ) - كَحَجَرٍ وَنَحْوِهِ - لِيَصِيرَ لَهُ غَبَارٌ.

(وَيَتَجَهُّ: الْأَصَحُّ) أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ تَذْوِيْبِ الثَّلْجِ، أَوْ دَقَّ الطِّينَ الْيَابِسَ،
 وَصَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَ(لَا إِعَادَةَ) عَلَيْهِ فِي الصَّوْرَتَيْنِ؛ (لَتَعَذَّرِ
 الاسْتِعْمَالُ فِيهِمَا، ك) مَا لَا^(٢) إِعَادَةَ عَلَى (سَائِرِ بَطِينٍ) تَعَذَّرَ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ
 وَالتُّرَابِ، وَهَذَا الْإِتِّجَاهُ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ؛ لَكِنَّ نَصُوْصَهُمْ صَرِيحَةٌ
 بِوُجوبِ الْإِعَادَةِ احْتِياطاً وَخُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ^(٣).

= لَمَّا لَهُ مِنَ النَّظَائِرِ، انْتَهَى.

(١) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ (١/ ٣٣٥).

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) أَقُولُ: قَالَ الْخُلُوتِيُّ: قَوْلُهُ: جَرَى بِمَسٍّ، مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْرِ بِمَسٍّ تَلَزَمَتْهُ الْإِعَادَةُ، وَفِيهِ =

التاسعُ: ترابٌ طهورٌ مباحٌ غيرُ محترقٍ يعلّقُ غبارُهُ على أيِّ لونٍ كانَ، فيُجْزَىُّ لو ضَرَبَ بيدهِ على لَبَدٍ أو حصيرٍ أو حائِطٍ أو حيوانٍ أو برذعةٍ حمارٍ، بل وشعيرٍ^(١) ونحوهِ ممّا عليه غبارٌ،

الشرطُ (التاسعُ: ترابٌ)، فلا يصحُّ تيمُّمٌ برملٍ أو نورةٍ أو جصٍّ أو نحتٍ حجارةٍ ونحوهِ، (طهورٌ) بخلافِ ما تناثرَ من التيمُّمِ؛ لأنّه استعملَ في طهارةٍ أباحَتِ الصلاةَ، أشَبَهَ الماءَ المستعملَ في طهارةٍ واجبةٍ، وإن تيمَّمَ جماعةٌ من موضعٍ واحدٍ صحَّ، كما لو توضَّؤوا من حوضٍ يَغْتَرِفُونَ منه، (مباحٌ): فلا يصحُّ بمغصوبٍ كالوضوءِ به، (غيرُ محترقٍ)، لخروجهِ عن أن يقعَ عليه اسمُ الترابِ، (يعلّقُ غبارُهُ) باليدِ أو غيرها (على أيِّ لونٍ كان) من بياضٍ أو سوادٍ أو غيره.

(فيُجْزَىُّ لو ضَرَبَ بيدهِ^(٢) على لَبَدٍ أو حصيرٍ أو حائِطٍ أو حيوانٍ أو برذعةٍ حمارٍ، بل و) على عِذْلٍ (شعيرٍ ونحوهِ)، كعلى بساطٍ أو صخرةٍ (مما عليه غبارٌ)

= نظر، لأنه ليس أقوى من فاقد الطهورين مع أنه لا إعادة فيها، وقد يفرق بأن الواجب عليه إذا لم يجزِ بمسّ التيمم معه، فإذا ترك التيمم مع القدرة عليه لا يكون كفاقد الطهورين بل هو واحدٌ لأحدهما، وقد تركه، انتهى. قلت: يقتضي فرق الخلوتي أنه إذا كان قادراً على التيمم وتيمم مع المسّ فلا إعادة، وإن لم يقدر على التيمم فلا إعادة أيضاً؛ لأنه فاقد الطهورين، فيحمل قول المصنف: لا إعادة في مسألة الثلج، على أنه تعدّر عليه التيمم فيحصل التوافق بينهما، وقال الشارح: وأطلق الروائيتين - أي: الإعادة وعدمها - في «الفروع» في الثلج، فقاس المصنف عليه الطين اليابس، وهو حسنٌ، وهو جارٍ على قواعد شيخ الإسلام، انتهى. قلت: لكن قول المصنف: كسائر... إلخ، قياسٌ ظاهرٌ، لكن نصهم خلافة فتأمل، انتهى.

(١) في «ح»: «برذعة حمار أو شعير».

(٢) في «ق، ك»: «يده».

لا ما لا يعلّق، أو معدن؛ كنورة وزرنيخ وسحاقة خزف وحجر، أو طاهر وهو ما تيمّم به لا منه، أو نجس، فلو تيمّم بترابٍ على ظهر كلبٍ، لم يصحّ إن علم التصاقه برطوبة، ولا بترابٍ مقبرة تكرر نبشها أو بمغصوبٍ ونحوه، وفي «الفروع»: ظاهره ولو ترابٍ مسجد، والمراد:

طاهر، حتى مع وجود ترابٍ ليس على شيء ممّا تقدّم.

و(لا) يصحّ التيمّم بضربه على (ما لا) غبارٍ عليه (يعلّق) باليد؛ كالأرض السبخة والرمل، (أو) كان ما تيمّم به (معدن^(١)) كنورة وزرنيخ، وسحاقة خزف، وحجرٍ دقّه حتى صار تراباً، فلا يصحّ، (أو) كان تيمّمه بترابٍ (طاهر، وهو: ما تيمّم به) جماعةً، فلا يصحّ؛ لأنه صار مستعملاً، (لا) إن تيمّموا (منه) - أي: التراب - كما لو توضّؤوا من حوضٍ كبير.

(أو)؛ أي: ولا يصحّ التيمّم بترابٍ (نجسٍ) يقيناً، (فلو تيمّم بترابٍ على ظهر كلبٍ لم يصحّ) تيمّمه (إن علم التصاقه) - أي: التراب - (برطوبة) وإلا يعلّم التصاقه برطوبة صحّ؛ لأنه ترابٌ طهور.

(ولا) يصحّ التيمّم (بترابٍ مقبرة تكرر نبشها)، وإلا جاز، وإن شكّ في تكراره صحّ التيمّم به. (أو) - أي: ولا يصحّ التيمّم - (ب) ترابٍ (مغصوبٍ ونحوه) كمسروقٍ؛ لا اشتراط الإباحة.

(وفي «الفروع»: ظاهره: ولو ترابٍ مسجد^(٢)). والمراد من تراب المسجد:

(١) «معدن» مجرور في المتن لعطفه على «ما»، وعلى كلام الشارح يجب أن يكون منصوباً على أنه خبر «كان».

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٢٩٦).

الداخل في وقفه، لا ما يجتمع من نحو ريح، ولعلّ هذا^(١) الظاهر غير مراد، فإنه لا يُكره بتراب زمزم مع أنه مسجّد، وفي «المبدع»: لو تيمّم^(٢) بتراب غيره جاز في ظاهر كلامهم للإذن فيه عادةً وعرفاً، ولا بمحترق - ويتجه: أخرجّه الاحتراق عن أن يقع عليه اسمُ تراب -

التراب (الداخل في وقفه)، كتراب سطحه وأرضه وحيطانه، (لا ما يجتمع من نحو ريح^(٣))، فيصحّ التيمّم به؛ لأنه أجنبيّ من المسجد، ثم قال: (ولعلّ هذا الظاهر غير مراد، فإنه لا يُكره) التيمّم (بتراب زمزم مع أنه مسجّد)^(٤)، قاله في «الرعاية».

(وفي «المبدع»: لو تيمّم بتراب غيره جاز في ظاهر كلامهم، للإذن فيه عادةً وعرفاً)، انتهى^(٥).

(ولا) يصحّ التيمّم (ب) تراب (محترق) كسحق خزف، (ويتجه) عدم صحة التيمّم به؛ لأنه (أخرجّه الاحتراق عن أن يقع عليه اسمُ التراب)، وهو متجه^(٦).

(١) سقط من «ز، ف».

(٢) في «ح»: «لو تيممه».

(٣) كلمة غير واضحة بين كلمتي: «نحو ريح» في «ك».

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٢٩٦).

(٥) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٢٢١).

(٦) أقول: ليس مراد المصنف بقوله: (أخرجّه . . . إلخ)، التعليل لعدم الصحة كما صنع شيخنا، بل هو قيد؛ أي: إن أخرجّه الاحتراق عن أن يقع عليه اسمُ التراب فلا يصحّ التيمّم به، وإلا يخرجّه عن ذلك صحّ التيمّم به، كما صنع الشارح، وهو ظاهرٌ تعليلهم المحترق كما قاله الشارح، ولم أر من صرح به، وهو واضح، انتهى.

أو بطين، لكن إن أمكن تجفيفه وتيمّم به قبل خروج وقت لزّم ذلك وإن خالط ما يصحّ تيمّم به ذو غبار غيره ممّا لا يصحّ؛ كحصّ ونورة، فكما طهور خالطه طاهر، فإن كانت الغلبة لثراب جاز، ولمخالط^(١) لا، وابن عقيل منع وإن كان قليلاً. ولا يضرّ مخالط لا غبار له مطلقاً؛ لجواز تيمّم من شعير، نصّاً.

(أو) - أي: ولا يصحّ التيمّم - (بطين)؛ لأنّه لا غبار له، (لكن إن أمكن تجفيفه وتيمّم به قبل خروج وقت) ولو لا اختيار (لزم ذلك)، وإن دقّ الطين اليابس - كالأرميني والخراساني - جاز التيمّم به؛ لأنه ترابّ.

(وإن خالط ما يصحّ تيمّم^(٢) به) - وهو التراب الطهور - (ذو غبار غيره ممّا لا يصحّ) التيمّم به (كحصّ ونورة) وسحق كذّان ومزمر (فكماء طهور خالطه ماء طاهر، فإن كانت الغلبة لثراب جاز، و) إن كانت (لمخالط لا يجوز، هذا المذهب، وعليه الجمهور؛ منهم: القاضي، وأبو الخطاب، وغيرهما، وجزم به في «الهداية» و«المستوعب» و«الخلاصة» و«التلخيص» و«الوجيز» و«الرعاية الصغرى» و«الحاوي الصغير» وغيرهم.

(وابن عقيل منع) التيمّم بتراب خالطه غيره، (وإن كان) التراب الطهور كثيراً والمخالط له (قليلاً)، حيث كان المخالط ذا غبار، واختاره المجدّ في «شرحه»، وكذلك لو كان المخالط له نجاسة وإن قلّت.

(ولا يضرّ مخالط لا غبار له) يعلّق باليد (مطلقاً)، كثيراً كان المخالط أو قليلاً (لجواز تيمّم من شعير نصّاً)؛ لأنه لا يخلّص على اليد منه ما يحول بين

(١) في «ح»: «وبمخالط».

(٢) في «ق»: «التيمم».

فصل

وفرائضُ تيمُّمٍ خمسةٌ: مَسَحُ جميعِ وَجْهِهِ وَلَحِيَّتِهِ حَتَّى مُسْتَرَسِلِهَا،
 لَا مَا تَحْتَ شَعْرٍ وَلَوْ خَفِيفاً، أَوْ دَاخَلَ فَمٌ وَأَنْفٌ وَيُكْرَهُ. وَمَسَحُ يَدَيْهِ
 إِلَى كَوْعَيْهِ، وَلَوْ أَمَرَ مَحَلَّ تَيْمُمٍ عَلَى تَرَابٍ أَوْ صَمَدَةٍ.....
 غبارِ الترابِ وبينها.

(فصل)

(وفرائضُ تيمُّمٍ خمسةٌ):

الأول: (مَسَحُ جميعِ وَجْهِهِ وَلَحِيَّتِهِ حَتَّى مُسْتَرَسِلِهَا)؛ لقوله تعالى:
 ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، و(لَا) يجبُ مَسَحُ (مَا تَحْتَ شَعْرٍ وَلَوْ) كَانَ الشَّعْرُ
 خَفِيفاً أَوْ دَاخَلَ فَمٌ وَأَنْفٌ، وَيُكْرَهُ إِدْخَالُ التَّرَابِ فَمَهُ وَأَنْفَهُ؛ لَتَقْذِيرِهِ.

(و) الثاني: (مَسَحُ يَدَيْهِ إِلَى كَوْعَيْهِ)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]
 وَإِذَا عَلَّقَ حَكْمُ بِمُطْلَقِ الْيَدَيْنِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الذَّرَاعُ، كَقَطْعِ السَّارِقِ، وَمَسُّ الْفَرْجِ،
 وَلِحَدِيثِ عِمَارٍ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ
 فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ^(١)، فَقَالَ: «إِنَّمَا
 كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ
 مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(ولو أَمَرَ مَحَلَّ تَيْمُمٍ عَلَى تَرَابٍ) وَمَسَحَهُ بِهِ صَحَّ، (أَوْ صَمَدَةٍ) - أَي: نَصَبَ

(١) فِي «ق»: «لَهُ ذَلِكَ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٠)، وَمُسْلِمٌ (٣٦٨) وَاللَّفْظُ لَهُ.

لريحٍ أثاره^(١)، فعَمَّه وَمَسَحَهُ به صَحَّ، لا إِنْ سَفَتَهُ قَبْلَ نِيَةِ فَمَسَحَهُ به .
وإِنْ تَيَمَّمَ بَعْضُ يَدِهِ أَوْ بِحَائِلٍ، أَوْ يَمَّمَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَنِيَّتِهِ، فكَوَضُوءٍ،
وَتَرْتِيبٍ، وَمَوَالَاةٌ لِحَدَثٍ أَصْغَرَ لَا أَكْبَرَ وَنَجَاسَةٍ، وَهِيَ هُنَا بِقَدْرِهَا فِي
وَضُوءٍ . وَتَعْيِينُ نِيَةِ اسْتِبَاحَةٍ

المحلّ الذي يُمسحُ في التيمُّمِ - (لريحٍ أثاره) - أي: التراب - (فعَمَّه) الترابُ
(وَمَسَحَهُ به صَحَّ) تيمُّمُهُ إِنْ نَوَاهُ، كما لو صَمَدَ أَعْضَاءَ الْوَضُوءِ لِمَاءٍ فَجَرَى عَلَيْهَا،
(لا إِنْ سَفَتَهُ)؛ أي: سَفَتَ رِيحَ الترابِ على المحلّ الذي يَجِبُ مَسْحُهُ فِي التَّيَمُّمِ
مِنْ غَيْرِ تَصْمِيدٍ (قَبْلَ نِيَةٍ)؛ أي: قَصْدٍ، (فَمَسَحَهُ به)، فلا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَمَرَ بِقَصْدِ الصَّعِيدِ، وَلَمْ يَوْجِدْ.

(وإِنْ تَيَمَّمَ بَعْضُ يَدِهِ، أَوْ) تَيَمَّمَ (بِحَائِلٍ) كخَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا، فكَوَضُوءٍ يَصِحُّ
حَيْثُ مَسَحَ مَا يَجِبُ مَسْحُهُ لَوْجُودِ الْمَأْمُورِ بِهِ، (أَوْ يَمَّمَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَنِيَّتِهِ
فَكَوَضُوءٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يَصِحُّ كَمَا لَوْ وَضَّأَهُ غَيْرُهُ بِاخْتِيَارٍ مُوضَّئٍ.

(و) الثالث والرابع: (تَرْتِيبٌ وَمَوَالَاةٌ لِحَدَثٍ أَصْغَرَ لَا) حَدَثٍ^(٢) (أَكْبَرَ،
(و) لا (نَجَاسَةٍ) بَدَنٍ، لِأَنَّ التَّيَمُّمَ مَبْنِيٌّ عَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ، وَهُمَا فَرَضَانِ فِي الْوَضُوءِ
دُونَ مَا سِوَاهُ، (وَهِيَ) - أي: المَوَالَاةُ - (هُنَا)؛ أي: فِي التَّيَمُّمِ (بِقَدْرِهَا) زَمْنًا (فِي
وَضُوءٍ)، وَهِيَ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ مَسْحَ عَضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ مَا قَبْلَهُ لَوْ كَانَ مَغْسُولًا بِزَمَنِ
مَعْتَدِلٍ.

(و) الخامس: (تَعْيِينُ نِيَةِ اسْتِبَاحَةٍ) مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ؛ كصَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ، فَرَضًا

(١) فِي «ح»: «أَثَارَتِ» .

(٢) فِي «ق»: «لِحَدَثٍ» .

لا رفع ما يَتِمُّ له من حَدَثٍ أو نجاسةٍ، فلا يكفي أحدهما أو أحدَ الحَدَثَيْنِ عن الآخرِ، وإن نَوَاهُما أو أحدَ أسبابِ أحدهما؛ أَجْزَأُ عن الجميعِ، وَيَتَجَهُّ احتمالٌ: يُجْزَىُّ عن حَدَثٍ ونجاسةٍ نيةً

أو نفلاً أو غيرهما، (لا رفع ما يَتِمُّ له من حدثٍ) أصغر أو أكبر، جنابةً أو غيرها، (أو نجاسةً) ببدن^(١)، فإن نَوَى رَفَعَ حَدَثٍ لم يصحَّ تيمُّمُه؛ لأنه مبيحٌ لا رافعٌ؛ لأنه طهارةٌ ضرورية، (فلا يكفي) مَنْ هو مُحْدَثٌ أو ببدنه نجاسةً التيمُّمُ لـ (أحدهما) عن الآخر^(٢)، (أو)؛ أي: ولا يكفي مَنْ هو مُحْدَثٌ جنبٌ التيمُّمُ لـ (أحد الحَدَثَيْنِ عن) الحَدَثِ (الآخر)، وكذا الجريحُ في عضو^(٣) من أعضائه لا بدَّ أن ينوي التيمُّمَ عند غَسْله؛ لحديث: «إنما الأعمالُ بالنيَّاتِ، وإنَّما لكل امرئٍ ما نوى»^(٤).

(وإن نواههما) - أي: الحَدَثَيْنِ - بتيمُّمٍ واحدٍ، أو نوى الحَدَثَ ونجاسةً ببدنٍ بتيمُّمٍ واحدٍ، أَجْزَأُ عنهما، (أو) نَوَى (أحدَ أسبابِ أحدهما) - أي: الحَدَثَيْنِ - بأنَّ بالَ وتغَوُّطَ وخرَجَ منه ريحٌ ونحوه ونَوَى واحداً منها وتيمُّمَ (أجزأ) تيمُّمُه (عن الجميعِ)، وكذا لو وُجِدَ منه مُوجِبَاتُ للغُسلِ ونَوَى أحدها، لكنَّ قياسُ ما تقدَّم في الوضوءِ، لا إن نَوَى أن لا يستبيحَ من غيره.

(ويتجهُّ) بـ (احتمالٍ قويٍّ): (يُجْزَىُّ عن حَدَثٍ ونجاسةٍ) على بدنٍ (نيةً)

(١) كذا في «ق» بزيادة: «ويكفيه لها تيمم واحد وإن تعددت مواضعها».

(٢) في «ج»: «الاخرى»، وفي «ق»: «الأخرى».

(٣) في «ق»: «بعضو».

(٤) كذا في «ق» بزيادة: «وإذا تيمَّم للجنابة أُبيحَ له ما يباحُ للمُحْدَثِ من قراءةٍ ولبثٍ بمسجدٍ دونَ صلاةٍ وطوافٍ ومسٍّ مصحفٍ، وإنَّ أَحَدَهُ لم يؤثرْ في هذا التيمُّمِ»، والحديث رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.

استباحة نحو صلاة؛ لأنها لا تُستباحُ معهما ولو تيمَّمَ لجنابةٍ دونَ حَدَثٍ أُبِيحَ له ما يباحُ لمُحْدِثٍ من قراءةٍ ولبِثٍ، لا طوافٍ ومسٍّ مصحفٍ، وإنَّ^(١) أَحَدَتْ لم يؤثر في تيمُّمِهِ. وإن تيمَّمَ لجنابةٍ وَحَدَثٍ ثمَّ أَحَدَتْ، بَطَلَ تيمُّمُهُ لِحَدَثٍ لا جنابةٍ،

متيمِّم (استباحة نحو صلاة)، كطوافٍ ومسٍّ مصحفٍ؛ (لأنها) - أي: الصلاة - (لا تُستباحُ معهما)؛ أي: مع الحَدَثِ والنجاسة، لاشتراطِ إزالتهما بالماء، ونيةُ الاستباحةِ قَامَتْ مقامَ الماء، وهو متجَه^(٢).

(ولو تيمَّمَ لجنابةٍ) ونحوها (دونَ حَدَثٍ) أصغرَ، (أُبِيحَ له ما يُباحُ لمُحْدِثٍ من قراءةٍ ولبِثٍ) في مسجدٍ، و(لا) يُباحُ له (طوافٌ) ولا صلاةٌ (و) لا (مسٌّ مصحفٍ)، لأنه لم ينوِ الاستباحةَ من الحَدَثِ الأصغرِ.

(وإن أَحَدَتْ) مَنْ تيمَّمَ للجنابةِ ونحوه (لم يؤثر) ذلك (في تيمُّمِهِ)^(٣)؛ لأنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مُبْدَلِهِ وهو الغُسلُ.

(وإن تيمَّمَ لجنابةٍ وَحَدَثٍ، ثمَّ أَحَدَتْ؛ بَطَلَ تيمُّمُهُ لِحَدَثٍ لا جنابةٍ) فلا يَبْطُلُ تيمُّمُهُ لها حتى يخرجَ الوقتُ، أو يوجدَ موجبُ الغُسلِ، وكذا لو تيمَّمَ للحَدَثِ والخَبَثِ بيدنه، وَأَحَدَتْ؛ بَطَلَ تيمُّمُهُ للحَدَثِ، وبقي تيمُّمُهُ للخَبَثِ.

(١) في «ز»: «فإن».

(٢) أقول: ذكره الشارحُ وصرح به الخلوتي والشيخ عثمان. وقول شيخنا: ومسٍّ مصحفٍ، ليس في محله؛ لأنه لا يتوقف جوازُ مسه على اجتناب النجاسة، بخلاف الصلاة والطواف، فتأمل، انتهى.

(٣) كذا في «ط» بزيادة: «لِحَدَثٍ».

ولحيضٍ لم يَبْطُلْ بجَنَابَةٍ بل بنفاسٍ، وَمَنْ نَوَى بَتَيْمُمِهِ شَيْئاً اسْتَبَاحَهُ
ومثله كفائتةً، ودونه، لا أَعْلَى مِنْهُ، فأَعْلَاهُ فرضُ عَيْنٍ، فَنَذَرُ، فكفايةً،
فنافلةً، فطوافُ نفلٍ، فمسٌّ مصحفٍ،

(و) لو تَيَمَّمَتْ (لحيضٍ) بعد طُهرِها منه، ثم أَجَنَبَتْ أو أَحْدَثَتْ، (لم يَبْطُلْ)
تَيَمُّمُهَا لحدَثِ الحيضِ (بجَنَابَةٍ) ولا حَدَثٍ، ولم يَحْرُمْ وطُؤُهَا، (بل) يبطلُ
(بنفاسٍ)، فلا يحلُّ وطُؤُها حتى تغتسلَ له.

(وَمَنْ نَوَى بَتَيْمُمِهِ شَيْئاً)؛ أي: استباحَ شَيْءٌ تُشترطُ له الطهارةُ، (استباحَهُ)؛
لأنه مَنَوِيٌّ، (و) استباحَ فرضاً (مِثْلَهُ)، فَمَنْ نَوَى بَتَيْمُمِهِ صلاةَ الظهرِ مثلاً فله فِعْلُهَا
وفعلُ مِثْلِهَا (كفائتةً)؛ لأنهما في حُكْمِ صلاةٍ واحدةٍ، (و) استباحَ (دونه)؛ أي: دونَ
ما نواه كالنفل في المثال؛ لأنه أَخَفُّ ونيةُ الفرضِ تتضمَّنُهُ، و(لا) يستبيحُ مَنْ نَوَى
شَيْئاً (أَعْلَى مِنْهُ)؛ فَمَنْ نَوَى النفلَ لا يستبيحُ الفرضَ، لأنه ليس منوياً صريحاً
ولا ضَمِناً، (فأَعْلَاهُ) - أي: أعلى ما يُستباحُ بالتَيَمُّمِ - (فرضُ عَيْنٍ) كواحدةٍ من
الْخَمْسِ، (فَنَذَرُ، ف) فرضُ (كفايةٍ) كصلاةِ عيدٍ، (فنافلةً) كراتبةٍ وتحيةٍ مسجدٍ،
(فطوافُ) فرضٍ؛ فطوافُ (نفلٍ، فمسٌّ مصحفٍ).

قال في «الشرح»: وإن نوى نافلةً أُبَيِّحَ له قراءةُ القرآن ومسُّ المصحفِ
والطوافُ؛ لأنَّ النافلةَ أَكْدُ من ذلك كله؛ لكونِ الطهارةِ مُشترطةً لها بالإجماع^(١).

وقال: وإن نوى فرضَ الطوافِ استباحَ نفلَهُ، ولا يستبيحُ الفرضَ منه بنيةِ
النفل كالصلاة^(٢).

وقال في «المُبْدَع»: ويباحُ الطوافُ بنيةِ النافلةِ في الأشهرِ كمسُّ المصحفِ،

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١/ ٢٦٤).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

فقراءة، فلبث، ويتجه: فوطء وإن أطلقها لصلاة أو طواف لم يفعل إلا نفلهما. وتسمية فيه كوضوء.

* * *

فصل

وَيَبْطُلُ كُلُّ تِيَمٍّ.....

قال الشيخ تقي الدين: ولو كان الطواف فرضاً، خلافاً لأبي المعالي^(١).

(فقراءة) قرآن، (فلبث) بمسجد، (ويتجه: فوطء) حائض ونفساء - قال في «المبدع»: لو كان تيممه في غير وقت صلاة كالتميم بعد طلوع الشمس بطل بزوالها^(٢) - وهو متجه^(٣).

(وإن أطلقها)؛ أي: نية الاستباحة، (لصلاة أو طواف) بأن لم يعين فرضهما ولا نفلهما، وتيمم، (لم يفعل إلا نفلهما)؛ لأنه لم ينو الفرض فلم يحصل له، وفارق طهارة الماء لأنها ترفع الحدث، فيباح له جميع ما يمنعه.

(وتسميته فيه)^(٤) - أي: التيمم - (ك) تسمية (وضوء)، فتجب قياساً عليه - وظاهره: ولو كان التيمم عن نجاسة ببدن - كالنية، وتسقط سهواً.

(فصل)

في مبطلات التيمم

(ويبطل كل تيمم) بخروج وقت؛ لقول علي: التيمم لكل

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٢٢٥).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) أقول: صرح به البهوتي في شرحي «الإقناع» و«المنتهى»، انتهى.

(٤) في «ط»: «وتسميته فيه».

- حتى تَيْمُمُ جنبٍ لقراءةٍ ولبثٍ، وحائضٍ ونفساءٍ لوطءٍ، ولطوافٍ ونجاسةٍ - بخروجٍ وقتٍ تَيْمَمَ فيه، ويتجه احتمالاً: لو تَيْمَمَ عند^(١) طلوعِ شمسٍ بطلانهُ بخروجٍ وقتٍ نَهْيٍ، وبعدهُ بزوالِ شمسٍ

صلاة^(٢)، (حتى تَيْمُمُ جنبٍ لقراءةٍ ولبثٍ) في مسجدٍ، (و) حتى تَيْمُمُ (حائضٍ ونفساءٍ لوطءٍ، و) حتى تَيْمُمُ (لطوافٍ ونجاسةٍ) بيدٍ، ولصلاةٍ جنازةٍ ونافلةٍ، فيبطلُ في هذه الصورِ كُلِّها (بخروجٍ وقتٍ تَيْمَمَ فيه) كالتيمُّ للمكتوبة .

(ويتجه احتمالاً: لو تَيْمَمَ عند طلوعِ شمسٍ بطلانه) - أي: بطلانُ تَيْمُمِهِ - (بخروجٍ وقتٍ نَهْيٍ) وهو: ارتفاعُ الشمسِ قَبْلَ رُفُوحِ، وهذا لا تأباه القواعدُ، (و) قوله: لو تَيْمَمَ (بعده) - أي: بعدَ ارتفاعِها - توجَّهَ بطلانُ تَيْمُمِهِ (بزوالِ شمسٍ) بعيدٌ، إذ خروجُ وقتِ الضُّحَى بوقوفِ الشمسِ لا بزوالِها، قال القاضي^(٣): أَطْلَقَ أحمدُ القولَ في رواية الجماعةِ أبي طالبٍ والمروزيُّ وأبي داود^(٤) ويوسفُ بن موسى: أنه يتيمَّمُ لكلِّ صلاةٍ، ومعناه: لوقتٍ كلِّ صلاةٍ^(٥)، انتهى .

(١) في «ف»: «بعد» .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٩١) .

(٣) في «التعليق» كما في «شرح الزركشي» (١٠٣ / ١) .

(٤) انظر: «مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود» (ص: ٢٥) .

(٥) أقول: قال الشارح عن الاحتمال: بعيدٌ، لم يذكر الأول غيره، وبعده قوله: وبعد . . . إلخ، مع أن قياس ما ذكره فيمن تيمم بعد وقت النهي أن يبطل بقيامها، وكذا لو تيمم بعد عصر بشروع في غروب فتأمل، انتهى .

قلت: قال (م ص) في «شرح المنتهى»: لو تيمم بعد الشروق بطل بالزوال، انتهى . وكذا قاله في «حاشيته على الإقناع»، فظاهره أنه لو تيمم عند طلوع الشمس لا يبطل إلا بالزوال، لا بخروج وقت النهي كما تردد فيه المصنف، وقد يقال: بحثُ المصنف يؤخذ من قول =

ما لم يَكُنْ في صلاةِ جمعةٍ، أو ينو^(١) الجمعَ بوقتِ ثانيةٍ، فلا يبطلُ
 بخروجِ وقتِ أُولَى، ويتجَه في جمعةٍ بقاؤه بعدها ويتمُّ لعصرٍ؛ إذ
 لا يصحُّ.....

(ما لم يكن في صلاةِ جمعةٍ)، فلا يبطلُ إذا خرج وقتها؛ لأنها لا تُقضى،
 (أو) ما لم (ينو الجمعَ بوقتِ ثانيةٍ) مَنْ يباحُّ له، (فلا يبطلُ) التيمُّمُ (بخروجِ وقتِ)
 صلاةٍ (أُولَى)، فإن نواه ثم تيمَّم في وقتِ الأُولَى لها أو لفاتئةٍ لم تبطلُ بخروجه؛
 لأنَّ نيةَ الجمعِ صيرتِ الوقتين كالوقتِ الواحد، ومفهومُه: أنه لو كان الجمعُ تقديمًا
 أنه يبطلُ بخروجِ وقتِ الأُولَى.

(ويتجَه): لو تيمَّم (في) وقتِ صلاةٍ (جمعة) لها وصلّاها (بقاؤه)؛ أي:
 ذلك التيمُّمُ (بعدها) - أي: الصلاة - فيصلِّي فيه ما شاء من الفوائت والنوافل ما دام
 الوقتُ، ويأتي أنَّ أولَه ارتفاعُ الشمسِ قيدَ رمحٍ، (و) بمجردَ خروجِ وقتها يبطلُ
 تيمُّمُه، ف (يتيمَّم لـ) صلاةٍ (عصرٍ) تيمُّمًا مستقلًّا بعدَ دخولِ وقتها، (إذ لا يصحُّ)

= صاحب «المغني»: إن التيمُّم [يبطل] بخروجِ الوقت ودخوله، فخرج وقت النهي يدخل
 بعده وقت بالنسبة إلى الجمعة والعيد والضحى، ويجاب عن ظاهر عبارة (م ص) بأن
 المراد بقوله: بعد الشروق؛ أي: المرتفع قَدَرِ رمحٍ، وقوله: بعده... إلخ، صريحُ
 كلام (م ص) و«المغني» كما تقدم، فقول شيخنا: بعيد... إلخ، غيرُ ظاهر؛ لأن قول
 القاضي لا ينافي بحث المصنف وغيره، وإنما بطل التيمم بالزوال؛ لأنه خروج وقت
 بالنسبة إلى العيد والضحى، وعقبه دخول وقت لفريضة، وكون وقت النهي - وهو
 وقوف الشمس - بين هذين الوقتين غيرُ منظور إليه هنا؛ لأنه يسير جداً، فهو داخل
 بزوال، وما ذكره الشارح على الاحتمال غير ظاهر أيضاً على ما تقرر، فتأمل ذلك،
 انتهى.

(١) في ح، ف: «أو ينوي».

لصلاةٍ قبلَ وقتها.....

التيمُّمُ (لصلاةٍ قبلَ) دخولِ (وقتها)؛ لأنَّ دخوله شرطٌ لصحة التيمُّم كما تقدَّم، وهو متَّجهٌ، خلافاً لما بحثه في حاشية «الإقناع»^(١).

(١) أقول: أفاد البحث المصنف أن مَنْ كان في صلاة الجمعة، وخرج الوقت وهو فيها، وقد قلنا: إنه لا يبطل تيممه بذلك، أن تيمُّمه باقٍ لا يبطل بفراغه منها، فعليه: فله أن يصلي ما شاء، لكن إذا أراد أن يصلي العصر فيجدد تيمماً من حيث إن التيمُّم لصلاة لا يصحُّ قبل دخول وقتها؛ لأن تيممه للجمعة قبل دخول وقت العصر، وكلام شارح «الإقناع» فيه وفي «الحاشية» على حسب ما عول فيها أن تيممه باقٍ ما دام في الصلاة؛ لمحلِّ الضرورة؛ لكون الجمعة لا تقضى، فإذا فرغ منها بطل؛ لأن الضرورة تُقيّد بقدرها، ويكون رجوعاً إلى القاعدة: أن التيمم يبطل بخروج الوقت، فحيث بطل فيتيمم للعصر من حيث كونه بطل تيمُّمه لا من حيث كون تيممه كان قبل دخول وقته، وهو لا يصح، والمصنف لم ينظر إلى هذا بل نظر إلى أن مسألة الجمعة مخصوصة من عموم القاعدة، وإنما يردُّ على ذلك أن التيمم لا يصح لوقت قبل دخول وقته فيجب التيمم لذلك، وهو أدق نظراً من غيره في هذه، لأن عبارة محشِّي «الإقناع» في قوله: وهل يبطل بمجرد السلام منها، أو يستمر الوقت الثاني؟ لم أر مَنْ تعرض له، والأول أقرب يقضي على حسب ما تردد أن يستمر تيمُّمه ويصلي به العصر وغيره إلى دخول وقت المغرب؛ لأنه ما بين خروج وقت الجمعة والمغرب إلا وقتُ العصر، ثم استقرب البطلان رجوعاً إلى القاعدة، فنظرُ المصنفِ أولى؛ لما تقدم، والشارحُ لم يرتضِ بحث المصنف، وعوّل على كلام شارح «الإقناع» ومُحشِّيه ومَنْ تبعه كالخلوتي والشيخ عثمان. وفي قول شيخنا: ما دام الوقت، وقوله: بمجرد خروج الوقت يبطل تيممه، وقوله: بعد دخول وقته = نظراً؛ لأن الوقت خرج، والكلام فيه، وقوله: خلافاً... إلخ، فيه أنه وافقه في البطلان بخروج الوقت فما معنى المخالفة؟! والظاهر أن الحامل لشيخنا على ما قرره على البحث فيما يقتضيه كلامه أنه فهم من كلامهم فيما ظهر له أن مسألة الجمعة مبنية على أنها إذا أقيمت قبل الزوال، وأنه بالزوال خرج وقت التيمم، لكنه لا يبطل لكونهم في الصلاة، فلا يتقدر بقدرها بل يبقى بعده حتى يدخل وقت =

وبزوال مبيح له من نحو بردٍ أو مرضٍ، وبمبطلٍ ما تيمّم له، فلوضوءٍ بما يُبطله من نحو بولٍ، ولجنابةٍ بما يُبطلُ غُسلَها من نحو منيٍّ وتغييبِ حَشَفَةٍ، ولو طءٍ من حيضٍ أو نفاسٍ عودَهما ثانياً، وبخلعٍ ما مَسَحَ من نحو خُفٍّ إن تيمّم وهو عليه،

(و) يَبْطُلُ التَّيَمُّمُ أيضاً (بزوالٍ عذرٍ مبيحٍ له) - أي: للتيمّم - (من نحو بردٍ) زال (أو مرضٍ) عُوْفِي منه؛ لأن التيمّم طهارةٌ ضرورةٌ فيزولُ بزوالها، (و) يَبْطُلُ أيضاً (بمبطلٍ ما تيمّم له) من الطهارتين، (ف) يَبْطُلُ تيمّمه (لوضوءٍ بما يُبطله من نحو بولٍ) كنومٍ، (ولجنابةٍ بما يُبطلُ غُسلَها من نحو منيٍّ) خرج بلذّةٍ (وتغييبِ حَشَفَةٍ، (و) يَبْطُلُ تيمّمٌ (ل) حِلٍّ (وطءٍ من حيضٍ^(١) أو نفاسٍ عودَهما ثانياً)، فلو تيمّمت بعد طُهرِها من الحيض أو النفاس ثم أَجَنَبَتْ فله الوطء؛ لبقاء حُكم تيمّم الحيض ونحوه، والوطء إنما يوجب حَدَثَ جنابةٍ.

(و) يَبْطُلُ أيضاً (بخلعٍ ما مَسَحَ من نحو خُفٍّ) وعمامةٍ وجبيرةٍ لُبِست على طهارةٍ ماءٍ (إن تيمّم) بعد حَدَثِهِ (وهو عليه)، وكذا في «الدليل»، وهو مخالفٌ

= العصر، وأنه هذا المراد ببحث المصنف، فنصره وخالف محشي «الإقناع»، ولم يلتفت إلى أنه بالزوال يبطل التيمّم من غير خلاف عند المتأخرين، وأن مسألة الجمعة مخصوصةٌ لكونها لا تقضى وقد خرج وقتها وهم فيها، مع أن كلامهم ليس فيها شيء مما يظهر له، إذ لو أقيمت الجمعة قبل الزوال، ثم دخل وقت الزوال وهم فيها، لزمهم استثنائها؛ لبطلان تيمّمهم وبقاء وقت الجمعة، وإنما المراد أنها أقيمت بعد الزوال، وتأخروا إلى أن خرج وقتها ودخل وقت العصر، وهم فيها، فالكلام في ذلك على ما تقدم، فتأمل، انتهى.

(١) في «ق»: «من نحو حيض».

وبظهورِ قَدَمٍ إلى ساقِ خُفٍّ، أو انتقاضِ بعضِ عِمَامَةٍ، وبرؤيةِ ما يَشْكُ مَعَهُ وجودَ ماءٍ كسرَابٍ ظَنَّهُ ماءً، وبوجودِهِ غيرِ مقترِنٍ بمانعٍ، فَلَوْ وَجَدَهُ فِي صَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ بَطَلًا،

لَمَّا فِي «الإقناع» و«المنتهى»، قال في «الإقناع»: بِخَلْعٍ ما يجوزُ المَسْحُ عليه^(١)، وقال في «المنتهى»: بِخَلْعٍ ما يمسحُ عليه^(٢)، فلم يَعتبرا المَسْحَ بالفعل كما اعتَبره المصنّف، ولم يُشِرْ إلى خلافهما؛ لأنَّ ما مشى عليه روايةٌ ذكرها في «الكافي»^(٣)، والمذهبُ ما قالاه^(٤).

وبظهورِ قَدَمٍ إلى ساقِ خُفٍّ، أو انتقاضِ بعضِ عِمَامَةٍ، سواءً مَسَحَهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ لَا، لقيامِ تَيَمُّمِهِ مقامَ وضوئه، وهو يَبْطُلُ بخلعِ ذلك، فكذا ما قام مقامه، والتَيَمُّمُ وَإِنْ اخْتَصَّ بَعْضُوهُنَّ صُورَةً فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَرْبَعَةِ حُكْمًا، وكذا لو انقضت مدةُ مسحٍ.

(و) يَبْطُلُ أَيْضًا (برؤيةِ ما يَشْكُ مَعَهُ وجودَ ماءٍ كسرَابٍ ظَنَّهُ ماءً)؛ لزوَالِ يَقِينِ عُدْمِ الماءِ بطرْوِ الشكِّ، (و) يَبْطُلُ أَيْضًا (بوجوده) - أي: الماء - (غيرِ مقترِنٍ بمانعٍ) من استعماله؛ لقدرته عليه، (فلو وجده) - أي: الماء - بعد شروعه (في صَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ، بَطَلًا)؛ أي: الصلَاةُ وَالطَّوَافُ، قال في «الإنصاف»: هذا المذهبُ

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٨٥).

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوح (١/ ١٠٦ - ١٠٧).

(٣) انظر: «الكافي» لابن قدامة (١/ ٦٩).

(٤) أقول: حاول الشارح في عبارة المصنّف ليوافق غيره فقال: وبخلع ما يجوز المسح عليه من نحو خف، انتهى. قلت: والخلاف في هذه المسألة قوي كما بينه الشيخ (م ص) في «شرح المفردات» فارجع إليه.

ويُتَجّه: ولو جمعةً خِيفَ فُوتُها أو اندَفَقَ ماءٌ وهو فيهما^(١) وَإِنْ انْقَضَا
لَمْ تَحِبْ إِعَادَتُهُمَا وَتُسَنُّ،

بلا ريب، وعليه جماهيرُ الأصحاب^(٢)، (ويُتَجّه: ولو) كانت الصلاة التي وجد فيها
الماء (جمعةً خِيفَ فُوتُها، أو اندَفَقَ ماءٌ وهو) متلبّسٌ (فيهما) - أي: الصلاةِ
والطوافِ - فإنهما يبطلان، وهو متجّه^(٣).

(وَإِنْ انْقَضَا) - أي: الصلاة والطواف - قبل وجود الماء، (لَمْ تَحِبْ
إِعَادَتُهُمَا)، لوقوعهما الموقّع، (و) لكنها (تُسَنُّ)؛ لِمَا روى عطاء بنُ يسار قال:
خرج رجلان في سفرٍ، فحضرت الصلاة وليس معهما ماءٌ، فتيَمَّمَا صعيداً طيباً
فصلَّيَا، ثم وجدا الماء^(٤)، فأعاد أحدهما الوضوءَ والصلاةَ ولم يُعِدِ الآخرُ، ثم
أتيا رسولَ الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يُعِدْ: «أَجْزَأُتَكَ صَلَاتُكَ»، وقال

(١) في «ح»: «فيها».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرادوي (١/ ٢٩٨).

(٣) أقول: قال في «حاشية الإقناع»: إذا وجد الماء في الصلاة بطلت ولو اندفق قبل استعماله،
وظاهره: ولو في صلاة جمعة، انتهى. وقال الشارح عند قوله: أو اندفق ماء. وقال أبو
المعالی: إن علم بتلفه فيها بقي تيمّمه، وقاله الموفق أيضاً، انتهى. وقال الخلوتي: قوله:
في صلاة، عمومها يشمل الجمعة، ولعله مراد، ويفرق بين ما هنا وما تقدّم فيما إذا خرج
الوقت وهو في الصلاة حيث استثنوا الجمعة، وقد يؤخذ الفرق من تعليلهم، حيث قالوا
هناك: لا تقضى، يعني: وأما هنا فالوقت باقٍ يتداركها بأن يتطهر ويدرك الجماعة ما لم
يكن من العدد المعتمر، وإلا استأنفوا جميعاً لبطلان صلاتهم ببطلان صلاته، فتدبر، انتهى.
وعدم تقييد (م ص) الجمعة بخوف الفوات لا ينافي بتقييد المصنف، إذ لعله مراد له لعموم
قولهم: من وجد الماء وتحقق قدرته على استعماله، لزمه استعماله ولو خرج الوقت، كما
ذكروه في الباب، وما ذكره الخلوتي يقتضي عمومُه أنه إذا خيف الفوات لا تبطل؛ لأنه
إذن لا فرق، وظاهر كلامهم يخالفه كما ترى، فتأمل، انتهى.

(٤) كذا في «ك، م» بزيادة: «في الوقت».

وفي نحو قراءةٍ ووطءٍ يجبُ تركُهُ، ويُغسلُ ميتٌ ولو صَلَّى عليه، وتُعادُ،
ويُتجه: كتفصيل هذا عَادِمُ ترابٍ وَجَدَهُ وَسُنَّ لعالمٍ وراجٍ وجودَ ماءٍ أو
مستوٍ عندهُ الأمرانِ تأخيرُ تيمُّمٍ لآخرٍ وقتٍ اختيارٍ.....

للَّذي أعاد: «لك الأجرُ مرتين»، رواه أبو داود^(١).

(و) إن تيمَّمَ جنبٌ لَعْدَمِ الماء، ثم وجده (في نحو قراءةٍ ووطءٍ) كلبثَ
بمسجدٍ (يجبُ تركُهُ) لبطلانِ تيمُّمه، ويؤيِّده قوله ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضوءُ
المسلمِ وإن لم يجد الماءَ عشرَ سنينٍ، فإذا وَجَدَتِ الماءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ» أخرجه أبو
داود والنسائي^(٢).

(ويُغسلُ ميتٌ) يُمُّ لَعْدَمِ ماءٍ (ولو صَلَّى عليه) ولم يُذَفَّنْ حتى وُجدَ الماء،
(وتُعاد) الصلاةُ عليه ولو بتيمُّمٍ، والأوَّلَى بوضوءٍ، (ويُتجه: كتفصيل هذا) - أي:
عادمِ الماءِ إذا وَجَدَهُ - (عَادِمُ ترابٍ وَجَدَهُ)، إذ لا فرقَ بينهما، وهو متجهٌ^(٣).

(وَسُنَّ لعالمٍ^(٤)) وجودَ ماءٍ (وراجٍ وجودَ ماءٍ، أو مستوٍ عندهُ الأمرانِ)
- أي: وجودُهُ وَعَدَمُهُ - (تأخيرُ تيمُّمٍ لآخرٍ وقتٍ اختيارٍ)؛ لأنَّ كُلَّ كمالٍ اقترنَ
بالتأخيرِ وخلا عنه التقديمُ فالتأخيرُ أَفْضَلُ، ولقول عليٍّ في الجنب: يَتَلَوُّمُ ما بينَهُ

(١) رواه أبو داود إثر الحديث (٣٣٨).

(٢) رواه أبو داود (٣٣٢)، والنسائي (٣٢٢)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه أيضاً الترمذي
(١٢٤) وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) أقول: ذكره الشارح واتَّجهه، ولم أرَ مَنْ صرَّحَ به، وهو قياسٌ ظاهرٌ جليٌّ، ولعله مرادٌ
لغيره، فتأمل.

(٤) في جميع النسخ الخطية و«ط»: «لعدام»، والتصويب من هامش «ق، م»، وفيهما: «صوابه»:
لعالم، كما هو عبارة غيره، وفي هامش «م»: «هي» بدل: «هو».

وصِفَتْهُ: أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ مَا يَتِيَّمُ لَهُ، ثُمَّ يَسْمِي ذَاكِرًا وَيَضْرِبُ التُّرَابَ
بِيَدَيْهِ مَفْرَجَتِي الْأَصَابِعِ ضَرْبَةً بَعْدَ نَزْعِ نَحْوِ خَاتَمٍ، فَإِنْ عَلِقَ غُبَارٌ كَثِيرٌ
نَفَخَهُ إِنْ شَاءَ وَإِلَّا كُرَّهَ، فَإِنْ ذَهَبَ بِنَفْخِ أَعَادَ الضَّرْبَ، وَلَوْ كَانَ نَاعِمًا
فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ فَعَلَقَ أَجْزَاءَهُ، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَاطِنِ
أَصَابِعِهِ وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ.....

وبين آخر الوقت^(١)، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ، فَإِنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى أَجْزَاءَهُ وَلَوْ وَجَدَ
الْمَاءَ بَعْدَ، كَمَنْ صَلَّى عَرِيَانًا ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الشُّتْرَةِ، أَوْ لِمَرْضٍ جَالِسًا ثُمَّ قَدَرَ عَلَى
الْقِيَامِ^(٢).

(وصفته)؛ أي: التَّيَمُّمُ: (أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ مَا يَتِيَّمُ لَهُ) مِنْ فَرْضِ الصَّلَاةِ
أَوْ نَحْوِهِ، مِنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ أَوْ نَحْوِهِ، (ثُمَّ يَسْمِي) وَجُوبًا فَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، لَا يَقْرَأُ
غَيْرُهَا مَقَامَهَا إِنْ كَانَ (ذَاكِرًا)، وَتَسْقُطُ سَهْوًا وَجَهْلًا، (وَيَضْرِبُ التُّرَابَ بِيَدَيْهِ
مَفْرَجَتِي الْأَصَابِعِ) لِيَصِلَ التُّرَابُ إِلَى مَا بَيْنَهَا (ضَرْبَةً بَعْدَ نَزْعِ نَحْوِ خَاتَمٍ)، لِيَصِلَ
التُّرَابُ إِلَى مَا تَحْتَهُ، (فَإِنْ عَلِقَ) بِيَدَيْهِ (غُبَارٌ كَثِيرٌ نَفَخَهُ إِنْ شَاءَ، وَإِلَّا) بَأَنْ كَانَ
خَفِيفًا (كُرَّهَ) نَفَخَهُ لئَلَّا يَذْهَبَ فَيَحْتَاجَ إِلَى إِعَادَةِ الضَّرْبِ، (فَإِنْ ذَهَبَ) مَا عَلَى
الْيَدَيْنِ (بِنَفْخِ^(٣) أَعَادَ الضَّرْبَ)، لِيَحْصُلَ الْمَسْحُ بِتُّرَابٍ، (وَلَوْ كَانَ) التُّرَابُ (نَاعِمًا
فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ فَعَلَقَ) فِيهِمَا (أَجْزَاءَهُ)؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ، (ثُمَّ
يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَاطِنِ أَصَابِعِهِ وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ)؛ لِحَدِيثِ عَمَّارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٦٩٩).

(٢) في «ك، م»: «قيام».

(٣) في «ق»: «بنفخه».

إلى كَوْعَيْهِ فقط. وَسُنَنُ تَيْمُمٍ: ترتيبٌ وموالاتٌ في غيرِ حَدَثٍ أصغرَ،
وتفريجُ أصابعه وقتَ ضربٍ، وتقديمُ يُمْنَى على يُسْرَى في مسحٍ، وأَعْلَى
وجهٍ^(١) على أسفله كما في وضوءٍ، ونزعُ نحوِ خاتمٍ عندَ مسحِ وجهٍ^(٢)
ليُمسَحَ جميعه بجميعِ يدٍ، وفي مَسْحِ يدٍ يجبُ.....

التيمم: «ضربةٌ واحدةٌ للوجه واليدين»، رواه أحمد وأبو داود بإسنادٍ صحيح^(٣).
وفي «الصحيحين» معناه أيضاً^(٤).

فيمسحُ يَدَيْهِ (إلى كَوْعَيْهِ فقط)، لأنَّ اليَدَ إذا أُطْلِقَتْ لا يدخلُ فيها الذراعُ،
بدليلِ السَّرَقَةِ والمسِّ، لا يقال: هي مطلقَةٌ في التيممِ مقيّدةٌ في الوضوءِ، فيُحْمَلُ
عليه لاشتراكهما في الطهارة. لأنَّ الحملَ إنَّما يصحُّ إذا كان من نوعٍ واحدٍ كالْعِنَقِ
في الظَّهَارِ على العِنَقِ في الخطأ، والترابُ ليس من جنسِ الوضوءِ بالماءِ، وهو يُشْرَعُ
فيه التثليثُ وهو مكروهٌ هنا، والوضوءُ يغسلُ فيه باطنُ الفمِ والأنفِ بخلافه هنا.

(وَسُنَنُ تَيْمُمٍ: ترتيبٌ وموالاتٌ في غيرِ حَدَثٍ أصغرَ)، وأما فيه فيجِبَانِ،
لقوله تعالى ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، (وتفريجُ أصابعه وقتَ
ضربٍ) ليدخلَ بينها الترابُ، (وتقديمُ) يَدٍ (يُمْنَى على يَدٍ يُسْرَى في مسحٍ) لا في
ضربٍ، (و) تقديمُ مسحٍ (أَعْلَى وجهٍ على أسفله كما في وضوءٍ، ونزعُ نحوِ خاتمٍ
عندَ مسحِ وجهٍ ليُمسَحَ جميعه بجميعِ يدٍ) تحصيلاً للكمال، (وفي مسحِ يدٍ يجبُ

(١) في «ف»: «وجهه».

(٢) في «ف»: «وجهه».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٦٣)، وأبو داود (٣٢٧).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٣٣١)، و«صحيح مسلم» (٣٦٨).

نَزَعُهُ؛ لِيَصِلَ تَرَابٌ إِلَى مَحَلِّهِ، وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ بِخِلَافِ مَاءٍ؛ لِسَرِيَانِهِ، وَإِدَامَةُ يَدٍ عَلَى عَضْوٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ مَسْحِهِ، وَالْإِتْيَانُ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ مَا بَعْدَهُمَا كَمَا فِي وَضوءٍ، وَعِنْدَ الْقَاضِي وَالشَّيْرَازِيِّ وَابْنِ الزَّاغُونِيِّ وَأَبِي الْبَرَكَاتِ^(١): وَتَجْدِيدُ ضَرْبَةٍ لِيَدَيْهِ، وَمَسْحُهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَهُوَ حَسَنٌ - وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْمَنْصُوصِ - خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ، وَإِنْ مَسَحَ بِأَكْثَرِ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ مَعَ اكْتِفَاءٍ بِدُونِهِ كُرْهٌ،

نَزَعُهُ) - أي: الخاتم - (ليصل تراباً إلى محله) من اليد، (ولا يكفي تحريكه) - أي: الخاتم - (بخلاف ماء؛ ل) قوة (سريانه، وإدامة يد على عضو حتى يفرغ من مسحه)، فَإِنْ رَفَعَ يَدَهُ عَنِ الْعَضْوِ مَعَ بَقَاءِ الْغُبَارِ عَلَيْهَا جَازَ إِعَادَتُهَا وَتَكْمِيلُ الْمَسْحِ بِهَا، وَإِلَّا ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى، (وَالْإِتْيَانُ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ مَا بَعْدَهُمَا كَمَا فِي وَضوءٍ^(٢)).

(وعند القاضي والشَّيرَازِيِّ وَابْنِ الزَّاغُونِيِّ وَأَبِي الْبَرَكَاتِ: وَتَجْدِيدُ ضَرْبَةٍ لِيَدَيْهِ وَمَسْحُهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَهُوَ) - أي: ما قالوه - (حَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْمَنْصُوصِ) عَنِ الْإِمَامِ، (خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ).

وَإِنْ مَسَحَ بَعْضُ يَدِهِ أَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ خَشْبَةٍ جَازَ، لِأَنَّ الْقَصْدَ إِصْصَالُ التَّرَابِ إِلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَكَيْفَ مَا حَصَلَ جَازَ كَالْوَضوءِ.

(وَإِنْ مَسَحَ بِأَكْثَرِ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ مَعَ اكْتِفَاءٍ بِدُونِهِ كُرْهٌ)، قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا تُسَنُّ الزِّيَادَةُ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ إِذَا حَصَلَ الْاِسْتِعَابُ بِهِمَا^(٣).

(١) هو مجد الدين عبد السلام بن عبدالله بن الخضر بن تيمية الحراني.

(٢) فِي «ق»: «الوضوء».

(٣) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١/ ١٧٩)، و«المبدع» لابن مفلح (١/ ٢٣٠)، ولم =

وإن بُذِلَ أو نُذِرَ أو وَقِفَ أو وُصِّيَ بماءٍ لأوّلَى جماعةٍ، قُدِّمَ غَسْلُ طَيْبٍ مُحَرِّمٍ، فنجاسةٌ ثوبٍ، فَبُقْعَةٌ، فبدنٍ، فميتٍ، فحائضٍ ونفساءٍ، فجنبٍ، فمُحْدَثٍ، إِلَّا إِنْ كَفَاهُ وَحْدَهُ فَيَقْدَمُ عَلَى جَنْبٍ،

(وإن بُذِلَ) - بالبناء للمفعول فيه وفيما بعده - ماءٌ لأوّلَى جماعةٍ، (أو نُذِرَ) ماءٌ لأوّلَى جماعةٍ، (أو وَقِفَ) ماءٌ (أو وُصِّيَ بماءٍ لأوّلَى جماعةٍ = قُدِّمَ) به منهم (غَسْلُ طَيْبٍ مُحَرِّمٍ)؛ لأنَّ تأخيرَ غَسْلِهِ بلا عذرٍ يوجبُ الفديةَ، (ف) إنَّ فَضْلَ منه شيءٌ قُدِّمَ غَسْلُ (نجاسةٍ ثوبٍ)؛ لوجوبِ إعادةِ الصلاةِ فيه على عادمٍ غيرهَ، (ف) إنَّ فَضْلَ منه شيءٌ قُدِّمَ غَسْلُ نجاسةٍ (بقعةٍ) تعدّرت الصلاةُ في غيرها؛ لأنَّه وإنَّ لم تَجِبْ إعادةُ الصلاةِ [فيها]^(١) فلا يجبُ^(٢) التيمُّمُ لها، (ف) إنَّ فَضْلَ شيءٍ قُدِّمَ غَسْلُ نجاسةٍ (بدنٍ)؛ لاختلافِ العلماءِ في صحةِ التيمُّمِ لها، بخلافِ حدثٍ، (ف) إنَّ فَضْلَ شيءٍ قُدِّمَ (ميتٍ) فيُغسَلُ به، لأنَّ غَسْلَهُ خاتمةُ طهارتهِ، والأحياءُ يرجعون إلى الماءِ فيغتسلون، (ف) إنَّ فَضْلَ عنه شيءٌ قُدِّمَتْ به (حائضٌ ونفساءٌ) انقطع دُمُهما؛ لأنَّ ذلك أغلظُ من الجنابةِ، (ف) إنَّ فَضْلَ شيءٍ قُدِّمَ به (جنبٌ)؛ لأنَّ الجنابةَ أغلظُ من الحدثِ الأصغرِ، ولأنَّه يستفيدُ به ما لا يستفيدُهُ المُحْدَثُ به، (ف) إنَّ فَضْلَ شيءٍ تَوْضُأً به (مُحْدَثٌ، إِلَّا إِنْ كَفَاهُ) - أي: المُحْدَثُ - الماءُ للوضوءِ (وحده)؛ أي: دونِ الجنبِ، بأنَّ كان لا يكفيهِ لغُسْلِهِ، (فيَقْدَمُ) المُحْدَثُ (على جنبٍ)؛ لأنَّ استعماله في طهارةٍ كاملةٍ أوّلَى من استعماله في بعض

= أوقف عليه في «المغني» لابن قدامة.

(١) ما بين معكوفتين من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ١٠١).

(٢) كذا في جميع النسخ الخطية و«ط»، ولعل الصواب: «فلا يصح» كما في «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ١٠١).

وَيُقْرِعُ مَعَ تَسَاوٍ، كَمُحْدَثَيْنِ أَوْ مُحْرَمَيْنِ، فَإِنْ^(١) تَطَهَّرَ بِهِ غَيْرُ الْأُولَى أَسَاءَ وَصَحَّتْ، وَيَتَجَهُّ: وَيَأْتُمُّ بِتَعَدِّيهِ. وَالثَّوْبُ يَصَلِّي فِيهِ عَلَى مِيتٍ ثُمَّ يَكْفَنُ بِهِ، وَمَعَ بَرْدٍ.....

طَهَارَةٌ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَكْفِ كِلَاؤُهُمَا قَدَّمَ جَنْبَ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ تَطَهُّرَ بَعْضِ أَعْضَائِهِ. وَيُقْرِعُ مَعَ تَسَاوٍ، كَمُحْدَثَيْنِ فَأَكْثَرُ وَحَائِضَتَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَالْمَاءُ لَا يَكْفِي إِلَّا وَاحِدًا؛ لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبَهُ قَدَّمَ بِهِ؛ لِأَوْلَوِيَّتِهِ بِخُرُوجِ الْقُرْعَةِ لَهُ، (أَوْ) وَجَدَ طَيْبٌ عَلَى (مُحْرَمَيْنِ) وَالْمَاءُ لَا يَكْفِي إِلَّا غَسَلَ مَا عَلَى أَحَدِهِمَا، فَيُقْرِعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ اسْتَعْمَلَهُ؛ إِذْ لَا مَرْجَحَ غَيْرَهَا.

(وإن^(٣) تَطَهَّرَ بِهِ) - أي: الماء المذكور - (غَيْرُ الْأُولَى) بِهِ، كَمُحْدَثٍ مَعَ ذِي نَجَسٍ: (أَسَاءَ)؛ لِفِعْلِهِ مَا لَيْسَ لَهُ، (وَصَحَّتْ) طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّ الْأُولَى لَمْ يَمْلِكْهُ لِكُونِهِ أُولَى وَإِنَّمَا رَجَّحَ لَشِدَّةِ حَاجَتِهِ.

(وَيَتَجَهُّ: وَيَأْتُمُّ) غَيْرُ الْأُولَى (بِتَعَدِّيهِ) عَلَى مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي «غَايَةِ الْمَطْلَبِ»، وَهُوَ مَتَجَهُّ.

وإن كَانَ مِلْكًا لِأَحَدِ الْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ تَعَيَّنَ لَهُ، لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْهُ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُوْثَرَ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَوْ أَحَدَ أَبْوِيهِ، لَتَعَيَّنَ لِأَدَاءِ فَرْضِهِ وَتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ بِهِ.

(وَالثَّوْبُ) الْمَبْذُولُ لِحَيٍّ وَمِيتٍ يَحْتَاجَانِهِ (يَصَلِّي فِيهِ) الْحَيُّ (عَلَى مِيتٍ ثُمَّ يَكْفَنُ بِهِ) الْمِيتُ، جَمْعًا بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ، (وَمَعَ) احْتِيَاجِ حَيٍّ لِكْفَنِ مِيتٍ لَشِدَّةِ (بَرْدِ

(١) فِي «ف»: «وإن».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ك».

(٣) فِي «ق»: «فإن».

يُخْشَى مِنْهُ تَلَفٌ يُقَدَّمُ حَيٌّ، وَلَا تَكْفِينَ.

يُخْشَى مِنْهُ تَلَفٌ، يُقَدَّمُ حَيٌّ عَلَى مَيِّتٍ (وَلَا تَكْفِينَ)، لِأَنَّ حَرَمَةَ الْحَيِّ أَكْثَرُ، قَالَهُ
الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ^(١).

* * *

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ١٠٨).

بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ

وهي الطَّارِئَةُ عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ، وَالْعَيْنَةُ لَا تَطْهَرُ بِحَالٍ، يُشْتَرَطُ
لِكُلِّ مَتَنَجِّسٍ غَيْرِ مَا يَأْتِي حَتَّى أَسْفَلَ خَفٍّ وَحِذَاءٍ، وَذِيلِ امْرَأَةٍ: سَبْعُ
غَسَلَاتٍ.....

(بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ)

أَيُّ: تَطْهِيرُ مَوَارِدِ الْأَنْجَاسِ، وَذَكَرَ النَّجَاسَاتِ وَمَا يُعْفَى عَنْهُ مِنْهَا.

(وهي) - أَيُّ: النَّجَاسَةُ الْحُكْمِيَّةُ - (الطَّارِئَةُ عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ، وَالْعَيْنَةُ
لَا تَطْهَرُ بِحَالٍ)؛ أَيُّ: لَا بَغْسَلٍ وَلَا بِاسْتِحَالَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَلَا يُعْقَلُ لِلنَّجَاسَةِ مَعْنَى،
ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

(يُشْتَرَطُ لـ) تَطْهِيرِ (كُلِّ مَتَنَجِّسٍ غَيْرِ مَا يَأْتِي) مِنْ مُتَصِلٍ بِأَرْضٍ أَوْ حَائِطٍ أَوْ
صَخْرَةٍ كَبِيرَةٍ، (حَتَّى أَسْفَلَ خَفٍّ وَ) أَسْفَلَ (حِذَاءٍ) - بِالْمَدِّ وَكَسْرِ الْمُهِمْلَةِ أَوَّلَهُ -
أَيُّ: نَعْلٍ، (وَ) حَتَّى (ذِيلِ امْرَأَةٍ: سَبْعُ غَسَلَاتٍ)؛ لِعَمُومِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ: «أَمَرْنَا
بِغَسْلِ الْأَنْجَاسِ سَبْعًا»^(١)، فَيَنْصَرَفُ إِلَى أَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقِيَاسًا عَلَى

(١) أوردته باللفظ المذكور ابن قدامة في «المغني» (١/ ٤٦)، وابن مفلح في «المبدع» (١/ ٢٣٨)،
والزررشي في «الشرح» (١/ ٢٢)، وأصله في «سنن أبي داود» (٢٤٧) من حديث ابن
عمر رضي الله عنه قال: كانت الصلاة خمسين، والغسل من الجنابة سبع مرار، وغسل البول من
الثوب سبع مرار، فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خمساً، والغسل =

إِنْ أَنْقَتَ وَإِلَّا فَحَتَّى تُنْقَى بِمَاءٍ طَهُورٍ وَلَوْ غَيْرَ مَبَاحٍ مَعَ حَتٍّ وَقَرُصٍ^(١)
لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ،
.....

نجاسة الكلب والخنزير، وقيس أسفل الخف والحذاء على الرجل، وذيل المرأة على بقية ثوبها، ويُعتبر في كل غسلة أن تستوعب المحل، ويُحسب العدد من أول غسلة، فيُجزى (إن أنقَت) السبع غسلاتٍ، (وإلا) - بأن لم تُنقَ بها - (ف) يزيد على السبع (حتى تُنقى) النجاسة (بماء طهورٍ) - متعلق بـ (غسلات) - أي: يُشترط أن تكون كل غسلة من السبع بماء طهورٍ؛ لحديث أسماء قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إحدانا يصب ثوبها من دم الحيضة، كيف تصنع؟ قال: «تَحْتُهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالماءِ ثُمَّ تَنْصَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»^(٢)، متفق عليه، وأمر بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي^(٣)، ولأنها طهارة مشترطة فأشبهت طهارة الحدث.

(ولو) كان الماء الطهور (غير مباح)^(٤)؛ لأن إزالتها من قسم التروك، ولذلك لا يُشترط لها نية، (مع حَتٍّ) - أي: قشرٍ وحكٍّ - (وقرصٍ)^(٥) لمحل النجاسة، وهو بالصاد المهملة: الدلكُ بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه (لحاجة) إلى ذلك ولو في كل مرة (إن لم يتضرر) المحل بالحث أو القرص،

= من الجنابة مرة، وغسل البول من الثوب مرة.

(١) في «ف»: «وقرص».

(٢) رواه البخاري (٢٢٥)، ومسلم (٢٩١)، واللفظ له.

(٣) رواه البخاري (٢١٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في «ق»: «المباح».

(٥) في «ق»: «وقرصه».

وَيُحْسَبُ عَدْدٌ مِنْ أَوَّلِ غَسْلَةٍ وَلَوْ قَبْلَ زَوَالِ عَيْنِهَا، فَلَوْ لَمْ تَزُلْ إِلَّا فِي
الْأَخِيرَةِ أَجْزَاءً، وَإِنْ وَضَعَهُ بِإِنَاءٍ وَأُورِدَ عَلَيْهِ فغسلته واحدةً يَبْنِي عَلَيْهَا،
وَيَطْهَرُ نَصًّا، لَا إِنْ أُورِدَهُ عَلَى قَلِيلٍ، وَشُرِطَ عَصْرٌ مَعَ إِمْكَانٍ فِيمَا تَشَرَّبَ
كُلَّ مَرَّةٍ خَارِجَ الْمَاءِ، وَإِلَّا فغسلته يَبْنِي عَلَيْهَا،
فَإِنْ تَضَرَّرَ سَقَطَ.

(وَيُحْسَبُ عَدْدٌ مِنْ أَوَّلِ غَسْلَةٍ) مِنَ الْغَسَلَاتِ السَّبْعِ، (وَلَوْ قَبْلَ زَوَالِ عَيْنِهَا)
- أَيِ: النِّجَاسَةِ - (فَلَوْ لَمْ تَزُلْ) النِّجَاسَةُ (إِلَّا فِي) الْغَسْلَةِ (الْأَخِيرَةِ أَجْزَاءً) ذَلِكَ؛
لِإِتْيَانِهِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ.

(وَإِنْ وَضَعَهُ) - أَيِ: الْمَتَنِّجَسَ - (بِإِنَاءٍ وَأُورِدَ) - أَيِ: صَبَّ - (عَلَيْهِ) الْمَاءُ
(فغسلته واحدةً يَبْنِي عَلَيْهَا) بَعْدَ عَصْرِ الْمَتَنِّجَسِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَدَدَ الْمَعْتَبَرَ، (وَيَطْهَرُ)
الْمَحَلُّ الْمَتَنِّجَسُ بَعْدَ ذَلِكَ (نَصًّا) لَوُرُودِ الْمَاءِ عَلَى مَحَلِّ التَّطْهِيرِ.

و(لَا) يَطْهَرُ (إِنْ أُورِدَهُ) - أَيِ: الْمَتَنِّجَسَ - (عَلَى) مَاءٍ (قَلِيلٍ)؛ لِأَنَّ الْمَاءَ
الْقَلِيلَ يَنْجُسُ بِمَجَرَّدِ مُلَاقَاتِهِ^(١) النِّجَاسَةِ^(٢)، فَلَا يَحْصُلُ بِهِ تَطْهِيرٌ، وَلَا يُعْتَدُّ بِتِلْكَ
الْغَسْلَةِ.

(وَشُرِطَ عَصْرٌ مَعَ إِمْكَانٍ) الْعَصْرِ (فِيمَا تَشَرَّبَ) النِّجَاسَةُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ
بِحَيْثُ لَا يَخَافُ فَسَادَهُ، (كُلَّ مَرَّةٍ) مِنَ السَّبْعِ (خَارِجَ الْمَاءِ) لِيَحْصُلَ انْفِصَالُ الْمَاءِ
عَنْهُ، (وَالْإِلا) يَعْصِرُهُ خَارِجَ الْمَاءِ بَلْ عَصَرَهُ فِيهِ وَلَوْ سَبْعًا؛ (ف) هِيَ (غَسْلَةٌ) وَاحِدَةٌ
(يَبْنِي عَلَيْهَا) مَا بَقِيَ مِنَ السَّبْعِ.

(١) فِي «ط»: «مِلَاقَاةٌ».

(٢) فِي «ق»: «لِلنِّجَاسَةِ».

أَوْ دَقُّهُ وَتَقْلِيْبُهُ، أَوْ تَثْقِيلُهُ، وَكَوْنُ إِحْدَاهَا - وَالْأُولَى أَوْلَى - فِي مَتَنَجِّسٍ
بِكَلْبٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ مَتَوَلِّدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا، بِتَرَابٍ طَاهِرٍ يَسْتَوْعِبُ الْمَحَلَّ،
إِلَّا فِيمَا يَضُرُّ فَيَكْفِي مَسْمَاهُ، وَيُعْتَبَرُ مَزْجُهُ بِمَائِهِ يُوصِلُهُ إِلَيْهِ، لَا ذَرَّةُ
وَاتِّبَاعُهُ الْمَاءَ،

(أَوْ دَقُّهُ) - أي: ما تَشَرَّبَ النجاسة - (وتقليبه) إن لم يُمكن عَصْرُهُ، (أو
تثقيله) كلَّ غسلةٍ حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء دفْعاً للحرج، ولا يكفي عن عصره
ونحوه تجفيفه، وما لا يَتَشَرَّبُ يَطْهَرُ بورود^(١) الماء عليه وانفصاله عنه.

(و) يُشْتَرَطُ (كوْنُ إِحْدَاهَا)؛ أي: السبع غَسَلَاتٍ - (وَالْأُولَى) منها (أَوْلَى)
بجعل التراب فيها - (في مَتَنَجِّسٍ بِكَلْبٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ مَتَوَلِّدٍ مِنْهُمَا أَوْ (من أحدهما)
- أي: الكلب والخنزير - (بترابٍ طَاهِرٍ)؛ أي: طهور؛ لحديث مسلم عن أبي
هريرة مرفوعاً «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعاً أَوْ لَا هُنَّ بِالتُّرَابِ»^(٢)،
ولا يكفي تراب^(٣) نجس ولا مستعمل.

(يَسْتَوْعِبُ)؛ أي: يعمُّ التراب (المَحَلَّ) المَتَنَجِّسَ؛ لأنه إن لم يعمّه لم تكن
غَسْلَةً، (إِلَّا فِيمَا) - أي: محلٌّ - (يَضُرُّ)ه التراب، (فيكفي مَسْمَاهُ)؛ أي: ما يسمّى
تراباً، دفْعاً للضّرر، (وَيُعْتَبَرُ مَزْجُهُ) - أي: التراب^(٤) - (بمائعٍ يُوصِلُهُ إِلَيْهِ)؛ أي:
المحلّ النّجس، ف (لا) يكفي (ذَرَّةُ) عليه (وَاتِّبَاعُهُ الْمَاءَ)، والمراد بالمائع هنا:

(١) في «م»: «بمرور».

(٢) رواه مسلم (٢٧٩): (٩١)، ورواه البخاري (١٧٠) بلفظ: «إِذَا شَرَبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ
أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعاً».

(٣) في «ق»: «بتراب».

(٤) سقطت من «ك»: «أي: التراب».

ويقومُ نحوُ أَشْنَانٍ وصابونٍ ونُخَالَةٍ مقامَ ترابٍ، ولو مع وجودِهِ، وَيَضُرُّ بقاءُ طَعْمٍ لا لونٍ أو ريحٍ أو هما عَجْزاً،

الماءُ الطَّهْرُ، كما ذكره ابن قُندُسٍ^(١)، وجَعَلَ الترابَ في الغَسْلَةِ الأُولَى أُولَى من جَعَلَهُ فيما بعدَهَا، لموافقةِ لفظِ الخبرِ وليأتِيَ الماءُ بعده فينظِّفُهُ، فَإِنْ جَعَلَهُ في غيرها جاز؛ لأنه رُوي في حديثٍ: «إحداهنَّ بالتراب»^(٢)، وفي حديثٍ: «أُولَاهُنَّ»^(٣)، وفي حديثٍ: «في»^(٤) الثامنة^(٥)، فدلَّ على أَنَّ محلَّ الترابِ من الغسلاتِ غيرُ متعيَّنٍ، وروايةُ الثامنةِ معناها عندَ المحققين: أَنَّ تكونَ إحدى السبعِ بالترابِ، لكنْ لَمَّا أُضيفَ الماءُ فيها إلى^(٦) الترابِ، عُدَّ الترابُ كأنه غسلةٌ ثامنةٌ.

(ويقومُ نحوُ أَشْنَانٍ وصابونٍ ونُخَالَةٍ) من كلِّ ما له قوةُ إزالةٍ (مقامَ ترابٍ ولو مع وجودِهِ)؛ أي: الترابِ؛ لأنها أبلغُ منه في الإزالةَ، فنصَّه على الترابِ تنبيهٌ عليها، ولأنه جامدٌ أمرَ به في إزالةِ النجاسةِ، فألحقَ به ما يُماثلُه؛ كالحجرِ في الاستجمارِ. (ويَضُرُّ بقاءُ طَعْمٍ) النجاسةِ لدلالَتِهِ على بقاءِ العينِ، ولسهولةِ إزالَتِهِ، فلا يَطْهَرُ المحلُّ مع بقاءِهِ.

و(لا) يضرُّ بقاءُ (لونٍ أو ريحٍ، أو) بقاءُ (هما عَجْزاً) عن إزالتهما دفعاً للحرَجِ،

(١) انظر: «حاشية ابن قندس» (١/ ٣١٥).

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (٦٩)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (٢٧٩/ ٩١)، ورواه ابن حزم في «المحلى» (١/ ١١٢) بلفظ: «أُولَاهُنَّ أو إحداهنَّ».

(٤) سقط من «ق».

(٥) رواه مسلم (٢٨٠)، من حديث عبدالله بن مغفل رضي الله عنه.

(٦) في «ك»: «من».

وإن لم يزولا إلا بملح ونحوه مع الماء لم يجب، وحسن، ويحرم استعمال مطعم آدمي في إزالتها، ويتجه: إن لم يختج إليه

كما لو صبغ ثوب بنجاسة ثم غسل، فإنه يطهر، ولا يضر بقاء اللون؛ لأنه عرض، والنجاسة لا تخالط العرض، والماء يخالط العين، فإذا زالت العين التي هي محل النجاسة زالت النجاسة بزوالها - جزم في «الفصول» بمعنى ذلك - ويطهر المحل.

(وإن لم يزولا) - أي: اللون والريح - (إلا بملح ونحوه) كأشنان (مع الماء، لم يجب) استعماله معه.

قال الشَّيشيني: لو خضب يده أو شعره بحناء متنجس ببول أو دم أو خمر أو نحوه، ثم أزال الحناء وغسل المحل وبقي لونه، فإنه يطهر؛ لأنه إذا ورد الماء عليه علمنا أن ما مرَّ عليه من النجاسة قد زال، وإنما يبقى اللون، انتهى.

(وحسن) فعل ذلك، لما روى أبو داود عن امرأة من غفار: أن النبي ﷺ أَرَدَهَا عَلَى حَقِيَّةٍ فَحَاضَتْ، قَالَتْ: فَتَزَلْتُ فَإِذَا بِهَا دَمٌ مِنِّي، فَقَالَ: «مَا لَكَ، لَعَلَّكَ نَفَسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ خُذِي إِنَاءً مِنْ مَاءِ فَاطِرْحِي فِيهِ مِلْحًا، ثُمَّ اغْسِلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيَّةَ مِنَ الدَّمِ»^(١)، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمِلْحَ لَيْسَ بِقُوَّةٍ وَإِنَّمَا يَصْلُحُ بِهِ^(٢) الْقُوَّةُ.

(ويحرم استعمال مطعم آدمي) كدقيق (في إزالتها)؛ أي: النجاسة، (ويتجه: إن لم يختج إليه)، فإن احتج إليه لم يمتنع عليه استعماله؛ لأنَّ الضرورات تبيح المحظورات، وهو متجه^(٣).

(١) رواه أبو داود (٣١٣).

(٢) سقط من «ق».

(٣) أقول: ذكره الشارح وأقره، ولم أرَ من صرح به، ولا ما يعارضه؛ لأن الاحتياج =

ولا بأس باستعمال نخالة ونحو دقيق باقلاء في غسل أيدي، وما نجس بغسلة يُغسل عدد ما بقي بعدها بتراب طاهر حيث شُرط، ولم يُستعمل، ويظهر^(١) نحو آنية وسكين بمرور ماء عليه وانفصاله عنه^(٢) سبعا، ويُغسل^(٣) بخروج مذي ذكر وأنثيان مرة،

(ولا بأس باستعمال نخالة خالصة، ونحو دقيق باقلاء) كدقيق حمص وعدس (في غسل أيدي) ونحوها للتنظيف.

(وما نجس) من محل طاهر (ب) إصابة ماء (غسلة، يُغسل) ذلك المحل (عدد ما بقي بعدها)؛ أي: تلك الغسلة، لأنها نجاسة تطهر في محلها بما بقي من الغسلات، فطهرت به في مثله، فما تنجس برابعة مثلاً غسل ثلاثاً إحداهن (بتراب طاهر حيث شُرط، ولم يُستعمل) قبل تنجس المحل الثاني، فإن كان استعمل التراب قبل ذلك لم يعد.

(ويظهر نحو آنية وسكين) وكل شيء لا يتشرب النجاسة (بمرور ماء عليه وانفصاله عنه سبعا)، ولا يكفي مسحه لو^(٤) كان صقيلاً: كسيف ومرآة، لعموم ما سبق من الأمر بغسل الأنجاس، والمسح ليس غسلاً.

(ويُغسل) - بالبناء للمجهول - (بخروج مذي) من ذكر (ذكر وأنثيان مرة)،

= محل ضرورة، ولعله مراد، فتأمل، انتهى.

(١) في «ف»: «وتطهر».

(٢) سقط من «ف».

(٣) في «ف» زيادة: «وجوباً».

(٤) سقط من «ق».

وما أَصَابَهُ سَبْعًا، وَيُجْزَىٰ فِي قِيٍّ وَبَوْلٍ غَلَامٍ لَمْ يَأْكُلْ طَعَامًا لَشَهْوَةٍ نَضَحَهُ، وَهُوَ غَمْرُهُ بِمَاءٍ،

لحديث علي^(١)، قيل: لتبريدهما، وقيل: لتلوينتهما غالباً لنزوله متسبباً، (و) يُغَسَّلُ (ما أَصَابَهُ) المذْي من الذَّكَرِ والأُنثيين، بل ومن سائر البدن والثياب، (سبعاً) كسائر النجاسات.

(وَيُجْزَىٰ فِي قِيٍّ وَبَوْلٍ غَلَامٍ لَمْ يَأْكُلْ طَعَامًا لَشَهْوَةٍ نَضَحَهُ، وَهُوَ غَمْرُهُ بِمَاءٍ) وإن لم يَقْطُرْ منه شيءٌ، ولا يُحْتَاجُ إلى مَرَسٍ وَعَصْرِ؛ لحديث أم قيس بنت مَحْصَن^(٢): أنها أتت بابتن لها صغير لم يأكل الطعام إلى النبي ﷺ، فأجلسه في حِجْرِهِ فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه ولم يَغْسِلْهُ. متفقٌ عليه^(٣)، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى [وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ]»، رواه أبو داود عن لبابة بنت الحارث^(٤)، وعَلِمَ منه أنه يُغَسَّلُ من الغائط مُطْلَقاً وبَوْلِ الْأُنْثَى^(٥)

(١) رواه البخاري (٢٦٦)، ومسلم (٣٠٣).

(٢) أم قيس بنت محصن الأسدية، أخت عكاشة، يقال: إن اسمها آمنة، أسلمت بمكة، وبايعت وهاجرت، روى لها الجماعة. انظر: «الإصابة» (٨ / ٢٨٠)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٧٥٨)، وكلاهما لابن حجر.

(٣) رواه البخاري (٢٢١)، ومسلم (٢٨٧).

(٤) رواه أبو داود (٣٧٥).

ولبابة المذكورة هي لبابة بنت الحارث بن حَزْنِ الهلالية، وهي لبابة الكبرى، ولبابة الصغرى أختها، تكنى بأُم الفضل، زوج العباس بن عبد المطلب، وأخت ميمونة زوج النبي ﷺ، ماتت بعد العباس في خلافة عثمان ؓ. انظر: «الإصابة» (٨ / ٢٧٦)، و«تقريب التهذيب» (ص: ٧٥٣)، وكلاهما لابن حجر.

(٥) ما بين معكوفتين من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ١٠٤)، وهو ساقط من النسخ الخطية و«ط».

ويتجّه: المراد بطعامٍ غير لبنٍ مطلقاً.....

والخُنثَى وبولٍ صبيٍّ أَكَلَ الطَّعَامَ لشهوةٍ، فَإِنْ كَانَ لغيرِ شهوةٍ نُضِحَ؛ لَأنَّه قد يَلْعَقُ العَسَلَ ساعةَ يُولَدُ، والنَّبِيُّ ﷺ حَنَّكَ بالتمرَةِ^(١).

(ويتجّه المراد بطعامٍ؛ أيّ طعامٍ كان جامداً أو مائعاً (غير لبنٍ مُطلقاً) من آدميةٍ أو بهيمةٍ، بمَصٍّ من ثديٍّ أو شُرْبٍ من إناءٍ، ولو كان تغذّيه باللبن لَعَدَمَ غيره، وهو متجّه^(٢)).

(١) رواه البخاري (٥١٥٠)، من حديث أبي موسى الأشعري ؓ. ورواه البخاري (٣٦٩٧)، ومسلم (٢١٤٦)، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وعن أبيها.

(٢) أقول: قال الشارح: وهو غير ظاهرٍ، قال في «شرح المنتهى»: قال الإمام أحمد: الصبيُّ إِذَا طَعِمَ الطَّعَامَ وأَرَادَهُ واشتَهاهُ غُسِلَ بولُه، وليس إِذَا أُطْعِمَ، لَأنَّه قد يَلْعَقُ العَسَلَ ساعةَ يُولَدُ، «والنبي ﷺ حَنَّكَ بالتمر»، انتهى. ومعناه في «تحفة المودود»، وقوة ذلك تفيدُ أَنَّهُ متى كان فيه قابليةٌ لأكلِ الطَّعَامِ الزائد على ما يتغذَّى به المولودُ غالباً؛ فَإِنَّه يزولُ حكمُ النضج، ولو تغذَّى باللبن لَعَدَمَ غيره. ويمكنُ حَمْلُ كلامِ المصنفِ على أَن مراده بقوله: غير لبنٍ، زيادةٌ تحريرٍ منه لقول الأصحاب: لم يأكلِ الطَّعَامَ، والطَّعَامُ: اسمٌ لِمَا يُوْكَل ويَشْرَب، فأراد أَن يبين مرادهم: غير اللبن؛ لأن فرض المسألة فيه، والله أعلم، انتهى.

قلت: لَمَّا كَانَ الغلام يتغذَّى باللبن برضاعٍ، أو ما ناب عنه عند عَدَمه، سواء قلنا: بشهوةٍ أو لا، يَصْدُقُ عليه أَنَّهُ أَكَلَ طعاماً بشهوةٍ، وأراد التنبيهَ زيادةً في التحرير والإيضاح على أَنَّهُ مستثنى، لَأنَّه ضروري وجبليٌّ فهو غيرُ داخلٍ في الماصِدَقِ، إذ لو لم نُقَلِّ بذلك للزم أَن يكون للغلام حالٌ يَضَحُّ من بولِه، ولا عبرةً بِالعاقبةِ نحواً من الأُطعمة اللطيفة، أو الأدوية؛ لَأنَّه لا يَخْتَارُها ولا يستدعيها ولا يشتهيها، بخلافِ ما إِذَا وصلَ إلى حالٍ يَطْعُمُ فيها سواءً كان لبنَ بهيمةٍ أو غيره من الأُطعمة، ويستدعي ذلك ويشتهيها، فحكمه إذن كغيره، ولم أرَ مَنْ صرحَ بِبحثِ المصنف، وهو المراد لغيره، فتأمل، انتهى.

وفي نحو صخرٍ وأجرنةٍ وأحواضٍ وأرضٍ تنجست بمائعٍ أو ذاتِ جِرمٍ
أزيلَ عنها ولو من كلبٍ أو خنزيرٍ مكاثرتُها بماءٍ حتى يذهبَ لونُ نجاسةٍ
ورِيحُها.....

(و) يُجْزَى (في نحو صخرٍ^(١) وأجرنةٍ) صغارٍ مَبْنِيَّةٍ، أو كبيرةٍ^(٢) مطلقاً، قاله
في «الرعاية»، (وأحواضٍ) وحيطانٍ، (وأرضٍ تنجست بمائعٍ أو) بنجاسةٍ (ذاتِ
جِرمٍ أزيلَ) ذلك الجِرمُ (عنها، ولو من كلبٍ أو خنزيرٍ = مكاثرتُها بماءٍ حتى يذهبَ
لونُ نجاسةٍ وريحُها)؛ لحديث أنسٍ قال: «جاء أعرابيٌّ فبال في طائفةِ المسجد،
فزجره الناسُ، فنهاهم النبي ﷺ، فلمَّا قضى بولُه أمرهم بذنوبٍ من ماءٍ فأهريقَ
عليه» متفقٌ عليه^(٣). والأعرابيُّ هو خُوَيْصِرَةُ التَّيْمِيِّ^(٤)، وإنما نهاهم عن زجره خشيةً
أن يقوم فينجسَ محلاً آخرَ، أو لأنه إذا قام انقطعَ بولُه فيتأذى بالحُقنةِ، أو لأنهم
أغلظوا عليه وحقَّهم الرفقُ^(٥).

(١) في «ط، ق»: «صخرة».

(٢) في «ق»: «كبير».

(٣) رواه البخاري (٢١٩) - واللفظ له - ومسلم (٢٨٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) كذا ذكر المصنف رحمه الله، وقال المرداوي في «فتح مولى المواهب على هداية الراغب»
(١/ ٤٦٨): «هكذا في أغلب الشروح، وفي «القاموس» ما نصه: «وذو الخويصرة اليماني
صحابي، وهو البائل في المسجد، والتيمي: حرقوص بن زهير ضئضئ الخوارج... إلخ».
انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٤٩٢)، (مادة: خصر)، و«فتح الباري»
(١/ ٣٢٣ - ٣٢٤) و(٧/ ٤٩)، و«نيل الأوطار» (١/ ٥١)، وجاء فيها جميعاً: «اليماني»،
قال في «تاج العروس» (مادة: ١١/ ١٧٢)، (مادة: خصر): «اليمامي» هكذا بالميم على
الصواب، ويوجد في بعض نسخ المعاجم بالنون.

(٥) في هامش «ق»: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ نَهَيْهِ لَهُمْ كَانَ لِأَجْلِ أَنْ يَعْلَمَهُمْ كَيْفِيَّةَ غَسْلِ النِّجَاسَةِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ».

ما لم يَعِجْزْ، ولو لم يَنْفَصِلْ عنها، ولا يَطْهَرُ بِغَسْلِ دُهْنٍ تَنْجَسَ، وأَرْضٌ
اِخْتَلَطَتْ بِنَجَاسَةٍ ذَاتِ أَجْزَاءٍ؛ كَرَمِيمٍ، ودمٍ جافٍّ، وروثٍ، ولا باطنٌ
حُبٍّ وإِنَاءٍ وسَكِينٌ سَقِيَّتْهَا،

فإن بقي اللون والريح أو أحدهما لم تَطْهَرْ؛ لأنه دليلٌ بقاءها.

(ما لم يَعِجْزْ) عن إذهابهما أو إذهاب أحدهما، فيطهر كغير الأرض، (ولو)
بقي الماء و(لم ينفصل عنها)؛ أي: الأرض ونحوها، وعن محل بول الغلام،
فتطهر مع بقاء الماء عليها؛ لظاهر ما تقدّم.

(ولا يَطْهَرُ بِغَسْلِ دُهْنٍ تَنْجَسَ)؛ لأنه عليه الصلاة والسلام سُئِلَ عن السَّمَنِ
تَقَعُ فِيهِ الْفَأْرَةُ، فقال: «إِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ»، رواه أبو داود^(١)، ولو أَمَكَنَ تَطْهِيرُهُ
لَمَّا أَمَرَ^(٢) بإراقته.

(و) لا تَطْهَرُ (أَرْضٌ اِخْتَلَطَتْ بِنَجَاسَةٍ ذَاتِ أَجْزَاءٍ) متفرقة: (كرميمٍ ودمٍ
جافٍّ وروثٍ) إذا اختلط بأجزائها، فلا تَطْهَرُ بِالْغَسْلِ؛ لأن عينها لا تنقلب، بل
بإزالة أجزاء المكان بحيث يُتَيَقَّنُ زوالُ أجزاء النجاسة.

(ولا) يَطْهَرُ (باطنُ حُبٍّ^(٣)) و(لا) (إِنَاءٍ) تَشْرَبُهَا، (و) لا تَطْهَرُ (سَكِينٌ سَقِيَّتْهَا)
- أي: النجاسة - بأن أُحْمِيَتْ وَطْفُئَتْ^(٤) بماء نجسٍ، على الصحيح من المذهب^(٥)،

(١) رواه أبو داود (٣٨٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في «ق»: «أمرنا».

(٣) «الحُب» بالضم: الخابية، فارسيٌّ معرَّب. انظر: «المصباح المنير» (١ / ١١٧)، (مادة:
حِب).

(٤) في «ق»: «وسُقِيَتْ».

(٥) أقول: قال الشارح: ومعنى سَقِيَّتْهَا: أن تُعالج بعد إحمائها بأجزاء فيها ما هو نجسٌ، لا إن =

ولا عجينٌ ولحمٌ تشرَّبها، ولا صَقِيلٌ كسيفٍ بمسحٍ، فيَنجُسُ نحوُ بطيخٍ
قُطِعَ به، لا رطبٍ بلا بللٍ كجُبْنٍ، ولا أرضٌ بشمسٍ وريحٍ وجفافٍ،
ولا نجاسةٌ بنارٍ، فرمادُها وبخارُها ودخانُها نجسٌ،

(ولا) يَطْهَرُ (عجينٌ ولحمٌ تشرَّبها) - أي: النجاسة - بغسلٍ، لأنه لا يَسْتَأْصِلُ أجزاء
النجاسة ممَّا ذُكر، قال أحمدٌ في العجين: يُطْعَمُ النواضح ولا يُطْعَمُ لشيءٍ يؤكَلُ
في الحال، ولا يُحَلَبُ لبنُه^(١)؛ لئلاَّ يَتَنَجَّسَ به ويصيرَ كالجلالة.

(ولا) يَطْهَرُ (صَقِيلٌ كسيفٍ) ومراةٍ وزجاجٍ (بمسحٍ) بل لا بدَّ من غَسْلِهِ
كالأواني، (فينجسُ نحوُ بطيخٍ) كَقَثَاءٍ وَخِيَارٍ (قُطِعَ به) قبلَ غَسْلِهِ، وكذا كلُّ
ما فيه بللٌ. و(لا) يَنجُسُ (رَطْبٌ بلا بللٍ كجُبْنٍ) كما لو قُطِعَ به يابساً؛ لَعَدَمِ تَعَدِّي
النجاسةِ إليه.

(ولا) تَطْهَرُ (أرضٌ بشمسٍ وريحٍ وجفافٍ)؛ لأنه عليه الصلاة والسلام أَمَرَ
أن يُصَبَّ على بولِ الأعرابيِّ ذَنْباً من ماءٍ^(٢)، والأمرُ يقتضي الوجوب، ولأنه
محلُّ نجسٍ فلم يَطْهَرُ بغيرِ الغسلِ كالثياب.

(ولا) تَطْهَرُ (نجاسةٌ بنارٍ، فرمادُها وبخارُها ودخانُها نجسٌ) إذا لم يتغيَّر
إلا هيئَةُ جسمها، كالميتَةِ تصيرُ بتناولِ الزمنِ تراباً، وكذا صابونٌ عُمِلَ من زيتٍ
نجسٍ.

= أحميت وطفئت فقط، انتهى. وهذا مخالفٌ لصريح «غاية المطلب» في قوله: ولا يطهر
إناء تشرَّب نجاسةً، وسكينٌ سُقِيت ماءً نجساً، ولحمٌ، على الأصح فيهن، انتهى. وكذا
في «الإقناع»، فصرحاً بكون السقي بماءٍ، فتأمل، انتهى.

(١) انظر: «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» (١/ ٢٠٧).

(٢) تقدم تخريجه في (١/ ٣٨٦).

ولا باستحالة، فمتولّد منها كدود جُرحٍ وصراصرٍ كُنْفٍ نجسٍ، إلّا
علقة يُخلَقُ منها طاهرٌ، وخمرةً انقلبتُ خلاً بنفسِها، أو بنقلٍ لا لقصدٍ
تخليّلٍ، ودنّها كلّهُ مثلُها، وإن لم.....

(ولا) تَطْهَرُ (باستحالة، فمتولّد منها كدود جُرحٍ وصراصرٍ كُنْفٍ): جمع:
كَنِيفٍ، وكالكلاب تُلْقَى في مَلَأَحَةٍ^(١) فتصيرُ ملحاً (نجسٌ)، كالدم يستحيل^(٢) قيحاً،
ولأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكلِ الجَلَالَةِ وألبانِها^(٣)؛ لأكلِها^(٤) النجاسة، فلو
كانت تَطْهَرُ بالاستحالة لم يؤثّر أكلُها النجاسة لأنها تستحيلُ.
(إلا عِلْقَةً يُخلَقُ منها) حيوانٌ (طاهرٌ) فتَطْهَرُ بذلك.

(و) إلّا (خَمْرَةٌ انقلبتُ خلاً بنفسِها) فتَطْهَرُ؛ لأن نجاستَها لشدّتها المُسْكِرَةِ
الحادثة لها، وقد زالت من غير نجاسةٍ خَلَفَتْها، كالماء الكثير المتغيّر يزولُ تَغْيِيرُهُ
بنفسه، بخلافِ النجاساتِ^(٥) العينية، (أو) انقلبتُ خلاً (بنقلٍ) من دَنٍّ إلى^(٦) آخرٍ،
أو من موضعٍ إلى غيره، فتَطْهَرُ لِمَا تَقَدَّمَ، و(لا) تَطْهَرُ بنقلٍ ما ذكر (لقصدٍ تخليّلٍ)،
لخبرِ النهي عن تخليّلِها^(٧)، فلا تَطْهَرُ، (ودنّها) - أي: الخمرة، وهو وعاءُها - (كلُّهُ
مثلُها) يَطْهَرُ بطهارتها؛ لأنّ من لازمِ الحُكْمِ بطهارتها الحُكْمُ بطهارته، (وإن لم

(١) «الملاحة» بالثقل: منبت الملح. انظر: «المصباح المنير» (٢/ ٥٧٨)، (مادة: ملح).

(٢) في «ك»: «يصير».

(٣) رواه أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) في «ق»: «لأكل».

(٥) في «ق»: «النجاسة».

(٦) في «ك»: زيادة: «دن».

(٧) رواه مسلم (١٩٨٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

يُصِبِ الْخَلُّ مَا أَصَابَهُ خَمْرٌ فِي غَلِيَانِهِ كَمَحْتَفَرٍ، لَا إِنَاءٌ طَهَّرَ مَاؤُهُ، وَنَبِيذٌ كَخَمِرٍ، خِلَافًا لِلْقَاضِي مُحْتَجًّا بِأَنَّ فِيهِ مَاءً تَنْجَسَ، وَحَرْمٌ عَلَى غَيْرِ خَلٍّ إِمْسَاكُهَا لِتَخْلُلٍ،

يُصِبِ الْخَلُّ مَا أَصَابَهُ خَمْرٌ فِي غَلِيَانِهِ كَمَحْتَفَرٍ^(١) فِي أَرْضٍ فِيهِ مَاءٌ كَثِيرٌ تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ، ثُمَّ زَالَ تَغَيَّرُهُ بِنَفْسِهِ، فَيَطْهَرُ هُوَ^(٢) وَمَحَلُّهُ تَبَعًا لَهُ، وَكَذَا مَا بُنِيَ فِي الْأَرْضِ كَالصَهَارِيحِ وَالْبَحَرَاتِ.

و(لَا) يَطْهَرُ (إِنَاءٌ طَهَّرَ مَاؤُهُ) بِزَوَالِ تَغَيَّرِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِإِضَافَةٍ أَوْ نَزْحٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَانِيَّ وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً، لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ، فَإِنْ انفَصَلَ عَنْهُ الْمَاءُ حُسِبَ غَسَلَةً ثُمَّ يُكْمَلُ، وَلَا يَطْهَرُ الْإِنَاءُ بِدُونِ إِِرَاقَتِهِ.

* تنبيه: إِذَا طَهَّرَ مَاءٌ كَثِيرٌ فِي إِنَاءٍ كَبِيرٍ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ حَتَّى يَنْقُصَ عَنِ الْقَلْتَيْنِ، ثُمَّ يُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ الْإِنَاءِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ بِمَجَرَّدِ نَقْصِهِ عَنِ الْقَلْتَيْنِ، بِخِلَافِ الْحَوْضِ^(٣).

(وَنَبِيذٌ) فِي الْحُكْمِ (كَخَمِرٍ) مِنْ أَنَّهُ يَطْهَرُ هُوَ وَإِنَاؤُهُ إِذَا انْقَلَبَ خَلًّا (خِلَافًا لِلْقَاضِي) أَبِي يَعْلَى، حَيْثُ جَزَمَ فِي «التَّعْلِيقِ» بِعَدَمِ طَهَارَتِهِ بِانْقِلَابِهِ خَلًّا، (مُحْتَجًّا بِأَنَّ فِيهِ مَاءً) قَدْ (تَنْجَسَ) فَيَنْجَسُ^(٤) مَا أَصَابَهُ وَلَوْ صَارَ خَلًّا.

(وَحَرْمٌ عَلَى غَيْرِ خَلٍّ)؛ أَي: صَانِعِ الْخَلِّ، (إِمْسَاكُهَا) - أَي: الْخَمْرَةِ - (لِتَخْلُلَ)؛ أَي: لِتَصِيرَ خَلًّا؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى إِمْسَاكِ الْخَمْرَةِ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِإِرَاقَتِهَا،

(١) فِي «ق»: «كَمَحْتَفَرٍ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ط».

(٣) أَقُولُ: وَمَا أَلْحَقَ بِالْأَحْوَاضِ كَالْأَجْرِنَةِ الْكِبَارِ مَبْنِيَّةً بِالْأَرْضِ أَوْ لَا كَهِي، انْتَهَى.

(٤) فِي «ط»: «فَيَتَنْجَسُ».

ثم إن تَخَلَّلْتَ أو اتَّخَذَ عَصِيرٌ لِيَتَخَمَّرَ فَتَخَلَّلَ حَلٌّ، وَمَنْ بَلَغَ نَحْوَ لَوْزٍ فِي قَشْرِهِ ثُمَّ قَاءَهُ^(١) وَنَحَوَهُ لَمْ يَنْجَسْ بَاطِنُهُ، كَبَيْضِ سُلُقٍ فِي خَمْرٍ، وَأَيُّ نَجَاسَةٍ خَفِيَتْ غَسَلَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ غَسْلَهَا، فَيَغْسِلُ كَمَيِّنٍ تَنْجَسَ أَحَدُهُمَا وَنَسِيَهُ،

وأما الخلَّالُ فلا يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ لثَلَا يَضِيعَ مَالُهُ.

والخلُّ المُبَاحُ: أَنْ يُصَبَّ عَلَى الْعَنْبِ أو العَصِيرِ خَلٌّ قَبْلَ غَلْيَانِهِ وَقَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلِيَالِيَهِنَّ حَتَّى لَا يَغْلِي، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ، قِيلَ لَهُ: فَإِنْ صُبَّ عَلَيْهِ خَلٌّ فَعَلَى؟ قَالَ: يُهْرَاقُ.

(ثُمَّ إِنْ تَخَلَّلَتْ) الْخَمْرُ بِنَفْسِهَا بِيَدٍ مُمْسِكِهَا وَلَوْ غَيْرَ خَلَّالٍ حَلَّتْ، (أَوْ اتَّخَذَ عَصِيرٌ لِيَتَخَمَّرَ فَتَخَلَّلَ) بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ^(٢) شَيْءٍ إِلَيْهِ، وَلَا نَقْلٍ لِقَصْدِ تَخْلِيلِ: (حَلٌّ)؛ أَيُّ: طَهَرُ.

فَإِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَمْ يَطْهَرْ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْجَلَ إِلَى مَقْصُودِهِ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ، فَعُوقِبَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، كَمَا لَوْ قَتَلَ مَوْرَثَهُ.

(وَمَنْ بَلَغَ نَحْوَ لَوْزٍ) كَبْنَدُقٍ (فِي قَشْرِهِ ثُمَّ قَاءَهُ، وَنَحَوَهُ)، بِأَنْ خَرَجَ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ، (لَمْ يَنْجَسْ بَاطِنُهُ) لَصَلَابَةِ الْحَائِلِ (كَبَيْضِ سُلُقٍ فِي خَمْرٍ) أو نَحْوِهِ مِنَ النَجَاسَاتِ، فَلَا يَنْجَسُ بَاطِنُهُ؛ لِأَنَّ النَجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ نَحْوِ لَحْمٍ وَخَبِزٍ. (وَأَيُّ نَجَاسَةٍ خَفِيَتْ) فِي بَدَنِ أو ثَوْبٍ (غَسَلَ) مَا احْتَمَلَ أَنْ النَجَاسَةَ أَصَابَتْهُ (حَتَّى يَتَيَقَّنَ غَسْلَهَا، فَيَغْسِلُ كَمَيِّنٍ تَنْجَسَ أَحَدُهُمَا وَنَسِيَهُ)، لِيُخْرِجَ مِنَ الْعَهْدَةِ

(١) فِي هَامِشِ «ف»: «أَوْ تَغُوطُ بِهِ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ط».

لا في صحراء ونحوها، ويصلي فيها بلا تحرّ.

* * *

فصل

النَّجَسُ: مائعٌ^(١) محرّمٌ ولو غير مُسكِرٍ،

بقيين، فإن جهل جهتها من بدنٍ أو ثوبٍ غسّله كله، وإن علمها فيما يُدرّكه بصره من ثوبه أو بدنه غسّل ما يدرّكه منهما، فإن صلى قبل ذلك لم تصح؛ لأنه يقرّن المانع، كما لو تقرّن الحدث وشك في الطهارة.

و(لا) يلزمه^(٢) غسلٌ إن خفيت النجاسة (في صحراء ونحوها) كالحوش الواسع، فلا يجبُ غسلُ جميعه لأنه يشكُّ، (ويصلي فيها بلا تحرّ) دفعاً للحرص والمشقة، فإن كان صغيراً كالبيت والحوش الصغير، وخفيت فيه النجاسة، وأراد الصلاة فيه، لزمه غسله كالثوب^(٣).

(فصل)

في ذكر النجاسات وما يُغفَى عنه منها وما يتعلّق بذلك

(النَّجَسُ مائعٌ) لا جامدٌ (محرّمٌ) كخمرٍ، (ولو غير مُسكِرٍ) كنبذ تمرٍ أو عصيرٍ أتى عليه ثلاثة^(٤) ولم يغل، أو غلى ولو قبلها؛ لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله: ﴿رِجْسٌ﴾ [المائدة: ٩٠]، ولأنه يحرم تناولها من غير ضررٍ أشبه

(١) في «ف»: «المائع».

(٢) في «ق» زيادة: «أي».

(٣) في هامش «ك»: «بلغ كتابة وتصحيحاً على نسخة المؤلف».

(٤) في «ط» زيادة: «أيام».

لا حَشِيشَةً مُسْكِرَةً، خلافاً له، وقيل: إِنَّ أُمِيعَتَ فَنَجِسَتْ، وهو حَسَنٌ، وما لا يُوَكَّلُ من طيرٍ وبهائمٍ ممَّا فوقَ هَرٍّ خَلْقَةً كَصَقْرٍ وَبُومٍ، وَكَبْغَلٍ وحمارٍ،

الدم، ولأنَّ النبيذَ شرابٌ فيه شدةٌ مُطْرِبةٌ أشبهَ الخمرة.

(لا حَشِيشَةً مُسْكِرَةً) فإنها طاهرة، قدَّمه في «الرعاية الكبرى» وحواشي صاحب «الفروع» على «المُقْنَع»، وهو ظاهرٌ كلامٍ كثيرٍ من الأصحاب، قال في «تصحيح الفروع»: وهو الصواب^(١)، (خلافاً له) - أي: لصاحب «الإقناع» - حيث جَزَمَ بنجاستِها تَبَعاً لِمَا صَحَّحَهُ في «الإنصاف»^(٢)، واختاره الشيخ تقي الدين^(٣)، قال في شرح «الإقناع»: والمراد: بعد علاجها^(٤)؛ أي: بالإماعة، يؤيِّدُه قولُه (وقيل: إِنَّ أُمِيعَتَ) الحَشِيشَةُ (ف) هي (نجسةٌ) وإلا فلا، كما يدلُّ عليه كلامُ الغَزِّيِّ في منظومته، (وهو) - أي: القولُ بنجاستِها إِنَّ أُمِيعَتَ - (حَسَنٌ) موافقٌ للقواعد، لأنها يَصْدُقُ عليها أنها مائعٌ مُسْكِرٌ، وهو نجسٌ قطعاً.

(وما لا يُوَكَّلُ من طيرٍ وبهائمٍ ممَّا فوقَ هَرٍّ خَلْقَةً) نجسٌ: (كَصَقْرٍ وَبُومٍ) وَعُقَابٍ وَحِدَاةٍ وَنَسْرٍ وَرَخْمٍ وَغُرَابٍ الْبَيْنِ وَالْأَبْقَعِ، (وكَبْغَلٍ وَحِمَارٍ) وَأَسَدٍ وَنَمِرٍ وَفَهْدٍ، وَذئِبٍ وَكَلْبٍ وَخَنزِيرٍ وَابْنِ آوَى وَدُبٌّ وَقِرْدٌ، وَسِمْعٌ: هو وَلَدُ ضَبْعٍ من ذئبٍ، وَعَسْبَارٍ: وَلَدُ ذئْبَةٍ من ضَبْعَانٍ^(٥).

(١) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (١/ ٣٣٠).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٦١)، و«الإنصاف» للمرداوي (١/ ٣٢٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٤/ ١٩٣ و ٢٠٤).

(٤) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (١/ ١٨٧).

(٥) «ضِبْعَان» بكسر الصاد: ذكر الضبع. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٨/ ٢١٧)، =

خلافاً لـ «المُغني»، وميتةٌ كضفدعٍ وحيةٍ ووزغٍ، لا سمكٍ وجرادٍ وما لا دمَ له سائلٌ - ويتجه: أصالةٌ لا كسباً -

(خلافاً لـ «المُغني»)، فإنه قال: والصحيحُ عندي طهارةُ البغلِ والحمارِ، واستدلَّ على طهارتهما بركوبِهِ ﷺ^(١)، والمذهبُ نجاستُهُما إذا كانا أهليَيْنِ. وأما ما دونَ ذلك في الخلقة فهو طاهرٌ: كالنَّمسِ والنَّسَّاسِ وابنِ عرسٍ والقنفذِ والفأرِ.

(وميتةٌ) ما يعيشُ في البرِّ والبحرِ (كضفدعٍ وحيةٍ ووزغٍ) نجسةٌ؛ لأنَّ لها نفساً سائلةً فتَنجسُ بالموتِ.

و(لا) يَنجسُ (سمكٌ وجرادٌ وما لا دمَ له سائلٌ) بموتِ، (ويتجه): طهارتهُ ولو خرجَ منه دُمٌ بقطعِ عضوهِ إذا كان ذلك الدُمُ مقوماً لجسده (أصالةً)؛ أي: موجوداً فيه بأصلِ الخلقة؛ لأنه يسيرُ نادرٌ، (لا) إن كان الدُمُ ونحوهُ (كسباً) كما لو انغمس في دمٍ أو مائعٍ نجسٍ ثم مات بعد خروجه منه، فميتتهُ نجسةٌ بلا ريبٍ؛ لتضمُّخه بالنجاسة، ومثله علقٌ مصٍّ دماً؛ لوجودِ عينِ النجاسة فيه، وهو متجهٌ^(٢).

= (مادة: ضبع).

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٤٤).

(٢) أقول: لم أرَ من صرَّحَ بالاتجاه، وهو ظاهرٌ، وعبارةُ الشارح: ويتجه أصالةٌ لا كسباً بحيثُ لو قطعَ عضوٌ من أعضائه لم يسَلْ له دم، انتهى. قلت: هذا المتبادر من الاتجاه، فإنه لو قطعَ عضوٌ من أعضائه، وسالَ له دُمٌ، فهو دُمٌ أصالةً لا كسباً، فلا يَصْدُقُ عليه حيثُ أنه لا دمَ عليه سائلٌ، وهو إذن نجسٌ بموته، ووجودُ الدم في جوفِ الحيوان المذكور كسبيٌّ وهو غذاءٌ له، ولا وجودُ للدم في أعضائه، وهو المشاهدُ، وأما لو انغمس في دمٍ أو مائعٍ نجسٍ، فيصيرُ متضمخاً لتضمُّخه بالنجاسة، لا نجساً بموته ولا بغذائه بالدم ونحوه، والدُمُ الحاصلُ في جوفه إذا خرج منه فظاهر كدم السمك وروثهما كما صرح به المصنف وغيره، فما قرره شيخنا غيرُ متبادر ولا مرادٍ، وغير ظاهر، وأما العلقُ الذي يتخذُ آلةً مقصودةً =

كذبٍ وبقٍّ وقملٍ وبراعيثٍ وخنافسٍ وعقاربٍ وصراصيرٍ وسرطانٍ ونحلٍ، وآدميٌّ بجميعِ أجزائه ومشيّمته ولو كافراً،

والذي لا دمَ له سائلٌ: (كذبٍ وبقٍّ وقملٍ وبراعيثٍ وخنافسٍ وعقاربٍ وصراصيرٍ وسرطانٍ ونحلٍ) وعنكبوتٍ ونملٍ وزُنْبُورٍ ودُودٍ من طاهرٍ ونحوها؛ فمِثْنُهُ طاهرةٌ، لحديث: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدٍ جَنَاحِيهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ»، رواه البخاري^(١)، وفي لفظٍ: «فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ»^(٢)، وهذا عامٌّ في كلِّ باردٍ وحارٍّ ودُهْنٍ ممَّا يموتُ الذبابُ بغمسه فيه، فلو كان ينجسُه كان آمراً بإفساده.

(و) لا ينجسُ (آدميٌّ بجميعِ أجزائه) كأطرافه (ومشيّمته) - وهي: كيسُ الولد - (ولو كافراً) بموته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ»، متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة^(٣)، وقال البخاريُّ: قال ابنُ عباسٍ: «الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا»^(٤).

= لاستخراج الدم فهو طاهر؛ لأنه لا دمَ له سائل، وأما الدَّمُ الحاصلُ في جوفه حين يعلُقُ هل هو نجسٌ لأنه لكثرة يلقيه غالباً بعد أن يسقط عما علق به، أو هو طاهرٌ لعموم قولهم: ودُمُّ ما لا نفس له سائلة طاهر؟ فلم أرَ مَنْ صرَّحَ بخصوصِ هذه المسألة، والأول هو الظاهر، فتأمل ذلك وتدبر وليحرر، انتهى.

(١) رواه البخاري (٣١٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «فليغمسه»، ورواية «فليمقله» رواها الطيالسي في «المسند» (٢١٨٨)، والنسائي (٤٢٦٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وفي رواية ابن حبان في «صحيحه» (١٢٤٧): «فامقلوه»، والمقلُ بمعنى الغمس. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤ / ٣٤٧).

(٢) رواه البخاري (٥٤٤٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٢٧٩)، ومسلم (٣٧١).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (١ / ٤٢٢).

فلا يَنْجُسُ مائعٌ وقعَ فيهَ فغيَّرَه، وعلَقَهُ ولو خُلِقَ منها حيوانٌ طاهرٌ كآدميٍّ، وبيضةٌ صارتَ دماً أو مَذْرَةً، ولبنٌ ومنيٌّ لغيرِ مأكولٍ أو آدميٍّ، ولو خرجَ بعدَ استجمارٍ، قال ابنُ عقيلٍ: غيرَ منيٍّ خَصِيٍّ؛ لا خِتْلَاطَه بِمَجْرَى بولِه، وعَرَقٌ وريقٌ لغيرِ طاهرٍ، وبيضٌ وقيءٌ ووَدْيٌ.....

(فلا ينجسُ مائعٌ وقعَ فيه) آدميٍّ أو شيءٌ من أجزائه (فغيَّرَه)، كريقه وعرقه وبُزَاقه ومُخاطَه.

(وعَلَقَهُ ولو خُلِقَ منها حيوانٌ طاهرٌ كآدميٍّ) نجسُهُ؛ لأنها دمٌ خارجٌ من الفَرْجِ، (وبيضةٌ صارتَ دماً أو مَذْرَةً^(١)) نجسُهُ كالْعَلَقَةِ، ذكره أبو المعالي.

(ولبنٌ ومنيٌّ لغيرِ مأكولٍ) - كلبنِ هِرٍّ ومنيَّه - نجسٌ، (أو) غيرِ (آدميٍّ)، أما لبنُ الآدميِّ ومنيَّه فطاهرٌ.

(ولو خرجَ) منيَّه^(٢) (بعد استجمارٍ) بطاهرٍ فلا يَنْجُسُ ما أصابه من ثوبٍ وغيره، قال في «الإِنصافِ»: سواءً كان من اخْتِلَامٍ أو جِمَاعٍ، من رجلٍ أو امرأةٍ، لا يجبُ فيه فَرْكٌ ولا غَسْلٌ^(٣)، وإن كان على المَخْرَجِ نجاسةٌ فالمنيُّ نجسٌ لا يُعْفَى عن شيءٍ منه، ذكره في «المبدع»^(٤)، (قال) أبو الوفاءِ عليُّ (ابنُ عقيلٍ): غيرَ منيٍّ خَصِيٍّ، فإنه نجسٌ (لا خِتْلَاطَه بِمَجْرَى بولِه) فيُغَسَلُ ما أصابه وجوباً.

(وعَرَقٌ وريقٌ لغيرِ طاهرٍ) نجسٌ، (وبيضٌ وقيءٌ ووَدْيٌ) لغيرِ مأكولٍ نجسٌ،

(١) المذرة: الفاسدة. انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١/ ١٩١).

(٢) في «ج»: «منه».

(٣) انظر: «الإِنصاف» للمرداوي (١/ ٣٤٠).

(٤) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٢٥٥).

وَمَذْيٍ وَبَوْلٌ وَغَائِطٌ مِمَّا لَا يُوْكَلُّ؛ كَخُفَّاشٍ وَخُطَّافٍ أَوْ مِنْ آدَمِيٍّ غَيْرِ
الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ أَكَلٍ وَأَكْثَرُ عَلَفِهِ نَجَاسَةٌ، وَقِيحٌ وَصَدِيدٌ وَمَاءُ قُرُوحٍ وَدَمٌ
لِغَيْرِ سَمَكٍ وَبَقٍّ وَقَمَلٍ وَبَرَاغِيثٍ وَذَبَابٍ وَنَحْوِهِ،

وهو: ماءٌ أبيضٌ يَخْرُجُ عَقِبَ الْبَوْلِ غَيْرُ لَزَجٍ، (وَمَذْيٍ) مِمَّا لَا يُوْكَلُّ نَجِسٌ، وهو:
ماءٌ أبيضٌ رقيقٌ لَزَجٌ كَمَاءِ السَّيْسَبَانِ^(١) يَخْرُجُ عِنْدَ مَبَادِي الشَّهْوَةِ وَالْإِنْتِشَارِ.

(وَبَوْلٌ وَغَائِطٌ مِمَّا لَا يُوْكَلُّ كَخُفَّاشٍ وَخُطَّافٍ، أَوْ مِنْ آدَمِيٍّ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ)
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، نَجِسٌ، وَأَمَّا مِنْهُمْ فَطَاهِرٌ، (أَوْ) كَانَ مَا ذُكِرَ مِنْ حَيَوَانٍ
(أَكَلٍ) لَحْمُهُ - بِالْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ - فَبَوْلُهُ وَرَوْتُهُ طَاهِرٌ، لِحَدِيثِ الْعُرَيْنِيِّ فِي الْإِبِلِ^(٢)،
وَقِيَسَ عَلَيْهِ الْبَاقِي، (و) أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَأْكُولُ (أَكْثَرُ عَلَفِهِ نَجَاسَةٌ) كَالْجَلَالَةِ^(٣) فَبَوْلُهُ
وَقِيَوُهُ وَرَوْتُهُ^(٤) نَجِسٌ لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ، صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٥).

(وَقِيحٌ وَصَدِيدٌ وَمَاءُ قُرُوحٍ) نَجِسٌ، (وَدَمٌ لِغَيْرِ سَمَكٍ وَبَقٍّ وَقَمَلٍ وَبَرَاغِيثٍ
وَذَبَابٍ) نَجِسٌ، وَأَمَّا مِنَ السَّمَكِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ (وَنَحْوِهِ) مِمَّا لَا يَسِيلُ دَمُهُ فَدَمُهُ
طَاهِرٌ.

(١) السيسبان: شجر يزهره الناس في البساتين يريدون حسنه، لا يبقى في الشتاء له ورق.
انظر: «تاج العروس» (٣/ ٥٨).

(٢) رواه البخاري (١٤٣٠)، ومسلم (١٦٧١)، من حديث أنس رضي الله عنه والعريون نسبة إلى
عُرَيْنَةٍ، حيٌّ من قضاة، وحي من بجيلة، والمراد هنا الثاني. انظر: «فتح الباري» لابن
حجر (٣٣٧ / ١).

(٣) سقطت من «ق».

(٤) في «ق»: «وروته وقِيَوُهُ».

(٥) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ٣٣٣).

وما في خلal لحم مأكولٍ ودمٌ عروقه، ولو غلبت حُمْرته في القدرِ ويؤكلُ، ودمٌ شهيدٍ عليه، وكَبِدٌ وطِحالٌ، ولا يُعفى في غير ما يأتي عن يسير نجاسةٍ ولو لم يُدركها طرفٌ؛ كمتعلّق برجلٍ ذبابٍ، ويُعفى في غير مائعٍ ومطعومٍ عن يسيرٍ لم ينقُضْ، من قيحٍ وصديدٍ وماءٍ قروحٍ من . . .

(وما) يَنْقُضُ (في خلal لحم مأكولٍ) بعدَ ذبحه، (ودمٌ عروقه، ولو غلبت حُمْرته) - أي: حُمرة دمٍ في خلal لحم مأكولٍ أو عروقه - (في القدر) - بكسر القاف - فإنه طاهرٌ مباحٌ (ويؤكلُ) تبعاً للحم هو منه، ولو مسّه بيده فظَهَرَ عليها، أو مَسَحَهُ بقطنةٍ، لم يَنْجُسْ نصّاً، (و) غيرُ (دمٍ شهيدٍ عليه)، فإنه طاهرٌ ما دام عليه، بل يجبُ بقاؤه عليه، فإن انفصلَ عنه فنجسٌ^(١).

(وكَبِدٌ وطِحالٌ) من مأكولٍ طاهران^(٢)؛ لحديث: «أَحِلَّ لَنَا مِثْنَانِ وَدَمَانِ»^(٣). (ولا يُعفى في غير ما يأتي عن يسير نجاسةٍ، ولو لم يُدركها طرفٌ) - أي: بصرٌ - (كمتعلّق برجلٍ ذبابٍ)، لعمومِ قوله تعالى ﴿وَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٤] وقول ابن عمر: «أَمَرْنَا أَنْ نَغْسِلَ الْأَنْجَاسَ سَبْعًا»^(٤)، وغير ذلك من الأدلة.

(ويُعفى في غير مائعٍ و) غيرِ (مطعومٍ عن يسيرٍ لم ينقُضِ) الوضوءَ خروجُ قدره من البدن، وهو ما لا يَفْحُشُ في النَّفْسِ (من قيحٍ وصديدٍ، وماءٍ قروحٍ من

(١) في «ط»: «فينجس».

(٢) في «ق»: «من غير مأكول طاهر».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩٧ / ٢)، وابن ماجه (٣٣١٤)، من حديث ابن

عمر رضي الله عنه.

(٤) تقدم تخريجه في أول الباب.

حيوانٍ طاهرٍ كهَرٍّ، ودمٍ ولو حيضاً ونفاساً واستحاضةً، لا من سبيلٍ،
ويُضَمُّ متفرِّقٌ بثوبٍ لا أكثرَ،

حيوانٍ طاهرٍ كهَرٍّ؛ أي: يُعْفَى عنه في الصلاة؛ لأنَّ الإنسان غالباً لا يَسْلَمُ منه، وهو قولُ جماعةٍ من الصحابةِ والتابعينَ فَمَنْ بعدهم، ولأنَّه يَشُقُّ التحرُّزُ عنه فُعْفِي عن سيره كَأَثَرِ الاستجمارِ، وأما المائِعُ والمطعومُ فلا يُعْفَى فيه عن شيءٍ من ذلك على الأصح.

(و) يُعْفَى أيضاً عن سيرِ (دمٍ، ولو حيضاً ونفاساً واستحاضةً)، لقولِ عائشة: «ما كان لإحدانا إلاَّ ثوبٌ تحيضُ فيه، فإذا أصابهُ شيءٌ من دمٍ؛ قالت بريقها فمَصَعَتْه بظفرِها»^(١)؛ أي: حرَّكَته وفَرَّكَته، قاله في «النهاية»^(٢).

و(لا) يُعْفَى عن سيرِ خَرَجَ (من سبيلٍ)؛ لأنه في حُكْمِ البولِ أو الغائطِ.
(ويُضَمُّ متفرِّقٌ بثوبٍ) من دمٍ ونحوه، فإن فُحِشَ لم يُعْفَ عنه، وإلاَّ عُفِيَ عنه، و(لا) يَضُمُّ متفرِّقٌ في (أكثرَ) من ثوبٍ، بل يُعْتَبَرُ ما في كلِّ ثوبٍ على حَدِّته؛ لأنَّ أحدها لا يتبعُ الآخرَ، ولو كانت النجاسةُ في شيءٍ صَفِيقٍ^(٣) قد نَفَذَتْ فيه من الجانبينِ، فهي نجاسةٌ واحدةٌ، وإن لم تتصلَّ بل كان بينهما شيءٌ لم يُصِبْهُ الدَّمُ فهما نجاستان؛ إذا بَلَّغَا - لو جُمِعَا - قَدْرًا لا يُعْفَى عنه، لم يُعْفَ عنها كجانبِي الثوبِ.

(١) رواه البخاري (٣٠٦).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ٧٣، ٣٣٧).

(٣) في «ق»: «ضيق».

ثوب صفيق؛ أي: متين، جيد النسيج، وقد صَفَّقَ صفاقة: إذا كَثُفَ نسجه. انظر: «تاج العروس» للزبيدي (٢٦/ ٢٩)، (مادة: صفق).

وما عُفِيَ عن يَسِيرِهِ عُفِيَ عن أَثَرِ كَثِيرِهِ على جِسْمٍ صَقِيلٍ بَعْدَ مَسْحٍ،
وَعَنْ أَثَرِ اسْتِجْمَارٍ بِمَحَلِّهِ، وَيَسِيرِ سَلَسٍ بُولٍ مَعَ كِمَالٍ تَحْفُظٍ، وَدُخَانٍ
نَجَاسَةٍ وَبَخَارِهَا وَغِبَارِهَا - وَيَتَجَّهُ احْتِمَالٌ: وَلَوْ بِمَائِعٍ - مَا لَمْ تَظْهَرُ
لَهُ.....

(وما عُفِيَ عن يسيره) كالذم ونحوه (عُفِيَ عن أثر كثيره على جسم صقيل
بعد مسح)؛ لأن الباقي بعد المسح يسير وإن كثُر محله، فعُفِيَ عنه كيُسِرَ غيره.

(و) يُعْفَى (عن أثر استجمارٍ بمحلّه) بعد الإنقاء واستيفاء العدد بلا خلاف،
وعُلِمَ منه أنه لو تعدى محله إلى الثوب أو البدن لم يُعَفَ عنه، ولا يَرِدُ ما تقدّم
من أن منّي المستجمر طاهرٌ مع أن أثر الاستجمار قد تعدى محله بسبب المنى؛ لأنه
معفو عنه، بمنزلة طين الشارع إذا تحققت نجاسته، لا بمنزلة النجاسة بالعين إذا
تعدت إلى غيرها^(١).

(و) يُعْفَى أيضاً عن (يسيرٍ سَلَسٍ بُولٍ مَعَ كِمَالٍ تَحْفُظٍ) لِمَشَقَّةِ التَحَرُّزِ مِنْهُ.

(و) يُعْفَى أيضاً عن (دخانٍ نجاسةٍ وبخارٍها وغبارٍها).

(ويَتَجَّهُ احْتِمَالٌ: وَلَوْ) كان اختلاط ما ذُكِرَ من الدخان والبخار^(٢) والغبار
(بمائعٍ) لم يغيّره، وهو متّجه^(٣)، وإليه الإشارة بقوله: (ما لم تَظْهَرُ لَهُ) - أي:

(١) أقول: ما قرره شيخنا هو بعض ما قاله الخلوتي بأن قولهم: المنى طاهرٌ من المستجمر؛
أي: لا حقيقة بل معفو عنه، فارجع إليه فإنه أطال في ذلك، وقال في «الإنصاف»: أثر
الاستجمار نجسٌ وهو المذهب، وعنه أنه طاهرٌ، اختارها جماعة من الأصحاب منهم: ابن
حامد والعكبري، وأطلقها ابن تميم، انتهى ما قاله في «الإنصاف» ملخصاً، انتهى.

(٢) في «ك»: «والنجاسة».

(٣) أقول: هذا الاتجاه لم أراه في نسخة الشارح، وفي «حاشية الإقناع» لـ (م ص) قال: =

صفةً، ويسير مائع تنجس بمعفو عن يسيره، وعن نجاسة بعين، ويتجه:
وأذن وعن حمل كثيرها في صلاة خوف،

الدخان ونحوه - (صفة) في الشيء الطاهر؛ لأنه يشق التحرز منه، وقال جماعة:
ما لم يتكاثف.

(و) يُعْفَى أيضاً عن (يسير مائع تنجس ب) شيء (معفو عن يسيره) كدم
وقيح، قاله^(١) ابن حمدان في «رعايته»، وعبارته: وعن يسير الماء النجس بما عُفِيَ
عن يسيره من دم ونحوه. وأطلق المنقح القول بالعفو عن يسير الماء النجس، ولم
يقيده بما عُفِيَ عن يسيره، ووجهه: أن الماء المتنجس، بل وكل متنجس، حكمه
حكم نجاسته: فإن عُفِيَ عن يسيرها كالدَّم عُفِيَ عن يسيره، وإلا كالبول لم يُعْفَ
عنه؛ لأنه فرعها، والفرع يثبت له حكم أصله.

(و) يُعْفَى أيضاً (عن نجاسة بعين)، فلا يجب غسلها للتضرر به، (ويتجه):
(و) كذا يُعْفَى عن نجاسة داخل (أذن)؛ لما في ذلك من التضرر أيضاً، وهو متجه^(٢).
(و) يُعْفَى أيضاً (عن حمل كثيرها) - أي: النجاسة - (في صلاة خوف)
للضرورة.

= فائدة: إذا وصل دخان النجاسة إلى مائع نجسه، ذكره في «الشرح»؛ لأن الاستحالة لا تطهر
على المذهب، انتهى.

قلت: فهذا يعارض الاتجاه، إلا أن يجري على القول بتطهير الاستحالة، وتوجيه شيخنا
له بناء على ذلك، فتأمل، انتهى.

(١) في «ط»: «قال».

(٢) أقول: ذكره الشارح واتجهه، ولم أر من صرح به، وهو قياس ظاهر جلي مراد، فتأمل،
انتهى.

ويسير طينٍ شارعٍ تحققت نجاسته، وعرقٌ وريقٌ من حيوانٍ طاهرٍ طاهرٌ،
وبلغمٌ ولو ازرقٌ ورطوبةٌ فرجٍ آدميةٍ، وسائلٌ من فمٍ وقتٍ نومٍ،

(و) يُعفى أيضاً عن (يسير طينٍ شارعٍ تحققت نجاسته)؛ لعسر التحرز منه،
ومثله ترابٌ، قال في «الفروع»: وإن هبت ريحٌ فأصاب شيئاً رطباً غباراً نجسٌ من
طريقٍ أو غيره فهو داخلٌ في المسألة^(١).

(وعرقٌ وريقٌ من حيوانٍ طاهرٍ) مأكولٌ أو غير مأكولٍ (طاهرٌ، وبلغمٌ) من
صدرٍ أو رأسٍ أو معدةٍ طاهرٍ (ولو ازرقٌ) - بتشديد القاف - لحديث مسلمٍ عن أبي
هريرة: أن رسول الله ﷺ رأى نخامةً في قبلة المسجد، فأقبل عليّ فقال: «ما بالُ
أحدكم يقوم مستقبل ربّه فيتنخّع أمامه، أيحبُّ أن يُستقبل فيتنخّع في وجهه؟
فإذا تنخّع^(٢) أحدكم فليتنخّع عن يساره أو تحت قدمه، فإن لم يجد فليقل
هكذا» ووصفه القاسم: فتقل في ثوبه، ثم مسح بعضه ببعض^(٣).

ولو كانت نجسة^(٤) لما أمر بمسحها في ثوبه وهو في الصلاة، ولا تحت
قدمه، ولو كان نجساً لنجس الفم، ولأنه منعقدٌ من الأبخرة أشبه المخطأ.

(ورطوبةٌ فرجٍ آدميةٍ) طاهرة؛ لأن المنى طاهرٌ ولو عن جماعٍ، فلو كانت
نجسةً لكان نجساً؛ لخروجه منه.

(وسائلٌ من فمٍ) ذكرٍ أو أنثى كبيرٍ أو صغيرٍ (وقتٍ نومٍ) طاهرٌ كالْبُصاقِ.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٣٤٦).

(٢) في «ك»: «انتخع».

(٣) رواه مسلم (٥٥٠).

(٤) في «ق»: «نجاسة».

ودود قزّ وطینُ شارعٍ ظنّت نجاسته، ومسكٌ وفأرتُه، وكذا زبادٌ خلافاً له؛ لأنه عرقٌ سنّورٍ برّیٍّ ولا يُكرهُ سوّرٌ طاهرٍ ولو حائضاً - وهو فضلٌ... (ودودٌ قزّ) وبزّره طاهرٌ بلا خلافٍ.

(وطینُ شارعٍ ظنّت نجاسته) وتراؤه طاهرٌ؛ لأنَّ الأصل الطهارة. (ومسكٌ وفأرتُه) طاهران، وهو سرّة الغزال وانفصاله بطبعه كالجنين، (وكذا زبادٌ) طاهرٌ، قاله ^(١) في «شرح المنتهى» ^(٢)، (خلافاً له) - أي: «للإقناع» - فإنه جزم بنجاسته ^(٣)، ومقتضى كلامه في «الفروع» طهارته ^(٤)؛ (لأنه عرقٌ سنّورٍ برّیٍّ).

قال الشريف الإدريسي: الزباد: نوعٌ من الطيب يُجمعُ من بين أفخاذ حيوانٍ معروفٍ يكون بالصحراء، ويصاّد ويطعم اللحم، ثم يُعرق، فيكون من عرقٍ بين فخذيه حيثئذٍ، وهو أكبرُ من الهرّ الأهليّ، انتهى ^(٥).

والعنبر طاهرٌ أيضاً؛ لأنه يخرجُ من البحر، قال ^(٦) في «القاموس»: العنبرُ من الطيب: روثٌ دابةٍ بحريةٍ، أو نبعٌ عينٍ فيه، ويؤنث ^(٧).

(ولا يُكرهُ سوّرٌ) حيوانٍ (طاهرٍ ولو حائضاً، وهو)؛ أي: السوّر: (فضلٌ

(١) في «ط»: «قال».

(٢) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ١٠٩).

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١ / ٩٥).

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١ / ٣٣٧).

(٥) انظر: «نزهة المشتاق» للشريف الإدريسي (١ / ٢٠٤ - ٢٠٥).

(٦) في «ق»: «قاله».

(٧) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٥٧٢)، (مادة: العنبر).

طعامه وشرابه - غير دجاجة مُخلَّاة، قيل: وفأر؛ لأنه يُورث النسيان، ولا يُكره نحو عجن وطبخ من حائض، ولا وضع يدها في مائع، ولو أكل أو شرب هرّ ونحوه أو طفل نجاسة، فلعبه طاهر، ثم شرب ولو قبل أن يغيب من مائع يسير، أو وقع فيه هرّ.

طعامه) - أي: الحيوان - (وشرابه، غير دجاجة مخلَّاة) غير مضبوطة، فيكره سؤرها احتياطاً، (قيل: و) غير سؤر (فأر؛ لأنه يُورث النسيان) فيكره تناوله لذلك.

(ولا يُكره نحو عجن و) لا (طبخ من حائض) ونفساء، (ولا وضع يدها في مائع)؛ لطهارة بدنها.

(ولو أكل أو شرب هرّ ونحوه) - كنمس وفأر وقنفذ ودجاجة وبهيمة - نجاسة فلعبه طاهر؛ لما روى مالك وأحمد وأبو داود والترمذي - وصححه - عن أبي قتادة: أن النبي ﷺ قال في الهرّ: «إنها ليست بنجس، إنها من الطوائف عليكم والطوائف»^(١) مشبهاً بالخدم، أخذاً من قوله تعالى: ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ [النور: ٥٨] ولعدم إمكان التحرّز منها، كحشرات الأرض، كالحية، قاله القاضي، فطهارتها من النصّ، ومثلها وما دونها من التعليل.

(أو) أكل (طفل نجاسة فلعبه طاهر، ثم شرب) الهرّ ونحوه ممّا دونه في الخلقة أو الطفل - (ولو قبل أن يغيب) بعد أكل النجاسة - (من مائع) أو ماء (يسير) لم يؤثر؛ لمشقة التحرّز منه، (أو وقع فيه) - أي: الماء اليسير، أو مائع غيره - (هرّ

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٢)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٩٦)، وأبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢).

ونحوه ممّا ينضمُّ دُبُرُهُ إِذَا وَقَعَ وَخَرَجَ حَيًّا، لَمْ يُؤَثِّرْ، وكذا في جامدٍ وهو ما يمنعُ انتقالها فيه، وَإِنْ مَاتَ أَوْ وَقَعَ مَيْتًا رَطْبًا فِي دَقِيقٍ ونحوه أُلْقِيَ وما حوله، وَإِنْ اخْتَلَطَ وَلَمْ يَنْضَبِطْ حَرْمٌ.

ونحوه ممّا ينضمُّ دُبُرُهُ إِذَا وَقَعَ فِي مَائِعٍ، (وخرجَ حياً، لَمْ يُؤَثِّرْ)؛ لَعَدَمِ وصولِ نجاسةٍ^(١) إليه، (وكذا) لو وَقَعَ (في جامدٍ) وخرجَ حياً لَمْ يُؤَثِّرْ، (وهو) - أي: الجامدُ - (ما يمنعُ انتقالها) - أي: النجاسة - (فيه) لكثافته.

(وإن مات) حيوانٌ يَنْجُسُ بِمَوْتِهِ (أو وقع ميتاً رطباً في دقيقٍ ونحوه) كَسَمَنِ جامدٍ، (أُلْقِيَ) الميتُ (وما حوله) من دقيقٍ أو نحوه؛ لِمُلَاقَاتِهِ النَّجَسِ^(٢)، وَاسْتِعْمَلَ الباقي، (وإن اختلط) النَّجَسُ بغيره (ولم ينضبط حَرْمٌ) الكلُّ؛ تَغْلِييًّا لِلْحَظَرِ، وكذا لو كان مائعاً؛ للخبر^(٣).

* * *

(١) في «ك»: «نجاسته».

(٢) في «ق»: «النجاسة».

(٣) رواه أبو داود (٣٨٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد سلف في هذا الباب.

باب الحيض

(باب الحيض)

لغة: السَّيْلَانُ، مصدرُ: حاضٍ، مأخوذٌ من حاضٍ الوادي: إذا سالَ، وحاضَتِ الشجرةُ: إذا سالَ منها شَبُه الدَّمِ، وهو: الصَّمْغُ الأحمرُ، وتحَيَّضَتْ: قَعَدَتْ أيامَ حَيْضِهَا عن نحوِ صلاةٍ، ومن أسمائه: الطَّمْثُ، والعَرَاكُ، والضَّحْكُ، والإِعْصَارُ، والإِكْبَارُ، والنَّفَاسُ، والدَّرَاسُ، واستَحِيضَتِ المرأةُ: استمرَّ بها الدَّمُ بعد أيامها. ويتصوَّرُ وجودُ شَبهِ الحَيْضِ من^(١) سبعِ سوى المرأةِ، وقد نَظَّمَهَا بعضهم فقال:

إِنَّ اللَّوَاتِي يَحِضْنَ الْكَلَّ^(٢) قَدْ جُمِعَتْ

فِي بَيْتِ شَعْرِ فَكُنْ مَمَّنْ لَهَنَّ يَعْني

امرأة^(٣) ناقةٌ مَعِ أَرْنبٍ وَرَزْغٍ

وَحِجْرَةٍ^(٤) كَلْبَةٍ خَفَّاشٌ مَعِ ضَبُعٍ^(٥)

(١) في «ط»: «منه».

(٢) سقطت من «ج، ق، م».

(٣) في «ج، ق، م»: «مرأة».

(٤) «الحِجْر» بكسر الحاء: الأنثى من الخيل، والصواب بغير هاء، وإلحاق الهاء بها لحن.

انظر: «حاشية الجمل على شرح المنهج» (١/ ٢٣٤)، و«التاج»: (حجر).

(٥) ونظم ذلك أيضاً بعضهم فقال:

دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبِلَّةٌ يَخْرُجُ مَعَ صَحَّةٍ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا دَةٍ، مِنْ قَعْرِ رَحِمٍ، يَعْتَادُ أَنْثَى إِذَا بَلَغَتْ، فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ،

وشرعاً: (دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبِلَّةٌ): بضم الجيم وكسرهما؛ أي: سَجِيَّةٌ وَخِلْقَةٌ، جَبَلَ اللهُ بَنَاتِ آدَمَ عَلَيْهَا، (يَخْرُجُ مَعَ صَحَّةٍ) بخلاف الاستحاضة، (من غير سبب ولادة) خَرَجَ النَّفَاسُ، (من قعر رحم)؛ أي: بَيْتِ مَنَبِتِ الْوَلَدِ ووعائه، (يَعْتَادُ أَنْثَى إِذَا بَلَغَتْ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ)، وليس بدمٍ فسادٍ، بل خَلَقَهُ اللهُ لِحِكْمَةِ غِذَاءِ الْوَلَدِ وتربيته، وهو مخلوقٌ من مائهما، فإذا حَمَلَتْ انصَرَفَ ذَلِكَ بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى إِلَى غِذَائِهِ، وَلِذَلِكَ لَا تَحِيضُ الْحَامِلُ، فَإِذَا وَضَعَتْ قَلْبَهُ اللهُ لَبَنًا يَتَغَذَّى بِهِ، وَلِذَلِكَ قَلَّ مَا تَحِيضُ الْمَرْضِعُ، فَإِذَا خَلَّتْ مِنْهُمَا بَقِي الدَّمُ لَا مَصْرَفَ لَهُ، فَيَسْتَقَرُّ فِي مَكَانٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً، وَقَدْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَيَقَلُّ وَيَطُولُ شَهْرُهَا وَيَقْصُرُ بِحَسَبِ مَا رَكَّبَهُ اللهُ فِي الطَّبَاعِ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِبِرِّ الْأُمِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَبِرِّ الْأَبِ مَرَّةً وَاحِدَةً^(١).

وَالْأَصْلُ فِي الْحِيضِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وَالسَّنَّةُ؛ قَالَ أَحْمَدُ: الْحِيضُ يَدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ: حَدِيثِ فَاطِمَةَ^(٢)، وَأُمِّ حَبِيبَةَ^(٣)،

= ثمانية من جنسها الحيضُ يثبت
ولكن في غير النساء لا يوقَّت
نساءً وخفَّاشٌ وضبعٌ وأرنب
كذا ناقَةٌ ووزغٌ وحجرٌ وكلبَةٌ
انظر: «حاشية الجمل على شرح المنهج» (١/ ٢٣٤).

- (١) رواه البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٢) رواه البخاري (٣١٩)، ومسلم (٣٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وفاطمة هي بنت أبي حبيش رضي الله عنها، وهي التي سألت النبي ﷺ.
- (٣) رواه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها أيضاً. =

والاستحاضة: سيلانُ الدم في غير وقته، من مرضٍ وفسادٍ من عرقٍ فمُه في أدنى الرَّحِمِ يسمَّى: العاذِل، ويأتي النفاسُ. ويمتنعُ بحَيْضٍ اثنا عشرَ: غُسْلٌ له، لا لجَنَابَةٍ ونحوِ إِحْرَامٍ بل يُسَنُّ، ووضوءٌ، ووجوبُ صلاةٍ،

وَحَمْنَةٌ^(١)، وفي رواية: أُمُّ سَلَمَةَ^(٢)، مكانَ أُمِّ حَبِيبَةَ.

والاستحاضة: سِيلَانُ الدَّمِ في غير وقته (المعتادِ، (من مرضٍ وفسادٍ من عرقٍ فَمُه في أدنى الرَّحِمِ يسمَّى: العاذِل): بالمعجمة والمهملة، والعاذِرُ لغةٌ فيه، حكاها ابن سِيْدَه^(٣)، يقال: اسْتُحِضَّتِ المرأةُ: استمرَّ بها الدَّمُ بعد أيامها، فهي مستحاضةٌ.

(ويأتي) الكلامُ على (النفاس) مستوفى.

(ويمتنعُ)^(٤) بحَيْضٍ اثنا عشرَ شيئاً:

أحدها: (غُسْلٌ له) فلا يصحُّ؛ لقيامٍ موجبٍ، و(لا) يُمنَعُ الغُسْلُ (لجَنَابَةٍ ونحوِ إِحْرَامٍ، بل يُسَنُّ) الغُسْلُ لذلك تخفيفاً للحدَثِ.

(و) الثاني: (وضوءٌ)، لأنَّ من شَرَطَه انقطاعَ ما يُوجِبُه، وتقدَّم.

(و) الثالث: (وجوبُ صلاةٍ) إجماعاً، فلا تَقْضِيهَا إجماعاً، قيل لأحمد

= وأم حبيبة هي بنت جحش رضي الله عنها.

(١) رواه أبو داود (٢٨٧)، والترمذي (١٢٨) - وصححه - وابن ماجه (٦٢٧)، وحمته هي بنت جحش رضي الله عنها، وهي أخت أم حبيبة. انظر: «عمدة القاري» (٣/ ٣١٠).

(٢) رواه أبو داود (٢٧٤)، والنسائي (٢٠٨)، وابن ماجه (٦٢٣).

(٣) انظر: «المحكم» لابن سيده (٢/ ٧٦ و٨١).

(٤) في «ك»: «ويمنع».

وفعلها، وفعل طواف، وصوم،

في رواية الأثرم: فإن أحببت أن تقضيها؟ قال: لا، هذا خلاف. أي: بدعة. وتفعّل ركعتي طواف إذا طهرت؛ لأنها نسك لا آخر لوقته. ذكره في «الفروع» بمعناه^(١).

(و) الرابع: امتناع (فعلها) - أي: الصلاة - ولو سجدة تلاوة لمستمعة؛ لقيام المانع بها.

(و) الخامس: (فعل طواف)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «غير أن لا تطوفي بالبيت»^(٢)، ولأنه صلاة، ووجوبه باقٍ، فتفعّلها إذا طهرت أداء؛ لأنه لا آخر لوقته، ويسقط عنها وجوب طواف وداع كما يأتي.

(و) السادس: فعل (صوم) إجماعاً؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ألَيْسَتْ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟» قلن: بلى يا رسول الله. رواه البخاري^(٣). ولا يَمْنَعُ الحيض وجوب صوم، فتقضي إجماعاً؛ لحديث معاذاً^(٤) قالت: سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحروريّة أنت؟! فقلت: لست بحرورية، ولكنني أسأل، فقالت: كنّا نَحِيضُ على عهد رسول الله ﷺ فنؤمرُ بقضاء الصوم ولا نؤمرُ بقضاء الصلاة، متفقٌ عليه^(٥).

وقضاؤه بالأمر السابق لا بأمر جديد.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ٣٥٢ - ٣٥٣).

(٢) رواه البخاري (٢٩٠)، ومسلم (١٢١١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه البخاري (٢٩٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) هي معاذا بنت عبد الله العدوية، أم الصهباء البصرية، تابعة، من العابدات، قال ابن حجر: ثقة، من الثالثة، روى لها الجماعة. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٣٥ / ٣٠٨)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص: ٧٥٣).

(٥) رواه البخاري (٣١٥)، ومسلم (٣٣٥)، واللفظ له.

ومسُّ مصحفٍ، وقراءةُ قرآنٍ، وقال الشيخُ: إذا ظنَّ نسيانه وجبت، ولبثُ بمسجدٍ ولو بوضوءٍ، لا مرورٌ مع أمنٍ تلويثٍ، ووطءٌ في فرجٍ...

(و) السابع: (مسُّ مصحفٍ)؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾

[الواقعة: ٧٩].

(و) الثامن: (قراءةُ قرآنٍ) مطلقاً خافت نسيانه أو لا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يقرأ الحائضُ ولا الجنبُ شيئاً من القرآن» رواه أبو داود والترمذي^(١)، (وقال الشيخ) تقي الدين: (إذا ظنَّ نسيانه وجبت) عليها القراءة^(٢). واختاره في «الفائق»، والمذهب الأول.

(و) التاسع: (لبثُ بمسجدٍ)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا أحلُّ المسجدَ لحائضٍ ولا لجنبٍ»، رواه أبو داود^(٣)، (ولو) كان اللبثُ (بوضوءٍ) ومع أمنٍ التلويثِ، فلا يصحُّ اعتكافُها، و(لا) يَمْنَعُ الحيضُ الـ (مرور) بالمسجد (مع أمنٍ تلويثٍ) نصاً، فإن لم تأمنه مُنِعَتْ.

(و) العاشر: (وطءٌ في فرجٍ)؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٢]، وهو: موضعُ الحيض، صحَّحه في «الإنصاف»^(٤)، وإن أراد وطأها فادَّعَتْهُ قَبْلَ مِنْهَا نصاً إن أمكنَ، كطهرها.

(١) رواه الترمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولم نقف عليه عند أبي داود، وقال الإمام أحمد في «العلل» (٣ / ٣٨١) عن هذا الحديث: هذا باطل. وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١ / ٤٠٩): وأما حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا تقرأ الحائض...» فضعيف من جميع طرقه. وانظر: «التلخيص الحبير» (١ / ١٣٨).

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٤٠٠).

(٣) رواه أبو داود (٢٣٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ٣٤٦).

إِلَّا لِمَنْ بِهِ سَبَقٌ، وَلَا تَنْدَفَعُ شَهْوَتُهُ بَدُونِ وَطْءٍ فِي فَرْجٍ، وَلَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَهْرٍ حَرَةٍ، أَوْ ثَمَنِ أَمَةٍ - وَيَتَجَه: أَوْ خَوْفَ عَنَتٍ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا - وَسَنَّةُ طَلَاقٍ مَا لَمْ تَسْأَلْهُ خُلْعًا أَوْ طَلَاقًا - وَيَتَجَه: وَلَوْ بِلَا عِوَضٍ، خِلَافًا لِهَمَا كَمَا يَأْتِي،

(إِلَّا لِمَنْ بِهِ سَبَقٌ) - مَرَضٌ مَعْرُوفٌ - فَيَبَاحُ لَهُ الْوَطْءُ فِي الْحَيْضِ إِنْ خَافَ تَشَقُّقَ أَثْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَطَأْ، (وَلَا تَنْدَفَعُ شَهْوَتُهُ بَدُونِ وَطْءٍ فِي فَرْجٍ، وَلَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَهْرٍ حَرَةٍ أَوْ ثَمَنِ أَمَةٍ)، وَلَا يَجُذُّ غَيْرَ الْحَائِضِ.

(وَيَتَجَه: أَوْ خَوْفَ عَنَتٍ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا) بَأَنْ لَمْ تَنْدَفَعِ الشَّهْوَةُ بَدُونِ إِيْلَاجٍ فِي فَرْجِهَا، فَيَبَاحُ لَهُ ذَلِكَ إِزَالَةَ لِلضَّرَرِ، وَهُوَ مَتَجَهٌ^(١).

(و) الْحَادِي عَشَرَ: (سَنَّةُ طَلَاقٍ)؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَيْضِ بَدْعَةٌ مُحَرَّمَةٌ، كَمَا يَأْتِي مُوضَّحًا فِي بَابِهِ، (مَا لَمْ تَسْأَلْهُ) - أَي: الْحَائِضُ - (خُلْعًا أَوْ طَلَاقًا) فَيَبَاحُ لَهُ إِجَابَتُهَا؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لَتَضَرُّرِهَا بِطَوِيلِ الْعِدَّةِ، وَمَعَ سَوَالِهَا قَدْ أَدْخَلَتْ الضَّرَرَ عَلَى نَفْسِهَا.

(وَيَتَجَه: وَلَوْ) كَانَ سَوَالُهَا الزَّوْجَ الْخُلْعَ أَوْ الطَّلَاقَ (بِلَا عِوَضٍ، خِلَافًا لِهَمَا) - أَي: «لِلْإِقْنَاعِ» وَ«الْمُنْتَهَى» - حَيْثُ قَيَّدَا سَوَالَهَا بِالْعِوَضِ^(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: قُلْتُ: وَلَعَلَّ اعْتِبَارَ الْعِوَضِ لِأَنَّهَا قَدْ تُظْهِرُ خِلَافَ مَا تُبْطِنُ، فَبَذَلُ الْعِوَضِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ^(٣)، (كَمَا يَأْتِي) فِي (كِتَابِ الطَّلَاقِ) مَفْصَلًا.

(١) أقول: ذكره الشارح واتجهه، ولم أر من صرح به، وهو قياس ما قبله بل أولى، بدليل قول «الإقناع» في المستحاضة: والشبق الشديد كخوف العنت، انتهى. فمنه يؤخذ أن خوف

العنت أعظم، فيجوز الوطء بالشروط المقررة بالأولى من الشبق، فتأمل، انتهى.

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ٩٩)، و«منتهى الإرادات» للفتوح (١/ ١١٩).

(٣) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١/ ١٩٨)، وفيه: «الحقيقية»، مكان: «الحقيقة».

والعلة تقتضيه - واعتدادُ بأشهرٍ إلا لفواةٍ، ويجبُ به خمسةٌ :
غُسْلٌ،
.....

(والعلة) التي ذكرها الأصحابُ : أنَّ حرمةَ الطلاقِ في الحيضِ لحَقِّها، فأبيحَ الطلاقُ بسؤالها مطلقاً بعوضٍ وبدونه، على الصحيح من المذهب، وعليه الجمهورُ؛ لأنها أدخلتِ الضررَ على نفسها بسؤالها ذلك = (تقتضيه)؛ أي: تقتضي جوازَ الخُلْعِ والطلاقِ بسؤالها ذلك بعوضٍ وبدونه، وهو متجَهٌ^(١).

(و) الثاني عشر: (اعتدادُ بأشهرٍ)، يعني: أنَّ مَنْ تَحِيضُ لا تَعْتَدُ بالأشهرِ بل بالحيضِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْيِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فَأَوْجَبَ الْعِدَّةَ بِالْقُرُوءِ، ولمفهومِ قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ الآية [الطلاق: ٤].

(إلا) الاعتدادَ (لوفاة) فبالأشهرِ إن لم تَكُنْ حاملاً، ولو أنها تَحِيضُ؛ لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْيِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(ويجبُ به)؛ أي: الحيضِ (خمسَةٌ) أشياء:

(غُسْلٌ)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «دَعِيَ الصَّلَاةُ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ

(١) أقول: ذكره الشارح، وقال: وهو حسن، ثم ذكر عبارة «شرح الإقناع»، قلت: قول المصنف: يأتي؛ أي: في الطلاق، وفيه أنَّ أصله وهو أطلقوا هناك، لكن الشراح وأرباب الحواشي قيّدوا ذلك بالعوض على ما قيّد هنا، وترجّي شارح «الإقناع» لا يعارضُ القيدَ، بدليل أنه قيّد به هو نفسه في الطلاق، فقول شيخنا: فأبيح... إلخ، غير ظاهرٍ على ما قررناه، وأما قوله: والعلة تقتضيه، فهو أمر ظاهر لو صرحوا بذلك، وعليه بنى الترجّي شارحُ «الإقناع» فتأمل وتدبر، والبحث على ما يظهر لا يتجه إلا على خلاف المذهب فليحرر، انتهى.

وبلوغٌ، واعتدادٌ إلا لوفاءٍ، وحكمٌ ببراءةٍ رَحِمَ في اعتدادٍ واستبراءٍ،
وكفارةٌ بوطءٍ فيه. ونَفَاسٌ مِثْلُهُ في كُلِّ ما مرَّ،

تَحِيضِينَ فيها، ثم اغْتَسَلِي وَصَلِّي، متفق عليه^(١).

(و) يجبُ به (بلوغٌ)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يقبلُ اللهُ صلاةَ حائِضٍ إلاَّ بخمارٍ»، رواه أحمدٌ وغيره^(٢)، فأوجبَ عليها أن تستترَ لأجلِ الحيضِ، فدلَّ على أنَّ التكليفَ حَصَلَ به.

(و) يجبُ على حائِضٍ (اعتدادٌ) بالحيضِ (إلا لوفاءٍ)، وتقدَّم معناه.

(و) يجبُ الـ (حُكْمُ براءةٍ رَحِمَ في اعتدادٍ) به، إذ العلة في مشروعية العِدَّة في الأصل الحكمُ ببراءة الرَّحِمِ، (و) الحكمُ ببراءة الرَّحِمِ في (استبراء) الإماء، إذ فائدته ذلك.

(و) تجبُ (كفارةٌ بوطءٍ فيه) - أي: في الحيض - قال في «شرح الإقناع»: قلتُ: قد يقال: المُوجِبُ الوطءُ والحيضُ شرطٌ، كما قالوا في الزَّنا: إنه موجبٌ، والإحصانُ شرطٌ، والخَطْبُ في ذلك سهلٌ^(٣).

(ونَفَاسٌ مِثْلُهُ) - أي: الحيض - (في كُلِّ ما مرَّ) ممَّا يَمْنَعُهُ وَيُوجِبُهُ، قال في «المُبدع»: بغيرِ خلافٍ نعلمُه؛ لأنه دُمٌّ^(٤) حيضٍ احْتَبَسَ لأجلِ الولدِ^(٥)،

(١) رواه البخاري (٣١٩)، ومسلم (٣٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها، واللفظ للبخاري، وهذا حديث فاطمة بنت حبيش رضي الله عنها الذي سلف في أول كتاب الحيض.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٨ / ٦)، وأبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧) - وحسنه - من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (١ / ١٩٩).

(٤) سقط من «ق».

(٥) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١ / ٢٦٢).

إِلَّا فِي اعْتِدَادٍ، وَوَجُوبِ بُلُوغٍ لِحَصُولِهِ بِحَمْلٍ، وَعَدَمِ احْتِسَابٍ بِهِ فِي
مُدَّةِ إِيْلَاءٍ، وَلَا يَبَاحُ قَبْلَ غُسْلٍ أَوْ تَيْمُّمٍ بَانْقِطَاعِ دَمٍ غَيْرِ صَوْمٍ وَطَلَاقٍ
وَلَبَثٍ بِمَسْجِدٍ بَوْضُوءٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْ حَائِضٍ - وَيَتَجَهَّ -
وَنَفْسَاءٍ - بِدُونِ فَرْجٍ،
.....

(إِلَّا فِي) ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

(اعْتِدَادٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْءٍ، فَلَا تَتَنَاولُهُ الْآيَةُ.

(وَوَجُوبِ بُلُوغٍ؛ لِحَصُولِهِ بِ) إِنْزَالِ سَابِقٍ لـ (حَمْلٍ).

(وَعَدَمِ احْتِسَابٍ^(١) بِهِ فِي مُدَّةِ إِيْلَاءٍ)؛ أَيُ: الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرِ الَّتِي تُضْرَبُ لِلْمُؤَلِّي؛
لَطَوِيلِ مُدَّتِهِ بِخِلَافِ الْحَيْضِ.

(وَلَا يَبَاحُ قَبْلَ غُسْلٍ أَوْ تَيْمُّمٍ بَانْقِطَاعِ دَمٍ) حَيْضٍ (غَيْرِ صَوْمٍ)؛ لِأَنَّهُ وَجُوبُ
الْغُسْلِ لَا يَمْنَعُ فَعْلَهُ كَالْجَنَابَةِ، (و) غَيْرُ (طَلَاقٍ)؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمُهُ لَتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ وَقَدْ
زَالَ ذَلِكَ، (و) يَبَاحُ أَيْضًا بَعْدَ انْقِطَاعِهِ (لَبَثٌ بِمَسْجِدٍ بَوْضُوءٍ)، وَتَقَدَّمَ.

(وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ) زَوْجٌ وَسَيِّدٌ (مِنْ حَائِضٍ) زَمَنَ حَيْضٍ - (وَيَتَجَهَّ: وَ)
مِنْ^(٢) (نَفْسَاءٍ) كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا، وَهُوَ مُتَجَهَّ^(٣) - (بِدُونِ فَرْجٍ) مِمَّا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا
وَرُكْبَتَيْهَا؛ لَمَّا رَوَى عَبْدُ^(٤) بَنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاعْتَرِلُوا

(١) فِي «ق»: «احْتِسَابٍ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ك».

(٣) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَأَقْرَهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي قَوْلِهِمْ: النَّفَاسُ كَالْحَيْضِ فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرَمُ
وَيَجِبُ وَيَسْقُطُ، انْتَهَى.

(٤) فِي «ق، ك، م»: «عَبْدُ اللَّهِ».

.....

النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ ﴿البقرة: ٢٢٢﴾، أي: اعتزلوا نكاحَ فروعِهنَّ^(١)، ولأنَّ المحيضَ اسمٌ لمكانِ الحيضِ، كالمَقِيلِ والمَبِيتِ، فيختصُّ التحريمُ به، ولهذا لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ قال النبي ﷺ: «اَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»، رواه مسلم^(٢)، وفي لفظ: «إلا الجماع»، رواه أحمد وغيره^(٣).

وأما حديثُ عبد الله بن سعدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَحِلُّ مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ»، رواه أبو داود^(٤)؛ فَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ حَرَامٍ^(٥) بْنِ حَكِيمٍ^(٦)، وَقَدْ ضَعَّفَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ^(٧)، وَعَلَى تَسْلِيمِ صَحَّتِهِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِالمَفْهُومِ، وَالْمَنْطُوقِ رَاجِحٌ عَلَيْهِ.

(١) رواه الطبري في «التفسير» (٢/ ٣٨٢).

(٢) رواه مسلم (٣٠٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) لم نقف على هذا اللفظ عند أحمد، ورواه بهذا اللفظ النسائي (٢٨٧)، وابن ماجه (٦٤٤).

(٤) رواه أبو داود (٢١٢).

(٥) في النسخ الخطية: «حزام»، والتصويب من مصدر التخريج.

(٦) هو حرام بن حكيم بن خالد الأنصاري، ويقال له: العنسي الدمشقي، وهو حرام بن معاوية، قال ابن حجر: ثقه، من الثالثة، روى له البخاري في كتاب «القراءة خلف الإمام» وأصحاب السنن الأربعة. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٥/ ٥١٧)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص: ١٥٥).

(٧) انظر: «المحلى» (٢/ ١٨٠ - ١٨١)، وضعفه أيضاً عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (١/ ٢٠٩)، إلا أن ابن حجر رحمه الله تعقب مَنْ وضعفه في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٩٥) فقال: وليس كما قالوا، ثقة كما قال العجلي وغيره. اهـ. وقد ذكر هذا الحديث النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ٢٢٨) وقال: رواه أبو داود بإسناد جيد.

وَيُسْنُ سِتْرُهُ إِذْنَ، فَإِنْ أَوْلَجَ الْحَشْفَةَ أَوْ قَدَرَهَا قَبْلَ انْقِطَاعِهِ، أَوْ حَاضَتْ فِي أَثْنَاءِ وَطْءٍ مَنِ يَجَامِعُ مِثْلَهُ وَلَوْ بِحَائِلٍ - وَيَتَجَهُّ: أَوْ زَنَّا - فَعَلِيهِ كَفَارَةٌ: دِينَارٌ زَنْتُهُ مِثْقَالُ خَالٍ مِنْ غَشٍّ، أَوْ نِصْفُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ،

وأما حديث عائشة: إنه كان يأمرني أَنْ أَتَزَرَ فَيُبَاشِرَنِي وَأَنَا حَائِضٌ^(١)، فلا دلالة فيه أيضاً للتحريم، لأنه كَانَ يَتْرُكُ بَعْضَ الْمُبَاحِ تَعُدُّرًا، كَتَرَكِهِ أَكْلَ الضَّبِّ^(٢).

(وَيُسْنُ سِتْرُهُ) - أي: الْفَرْجَ - (إِذْنَ)؛ أي: حِينَ اسْتَمْتَاعِهِ بِمَا دُونَهُ، لِحَدِيثِ عِكْرَمَةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ شَيْئًا أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا خَرْقَةً، رواه أبو داود^(٣).

(فَإِنْ أَوْلَجَ) مَنِ يَجَامِعُ مِثْلَهُ (الْحَشْفَةَ أَوْ قَدَرَهَا) مِنْ مَقْطُوعِهَا فِي فَرْجِ حَائِضٍ (قَبْلَ انْقِطَاعِهِ)؛ أي: الْحَيْضِ (أَوْ حَاضَتْ) مُجَامِعَةً (فِي أَثْنَاءِ وَطْءٍ مَنِ يَجَامِعُ مِثْلَهُ) وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ (وَلَوْ بِحَائِلٍ) لَفَّهَ عَلَى ذَكَرِهِ - (وَيَتَجَهُّ): سِوَاءُ كَانَ إِيْلَاجُهُ بِمَنْ تَبَاحٌ^(٤) لَهُ، أَوْ بِشَبْهَةٍ، (أَوْ زَنَّا)، وَهُوَ مُتَجَهٌّ^(٥) - (فَعَلِيهِ)؛ أي: الْمَوْلِجِ (كَفَارَةٌ: دِينَارٌ، زَنْتُهُ مِثْقَالُ خَالٍ مِنْ غَشٍّ، أَوْ نِصْفُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتُهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ»، رواه أحمدُ وأبو داودَ والترمذيُّ والنسائيُّ^(٦)، وَتَخْيِيرُهُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنِصْفِهِ كَتَخْيِيرِ الْمَسَافِرِ بَيْنَ

(١) رواه البخاري (٢٩٥)، ومسلم (٢٩٣).

(٢) رواه البخاري (٥٠٧٦)، ومسلم (١٩٤٦)، من حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود (٢٧٢).

(٤) في «ك»: «يباح».

(٥) أقول: ذكره الشارح واتجهه، ولم أر مَنْ صرح به، وهو ظاهر إطلاقهم، بل في الزنا أولى لِمَنْ تَأْمَلْ، انتهى.

(٦) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧ / ١)، وأبو داود (٢٦٤)، والترمذي (١٣٦) =

أو قيمته من فضة لا غيرها ولو مُكْرَهاً - ويتجه: ما لم يُدْخِلْهُ إِذْنُ بِلَا
انتشار - أو ناسياً أو جاهلَ حيضٍ وتحريمٍ، وكذا هي إِنْ طَاوَعَتْهُ^(١)،
ويتجه احتمالاً: ولو قَنِينٍ،

القَصْرُ والإِتْمَامُ، (أو قيمته من فضة لا) من (غيرها) على الصحيح من المذهب.
وإنَّما وَجَبَتِ الكَفَّارَةُ على مَنْ جَامَعَ طَاهِراً فَحَاضَتْ، فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ
التَّزَعُّ جَمَاعٌ، (ولو) كَانَ الْمُؤَلِّجُ (مُكْرَهاً)؛ لِأَنَّ الْإِيلَاجَ لَا يَتَأْتَى مَعَ الْإِكْرَاهِ.
(وَيَتَجَهُّ: مَا لَمْ يُدْخِلْهُ) - أَي: ذَكَرَهُ - بِإِصْبَعِهِ (إِذْنُ)؛ أَي: حَالَ الْإِكْرَاهِ (بِلَا
انتشار)، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَنَّهُ مُكْرَهُ، وَالْمُكْرَهُ غَيْرُ آثِمٍ، وَهُوَ مَتَجَهٌّ^(٢).
(أو) كَانَ (نَاسِياً) الْحَيْضَ، (أو) كَانَ (جَاهِلَ حَيْضٍ وَتَحْرِيمٍ)؛ لِعُمُومِ
الْخَبَرِ، وَكَالْوَطْءِ فِي الْإِحْرَامِ.

(وَكَذَا هِيَ)؛ أَي: وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِي الْكَفَّارَةِ قِيَاساً عَلَيْهِ (إِنْ طَاوَعَتْهُ) عَلَى
الْوَطْءِ، فَإِنْ أَكْرَهَهَا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا، وَقِيَاسُهُ: لَوْ كَانَتْ نَاسِياً أَوْ جَاهِلَةً.
(وَيَتَجَهُّ) بـ (احتمالٍ) قَوِيٍّ: وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ عَلَى وَاطِئٍ وَمَوْطُوءَةٍ اخْتِيَاراً،
(ولو) كَانَا (قَنِينٍ)؛ لِتَكْلِيفِهِمَا بِالْأَوَامِرِ الشَّرْعِيَّةِ، فَتَتَعَلَّقُ الْكَفَّارَةُ بِرَقَبَتَيْهِمَا، يُوَدِّيَانِهَا

= (١٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٩).

(١) فِي «ح»: «طَاوَعَتْ».

(٢) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ: وَهُوَ مَتَجَهٌّ، إِذْ عَلَّلُوا وَجُوبَ الْحَدِّ فِي الزَّنا عَلَى الْمَكْرِهِ أَنَّهُ مَعَ
الْإِكْرَاهِ لَا انْتِشَارَ، فَإِذَا أُولِجَ بِلَا انْتِشَارٍ ظَهَرَ أَنَّهُ مَكْرَهُ حَقِيقَةً، وَالْقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنِ الْمَكْرِهِ،
انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ الْمَوْفَاقُ لِمَا صَرَحُوا بِهِ فِي بَابِ الزَّنا: أَنَّهُ إِذَا أَدْخَلَهُ بِلَا انْتِشَارٍ لَا حَدٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
لَهُ فِعْلٌ اخْتِيَارِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ، فَقِيَاسُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنا هُنَا، وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَحَ بِهِ هُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ
وَمَرَادٌ، لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي مَوَاضِعٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

فَلَا يُعْزَرَانِ لَوْجُوبِهَا وَتَسْقُطُ بِعَجْزٍ، وَمَصْرُفُهَا كَغَيْرِهَا، وَتُجْزَى لِمَسْكِينٍ
كَنْذَرٍ مُطْلَقٍ. وَوِطْءٌ حَائِضٍ كَبِيرَةٌ، خِلَافًا لَهُ هُنَا،

بَعْدَ عِنْقِهِمَا، مَا لَمْ يَأْذَنْ لِهَمَا السَّيْدُ بِالتَّكْفِيرِ بِالصَّوْمِ، فَإِنْ أْذَنْ لِهَمَا فَفَعَلَا^(١) جَازٌ،
وَأَجْزَأُهُمَا، (وَلَا يُعْزَرَانِ لَوْجُوبِهَا) - أَيِ: الْكَفَّارَةُ - عَلَيْهِمَا، وَهُوَ مُتَجَهٌّ^(٢).

(وَتَسْقُطُ) الْكَفَّارَةُ (بِعَجْزٍ) عَنْهَا، كَكَفَّارَةِ الْوِطْءِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَإِنْ كَرَّرَ
الْوِطْءَ فِي حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ فَكَالِصَّوْمِ، فَلَوْ جَامَعَ فِي يَوْمٍ ثُمَّ فِي آخَرٍ وَلَمْ يُكْفِّرْ،
لَزِمَتْهُ ثَانِيَةٌ، كَمَنْ أَعَادَ فِي يَوْمِهِ بَعْدَ أَنْ كَفَّرَ.

(وَمَصْرُفُهَا) - أَيِ: هَذِهِ الْكَفَّارَةُ - (كَغَيْرِهَا) مِنْ بَقِيَةِ الْكَفَّارَاتِ؛ أَيِ: لِمَنْ
لَهُ أَخَذُ زَكَاةٍ لِحَاجَتِهِ، (وَتُجْزَى لِمَسْكِينٍ) وَاحِدٍ (كَنْذَرٍ مُطْلَقٍ)؛ أَيِ: كَمَا لَوْ نَذَرَ
أَنْ يَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ وَلَمْ يَقِئْهُ بِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ.

(وَوِطْءٌ حَائِضٍ) فِي فَرْجِهَا (كَبِيرَةٌ، خِلَافًا لَهُ)؛ أَيِ: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»
(هُنَا)^(٣)، وَأَمَّا فِي (الشَّهَادَاتِ) فَإِنَّهُ عَدَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ق».

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَقَرَّبَ الْإِحْتِمَالَ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَكَوْنُ الرَّقِيقِ يَحْتَمِلُ وَجُوبَ
كَفَّارَةٍ فِي وَطْئِهِ فِي الْحَيْضِ عَلَيْهِ قَرِيبٌ، لِأَنَّهُ مَكْلَفٌ، كَمَا تَجِبُ عَلَيْهِ بَقِيَةُ الْكَفَّارَاتِ كَالْوِطْءِ
فِي رَمَضَانَ وَنَحْوِهِ، وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ مَالِيَّةٌ وَالرَّقِيقُ لَا مَالَ لَهُ، وَلَيْسَ
لَهَا بَدَلٌ بِخِلَافِ بَقِيَةِ الْكَفَّارَاتِ فَلَهَا أَبْدَالٌ وَهُوَ الصَّوْمُ فَيَكْفُرُ الرَّقِيقُ بِهِ، وَلِهَذَا تَرَدَّدَ الْمَصْنُفُ
فِي ذَلِكَ، وَحَيْثُ قُلْنَا: تَجِبُ، فَمَقْتَضَى الْقَوَاعِدُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ، لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ فَيُؤَدِّيهَِا بَعْدَ
عَتَقٍ، أَوْ يَكْفُرُ عَنْهُ السَّيْدُ بِإِذْنِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: تَجِبُ عَلَيْهِ وَتَسْقُطُ بِالْعَجْزِ كَالْحَرِّ، وَهُوَ
الْأَظْهَرُ، وَقَوْلُ شَيْخِنَا: مَا لَمْ... إلخ، سَهْوٌ ظَاهِرٌ، إِذَا صُومَ فِي كَفَّارَةِ الْحَيْضِ، وَحَيْثُ
قُلْنَا: تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ، وَتَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ، أَوْ تَسْقُطُ بِالْعَجْزِ؛ فَلَا تَعْزِيرَ، وَإِلَّا فَيُعْزَرُ، فَلْيَحْرُرْ
جَمِيعَ ذَلِكَ، انْتَهَى.

(٣) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَاوِيِّ (١/ ١٠٠).

ولا كفارة بوطءٍ بعد انقطاعٍ قَبْلَ غُسْلٍ أو بوطءٍ في دُبُرٍ .
 * فرع: لو أرادَ وطأها فادَّعَتْ حيضاً وأَمَكْنَ، قُبِلَ نَصّاً؛ لأنها مؤتمنة^(١)، وقال ابنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا على قَبُولِ قولِ المرأةِ تَزَفُّ^(٢) العروسَ إلى زوجها فتقولُ: هذه زوجتُكَ . وفي قولها: أنا حائضٌ، أو: قد طَهُرْتُ .

* * *

(ولا كفارة بوطءٍ) حائضٍ (بعد انقطاع) الدَّمِ (وقَبْلَ غُسْلٍ) لها منه؛ لمفهوم قوله في الخبر: «وهي حائضٌ»^(٣)، وهذه ليست بحائضٍ، (أو)؛ أي: ولا كفارة (بوطءٍ) الحائضِ (في دُبُرٍ) ها؛ لأنه ليس منصوصاً عليه، ولا في معنى المنصوص .
 * (فرع: لو أرادَ وطأها فادَّعَتْ حيضاً وأَمَكْنَ) بأن كانت في سنٍّ يتأتَّى فيه الحيضُ (قُبِلَ) قولُها (نصّاً؛ لأنها مؤتمنة) فيجبُ الكفُّ عنها .
 (وقال ابنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا) - أي: العلماء - (على قَبُولِ قولِ المرأةِ) - أي: الماشطة ونحوها - (تَزَفُّ العروسَ إلى زوجها فتقولُ: هذه زوجتُكَ)، وعلى استحابة وطئها بذلك لأنها مؤتمنة، (و) على تصديق مَنْ أريدَ وطؤها (في قولها: أنا حائضٌ، أو) قولها: (قد طَهُرْتُ)^(٤)؛ لأنه لا يُعْلَمُ إلَّا من جهتها فيُقبَلُ قولُها .

(١) في «ح» زيادة: «على دينها» .

(٢) في «ح»: «إذا زَفَّتْ» .

(٣) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس رضي الله عنه في (١ / ٤١٧) .

(٤) انظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص: ٦٥) .

فصل

وأقلُّ سنِّ حيضٍ تمامُ تسعِ سنينَ، وأكثرُه خمسون سنةً،

(فصل)

(وأقلُّ سنِّ حيضٍ)؛ أي: سنِّ امرأةٍ يُمكنُ أن تحيضَ: (تمامُ تسعِ سنينَ) تحديداً؛ لأنَّه لم يُعْهَدْ من النساءِ مَنْ تَحِيضُ قَبْلَ هذا السنِّ، ولأنَّه خُلِقَ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ، وهذه لا تَصْلُحُ لِلْحَمْلِ، فلا تَوْجَدُ فِيهَا حِكْمَتُهُ، وَرُويَ عَنْ عَائِشَةَ: إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ^(١)، وَرُويَ مَرْفُوعاً عَنْ ابْنِ عُمرَ^(٢).
والمراد: حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَرْأَةِ، فَمَتَى رَأَتْ دَمًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا حُكْمَ بَكُونِهِ حَيْضًا وَبِلُغْوِهَا.

وإن رَأَتْه قَبْلَ هذا السنِّ لم يَكُنْ حَيْضًا.

(وأكثرُه)؛ أي: أَكْثَرُ سنِّ تَحِيضٍ فِيهِ النِّسَاءُ: (خَمْسُونَ سَنَةً)، هذا المذهبُ جَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» وَ«الْمَذْهَبِ» وَ«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» وَ«الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ» وَ«الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ» وَ«الْهَادِي» وَ«الْخُلَاصَةِ» وَ«الْتَرغِيبِ» وَ«نَظْمِ نَهَايَةِ ابْنِ رَزِينِ» وَ«الْإِفَادَاتِ» وَ«نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ» وَهُوَ مِنْهَا^(٣).

قال ابن الزَّاغُونِي: هُوَ اخْتِيَارُ عَامَّةِ الْمُشَايِخِ^(٤).

(١) ذكره الترمذي (٤١٧ / ٣).

(٢) رواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢٤٣ / ٢)، وابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١٧٢٤) وقال: في إسناده مجاهيل.

(٣) نقل العزوي إلى هذه المصادر ابن مفلح في «الفروع» (٢٢٩ / ١ - ٢٣٠)، والمرداوي في «الإنصاف» (٢٥٦ / ١).

(٤) نقله ابن مفلح في «الفروع» (٢٣٠ / ١)، والمرداوي في «الإنصاف» (٣٥٦ / ١).

واختار الشيخ: لا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ. والحاملُ لا تحيضُ،

قال في «البلغة»: هذا أصحُّ الروایتين. وصحَّحه في «تصحيح المحرَّر»^(١).
قال ابن مُنَجَّى في «شرح»ه: هذا المذهب؛ لقول عائشة: إذا بلغت المرأةُ
خمسِينَ سنةً خرجَتْ من حدِّ الحيض^(٢). وعنها أيضاً: لن ترى المرأةُ في بطنها
ولداً بعد الخمسين^(٣). رواه أبو إسحاق الشَّالَنْجِي^(٤). ولا فرق بين نساء العرب
وغيرهنَّ؛ لاستوائهنَّ في جميع الأحكام، (واختار الشيخ) تقيُّ الدين: (لا حَدَّ
لأكْثَرِهِ)^(٥)؛ أي: سنُّ الحيض، والمذهب: الأول.

(والحاملُ لا تحيضُ)؛ لحديث أبي سعيد: أنَّ النبي ﷺ قال في سُبَيِّ
أوطاسٍ: «لا تُوطَأُ حاملٌ حتَّى تَضَعَ، ولا غيرُ»^(٦) ذات حملٍ حتَّى تحيضَ»، رواه

(١) نقلهما المرداوي في «الإنصاف» (١/ ٣٥٦).

(٢) انظر: «الممتع شرح المقنع» لابن المنجي (١/ ٢٣٧)، والخبر المذكور أورده إسحاق بن منصور في «مسائل الإمام أحمد وابن راهوية» (١/ ٣٠٥)، وذكر أن الإمام أحمد عزاه لعائشة رضي الله عنها.

(٣) هذا الخبر ذكرته كتب الحنابلة، ولم نقف عليه مسنداً. انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٢١٩)، و«شرح العمدة» لابن تيمية (١/ ٤٨١)، و«كشاف القناع» للبهوتي (١/ ٢٠٢).

(٤) انظر: المصادر المذكورة في التعليق السابق.

وأبو إسحاق الشالنجي هو إسماعيل بن سعيد، قال أبو بكر الخلال: عنده مسائل كثيرة ما أحسب أن أحداً من أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسن مما روى هذا ولا أشيع ولا أكثر مسائل منه. انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٠٤).

(٥) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٤٠٠).

(٦) سقطت من «ك».

فلا يَثْبُتُ لها ولا لَمَنْ جاوزَتْ خمسينَ حُكْمُ حائِضٍ بدمٍ تراه وأقلُّ
حيضٍ يومٌ وليلةٌ،

أحمدٌ وأبو داودَ من روايةِ شريكِ القاضي^(١)، فجَعَلَ الحيضَ عَلَماً على براءةِ الرَّحِمِ،
فدلَّ على أنه لا يجتمعُ معه، وقال عليه الصلاة والسلامُ في حقِّ ابنِ عُمَرَ لَمَّا طَلَّقَ
زوجته وهي حائِضٌ: «لِيُطْلَقَها طاهراً أو حاملاً»^(٢)، فجَعَلَ الحَمْلَ عَلَماً على عَدَمِ
الحيضِ كالطُّهرِ، احتج به أحمد، (فلا يَثْبُتُ لها) - أي: الحاملِ - (ولا لَمَنْ
جاوزَتْ خمسينَ) سنةً (حُكْمُ حائِضٍ) ولو لم ينقطعَ حيضُها عن عاداتِها التي كانت
تراه فيها، فلا تتركُ العبادةَ (بدمٍ تراه)؛ لأنه دمٌ فسادٍ لا حَيْضٍ، ولا يُمنَعُ زوجها
أو سيدها وطأها.

قال في «الإقناع»: إنَّ خافَ العنتَ^(٣)؛ أي: منه أو منها، إلّا أن تراه قبلَ
الولادةِ بيومٍ أو يومينِ أو ثلاثة فهو نفاسٌ، ويأتي.

وتغتسلُ الحاملُ إذا رأت دمًا عند انقطاعه نصًّا استحباباً؛ للاحتياط، وخروجاً
من الخلاف.

(وأقلُّ حيضٍ: يومٌ وليلةٌ)، لقولِ عليٍّ^(٤)، ولأنَّ الشرعَ علَّقَ على الحيضِ
أحكاماً ولم يبيِّنْه، فعَلِمَ أنه ردّه إلى العُرفِ كالقَبْضِ والجِرْزِ، وقد وُجِدَ حيضٌ

(١) رواه أحمد (٢٨ / ٣)، وأبو داود (٢١٥٧).

(٢) رواه مسلم (١٤٧١ / ٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١٠١ / ١).

(٤) لم نقف عليه، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٧٢ / ١) وقال: كأنه يشير

إلى ما ذكره البخاري تعليقاً عن علي وشريح أنهما جَوَزَا ثلاثَ حيضٍ في شهر. اهـ. وانظر:

«صحيح البخاري» (١٢٣ / ١).

فلو انْقَطَعَ لأقلّ، فدمٌ فسادٍ، وأكثرُهُ خمسةَ عَشَرَ يوماً،

معتادٌ يوماً، ولم يُوجَدْ أقلُّ منه، قال عطاء: رأيتُ مَنْ تَحِيضُ يوماً لا تَزِيدُهُ^(١). وقال أبو عبدالله الزبيري^(٢): كان في نساءنا مَنْ تَحِيضُ يوماً^(٣)؛ أي: بَلِيلَتِهِ، لأنه المفهومُ من إطلاقِ اليوم، والمراد: مقدارَ يومٍ وليلةٍ؛ أي: أربعَ وعشرون ساعةً، (فلو انْقَطَعَ) الدَّمُ (لأقلّ) من يومٍ بَلِيلَتِهِ^(٤)؛ (ف) ليس بحِيضٍ، بل هو (دمٌ فسادٍ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وأكثرُهُ) - أي: الحِيضُ - (خمسَةُ عَشَرَ يوماً) بَلِيَالِيَهْنَ؛ لقولِ عليٍّ: «ما زاد على الخمسةَ عَشَرَ استحاضةً»^(٥)، وأقلُّ الحِيضُ: يومٌ وليلةٌ، قال عطاء: رأيتُ مَنْ تَحِيضُ خمسةَ عَشَرَ يوماً^(٦)، ويؤيِّدُهُ ما رواهُ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ في «سننهِ»

(١) رواه ابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» (٣٠٢)، ورواه أيضاً الدرامي في «سننهِ» (٨٤٥) بلفظ: أدنى الحِيض يوم.

(٢) في النسخ الخطية: «الزبيدي»، والتصويب من «ط».

وهو مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبدالله الزبيري المدني، نزيل بغداد، قال ابن حجر: صدوق، عالم بالنسب، من العاشرة، مات سنة (١٣٦هـ)، روى له النسائي وابن ماجه. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤ / ١٤٠)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص: ٥٣٣).

(٣) سقطت من «ق».

وقول الزبيري أورده الغزالي في «الوسيط» (١ / ٤١١).

(٤) في «ك»: «وليلة».

(٥) أورده الماوردي في «الحاوي الكبير» (١ / ٤٣٤). وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١ / ١٧٢): هذا اللفظ لم أجده عن عليٍّ. اهـ. قلنا: لعله أراد أنه لم يجده مسنداً.

(٦) ذكره البخاري (١ / ١٢٣) تعليقاً بلفظ: «الحِيض يوم إلى خمس عشرة»، وأخرجه الدرامي في «سننهِ» (٨٤٢) بلفظ: «أقصى الحِيض خمس عشرة».

وْغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ، وَأَقْلُّ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا،

عن ابنِ عُمَرَ مرفوعاً: «النساء ناقصات عقلٍ ودينٍ»، قيل: وما نقصان دينهن؟ قال: «تَمَكُّثُ إحداهنَّ شَطْرَ عُمْرِهَا لَا تَصَلِّيَ»، قال البيهقي: لم أجده في شيء من كتب الحديث^(١).

وقال ابنُ مَنَدَه: لَا يَثْبُتُ هَذَا بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

ولهذا قال في «المبدع»: وذكر ابنُ المنجى أنه رواه البخاري، وهو خطأ^(٣).

(وْغَالِبُهُ) - أي: الحيض - (سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ)؛ لقوله ﷺ لَحَمْنَةُ بِنْتِ جَحْشٍ لَمَّا سَأَلَتْهُ: «تَحِيْضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيْضُ النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ»، رواه أبو داود والنسائي وأحمد والترمذي وصحَّحاه^(٤)، وحسَّنه البخاري^(٥).

(وَأَقْلُّ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا)؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ وَاحْتِجَّ بِهِ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْهُ وَقَدْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيْضٍ، فَقَالَ عَلِيٌّ لِشُرَيْحٍ^(٦): قُلْ فِيهَا، فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ جَاءَتْ بَيْنَهُ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا

(١) انظر: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١ / ٣٦٧).

(٢) انظر: «شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (١ / ١٢١).

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١ / ٢٧٠). وانظر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في: «صحيح البخاري» (٢٩٨).

(٤) رواه أبو داود (٢٨٧)، وأحمد (٤٣٩ / ٦)، والترمذي (١٢٨)، ونقل الترمذي تصحيحه عن أحمد والبخاري.

(٥) سأل عنه الترمذي فقال: هو حديث حسن صحيح. انظر: التعليق السابق.

(٦) هو شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي القاضي، أبو أمية، قال ابن حجر: =

وأقله بزمانٍ حيضٍ حصولٍ نقاءٍ خالصٍ، بأن لا تتغيرَ قطنَةُ احتشَت بها، ولا يُكرهَ وطؤها زمنه، وغالبه بقية الشهر الهلالي، ولا حدًّا لأكثره.

مَنْ يُرْجَى دِينُهُ وَأَمَانَتُهُ، فَشَهِدَتْ بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «قَالُونَ»؛ أَي: جَيِّدٌ بِالرُّومِيَّةِ^(١). وَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا، وَهُوَ قَوْلُ صَحَابِيٍّ اشْتَهَرَ وَلَمْ يُعْلَمْ خِلَافُهُ، وَوُجُودُ ثَلَاثِ حَيَضٍ فِي شَهْرٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ عَشَرَ طَهْرٌ صَحِيحٌ يَقِينًا، قَالَ أَحْمَدُ: لَا نَخْتَلِفُ^(٢) أَنَّ الْعِدَّةَ يَصِحُّ أَنْ تَنْقُضِيَ فِي شَهْرٍ إِذَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ.

(وَأَقْلَهُ) - أَي: الطَّهْرُ - (بِزَمَنِ حَيَضٍ) - أَي: فِي أَثْنَائِهِ - (حَصُولُ نِقَاءٍ خَالِصٍ بِأَنْ لَا تَتَغَيَّرَ قَطْنَةُ احْتَشَتَ بِهَا)، طَالَ زَمَنُهُ أَوْ قَصُرَ، (وَلَا يُكْرَهُ وَطُؤُهَا)؛ أَي: مَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي أَثْنَاءِ عَادَتِهَا وَاعْتَسَلَتْ، (زَمَنَهُ)؛ أَي: زَمَنَ طَهْرِهَا فِي أَثْنَاءِ حَيَضِهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ الْحَيَضَ بِكَوْنِهِ أَذَى، فَإِذَا انْقَطَعَ وَاعْتَسَلَتْ فَقَدْ زَالَ الْأَذَى، (وِغَالِبِهِ) - أَي: الطَّهْرُ بَيْنَ الْحَيَضَتَيْنِ - (بَقِيَّةُ الشَّهْرِ الْهَلَالِيِّ) بَعْدَ مَا حَاضَتْ مِنْهُ، إِذِ الْغَالِبُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً، فَمَنْ تَحِيضُ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً مِنَ الشَّهْرِ، فَغَالِبُ طَهْرِهَا: أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، (وَلَا حَدًّا لِأَكْثَرِهِ) - أَي: الطَّهْرُ - لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُهُ شَرْعًا.

وَمِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَحِيضُ الشَّهْرَ وَالثَّلَاثَ وَالسَّتَّةَ فَأَكْثَرَ، وَمِنْهُنَّ مَنْ لَا تَحِيضُ أَصْلًا.

= مخضرم، ثقة، مات قبل الثمانين أو بعدها، وله مئة وثمان سنين أو أكثر، يقال: حكم سبعين سنة. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٢ / ٤٣٥)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (١ / ٢٦٥).

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٣١٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٢٩٦)، والدارمي في «سننه» (٨٥٥).

(٢) في «ك»: «يختلف».

* فرع: لو أَحَبَّتْ حائِضٌ قِضَاءَ الصَّلَاةِ، فظَاهِرُ نَقْلِ الْأَثَرِ الْمَنْعِ^(١).

* * *

فصل

والمُبْتَدَأَةُ بِدَمٍ أَوْ صُفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ تَجْلِسُ بِمَجَرَّدِ مَا تَرَاهُ أَقْلَهُ، وَبِتَجَهُ
احْتِمَالٍ: أَنَّهُ حَيْضٌ وَلَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ،

* (فرع: لو أَحَبَّتْ حائِضٌ قِضَاءَ الصَّلَاةِ) الَّتِي تَرَكْتَهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا:
(ظَاهِرُ نَقْلِ الْأَثَرِ) عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (الْمَنْعُ) مِنَ الْقِضَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ
وَلَا مُسْتَحَبٍّ.

(فصل)

(وَالْمُبْتَدَأَةُ بِدَمٍ أَوْ صُفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ؛ أَيِ: الَّتِي ابْتَدَأَ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ
تَسْعِ سَنِينَ فَأَكْثَرَ، (تَجْلِسُ)؛ أَيِ: تَدْعُو نَحْوَ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَقِرَاءَةٍ وَطَوَافٍ (بِمَجَرَّدِ
مَا تَرَاهُ)؛ أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ دَمٍ أَوْ صُفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ جَبِلَةً، وَالْأَصْلُ
عَدَمُ الْفَسَادِ، فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ بُلُوغِ أَقْلِ الْحَيْضِ لَمْ يَجِبْ لَهُ غُسْلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ
حَيْضًا، وَإِلَّا جَلَسَتْ (أَقْلَهُ): يَوْمًا وَلَيْلَةً؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ وَاجِبَةٌ فِي ذِمَّتِهَا بَيَقِينٍ،
وَمَا زَادَ عَلَى أَقْلِ الْحَيْضِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا نُسْقِطُهَا بِالشَّكِّ، وَلَوْ لَمْ نُجْلِسْهَا الْأَقْلَ
لَأَدَّى إِلَى عَدَمِ جُلُوسِهَا أَصْلًا.

(وَبِتَجَهُ) بـ (احْتِمَالٍ) قَوِيٍّ^(٢): (أَنَّهُ) - أَيِ: الْأَقْلَ - (حَيْضٌ)، فَلَا تُعِيدُ بَعْدَ
طُهْرِهَا مِنْهُ نَحْوَ صَلَاةٍ تَرَكْتَهَا زَمَنَهُ، لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيْضٌ، (وَلَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ) ثَلَاثَ

(١) قوله: «فرع: ولو... المنع» حُرِّمَ مِنْ «ف».

(٢) فِي «ك»: «مَرْجُوح».

بخلاف ما زاد. ثمَّ تَغْتَسِلُ وتَصَلِّي ونحوه، فإذا انْقَطَعَ ولم يجاوزْ أكثره،
اغْتَسَلْتُ أيضاً، تَفْعَلُهُ ثلاثاً، فلا تَثْبُتُ عادةً بدونها،

مراتٍ، (بخلاف ما زاد) على اليوم والليلة فلا بدَّ من تَكَرُّره، إذ لا يكونُ حيضاً إلاَّ بتَكَرُّره، وهو مَتَّجِهٌ^{(١)(٢)}.

(ثم تَغْتَسِلُ) بعده، سواءً انْقَطَعَ لذلك أو لا، (وتَصَلِّي ونحوه)؛ أي: تصوُّمٌ وتطوُّفٌ؛ لأنَّ ما زاد على أَقْلِهِ يَحْتَمِلُ الاستحاضةَ، فلا تَتْرُكُ الواجبَ بالشكِّ، ولا تَصَلِّي قبلَ الغُسْلِ؛ لوجوبِهِ لِلْحَيْضِ.

(فإذا) جاوزَ الدَّمُ أَقْلَ الحيضِ ثم (انْقَطَعَ ولم يجاوزْ أكثره) - أي: الحيض - بأن انْقَطَعَ لخمسةَ عَشَرَ يوماً فما دونَ، (اغْتَسَلْتُ أيضاً) وجوباً؛ لصَلَحِيَّتِهِ أَنْ يكونَ حيضاً، (تَفْعَلُهُ)؛ أي: ما ذَكَرَ، وهو: جلوسُها يوماً وليلةً وَغُسْلُها عند^(٣) آخرِهما، وَغُسْلُها عند انقطاع الدَّمِ، (ثلاثاً)؛ أي: في ثلاثةَ أشهرٍ؛ لقوله ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ»^(٤)، وهي صِغَةُ جَمْعٍ وَأَقْلُهُ ثلاثٌ، (فلا تَثْبُتُ عادةً بدونها) - أي: الثلاث - على المذهبِ، ولأنَّ^(٥) ما اعتُبِرَ له التكرارُ اعتُبِرَ فِيهِ الثلاثُ؛ كالأقراءِ

(١) في «ك»: «لكن صريح كلامهم لا فرق بين الأقل وما زاد عليه» بدل «وهو متجه».

(٢) أقول: ذكره الشارحُ، وقال: إذ لا يشترطُ لمطلقِ الحيضِ تَكَرُّرٌ، انتهى. قلت: ولم أرَ مَنْ صرح به، وهو مفهومُ كلامهم ومقتضاهُ، وكالصريحِ في الشروح والحواشي، فتأمل، انتهى.

(٣) في «ك»: «عنه».

(٤) رواه بنحوه البخاري (٣١٩)، وبلغظه الدارقطني في «سننه» (١/ ٢١٢)، وهو من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) في «ق»: «ولا».

فَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ صَارَ عَادَةً تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ، وَتَعِيدُ نَحْوَ صَوْمٍ فَرْضٍ فِيهِ، لَا إِنْ أَيْسَتْ قَبْلَ تَكَرُّرِهِ ثَلَاثًا، أَوْ لَمْ يَعُدْ، وَيَحْرُمُ وَطُؤُهَا فِيهِ، وَيَتَّجُهُ: وَلَا كَفَّارَةَ إِلَّا إِنْ.....

وَالشُّهُورِ فِي عِدَّةِ الْحَرَّةِ، وَكَخِيَارِ الْمُصْرَاةِ وَمُهِلَةِ الْمَرْتَدِّ.

(فَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ) حَيْضُهَا فِي الشُّهُورِ الثَّلَاثَةِ، (صَارَ عَادَةً تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ)، فَتَجْلِسُ جَمِيعَهُ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ؛ لِتَقْنَنَةِ حَيْضًا، (وَتَعِيدُ نَحْوَ صَوْمٍ فَرْضٍ) كَرَمَضَانَ وَقَضَائِهِ وَنَذِيرٍ، وَطَوَافٍ وَاعْتِكَافٍ وَاجِبَيْنِ، إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ (فِيهِ) لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ، لَكُونِهِ فِي الْحَيْضِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ، فَمَا تَكَرَّرَ مِنْهُ ثَلَاثًا فَحَيْضٌ، مَرْتَبًا كَانَ كَخَمْسَةٍ فِي أَوَّلِ شَهْرٍ، وَسِتَّةٍ فِي ثَانٍ، وَسَبْعَةٍ فِي ثَالِثٍ، أَوْ غَيْرَ مَرْتَبٍ.

و(لَا) تَعِيدُ ذَلِكَ (إِنْ أَيْسَتْ قَبْلَ تَكَرُّرِهِ ثَلَاثًا) بِلَيَالِيهَا، (أَوْ لَمْ يَعُدْ) الدَّمُ إِلَيْهَا حَتَّى أَيْسَتْ، فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ^(١) كَوْنُهُ حَيْضًا وَالْأَصْلُ بَرَاءَتُهَا.

(وَيَحْرُمُ وَطُؤُهَا فِيهِ)؛ أَيُ: فِي الدَّمِ الزَّائِدِ؛ أَيُ: زَمَنَهُ الْمَجَاوِزَ لِأَقْلِّ الْحَيْضِ قَبْلَ تَكَرُّرِهِ نَصًّا؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّهُ حَيْضٌ، وَإِنَّمَا أَمَرْنَا بِهَا بِالْعِبَادَةِ احتياطاً لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهَا^(٢)، فَتَعَيَّنَ تَرْكُ وَطْئِهَا احتياطاً.

(وَيَتَّجُهُ: وَلَا كَفَّارَةَ) عَلَيْهِمَا فِي وَطْءِ زَمَنِ حَيْضٍ مَجَاوِزٍ لِأَقْلِهِ^(٣)، (إِلَّا إِنْ

(١) فِي «ك»: «تَحَقَّقَ».

(٢) فِي «ك»: «مِنْهَا».

(٣) أَقُولُ: قَوْلُ شَيْخِنَا: زَمَنَ حَيْضٍ... إلخ، صَوَابُهُ: زَمَنَ دَمٍ... إلخ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ حَيْضًا إِلَّا بَلْ بَعْدَ التَّكَرُّارِ، فَتَأْمَلْ، انْتَهَى.

تَكَرَّرَ. وَلَا يُكْرَهُ إِنْ حَصَلَ نَقَاءٌ خَالِصٌ وَلَوْ دُونَ يَوْمٍ، خِلَافاً لـ «المنتهى»،
وإن اختلفَ فعادةً ما تَكَرَّرَ، كخمسَةٍ في أولِ شهرٍ وستةِ بَئَانٍ، وسبعةِ
بِثَالِثٍ، فتجلسُ الخمسةَ، وكذا عَكْسُهُ،

تَكَرَّرَ ثلاثاً؛ إذ تكررهُ يدلُّ على أنه حيضٌ يقيناً، فتجبُ فيه الكفارةُ حينئذٍ، صحَّحه
في «الإنصاف»^(١) و«تصحيح الفروع»^(٢)، وهو متَّجهٌ^(٣).

(وَلَا يُكْرَهُ) وَطَوُّهَا بَعْدَ غُسْلِهَا (إِنْ حَصَلَ نَقَاءٌ خَالِصٌ) فِي أَثْنَائِهِ، (وَلَوْ)
كَانَ ذَلِكَ النِّقَاءُ (دُونَ يَوْمٍ)، جَزَمَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاعِ»^(٤) وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ حَصُولِهِ يَوْمًا
أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ؛ لِأَنَّهَا رَأَتْ النِّقَاءَ الْخَالِصَ، (خِلَافاً لـ «المنتهى») فَإِنَّهُ قَالَ:
وَلَا يُكْرَهُ إِنْ طَهَّرَتْ يَوْمًا فَأَكْثَرَ^(٥)، وَهَذَا فِي الْمَبْتَدَأَةِ وَمَا سَبَقَ فِي الْمَعْتَادَةِ، فَلَا
مَعَارِضَةَ.

(وإن اختلفَ) الدَّمُ بِأَنْ صَارَ عَلَى أَعْدَادٍ مُخْتَلِفَةٍ (فَعَادَتُهَا مَا تَكَرَّرَ) مِنْهُ دُونَ
مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ، فَإِنْ كَانَ مَرَّتَبًا (كخمسَةٍ فِي أَوَّلِ شَهْرٍ وَسِتَّةٍ ب) شَهْرٍ (ثَانٍ وَسَبْعَةٍ
ب) شَهْرٍ (ثَالِثٍ: فَتَجْلِسُ الْخَمْسَةَ) لَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا كَمَا لَوْ لَمْ يَخْتَلَفْ، (وَكَذَا عَكْسُهُ)

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٣٨٢).

(٢) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (١/ ٣٦٩).

(٣) أقول: في «حاشية الإقناع» لـ (م ص) ما يقتضي الوجوبَ مطلقاً، وخالفه الشيخ عثمان،
وجزم بما في بحث المصنف، والخلوتي أشار إلى ذلك، وهو الذي يظهر، وقول شيخنا:
صححه... إلخ، هذا من حيث الوطء لا من حيث الكفارة، إذ لم يتعرضوا لذلك، فتأمل،
انتهى.

(٤) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ١٠٢).

(٥) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوح (١/ ١٢٣).

وخمسة بأول وأربعة بثنان وستة بثالث، فتجلسُ الأربعة. وإن جاوزَ أكثرَهُ فمستحاضَةٌ، فما بعضُهُ ثخينٌ أو أسودٌ أو مُتَنِّنٌ وصلَحَ حيضاً؛ لبلوغِهِ أَقلَّهُ وعَدَمِ مجاوزَةِ أَكثرِهِ = تجلسُهُ

كأن تَرى في الأولِ سبعةً، وفي الثاني ستةً، وفي الثالثِ خمسةً: فتجلسُ الخمسة لأنها المتكررة، (و) إن رأت (خمسة ب) شهر (أول وأربعة ب) شهر (ثانٍ وستة ب) شهر (ثالث، فتجلسُ الأربعة) لتكرُّرها، ثم كلما تكرَّرَ شيءٌ جلسته.

(وإن جاوزَ دُمها (أكثره) - أي: الحيض - (ف) هي (مستحاضة)؛ لقول النبي ﷺ: «إنما ذلك عِرْقٌ وليسَ بالحيضة»، متفقٌ عليه^(١)، ولأنَّ الدَّمَ كُلَّهُ لا يصلُحُ أن يكونَ حيضاً، والاستحاضَةُ كما تقدَّم: سيلانُ الدَّمِ في غيرِ وقتِهِ من أدنى الرَّجَمِ دونَ قَعْرِه، إذ المرأةُ لها فَرْجان: داخلٌ بمنزلةِ الدُّبْرِ منه الحيضُ، وخارج كالأليتين منه الاستحاضَةُ، ثم هي لا تخلو من حائِلين: إمَّا أن يكونَ دُمها متميزاً، أو غيره.

(فما بعضُهُ ثخينٌ) وبعضُهُ رقيقٌ، (أو) بعضُهُ (أسودٌ) وبعضُهُ أحمرٌ، (أو) بعضُهُ (مُتَنِّنٌ) وبعضُهُ غيرُ مُتَنِّنٍ، (وصلَحَ) - بضمِّ اللَّامِ وفتحِها - أي: الثخينُ أو الأسودُ أو المُتَنِّنُ - (حيضاً، لبلوغِهِ أَقلَّهُ): يوماً وليلةً، (وعَدَمِ مجاوزَةِ أَكثرِهِ): خمسةَ عَشَرَ يوماً، (تجلسُهُ)؛ أي: تدعُ زَمَنَه الصومَ والصلاةَ ونحوهما ممَّا تُشترطُ له الطهارةُ، فإذا مَضَى اغتسلتُ وفعلتُ ذلك؛ لما رَوَتْ عائشةُ قالت: جاءَتْ فاطمةُ بنتُ أبي حُبَيْشٍ إلى رسولِ الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله! إنِّي أُسْتَحَاضُ فلا أَطْهَرُ، أفادَعُ الصلاةَ؟ فقال: «إنما ذلك عِرْقٌ وليسَ بالحيضة، فإذا أَقبلتِ الحيضةُ

(١) رواه البخاري (٣٠٠)، ومسلم (٣٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ولو لم يتوال أو يتكرّر، فلو رأت يوماً وليلاً أسود ثم أحمر وجاوز أكثر الحيض، فحيضها زمن الأسود، أو رأت في الشهر الأول خمسة عشر يوماً أسود، وفي الثاني أربعة عشر، وفي الثالث ثلاثة عشر، فحيضها زمن الأسود فقط،

فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي^(١) عنك الدّم وصلّي، متفق عليه^(٢)، وفي لفظ للنسائي: «إذا كان [دم] الحيض فإنه أسود ويُعرف، فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي وصلّي، فإنما هو دم عرق»^(٣)، ولأنه خارج من الفرج يوجب الغسل، فرجع إلى صفتيه عند الاشتباه كالمني والمذي، وحيث صلح لذلك جلسته.

(ولو لم يتوال): بأن كانت ترى يوماً أسود ويوماً أحمر، إلى خمسة عشر فما دون، ثم أطبق الأحمر، فتضمّ الأسود بعضه إلى بعض وتجلسه، وما عداه استحاضة، وكذا لو رأت يوماً أسود وستة أحمر، ثم يوماً أسود ثم ستة أحمر، ثم يوماً أسود ثم أطبق الأحمر: فتجلس الثلاثة زمن الأسود.

(أو لم يتكرّر)، وإليه الإشارة بقوله: (فلو رأت يوماً وليلاً) دماً (أسود، ثم رأت دماً) (أحمر وجاوز أكثر الحيض)؛ أي: جاوز خمسة عشر يوماً، (فحيضها زمن الدّم) (الأسود) فتجلسه، وما عداه استحاضة؛ لأنه لا يصلح حيضاً، (أو رأت في الشهر الأول خمسة عشر يوماً) دماً (أسود، وفي) الشهر (الثاني أربعة عشر، وفي) الشهر (الثالث ثلاثة عشر، فحيضها زمن الأسود فقط) لصلاحيته لذلك.

(١) في «ك»: «فاغتسلي».

(٢) تقدم تخريجه في (١/ ٤٣٠).

(٣) رواه النسائي (٢١٥)، وما بين معكوفتين منه.

وإن لم يكن متميزاً، أو كان ولم يصلح حيضاً فتجلس أقل حيض من كل شهر، حتى تتكرر^(١) استحاضتها ثلاثاً، ثم تجلس بعد من أول وقت ابتدائها أو أول كل شهر هلالٍ إن جهلته ستاً أو سبعاً بتحراً، ويتجه: احتمال وجوب قضاء نحو صوم فيما فعلته قبل.

* * *

(وإن لم يكن) دُمها (متميزاً) بأن كان كله أسوداً أو أحمر ونحوه، (أو كان) متميزاً (ولم يصلح) الأسود ونحوه أن يكون (حيضاً)، بأن نقص عن اليوم واللييلة، أو زاد عن الخمسة عشر يوماً: (فتجلس أقل حيض من كل شهر)؛ لأنه اليقين، (حتى تتكرر استحاضتها ثلاثاً)؛ لأن العادة لا تثبت بدونها، (ثم تجلس بعد) التكرار (من) مثل (أول وقت ابتدائها) إن علمته^(٢) من كل شهر ستاً أو سبعاً بتحراً، (أو) تجلس من (أول كل شهر هلالٍ إن جهلته)؛ أي: وقت ابتدائها بالدم (ستاً أو سبعاً) من الأيام بلياليها، (بتحراً)؛ أي: باجتهاد في حال الدم، وعادة أقاربها النساء ونحوه، لحديث حمّة بنت جحش قالت: يا رسول الله! إنني أستحاض حيضةً كبيرةً شديدةً قد منعتني الصوم والصلاة، فقال: «تحيضي في علم الله ستاً أو سبعاً، ثم اغتسلي»، رواه أحمد وغيره^(٣)، وعملاً بالغالب.

(ويتجه) بـ (احتمالٍ) قويٍّ: (وجوب قضاء) من جهلت وقت ابتدائها بالدم (نحو صوم) كطواف واعتكاف واجبين (فيما) - أي: زمن - (فعلته)؛ أي: الصوم ونحوه (قبل) التحري، كمن جهل القبلة وصلى بلا تحرٍ فيقضي ولو

(١) في «ح»: «تكرر».

(٢) في «ق»: «علمت».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٣٩)، وأبو داود (٢٨٧).

فصل

وَإِنْ اسْتُحِضَّتْ مَنْ لَهَا عَادَةٌ، جَلَسَتْهَا إِنْ عَلِمَتْهَا؛ بِأَنْ تَعْرِفَ
شَهْرَهَا وَوَقْتَ حَيْضٍ وَطُهْرٍ وَعَدَدَ أَيَّامِهَا، فَتَجْلِسُ^(١) وَلَوْ كَانَ دُمُّهَا
مُتَمَيِّزًا،

أصاب، وهو متجه^(٢).

(فصل)

(وَإِنْ اسْتُحِضَّتْ مَنْ لَهَا عَادَةٌ جَلَسَتْهَا) - أي: عادتَها - (إِنْ عَلِمَتْهَا، بِأَنْ
تَعْرِفَ شَهْرَهَا وَوَقْتَ حَيْضِهَا) (وطهر)ها (وعددَ أيامها ولو كان دُمُّها متميِّزاً)؛
لعموم قوله ﷺ لَأُمِّ حَبِيبَةَ إِذْ سَأَلَتْهُ عَنِ الدِّمِّ: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ
حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»، رواه مسلم^(٣)، ولأنَّ العادة أقوى؛ لكونها^(٤) لا تبطل
دلائلها، بخلاف نحو اللون إذا زاد على أكثر الحيض بطلت دلائله، ولا فرق بين
أَنْ تكون العادة متفقةً أو مختلفةً.

(١) سقطت من «ز».

(٢) أقول: ذكره الشارح ولم يتعرض له، وقال الشيخ عثمان: قوله: فأقل الحيض... إلخ،
الظاهر أنه يلزمها الغسل بعد الأقل وبعد الغالب أيضاً، وأنها تعيد ما فعلته من واجب نحو
صوم في بقية الغالب، لأنه صار حيضاً، فتأمل، انتهى.

قلت: هو صريح في بحث المصنف، وقول شيخنا: من جهلت... إلخ، تخصيصه غير
ظاهر، إذ غيرها كذلك على ما فصل هنا تتمته وفي الأصول، وقوله: كمن... إلخ، وفي
هذا التعليل خفاءً، بل تعليله ما ذكره الشيخ عثمان، فتأمل، انتهى.

(٣) رواه مسلم (٣٣٤)، من حديث عائشة في قصة أم حبيبة.

(٤) في «ق»: «لأنها».

لَا مَا نَقَصْتُهُ عَادَتُهَا قَبْلُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ؛ كَمَنْ عَادَتْهَا عَشْرَةٌ، فَرَأَتْ خَمْسَةً، ثُمَّ اسْتَحِيضَتْ، فَتَجَلَسُ الْخَمْسَةَ، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْهَا عَمِلَتْ بِتَمْيِيزٍ صَالِحٍ لِحَيْضٍ، وَلَوْ تَنَقَّلَ، أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ، فَإِنْ لَمْ يَكْ^(١) تَمْيِيزٌ، أَوْ كَانَ وَلَيْسَ بِصَالِحٍ فَمُتَحَيِّرَةٌ، لَا تَفْتَقِرُ اسْتِحَاضَتُهَا إِلَى تَكَرُّارٍ،

و(لا) تجلسُ (ما نَقَصْتُهُ عَادَتُهَا قَبْلُ)؛ أي: قبل استِحَاضَتِهَا، فإذا كانت عَادَتُهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ فَصَارَتْ أَرْبَعَةً ثُمَّ اسْتَحِيضَتْ: جلست الأربعة فقط، (وإن لم يتكرَّر) النقص^(٢) (كَمَنْ عَادَتْهَا عَشْرَةٌ) أَيَّامٍ (فرأت خمسة) أَيَّامٍ، (ثم اسْتَحِيضَتْ فَتَجَلَسُ الْخَمْسَةَ) حيثُ عِلْمَتُهَا عَادَتُهَا، (وإن لم تَعْلَمْهَا) - أي: عَادَتُهَا - بَأَنَّ جَهِلَتْ شَهْرَهَا وَوَقْتَ حَيْضِهَا وَعَدَدَ أَيَّامِهَا (عَمِلَتْ) وَجُوباً (بتَمْيِيزٍ صَالِحٍ لِحَيْضٍ) بَأَنَّ لَا يَنْقُصُ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْماً؛ لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ^(٣)، وَتَقَدَّمَ.

(ولو تَنَقَّلَ) التَمْيِيزُ بَأَنَّ لَمْ يَتَوَالَ (أو لم يتَكَرَّر) كما تَقَدَّمَ فِي الْمُبْتَدَأَةِ، (فإن لم يَكْ) لَدِمِهَا (تَمْيِيزٌ) بَأَنَّ كَانَ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، (أو كَانَ) لَهَا تَمْيِيزٌ (و) لَكِنَّهُ (لَيْسَ بِصَالِحٍ) بَأَنَّ نَقَصَ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، أَوْ جَاوَزَ خَمْسَةَ عَشَرَ: (ف) هِيَ (مُتَحَيِّرَةٌ)؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَحَيَّرَتْ فِي حَيْضِهَا بِجَهْلٍ عَادَتِهَا وَعَدَمِ تَمْيِيزِهَا، (لَا تَفْتَقِرُ اسْتِحَاضَتُهَا إِلَى تَكَرُّارٍ)، بِخِلَافِ الْمُبْتَدَأَةِ.

(١) فِي «ح»: «يَكُن».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ق»: «ثُمَّ اسْتَحِيضَتْ . . . النَقْصُ».

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٩)، وَلَفْظُهُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَّرَ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتُ تَحِيضِينَ فِيهَا ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي».

فَتَجْلِسُ نَاسِيَهُ عَدَدٍ فَقَطْ فِي مَوْضِعٍ حَيْضِهَا مِنْ أَوَّلِهِ غَالِبٍ حَيْضٍ إِنْ اتَّسَعَ شَهْرُهَا لَهُ؛ كَعَشْرِينَ، وَإِلَّا فَالْفَاضِلُ بَعْدَ أَقَلِّ طَهْرٍ؛ كَثَمَانِيَةِ عَشَرَ، فَتَجْلِسُ خَمْسَةً؛ لِئَلَّا يَنْقُصَ طَهْرٌ عَنْ أَقَلِّهِ، وَشَهْرُهَا مَا اجْتَمَعَ لَهَا فِيهِ حَيْضٌ وَطَهْرٌ صَحِيحَانِ؛ كَأَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَنَاسِيَهُ وَقْتُ فَقَطِ الْعَدَدِ بِهِ، . . .

وللمتحيِّرة أحوالٌ:

أحدها: أَنْ تَنْسَى عَدَدَ أَيَّامِهَا دُونَ مَوْضِعِ حَيْضِهَا، وَقَدْ بَيَّنَّهَا بِقَوْلِهِ:
(فَتَجْلِسُ نَاسِيَهُ عَدَدٍ فَقَطْ فِي مَوْضِعٍ حَيْضِهَا مِنْ أَوَّلِهِ غَالِبٍ حَيْضٍ) سِتًّا أَوْ سَبْعًا
بِالتَّحْرِيّ (إِنْ اتَّسَعَ شَهْرُهَا لَهُ)؛ أَي: لَغَالِبِ الْحَيْضِ، (ك) أَنْ يَكُونَ شَهْرُهَا
(عَشْرِينَ) فَأَكْثَرَ، فَتَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا سِتًّا أَوْ سَبْعًا بِالتَّحْرِيّ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصَلِّيُ بَقِيَّةَ
العَشْرِينَ، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى فِعْلِ ذَلِكَ أَبَدًا، (وَإِلَّا) يَتَّسِعُ شَهْرُهَا لَغَالِبِ الْحَيْضِ وَأَقَلِّ
الطَّهْرِ، (ف) إِنَّهَا تَجْلِسُ (الْفَاضِلَ) مِنْ شَهْرِهَا (بَعْدَ أَقَلِّ طَهْرٍ) بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ،
(ك) أَنْ يَكُونَ شَهْرُهَا (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) يَوْمًا، (ف) إِنَّهَا (تَجْلِسُ) الزَّائِدَ عَنْ أَقَلِّ الطَّهْرِ
بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ، وَهُوَ (خَمْسَةٌ) أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهَا الْبَاقِي مِنَ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ،
فَتَجْلِسُهَا فَقَطْ؛ (لِئَلَّا يَنْقُصَ طَهْرٌ عَنْ أَقَلِّهِ) فَيُخْرِجَ عَنْ كَوْنِهِ طَهْرًا.

(وَشَهْرُهَا) - أَي: الْمَرْأَةُ - (مَا اجْتَمَعَ لَهَا فِيهِ حَيْضٌ وَطَهْرٌ صَحِيحَانِ)؛ أَي:
تَامَّانَ (كَأَرْبَعَةِ عَشَرَ) يَوْمًا بِلَيَالِيهَا: يَوْمٌ بِلَيْلَتِهِ لِلْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّهُ، وَثَلَاثَةُ عَشَرَ بِلَيَالِيهَا
لِلطَّهْرِ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّهَا.

الحال الثاني: أَنْ تَذْكُرَ عَدَدَ أَيَّامِ حَيْضِهَا وَتَنْسَى ^(١) مَوْضِعَهُ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشِيرَ
بِقَوْلِهِ: (و) تَجْلِسُ (نَاسِيَهُ وَقْتُ فَقَطِ الْعَدَدِ بِهِ)؛ أَي: بِشَهْرِهَا مِنْ أَوَّلِ مَدَّةٍ عُلِمَ

(١) فِي «ك»: «وَنَسِيَ».

وَنَاسِيَتُهُمَا غَالِبَ حَيْضٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ مُدَّةٍ عُلِمَ فِيهَا وَضَاعَ مَوْضِعُهُ؛
 كَنَصْفِ الشَّهْرِ الثَّانِي، فَإِنْ جَهِلَتْ فَمِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ هِلَالِيٍّ؛ كَمُبْتَدَأَةٍ،
 وَمَتَى ذَكَرَتْ عَادَتَهَا رَجَعَتْ إِلَيْهَا، وَقَضَتْ الْوَاجِبَ زَمَنَها مِنْ نَحْوِ صَوْمٍ
 لَا صَلَاةٍ، وَزَمَنَ جُلُوسِها فِي غَيْرِها مِنْ نَحْوِ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ،

الحَيْضُ فِيها وَضَاعَ مَوْضِعُهُ، كَنَصْفِ الشَّهْرِ الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ لَحِيضِها مَدَّةً،
 بِأَنْ كَانَتْ لَا تَعْلَمُ: هَلْ كَانَ حَيْضُها فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، أَوْ وَسَطِهِ، أَوْ آخِرِهِ؟ فَإِنَّها
 تَجْلِسُ الْعَدَدَ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ هِلَالِيٍّ حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ.

الحال الثالث: أَنْ لَا تَذْكُرَ عَدَدًا وَلَا وَقْتًا لَحِيضِها، وَقَدْ ذَكَرَها بِقَوْلِهِ:
 (و) تَجْلِسُ (نَاسِيَتُهُمَا)؛ أَي: الْعَدَدَ وَالْوَقْتَ، (غَالِبَ حَيْضٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ مُدَّةٍ عُلِمَ)
 الْحَيْضُ (فِيها وَضَاعَ مَوْضِعُهُ، كَنَصْفِ الشَّهْرِ الثَّانِي)، أَوْ نَصْفِ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، أَوْ
 الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنَ الشَّهْرِ، (فَإِنْ جَهِلَتْ) كَوْنَ مَوْضِعِها فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (ف) إِنَّها
 تَجْلِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ (مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ هِلَالِيٍّ كَمُبْتَدَأَةٍ)؛ أَي: كَمَا تَفْعَلُ الْمُبْتَدَأَةُ
 ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ حَمَّةَ^(١)، وَتَقَدَّمَ.

(وَمَتَى ذَكَرَتْ) النَّاسِيَةُ (عَادَتَهَا رَجَعَتْ إِلَيْها) فَجَلَسَتْها؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْجُلُوسِ
 فِيها كَانَ لِعَارِضِ النِّسْيَانِ وَقَدْ زَالَ، فَجَعَتْ إِلَى الْأَصْلِ، (وَقَضَتْ الْوَاجِبَ
 زَمَنَها)؛ أَي: زَمَنَ عَادَتِها، (مِنْ نَحْوِ صَوْمٍ) وَطَوَافٍ وَاعْتِكَافٍ وَاجِبٍ، لَتَبَيَّنَ
 فَسادَهُ بِكَوْنِهِ صَادَفَ حَيْضَها، وَ(لَا) يَجِبُ عَلَيْها قِضَاءُ (صَلَاةٍ) تَرَكَتْها زَمَنَ عَادَتِها،
 (و) تَقْضِي الْوَاجِبَ أَيْضًا (زَمَنَ جُلُوسِها فِي غَيْرِها)؛ أَي: غَيْرِ عَادَتِها، (مِنْ
 نَحْوِ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَمَنِ حَيْضٍ^(٢)، فَلَوْ كَانَتْ عَادَتُها سِتَّةً إِلَى آخِرِ الْعَشْرِ

(١) رواه أحمد (٤٣٩ / ٦)، وأبو داود (٢٨٧)، وسلف قريباً في (١ / ٤٣٣).

(٢) في «م»: «حيضها»، وفي «ك»: «(و) تقضي الواجب أيضاً (من نحو صوم وصلاة زمن =

وَمَا تَجْلِسُهُ نَاسِيَةً لِعَادَتِهَا مِنْ حَيْضٍ مَشْكُوكٍ فِيهِ فَكَحَيْضٍ ^(١) يَقِينًا .
وَيَتَّجُهُ: وَمَا زَادَ فَكَاسْتَحَاضَةً يَقِينًا، خِلَافًا لَهُمَا حَيْثُ جَعَلَا مَا زَادَ
إِلَى أَكْثَرِهِ كَطَهْرٍ مُتَيَقِّنٍ، فَيُؤْهِمُ حِلَّ وَطْءٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

الأول، فجلستُ سبعةً من أوله ثم ذكرتُ، لزمها قضاء ما تركتُ من الصلاة والصيام الواجب في الأربعة الأولى، وقضاء ما صامت من الواجب في الثلاثة الأخيرة.

(وما تجلسه ناسية لعادتها من حيضٍ مشكوكٍ فيه)، (ف) هو (كحيضٍ يقيناً) في أحكامه: من تحريم الصلاة والصوم والوطء ونحوها.

(ويتجه: وما زاد) على ما تجلسه، وانتهت الزيادة إلى أكثره،
(ف) حُكْمُهُ (كاستحاضةٍ يقيناً)، ويأتي، (خِلَافاً لهما)؛ أي: «للإقناع» ^(٢)
و«المنتهى» ^(٣) (حيثُ جَعَلَا مَا زَادَ) على ما تجلسه؛ (إلى أكثره)؛ أي: الحيض ^(٤)
طهراً مشكوكاً فيه، وحُكْمُهُ (كطهرٍ متيقِّنٍ) في أحكامه، (فَيُؤْهِمُ) قولهما (حِلَّ وَطْءٍ) فيه، (وليس) الحُكْمُ (كذلك)، قال في «المستوعب»: هو طهرٌ مشكوكٌ فيه، وحُكْمُهُ حُكْمُ الطَّهْرِ بَيَقِينٍ، إِلَّا فِي جَوَازِ وَطْئِهَا، فَإِنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ ^(٥)، انتهى.

= جلوسها في غيرها؛ أي: غير عادتها؛ لأنه حيض.

(١) في «ح»: «كحيض».

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ١٠٤).

(٣) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوح (١/ ١٢٩).

(٤) في «ك»: «(إلى أكثر) الحيض».

(٥) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ٣٧٧).

* فرع: لا يُعتبر تمييزٌ إلاَّ مع استِحاضَةٍ، فتَجَلِسُ جَمِيعَ دَمٍ لم يُجَاوِزْ أَكْثَرَ حَيْضٍ ولو كان مُخْتَلِفًا، فَإِنْ جَاوَزَهُ اعْتَبِرَ تَمْيِيزٌ، وَلَا تَبْطُلُ دَلَالَتُهُ بِزِيَادَةِ الدَّمِ عَلَى شَهْرٍ، فَلَوْ رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا دَمًا أَسْوَدَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ أَحْمَرَ، فَلَا أَسْوَدُ كُلُّهُ حَيْضٌ؛ لَصَلَا حَيْثَهُ لَهُ،

وما قالاه جَزَمَ به القاضي، واقتصرَ عليه ابنُ تميمٍ، قال في «الرعاية»: والحيضُ والطهرُ مع الشكِّ فيهما كاليقينِ فيما يحِلُّ ويَحْرُمُ ويُكْرَهُ وَيَجِبُ^(١) وَيُسْتَحَبُّ وَيُسْقَطُ^(٢).

* (فرع: لا يُعتبر تمييزٌ إلاَّ مع استحاضَةٍ) المرأة، (فتجلسُ جميع) مدَّةِ (دمٍ لم يُجَاوِزْ أَكْثَرَ حَيْضٍ) لكثرة وقوعه في العادة، (ولو كان) الدمُ (مختلفًا): ككونِ بعضه أسودَ وبعضه أحمرَ، وبعضه ثخينًا أو مُتَنِّيًا، (فإن جاوزَه)؛ أي: جاوزَ الدمُ أَكْثَرَ الحَيْضِ (اعْتَبِرَ تَمْيِيزٌ)؛ لِمَا تقدم، (ولا تَبْطُلُ دَلَالَتُهُ) - أي: التمييزُ - (بزيادةِ الدَّمِينِ)؛ أي: الدَّمِ الذي يَصْلُحُ حَيْضًا كالأَسْوَدَ أو الثَّخِينِ أو المُتَنِّينِ إذا بلغَ يومًا وَليلةً ولم يجاوزِ خمسةَ عَشَرَ، والدَّمِ الْآخِرِ، (على شهرٍ) هلالِيٍّ أو ثلاثينَ يومًا، (فلو رأت في كُلِّ شهرٍ خمسةَ عَشَرَ يَوْمًا دَمًا أَسْوَدَ، وخمسةَ عَشَرَ يَوْمًا دَمًا أَحْمَرَ؛ فَلَا أَسْوَدُ كُلُّهُ حَيْضٌ لَصَلَا حَيْثَهُ) - أي: الأَسْوَدُ - (له)؛ أي: الحَيْضُ، وَأَمَّا الْأَحْمَرُ

(١) سقطت من «ق».

(٢) أقول: ذكره الشارح، وقال: فيه ما فيه، انتهى.

قلت: ما ذكره المصنف مبنيٌّ على قولٍ ذكره في «الإنصاف» لبعضهم منهم صاحب «المستوعب»، انتهى.

وَتَبْطُلُ دَلَالَتُهُ إِنْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ .

* * *

فصل

وَإِنْ تَغَيَّرَتْ عَادَةُ مُعْتَادَةٍ بَزِيَادَةٍ، أَوْ تَقَدَّمَ، أَوْ تَأَخَّرَ فَكَدَمَ زَائِدٌ عَلَى أَقَلِّ حَيْضٍ مُبْتَدَأَةٍ، فِي إِعَادَةِ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ، فَلَوْ لَمْ يَعُدْ، أَوْ أَيْسَتْ قَبْلَ تَكَرَّارِهِ ثَلَاثًا، لَمْ تَقْضِ، وَعَنْهُ: تَصِيرُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَكَرَّرٍ،

في هذه الحال^(١) فإنه بمنزلة الطَّهْرِ، (وَتَبْطُلُ دَلَالَتُهُ)؛ أي: التمييز (إِنْ زَادَ) الدَّمُ الْأَسْوَدُ (عَلَى أَكْثَرِهِ)؛ أي: الحيض .

(فصل)

(وَإِنْ تَغَيَّرَتْ عَادَةُ مُعْتَادَةٍ بَزِيَادَةٍ^(٢)) بَأَنَّ كَانَتْ عَادَتُهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ فَرَأَتْ الدَّمَ ثَمَانِيَّةً، (أَوْ) تَغَيَّرَتْ عَادَتُهَا بـ (تَقَدَّمَ)، بَأَنَّ كَانَتْ تَرَى الدَّمَ مِنْ وَسْطِ الشَّهْرِ، فَرَأَتْهُ فِي أَوَّلِهِ، (أَوْ) تَغَيَّرَتْ عَادَتُهَا بـ (تَأَخَّرَ)؛ بَأَنَّ كَانَتْ تَرَاهُ فِي أَوَّلِهِ فَتَأَخَّرَ إِلَى آخِرِهِ: (ف) مَا تَغَيَّرَ (كَدَمَ زَائِدٌ عَلَى أَقَلِّ حَيْضٍ) مِنْ (مُبْتَدَأَةٍ فِي إِعَادَةِ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ)، فَلَا تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا، فَتَصُومُ فِيهِ وَتُصَلِّي قَبْلَ التَّكَرَّرِ، وَتَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ غُسْلًا ثَانِيًا، فَإِذَا تَكَرَّرَ صَارَ عَادَةً، تَجْلِسُ، وَتَعِيدُ صَوْمَ فَرْضٍ وَنَحْوِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ تَبَيَّنَاهُ حَيْضًا، (فَلَوْ لَمْ يَعُدْ، أَوْ أَيْسَتْ قَبْلَ تَكَرَّارِهِ ثَلَاثًا، لَمْ تَقْضِ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُبْتَدَأَةِ، (وَعَنْهُ)؛ أي: الإمام أحمد: (تَصِيرُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَكَرَّرٍ)، أَوْ مَا إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ ابْنِ

(١) في «ق»: «بهذه الحالة» بدل «في هذه الحال» .

(٢) سقطت من «ق» .

اخْتَارَهُ جَمْعٌ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَلَا يَسَعُ النَّسَاءَ الْعَمَلُ بغيره، وَمَنْ انْقَطَعَ دُمُّهَا فِي أَثْنَاءِ عَادَتِهَا وَلَوْ أَقَلَّ مُدَّةً فَطَاهِرٌ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَنَحْوَهُ، وَلَا يُكْرَهُ وَطُؤُهَا، فَإِنْ عَادَ فِي عَادَتِهَا جَلَسَتْهُ^(١)،

منصور^(٢)، و(اختاره جمعٌ، وعليه العمل، ولا يسع النساء العمل بغيره).

قال في «الإنصاف»: وهو الصواب، قال ابن تميم: وهو أشبه، قال ابن عبيدان: وهو الصحيح، قال في «الفائق»: وهو المختار، واختاره الشيخ تقي الدين، وإليه ميلُ الشارح^(٣).

(وَمَنْ انْقَطَعَ دُمُّهَا فِي أَثْنَاءِ عَادَتِهَا، وَلَوْ) كَانَ انْقِطَاعُهُ (أَقَلَّ مُدَّةً)، فَلَا يُعْتَبَرُ بِلَوْغِهِ يَوْمًا، (ف) هِيَ (طَاهِرٌ تَغْتَسِلُ)، لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَّا مَا رَأَتْ الطَّهْرَ سَاعَةً فَلَتَغْتَسِلُ^(٤)، (وَتُصَلِّي وَنَحْوَهُ)، وَتَفْعُلُ مَا تَفْعَلُهُ الطَّاهِرَاتُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ الْحَيْضَ بِكَوْنِهِ أَذَى، فَإِذَا ذَهَبَ الْأَذَى وَجَبَ زَوَالُ الْحَيْضِ، (وَلَا يُكْرَهُ وَطُؤُهَا) بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ كَسَائِرِ الطَّاهِرَاتِ.

(فَإِنْ عَادَ) الدَّمُ (فِي عَادَتِهَا جَلَسَتْهُ^(٥)) وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ عَادَتَهَا،

(١) في «ف»: «جلست».

(٢) هو إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج، من المحدثين الفقهاء، ولد بمرو، ورحل إلى العراق والحجاز والشام، واستوطن نيسابور، وتوفي بها سنة (٢٥١هـ)، وله: «مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه». انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١١٣)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٢٩٧).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٣٧١).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣٦٧)، والدارمي في «سننه» (٨٠٠) بلفظ: «وإذا رأَتْ الطهر ولو ساعة من نهارٍ فلتغتسل ولتُصل».

(٥) في «ق»: «جلست»، وفي «كشاف القناع» للبهوتي (١/ ٢١٢): (جلسته)؛ أي: =

لا مجاوزها^(١)، ولو لم يُجاوِزْ أَكْثَرُهُ حَتَّى يَتَكَرَّرَ، فَإِنْ جَاوَزَهُ، فَلَيْسَ بِحَيْضٍ، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ عَادَتِهَا وَأَمَكْنَ جَعْلُهُ حَيْضًا، عُمِلَ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا، فَلَوْ كَانَتْ الْعَادَةُ عَشْرَةَ^(٢) مَثَلًا فَرَأَتْ خَمْسَةً دَمًا، وَطَهَرَتِ الْبَاقِيَةَ، ثُمَّ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا وَتَكَرَّرَ،

أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ، وَ(لَا) تَجَلَسُ (مَا جَاوَزَهَا)؛ أَي: الْعَادَةُ (وَلَوْ لَمْ يَجَاوِزْ أَكْثَرَهُ)؛ أَي: الْحَيْضِ (حَتَّى يَتَكَرَّرَ) فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَتَجَلَسُهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيْضٌ، (فَإِنْ جَاوَزَهُ)؛ أَي: جَاوَزَ أَكْثَرَهُ (فَلَيْسَ بِحَيْضٍ)؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ، فَيَكُونُ كُلُّهُ اسْتِحَاضَةً؛ لَا تَصَالُهُ بِهِ وَانْفِصَالُهُ عَنِ الْحَيْضِ.

(وَإِنْ عَادَ) إِلَيْهَا الدَّمُ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ عَنْهَا (بَعْدَ عَادَتِهَا)، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُمَكِّنَ جَعْلُهُ حَيْضًا أَوْ لَا، (و) حَيْثُ (أَمَكْنَ جَعْلُهُ حَيْضًا) - إِمَّا بَضْمَهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ أَوْ بِنَفْسِهِ بِأَنْ لَا يَجَاوِزَ^(٣) أَكْثَرَهُ - (عُمِلَ بِهِ)، فَيَلْفَقُ الدَّمَانِ وَيُجْعَلَانِ حَيْضَةً وَاحِدَةً إِنْ تَكَرَّرَ الدَّمُ الَّذِي بَعْدَ الْعَادَةِ ثَلَاثًا، (وَإِلَّا) يُمَكِّنُ جَعْلُهُ حَيْضًا لِعُبُورِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّمِ الْأَوَّلِ أَقْلُ الطَّهْرِ، (فَلَا) يَكُونُ حَيْضًا بَلْ اسْتِحَاضَةً، سِوَاءٍ تَكَرَّرَ أَوْ لَا؛ لِمَجَاوِزَتِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ.

ويظهرُ ذلكُ بِالمِثَالِ: (فَلَوْ كَانَتْ الْعَادَةُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مَثَلًا، فَرَأَتْ) مِنْهَا (خَمْسَةً دَمًا وَطَهَرَتِ) الْخَمْسَةَ (الْبَاقِيَةَ، ثُمَّ رَأَتْ خَمْسَةً) أُخْرَى (دَمًا، وَتَكَرَّرَ) ذَلِكَ ثَلَاثًا:

= زَمَنُ الدَّمِ مِنَ الْعَادَةِ.

(١) فِي «ز»: «لَا مَا جَاوَزَهَا».

(٢) فِي «ز» زِيَادَةُ: «أَيَّامٌ».

(٣) فِي «ق»: «يَتَجَاوِزُ».

فَالْخَمْسَةُ الْأُولَى وَالثَّلَاثَةُ^(١) حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ بِالتَّلْفِيقِ، وَلَوْ كَانَتْ رَأَتْ
يَوْمًا بِبَلِيلَتِهِ^(٢) دَمًا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طُهْرًا، ثُمَّ يَوْمًا بِبَلِيلَتِهِ^(٣) دَمًا، وَتَكَرَّرَ،
فَحَيْضَتَانِ، وَلَوْ رَأَتْ فِي الْأُولَى الثَّانِي سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً، لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، أَوْ
فِي الثَّانِيَةِ يَوْمَيْنِ دَمًا وَاثْنِي عَشَرَ طُهْرًا، ثُمَّ يَوْمَيْنِ دَمًا فَكَذَلِكَ، لَا حَيْضَةَ؛
لِزِيَادَةِ الدَّمَيْنِ، مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ طَهْرٍ عَلَى أَكْثَرِ حَيْضٍ، وَلَا حَيْضَتَيْنِ؛
لَا نْتِفَاءَ طَهْرٍ صَحِيحٍ بَيْنَهُمَا،

(فَالْخَمْسَةُ الْأُولَى وَ) الْخَمْسَةُ (الثَّلَاثَةُ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ بِالتَّلْفِيقِ)؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَيْنَهُمَا
لَا يُجَاوِزَانِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، (وَلَوْ كَانَتْ رَأَتْ يَوْمًا) بِبَلِيلَتِهِ (دَمًا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ
طُهْرًا، ثُمَّ) رَأَتْ (يَوْمًا) بِبَلِيلَتِهِ (دَمًا وَتَكَرَّرَ) الثَّانِي، (ف) هُمَا (حَيْضَتَانِ)؛ لَوْجُودِ طَهْرٍ
صَحِيحٍ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ أَقْلَ الطَّهْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، (وَلَوْ رَأَتْ فِي) الصُّورَةِ (الْأُولَى)
الدَّمِ (الثَّانِي سِتَّةً) أَيَّامٍ (أَوْ سَبْعَةً لَمْ يَكُنْ حَيْضًا)؛ لِمُجَاوَزَتِهِ مَعَ الْأَوَّلِ وَمَا بَيْنَهُمَا
أَكْثَرَ الْحَيْضِ.

(أَوْ) رَأَتْ (فِي) الصُّورَةِ (الثَّانِيَةِ يَوْمَيْنِ دَمًا وَاثْنِي عَشَرَ طُهْرًا، ثُمَّ) رَأَتْ
(يَوْمَيْنِ دَمًا، فَكَذَلِكَ)؛ أَيِ: (لَا) يُمَكِّنُ جَعْلُهُمَا (حَيْضَةً) وَاحِدَةً؛ (لِزِيَادَةِ الدَّمَيْنِ)^(٤)
مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ طَهْرٍ عَلَى أَكْثَرِ حَيْضٍ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا،
(وَلَا) يُمَكِّنُ جَعْلُهُمَا (حَيْضَتَيْنِ)؛ لِانْتِفَاءِ طَهْرٍ صَحِيحٍ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا اثْنِي عَشَرَ

(١) فِي «ح»: «وَالثَّانِيَةِ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ح».

(٣) فِي «ح»: «وَلِيلَتِهِ».

(٤) فِي «ق»: «الْيَوْمَيْنِ».

فَيَكُونُ الْحَيْضُ مَا وَافَقَ الْعَادَةَ، وَالْآخِرُ اسْتِحَاضَةً. وَصُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ فِي أَيَّامِ عَادَةِ حَيْضٍ، لَا بَعْدَهَا وَلَوْ تَكَرَّرَ، وَمَنْ تَرَى دَمًا يَبْلُغُ مَجْمُوعُهُ أَقْلَ حَيْضٍ وَنَقَاءً مُتَخَلِّلًا، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَهُ، فَالِدَّمُ حَيْضٌ مُلْفَقٌ، . . .

يوماً، وأقل الطهر ثلاثة عشر، (فيكون الحيض) منهما (ما وافق العادة)؛ لَتَقْوِيهِ بموافقتها، (و) يكون (الآخر استحاضة) ولو تكرر.

(وَصُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ) - وهي: شيء كالصديد يعلوه صُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ، قاله في «المبدع»^(١) - (في أيام عَادَةِ حَيْضٍ)؛ لدخولهما في عموم النص، ولقول عائشة - وكان النساء ينعثن إليها بالذُّرْجَةِ فيها الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ -: «لَا تَعَجَّلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ»، تريد بذلك الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضِ^(٢). وفي «الكافي»: قال مالك وأحمد: هي ماء أبيض يُتَّبَعُ الْحَيْضَةُ^(٣)، (لَا بَعْدَهَا)؛ أي: ليستِ الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ بَعْدَ الْعَادَةِ حَيْضًا، (ولو تكرر) ذلك فلا تَجْلِسُهُ، لقول أم عطية: كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا. رواه أبو داود^(٤)، والبخاري ولم يَذْكُرْ: بعد الطُّهر^(٥).

(وَمَنْ تَرَى دَمًا) متفرقاً (يَبْلُغُ مَجْمُوعُهُ)؛ أي: الدم (أَقْلَ حَيْضٍ): يوماً بليته، أو زاد عليه، (و) تَرَى (نَقَاءً مُتَخَلِّلًا) لذلك الدَّمِ، (وَلَمْ يُجَاوِزِ) الدَّمُ وَالنَّقَاءُ (أَكْثَرَهُ)؛ أي: أكثر الحيض: خمسة عشر يوماً (فَالِدَّمُ) الذي رَأَتْهُ (حَيْضٌ مُلْفَقٌ) فتجلسُهُ؛ لأنه لَمَّا لَمْ يُمَكِّنْ جَعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ حَيْضَةً ضَرُورَةً كَوْنَهُ لَمْ يَنْقُصْ عَنِ الْيَوْمِ

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١/ ٢٨٨).

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٥٩).

(٣) انظر: «الكافي» لابن قدامة (١/ ٧٨).

(٤) رواه أبو داود (٣٠٧).

(٥) رواه البخاري (٣٢٠).

وَالْبَاقِي طَهْرٌ تَغْتَسِلُ فِيهِ وَتُصَلِّي وَنَحْوَهُ وَيَتَّجِهُ: وَلَا يُكْرَهُ وَطُؤُهَا خِلَافًا لَهُ.

والليلة^(١)، أو كون الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر، تعيّن الضم؛ لأنه دم في زمن يصلح كونه حيضاً، أشبه ما لو لم يفصل بينهما طهر، بخلاف ما لو نقصت الدماء الموجودة في مدة الحيض عن أقل الحيض لم يجز التلفيق، قاله في «الفروع» بمعناه^(٢)، (والباقي)؛ أي: النقاء (طهر)؛ لما تقدّم من أن الطهر في أثناء الحيضة صحيح (تغتسل فيه وتصلّي ونحوه)؛ أي: تصوم وتطوف وتقرأ القرآن؛ لأنّه طهر حقيقة.

(ويتجه: ولا يُكْرَهُ وَطُؤُهَا) زَمَنَ طَهْرِهَا، قال في «الإنصاف»: حُكْمُهَا حُكْمُ الطاهرات في جميع أحكامها على الصحيح من المذهب^(٣). وقال في «الفروع»: وفائدة التلفيق أنّه متى عاودها الدّم فلا قضاء عليها، وكان وطء زوجها لها مباحاً، وهو متجه، (خلافاً له)؛ أي: لصاحب «الإقناع»^(٤) حيث صرح بكراهة وطئها^(٥).

(١) كذا في جميع النسخ و«ط»، والذي في «كشف القناع» للبهوتي (١ / ٢١٤): «ضرورة نقصه عن اليوم والليلة»، وهو الصواب، والله أعلم.

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١ / ٣٧٦).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١ / ٣٧٢).

(٤) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١ / ١٠٧).

(٥) أقول: قال في «حاشية الإقناع»: قوله: ويكره وطؤها، هكذا في «الإنصاف» قال: فعلى المذهب: يكره وطؤها زمن طهرها، قدمه في «الرعاية»، وعنه: يباح، انتهى. وقد سبق لك أنه لا يكره وطؤها في الطهر زمن الحيضة إلا أن يكون ذاك فيما إذا لم تعرف بعود الدم بعد انقطاعه، وهذا فيما إذا عرفت به خشية أن يعود حال الوطء، انتهى. قلت: وما قاله في الحاشية جمع بين ما هنا وما سبق، وهو حسن، وقول شيخنا: قال =

وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ؛ كَمَنْ تَرَى يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا نَقَاءً إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ
مَثَلًا، فَمُسْتَحَاضَةٌ، فَتَجْلِسُ عَادَتَهَا إِنْ عَلِمَتْهَا وَإِلَّا عَمِلَتْ بِتَمْيِيزِ صَالِحٍ
إِنْ كَانَ، وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً وَلَا تَمْيِيزَ، جَلَسَتْ أَقْلَهُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ
تَنْتَقِلُ لَغَالِبِ حَيْضٍ.

* * *

(وَإِنْ جَاوَزَ) زَمَنُ الدَّمِ وَزَمَنُ النِّقَاءِ (أَكْثَرَهُ)؛ أَي: أَكْثَرَ الْحَيْضِ (كَمَنْ تَرَى
يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا نَقَاءً إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مَثَلًا، (ف) تَكُونُ (مُسْتَحَاضَةً)؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ^(١)،
(فَتَجْلِسُ عَادَتَهَا إِنْ عَلِمَتْهَا، وَإِلَّا) تَعْلَمُ عَادَتَهَا (عَمِلَتْ بِتَمْيِيزِ صَالِحٍ إِنْ كَانَ)،
وَإِلَّا يَكُنْ تَمْيِيزُ صَالِحٍ فِيهَا مُتَحِيرَةً، (وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً وَلَا تَمْيِيزَ؛ جَلَسَتْ أَقْلَهُ)؛
أَي: أَقْلَ الْحَيْضِ (فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ لَغَالِبِ حَيْضٍ).

قال^(٢) في «الشرح»: وهل تُلَفَّقُ لها سبعة من خمسة عشر يومًا، أو تجلسُ
أربعة من سبعة؟ على وجهين^(٣)؛ انتهى.
وجَزَمَ في «الكافي» بالثاني^(٤).

= في «الإنصاف»: . . . إلخ، هذا في الطهر المشكوك فيه من كونه يجوز الوطء أو لا على
ما تقدم - فتأمل - والشارح ذكره وقال: قد تقدم أنه لا يكره وطؤها في الطهر زمن الحيضة،
انتهى.

(١) قوله ﷺ هو: «ما زاد على الخمسة عشر استحاضة، وأقل الحيض يوم وليلة». وقد سلف
قريباً في (١ / ٢٤٢).

(٢) في «ك»: «قاله».

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١ / ٣٥٣).

(٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١ / ١٢٠).

فصل

يَلْزَمُ مُسْتَحَاضَةً، وَكُلَّ دَائِمٍ حَدَثٍ - وَيَتَّجُهُ: وَيَثْبُتُ بِدَوَامِهِ لِأَخْرِ
وَقْتِ صَلَاةٍ، فَلَهُ طَهْرٌ وَصَلَاةٌ بِأَوَّلِ ثَانٍ بِسَلْسِ بَوْلٍ أَوْ مَذْيٍ، أَوْ رِيحٍ،
أَوْ جُرْحٍ لَا يَرَقَأُ دَمُهُ.....

(فصل)

(يَلْزَمُ مُسْتَحَاضَةً وَكُلَّ دَائِمٍ حَدَثٍ)؛ أي: غير مُنْقَطِعِهِ^(١)، (وَيَتَّجُهُ وَيَثْبُتُ)
عُذْرٌ مَنْ ابْتَدَأَهُ الْحَدَثُ (بدوامه)؛ أي: الْحَدَثُ، واستمراره (لأَخْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ)،
فليس له فِعْلُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ وَسْطِهِ، بل عليه تَأْخِيرُهُ^(٢) لِقُرْبِ وَقْتِ خُرُوجِهِ،
فَلَوْ أَخَّرَهُ رَجَاءً انْقِطَاعِ الْحَدَثِ، فَلَمْ يَنْقَطِعْ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ، (فَلَهُ طَهْرٌ وَصَلَاةٌ
بِأَوَّلِ) وَقْتِ (ثَانٍ)، لثَبُوتِ حُكْمِ دَوَامِ الْحَدَثِ بِاسْتِمْرَارِهِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَلَوْ صَلَّى
بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، لاسْتِقْرَارِ حُكْمِ دَوَامِ الْحَدَثِ لَهُ، وَهُوَ
مُتَّجُهُ^(٣).

(بَسَلْسِ بَوْلٍ) - مُتَعَلِّقٌ بِ- (دَائِمٍ) - (أَوْ مَذْيٍ، أَوْ رِيحٍ، أَوْ جُرْحٍ لَا يَرَقَأُ دَمُهُ)،

(١) فِي «ق»: «مَنْقَطِعٌ».

(٢) فِي «ق»: «تَأْخِيرٌ».

(٣) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ فِي حَلِّ مَعْنَى كَلَامِ الْمَصْنُفِ: فَمَنْ حَصَلَ لَهُ حَدَثٌ وَاسْتَمَرَ، لَمْ يَجْزِ
لَهُ أَنْ يَصْلِيَ أَوَّلَ صَلَاةٍ إِلَّا فِي آخِرِ وَقْتِهَا؛ لِعَدَمِ ثَبُوتِ حُكْمِ دَائِمِ الْحَدَثِ لَهُ، وَاحْتِمَالِ
انْقِطَاعِهِ، فَإِنْ اسْتَمَرَ الْحَدَثُ إِلَى آخِرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ثَبِتَ لَهُ حُكْمُ دَائِمِ الْحَدَثِ، فَيَصِحُّ أَنْ
يَصْلِيَ الثَّانِيَةَ أَوْ مَا بَعْدَهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَهُوَ مُتَّجُهُ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ أَوْضَحُ مِمَّا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: فَلَوْ آخِرُهُ... إلخ، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِبَحْثِ الْمَصْنُفِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ
يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ وَمَرَادُّ قَطْعًا، بَلْ هُوَ كَالصَّرِيحِ لِمَنْ تَأَمَّلَ، انْتَهَى.

غَسْلُ الْمَحَلِّ، وَتَعْصِيئُهُ مَعَ إِمْكَانٍ بِطَاهِرٍ يَمْنَعُ الْخَارِجَ حَسَبَ الْإِمْكَانِ،
بَحْشُو قُطْنٍ، وَخِرْقَةٍ عَرِيضَةٍ مَشْقُوقَةٍ الطَّرَفَيْنِ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَتَلَجَّمُ بِهَا،
وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ غَسْلٍ وَتَعْصِيْبٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَيْثُ لَا تَفْرِيطُ،

ومثله رعا فُ دَائِمٌ: (غَسْلُ) - فاعِلٌ: (يَلْزَمُ) - (المَحَلُّ) الملوَّث بالْحَدَثِ لإِزَالَتِهِ
عَنْهُ، (وَتَعْصِيئُهُ مَعَ إِمْكَانٍ بِطَاهِرٍ يَمْنَعُ الْخَارِجَ حَسَبَ الْإِمْكَانِ، بِحْشُو) المَحَلِّ
بـ (قُطْنٍ، وَ) شُدُّهُ بـ (خِرْقَةٍ عَرِيضَةٍ مَشْقُوقَةٍ الطَّرَفَيْنِ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَتَلَجَّمُ بِهَا)،
وَتَوْثِيقُ طَرَفَيْهَا بِشَيْءٍ^(١) آخَرَ قَدْ شَدَّتْهُ عَلَى وَسَطِهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِحَمْنَةٍ
حِينَ شَكَتْ إِلَيْهِ كَثْرَةَ الدَّمِ: «أَنْعَتُ لَكَ الْكَرْشُفَ - يَعْنِي: الْقُطْنَ - تَحْشِينَ بِهِ
الْمَكَانَ»، قَالَتْ: إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «تَلَجَّمِي»^(٢). فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ شُدُّهُ،
كَبَاسُورٍ وَنَاصُورٍ وَجَرَحٍ لَا يُمَكِّنُ شُدُّهُ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، فَإِنْ غَلَبَ الدَّمُ
بَعْدَ ذَلِكَ وَقَطَرَ لَمْ تَبْطُلِ الطَّهَارَةُ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ.

(وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ غَسْلٍ، وَ) لَا إِعَادَةُ (تَعْصِيْبٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَيْثُ لَا تَفْرِيطُ)
فِي الشَّدِّ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ مَعَ غَلْبَتِهِ وَقَوَّتِهِ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: اعْتَكَفْتُ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالطَّسْتُ تَحْتَهَا، وَهِيَ
تَصَلِّي، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣).

فَإِنْ فَرَطَ فِي الشَّدِّ، وَخَرَجَ الدَّمُ بَعْدَ الْوُضُوءِ لَزِمَتْ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ حَدَثٌ أُمَكَّنَ
التَّحَرُّزُ مِنْهُ.

(١) فِي «ك، م»: «فِي شَيْءٍ».

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦١ / ٤٣٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٨).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٤).

وَيَلْزَمُ وَضُوءَ لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ، وَيَبْطُلُ بِخُرُوجِهِ.....

(وَيَلْزَمُ) مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ (وضوءٌ لوقتٍ كلِّ صلاةٍ) إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ^(٢)، وَلِقَوْلِهِ أَيْضاً لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «وَتَوَضَّعْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣)، فَلَا يَجُوزُ لِفَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهَا^(٤) طَهَارَةٌ عَذْرٌ فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ كَالْتِمِمْ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ فَلَا يَتَوَضَّأُ^(٥).

(وَيَبْطُلُ) الْوُضُوءُ (بِخُرُوجِهِ) - أَيِ: الْوَقْتِ - كَمَا يَبْطُلُ وَضُوءٌ مَنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الْوَقْتِ لَغَيْرِ فَرْضٍ ذَلِكَ الْوَقْتِ بِدْخُولِهِ، وَجَزَمَ النَّاطِمُ بَعْدَ الْبُطْلَانِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، فَقَالَ فِي «مُقَرَّدَاتِهِ»:

وَبَدْخُولِ الْوَقْتِ طَهَرُ يَبْطُلُ لَمَنْ بِهَا اسْتَحَاضَةً قَدْ نَقَلُوا
لَا بِالْخُرُوجِ مِنْهُ لَوْ تَطَهَّرَتْ لِلْفَجْرِ لَمْ يَبْطُلْ بِشَمْسٍ ظَهَرَتْ

(١) عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ، رَمِيَ بِالتَّشْيِيعِ، مِنْ الرَّابِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ ١١٦هـ)، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ. انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّي (١٩ / ٥٢٢)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص: ٣٨٨).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٦).

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦ / ٢٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥)، وَرَوَاهُ أَيْضاً الْبُخَارِيُّ (٢٢٦).

(٤) فِي «م»: «وَلَأَنَّهَا».

(٥) فِي «ق»: «تَتَوَضَّأُ».

- وَيَتَّجِهْهُ: وَلَوْ فِي صَلَاةٍ غَيْرِ جُمُعَةٍ -

وقال في «الإنصاف»: وهي شبيهة بمسألة التيمم، والصحيح فيه: أنه يبطلُ بخروج الوقت، وقال القاضي: يبطلُ بدخول الوقت وبخروجه أيضاً^(١). وهذا^(٢) ظاهرُ كلامه في «الكافي»^(٣) و«الشرح» في غير موضعٍ كالتيَم، وجَزَمَ^(٤) به في «الإقناع»^(٥).

(ويتجه) بطلانُ الوضوءِ بخروجِ الوقتِ أو خروجِ شيءٍ، (ولو) كان ذلك (في صلاةٍ غيرِ) صلاةٍ^(٦) (جمعة)، قياساً على التيممِ حيثُ قالوا: إنَّه لا يبطلُ فيها لعدمِ إمكانِ إعادتها، وهو متجهٌ^(٧).

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١/ ٣٧٨).

(٢) في «ق»: «وهو».

(٣) انظر: «الكافي» لابن قدامة (١/ ٦٦).

(٤) في «ق»: «وجزمه».

(٥) انظر: «الإقناع» للحجاوي (١/ ١٠٩).

(٦) سقطت من «ك».

(٧) أقول: ذكره الشارح وقال: وهو حسنُ كالتيممِ وأولى، انتهى. قلت: وهو صريحُ قولهم: طهارةُ دائمِ الحدثِ طهارةٌ ضرورةٌ تتقيَّدُ بالوقتِ كالتيمم، فحيثُ خرج الوقتُ وهو فيها تبطلُ كالتيمم لبطلانِ طهارته، ما لم يكن في صلاةِ جمعة؛ لأنها لا تُقضى، ولا يمكنُ إعادتها كما تقدَّم في التيمم، وقد ذكر نظيرَ ذلك الخلوَتي على قولِ الأصليين: ويتوضأُ لوقتِ كلِّ صلاةٍ إن خرج شيءٌ، فقال: ولو في صلاةٍ ما لم تكن جمعةً بقياسِ الأولى على التيمم حيثُ قالوا: إنه لا يبطلُ فيها لعدمِ إمكانِ إعادتها، انتهى.

وقول المصنف: ويلزم وضوءُ لوقتِ كلِّ صلاةٍ، لم يقيدَه بخروج شيءٍ كما قيد به أصله، فهل هو مبني على ما أسلفه في باب الوضوء؟ وهو الأظهر من أن طهارةً دائمِ الحدثِ =

وَيُصَلِّي عَقِبَ طَهْرٍ نَدْبًا، فَإِنْ أَخَّرَ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، لَمْ يَضُرَّ، وَيُصَلِّي مَا شَاءَ حَتَّى جَمْعًا بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ^(١)،

(ويصلِّي عَقِبَ طَهْرٍ نَدْبًا) خروجاً من الخلاف، (فَإِنْ أَخَّرَ) الصلاة عن طَهْرِهِ، (ولو) كان التأخيرُ (لغير حاجة، لَمْ يَضُرَّ) ما دام الوقت؛ لأنَّه متطهِّرٌ كالمتيمِّم، (ويصلِّي) بوضوئه (ما شاء) ما دام الوقت، (حتى جَمْعًا بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ)؛ لبقاء وضوئه إلى خروج الوقت، وكالمتيمِّم^(٢) وأوَّلَى.

= لا ترفعُ الحدث مطلقاً مقارناً كان أو سابقاً، وإنما هي كالتيَمِّم مبيحةٌ لا رافعة، وتقدم بيان ذلك في الوضوء، وأن كلامه مبني على مرجوح فكان عليه الإشارةُ إلى خلافهما هنا على عادته، أو ليس الإطلاق مراداً، إذ لو كان مراداً لأشار إلى الخلاف، والمذهب هنا ما ذكره أصلاه: إن خرج شيء وإلا فلا، وكتب الشيخ عثمان على قولهما: إن خرج شيء، فقال: مفهومه أنه إن لم يخرج شيء فطهارته بحالها، وهذا يقتضي أن طهارة مَنْ حَدَّثَهُ دائمةٌ ترفعُ الحدث، فيخالفُ مقتضى ما تقدم من قولهم: وتتعينُ نية الاستباحة لِمَنْ حَدَّثَهُ دائمةً، وقولهم في شروط الوضوء: ودخول الوقت على مَنْ حَدَّثَهُ دائمةً لفرضه، فإن قضية ذلك كله أنه يتوضأ لوقتٍ كلِّ صلاةٍ دائماً، ويمكنُ أن يجاب بأن ما تقدم فيما إذا لم يُمكنه تعصيبُ المحل، كَمَنْ به بأسورٌ أو ناصور، وما هنا فيما إذا أمكنه ذلك ولم يخرج شيء، فليحرر.

قلت: وهو واضحٌ، وبه يجابُ عما ذكره المصنف في باب الوضوء من أنها لا ترفع مطلقاً، وأنه كالتيَمِّم، وعن إطلاقه هنا لزومُ الوضوء بأن المراد فيما إذا كان خارجاً لا يمكن منعه بحشوٍ وعَصَبٍ، وأما إذا أمكن منع ذلك وحصل فترَفُعُ الحدث وتدون طهارته ولو مضى أوقات إلى خروج شيء أو ناقض آخر، وهو ظاهر، فتأمل، انتهى.

[في «ل»: «وأنها كالتيَمِّم»].

(١) في «ز»: «فرضين».

(٢) في «ط»: «وكالتيَمِّم».

وَلَهَا الطَّوَافُ وَلَوْ لَمْ تَطُلِ اسْتِحَاضَتُهَا، وَإِنْ اُعْتِيدَ انْقِطَاعُ حَدَثٍ زَمَنًا
يَتَّسِعُ لِلْفِعْلِ فِيهِ تَعَيَّنَ، وَإِنْ عَرَضَ هَذَا الانْقِطَاعُ لِمَنْ عَادَتْهُ الْاِتِّصَالُ،
بَطَلَ وُضُوؤُهُ فَتَبَطَّلَ صَلَاتُهُ، وَقَبْلَهَا يَحْرُمُ شُرُوعُ فِيهَا، وَلَا أَثَرَ لَانْقِطَاعِ
لَا يَتَّسِعُ لِلْفِعْلِ، أَوْ.....

(ولها)؛ أي: المُسْتَحَاضَةُ (الطواف) فَرَضًا وَنَفْلًا (ولو لم تطل استحاضتها)،
كالصلاة وأولى.

(وَإِنْ اُعْتِيدَ انْقِطَاعُ حَدَثٍ) دائمٍ (زَمَنًا يَتَّسِعُ لِلْفِعْلِ) - أي: الصلاة والطهارة
لها - (فيه)؛ أي: الزمن (تَعَيَّنَ) فعلٌ المفروضة فيه، ظاهره: ولو لَزِمَ عليه خروجُ
الوقتِ المختارِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَمَكَّنَهُ الْإِتْيَانُ بِهَا عَلَى وَجْهِ لَا عَذَرَ مَعَهُ وَلَا ضَرُورَةَ^(١)، فَتَعَيَّنَ
كَمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ.

(وَإِنْ عَرَضَ هَذَا الانْقِطَاعُ)؛ أي: انْقِطَاعُ الْحَدَثِ زَمَنًا يَتَّسِعُ لِلْفِعْلِ (لِمَنْ
عَادَتْهُ الْاِتِّصَالُ) لِلْحَدَثِ، وَهُوَ مُتَوَضَّئٌ؛ (بَطَلَ وُضُوؤُهُ)؛ لَأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ مَنْ
حَدَّثَهُ غَيْرُ دَائِمٍ، (فَتَبَطَّلَ صَلَاتُهُ) لَتَيَيَّنَ بُطْلَانُ طَهَارَتِهِ بِالْاِنْقِطَاعِ.

(و) إِنْ وُجِدَ هَذَا الْاِنْقِطَاعُ (قَبْلَهَا)؛ أي: قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ (يَحْرُمُ
شُرُوعُ فِيهَا) حَتَّى يَتَوَضَّأَ؛ لِبُطْلَانِ الْوُضُوءِ بِالْاِنْقِطَاعِ، فَإِنْ خَالَفَ وَاسْتَمَرَ فِي الصَّلَاةِ،
وَاسْتَمَرَ الْاِنْقِطَاعُ زَمَنًا يَتَّسِعُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ^(٢) فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ.

(وَلَا أَثَرَ لَانْقِطَاعِ) حَدَثٍ دَائِمٍ زَمَنًا (لَا يَتَّسِعُ لِلْفِعْلِ) وَضُوءٍ وَصَلَاةٍ، لَكِنَّهُ
يَمْنَعُ الشُّرُوعَ فِي الصَّلَاةِ وَالْمُضَى فِيهَا؛ لِاحْتِمَالِ اسْتِمْرَارِهِ، (أَوْ)؛ أي: وَلَا أَثَرَ

(١) فِي «ق، ك، م»: «وَلَا ضَرَرَ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

مُخْتَلِفٍ بِتَقَدُّمٍ وَتَأَخُّرٍ، وَقَلَّةٍ وَكَثْرَةٍ، وَوُجُودٍ مَرَّةً وَانْعِدَامٍ أُخْرَى، وَعَدَمِ عَادَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ، وَمُجَرَّدُ الانْقِطَاعِ يُوجِبُ الانْصِرَافَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اعْتِيدَ انْقِطَاعُ يَسِيرٍ، وَمَنْ تَمْتَنِعُ قِرَاءَتُهُ أَوْ يَلْحَقُهُ السَّلْسُ قَائِماً، صَلَّى قَاعِداً، وَمَنْ لَمْ يَلْحَقْهُ إِلَّا رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً رَكَعَ وَسَجَدَ.

* * *

لانقطاع (مختلف بتقدم وتأخر^(١))، وقلة وكثرة، ووجود مرة وانعدام أخرى، وعدم عادة مستقيمة) باتصال أو انقطاع، فهذه كمن عادت اتصالاً في الدَّم في بطلان الوضوء بالانقطاع المتسع للوضوء والصلاة دون ما يتسع لهما، وحكمها كمن عادت اتصالاً في سائر ما تقدم، إلا أنها لا تمنع من الدخول في الصلاة، ولا من^(٢) المضى فيها بمجرد الانقطاع قبل تبين اتساعه للوضوء والصلاة؛ لعدم انضباط هذا الانقطاع، فيفضي لزوم اعتباره إلى الحرج والمشقة.

(ومجرد الانقطاع يوجب الانصراف) من الصلاة؛ لبطلان الطهارة به، (إلا أن يكون اعتيد) لها (انقطاع يسير) فلا يلزمها الانصراف من الصلاة بمجرد؛ لأن الظاهر حملُه على ما اعتادته، وهو لا أثر له.

(ومن تمتنع قراءته) في الصلاة قائماً لا قاعداً، صلى قاعداً، (أو يلحقه السلس) في الصلاة (قائماً) لا قاعداً، (صلى قاعداً)؛ لأن القراءة لا بدّل لها، والقيام بدله القعود، وإن كان لو قام وقعد لم يحبس وإن استلقى حبسه صلى قائماً؛ لأن المستلقي لا نظير له اختياراً، (ومن لم يلحقه السلس) (إلا راکعاً أو ساجداً ركَعَ وَسَجَدَ) نصاً، كالمكان النجس، ولا يكتفيه الإيماء.

(١) في «ك»: «أو تأخر».

(٢) سقط من «ق».

فصل

وَحَرَّمَ وَطْءُ مُسْتَحَاضَةٍ خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا كَفَّارَةَ بِلَا خَوْفٍ
عَنْتٍ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا، وَالْحَقُّ ابْنُ حَمْدَانَ بِهِ خَوْفَ شَبَقٍ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَيَبَاحُ
إِذْنٌ وَلَوْ لِقَادِرٍ عَلَى نِكَاحِ غَيْرِهَا، وَلِرَجُلٍ شَرِبُ دَوَاءٍ مُبَاحٍ يَمْنَعُ الْجَمَاعَ،
وَلَا تُنْثَى.....

(فصل)

(وَحَرَّمَ وَطْءُ مُسْتَحَاضَةٍ) عَلَى الْمَذْهَبِ، (خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ) الْقَائِلِينَ
بِإِبَاحَتِهِ، مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ حَمْنَةً كَانَتْ تُسْتَحَاضُ وَكَانَ زَوْجُهَا طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ يَجَامِعُهَا،
وَأُمُّ حَبِيبَةَ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَغْشَاهَا، رَوَاهُمَا
أَبُو دَاوُدَ^(١). (و) حَيْثُ حَرَّمَ (لَا كَفَّارَةَ) فِيهِ، (بِلَا خَوْفٍ عَنْتٍ) - مُتَعَلِّقٌ بِ (حَرَمٍ) -
(مِنْهُ أَوْ مِنْهَا)؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَغْشَاهَا زَوْجُهَا^(٢). فَإِنْ خَافَهُ أَوْ خَافَتْهُ،
وَطَلَبْتَهُ مِنْهُ، أُبِيحَ وَطْؤُهَا.

(وَالْحَقُّ ابْنُ حَمْدَانَ بِهِ) - أَي: خَوْفِ الْعَنْتِ - (خَوْفَ شَبَقٍ، وَهُوَ)؛ أَي:
إِلْحَاقُ ابْنِ حَمْدَانَ (حَسَنٌ) لَا تَأْبَاهُ الْقَوَاعِدُ.

(وَيَبَاحُ) وَطْؤُهَا (إِذْنٌ)؛ أَي: حِينَ خَوْفِ الْعَنْتِ، (وَلَوْ لِقَادِرٍ عَلَى
نِكَاحِ غَيْرِهَا) خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ أَخَفُّ مِنْ حُكْمِ الْحَيْضِ وَمُدَّتُهُ
تَطَوَّلُ.

(وَلِرَجُلٍ شَرِبُ دَوَاءٍ مُبَاحٍ يَمْنَعُ الْجَمَاعَ) كَكَافُورٍ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ، (وَلَا تُنْثَى

(١) رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٣٠٩) وَ (٣١٠).

(٢) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٣٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (١٦٩٦٠).

شُرْبُهُ لِإِلْقَاءِ نُظْفَةٍ لَا عَلَقَةٍ، وَلِحُصُولِ حَيْضٍ، لَا قُرْبَ رَمَضَانَ؛ لَتُفْطَرَهُ - وَيَتَجَّهُ: وَتُفْطَرُ وَجُوبًا^(١) - وَلَقَطَعَ حَيْضٍ مَعَ أَمْنٍ ضَرَرٍ نَصًّا، وَلَوْ بِلَا إِذْنِ زَوْجٍ - وَيَتَجَّهُ: مَا لَمْ يَنْهَهَا -

شُرْبُهُ؛ أي: المُبَاح (لِلإِقَاءِ نُظْفَةٍ)؛ لأنها لم تنعقد بعد، وقد لا تنعقد ولداً، و(لا) يجوزُ شربُ دواءٍ لِإِقَاءِ (عَلَقَةٍ)؛ لانعقادها.

(و) لها شُرْبُهُ (لِحُصُولِ حَيْضٍ)، إِذَا أَصْلُ الْحِلِّ حَتَّى يَرِدَ التَّحْرِيمُ، وَلَمْ يَرِدْ، وَتَنْقُضِي عَدَّتُهَا بِالْحَيْضِ الْحَاصِلِ بِشُرْبِهَا الدَّوَاءَ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْماً أَكْثَرَ، وَ(لا) تَشْرَبُ مَبَاحاً لِحُصُولِ حَيْضٍ (قُرْبَ رَمَضَانَ لَتُفْطَرَهُ) كَالسَّفَرِ لِلْفُطْرِ. (وَيَتَجَّهُ: وَتُفْطَرُ) إِذَا حَصَلَ الْحَيْضُ (وَجُوباً)، كَمَنْ نَفَسَتْ بَتَعْدِهَا بِضَرْبِ بَطْنِهَا؛ إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مَتَجَّهُ^(٢).

(و) يجوزُ شربُ دواءٍ مَبَاحٍ (لَقَطَعَ حَيْضٍ مَعَ أَمْنٍ ضَرَرٍ نَصًّا) كَالْعَزْلِ (وَلَوْ بِلَا إِذْنِ زَوْجٍ)، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، خِلَافاً لِلْقَاضِي.

(وَيَتَجَّهُ) مُحَلٌّ جَوَازٍ شُرْبِهَا الْمَبَاحَ لَقَطَعَ الْحَيْضَ: (مَا لَمْ يَنْهَهَا) زَوْجُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ نَهَاها امْتَنَعَ عَلَيْهَا فَعَلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقّاً فِي الْوَلَدِ، وَهُوَ مَتَجَّهُ^(٣).

(١) فِي «ح» زِيَادَةٌ: «وَيَحْرَمُ».

(٢) أَقُولُ: عِبَارَةُ الشَّارِحِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَجُوباً، فَقَالَ: وَإِنْ تَعَدَّتْ وَأَثَمَتْ فِي اسْتِعْمَالِ الدَّوَاءِ؛ لِأَنَّهَا حَائِضٌ وَلَا بَدَ، انْتَهَى. وَهُوَ أَوْضَحُّ، وَقَالَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ: وَهَلْ يَلْزِمُهَا الْإِمْسَاكُ مَعَ الْقَضَاءِ، أَمْ الْقَضَاءُ فَقَطْ؟ الظَّاهِرُ الثَّانِي كَمَا ذَكَرُوا فِيمَنْ صَارَتْ نَفْسُهَا بَتَعْدِهَا أَنَّهُ يَثْبُتُ لَهَا حَكْمٌ غَيْرُهَا، انْتَهَى، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقْرَهُ. قُلْتُ: وَهُوَ مُرَادُّ لَغَيْرِهِ قَطْعاً لَمَّا عَلِلَ بِهِ شَيْخُنَا، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ =

وَحَرَّمَ لِقَطْعِهِ بِلَا عِلْمِهَا، وَشُرْبُ مَا يَقْطَعُ الْحَمْلَ.

* * *

فصل

وَالنَّفَاسُ لَا حَدَّ لَأَقْلَهُ،

(وَحَرَّمَ) على زوج وغيره^(١) إسقاؤه إياها دواءً مباحاً (لِقَطْعِهِ)؛ أي: الحيض (بِلَا عِلْمِهَا) به؛ لأنه يُسْقَطُ حَقُّهَا من النسل المقصود.
(و) حَرَّمَ (شُرْبُ مَا يَقْطَعُ الْحَمْلَ)، قال في «الفائق»: ذَكَرَهُ بعضهم.

(فصل)

في النَّفَاسِ

وهو: بَقِيَّةُ الدَّمِ الذي احْتَبَسَ في مَدَّةِ الْحَمْلِ لِأَجْلِهِ، وَأَصْلُهُ لَغَةٌ من التَّنَفُّسِ، وهو: الخُرُوجُ من الجوفِ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَفَسَ اللهُ كَرْبَتَهُ؛ أي: فَرَجَهَا (وَالنَّفَاسُ لَا حَدَّ لَأَقْلَهُ)؛ لأنه لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُهُ فَرُجِعَ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وُجِدَ قَلِيلاً وَكَثِيراً، وَرُوي: أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ عَلَى عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَمْ تَرَ دَمًا، فَسَمِيَتْ ذَاتَ الْجُفُوفِ^(٢). وَلَأَنَّ الْيَسِيرَ دَمٌ وَجِدَ عَقِبَ سَبَبِهِ فَكَانَ نَفَاسًا كَالْكَثِيرِ.

= قول «الإنصاف»: قال القاضي: لا يباح إلا بإذن زوج، قلت: وهو الصواب، وقال في «الفروع»: ويؤيده قول أحمد في بعض جوابه: والزوجة تستأذن زوجها، انتهى ما ذكره في «الإنصاف»، قلت: فمع النهي بالأوّل. وقال في «غاية المطلب»: وإن كانت ذات زوج فبإذنه، انتهى. فتأمل، انتهى.

(١) في «ك»: «غيره».

(٢) لم أقف عليه مسنداً، وقال النووي في «المجموع» (٢ / ٤٨١): هذا الحديث غريب.

وَهُوَ دَمٌ تُرْخِيهِ الرَّحِمُ مَعَ وَلَادَةٍ، وَقَبْلَهَا بَيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ^(١) بِأَمَارَةٍ، وَبَعْدَهَا إِلَى تَمَامِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، مِنْ ابْتِدَاءِ خُرُوجِ بَعْضِ وَلَدٍ،

(وهو)؛ أي: النفاسُ في العُرفِ: (دَمٌ تُرْخِيهِ الرَّحِمُ مَعَ وَلَادَةٍ وَقَبْلَهَا)؛ أي: الولادة (بَيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِأَمَارَةٍ)؛ أي: علامة على الولادة كالتألم، وإلّا فلا تجلسه عملاً بالأصل، وإن تبيّن عَدَمُهُ أعادت ما تركته، (وبعدها)؛ أي: الولادة (إلى تمامِ أربعين يوماً من ابتداء خروج بعض ولد) حكاه أحمد عن عمرَ وعليٍّ وابنِ عباسٍ وأنسٍ وعثمانَ بنِ أبي العاصِ وعائذِ بنِ عمرو^(٢) وأمّ سلمة^(٣)، ولا^(٤) يُعْرِفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ.

قال الترمذي: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ تَدْعُو الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْماً، إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَغْتَسِلَ وَتَصَلِّيَ^(٥).
قال أبو عبيدٍ: وعلى هذا جماعةُ الناسِ^(٦). وقال إسحاقُ: هو السنّةُ المُجمَعُ عليها^(٧).

= والجفوف بضم الجيم معناه الجفاف، وهما مصدران لجف الشيء يجف بكسر الجيم، وبفتحها أيضاً في لُغِيَّةٍ.

(١) في «ف»: «ثلاث».

(٢) في جميع النسخ و«ط»: «عمر»، والصواب المثبت. انظر: «الإصابة» لابن حجر (٦٠٩ / ٣).

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٢٩٤ / ١). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢٤٨ / ٢).

(٤) في «ق»: «ولم».

(٥) انظر: «سنن الترمذي» (٢٥٨ / ١).

(٦) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢٥٠ / ٢).

(٧) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٢٩٤ / ١).

فَلَوْ وَضَعْتَ تَوَّعَمِينَ فَأَكْثَرَ، فَأَوَّلُ نَفَاسٍ وَآخِرُهُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا
أَرْبَعُونَ فَأَكْثَرَ، فَلَا نَفَاسَ لِلثَّانِي، وَيُثْبِتُ حُكْمَهُ بِوَضْعِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ
خَلْقُ إِنْسَانٍ، وَمَنْ جَاوَزَ دَمُهَا الْأَرْبَعِينَ، وَصَادَفَ عَادَةَ حَيْضِهَا وَلَمْ
يَزِدْ،

(فلو وَضَعْتَ تَوَّعَمِينَ فَأَكْثَرَ، فَأَوَّلُ نَفَاسٍ وَآخِرُهُ مِنْ) ابتداءً خروج بعض
(الأول)؛ لأنه دُمٌ خَرَجَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ، فكان^(١) نفاساً واحداً كَحَمْلٍ واحدٍ وَوَضَعِهِ،
(فلو كان بينهما)؛ أي: التَّوَّعَمِينَ (أربعون) يوماً (فأكثُرُ، فلا نفاسَ للثاني) نصاً؛
لأنَّ الولدَ الثاني تَبَعَ لِلأول، فلم يُعْتَبَرْ في آخِرِ النفاس كأوله، بل هو دُمٌ فسادٍ
لا يَصْلُحُ حَيْضاً ولا نفاساً.

(وَيُثْبِتُ حُكْمَهُ)؛ أي: النفاس (بوضع ما يتبين فيه خَلْقُ إِنْسَانٍ) ولو خفياً،
نصاً، فلو وضعت علقَةً أو مضغَةً لا تخطيطَ فيها لم يَثْبُتْ لها بذلك حكمُ النفاسِ،
وأقلُّ ما يتبين فيه خَلْقُ الْإِنْسَانِ أَحَدٌ وَثَمَانُونَ يوماً، وغالبُها على ما ذكره المجدُّ وابنُ
تميمٍ وابنُ حمدانٍ وغيرهم: ثلاثة أشهر.

قال المجدُّ في «شرحه»: فمتى رَأَتْ دَمًا على طَلْقِ قَبْلِهَا^(٢) لم تلتفت إليه،
وبعدَها تمسكُ عن الصلاةِ والصومِ، ثم إنْ انْكَشَفَ الأمرُ بعدَ الوضعِ على خلافِ
الظاهرِ رَجَعَتْ فاستدركتْ، وإنْ لم يَنْكَشِفْ، بأنْ دُفِنَ ولم يُفْتَقَدْ أمرُهُ، استمرَّ حكمُ
الظاهرِ، إذ لم يتبين فيه خطأً.

(وَمَنْ جَاوَزَ دَمُهَا الْأَرْبَعِينَ) يوماً، (وصادَفَ عَادَةَ حَيْضِهَا ولم يَزِدْ) عن

(١) في «ك»: «فكانا».

(٢) أي: قبل ثلاثة أشهر.

أَوْ زَادَ وَتَكَرَّرَ، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَهُ، فَحَيْضٌ، وَإِلَّا فَاسْتِحَاضَةٌ، وَلَا تَدْخُلُ اسْتِحَاضَةٌ فِي مُدَّةِ نَفَاسٍ، وَالنَّقَاءُ وَلَوْ دُونَ يَوْمِ زَمَنِ نَفَاسٍ طَهْرٌ، وَكُرْهٌ وَطُءٌ فِيهِ، وَإِنْ عَادَ الدَّمُ فِي الْأَرْبَعِينَ، أَوْ لَمْ تَرَهُ ثُمَّ رَأَتْهُ

العادة، فالمُجاوِزُ حيضٌ؛ لأنه في عاداتها، أشبه ما لو لم يتصل بنفاسٍ، (أو زاد) الدمُ المُجاوِزُ للأربعين عن العادة، (وتكرر) ثلاثة أشهرٍ (ولم يُجاوِزْ أَكْثَرَهُ)؛ أي: الحيض (ف) هو (حيضٌ)؛ لأنه دمٌ متكررٌ صالحٌ للحيض، أشبه ما لو لم يكن قبله نفاسٌ، (وإلا) بأن زاد ولم يتكرر، أو جاوز أكثر الحيض وتكرر أو لا، أو لم يصادف عادة حيضٍ، (ف) هو (استحاضة) إن لم يتكرر؛ لأنه لا يصلح حيضاً ولا نفاساً، فإن تكرر وصلح حيضاً فحيضٌ.

(ولا تدخل استحاضة في مدة نفاس) كما لا تدخل في مدة حيض؛ لأنَّ الحُكْمَ للأقوى، فلو وَلَدَتِ المستحاضة واستمرَّ الدمُ عليها أربعين يوماً فهو نفاسٌ لا تصوُّمٌ فيه ولا تصلِّي.

(والنَّقَاءُ وَلَوْ دُونَ يَوْمِ زَمَنِ نَفَاسٍ طَهْرٌ) كَالْحَيْضِ، فتغتسل وتُفَعِّلُ ما تفعلُ الطاهرات، (وَكُرْهٌ وَطُءٌ فِيهِ)؛ أي: النَّقَاءُ زَمَنُهُ^(١) بعد الغُسلِ، قال أحمد: ما يُعْجِئُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا عَلَى حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: أَنَّهَا أَتَتْهُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فَقَالَ: لَا تَقْرَبِينِي^(٢)، ولأنه لَا يَأْمَنُ الْعُودَ زَمَنَ الْوُطْءِ.

(وَإِنْ عَادَ الدَّمُ فِي الْأَرْبَعِينَ) بَعْدَ انْقِطَاعِهِ، (أَوْ لَمْ تَرَهُ) عِنْدَ الْوِلَادَةِ، (ثُمَّ رَأَتْهُ

(١) في «ق»: «زمن».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٢١٠)، والخبر رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢٠٢) عن الحسن، وهو مرسل لأن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص. وروى ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٢٢٨) عن عائذ بن عمرو نحوه.

فِيهَا فَمَشْكُوكٌ فِيهِ تَصُومُ وَتُصَلِّي وَنَحْوَهُ، وَتَقْضِي نَحْوَ صَوْمٍ وَلَا تُوطَأُ - وَيَتَّجُهُ: وَلَا كَفَّارَةَ، وَأَنَّهَا تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ نَدْبًا لَا وَجُوبًا - بِخِلَافِ مُتَيَقِّنٍ فِيهِ مَا فِي وَطْءٍ حَائِضٍ، وَمَنْ صَارَتْ نَفْسَاءَ بَتَعَدِّيْهَا،

فِيهَا؛ أَي: الأربعة، (ف) هو (مشكوك فيه)؛ أَي: في كونه نفاساً أو فساداً؛ لتعارض الأمارتين فيه، ف (تصوم وتصلّي ونحوه) معه؛ لأنَّ سبب^(١) الوجوب متيقّن، وسقوطه بهذا الدم مشكوك فيه، وليس كالحيض لتكرّره، (وتقضي نحو صوم) مفروض احتياطاً؛ لأنها تيقّنت شغل ذمّتها به، فلا تبرأ إلا بيقين، (ولا تُوطَأ) في هذا^(٢) الدم كالمبتدأة في الزائد على أقلّ الحيض قبل تكرّره.

(ويَتَّجُهُ: وَلَا كَفَّارَةَ) بوطئها زمن الدّم المشكوك فيه، لعدم تيقّن كونه نفاساً، (و) يَتَّجُهُ (أَنَّهَا تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ نَدْبًا) كالمستحاضة، (لا وجوباً)، صوّبه في «تصحيح الفروع»^(٣)، وهو متّجه^(٤).

(بِخِلَافِ) الْوُطْءِ فِي دَمِ نَفَاسٍ (مُتَيَقِّنٍ، ف) يَجِبُ (فِيهِ مَا) يَجِبُ (فِي وَطْءٍ حَائِضٍ) مِنَ الْكَفَّارَةِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

(وَمَنْ صَارَتْ نَفْسَاءَ بَتَعَدِّيْهَا) عَلَى نَفْسِهَا بِضَرْبٍ أَوْ شَرْبِ دَوَاءٍ وَنَحْوِهِمَا

(١) في «ق»: «الأسباب».

(٢) في «ق»: «بهذا» بدل «في هذا».

(٣) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (١/ ٣٩٥ - ٣٩٦).

(٤) أقول: قوله: ويتجه ولا كفارة، استظهر الوجوب الشيخ عثمان قياً على وجوب قضاء نحو الصوم، ورد عليه السفاريني بما ذكره المصنف قال: وهو الأقرب للأصول؛ لأن الكفارة من قسم الحدود، والحد يُدرأ بالشبهة، والدم المشكوك فيه شبهة في الجملة، انتهى. والشارح أقره أيضاً، والاتجاه الثاني مذكور في «شرح الإقناع» أيضاً وغيره، انتهى.

لم تقضى الصلاة.

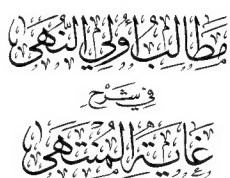
(لم تقضى الصلاة) زَمَنَ نفاسِها، كما لو كان التعدي من غيرها؛ لأنَّ وجودَ الدَّمِ ليس معصيةً من جهتها، ولا يمكنُها قَطْعُهُ، بخلافِ سفرِ المعصيةِ يُمكنُ قَطْعُهُ بالتوبةِ، وأَمَّا السُّكْرُ فَيُجْعَلُ شرعاً كمعصيةٍ مستدامةٍ يَفْعَلُها شيئاً فشيئاً، بدليلِ جريانِ الإثمِ والتكليفِ، والشربُ أيضاً يُسَكِّرُ غالباً فأُضيفَ إليه، كالقتلِ يَحْصُلُ معه خروجُ الروحِ فأُضيفَ إليه.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* كلمة الإدارة	أ
* مقدمة التحقيق	5
الفصل الأول: في التعريف بمذهب الإمام أحمد	9
مدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى	9
أصول الاستنباط والاجتهاد في المذهب	10
الترجيح والمرجحات في مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى	13
الفصل الثاني: التعريف بالأئمة الكرّمِيّ والرّحِيانيّ والشّطّيّ	15
المطلب الأول: ترجمة العلامة مرعي الكرّمِيّ رحمه الله تعالى	15
المطلب الثاني: ترجمة العلامة مصطفى الشّيوطيّ الرّحِيانيّ رحمه الله تعالى	22
المطلب الثالث: ترجمة العلامة حسن الشّطّيّ رحمه الله تعالى	24
الفصل الثالث: دراسة الكتاب	31
أصل الكتاب ومادّته	31
«غاية المنتهى»	33
مصادر المؤلف في الشرح	36
الفصل الرابع: وصف النسخ الخطيّة المعتمدة في التحقيق	41
المطلب الأول: «غاية المنتهى»	41

الصفحة	الموضوع
41	النسخة الأولى
43	النسخة الثانية
44	المطبوع
46	المطلب الثاني: «مطالب أولي النهى»
46	النسخة الأولى (الأصل)
50	النسخة الثانية (الفرع)
52	النسخة الثالثة
54	النسخة الرابعة
56	المطبوع
56	المطلب الثالث: «منحة مُولي الفَتَح في تجريد زَوَائِد الغاية والشرح»
57	النسخة الأولى (الأصل بخط المؤلف)
59	النسخة الثانية (الفرع)
61	الفصل الخامس: بيان مَنَهَج التَّحْقِيقِ
65	صور المخطوطات



٧ * مقدمة المؤلف



٧٧ فصل: وَيُطَهَّرُ مريدُ الطَّهَّارَةِ بما لَا يَنْجَسُ من الماء

الموضوع	الصفحة
* باب الآنية	٩١
* باب الاستنجاء	١٠٧
فصل : وَسُنَّ لِمُتَخِلٍّ إِذَا فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ	١٢٢
* باب السواك	١٣٥
فصل : سُنَّ بُدْءُ بِيَدَيْهِ أَيْمَنِ	١٤٢
فصل : وَسُنَّ وُضُوءٌ	١٥٨
* باب الوضوء	١٦٩
فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوُضُوءٍ	١٧٨
فصل : وَصِفَةُ وُضُوءٍ	١٩١
فصل : وَسُنَّ لِمَنْ فَرَّغَ مِنْ وُضُوءٍ وَغُسِّلَ	٢٠٣
* باب مسح الخفين	٢١١
فصل : وَيَمْسَحُ مُقِيمٌ مُطْلَقًا مُطِيعًا أَوْ عَاصِيًا	٢٢٤
فصل : وَتَمَى ظَهَرَ بَعْدَ حَدَثٍ، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةٍ	٢٢٩
* باب نواقض الوضوء	٢٣٣
فصل في مسائل من الشك في الطهارة	٢٥٤
فصل : يَحْرُمُ بِحَدَثٍ أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ	٢٥٩
* باب الغسل	٢٧٥
فصل : يَحْرُمُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ	٢٩١
فصل : وَالْأَغْسَالُ الْمَسْنُونَةُ سِتَّةَ عَشَرَ	٣٠٠
فصل : وَصِفَةُ غُسْلٍ كَامِلٍ	٣٠٦

الموضوع	الصفحة
فصل : وَمَنْ نَوَى بَغْسِلٍ رَفَعَ الْحَدَّثِينَ	٣١٧
فصل في مسائل من أحكام الحمام وآداب دخوله	٣١٩
* باب التيمم	٣٢٧
فصل : وفرائض تيمم خمسة	٣٦١
فصل في مبطلات التيمم	٣٦٦
* باب إزالة النجاسة الحكيمة	٣٨١
فصل في ذكر النجاسات وما يُغْفَى عنه منها وما يتعلق بذلك	٣٩٦
* باب الحيض	٤١١
فصل : وأقل سن حيض	٤٢٥
فصل : والمبتدأة بدم أو صفرة أو كدرة	٤٣١
فصل : وإن استحيضت من لها عادة جلستها	٤٣٨
فصل : وإن تغيرت عادة معتادة	٤٤٤
فصل : يلزم مستحاضة وكل دائم حدث	٤٥١
فصل : وحرّم وطء مستحاضة	٤٥٨
فصل في النفاس	٤٦٠
* فهرس الموضوعات	٤٦٧